



المشروع القومي للترجمة

554

مصر
في عهد محمد علي

تأليف: عفاف لطفي السيد مارسو

ترجمة: عبدالسميع عمر زين الدين

مراجعة: السيد أمين شلبي

المشروع القومى للترجمة

مصر فى عهد محمد على

تأليف : عفاف لطفى السيد مارسو
ترجمة : عبد السميع عمر زين الدين
مراجعة : السيد أمين شلبى



٢٠٠٤

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٥٥٤
- مصر فى عهد محمد على
- عفاف لطفى السيد مارسو
- عبد السميع عمر زين الدين
- السيد أمين شلبى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٤

هذه ترجمة كتاب

Egypt in the Reign of Muhammed Ali

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot

The Press Syndicate of the University of Cambridge

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

تقديم المترجم

انتهت مغامرة بونابرت فى مصر إلى فشل عسكرى وسياسى ، وغادرت القوات الفرنسية مدينة الإسكندرية فى سبتمبر من عام ١٨٠١، مخلفة وراءها بلداً يحمل سمات لا يشاركه فيها بلد آخر، ومخلفة وراءها - كذلك - فراغاً تتنازع على ملئه قوى ثلاث ، لا تملك أى منها القدرة على حسم الصراع لصالحها والانفراد بالسيطرة على هذا البلد ذى السمات المتفردة .

وضعت الحملة الفرنسية نهاية واقعية لحكم البكوات المماليك ، ولكنها لم تنجح فى القضاء عليهم ، كما تحالف العثمانيون مع الإنجليز لطرد القوات الفرنسية ، وبذلك أصبحت مصر تحت رحمة هذا الثالوث المدمر؛ المماليك الذين يطمعون فى العودة إلى امتصاص هذا البلد ، والأتراك العثمانيون الذين يعتبرونه جزءاً غاليا من إمبراطوريتهم ومصدر دخل سخياً لخزينتهم ، والإنجليز الذين يتربصون به ليبسطوا عليه سيطرتهم ويستأثرون بكل ما فيه وبكل ما يميزه ، وليضعوا حدا لأطماع الآخرين فيه .

وبعيداً عن مراكز القوة لهذه القوى المتصارعة، كان هناك رجل واحد، بلا سند تاريخى أو سياسى أو عسكرى أو حتى ثقافى، يتربص بهذه القوى، ويتلاعب بها جميعًا فى دهاء ومهارة ، ويخدمه الحظ فى كل خطواته، ليصعد بعد سنوات أربع فحسب إلى كرسى الحكم فى مصر .

يتناول كتاب الدكتورة عفاف لطفى السيد مارسوه « مصر فى عهد محمد على » ، قصة هذا البلد فى هذه الحقبة من تاريخه ابتداءً من مطلع القرن التاسع عشر حتى منتصفه، كما يتناول قصة ذلك الرجل - محمد على- الذى استطاع أن يحكمه فترة تقرب من نصف قرن من الزمان، ويتركه بعد ذلك مُلكًا وراثيا لأبنائه وأبناء أبنائه من بعده، قرنًا آخر.

وبينما يتناول كتاب الدكتورة مارسو دراسة هذه الحقبة من تاريخ مصر مع اهتمامه بسيرة محمد على، على نحو ما فعل غيرها من الدارسين، فإن كتابها يركز على قضيتين أساسيتين :

الأولى : أن مصر بلد له ثرواته وإمكانياته التى آلت إلى محمد على، مثلما توارثها من حكموا مصر قبله، ولم يكن لمحمد على فضل اكتشافها أو ابتداعها، وإنما كان له فضل تنميتها والانفراد بالسيطرة عليها بدلاً من تفتيتها لمصلحة القوى الطفيلية التى كانت تتعيش عليه .

الثانية : أن المصريين سكان هذا البلد، بما يتميزون به من خصائص وقدرات ، كان لهم دورهم الإيجابى فى التحول ببلدهم إلى بلد / أمة ، وأن عملية تحديث مصر التى تحدث عنها الكثير من المؤرخين كانت نتيجة لجهود وتأثيرات إيجابية متبادلة بين كل من الحاكم والشعب الذى يحكمه ، ولا يعود الفضل لمحمد على وحده .

إلى جانب هذا كله، فقد تميز كتاب الدكتورة مارسوه ببناء علمى رصين ، وأسلوب شيق ولغة راقية ، أشهد أنها تمثل تحديا حقيقيا لكل من يمارس الترجمة من الإنجليزية إلى العربية. وإننى لأرجو أن تكون ترجمة الكتاب قد ارتقت إلى المستوى الرفيع الذى تميز به كتابها القيم هذا .

وقبل أن يبدأ القارئ فى رحلته عبر صفحات هذا الكتاب، فإننى أرجو أن أشير إلى بعض الملاحظات المهمة التى تتعلق بترجمتى له :

الأولى : أن اختيار المؤلفة وضع هوامش فصول الكتاب فى آخره، قد أتاح لى أن أستأثر لنفسى كلية بالهوامش السفلية للصفحات، وعلى ذلك فإننى أتحمل وحدى مسئولية ما ورد فى هذه الهوامش .

الثانية : حرصْتُ على ألا أستخدم كلمات أجنبية فى ترجمة نص الكتاب ، كلما أمكننى ذلك .

الثالثة: حرصْتُ على أن أضع فى الهامش السفلى لصفحات الكتاب أسماء الأعلام والبلدان بلغاتها الأصلية حتى يتيسر للقارئ الرجوع إليها .

الرابعة : حرصْتُ على أن أضمِّن الهامش السفلى تفسيرات وإيضاحات وشروحاً وتعليقات لكثير مما ورد فى الكتاب، الذى قدرت أنه يخرج عن دائرة معرفة القارئ العادى، وبذلك تتاح الفرصة لغير الدارسين والمتخصصين الإلمام بكل ما تناوله الكتاب .

الخامسة : ضمَّنْتُ الترجمة العربية - وبموافقة من المؤلفة - عدداً محدوداً للغاية من التعديلات ، وهى تنحصر فى المواضيع التالية من النص الأصلى للكتاب :

١ - الصفحات ١٣٩ و ١٥٤ و ١٥٥ من الفصل السابع ؛ التغيرات الزراعية .

٢ - صفحة ١٧٩ من الفصل الثامن ؛ الصناعة والتجارة .

٣ - تبادل موقعى البندين ١٨ و ١٩ صفحة ٢٦٨ من هوامش الفصل الثالث ؛ بلد بلا سيد .

السادسة : استخدمْتُ مصطلح الشام فى ترجمة كلمة Syria أينما وردت فى الكتاب ، وذلك باستثناء المواضع التى كانت تشير إلى إقليم سوريا تحديداً.

السابعة : أننى أخذت، وعلى مسئوليتى، ألا أُخْضِع أسماء الأعلام والبلدان المصرية والعربية والأعجمية لقواعد النحو، إذ إننى أجد فى ذلك تيسيراً على أذن القارئ وعينه وذوقه جميعاً .

وإنه ليسعدنى فى النهاية أن أشيد بحماس الدكتورة عفاف لطفى السيد مارسوه لترجمة كتابها إلى اللغة العربية، وأن أسجل شكرى لها على اهتمامها بقراءة مسودة الترجمة، وعلى الملاحظات القيمة التى أبدتها. (*)

عبد السميع زين الدين

المعادى ، أبريل ٢٠٠٣

(*) أود كذلك أن أسجل شكرى وعرفانى للجهود التى بذلتها السيدة / رباب عبد السميع زين الدين فى إعداد هذا الكتاب ، والتى كان لها الفضل فى صدوره على الصورة التى هو عليها .

مقدمة المؤلفة للطبعة العربية

حينما شرعت فى كتابة تاريخ مصر فى عهد محمد على، كانت تلح على خاطرى فكرة كتابة سيرة محمد على. ولكن ، بعد أن بدأت العمل فى هذا المشروع ، سرعان ما أيقنت أن البحث فى تاريخ مصر فى هذه الفترة أكثر أهمية من البحث فى حياة فرد مهما كانت شخصيته وإنجازاته أو إخفاقاته التاريخية . وقد كان لمحمد على نصيب وافر من هذه وتلك. وقد دفعنى إلى تأليف هذا الكتاب ، اعتقادى الراسخ بضرورة إعادة كتابة التاريخ فى كل جيل ، لأن أوجه الاهتمام تتغير مع مرور الزمن وكذلك الأحجام النسبية للوقائع والأحداث. ففى مرحلة سابقة، كان مزيد من اهتمام المؤرخين ينصب على التاريخ الدبلوماسى والتاريخ الحربى لفرط اهتمامهم بحياة القادة والزعماء. ولكننا نشهد اليوم اهتمامًا بتاريخ الشعوب وتأثيرات الوقائع والأحداث التاريخية على أحوال الفرد العادى .

وقد حاولت فى كتابى هذا أن أجيب على تلك الأسئلة التى عادة ما يسألها كل صحفى ومؤرخ، وهى : ١) لماذا ، و ٢) لصالح من ؟

فرغم أن محمد على قد سعى لخلق إمبراطورية ترثها سلالته، إلا أنه - ودون أن يقصد - ورغم آرائه السلبية عن الشعب المصرى - كان أول من غرس بذور تمصير البلاد حينما عين الفلاح المصرى فى وظائف إدارية وعسكرية ثم كضابط فى الجيش ، وقد أدى هذا رويداً وعلى مر العقود ، إلى تحول أفراد الشعب المصرى من رعايا إلى مواطنين .

ورغم انتقادنا لأعماله التى أساءت إلى المصريين لصالح الخاصة من الأتراك والشراكسة ، إلا أن الإصلاحات التى قام بها فى النهاية قد حولت مصر إلى دولة عصرية .

لكن آمال محمد على وطموحاته الواسعة لم تصمد فى نهاية المطاف أمام رغبة إنجلترا فى تحطيم نفوذه فى البحر المتوسط، وسعيها لفرض سيطرتها على هذا البحر، ومن ثم على تجارة الشرق الأوسط بأكمله. تلك الرغبة التى أدت فى النهاية إلى احتلال مصر وتحويلها إلى مزرعة لإنتاج مستلزمات الصناعة البريطانية .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلى أن أقدم خالص شكرى للسيد السفير عبد السميع زين الدين على الجهد الكبير والمخلص الذى بذله فى ترجمة هذا الكتاب، وهو بعمله هذا قد ساعدنى على تحقيق حلمى بأن تصل كلمتى إلى أبناء وطنى بلغة هذا الوطن .

عفاف لطفى السيد مارسو
مارس ٢٠٠٣
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط
جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس
الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

يعد هذا العمل محاولة لكتابة تاريخ مصر منذ عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٨ ، حين كان هذا البلد واقعًا تحت حكم محمد على. وقد كُتِبَت أعمال لا حصر لها عن هذه الحقبة على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أنه لم يصدر عنها عمل يعتد به منذ عام ١٩٦١ . وعلى ضوء التطورات الحديثة فى مجال الدراسات العلمية خلال السنوات العشر الأخيرة، أخذت على عاتقى هذا العمل باعتباره وسيلة لافتتاح البحث مرة أخرى فى هذه الحقبة من التاريخ، إذ إنه على الرغم من تناول العديد من الكتب لها، فإن القليل منها يتناولها على وجه صحيح ، أو حتى بصورة مرضية . فقد كتب الكثير منها إما بواسطة أنصار الأسرة المالكة المصرية (والحقيقة ، فقد كان العديد منها بتكليف من الحكام المصريين) ، أو بواسطة من ينتقصون من قيمتها ، وبالتالى فلسنا نملك سجلاً غير متحيز لذلك العصر ، كما لا يوجد لدينا الكثير عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحقبة من التاريخ المصرى .
هذا هو السبب الذى من أجله أسميت عملى هذا 'محاولة ، إذ إننا نحتاج جيلاً أو أكثر من الباحثين الذين يتولون إعداد رسائل عن مختلف الجوانب قبل أن ندعى أننا على معرفة بهذه الحقبة. وإذا كان للمرء أن يوجه نقطة انتقاد رئيسية فى مواجهة معظم الأعمال التى كتبت فى الماضى حول حقبة محمد على، فهى أنها كتبت جميعها دون الرجوع إلى الوثائق المصرية، باستثناء أعمال رائدة لحفنة من الدارسين، من بينهم م . صبرى(*) و م . فهمى(**) و ع. الجريتلى(***) و أ. رستم(****) وقد حاولت

(*) محمد صبرى
(**) مصطفى فهمى
(***) على الجريتلى
(****) أسد رستم

عــلاج هــذا النقص على نطاق محدود ، إذ إن الوثائق المصرية تشكل منجمًا بكرًا من الذهب للمعلومات. هناك ٣٦٠٠٠ ملف تتناول هذه الحقبة، تم فهرسة واحد منها فقط، كما أن هناك المزيد من السجلات المتعددة التى تتعلق بملكية الأرض الزراعية وبالشئون المالية ، والتى لم يتم بعد حل شفرة حساباتها وأرقامها، أو التى تم حل شفرتها ورُفضت نتائجها لصالح مواد أخرى مأخوذة من مصادر أجنبية على اعتبار أنها أكثر مدعاة للثقة، بينما هى فى حقيقة الأمر ليست كذلك. وأكثر من هذا، فإننا فى حاجة إلى أن نكون على علم بمصر فى القرن الثامن عشر قبل أن يكون فى إمكاننا التوصل إلى نتائج صحيحة حول الموقف فى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر. وقد بين أندريه ريمون(*) السبيل من خلال دراسته الرائعة التى أصدرها فى جزأين عن مدينة القاهرة، ولكن نحن فى حاجة إلى المزيد من مثل هذه الدراسات قبل أن نتناول الحقبة المملوكية بصورة مرضية .

وعندما يتم الانتهاء من خلفية العمل بأكملها، فمن المحتمل أن تُنْقَض بعض دعاواى . كذلك من المحتمل أن يَجِدَّ عليها المزيد من البراهين، إذ إن كلاً منا يحمل فى عنقه دَيْنًا للأعمال التى قام بها أسلافنا، حتى ونحن نوجه النقد إليهم . نحن جميعًا، يقف الواحد منا على كتفى الآخر، وهو موضع غير مريح فى أحسن الظروف .

ولم أتعرض للإدارة الحكومية فى هذا البلد بالكثير من التفصيل، إذ إن هذا قد ورد فى عدد من الأعمال، من بينها بصفة خاصة عمل "دينى"(**) القيم، كما لم أدخل فى أية تفصيلات حول نظام التعليم والبعثات الموفدة إلى الخارج، حيث يمكن للقارئ الحصول على معلومات عنها بالرجوع إلى كتابات "هايورث- دن"(***) "وأحمد عزت عبد الكريم"، ولا عن نظام ملكية الأراضى الزراعية، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالاتجاهات السياسية الرئيسية ، إذ إن هذا الجانب قد تمت تغطيته بصورة رائعة

(*) Andre Raymond

(**) Jean Deny

(***) Heyeorth - Dunne

من جانب "الحتة"(*) و"بركات"(**) ، كل ما فعلته هو أننى قمت بتحليل تاريخ مصر خلال فترة حكم محمد على، لاستيضاح أسباب وتأثيرات الأحداث والرجوع بها إلى حقبة سابقة وإلى قاعدة اقتصادية ومالية، حتى نتفهم الأسباب التى دعت إلى اتخاذ خطوات بعينها.

وقد تم إجراء البحث الخاص بهذا العمل فى دور الوثائق فى مصر وإنجلترا وفرنسا. وأخذتنى أبحاثى فى مصر إلى "دار الوثائق المصرية" وكذلك رجعت إلى عدد قليل من السجلات، إلا أننى لم أكد أتجاوز السطح، إذ إن الأمر يتطلب أجيالاً عديدة من الباحثين للتنقيب فى هذه المواد بصورة مضنية. أما باقى المواد التى رجعت إليها فقد جمعتها من صناديق متنوعة تحتوى على صحائف مفككة وخطابات وأوامر ومراسلات من كل نوع وترجمات لأجزاء من السجلات التى قام باستخدامها باحثون سابقون وتُركت جميعها فى كومة واحدة. فالمادة التى استخدمها الأستاذ "أسد رستم"، على سبيل المثال، ليستخرج منها مجموعة المواد التى تتناول الحملة السورية مازالت محفوظة بتمامها فى وحدة واحدة، مثلها فى ذلك مثل المواد التى تتناول الحملات على السودان والحجاز والمورة. وتحتوى بعض الصناديق على خطابات من محمد على إلى العديد من أفراد عائلته ومنهم إليه. ويعد التنقيب فى هذه الصناديق والسجلات عملا ممتعًا ومصدر إحباط معًا: فالمتعة مبعثها أن قدرًا كبيرًا من المواد الجديدة يخرج إلى النور، أما الإحباط فمبعثه أن الكثير من المواد فى حاجة إلى التبويب والفهرسة قبل أن يصبح فى الإمكان استخدامها. وهناك بعض المواد باللغة التركية، على الرغم من أن كل المكاتبات المحررة باللغة التركية قد تم ترجمتها إلى العربية وتسجيلها قبل إنفاذها. وتحمل الملفات عناوين مختلفة تبعًا للجهة الإدارية الصادرة عنها، وعلى هذا فإن "بحر برًّا" يختص بالشئون الخارجية، و"المعيَّة تركى" و"المعيَّة عربى" يتعلقان بحاشية الباشا ويمثلان الجناح التنفيذى للإدارة المكتبية، و "فابريقات" خاص بالصناعات. . وهكذا.

(*) د . أحمد الحتة .
(**) د . على بركات .

وبينما كُتِبَت محتويات الملفات بخطوط مختلفة مقروءة وواضحة، فإن تلك الخاصة بملكية الأرض الزراعية كتبت بخط "القِرْمَة"(*)، وهو أكثر مشقة فى قراءته. ولم أقم بنفسى بالرجوع إلى سجلات الأراضى، لكنى اعتمدت على أعمال زملاء لى، من بينهم الأستاذ "الحتة" و"بركات" و"عبد الرحيم". ونتيجة لحريق شب عام ١٨٢٢ فى المبنى الذى يضم الوثائق، فلم يعد لدينا إلا القليل من المواد عن الفترة السابقة على هذا التاريخ، وهو الأمر الذى يفسر لجوء الباحثين إلى الاعتماد على مصادر ثانوية مثل "الجبرتى" و"ترك"(**) و"وصف مصر" ومحفوظات الحكومات الأوروبية .

وإننى لأعبر عن امتنانى للمجلس الأكاديمى لجامعة كاليفورنيا(***) بلوس أنجلوس لتقديمه عدداً من منح المجلس؛ ولمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، ولمركز الأبحاث الأمريكى فى القاهرة، فقد مكنتنى هذه المنح السخية من متابعة أبحاثى فى القاهرة وإنجلترا وفرنسا. كذلك أعبر عن شكرى للجامعة الأمريكية فى القاهرة التى أسهمت فى تقديم العون لى طيلة ستة أشهر قضيتها فى القاهرة بأن اعتبرتنى أستاذاً زائراً متميزاً. وأدين بالعرفان فى القاهرة لصاحب السعادة "الدكتور الشنيطى" وكيل وزارة الثقافة السابق لسماحه لى باستخدام المادة العلمية . وأدين كذلك بالفضل لمدير الوثائق وقتئذٍ السيد "جبران جبران"، ولموظفى الدار، خاصة السيدة "سوسن عبد الغنى" والسيد "إبراهيم فتح الله أحمد" للطفهم وتعاونهم. وأوجه شكرى كذلك إلى مكتب السجلات العامة فى لندن ولوزارة الخارجية الفرنسية للسماح لى باستخدام موادهما.

كما أننى أشعر بالعرفان العميق لأصدقائى وزملائى دكتور "رفعت أبو الحاج" و"ألبرت حورانى" و"روجر أوين" لتفضلهم بقراءة مخطوطة كتابى والتعليق عليها. وكذلك لتلميذى "كينيث كونو" لملاحظاته النقدية وبصيرته النافذة، وقد ساهمت تعليقاتهم بغير

(*) القِرْمَة : خط بالحروف العربية وباللغة التركية ، يتميز بأنه مكون من حروف متكسرة ومتداخلة حتى لا يستطيع فك رموزها إلا المتخصصون .

(**) نقولا الترك .

(***) Academic Senate of the University of California .

حدود فى تحسين المُسَوَّدَة النهائية للكتاب. وأدين بالفضل للسيدة "جوليا كلانسى سميث" التى أسهمت بإعداد الهوامش وثَبْتِ الأعلام، وبالفهرسة .

أما بالنسبة لعائلتى التى عانت خلال السنوات التى استغرقها وضع الكتاب ، فإننى لا أملك سوى أن أقدم حبى وعميق عرفانى لاحتمالهم ولدعمهم الذى لم يهن .

ملحوظة عن النقود والموازين والمكاييل :

الدولار الأمريكى : تراوح سعر صرفه بين ١٢,٦ قرشًا فى عشرينيات القرن التاسع عشر وبين ١٦ – ١٧ قرشًا فى الثلاثينيات و ٢٠ قرشًا فى الأربعينيات .

الفرنك : تراوح سعر صرفه بين قرش واحد وأربعة قروش من ١٨١٢ إلى ١٨٤٠ .

الكيس : ٢٠ ألف باره أو ٥٠٠ قرش .

الباره : أصغر العملات الفضية.

الريال : قرشان و١٠ بارات أو ٥٠ باره(*)

القرش : ٤٠ باره

الجنية الإسترلينى : ١٠٠ قرش تقريبًا

الأردب : ١٩١,٦٩ لترا أو ٥,٤٤ بوشل

البُهار : ١١,٨ كيلو جرام أو ٢٢٢ رطلاً و٦ أونز

الدرهم : ٣,١٢ جرام

الفدان : يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٣٣٣ مترًا مربعًا(**)

الكيلة : ٧,٥٨ كيلوجرام، أو ١٦,٧٢ رطلاً(***)

الأقة : ١,٣٦ كيلو جرام أو ٣ أرطال(****)

البيك : ١,٠٦ مترًا أو ٤٢ بوصة

القنطار : يتراوح بين ٤٤,٩٣ كيلو جرام ٥٠,٨٣ كيلو جرام أو ٩٤ رطلاً إلى مائة وحدة وزن (*****)

القصبة : ثلاثة أمتار (مقياس للأرض)(******)

(*) هكذا فى الكتاب، وربما كانت صحته ٩٠ باره .

(**) تقدر مساحة الفدان فى الوقت الحاضر بنحو ٤٢٠٠ متر مربع .

(***) الكيلة وحدة أحجام لكيل الحبوب، تساوى فى الوقت الحاضر ١٢ /١ من الأردب، ويبلغ حجمها ١٦ لترًا. وربما كانت الأوزان المشار إليها هى وزن كمية الحبوب التى تحتويها الكيلة .

(****) الأقة –حتى منتصف القرن العشرين حين كانت مستخدمة لآخر مرة – كانت تساوى ٤٠٠ درهم (١٢٤٨ جرام) ، بينما كان الرطل يساوى ١٤٤ درهمًا (٤٥٠ جرام)، وبالتالى فإن الأقة تساوى ٢,٧٨ رطلاً.

(*****) يبلغ وزن القنطار فى الوقت الحاضر ١٠٠ رطل .

(******) يبلغ طول القصبة فى الوقت الحاضر ٣,٥٥ مترًا.

الفصل الأول

مصر تحت حكم المماليك

انطلق الكثير مما كتب عن تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر من مقدمة مُسلَّم بصحتها، مؤداها أن حكم محمد على أدخل شكلاً جديداً من الحكومات ونظامًا اقتصاديًا جديداً، حول كل منهما مصر إلى دولة – أمة عصرية. وقد مُجِّد محمد على باعتباره مجدداً، أو 'مؤسس مصر الحديثة'، فى صياغة معدلة لعنوان أحد الكتب ، وكان من المفترض أنه بَشَّر بقطيعة كاملة مع الماضى المملوكى. وبينما توجد بعض الحقيقة فى مثل هذا الاعتقاد، إلا أن الجدل الذى أسوقه مؤداه أن محمد على لم يدخل نظامًا اقتصاديًا جديدا تمامًا إلى مصر، لكنه بالأحرى هذب ووسع النظام السائد، وأن الشكل الجديد من الحكومات الذى أدخله قد نشأ نتيجة للضرورات التى فرضها هذا النظام الاقتصادى. وفى حين عمل محمد على بصورة مؤكدة على تحويل مصر إلى دولة عصرية، فإنه لم يبدأ من صحيفة بيضاء، لكن كانت هناك سوابق هدته إلى الطريق الذى يجب عليه أن يسلكه .

فمن وجهة معينة ، حدد الموقع الإستراتيجى لمصر وعضويتها فى أسرة الإمبراطورية العثمانية خط تطورها، بغض النظر عمن كانوا حكامها. كذلك كان إنتاج مصر المحلى وقوتها الزراعية من العوامل الحاسمة التى رسمت الخطوط العامة للنظام الاقتصادى الذى يجب أن يتطور هذا البلد فى نطاقه. قد يكون من الممكن إيقاف هذا التطور أو الإسراع به نتيجة لظروف مختلفة، لكن لن يكون من الممكن تغييره بصورة جذرية. وليس هذا اعتناقًا لنظرةٍ حتميةٍ للتاريخ، ولكن شرحًا لتلك الحقيقة التى تقول

إن المجتمع الذى يكون من الممكن تشكيله بأكمله بواسطة العصر السابق عليه مباشرة، لابد وأن يكون ذا بنيان شديد الليونة، إلى درجة أن يكون فى واقع الأمر كيانًا رخوًا.[1] لكن مصر كانت ذات بنيان واضح المعالم ، قام محمد على بإدخال تنويعات عليه .

وقعت مصر طيلة القرن الثامن عشر تحت سيطرة تحالف من المماليك والتجار ، وكان مصدر الدخل الرئيسى لهؤلاء - بخلاف الأرض الزراعية - ناتجًا عن التجارة بعيدة المدى فيما بين تخوم أقاليم الإمبراطورية العثمانية. ويمكن أن توصف هذه التجارة بأنها تشكل جزءًا من سوق عالمية عثمانية ، تستجيب للتقلبات والتيارات الداخلية، أما استجابتها للتأثيرات والتجارة خارج الإمبراطورية العثمانية فكانت سطحية فحسب . ومع انتصاف القرن كانت أوروبا فى حاجة إلى المواد الخام التى تنتجها مصر وباقى الشرق الأوسط، وقامت، من أجل تحويل هذه السلع إلى الأسواق الغربية، بعمليات جذب نشطة تمثلت فى تقديم حوافز مالية تفوق ما تقدمه السوق العثمانية . وفى الوقت نفسه كانت أوروبا فى حاجة إلى أسواق لسلعها المصنعة، وكانت هذه متوفرة بصورة مناسبة للغاية فى أقطار الإمبراطورية العثمانية. من ناحية أخرى، كان المماليك الذين انغمسوا فى صراعات فيما بينهم من أجل السيطرة على مصر، يشترون الأسلحة من أوروبا، ولكى يدفعوا ثمنها، كانوا يحولون جزءًا من التجارة فى اتجاه أوروبا. ومثَّل صعود صفوه من التجاريين من الشوام المسيحيين فى مصر عَرَضًا من أعراض ذلك التغير التدريجى فى شركاء التجارة . وحملت التجارة مع أوروبا عجزًا لصالحها، وظل هذا الاتجاه فى تسارع مع التقدم فى سنوات القرن. وقد أمكن تعويض هذا العجز بواسطة الأرباح التى حققتها التجارة مع الإمبراطورية العثمانية ، لكن التجارة مع أوروبا ازدادت بصورة غير محسوسة مع استيراد المنتجات المصنعة وتصدير المواد الخام حتى عصر محمد على، حينما ازدادت على حساب التجارة مع الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية. وبحلول عام ١٨٤٠ أصبحت أوروبا الشريك التجارى الرئيسى لمصر وأصبحت مصر جزءًا من النظام العالمى الأوروبى، أى أنها أصبحت معرضة للضغوط والتوجهات الاقتصادية للتجارة الأوروبية

أكثر من استجابتها للأوضاع المحلية. وأصبح إعادة توجيه الأنماط التجارية من داخلية - إمبراطورية إلى خارجية - أوروبية ظاهرة لا تقتصر على مصر وحدها، بل كانت نتاجًا لإعادة توجيه التجارة بصورة عامة بالنسبة للمنطقة بأسرها.

وقد اتبعت التجارة بعيدة المدى فى مصر طرقًا عدة، كان أهمها الطريق إلى الإمبراطورية العثمانية والشام، يليها فى الأهمية تجارتها مع مناطق البحر الأحمر، ثم يلى ذلك، فى ترتيب تنازلى، تجارتها مع أوروبا وشمال أفريقيا والسودان. وقد شملت التجارة المصرية ثلاثة مستويات من المنتجات: مواد لها صفة التجارة العابرة، والمواد الخام، والمنتجات المصنعة. وكان جانب كبير من التجارة ذا طبيعة عابرة ويعاد تصديره. وكان ثلثا حجم التجارة عن طريق البحر الأحمر يعاد تصديره إلى تركيا وأوروبا [٢] وكان خُمْس صادرات الشام إلى مصر يعاد شحنه إلى أوروبا وشمال أفريقيا والسودان، وكان سُدْس الواردات الأوروبية يتجه إلى البحر الأحمر والسودان .

وكان البن هو مصدر الثروة الرئيسى للمشتغلين بالتجارة بعيدة المدى، كما كان العنصر الوحيد الذى هيأ لهم الرخاء العظيم الذى قارب ثراء طائفة "الكريمى"(*) تجار التوابل فى العصور الوسطى. فقد كان يعاد تصدير ما قيمته ٢٠٠٠ مليون باره سنويا من البن إلى الإمبراطورية العثمانية وأوروبا. وكان التجار المصريون يحتكرون تجارة البن فى البحر الأحمر، وحققوا من ورائها أرباحًا بلغت ٧٥٪ . وقد واجهت السيطرة المطلقة لتجار البن تحديًا على مدى الربع الأول من القرن عندما بدأ البن الوارد من جزر "الأنتيل" فى إزاحة البن الوارد من اليمن. كما مُنِحَ امتياز لاستيراد البن عام ١٧٢٣ لشركة الهند الفرنسية التى أصبحت قادرة على استيراد البن من اليمن مباشرة متجاوزة التجار المصريين. كان البن "الأنتيلى" أقل جودة من مختلف أنواع البن اليمنى، وكان أرخص منه كثيرًا، كما كان أقل عرضة لأهواء الحكام المصريين، الذين كانوا يفرضون عليه ضرائب مرتفعة، أو يضعونه قيد الحظر إذا أُمروا بذلك من جانب السلطات العثمانية، على الرغم من أن هؤلاء الحكام أنفسهم لم يمانعوا فى كسر هذا

(*) Karimi

الحظر فى الخفاء مقابل دفع ثمن أعلى من جانب المصدرين. ولما كان البن يمثل نصف الصادرات إلى فرنسا، فقد تسبب البن "الأنتيلى" فى خسائر مالية كبيرة للتجار، على الرغم من أنها لم تكن مُدَمِّرة، إذ إن التجارة الفرنسية لم تكن تمثل إلا نسبة صغيرة من الحجم الكلى، كما استمر العثمانيون فى استيراد كميات كبيرة من البن. وبحلول منتصف القرن بدأ العثمانيون فى استيراد البن "الأنتيلى" ليزيد ذلك من إزاحة البن اليمنى، بحيث صارت تجارته، رغم استمرار بقائها مربحة، تُمارَس بنسب أقل كثيراً مما كانت من قبل. وقد كان التدهور الذى أصاب تجارة البن عَرَضًا من أعراض التدهور العام فى تجارة الصادرات الذى كان فى طريقه إلى أن يعقب ذلك، وهو التدهور الذى نشأ عن عوامل داخلية وخارجية، وفَرَضَ ضرورة إحداث تغيير فى بنود الصادرات والواردات.

ومن بين المنتجات المصدرة من مصر، كانت المنسوجات تبدو ذات حجم كبير. فقد كانت الأنسجة مثل الأقمشة القطنية المنقوشة التى تنتجها دمياط، أو الأقمشة المنسوجة فى المحلة ورشيد وأسيوط ومنفلوط وأبو تيج. . إلخ، تشكل عام ١٧٣١ نسبة ٤٥,١ ٪ من الصادرات المصرية. وكانت المنسوجات تصدر إلى فرنسا ثم يعاد تصديرها بعد ذلك إلى هولندا وإسبانيا. وفى عام ١٧٤٠ حدث انخفاض واسع النطاق فى الواردات الفرنسية من المنسوجات المصرية. ويزعم ريمون [٣] أن هذا النقص كان راجعًا من ناحية إلى تضاؤل جودة المنسوجات المستوردة. كما تسبب فيه من ناحية أخرى القيد الذى فرضته الغرفة التجارية فى مارسيليا على عرض الأنسجة المستوردة. وقد كان هذا القيد نتاجًا للأنوال الفرنسية الجديدة التى تخرج أقمشة ذات مقطع عرضى أكبر من تلك التى تنتجها الأنوال المصرية الضيقة، كان هذا التضييق على استيراد الأقمشة غير العريضة مفروضًا من أجل حماية المنسوجات الفرنسية.

لقد كان التدهور فى تجارة البن، وانخفاض تجارة المنسوجات، سببين وجيهين خارجيين لتدهور التجارة المصرية. أما الأسباب الأكثر خطورة فقد كانت ذات طبيعة داخلية، وأظهرت تحولاً فى الأنماط التجارية أدى إلى أن تعانى مصر عجزًا تجاريا مع نهاية القرن. ففى عام ١٧٨٣، حينما بلغت قيمة الواردات ٨٣٤,٤٥١,٢٠٥ باره وبلغت

الصـادرات ٤٥٩, ٨٠٩, ٧٧٤ باره، بدا هذا العـجـز واضـحًـا . وقد بلغت التجـارة مع الإمبراطورية العثمانية ٤٥٪ من حجم هذه التجارة، شاملة منتجات صادرة وواردة بلغت قيمتها ٧٣٧٠٦٦٩٩٤ باره، بينما كان ٣٥٪ منها مع البحر الأحمر بالغةً ما قيمته ٠٠٠, ٧٥٠, ٥٧٣ باره، في حين شكلت التـجـارة مع أوروبا ١٤٪ من حـجـم التـجـارة الكلية وبما قيمته ٠٥٢, ٥٩٨, ٢٣٥ باره(٤) . وبينما أظهرت التجارة مع الإمبراطورية العـثـمـانيـة وشـمـال أفـريقـيـا هامش ربح بلغت قـيـمـتـه ٢٥٦, ٤٨٣, ١٢٥ باره، ٣٨٣, ٢٤٣, ١٩٤ باره على التوالي، فقد أظهرت كل المعاملات التجارية الأخرى عجزًا . وباختصار، فقد كانت التجارة المصرية في ذلك الوقت مدينة بصفة مستمرة لتجار أوروبا والبحر الأحمر بما قيمته ٧٤٦, ٦٤١, ٥٩ باره، تزيد أو تنقض تبعًا لسنة التعامل.

وكمظهر من مظاهر هذا العجز التجاري، فإننا نلحظ أنه في نهاية القرن، تضمنت الواردات المصرية من أوروبا المنسوجات متوسطة الجودة، بما يمثل ٥٠٪ تقريبًا من الواردات بصفة عامة، لكنها تغطي ٦٠٪ من صادرات فرنسا إلى مصر، أما الباقي فقد شمل الأصباغ والورق والمعادن (الحديد والقصدير والرصاص و التَنَك(*)) والزجاج والعنبر والمرجان والتوابل، ثم الأسلحة في النصف الثاني من القرن. وشكلت السلع الخام ١٩,٩٪ بينما شكلت السلع الترفية ١٠,٢٪ من الإجمالي. وفي المقابل، قامت مصر بتصدير المواد الخام وشبه الخام: الأرز والكتان والصوف وخيوط القطن والجلد والسنامكي والزعفران والسلامونياك(**)، بما يساوي ٦٠,٤٪ من الصادرات. وشكلت السلع المعاد تصديرها من تجارة البحر الأحمر والسودان ٢٦٪ من الإجمالي، بينما مثلت كمية صغيرة من المنتجات المصنعة محليا، مثل المنسوجات، ١٠٪ من الإجمالي بعد أن كانت تمثل ٥٠٪ من الحجم الكلي.(٥) وكان القمح والأرز والبن على قائمة السلع التي كانت كثيراً ما توضع قيد الحظر من جانب "إستانبول"، ولكنها كانت تصدر دائمًا بصورة خفية. وتركزت التجارة مع الإمبراطورية العثمانية بصفة غالبة في عدد

(*) مزيج معدني من القصدير والرصاص .
(**) خام ملح كلوريد الأمونيوم (ملح النوشادر) .

من السلع : البن الذى يغطى خمس التجارة الكلية ؛ والأرز الذى يأتى ثانيًا فى الترتيب ، وبحجم متقارب ، حيث كانت مصر المورد الرئيسى للأرز للإمبراطورية وتصدر لها ما يزيد على ٢٠,٠٠٠ أردب سنويا تبلغ نسبتها ١٣,٨٪ من الصادرات ، والقطن، سواء الخام أو المغزول، والمنسوجات والأقمشة الكتانية. وكانت الأقمشة المصرية تباع فى "ألبانيا" و"سالونيك" و"أزمير" و"كيوس"(*) والشام . . إلخ. وفى المقابل استوردت مصر الأخشاب والدخان والصابون من فلسطين والقطن والحرير والفاكهة المجففة من الشام. وقامت الشام بتوريد جانب كبير من المواد الخام اللازمة لناسجى الأقمشة المصرية الذين كانوا يعملون فى القطن والحرير و"الألاجة"، الذى هو مزيج من الاثنين .

من هذه الصورة نستطيع أن نرى أن المنسوجات المصرية قد تدهورت فى سوق الواردات الأوروبية، بينما ازداد حجم المنسوجات الفرنسية فى سوق الواردات المصرية، وهو مؤشر واضح على أن المنسوجات الفرنسية كانت تزيح الإنتاج المحلى. ربما كانت هذه الإزاحة نتيجة للتفوق التكنولوجى الفرنسى، لكن هذا كان متغيراً واحداً، كما أن الفجوة التكنولوجية لم تحدث إلا فى القرن التاسع عشر. أما المتغيرات الأخرى، مثل تكلفة العمالة والمواد، والتغيرات فى السوق وفى تكنيكات التسويق، فلابد أن تؤخذ فى الاعتبار. فقد ارتفع ثمن القطن الخام بنسبة ١٠٠ ٪ خلال القرن، بينما ظلت أسعار القطن المصنع والغزل ثابتة نسبيًا (٦) . وعلى هذا فقد وجد الغزالون والنساجون المحليون أنفسهم محاصرين بين الأرباح المتناقصة والتكلفة المتصاعدة. ولقد كان استيراد المنسوجات متوسطة الثمن مؤشراً للمنافسة مع المنتجات المحلية وإزاحتها، أكثر من كونه مؤشراً لسوق تتوسع فى داخل مصر. وعلى ذلك فقد كان هناك تراجع فى بعض الأنشطة التجارية مثل تلك المتعلقة بإنتاج الأنسجة القطنية، على الرغم من أن أنشطة تجارية أخرى مثل تجارة الحرير كانت منتعشة. هذا التغير والتراجع فى التجارة كانا مشدودين إلى النظام السياسى المتغير فى هذه الحقبة.

(*) جزيرة يونانية غرب سواحل آسيا الصغرى .

وطبقًا لما أورده "ريمون" وآخرون، فقد تغير النظام السياسي والاقتصادي المصري بصورة عميقة في الأعوام بين ١٧٦٠ و ١٧٧٠؛ ففي الماضي كان نظام الاستغلال الاقتصادي المسيطر في البيئة الحضرية يرتكز على علاقة تكافلية بين "الإنكشارية"(*) والصناع الحرفيين والذي بلغ ذروته فيما بين ١٦٧٠- ١٧٠٠ . بسط "الإنكشارية" حمايتهم، على أصحاب الحرف ، واستغلوهم بأن أصبحوا شركاء لهم ، لكنهم في الوقت نفسه ضمنوا لهم أمنهم، وخفَّضوا من الإتاوات التي فرضتها السلطات عليهم، ومع الوقت، لم يعد "الإنكشارية" يُسْتَوردون من الإمبراطورية، بل أصبحوا يجندون محليًا وأصبحوا ممصرين وكفلت سطوة "الوجاقات"، أو "الآلايات"(**)، ضمان الحياة الميسورة للصناع المصريين، والاستغلال المنظم والمعقول للمقاطعات الحضرية، والإقطاعات. وبدأ "الإنكشارية" حوالي ١٧٥٠ في فقد نفوذهم لحساب البكوات المماليك، وتغيرت الصورة. فعندما قام البكوات المماليك - الذين كانت الأطيان الخراجية، الالتزامات، مصدر دخلهم الرئيسي - بإزاحة "الإنكشارية"، وضعوا أيديهم على المقاطعات الحضرية وأخذوا في استغلالها بصورة شاملة . فقد كانوا في المقام الأول في حاجة إلى أموال إضافية لتمويل الحروب الأهلية التي وضعتهم في مواجهة المماليك الآخرين و"الوجاقات" من أجل السيطرة على موارد البلاد. وقد حصلوا على اعتماداتهم المطلوبة باعتصار ضرائب غير عادية من الأهالي ، وهو تدبير نقله عنهم محمد علي فيما بعد. وقد تسببت الضغوط التي مورست على الأهالي في حدوث انتفاضات متعاقبة حتمت المزيد من التدابير القسرية، وتوسعًا أكبر في عدد الرجال المسلحين، واحتياجًا للمزيد من الأرصدة اللازمة لدفع رواتبهم. وكانت هذه الدائرة الشريرة سببًا كافيًا للمغالاة في الإكراه في تحصيل الضرائب من جانب المماليك. وزيادة على ذلك، فقد كانت الصفوه من العسكر الحاكمين منغمسين في أنشطة تجارية بالتعاون مع التجار، وأصبحوا متطلعين إلى امتلاك قوة بحرية لحماية شحناتهم من الهجوم عليها. وقد كان الدافع إلى هذا التوسع في المجال البحري الرغبة في

(*) قوات المشاة الخاصة في الجيش العثماني .
(**) الوجاقات (جمع وجاق) والآلايات (جمع آلاي) التشكيلات العسكرية للقوات العثمانية .

حماية التجارة وفى بسط السيطرة عليها معًا. ولم ينفرد المماليك المصريون بهذا الاتجاه، بل تبعهم إليه "أحمد الجزار"(*) فى عكا، وكذلك العثمانيون أنفسهم الذين وضعوا برنامجًا بحريًا لهم، وحتى "ضاهر العُمَر"(**) فى الجليل، وفى نفس الوقت الذى كان المماليك يقومون فيه ببناء جيش من المرتزقة، تم نسخ هذه الظاهرة فى أجزاء أخرى من الإمبراطورية، لدى "آل العظم" فى "دمشق"، و"ضاهر" و"الجزار"، على سبيل المثال، وكذلك لدى حكام البلقان. ومازال سباق التسلح هذا فى حاجة إلى تحديد الدافع إليه ، لكن من الواضح أنه كان هناك توسع فى القوة والقدرات الحربية للحكام فى هذه المنطقة .

وبعيداً عن حاجة المماليك إلى البحث عن أموال لتمويل التوسع فى القدرات الحربية والبحرية، لم تكن لهم علاقات مع أصحاب الحرف كتلك التى قام "الوجاقات" بتنميتها. وحل محل الاستغلال المعتدل للإقطاعات الحضرية من جانب "الوجاقات" استغلال مالى عنيف من جانب المماليك(٧) . وكانت إحدى العواقب المباشرة لهذا القهر هى تدنى إنتاج وجودة المنسوجات القطنية. ومن الجائز القول إن التجار الذين كانوا يسعون بدأب ليحققوا أرباحًا من وراء استيراد المنسوجات الأجنبية تفوق ما يحققونه من تصدير المنسوجات المحلية، قد شجعوا هذه التجارة، وطالما أنها كانت تفيد شركاءهم الماليين، المماليك؛ فقد تجاوز هؤلاء الشركاء عنها. وفى عام ١٧٩٠ فرضت الحكومة الفرنسية حظراً على تصدير المنسوجات، وكان نتيجته أن حاول نفس هؤلاء التجار تشجيع إحياء صناعة المنسوجات فى مصر بغرض التصدير، وذلك من خلال فرض ضرائب إنتاج أقل فى بولاق ودمياط .

(*) عاش أحمد الجزار معظم فترة شبابه فى مصر ، ثم انتقل إلى الشام حيث بدأت قوته فى التعاظم . وبعد وفاة ضاهر العمر تولى حسن باشا الجزايرلى ولاية عكا فعين الجزار وزيراً له ، الذى اشتدت سطوته لتشمل المنطقة بأسرها إلى أن تقلد ولاية بلاد الشام . اشتهر بصموده فى مواجهة حصار نابليون لعكا من ١٢ مارس حتى ٦ مايو ١٧٩٩ ، مات على فراشه عام ١٨٠٤ .

(**) تولى ضاهر العمر ولاية عكا من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٧٧٥ ، وكانت لديه طموحات سياسية . بدأ حياته بحكم مدينة صفد ثم ضم إليها طبرية بعد أن قوى جيشه ، ثم ضم عكا عام ١٧٥٠ ليصبح واليًا عليها حتى وفاته . تحالف مع على بك الكبير ، وحارب العثمانيين فى صيدا عام ١٧٧١ . توفى عام ١٧٧٥ ليخلفه بعد فترة قليلة فى ولاية عكا أحمد باشا الجزار الذى اضطهد أولاد ضاهر العمر ، فتحالفوا مع نابليون ضده .

هدفت عملية استغلال الإقطاعات كذلك إلى إضعاف "الإنكشارية" و"الوجاقات" بتجريدهم من مصادر دخلهم الرئيسية، بما فى ذلك نسبة الـ ١٠٪ التى كانوا يتقاضونها من ورثة التجار وأصحاب الحرف المتوفين، والتى كانت إحدى امتيازات "الإنكشارية" ومصدراً رئيسيا لثروتهم . وقد نشبت صراعات مماثلة فى أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية: ففى "دمشق" اندلعت أعمال عنف بين "اليرلية" و"إنكشارية" الإمبراطورية، وفى "حلب" حدث صراع بين "الإنكشارية" والأشراف. وبدا أن طبقة جديدة من الرجال الموسرين كانت تتخلق فى ذات الوقت فى كل من هذه المناطق. تكونت هذه الطبقة الجديدة من كبار العلماء والتجار وأصحاب الأراضى، الذين وحدوا صفوفهم مع الصفوه العسكرية. وكان لهم اهتمامات مشتركة: ففى المقام الأول كانوا يرغبون فى إعادة توجيه التجارة من سوق محلية إلى سوق موجهة للتصدير اعتزموا أن يستفيدوا منها. واستلزمت عملية إعادة التوجيه هذه درجة أكبر من الاستغلال للأيدى العاملة الريفية والحضرية لتجهيز السلع للتصدير. وفى النهاية، أصبح تثبيت الأمن والنظام لازمة ضرورية لتهيئة الفرصة للاستغلال دون خوف من حدوث ثورة أو اضطرابات مدنية، ولإتاحة الفرصة للسلع للوصول إلى أسواقها سالمة. وكان من الضرورى للتجار أن يصبحوا حلفاء للمماليك ، الذين يحافظون على النظام، وللعلماء ، الذين يبقون الأهالى خامدين ، حتى ينجحوا فى هذا المشروع.

وربما كان صعود هذه العناصر مرتبطاً بعملية إعادة توجيه الأنماط التجارية التى كانت تأخذ مجراها ؛ فالتجار – الذين انغمسوا فى عمليات تصدير واسعة النطاق للمواد الخام (القطن والأرز على سبيل المثال) لتعويض الخسارة فى صادرات البن والمنسوجات – تسببوا، بالتبعية، فى تدهور أحوال صغار التجار والصناع المحليين والمنتجين نتيجة رفع أسعار المواد الخام من خلال التصدير، وبسبب استيراد السلع تامة الصنع التى نافست الإنتاج المحلى. أما جموع "الوجاقات"، سواء فى مصر أو "حلب" أو "دمشق"، الذين اندمجوا مع الأهالى المحليين وتزاوجوا فيما بينهم وساووا أنفسهم بطبقات الصناع، فقد سعوا إلى مقاومة التغيرات السياسية التى عملت ضد مصالحهم المشتركة لصالح الطبقة الأخرى الصاعدة. وعلى الجانب الآخر، سعى رؤساء "الوجاقات" الذين تحالفوا مع المماليك وقاموا هم أنفسهم باتخاذ مماليك فى معيتهم ، إلى أن يتساووا بالطبقة الجديدة ويندمجوا فيها، كما ساهموا فى تثبيت سطوتها.

وقد كان البكوات المماليك فيما مضى يستمدون دخولهم الرئيسية من "الالتزامات" الريفية. واكتسبت هذه الأطيان الخراجية صفة شبه وراثية وكان من الممكن أن تُشترى وتُباع. كما أُعطيت بعض هذه الأراضى المزيد من الحصانة ضد المصادرة بتحويل ملكيتها إلى صورة الملكية غير المنقولة؛ الوقف[٨] . وكان المسئول عن الأطيان الخراجية؛ (الملتزم)، يجمع الضرائب المستحقة للحكومة عن الأرض الزراعية ويحولها للخزانة. وتَمَثَّلَ أجره مقابل جمع الضرائب فى منحه قطعة أرض زراعية، وَسِيَّة، كان يدفع عنها ضريبة الأرض (الميرى) فقط، والتى كانت تزرع بواسطة عمال السخرة[٩] . وقام الملتزم كذلك بفرض ضرائب غير قانونية واستثنائية عديدة على الفلاحين، أصبحت بمضى الزمن مدرجة فى السجلات كضرائب اعتيادية، على الرغم من كونها غير قانونية. ويعتقد بعض المؤرخين أن أراضى الوسايا كانت تشكل ١٠٪ من مساحة، "زمام"، القرية، وهو أمر ربما كان صحيحاً فى فترة ما، ولكنه لم يكن صحيحًا فى القرن الثامن عشر، ففى ذلك الوقت كانت نسبة أراضى الوسايا إلى الأراضى المنزرعة بواسطة الفلاحين "أرض الفلاح"، تتفاوت فى القرى المختلفة [١٠] . كان الملتزم يقوم بجمع الضرائب من الفلاحين مصحوبًا بجيش من المساعدين، يجب أن تُدفع لهم أجورهم جميعًا بواسطة هؤلاء المزارعين، وقاموا جميعًا باستلاب أكبر قدر ممكن من الفلاح . وكان حلول جامع الضرائب وموكبه يلقى الرعب فى قلب كل قرية.

وقد قسمت ضرائب الأرض الزراعية إلى فئتين : كانت الأولى ضريبة على الأرض "الممسوحة" و"الأثرية"، وكانتا تكونان معًا "أرض الفلاح"، والتى كان لها حدود ثابتة؛ وحددت ضرائب هذه الفئة على أساس فردى وتُربَط على الفدان الواحد من الأرض الزراعية. وكان الفلاح نفسه يتولى خدمة الأرض نفسها وينُقِل هذا الحق إلى ورثته، طالما استمروا فى دفع الضرائب. وكانت هذه الأراضى تقع غالبًا فى الوجه البحرى. أما الفئة الثانية من ضرائب الأرض الزراعية فكانت مفروضة على الأراضى التى تتغير من سنة إلى سنة تبعًا لمستوى مياه الفيضان. وكان يعاد توزيع هذه الأراضى على الفلاحين فى كل سنة بواسطة رئيس القرية، شيخ البلد أو العمدة، وكانت الضرائب تربط "كَلالة" على أساس جماعى على القرية بأكملها [١١] . وإذا ما قصر فلاح فى الوفاء بضرائبه، يتم تسديد العجز بواسطة المجموع تحت إشراف الشيخ .

ولم يكن للفلاحين حقوق للملكية على الأرض الزراعية، كما لم يكن هناك حقوق ملكية للملتزمين كذلك. كانت الأرض احتكاراً للدولة. وكان الفلاحون يتمتعون بحقوق الانتفاع (الحيازة)، وحق الاستعمال (التصرف) فحسب بالنسبة للأرض. وكان الفلاح الذى يتولى زراعة قطعة من الأرض "الأثرية" مشدوداً إلى تربة الأرض، وإذا ما حاول أن يتهرب من دفع ضرائبه بالفرار، فإن الملتزم قادر على إعادته بالقوة[١٢] . كان الملتزم يسيء معاملته ويمارس عليه طغيانه، وحسب تعبير الجبرتى الذى كان هو نفسه ملتزمًا، كان الفلاح "مهانًا أكثر من العبيد" [١] . لكن لم يكن الفلاح مسلوب القوة كلية على الرغم من أنه لم يكن يملك إلا القليل من وسائل الاقتراب من تشكيلات السلطة الرسمية. فالفلاحون لا يحيون فى عزلة، بل هم يلعبون دوراً إيجابيًا فى تشكيل المجتمع، حتى على الرغم من كونهم أكثر أعضاء هذا المجتمع ضعفًا. وكان لدى الفلاح الوسائل لمقاومة استغلاله عندما يصل هذا الاستغلال إلى حد معين. فهو يستطيع - وقريته بأكملها معه - الفرار إلى التلال فى مصر الوسطى والصعيد، وبهذا يتجنبون دفع الضرائب بين الحين والحين، رغم أنه لم يكن فى طاقتهم أن يفعلوا ذلك على الدوام. ويستطيع الفلاحون أن يهبُّوا فى ثورات مسلحة، وقد فعلوا ذلك بالفعل، كما يمكنهم أن يضرموا النار فى المحاصيل، ويستطيعون أن يغشّوا فى مساحة أراضيهم ويتوسعوا فيها على حساب غيرهم، خاصة أصحاب الأراضى الغائبين. يستطيع الفلاح أن يخادع الملتزم بتستر من جانب شيخ البلد، وأن يزرع المحاصيل على أرض الوقف التى لا تخضع للمراقبة، وأن يدَّعى أن الأرض لم ترو بالمياه فيتجنب دفع ضرائبها، فى حين يكون قد تم ريها وأنتجت فى حقيقة الأمر. لقد ابتدع الفلاحون على امتداد العصور آلاف الخدع للتخفيف من ضراوة استغلالهم. وقد أصاب النجاح هذه الخدع أحيانًا، وفشلت فى أحيان أخرى. وعلى الرغم من استغلال الفلاح دون رحمة، فقد كان - فى التحليل النهائى - عضواً هاماً فى مجتمعه. فبدون جهوده لا تستطيع الصفوه أن تحيا. وإذا ما تم اعتصاره بشراسة شديدة فإنه يستطيع دائمًا الفرار من الأرض، عندئذ يواجه الملتزم صعوبة العثور على شخص آخر لخدمة الأرض، فى بلد تعانى من نقص فى السكان، وحيث كانت زيادة الأرض الزراعية عن عدد الفلاحين هى القاعدة

السائدة طيلة القرن التاسع عشر، فقد سمحت وسائل الاحتجاج هذه للفلاح أن يبقى حيا، كما كانت معياراً لقياس المدى الذى يمكن أن يصل إليه الاستغلال قبل أن تكون له نتائجه المضادة .

كان للفلاح حقوقه، على الرغم من أنها كانت فى الحدود الدنيا. كان يستطيع أن يرهن أرضه (غَرُوقَة) ويستردها ما إن يدفع دينه. كان يستطيع أن ينقل ملكية أرضه لشخص آخر بموافقة الملتزم. [١٤] كان يقرر أى محصول يزرع وكيف يزرعه، ما الذى يبيعه ولمن يسوِّق إنتاجه. كان يتخذ القرارات التى تؤثر فى رخائه : أن ينتج أكثر أو أقل، أن يمارس بعض صناعات المزرعة أو لا يفعل، أن يقوم بتربية الماشية أو الدواجن .

وكانت أرض الوسية التى تعطى للملتزم كأجر لخدماته فى جمع الضرائب تتحول إلى وقف فى كثير من الأحيان، لتصبح فى حقيقة الأمر ملكية خاصة وقابلة للتوريث. لقد كانت أراضى الأوقاف وأراضى الرزق(*) تمنح لأغراض خيرية. وبنهاية القرن الثامن عشر كان هناك ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ فدان، أو خمس المساحة الكلية للأرض الزراعية، محتسبة ضمن أراضى الأوقاف بوسائل قانونية أو غير قانونية. كانت أراضى الرزق تدفع ضرائب أقل من غيرها، كما كان يقال إنها أجود بصورة عامة [١٥]. وكانت مثل هذه الأراضى معفاة من أى ضرائب قانونية إضافية. وبينما كانت بعض أراضى الرزق فى حيازة مالكيها الشرعيين، كان البعض الآخر، وببساطة، قد تم وضع اليد عليه من جانب مشايخ المنطقة، أو من جانب أشخاص كانوا يدفعون مبلغًا متواضعًا من المال للملاك الشرعيين، ويحتفظون لأنفسهم بباقى الأرباح. ويضرب "الجبرتى" مثلاً بوقف يغطى مساحة تزيد على ١٠٠٠ فدان يعود على المنتفعين بخمسين كيسا بينما يغلّ فى الواقع أضعاف هذه القيمة مرات عديدة. كما زعم كذلك أن معظم دخول أعيان القرية كان مصدره وضع اليد غير القانونى لأراضى الرزق .

(*) أرض الرزقة (والجمع : الرزق) هى الأرض التى كان ينعم بها السلطان على بعض الناس . وللاك أراضى الرزق حرية التصرف فيها .

كان هناك مرتبة أخرى من الأرض الزراعية المعفاة من الضرائب؛ تلك التى كان يطلق عليها "مسموح المشايخ" أو "مسموح العربان" [١٦]. أما الأولى فكانت الأرض التى توهب للعلماء ولبعض مشايخ البلاد. أما الثانية فكانت تلك التى توجه لشراء صداقة زعماء البدو. كما كانت هناك مرتبة أخرى هى "مسموح المصاطب"، وكانت توهب للوفاء بنفقة إكرام المسافرين العابرين أو مسئولى الحكومة .

ونستطيع أن نرى بوضوح أن نسبة صغيرة من عائدات الأرض الزراعية كانت تصل إلى الخزانة المركزية، وأن الجزء الأكبر كان يذهب إلى المتداخلين المتنوعين الذين كانوا يدسون أنفسهم بين الفلاح والخزانة بوصفهم وسطاء، إما بصورة قانونية كملتزمين، وإما بصورة غير قانونية .

ومع البدايات المبكرة للقرن الثامن عشر، لم تعد الالتزامات كافية لسد حاجات المماليك، الذين أصبحوا متورطين مع "الوجاقات" فى سلسلة من المعارك الدموية حول السيادة على الأرض الزراعية ومواردها. فكثيراً ما كانت تتأخر الضرائب المستحقة للبكوات، فسعوا لنقل أراضيهم إلى جماعات من المجتمع كانت تمتلك أموالاً سائلة. هذه الجماعات هى التجار وكبار العلماء الذين كانوا يحصلون على معظم دخولهم من المرتبات والأجور [١٧] وبحلول عام ١٧٢٨ كان الكثير من الالتزامات قد تم تحويل ملكيتها، إلى درجة أنه تم استحداث سجل خاص تحت اسم سجل "إسقاط القرى" [١٨] ، يبين أى التزام تحولت ملكيته، وإلى من آلت، وهى عملية برهنت بجلاء على أن الأرض الزراعية أصبحت تعامل كما لو كانت سلعة. وقد كانت هذه التحويلات ذات طبيعة دائمة أو مؤقتة، وكشفت عن احتياج للأموال السائلة فى أوساط الصفوه. وقد تسارع إيقاع الاتجاه نحو تحويل ملكية الأراضى فى فترات التضخم مثل السنوات بين ١٧٢٠ و ١٧٢٦ والسنوات ١٧٧٠ وما بعدها عندما دخلت مصر فترة من انخفاض العملة حين فقدت الباره ٥٠٪ من قيمتها [١٩].

وفيما مضى، عندما كان الحكام المصريون يحتاجون إلى المال، كانوا يحصلون عليه من خلال الاغتصاب، أو فرض القروض القهرية، أو فى المغامرات التجارية. وقد قام الحكام ابتداء من القرن السابع عشر بالاستثمار فى تجارة البن مع التجار، ونمت

صلات وثيقة بين الجماعتين. وقامت الصفوه كذلك بالاستثمار فى تصدير المحاصيل مثل الأرز وقصب السكر. وكان لدى "عبد الرحمن كتخدا القزدوغلى" على سبيل المثال ثلاث قرى لزراعة الأرز فى منطقة دمياط [٢٠]. وخلال الفترات التضخمية كان التجار والعلماء، هم الذين لديهم أموال سائلة. وكان العلماء يمتلكون أرضًا زراعية معفاة من الضرائب، كثيرًا ما كانت تغطى قرى بأكملها [٢١]. وكان التجار، أو الأغنياء من بينهم، واسعى الثراء. فعندما توفى "قاسم الشرايبى" عام ١٧٣٥ ترك ثروة تضم ١٢٦٢٤٣٧٢ باره وأسطولاً من السفن، وذلك بخلاف العمائر والمنازل والمحلات التجارية والوكالات. . إلخ. وبعد نصف قرن من ذلك ترك "محمود محرم" ١٥٧٤٢٤٩٨ باره كانت قيمتها ٥٦٦٧٢٩٩ باره حسب السعر الثابت للباره نتيجة التضخم الذى بلغت نسبته ١٧٧٪، بالمقارنة بمبلغ ٨٨٤٩٦٠٠ باره ثابتة قيمة ما تركه "الشرايبى" [٢٢]. وتوضح هذه الأرقام أن التجار الموسرين الذين كانوا يتاجرون فى البن والتوابل – مثلما فعل هذان التاجران – استمروا فى البقاء أثرياء فى فترات الأزمات، مثل تلك التى وقعت فى نهاية القرن. وأصبح التجار والعلماء ملتزمين إلى جوار البكوات المماليك. وكان لدى أحد التجار التزام على ثلاث قرى بأكملها [٢٣]. وقد ترك "محمد دادا الشرايبى" التزامات تغل أرباحًا مقدارها مليون باره، من بين تركة قدرت قيمتها بمبلغ ٣٧ مليون باره [٢٤].

وأدى دخول مجموعات جديدة إلى البيئة الريفية كملتزمين – أو على وجه الإجمال ، ملتزمين غائبين، على خلاف البكوات المماليك القدامى الذين أقام كثير منهم فى الأرض– إلى المساهمة أكثر فأكثر فى تمكين مجموعات جديدة من المشاركة فى الثروة العقارية. وكان شيخ البلد، باعتباره ممثلاً للملتزم، هو السلطة المقيمة. وكان يزرع وسية الملتزم على الأرجح بمحاصيل نقدية(*)، كما كان من غير شك يخدع الملتزم الغائب فى قدر كبير من أرباحه. وعندما كان المشايخ يزرعون أراضى "الأثرية" فى الصعيد ، فإنها كانت تعامل معاملة الوسية فيما يتعلق بالضرائب، على الرغم من أن حصة من الأرض فقط كانت تعفى من الضرائب فى الوجه البحرى [٢٥]. ولكن على أى

(*) cash crops ، أى المحاصيل التى كانت تباع نقداً مثل القطن والأرز وقصب السكر . أما المحاصيل الأخرى فهى محاصيل الإعاشة مثل الذرة والشعير والخضروات والفاكهة .

وجه كان الأمر، فإنهم كانوا يستفيدون من مركزهم فى القرية. كان المشايخ بدورهم ينهبون الفائض من الفلاح على المستوى المحلى[٢٦]. وتحولت النقود التى كان يجب أن تذهب إلى الملتزم أو إلى الخزانة إلى جيب شيخ البلد. وكان يمكنه أن يدفع نقداً مقدماً للمحاصيل النقدية ويشارك فى أرباحها، وأن يقرض الفلاحين مالاً عندما يحتاجون للاستدانة لدفع ضرائبهم ، وكان يمكنه أن يصبح رأسمالياً صغيراً فى القرية. لقد كان المشايخ والعمد بغير شك هم من يزرع المحاصيل النقدية مثل الأرز وقصب السكر فى الدلتا والصعيد، إلى جوار المماليك الأثرياء الذين امتلكوا قرى بأكملها تتولى زراعة هذه المحاصيل .

كان على البكوات المماليك أن يقتسموا ثرواتهم الريفية مع عناصر أخرى من المجتمع فى أوقات التضخم وتقهقر التجارة، وكانت هذه الحقيقة متغيراً من بين المتغيرات الأخرى التى ذكرناها والتى سببت تحولاً جوهريا فى الظروف الاجتماعية فى البلاد وأدت بالبكوات المماليك و"الوجاقات" إلى الاقتتال فى معارك دموية .

وظهر إلى الوجود نظام سياسى معدل، نظام يسيطر عليه البكوات المماليك الذين طردوا "الوجاقات" من مراكز سلطتهم السابقة. هدف هذا النظام إلى تأسيس شكل مركزى من الحكومة لتحل محل النظام المجمَّع الذى كان نافذاً من قبل. وفى عام ١٧٦٨، قام "على بك الكبير" – الرمز الرئيسى للنظام الجديد – بتغيير الهيكل التنظيمى للجيش. واستبعد الآلايات العثمانية من أن تكون قوته المحاربة الرئيسية واستأجر بدلاً منها جيشاً من المرتزقة. ويروى "الجبرتى" أنه جند رجالاً من كل الأجناس، "الدلاة" "والدروز" "والمتاويلة" والشوام" [٢٧]. وفى الوقت نفسه قتل "على بك" كل منافسيه 'ونفى أعيانه، وفرق جمعهم فى القرى، وتتبعهم، وخنق وقتل؛ أبادهم أصلاً وفرعاً ونفى الباقين. . . واستأصل كبار خشداشينه وقبيلته، . . وهدم المساكن القديمة وأخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة" [٢٨] (*)

(*) نص الاقتباس كما ورد فى تاريخ الجبرتى على النحو التالى : قتل كل منافسيه من الرؤساء والأقران وباقى الأعيان ، وفرق جمعهم فى القرى والبلدان ، وتتبعهم خنقاً وقتلاً ، وأبادهم فرعاً وأصلاً . واستأصل كبار خشداشينه وقبيلته ، وهدم المساكن القديمة وأخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة .

كان الجيش الجديد مسلحًا بالأسلحة النارية والمدافع، الأمر الذى استلزم أرصدة من المال لا تنفد من أجل دفع مرتبات الجنود وشراء الأسلحة المستوردة. وأمكن تدبير الأموال السائلة إما عن طريق المزيد من النهب من الأهالى، أو بإزاحة أولئك الذين يسيطرون على الأرصدة. وفى أثناء ذلك، عمل "على بك" على إقرار القانون والنظام، وهو ما ساعد التجارة. ويروى "الجبرتى" أنه فى ظل حكمه صارت الطرق آمنة للمسافرين حتى لو كانوا يحملون معهم مبالغ مالية. وحتى يستطيع أن يسيطر على ثروات مصر، فقد كان عليه أن يحكم بصورة مطلقة. وتم القضاء على منافسيه الفعليين والمحتملين. وكان المثل على ذلك "شيخ العرب همام" رئيس قبيلة "الهوارة" التى كانت تسيطر على معظم الصعيد من "جرجا" إلى "فرشوط". كان "همام" يسيطر على تجارة القمح فى الصعيد. وذكر "الجبرتى" أن مساحات تخزين حبوبه كانت من الاتساع إلى الحد الذى ظن معه الناس أنهم ينظرون إلى حقول من الحبوب [٢٩] وكان لديه ١٢٠٠٠ ثور تعمل فى حقول قصب السكر، وهى سلعة أخرى من سلع التصدير. بل كان يسيطر على ميناء القصير [٣٠]. مثل هذه الثروات لم تجد مهربًا من على بك وأسرع بوضع نهاية "لهمام" وقبيلته. وتم تصدير حبوبه لسداد ثمن المدفعية الجديدة.

وكانت الخطوة التالية هى سلب المزيد فى صورة ضرائب. وقد حقق هذا من خلال طرد مسئولى الجمارك اليهود واستبدال الشوام المسيحيين بهم الذين أطلعوه على وسائل جديدة لاستلاب النقود، وكذلك من خلال التحول بالتجارة من السلع المصنعة إلى الأغذية والمواد الخام تلبية لاحتياجات السوق. وفى النهاية، وجه ناظريه إلى تجارة البحر الأحمر وسعى للسيطرة عليها عن طريق الاستيلاء على الحجاز. وعندما ذهب إلى الشام بنفس النوايا تلقَّى ما يستحقه إذ قام العثمانيون برشوة معاونيه، الذين ثاروا عليه .

لقد أعطى "على بك" المثل الذى تم الاقتداء به بعد عدة عقود، إنما بدرجة أكبر من النجاح: المثل على السيطرة على ثروات البلاد، وتأسيس حكومة مركزية تفرض القانون والنظام لتشجيع التجارة والتبادل التجارى، وبسط الحدود إلى ما وراء حدود مصر من أجل السيطرة على طرق التجارة ومصادرها .

لم يقم "على بك" والمماليك بإزاحة "الإنكشارية" فحسب ، مع ما تلا ذلك من اضطرابات للإقطاعات الحضرية التى استغلوها واستنزفوها بلا رحمة، بل قاموا كذلك بإزاحة التجار المسلمين من خلال تشجيع التجار الشوام المسيحيين على حساب التجار المسلمين .

وخلال الربع الأول من القرن، حوالى ١٧٣٠، كان هناك تدفق من الشوام من أتباع المذهب الملكانى نحو مصر. واعتقد بعض المؤرخين أن هؤلاء قدموا إلى مصر هربًا من اضطهاد مذهبهم فى الشام من جانب الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية. وليس من المحقق ما إذا كانوا قد قدموا إلى مصر نتيجة لهذا الاضطهاد أو لأنهم أقاموا علاقات تجارية فى مصر. كان معظم هؤلاء المهاجرين تجاراً، وكانوا مشتغلين بتجارة الشام مع مصر. وتبعًا لذلك، فقد نزلوا فى موانئ التجارة الشرقية، دمياط ورشيد ، حيث استقروا بها. وقد كانت هيمنة التجار الشوام مدهشة فى سرعتها، فهم قد قدموا لينافسوا وليزيحوا التجار المسلمين عن مواقعهم. لقد شكل المسلمون غالبية تجار البلاد، حتى عندما لم يكونوا من المصريين، بل من المغاربة والشوام والأتراك المستقرين فى مصر. وفى أول الأمر احتل الشوام المسيحيون مكان التجار الأوروبيين ، وما إن أصبحوا مستغرقين فى سوق التصدير ، حتى تولوا هم عملية بيع المنسوجات الفرنسية فى مصر، وهو ما أثار استياء الفرنسيين ، الذين كتبوا، « مُنْذُ حلول هؤلاء المسيحيين بالبلاد ، محمّلين بالخداع والنوايا السيئة، والتجارة بصفة عامة تُساق إلى دمارها » (٣١).

وسرعان ما يتبادر إلى الذهن تساؤل هو: كيف أمكن لمهاجرين أقاموا فى البلاد فترة بهذا القصر، أن يسيطروا على التجارة فيها، ويغتصبوها من أيدى التجار الوطنيين. يشير "ريمون" إلى أنه بنهاية القرن كان أكثر من نصف تركات أثرياء التجار تخص شواما مسيحيين. (٣٢). وتكمن إحدى الإجابات فى حقيقة أن الشوام كانوا قادرين على أن يبينوا للبكوات المماليك وسائل جديدة لابتزاز الأموال من الأهالى. وقام "على بك" بتعيين بعض الشوام فى الجمارك لفرض ضرائب جديدة، ربما لأنه لم يكن يثق فى العلاقات الوثيقة بين موظفى الجمارك اليهود و"الإنكشارية". وتم تشكيل تحالف

بين "على بك" والشوام، بهدف استبعاد التجار المسلمين. وكان "على بك" يؤمن أن المسيحيين، نظراً لكونهم أقلية، يمكن السيطرة عليهم بصورة أكثر يسراً، كما يمكن أن يستخدمهم ليهيئوا له قدراً أكبر من السيطرة الاقتصادية والمالية على ثروات البلاد.

وما إن أصبح الشوام مسيطرين على الجمارك، حتى أمكنهم تحقيق السيطرة على التجارة. فقد كان من الممكن لرئيس الجمارك أن يفرض غرامات على التجار، وكان يمكنه أن يغمض عينيه لصالح آخرين، وكان يمكنه أن يحول التجارة ويسيطر عليها وبذلك يصنع أو يدمر أى تاجر. هؤلاء الشوام، بما لديهم من معرفة بالتجارة مع الشام وبسيطرتهم على جمارك دمياط، متبوعًا بباقى جمارك المزارع الخراجية، كانوا قادرين على مساندة إخوانهم فى الديانة واقتناص نصيب الأسد من التجارة لأنفسهم. وبمرور الوقت، أمكنهم السيطرة على تجارة البحر الأحمر، آخر معقل للتجار الوطنيين. ولم يكن فى مقدورهم أن يفعلوا ذلك إلا فى ظل ممالأة البكوات المماليك، الذين وضعوهم فى هذه المواقع المميزة فى مقابل مساعدتهم على المزيد من احتلاب البلاد، وفى إباحة أنفسهم للاحتلاب من جانب البكوات عندما تدعو الحاجة.

وكان الشوام فى دمياط فى طريقهم إلى أن يضعوا أيديهم على تجارة الأرز فى المنطقة. فالأرز محصول نقدى وسلعة تصدير رئيسية. وكان فلاحو المنطقة أنفسهم يزرعون الأرز كمشروع رأسمالى مبدئى. كان فى إمكانهم الاستدانة من المرابين بفائدة قدرها ١٠٪ بغرض زراعة الأرز، الذى كان يباع بعد ذلك للتجار لتصديره للإمبراطورية العثمانية. وقد فرضت عملية إقراض المال نفسها فى الدلتا خلال القرن الثامن عشر كمظهر من مظاهر التحول إلى اقتصاد المحاصيل النقدية. وكانت كذلك ناتجة عن حقيقة أنه كان من المفترض أن يدفع الفلاحون ضرائبهم نقداً فى الوجه البحرى، وأن يدفعوها نقداً أو عيناً فى الصعيد [٣٣]. ومن ناحية أخرى، لم يكن الأرز محصول إعاشة؛ كان بنداً ترفياً يزرع للتصدير فحسب، ويشكل ١٣,٨٪ من مجموع الصادرات. وهناك احتمال كبير أن التجار كانوا كذلك "ملتزمين" لهذه المنطقة. وسرعان ما تطورت الأمور إلى صراع قوى بين التجار الوطنيين والشوام المسيحيين حول السيطرة على تجارة الأرز.

ونجد إشارات إلى صراع القوى هذا فى رواية يسوقها "الجبرتى". ويصف فى هذه الرواية قضية وقعت أحداثها عام ١٧٦٨ لتاجر من دمياط، يدعى الحاج "عمر الطرابلسى"، وكان شاميا مسلمًا استقر فى المنطقة منذ فترة طويلة. ويبدو أنه كان هناك ادعاء بان "الحاج عمر" قد أهين من قبل تاجر شامى مسيحى فى دمياط، وأنه رفع تقريراً بالحادث إلى شيخ الجامع الأزهر، أرفع مراكز العلم مكانة فى مصر، وهو "الشيخ الحفنى"، وكان صديقًا له، وكذلك إلى الشيخ "حسن الجبرتى"، والد المؤلف. وقد أصدر الأخير فتوى استندت إلى فتوى سابقة قضت بأنه فى قضية "اللعن"، يجب أن يُحرَق المسيحى حتى الموت. وذهب المسيحى الذى خاف على حياته إلى القاهرة، "وكانت شوكة الإسلام إذ ذاك قوية"، كما ذكر "الجبرتى"، وطلب العون من إخوانه فى الديانة. وبمعونتهم، وبتقديم رشاوٍ ضخمة، صدر تفسير مختلف تمامًا للقضية. ويلمح "الجبرتى" إلى أنهم رشوا شيخ الأزهر. وبعد أيام قليلة استولى "على بك" على السلطة، "وفى أيامه ارتفع قدر النصارى من خلال كاتبيْه، المعلم رزق والمعلم إبراهيم الجوهرى"، وتآمر الاثنان على نفى "الحاج عمر" مقيداً فى الأغلال، ونهبوا حوانيته ومخازنه فى دمياط. وعندما مات "علي بك"، سعى "الحاج عمر" للعودة إلى مصر، لكن وقف دون عودته كاتبا "محمد بك أبو الدهب" المسيحيان، "المعلم إبراهيم الجمال" "والمعلم يوسف البيطار" (٣٤).

هذا الخلاف الذى دار بين تاجر مسلم وآخر مسيحى شامى، كان أكثر من مجرد شجار بين جماعتين دينيتين ؛ فربما كان يدور حول السيطرة على تجارة الأرز فى دمياط. فهو يلمح إلى نزاع اشتبك فيه ملتزمو الأرز، الذى كان "محمد بك أبو الذهب" أحدهم، ضد أغنياء الفلاحين الذين اقترضوا أموالاً لزراعة محصول الأرز ومعهم التجار الذين كانوا يصدرون الأرز إلى الإمبراطورية العثمانية. كان الفرنسيون فى ذلك الوقت يحاولون تحويل محصول الأرز إلى فرنسا لكن بغير نجاح يذكر، إذ ثار المصريون عندما علموا أن الأرز يشحن إلى هناك . أما الشوام - الذين أصبحوا فى أغلب الاحتمالات مقرضى الأموال فى المنطقة - فقد حاولوا أن ينقلوا تجارة الأرز إلى أيديهم لكى يتمكنوا من بيعه للفرنسيين بأسعار أعلى من تلك التى يبيع بها التجار الوطنيون للعثمانيين .

ذلك النزاع الدينى فى ظاهره، فى هذه المنطقة، والذى كان فى حقيقة الأمر نزاعًا حول وسائل التعيش، استمر سائدًا طيلة ما تبقى من سنوات القرن، لكن تدعمت مواطئ أقدام الشوام بصورة أكبر عندما انحاز إليهم "أبو الذهب"، وباع أرزه لهم. وأرسل الشوام شحنات أرزهم إلى فرنسا، على الرغم من أن المصريين قد ثاروا، واستمروا يثورون بصورة منتظمة، معلنين بذلك أن المعركة حول تجارة الأرز سوف تستمر لفترة طويلة .

وبحلول عام ١٧٨٠ أصبح بعض الشوام المسيحيين «بيراتلية» (٣٥). وكان لبعضهم صلات بإيطاليا، ولآخرين بفرنسا، بينما تزاوج عديد منهم مع أوروبيين. وقويت صلاتهم بأوروبا مع توسع تجارتهم مع فرنسا، وفى وقت قصير، 'يدعم الأوروبيون والأقليات الذين يتقاسمون مصالح مشتركة معهم احتكارهم لتجارة البحر المتوسط، ويحولون لأنفسهم جزءًا هامًا من الأرباح الناجمة عن تجارة مصر الشرقية' (٣٦).

كان هناك ناتج جانبى لدخول التجار الشوام إلى الساحة المصرية، هو إفقار التجار المسلمين نتيجة لزحزحتهم عن مركزهم، وبدء انتقال سيطرتهم على التجارة المصرية إلى أيدى أقلية مسيحية. ولا يعنى هذا أنه لم يعد هناك تجار وطنيون ذوو ثروات ضخمة، لكنه يشير بكل تأكيد إلى أن الحجم الأكبر من التجارة فى مصر لم يعد كما كان فى أيدٍ وطنية بل فى أيدى الأجانب "والبيراتلية"، وهذا يعنى أن مصر كانت فى طريقها للاندماج فى السوق الأوروبية .

أما التجار الفرنسيون الذين اشتكوا بمرارة فى مبدأ الأمر من الشوام المسيحيين الذين أبعدوهم عن تجارة المنسوجات، فسرعان ما تضامنوا معهم. وأصبحت مشاريعهم مربحة إلى درجة أن "محمد بك أبو الدهب" كان يمكنه أن يطلب من التجار الفرنسيين دفع تكلفة تحميل شحناتهم ذهبًا بما يساوى ٧٢٠٠٠ جنيه قبل شحن بضاعتهم، ويحصل عليها (٣٧).

وما إن حلت محلَّ قبضة "على بك الكبير" القوية قبضةُ خلفائه الضعاف، حتى انتهت حقبة المركزية، حينما تهافت كل واحد من البكوات لأخذ نصيبه من الغنيمة. لقد اختفت الآن قبضة "على بك" القوية أو قبضة "شيخ العرب همام"، التى هيأت قدرًا

من الأمن والاستقرار الداخلى للبلاد، ليحل محلها من جديد السلطة المتراخية للبكوات المماليك، الذين أمسك كل منهم بخناق الآخر فى محاولة لاستلاب المزيد من أموال البلاد. وكانت النتيجة هى تلك الفوضى التى تحدث عنها مؤلفو كتاب "وصف مصر" ومعاصروهم. هذه الفوضى، التى تجلت فى حركات التمرد والعصيان ، كانت تعبيراً عن المقاومة الوطنية للنهب، ولم تكن تعنى 'فتنة' وإنما تعنى فقدان السيطرة المركزية على المناطق الريفية. وبالمثل ، كانت حركات تمرد مشابهة فى القاهرة من جانب الصناع الحرفيين ، وسيلة لمقاومة موقف غير محتمل. بل إن الناس كانوا ينظرون وراءهم إلى أيام "على بك" بحنين إلى الماضى بالمقارنة بأحوالهم الحاضرة. أما الأمثلة على عمليات النهب من جانب المماليك فكثيرة. لقد سلب "أبو الدهب" الأموال من التجار الأتراك المشتغلين بتجارة البحر الأحمر. وعندما مات طالبت الحكومة العثمانية بما يقرب من ستة ملايين باره كضريبة على تركته . ورفض خلفاؤه أن يدفعوا المال من أنصبتهم وألزموا بها مدينة القاهرة والقرى المجاورة. وابتز "مراد بك" تسعة ملايين باره من تجار القاهرة من الشوام المسيحيين [٣٨]. وقد نشبت ثورة عامة أثناء الحكم الثنائى "لمراد بك" "وإبراهيم بك" ضدهما وتم طردهما خارج القاهرة، ولكن لسوء الحظ، لفترة ليست طويلة.

ويمتلئ تاريخ "الجبرتى" بعد موت "على بك" بترديد وتكرار للقروض والإتاوات التى فرضت على الأهالى، تتخللها روايات عن حركات تمرد متفرقة احتجاجاً على ذلك [٣٩]. وقد ازدادت الحالة سوءاً إلى درجة أن "الجبرتى" لم يكلف نفسه عناء سرد حوادث السنوات القليلة الأخيرة من حكمهما، لكنه كان يجد الكفاية فى أن يورد بياناً عاماً حول أعمال النهب والطغيان التى مارسها المماليك. واتسمت البلاد بحالة حرب أهلية شبه دائمة، أدت إلى أزمة مالية عنيفة ابتداء من عام ١٧٨٠ . وتدهورت الباره لتصل إلى ٥٤٪ من قيمتها فى عام ١٧٨٢. وارتفع سعر القمح من ٩٢ باره ثابتة خلال الأعوام من ١٧٤١- ١٧٥٠ إلى ٧١٥ باره ثابتة عام ١٧٨٤ وإلى ٧٤٥ باره ثابتة عام ١٧٩٢، وهو ما يعنى أن الإردب وصل إلى ١٣٠٠ باره بسعر اليوم فى عام ١٧٨٤ وإلى ارتفاع غير مسبوق قدره ١٦٢٠ باره عام ١٧٩٢ [٤٠]. هذه الأزمات الاقتصادية الأخيرة كانت راجعة كذلك إلى سلسلة من الأوبئة والمجاعات التى حلّت بالبلاد.

يقول "الجبرتى" إنه فى أثناء مجاعة ١٧٨٤، ترك الفلاحون قراهم نتيجة لعجزهم عن سداد ضرائبهم، أو دفع الإتاوات التى فرضها البكوات. وذهبوا إلى المدينة يصرخون من الجوع، ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات. واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتة من الخيل والحمير والجمال [٤١]. وأعقب هذه السنة انتشار الطاعون عام ١٧٨٥ عندما قتل ما يقرب من سدس عدد السكان. وعاد الطاعون عام ١٧٩١ وتبعته مجاعة أكثر سوءاً فى عام ١٧٩٢ وزعموا أن الناس لجأوا وقتها إلى أكل لحوم البشر [٤٢]. وهلك عدد كبير من السكان الذين حاقت بهم الفاقة، وبقى قسم كبير من الأرض بغير زراعة نتيجة للافتقار إلى الفلاحين اللازمين لفلاحة الأرض. وقدر القنصل الفرنسى الأرض المتروكة بغير زراعة بما يساوى ثلاثة أرباع المساحة الكلية للأرض الزراعية [٤٣]، وهو ما يبدو مبالغة جسيمة.

كانت محصلة هذه التغيرات السياسية والكوارث الطبيعية فرض أعباء أكبر كثيراً من ذى قبل على الطوائف الريفية. وفى عام ١٧٩٠ فرضت الحكومة الفرنسية حظراً على تصدير البضائع الفرنسية وعلى تحويل النقد الفرنسى إلى الخارج. ولم يستطع التجار الفرنسيون فى مصر بالتالى أن يدفعوا ثمن البضائع التى اشتروها، سواء نقداً أو عيناً. إلا أن فرنسا كان لديها سكان حضريون تتزايد أعدادهم وكانوا فى احتياج دائم إلى استيراد الحبوب. وكان هذا الاحتياج حاداً على مرِّ السنين إلى حد أن قانوناً قديماً فى مدينة "مرسيليا" كان يسمح بمصادرة السفن المحملة بالحبوب الراسية فى الميناء، إذا ما دعت الحاجة. وقد دعت الحاجة بالفعل، وعندما سُمح "لمرسيليا" باستيراد الحبوب عام ١٧٢٣، أصبحت صومعةً للغلال لكل المقاطعات الجنوبية [٤٤]. وكانت "مرسيليا" – فيما قبل الحظر – تستورد من مصر سنوياً ٨٠٠٠٠٠ إردب من الحبوب عبر أرخبيل اليونان [٤٥]. وفى عام ١٧٩٢ كُسر الحظر بصفة مؤقتة وأُنقذت باريس من المجاعة نتيجة استيراد الحبوب من مصر. وقد سيطر المماليك، ابتداء من "على بك الكبير"، على تجارة الحبوب، وكثيراً ما احتكروا السوق فى مصر من أجل رفع الأسعار. كان الحظر الفرنسى يعنى خسارة مالية كبيرة للبكوات المماليك، وهو يفسر كذلك أسباب ابتزازهم الأموال من التجار الفرنسيين، ربما لأن التجار عجزوا عن دفع ثمن مشترياتهم، ومن ثَمَّ غادروا مصر، حيث لم يعد فى مقدورهم الشراء أو البيع.

خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، كانت أوروبا تمر بثورة تكنولوجية بلغت ذروتها بالثورة الصناعية. وتحسنت تقنيات الإنتاج خاصة فى مجال إنتاج النسيج. وقام الفرنسيون ، على سبيل المثال، باستيراد كميات ضخمة من القطن من مصر، ثم تحولوا فيما بعد إلى إنتاج الحرير، مع استيراد المادة الخام من فلسطين وسوريا ولبنان. ونافست مصانعهم، وفاقت أى منتج فى الشرق الأوسط ، ليس فى مجال المنتجات الترفية فحسب، وإنما فى مجال الأقمشة متوسطة الثمن كذلك، ولهذا فقد كانت الزيادة فى واردات الأقمشة الفرنسية أمراً ملحوظًا فى ذلك الوقت. وقد عزا القنصل الفرنسى هذه الزيادة إلى ثراء الطبقات المتوسطة، وهو ما كانت تنقضه بشدة الحالة الاجتماعية فى البلاد. لكن يمكننا أن نستنتج أن الأقمشة الفرنسية متوسطة الثمن كانت أرخص من المنتج المصرى المماثل، وبذلك لم يكن الإنتاج الفرنسى مدمراً لسوق صادرات المنسوجات المصرية فحسب، لكنه كان كذلك مقوِّضًا للتجارة الداخلية المحلية فى المنسوجات.

وفى الوقت ذاته الذى كانت التجارة تتدهور فيه، وكان إنتاج الصناع الحرفيين المصريين يتدهور بنفس القدر، كانت الجماعة الحاكمة فى حاجة إلى المزيد من الأموال، ولكى يعوضوا خسائرهم استداروا إلى المقاطعات الحضرية واستنزفوها حتى الجفاف. وقد أوضح "ريمون" أنه قد تم تهيئة المراكز الحضرية لتغل أموالاً أكثر مما تغله الالتزامات الريفية التى كانت دائمًا المصدر الرئيسى للدخل فى البلاد . كما يوضح أن الرسوم التى كانت مفروضة على الأهالى فى القاهرة فى نهاية القرن قد وصلت إلى أربعمائة أو خمسمائة مليون باره، أى ما يعادل من ١٠ إلى ١٢ مليون قرش، وهو مبلغ يقارب الضرائب التى تم تحصيلها من الالتزامات الريفية للأرض الزراعية بأكملها [٦٤].

ويمكن للمرء أن يستنتج أنه، إما أن سيطرة المماليك على الالتزامات الريفية كانت مزعزعة، وأنهم كانوا عاجزين عن استلاب المزيد منها، إذ كان عليهم أن ينازعوا عناصر أخرى تقاسمهم الثروة الريفية: التجار، والعلماء، والنساء، والعمد أو المشايخ؛ وإما أنه، بالنظر لأنهم كانوا ملاكًا غائبين، فقد كان من الممكن خداعهم فى أموالهم؛ وإما أن تناقص عدد الأهالى قد أدى إلى تدهور عام فى الزراعة. وعلى الجانب الآخر،

كانت القاهرة معقل المماليك؛ ففيها كانوا يستطيعون سلب الأموال وهم فى أمان من العقاب، على الرغم من تمرد الأهالى عليهم بصورة دورية. وكانت الإجراءات التى تتخذ فى القاهرة أكثر عنفًا منها فى الريف ، حيث كان يمكن لجميع الأهالى فى قرية ما إن يتهربوا مؤقتًا من جامع الضرائب بالاختباء فى الكهوف أو التلال . أما فى القاهرة، فقد كان يمكن للبكوات المماليك أن يحطموا ويدخلوا أى منزل باستخفاف متناه. وعندما كان أحد البكوات يتلقى تأنيبًا من زميليه "مراد بك" "وإبراهيم بك" على الإتيان بمثل هذه الأفعال، كان يجيب ببساطة 'نحن جميعًا ننهب، أنت تنهب، وأنا أنهب' (٤٧).

وقد أدى انهيار التجارة إلى نضوب فى رأس المال المستثمر فى إنتاج الصناع الحرفيين، وأتى النهب على ما تبقى. وانخفضت الإنتاجية إلى مستوى متدنٍ لم تبلغه من قبل، فقد كان كل اجتهاد من جانب الصناع الحرفيين يواجه بضريبة زائدة .

مثل هذه التغيرات بالصورة التى جرت بها، نتجت كذلك عن اضطرابات ذات طبيعة داخلية عميقة. فالتجارة والمبادلات التجارية كانتا داخلتين فى صراع التكنولوجيا الأوروبية، وكانتا تتخلفان، لكن كان إنتاج الصناع الحرفيين يتخلف هو الآخر لأسباب محلية تمامًا أيضًا. كان افتقاد حماية "الإنكشارية"، وعمليات الابتزاز المتزايد الناتجة عن صعود المماليك واحتياجهم لأسلحة جديدة وجنود مرتزقة، وتدنى الإنتاج الزراعى بسبب الأوبئة والمجاعات، كل ذلك أوجد وضعًا لم يكن فيه ثمة أموال لمواجهة أى تحسين أو توسع رأسمالى، كما يفسر الحالة العامة المؤسفة التى كانت موضع تعليق العلماء الفرنسيين عام ١٧٩٨. وأدى التدهور فى إنتاج الصناع إلى انتشار العمالة المأجورة، حيث أصبح حوالى ١٥٠٠٠ رجل ، أو ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من أهالى القاهرة الذكور عمالاً باليومية، وهو ما يشير إلى بداية بطيئة، وإن كانت محتومة، لتحول الصناع إلى طبقة "البروليتاريا". ويفسر "ريمون" ذلك بأنه على الرغم من حداثة تعبير "بروليتاريا"، فإنه وَصَفَ بصورة دقيقة جماهيرَ مجردةً من كل الأدوات الاقتصادية ويقومون بإعالة أنفسهم بصورة بائسة تقريبًا، من أنشطة مبهمة (٤٨).

ينسب "ريمون" هذا الاضمحلال فى التجارة وفى إنتاج الصناع إلى "التأثيرات الأولية لاندماج مصر المتزايد فى السوق العالمية التى كانت فى طريقها للتشكل" (٤٩) ويزيد الأمر إيضاحًا فى مكان آخر فيقول، "إن هيكل هذه التجارة الدولية اتخذ طابعًا شبه استعمارى" (٥٠).

وبالتلازم مع هذه المتغيرات السلبية التى أصابت الطبقات الأكثر فقراً من أهل البلاد، فإننا نلاحظ تغيراً فى أحوال الشرائح الغنية من الصفوه الوطنية، وبصفة خاصة، الحضور المتزايد للتجار والعلماء في صفوف المُلاَّك ؛ هذه الخطوة ألمحت إلى تغير فى نظام ملكية الأراضى الزراعية عندما بدأت الأرض تتحول إلى سلعة تشترى وتباع. وكانت الخطوة التالية حدوث تطور فى اتجاه الملكية الخاصة للأرض ، فى صورة "الأمر الواقع"، على أنه لم يأخذ "الشكل القانونى"، إلا تحت حكم محمد على. ونشهد بصورة متزامنة، وربما بصورة تالية، تطوراً لما يشبه أن يكون إنتاجًا زراعيا – رأسماليا لمحاصيل التصدير مثل السكر والأرز، حيث يتطلب كل منهما نفقات رأسمالية مبدئية، وكان كلاهما محصولين نقديين يقوم بزراعتهما الفلاحون الموسرون أو الملتزمون. وأصبحت المعاملات النقدية أمراً مألوفًا أكثر من ذى قبل، وكان المماليك يطلبون ضرائبهم نقداً فى بعض الجهات وعينًا فى جهات أخرى. واستتبعت الحاجة إلى النقود الحاجة إلى مقرضين للنقود، بعضهم كانوا من الأجانب، لكن كان كثير منهم من مشايخ البلاد المحليين . أما الجماعة الجديدة من ملاك الأرض الزراعية، أو من أولئك الذين اعتبروا الأرض سلعة وكانوا يحولون قدراً من الفائض إلى جيوبهم، فقد وطدوا مراكزهم فى عهد محمد على، بل إنهم كانوا فى الحقيقة أوائل مؤيديه .

وقد أدت العلاقة المفقودة بين الصناع و"الإنكشارية" والاستغلال المتزايد من جانب البكوات المماليك إلى إضفاء مسحة شبه وطنية على الثورات التى تفجرت، ثورات سكان وطنيين على طبقة حاكمة أجنبية. لكن القطيعة الكاملة بين الحكام والمحكومين لم يكن قد آن أوانها بعد. لقد كانت بحاجة إلى احتلال فرنسى وإلى الفشل الواضح للبكوات فى أداء واجبهم وحماية البلاد من الغزو، مع أن هذا هو مبرر وجودهم الوحيد،

لِيُدَقّ آخر مسمار فى نعشهم. إن ذلك هو الحادث المنفرد الوحيد الذى يفسر سبب قيام الأهالى وقياداتهم الوطنية بالتحول إلى شخصية مجهولة، مثل محمد على، بدلاً من قبول حكم البكوات مرة أخرى. لقد كان التغير فى العلاقة بين الحكام والمحكومين محتومًا بنهاية القرن، إذ أدرك أولئك الذين لهم مصالح مكتسبة جسامة ما يتهدد مصالحهم نتيجة للحكم الفوضوى للبكوات. لقد فرض الاحتلال الفرنسى عام ١٧٩٨ وقفًا مؤقتًا للمزيد من الاضطرابات الداخلية ضد البكوات، إذ صارت الاضطرابات الآن موحدة وموجهة ضد الغزاة الفرنسيين. وأُجِّلَ يوم تصفية الحسابات مع البكوات لفترة ثلاث سنوات، متبوعة بأربع سنوات من الصراع من أجل البقاء، ومن أجل السيادة على مصر بين مجموعة من المتنافسين، ذاك الذى انتهى بانتصار متنافس واحد فى آخر الأمر، هو محمد على.

وقد سعى بعض المؤرخين إلى إقناعنا بأن الاحتلال الفرنسى لمصر قد دفعت إليه أسباب سياسية صرف؛ دفع إليه التنافس الفرنسى– البريطانى، أو حتى رغبة نابليون فى الوصول إلى الهند واغتصابها من يد إنجلترا. لكن "جوليانى"(*)، وهو تاجر حاذق، وضع إصبعه على عقدة المشكلة عندما كتب قائلاً "كانت الغاية من حملة بونابرت على مصر تجارية بقدر ما كانت سياسية. لقد كرس كل اهتمامه على وسائل تطوير التجارة والزراعة فى هذا البلد الغنى " (٥١). كان بونابرت على علم تام بالثروات الكامنة فى مصر فيما يتعلق بالحبوب اللازمة لإطعام جنوب فرنسا وكذلك فيما يتعلق بالمواد الخام. كذلك لقد كانت فرنسا أكبر قوة بحرية فى البحر المتوسط، إذ جعلت سُفُنُها من التجارة بعيدة المدى شبهَ احتكار للتجار الفرنسيين، وكانت البحرية الفرنسية تحميها من هجمات القراصنة. وفور أن أقدم الفرنسيون على الاستيلاء على مصر، قفز البريطانيون إلى الصورة بعَرْضٍ لمساعدة العثمانيين فى إزاحة الفرنسيين عن احتلال منطقة حيوية فى قلب الإمبراطورية العثمانية. كان هذا العرض البريطانى وسيلة لكبح المزيد من التغلغل الفرنسى فى المنطقة الذى يمكن أن يعرض سلامة الطرق البرية إلى الهند للأخطار، إذ ساد اعتقاد بأن الفرنسيين كانوا يخططون لاقتفاء خطى "الإسكندر

J. Julliany (*)

الأكبر" والزحف إلى الهند براً. كان هناك كذلك سبب إضافي مؤداه أن إنجلترا لم تتقبل السيطرة الفرنسية على منطقة إستراتيجية مثل البحر المتوسط، وهي سيطرة يمكن أن تهدد مستقبل المصالح البريطانية في الإمبراطورية العثمانية. وقد أمكن للأسطول البريطاني تحت قيادة "لورد نيلسون" أن يغرق الأسطول الفرنسي في خليج "أبو قير"، وأن يجعل الجيش الفرنسي حبيساً في مصر.

كان "نابليون"، عند بدء احتلاله لمصر، يخطط لإصلاح ضرائب الأرض الزراعية ولإعادة النظر في الهيكل الضرائبي بأسره. وقد ترجم المصريون ومعهم الجبرتي هذه التغيرات الضرائبية على أنها وسيلة لمصادرة ثروات البلاد، "أخذ الأموال" (٥٢). وقام الديوان الصغير الذي أنشأه الفرنسيون بسن سلسلة من القواعد التي اشترطت على الملاك أن يتقدموا بحُجَج الملكية، التي يتم التصديق عليها في السجلات مقابل رسم معين، ثم يتم بعد ذلك تحديد قيمة الأملاك وتدفع عليها ضريبة قدرها ٢٪ . وإذا لم تكن الأملاك مدرجة في السجل فيتم مصادرتها. كان تسجيل الأملاك عن طريق تقديم حجج الملكية أمراً مستحيلاً، هكذا ذكر الجبرتي (وهذا شيء متعذر) إذ كانت بعض الحُجج قديمة جداً، وبعضها لم يسجل بالمرة، أو أن تكون الملكية قد انتقلت بالميراث وكانت الحجة محررة باسم أحد الأسلاف القدامى. وأضاف "الجبرتي" أن الفرنسيين فرضوا ضرائب كذلك على المواريث والوفيات. وكان لابد من تسجيل المواريث خلال أربع وعشرين ساعة من الوفاة وإلا آلت الملكية إلى الدولة. وباختصار كان يجب تسجيل كل الأملاك ودفع الضرائب عليها. وقد انتهت العملية بأكملها إلى العدم، إذ إنه في أكتوبر من عام ١٧٩٨ تفجرت ثورة القاهرة وأوقفت كل الخطط بصورة مؤقتة. وكانت هناك تغيرات أخرى في سبيلها إلى الظهور. فقد أشار "شو"(*) إلى أنه خلال عام ١٧٩٩ ألغيت كل الأراضي الخراجية (٥٣)، وهو إجراء لم يتحقق من ورائه إلا القليل، فلم يكن الفرنسيون يسيطرون إلا على الدلتا، وظلت بقية البلاد تحت سيطرة المماليك. كانت مصادر الحبوب في مصر تحت السيطرة المحكمة للبكوات، أما "كليبر"، الذي خلف "نابليون" كقائد عام في مصر، فكان عليه أن يتفاوض مع "مراد بك" لتزويده بالقمح لإطعام الجيش الفرنسي في القاهرة .

(*) Stanford Show

وبعد اغتيال "كليبر" فى عام ١٨٠٠، أصبح "عبد الله مينو" الفرنسى الذى تحول للإسلام، حاكماً. وكان "مينو" هدفاً لتندر زملائه لأنه لم يكن يستطيع أن يمتطى جواده بصورة لائقة، ولأنه تحول إلى الإسلام ، ولأنه تزوج من ابنة حمّامى من رشيد ، تحت وهم خاطئ بأنه تزوج من إحدى سيدات الطبقة العليا المصرية لأن أباها كان من الأشراف. وكان كذلك مصدراً للتسلية بالنسبة للمصريين لأنه كان يعامل زوجته كأنها سيدة فرنسية ، والتقط لها منديلها عندما سقط على الأرض . وعلى أية حال ، فقد كان "مينو" إداريا قديراً، وكانت له خطط لتحويل مصر إلى مستعمرة ، أو مقاطعة ، فرنسية .

كانت خطة عمل "مينو" تهدف إلى إلغاء الضرائب القائمة المفروضة على الأرض الزراعية وإحلال ضريبة واحدة محلها. وكانت الأرض مقسمة إلى ثلاث مراتب طبقًا لقوتها، وتحدد ضرائبها بمقياس تنازلى. وكان من المقرر أن يدفع الفلاحون ضرائبهم على أساس فردى. ولم يكن من الجائز تعديل الضرائب، لكن كان يمكن تخفيضها بالطرق المتبعة فى سنوات الفيضان السيئ . وكانت ضريبة الأراضى مقسمة إلى ٢٤ جزءاً؛ نصفها يؤول إلى الخزانة، بينما يذهب ٢٤/٣ جزءاً منها إلى مشايخ البلاد، الذين كان عليهم الإشراف على عملية جمع الضرائب التى كان يتولاها الأقباط، ويضاف إليها حصة إضافية لتعويضهم عن تكاليف تطهير القنوات وصيانة الطرق. وتقرر ألا يتم تطهير الترع بعد ذلك بواسطة السخرة، وأن يُدفع للفلاحين المقابل لذلك من حصة قدرها ٢٤/١ من الضرائب تُجنب لهذا الغرض. وكان يمكن للملتزمين أن يقبلوا كامل الحقوق على أراضى الوسايا الخاصة بهم، على أن يدفعوا ضريبة بالتالى، أو كان يمكن أن يُعَوَّضوا بما مقداره ٢٤/٧ من الضرائب بديلاً عن "الفايظ" الذى كانوا يحصلون عليه. لقد كانت أرض الفلاح فى طريقها إلى أن تصبح ملكًا له .

وحتى توضع خطة الإصلاح الزراعى هذه موضع التنفيذ، كان يلزم البدء بإجراء مسح تسجيلى عقارى. إلا أنه لم تنفذ أى من هذه الخطط، باستثناء توقف الفرنسيين عن تحصيل الضرائب عن سنة مقدماً، كما كانت عادة المماليك، كما لم يتمكنوا من تحصيل ضرائب عام ١٨٠٠ نظراً لأنه فى عام ١٨٠١، تحقق للغزو الإنجليزى - العثمانى طردهم من مصر.

لم يدم الاحتلال الفرنسى إلا فترة قصيرة للغاية لا تكفى لأن يترك خلفه أية آثار فى مصر. ولم يغير مصر بالقطع اقتصاديا، أو سياسيا، أو ثقافيا، على الرغم من أنه كثيراً ما ترددت مزاعم بأنه فعل ذلك. لقد كانت فجوة زمنية فى التاريخ المصرى وكانت لها أهميتها لأسباب أخرى. لقد حطمت آخر الصلات بين البكوات المماليك والأهالى الوطنيين، حينما أظهر المماليك عجزهم عن إنقاذ مصر من الغزو. كما أنها جلبت خبراء فنيين فرنسيين إلى البلاد، كثير منهم من أتباع مذهب "سان سيمون"(*) وألهمتهم أن يقدموا خدماتهم لمحمد على بعد عام ١٨١٥ . كما كانت حقيقة أن الجيش الفرنسى فى ذلك الوقت قد تم تسريحه ليصبح معظم رجاله بلا عمل، بمنزلة حافز إضافى. وأوحت لهم الآثار القديمة التى رأوها فى مصر أن يعودوا إلى هذه الأرض وأن يحاولوا أن يضعوا نظرياتهم عن التكنولوجيا موضع التجربة. وفى النهاية، فهو قد أتى بالبريطانيين إلى المتوسط، ومع تدمير الأسطول الفرنسى أصبح أسطول بريطانيا هو الأعظم قوة فى البحر. وكان لهذا العامل الأخير آثار ممتدة بالنسبة لمصر أكثر من أى شىء آخر .

من هذا الاستعراض الموجز نستطيع أن نستنتج أن كثيراً من 'الابتكارات ' التى نسبت فيما بعد إلى محمد على كانت فى الواقع منقولة عن عهود سابقة .

فقد كان مفهوم الحكومة المركزية وإقرار القانون والنظام ، وما يتبع ذلك من أمن عام واستقرار داخلى، موضع محاولة من جانب "على بك الكبير". وقد استقى هذا المفهوم من قراءاته عن العصر الذهبى للمماليك فى مصر قبل الفتح العثمانى ، وسعى إلى منافسة "بيبرس" "وقلاوون"، كما يروى "الجبرتى". وقلد "على بك" المماليك القدامى فى التوسع الخارجى باتجاه الشام والحجاز، وإن لم يكن بمثل نجاحهم.

(*) Conte de St. Simon كونت دى سان سيمون (كلود هنرى دى روفرى) ١٧٦٠ - ١٨٢٥ : فيلسوف اجتماعى فرنسى تتضمن كتاباته أفكاراً عن الاشتراكية وعن اتحاد أوروبا نسج أتباعه من مبادئه مذهباً عرف بالسان سيمونية ، ونادوا بفرض سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وتحرير المرأة ، واهتم بعضهم بمشروعات مصر الاقتصادية فى عصر محمد على وبمشروع قناة السويس .

ويمكن بنفس القدر أن تنسب عملية استحداث جيش من الجند المرتزقة مزود بالأسلحة النارية والمدفعية إلى "على بك"، على الرغم من أن محمد على، الذى نسخ هذه الخطوات، قد قام بذلك بنجاح أكبر. ويمكن أن ينسب الفضل إلى الفرنسيين فى المبادرة بالإصلاحات فى مجال ملكية الأراضى الزراعية وفى الضرائب، على الرغم من أن هذه الإصلاحات لم تكن إلا مُسَوَّدات، إذ كانت سيطرة الفرنسيين على الأرض واهية فى أفضل أحوالها. ومن المحتمل، فى رأى "ريفلين(*)"، أن يكون محمد على قد اطلع على مُسَوَّدة لإصلاحات "مينو"، أو يكون من الممكن بالمثل التسليم بأن هذه الإصلاحات كانت واضحة وكانت بالتالى حتمية (٥٤).

إنما تكمن عبقرية محمد على فى أنه تعلم من أخطاء سابقيه، وأنه جمَّع أفكارهم فيما تحول إلى برنامج مترابط يواصل عملية تحول الأساس الاجتماعي- الاقتصادى للمجتمع المحلى، وهو تحول بدأ قبل وصوله بفترة طويلة. كان مبدعاً فى هذا، كما كان مقتفياً كذلك ، فهو حلقة الوصل المثلى مع الماضى المملوكى، فقد حمل العقد الأول من حكمه كل بصمات النظام المملوكى، كما سنرى، ومن ثَمَّ يمكن للمرء بسهولة أن يطلق عليه "آخر المماليك". وهو فى الوقت نفسه قد بيَّن الطريق إلى المستقبل بالقضاء على نظام المماليك، وبمخططات التصنيع التى وضعها، وبتطوير الرى، وبالاستمرار والتوسع فى إنتاج محاصيل التصدير، وأخيراً، بتمصير الجهاز الإدارى . وباختصار، فهو قد رسم الخطوط العريضة للدولة - الأمة .

لقد أدى الاحتلال الفرنسى والتصدع الذى أحدثه فى المجتمع إلى جعل التغلغل فى هذه البلاد من جانب التجارة الأوروبية مهمة ميسورة للغاية. وقد رأينا أن التجارة انتقلت فى عهد المماليك من الأيدى الوطنية إلى أيدى الأقليات "البيراتلية"، الذين تضافروا مع التجار الأوروبيين لتحويل جزء من تجارة البحر الأحمر الشرقية إلى الغرب. ولم تكن التجارة المصرية مع أوروبا فى ذلك الوقت تمثل إلا جزءاً يسيراً

(*) Helen Rivlin

من تجارة مصر الكلية، بحيث يمكن للمرء الحديث عن مصر على أنها تشكل جزءاً من سوق عالمية مركزها الإمبراطورية العثمانية ، بينما كانت أوروبا عنصراً هامشيا بالنسبة لهذه السوق كَكُل . وقد استمر الاتجاه نحو التوسع التجارى مع الغرب فى أثناء حكم محمد على ليُحَوِّل مصر إلى عنصر هامشى بالنسبة للسوق الأوروبية العالمية، مبعداً إياها عن التجارة مع الإمبراطورية العثمانية، وفى نفس التوقيت، كانت الإمبراطورية العثمانية نفسها مفتوحة للسوق الأوروبية العالمية، وواقعة تماماً تحت سيطرتها .

أما الصناع أصحاب الحرف الوطنيون فقد طحنهم الفقر من خلال تدهور التجارة، وتدنى الاستثمار الرأسمالى، وجشع الحكام، وافتقادهم لحماتهم، ومنافسة التكنولوجيا الغربية. وانحدر الكثيرون منهم إلى مرتبة عمال اليومية. وقد تسارعت هذه العملية أثناء الاحتلال الفرنسى عندما وصلت التجارة إلى حالة من التوقف نتيجة للحصار البريطانى، ولم يعد من الممكن استيراد المواد الخام، ليقتصر الإنتاج بذلك على استخدام المواد الخام المحلية. وتحول الصناع إلى مكاريين أو باعة جائلين للطعام، أو عمال باليومية. وهناك احتمال قوى أن عمال اليومية هؤلاء كانوا قوة العمل التى استخدمها محمد على عندما أقدم على تصنيع البلاد. فى ذلك الحين كان إنتاج الصناع الحرفيين المحليين قد تخلف كثيراً فى سباقه للحصول على أسواق له مع ظهور التكنولوجيا الغربية الجديدة ، خاصة فى مجال المنسوجات .

وقد كان استغلال الأرض الزراعية بواسطة كل من البكوات المماليك والمحتلين الفرنسيين، والدمار الذى تبع الاحتلال العثمانى، مضافًا إلى سنوات من الحرب الأهلية، والأوبئة والمجاعات، عواملَ مؤدية إلى نقص فى سكان الريف ، كما تسببت فى ترك الكثير من الأراضى دون زراعة نتيجة للنقص فى الأيدى العاملة. كذلك أدت إلى إيجاد طبقة من الفلاحين الموسرين، مشايخ البلاد والعمد، الذين قاموا بدور الوسطاء بين الفلاحين والملتزمين. كما كشفت عن عملية لتحقيق الملكية الخاصة للأراضى الزراعية عن طريق تحويل أراضى الوسايا إلى أراضى أوقاف، وجعل

الالتزامات قابلة للتوريث. وبدءاً من عهد محمد على، كانت هذه العملية على موعد لإقصاء الفلاح عن حقوقه فى الأرض، على الرغم من أنها كانت محدودة، وقد تم تحوله فى الغالب الأعم إلى أجير بنهاية القرن .

وحتى يتمكن العُمَد والملتزمون من استخلاص أكبر مقدار من الربح، كانوا يحولون أراضيهم إلى إنتاج محاصيل التصدير للحصول على مقابل نقدى، ويبتعدون عن المحاصيل المعاشية التقليدية التى كانت تغل ربحاً ضئيلاً، والتى كان الفلاح يميل إلى زراعتها لو ترك لشأنه. وقد حدثت هذه التغيرات فى المناطق الساحلية وفى مصر الوسطى عن طريق زراعة الأرز وقصب السكر. وأدى جشع الحكام وزيادة طلب الغرب للمواد الخام إلى التعجيل بهذه العملية، التى كان لا يمكن أن تنفذ إلا على حساب الفلاح الذى انْتُزِعَ من عمله المعيشى، ودُفِعَ للعمل، مقابل أجر، لتحقيق الربح النقدى .

ولقد أصبحت الاتجاهات التى تجذب مصر بإحكام متزايد نحو شِراك السوق الأوروبية وبعيداً عن قنواتها التقليدية أكثر حدة فى عهد حكم محمد على، الذى كان لديه آمال فى تحويل مصر إلى دولة صناعية. أما كيف أمكن لضابط ألبانى نزل بمصر ضمن قوات الحملة الإنجليزية – العثمانية عام ١٨٠١، أن يصبح حاكماً لهذه البلاد ، على الرغم مما فى ذلك من غرابة، فليس ذلك أكثر الجوانب أهمية فى صعوده إلى السلطة. إنما يكمن الجانب غير العادى الحقيقى فى الرؤية التى تصورها لهذه البلاد، والوسائل التى اتبعها لتحقيقها، والنتائج التى ترتبت على هذه الأحداث بالنسبة لمصر على امتداد الأجيال القادمة .

الفصل الثانى

محمد على الرجل

لا يختلف ثغر "قَوَلَه" الصغير المسوَّر الواقــع فى مقدونيــا عن عدد لا يحصى من ثغور الإمبراطورية العثمانية الأخرى المماثلة له فى عدم الشهرة. الشوارع ضيقة متعرجة، والطرقات والمنازل مطلية بالجير الأبيض، تتلألأ تحت حر الظهيرة، وتؤذى العيون بوهجها. تحيط بكل منزل رقعة خضراء وكرمة أو شجرة تين لتحميه من الشمس. السيدات بملابسهن السوداء يسرعن الخطى لأعمالهن، ورجالهن، الصيادون أو البحارة، قد سبقوا وغادروا الميناء قبل الفجر وعادوا فى منتصف الصباح ومعهم صيد يومهم. وتتراءى هنا وهناك بقعة لونية تعلن عن جندى تركى فى زيه الرسمى، فقد كانت قوله؛ وهى مجرد نقطة فى وسط الإمبراطورية العثمانية مترامية الأطراف، تحكم بواسطة محافظ عثمانى. وكان ميناؤها يموج بالحركة، وكان الجانب الأكبر من تجارته يدور حول الدخان الذى كان يزرع فى الأراضى الداخلية، وكان على درجة عالية من الجودة .

فى واحد من هذه المنازل الصغيرة، ولد طفل اسمه محمد على. وليس من المعروف على وجه اليقين سنة ميلاد هذا الطفل. ومن الممكن أن تكون فى وقت ما بين ١١٨٢ هجرية و ١١٨٤ هجرية، أى فيما بين مايو ١٧٦٨ وأبريل ١٧٧١ وفى سنوات لاحقة، وبعد أن أصبح مشهوراً، اختار محمد على سنة ١٧٦٩ لتكون سنة ميلاده. وقد بدت السنة التى ولد فيها "نابليون" و"ويلنجتون"(*)

(*) Wellington, Duke of ١٧٦٩ – ١٨٥٢ ، جنرال وسياسى بريطانى ؛ هزم نابليون فى ووترلو (١٨١٥) . كان رئيساً لوزراء بريطانيا (١٨٢٨ – ١٨٣٠) .

"ناى"[*] سنة حسنة الطالع بالنسبة للجنرالات النابغين. هذه السنة، التى تقع بين ٢٠ شعبان ١١٨٢، ٢ رمضان ١١٨٣ هجرية، لم تكن سنة ميلاده الحقيقية.

ففى سنة ١٢٦٣ هـ/ ١٨٤٧ م ، تم سك ميدالية ذهبية تذكارًا لإنشاء القناطر الخيرية عبر النيل شرقى القاهرة، وسُجل عليها أن محمد على ولد سنة ١١٨٤ هـ. (بالتركية: بين يوز سكسان دورت)، وهى السنة التى بدأت فى ٢٧ أبريل ١٧٧٠ وانتهت فى ١٥ إبريل ١٧٧١ ولإضافة المزيد من البلبلة، فإن شاهد قبره يعطى تاريخًا مختلفًا. فهو يشير إلى أنه مات فى ١٣ رمضان ١٢٦٥ (أغسطس ١٨٤٩) عن عمر يبلغ ٨٢ عامًا، وعلى ذلك فإن مولده يكون فى عام ١١٨٣ هـ (١٧٦٩– ١٧٧٠). وعندما نضع هاتين المعلومتين معًا. فإننا نستنتج أنه لابد وأن يكون قد ولد فى مطلع عام ١٧٧٠. وتحتوى دار الوثائق المصرية على كم هائل من المراسلات بين القصر والأخصائيين فى دار الوثائق تكشف عن محاولة لتحديد التاريخ الصحيح للميلاد عندما كان الملك فاروق يخطط للاحتفال بمئوية سلفه، وبدا كما لو كانت الأسرة المالكة غير واثقة تمامًا من تاريخ ميلاده نظرًا لوجود اختلافات بين التواريخ المتاحة. وفى النهاية، وافق الأخصائيون فى دار الوثائق على أن التاريخ الصحيح هو عام ١٧٧٠ أو ١١٨٤ هجرية.

جاء محمد على من سلالة وضيعة. كان ابن "إبراهيم أغا"[**]، ابن "عثمان أغا"، ابن "إبراهيم أغا"، وهو ما يظهر خلفية عسكرية امتدت لثلاثة أجيال. وفيما وراء ذلك، لا يعرف إلا القليل عن الأسرة أو عن أصولها. وبينما وصفهم المؤرخون بأنهم من أصل ألبانى، فإنه من الأمور المتواترة فى الأسرة أنهم قد يكونون من سلالة كردية، وجاءوا من إحدى القرى، قرية "إليتش"، فى شرقى الأناضول حيث عملوا فى تجارة الخيول[1]. وفى زمن ما، انتقلت الأسرة من قرية أصلية غير معروفة إلى "عمر بكير"، ومن هناك انتقل "عثمان أغا" ووالده "إبراهيم"، إلى "قونيه" فى أول الأمر، ثم بعد ذلك إلى "قوله"[2] وكان آخر انتقال لهم نتيجة لتورطهم فى عملية ثأر. ولا نعلم الكثير عن الحادث ، وتشير

(*) Ney, Michel ، ١٧٦٩ – ١٨١٥ ، كان ماريشال الجيوش الفرنسية أثناء حكم نابليون . أعدم .

(**) الأغا : لقب بالتركية يعنى السيد . وهو هنا يعنى أن حامله جندى بالجيش .

الوثائق ببساطة إلى "حادث دم"، عندما اضطرت الأسرة إلى الرحيل فى عجلة خوفًا من الانتقام .

وفى "قوله"، صاهر "إبراهيم أغا" أسرة محافظ (شوربجى) "قوله": كانت عروسه تسمى "خضرة". وعين بسبب ذلك قائداً لجماعة من الجند غير النظاميين، (بالتركية: يول أغاسى) ونما محمد على فى بيت والده، على الرغم من أنه كان دائمًا يزعم فى سنوات لاحقة أنه عانى اليتم فى سنٍ مبكرة، وأن "طوسون"، شقيق أبيه، هو الذى قام على تربيته. كان هذا محض خرافة. فقد مات "إبراهيم أغا" عندما كان ابنه فى العشرين من عمره، رجلاً كامل النضج ومتزوجًا. وقد دُوِّن على شاهد قبر "إبراهيم أغا" تاريخ وفاته، ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ - ١٧٩١م أما لماذا اخترع محمد على هذه القصة، فيمكن تفسير ذلك بعدة طرق. فربما كان على علاقة سيئة بأبيه وأنه اختار أن يعيش مع عمه "طوسون". وكان هذا تصرفًا شائعًا فيما بين الأسرة المتشعبة ، خاصـة إذا لم يكن للعم أبناء من صلبه. ومع ذلك، لو كان محمد على على علاقة سيئة بأبيه ، فإنه لم يكن ليسمى ابنه الأكبر "إبراهيم" ويسمى ابنه الثانى "طوسون"، ولكان قد عكس الأسماء ليكرم عمه أولاً. والبديل لذلك، والتفسير الأكثر احتمالاً، أنه اخترع حالة يُتمه ليُعلى من قدر نفسه كرجل عصامى ارتفع إلى المجد فى مواجهة ظروف شاذة لا تُقهَر، بما فى هذا الحرمان المبكر فى الحياة. وربمـا كـان يكمـن وراء هـذا التلفيـق رغبة لا شعورية فى قطع كل الصلات بماضيه، لإنكار هذا الماضى من جهة ، ولاختراع ماض آخر أكثر ملاءمة لحياته الجديدة ولمركزه الاجتماعى من جهة أخرى . وكانت هذه العوامل هى نفسها التى دفعته إلى تلفيق تاريخ ميلاده، ليشارك فيه رجالاً أُعجِب بهم، ففيما يتعلق به، كانت كل تواريخ الميلاد تستوى. وربما كانت قصة يتمه نابعة من عداوة مختفية لأبيه، ورغبة فى الانتساب إلى عمه. وأخيراً، ربما كـانت مخترعة من أجل أولاده ، ليُظهـر التباين بين ظروفهم كـأبناء لوالد مرموق جليل، وظـروفه هو، اليتيم الذى لم يكن له سند فى الحياة، ورغم ذلك ارتفع إلى الشهرة والمجد من خلال جهوده هو. وأن أبناءه، ولديهم ميزة انتسابهم لوالد شهير، يمكنهم أن يرتفعوا فى الحياة أكثر، إذا ما شحذوا فكرهم من أجل ذلك. وربما أحسَّ محمد على أن أبناءه الأصغر سنا، الذين نشأوا فى يسر وثراء، لن يكون لهم نفس الصلابة التى اتصف بها ابنه الأكبر،

وأنهم لن يكونوا مقاتلين، لذلك فقد كان دائم المقارنة بين الذُّرا الشاهقة التى ارتفع إليها، وبين الأعماق الوضيعة لخلفية أسرته المتواضعة وانفصاله المبكر عن أبيه كحافز لهم لاستيعاب دروسهم وليصبحوا رجالاً عظماء كذلك .

كان "إبراهيم أغا" يتاجر فى الدخان كنشاط جانبى، وكذلك فى تأجير السفن . وعندما بلغ محمد على العاشرة أشركه والده معه فى تجارة الدخان. ثم خلف أباه بعد مدة فى رئاسة الجنود غير النظاميين وفى تجارة الدخان كذلك، ومن خلال معاملاته فى الدخان التقى مع رجل من "مارسيليا" يدعى "م. ليون" الذى كان يعمل قنصلاً لفرنسا فى قوله، والذى أصبح صديقًا، وربما شريكًا له. وقد شاعت بعد ذلك قصة مؤداها أن محمد على قد دعاه للاستقرار فى مصر، لكن "ليون" توفى فى نفس اليوم الذى كان من المقدر أن يصل فيه إلى القاهرة. والقصة فى أغلب الظن مشكوك فيها، إذ تتشابه تمامًا مع قصة اخترعت عن شخص أرمينى -"كاراكيهيا(*) "- لدرجة لا تبدو معها صحيحة. وربما تكون قد اخترعت لإظهار الصلات المبكرة التى نشأت بين محمد على والفرنسيين، وسيقت كمبرر لدعوته للكثيرين من الفنيين الفرنسيين إلى مصر. وربما كانت، ببساطة ، تلفيقًا من جانب أحد كُتَّاب سيرته، أولئك الذين اخترعوا العديد من القصص عنه، وكان ذلك موضع تشجيع منه باعتباره يمثل إضافة إلى أجواء المهابة التى تحيط به .

وفى سن السابعة عشر، حوالى عام ١٧٨٧، بعد أن برز محمد على فى عدد من المناوشات ضد الفلاحين العصاة الذين رفضوا دفع ما عليهم من ضرائب، استُدعى إلى "إستانبول" وأسندت إليه قيادة سفينة حربية لمطاردة القراصنة فى "بحر إيجه"(٣) . أو أن هذه على الأقل كانت الرواية التى أوردها أحد خلفائه. ولم يتضح أبداً السبب الذى دعا إلى إسناد قيادة سفينة حربية إلى ابن أحد قادة جنود غير نظاميين . ومن الممكن أن تكون هذه القصة قد اختُرِعت هى الأخرى لإظهار أن الرجل اكتسب خبرة بحرية وهو فى مطلع حياته. كما قد تساعد القصة كذلك فى تفسير رغبته فى بناء

Karakehia (*)

قوة بحرية وتجارية، على الرغم من أن المرء لا يكاد يحتاج إلى أن يكون ضابطًا بحريا لكى يقدر أهمية القوات البحرية للدولة. وقد قيل إن تجربة "بحر إيجه" قد طبعت فى ذهنه المهارة والمقدرة البحرية للبحارة اليونانيين الذين شكلوا أطقم سفن القراصنة. غير أن أى إنسان عاش فى منطقة البحر المتوسط كان على وعى كامل بالتمكن البحرى لليونانيين، فقد كانت معظم سفن البحرية العثمانية مزودة بأطقم من البحارة اليونانيين. ولا يكاد المرء يحتاج إلى مطاردة القراصنة ليتعرف على ملكات اليونانيين؛ فقد كان من الممكن الاكتفاء تمامًا بالحياة فى "قوله" لاكتساب مثل هذه المعارف مرة أخرى ، يمكن أن تكون هذه القصة نتاجًا لخيال خصب لشخص ما، أكثر من كونها قائمة على دلائل حقيقية. ومن ناحية ثانية، ربما كان من عادة العثمانيين أن يستعينوا بالشباب فى سفن الدورية من وقت لآخر ، خاصة إذا ما كان هناك نقص فى أفراد القوات البحرية.

والذى نعلمه حقيقة، هو أن محمد على قد اقتفى أثر والده فى أن يكون جنديا، وأنه شارك فى عدد من المناوشات، حيث اجتذب دهاؤه ومهارته فيها انتباه رؤسائه الذين أوصوا بترقيته إلى مركز قيادى أعلى .

وحوالى ذلك الوقت، تزوج محمد على بامرأة على جانب نسبى من الثراء، تدعى "أمينة"، كانت من قريبات المحافظ. وكانت أمينة قد تزوجت من قبل زواجًا رسميا من رجل آخر، رغم أن الزواج لم يكتمل، إذ كان قد تم التوقيع على عقد الزواج، لكن الزوج توفى قبل أن تحدث معاشرة بين الزوجين. وكانت الأرملة الشابة قد صارت وارثة لميراث ضئيل عندما تزوجت حاكم مصر المقبل. وقد آثار هذا الزواج المبكر فيما بعد قصة خيالية مؤداها أن "إبراهيم" لم يكن أكبر أبناء محمد على، وإنما كان ابن زوجته من زوجها السابق. ويبدو أن القصة قد شاعت حوالى ١٨٤٦، وأوردها "هيكيكيان" فى يومياته. كتب يقول، 'إنه يبدو من المؤكد تمامًا أن "إبراهيم" لم يكن على الأكثر إلا ابنًا بالتبنى. نتاجا لمعاشرات غير شرعية وغير ناضجة لمحمد على' (٤) . إلا أنه فى صفحة ٢١٥ من نفس الجزء يذكر أنه سمع محمد على يتحدث عن "إبراهيم" باعتباره ابنه. ويبدو أن قصة كهذه قد اخترعت من قبل الجبهة المعارضة "لإبراهيم". وهم فئة التفت حول "عباس" ابن أخى "إبراهيم" والتالى له فى الوراثة، بهدف الإطاحة

"بإبراهيم" لصالح "عباس". والقصة كاذبة بكل وضوح، إذ إن محمد على فى كتاباته للسلطان، قد أكد فى مناسبات عديدة أن "إبراهيم" هو أول ابن مولود له (٥)

وقد أنجبت "أمينة" لمحمد على ثلاثة أبناء. ولد "إبراهيم" عام ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩- ١٧٩٠م فى "نَصْرَتِلى" التابعة لـ "دراما"(*)، حيث كانت الأسرة قد لجأت إليها هربًا من طاعون وبائى أهلك "قوله". ووُلد "أحمد طوسون" عام ١٢٠٨ هـ/ ١٧٩٣ م. ووُلد "إسماعيل كامل" عام ١٢١٠ / ١٧٩٥م. كما أنجبت له بنتين، "توحيدة"، التى ولدت عام ١٢١٢ / ١٧٩٧م، و"نازلى" التى ولدت عام ١٢١٤ هـ/ ١٧٩٩م. وقد سافر الزوج إلى مصر بعد ذلك، وافترق الزوجان لفترة تقارب عشر سنوات. وكانت "أمينة" الزوجة الشرعية الوحيدة التى اتخذها محمد على طيلة حياته على الرغم من أنه اتخذ لنفسه ثمان سرارى أو عشر، وكان أبًا لسبعة عشر ولدًا وثلاث عشرة بنتًا. وقد وُلد آخر طفلين له عندما كان قد جاوز الثالثة والستين، عام ١٨٣٣. وقد نسب أحد المؤلفين ذوى الخيال الواسع إلى محمد على أبوة خمسة وتسعين طفلاً؛ ويمكن للمرء التسليم بأن ثلاثين طفلاً عدد وفير بما يكفى ولا يحتاج لمضاعفته مرات ثلاثًا.

ولم يعش من بعده من بين أولاده إلا "سعيد" و "عبد الحليم" و "محمد على الصغير"، ومن بين البنات كانت ثانية كبرى بناته، "نازلى"، التى كانت متزوجة من "محمد بك الدفتردار". كما عاش بعده عدد من السرارى. ولابد أن أمينة كانت امرأة غير عادية، فقد كان زوجها مغرمًا بها وعاملها باحترام. وكان رسم صورتها الشخصية، الذى كان معلقًا فى قصر الجوهرة فى القلعة قبل أن يحترق القصر، يُظهر سيدة مليحة الوجه، لكن تبدو ذات شخصية طاغية بحاجبين سوداوين كثيفين مكحلين، يلتقيان فوق عينيها على النمط الذى كان سائدًا يومها، ويحيط بها إحساس عام منفِّر. ربما كان هذا نابعًا من رؤية الفنان لها، أو من تعبيرها هى عن المهابة حالة جلوسها للتصوير. وكان أولادها جميعًا حسنى الطلعة، كما كان حقًا سائر ذرية محمد على، باستثناء "عباس" الذى كانت تشوه مظهره ملامحُ دائمة التجهم، وكذلك "سعيد" ببدانته المفرطة.

(*) Nasratli, Drama

وكان محمد على رجلاً قصير القامة ممتلئ الجسم ذا ذراعين مميزتين قصيرتين. وهى صفة خِلْقيّة ورثها عنه ابنه الأكبر "إبراهيم". وكان ذا شعر أشقر، وعينين عميقتين رماديتين. وفم صغير ويدين جميلتين. وكان الناس للوهلة الأولى يلحظون عينيه اللتين كانتا على الدوام مليئتين بالحياة. وقد أبدى "أ. أ. باتون"(*)، الذى تقابل معه بعد أن ذهب عنه عنفوانه، هذه الملاحظة :" .. إذا كان ثمة رجل تفصح عيناه عن العبقرية، فهذا الشخص هو محمد على. لم تكن عيناه ذابلتين أو خامدتين. كانتا آسرتين كعينى غزال؛ أو قاسيتين كالنسر ساعة الغضب" (٦) . وحوالى نفس الفترة ، زار "كوبدن"(**) محمد على، ووصف عينيه القلقتين. ولم ير "كوبدن" فيهما أى عبقرية، إنما مجرد عينى صاحب حانوت يرقب السرقات الصغيرة فى حانوته؛ وبالنسبة له لم يكن هناك شىء مثير أو وسيم فى ملامح محمد على، ولم تفصح عيناه عن عظمة خلقية أو ذهنية. حتى لحيته الكثيفة البيضاء لم تثر إعجاب "كوبدن" الذى زعم أنه رأى لحى أكثر ثراء حول ذقون الكثيرين من رعاياه التى، لو كانت حقيقية، فإنها تعنى أن كثيراً من المصريين مصابون بحالة متقدمة من مرض كثافة الشعر. وحاول "كوبدن"، الذى كان حاذقًا فى علم الفراسة، أن يحلل النتوءات التى علت رأس الحاكم، بواسطة النظر من خلال عمامته العريضة على الأرجح، مستنتجًا أن جمجمته "تتوافق مع قوة الشخصية غير العادية التى يعكسها هذا الجندى الناجح، بينما تتناغم جبهته العريضة كبيرة الحجم مع قدراته الذهنية الفائقة التى أظهرها فى مخططات تعظيم الذات التى رسمها لنفسه" (٧) . وربما أمكننا الصفح عن الملاحظات التى أبداها "كوبدن" إذا ما علمنا أنه كان له مآرب لدى الحاكم؛ ورغم موقفه هذا، فإن صورة محمد على التى تبرز من الوصفين، ومن الصور المرسومة له التى بين أيدينا، هى صورة رجل حسن الطلعة ذى عينين حادتين تجتذبان الانتباه للوهلة الأولى .

كان محمد على نظيفًا بصورة تامة النقاء، كما روى "نوبار" وآخرون، كان يحلق رأسه كل يوم، ويقضى وقتًا طويلاً عند استحمامه كل صباح. وعلى امتداد حياته تجنب

(*) A. A. Paton
(**) Cobden

أن يرتدى إلا أبسط الملابس، وذلك فى تناقض متعمد للملابس المفرطة فى زخرفتها التى كان يرتديها أبناؤه، ورجال بلاطه .

وقد أجمع كل من التقى بمحمد على ، وطنيين كانوا أو غرباء ، على الإعراب عن جاذبيته الطاغية. وفوق كل شىء ، عن أدبه الجم، تلك السمة التى يتصف بها الرجل المهذب العثمانى الحقيقى. ويجب على المرء أن يتذكر دائمًا أن المجتمع العثمانى كان على درجة من سرعة التحرك الاجتماعى، ولم يكن كبار رجال الدولة من أسر موسرة بالضرورة. وكانت أخلاقيات البلاط وقواعد السلوك الراقى من سمات رجال السلطة، لكن محمد على بدا لمشاهديه متجاوزًا للمجاملات التقليدية، وقد كانت هذه طبيعته بالفعل. ومن ناحية أخرى، كشفت مراسلاته عن جانب آخر، لاذع وساخر وصريح للغاية، إن لم يكن وقحًا كل الوقاحة. ولكن كانت هذه المراسلات موجهة عادة إلى مرءوسين ارتكبوا أخطاء، لأنه كان يثنى عليهم حينما يقومون بواجباتهم، واستحق معظم رجال حكومته فى وقت أو آخر لقب "حمار" (بالتركية: إشيك) التعبير المفضل لديه. وكان يتناوب مع تعبير آخر هو "خنزير ابن خنزير" إن كان موجهًا لمصرى، من الذين كن يعتبرهم فى مرتبة أدنى من الأتراك ، ولذلك استحقوا لقبًا أكثر هوانًا. وكثيراً ما تلقى موظفوه تهديدات بالإلقاء فى البحر أو النهر، أو الدفن أحياء، أو قطع الرءوس، أو الوضع فوق خازوق، أو الضرب بالسياط، أو نتف شعر اللحى شعرة شعرة . ولم تنفذ أى من هذه التهديدات، إلا فى حالات نادرة، لكنها جعلت رجاله متيقظين ، لأنهم لم يعرفوا أبداً ما إذا كانت الفأس ستسقط بالفعل ، ومتى ستسقط . ولابد أن هذا كان أسلوبًا فعالاً، إذ إن رجاله كانوا فى خوف دائم منه .

وعلى النقيض من قهقهة "إبراهيم" العالية، كان لمحمد على ضحكة مكتومة قصيرة وجافة. وكان يتحرك برفق وهدوء حتى إنه كثيراً ما أفزع خدم القصر بظهوره فجأة وحين لا يكون متوقعًا بالمرة. وبهذا بنى سمعته على أنه عليم بكل شىء. وعلى الجانب الآخر، كان إبراهيم يُسمع قادمًا من بعد مع وقع خطاه العسكرية الثقيلة. وقد وصفهما أحد الفرنسيين المولعين بإطلاق النوادر- فى تصوير لما بينهما من تباين - بأنهما الثعلب والأسد. وإذا كان لدى الأب بعض من صفات الثعلب؛ المكر، والبراعة فى تجنب

المواقف الخطرة، وسرعة الخاطر، فقد كانت له كذلك بعض من صفات الأسد. كان يمتلك الشجاعة، والشهامة، وبدا أكبر من الواقع فى أعين أعوانه وأعدائه. وكان حائزًا على قدر من المشاعر الإنسانية لم يتوفر "لإبراهيم".

وحين كان فى شبابه فى "قوله"، أكسبته خدمته مع الجند غير النظاميين سمعة عسكرية طيبة، وعندما أُمِرَت مدينة "قوله" من قبل السلطات العثمانية بإمدادها بثلاثمائة رجل لينضموا إلى الكتيبة الألبانية التى كانت تشكل جزءًا من الحملة العثمانية إلى مصر ضد الفرنسيين، عُيِّن محمد على معاونًا للقائد "على أغا"، ابن المحافظ المحلى.

وتتناقل الأسرة أسطورة مؤداها أن محمد على كان محجمًا عن مغادرة "قوله" إلى مصر، حتى التقى بأحد الشيوخ الصوفيين المحليين الذى شجعه على السفر، مدعيًا أنه يرى النصر مكتوبًا فوق جبينه. ومرة أخرى حجبت الأسطورة تلك الحقيقة المجردة، وهى أن الرجل كان محجمًا عن السفر على الأرجح لأنه لم يكن يملك المال اللازم لتجهيز نفسه. فرغم أنه كان تاجرًا إلا أنه لم يكن غنيا، ولم يكن لديه نقد حاضر ليجهز نفسه لحملة عسكرية. وفى آخر الأمر عثر على تاجر أرمنى يدعى "أغيازار أميرا"(*) أقرضه مبلغًا من المال، رغم أنه كان يمثل مخاطرة غير مأمونة، ومتجهًا إلى شواطئ بعيدة ليخوض حربًا غير معروفة نتائجها. وأبحر محمد على مصحوبًا بشقيقه أحمد(٨) ليلتقى مع الصيت الذائع والثروة. (أول إشارة لدينا عن شقيق له ترد فى يوميات "الجبرتى"، حينما يذكر أن أحمد بك شقيق محمد على توجه إلى "خان الخليلى" وعندما أدرك محمد على غايته، سدد دينه إلى "أغيازار أميرا" مقابل ثقته به، بأن جعله صرافًا فى "إستانبول".

ولا يمكننا أن نخرج من الشواهد المتفرقة عن حياة محمد على خارج مصر إلا بتفاصيل مختلطة. ربما وُجِدَ هذا النقص فى المعلومات عن سنواته المبكرة لأنه كان ببساطة لا يعرف القراءة والكتابة حتى أواسط عمره، ولم يكن معتادًا على تدوين

(*) Aghiazar Amira

الأحداث، ومن ناحية أخرى، ربما كان يرغب فى أن يُبقى ماضيه مغلَّفًا بالغموض ، وامتنع متعمداً عن أن يعطى للفضولى أية تفصيلات تزيد عن مجرد الحد الأدنى .

أما ما نعرفه عنه يقينًا، فهو أنه لم يكن ينسى الفضل الذى يُقَدْم له، ويقوم برده حينما يكون قادراً على ذلك، وفى أقرب فرصة تسنح. يمكننا أيضًا أن نجد الدلائل على حبه للأجانب، وللأقليات، الذين كان يعتبرهم رجال أعمال جديرين بالثقة. كان يقدر رجال الأعمال اليونانيين والأرمن والفرنسيين، والذين يمكن أن يكون قد جمعته بهم علاقات عمل إبان اشتغاله بتجارة الدخان. وعندما حكم مصر دعا عدداً من رجال الأعمال اليونانيين للاستقرار فى مصر وأسبغ عليهم رعايته ، بل إنه أغمض عينيه عنهم عندما علم أنهم يجمعون الأموال فى مصر لتدعيم حرب الاستقلال ضد السلطان، مولاهما المشترك. وأحاط نفسه بالأمناء والمترجمين الأرمن، ثم فيما بعد، بالفنيين الفرنسيين والخبراء والتجار البريطانيين والأطباء الإيطاليين . وكان فى هذا مختلفًا عن معظم العثمانيين الذين كانوا يفضلون التعامل مع بنى وطنهم . وفى حين يمكن أن تكون هذه محاولة متعمدة لتقليد السلاطين الأوائل الذين جمعوا فى بلاطهم أصحاب المواهب أيا ما كانت أصولهم وأيا ما كانت جنسياتهم، فإننا يجب أن ندرك كذلك أنه كان لديه مبرر جيد لكى يملأ بلاطه بالأجانب . فقد كان محمد على رجلاً ذا فكر عملى انتفع بكل موهبة كانت متاحة، كما لم يكن يحمل مشاعر تحامل جنسية أو دينية. ولما كان رجلاً ذا رؤية صافية، فقد أدرك أن المعاونين الذين يحتاج إليهم لن يمكن العثور عليهم بين أبناء شعبه، ولذلك فقد شرع فى تعليم شعبه، لكنه، فى الوقت نفسه، استخدم اليونانيين والأرمن الذين كانوا رفقاء فى المواطنة فى الإمبراطورية. وكان الفرنسيون يتاجرون فى البحر المتوسط دائمًا ولذا كان جهدهم ضروريا، وفيما بعد عام ١٨١٥ كان الخبراء العسكريون والفنيون الفرنسيون متاحين بصورة فورية. وربما كان ميله للموهبة الفرنسية نابعًا كذلك من الإعجاب الفائق الذى كان يكنه "لنابليون".

نستطيع الآن أن نستنتج أنــه على الرغم من أن محمد على كـان تـاجراً، فإنـه لم يكن تاجراً غنيا: وإلا فإنه كان سيستأجر شخصًا آخر كى يذهب ويخوض الحرب فى مصر بدلاً منه، أو سيكون لديه المال اللازم لتجهيز نفسه. أما كونه كان مشتغلاً بالتجارة، فذلك يقودنا إلى افتراض أنه كان على قدر من الدراية بممارسات التجارة والتبادل التجارى، فقد كان الدخان سلعة مهمة، وفى حين لم تكن "قوله" ميناء رئيسيا،

إلا أنها كانت واقعة على الطريق الرئيسى للتجارة، وفى قلب بلد الدخان حيث كان يَجرِى قدرٌ كبير من عمليات الشراء والبيع. وباختصار، فإن خلفية محمد على تتضمن خبرة عسكرية، وربما بحرية، وخبرة تجارية - على الرغم من أنها كانت ذات طبيعة محدودة، وربما لم تكن على قدر كبير من النجاح - ومعرفة بالأقليات العرقية من مختلف الأنوا ع .

انضمت المفرزة المشكلة فى "قوله" إلى القوات العثمانية المبحرة إلى مصر حيث رست فى ٨ مارس ١٨٠١ . ويزعم تاريخ الأسرة أن البحر كان مضطربًا لدرجة أن القوات لم تتمكن من الرسو لمدة أسبوع. والبحر فى خليج "أبو قير" مضطرب بصفة عامة، فإذا ما هبت رياح "الملتمى" فإنه يصبح من المستحيل للقوات أن ترسو دون أن تتكبد خسائر جسيمة. ويروى تاريخ الأسرة أن أول ضحية كان "على أغا"، قائد القوة القادمة من "قوله"، الذى أصابه دوار البحر بشدة وقرر العودة إلى الوطن فى أول سفينة تاركًا محمد على ليرأس القوة. ومع أنه من الممكن أن يصدق المرء على الفور أن أحوال الطقس السيئ قد أخرت إنزال القوات ، فإنه من الصعب التسليم بأن الرجل الذى قضى حياته فى أحد الثغور والذى لابد بالتالى أن يكون قد قام بالكثير من عمليات الإبحار، كان عرضة لدوار البحر. وحتى لو سلمنا بأنه، مثله فى ذلك مثل "لورد نيلسون"، قد عانى حقيقة من مرض كهذا، فمن المستبعد جداً، أنه، وقد وصل إلى البر بعد تجربة سيئة فى البحر، قد خاطر بالعودة مباشرة إلى البحر مرة أخرى لكى يرجع إلى الوطن. أما ما يبدو أكثر احتمالاً فهو أن مواهب محمد على سرعان ما ناورت لتصل به إلى مركز القمة فى قيادة قوته. ثم أدى حضوره بهيئته المقبولة وقدرته التى لا تنكر فى إحدى المناوشات ضد القوات الفرنسية، إلى أن يجتذب سريعًا انتباه القائد العثمانى "قبطان باشا"(*) الذى عينه عام ١٨٠١ فى رتبة "سر شسمه" أو رئيس الألف،

(*) وردت هذه الجملة فى الكتاب كما يلى : " ... أن يجتنب سريعًا اهتمام العثمانى قبطان باشا ، محمد خسرو ، الذى عينه عام ١٨٠١ فى رتبة سرشسمه ...". ويبدو أن هناك بعض اللبس ، إذ كان "حسين باشا قبطان" قائدًا للأسطول العثمانى الذى قدم بحراً ورسا فى خليج أبى قير وكان يضم ستة آلاف مقاتل يشكلون الجيش الثانى العثمانى وكان معظمهم من الأرناؤوط والإنكشارية . وكان الجيش الأول بقيادة يوسف باشا الصدر الأعظم وبلغ عدده ما يقرب من ٣٠ ألف مقاتل . أما "محمد خسرو" فكان من مماليك" حسين باشا قبطان" قبل أن يصبح وكيلاً له (كتخدا) ، ثم استطاع قبطان باشا بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانًا بإسناد ولاية مصر إلى خسرو ، الذى عُزل من منصبه ، ثم أعاده محمد على إلى ولاية مصر ليعزل منها للمرة الثانية ، ثم أعيد إلى الآستانة .

الذى يقابل رتبة المقدم فى اللغة الشائعة [٩] وفى أول ذكر للجبرتى لمحمد على، أشار إليه على أنه قائد الجنود العثمانيين (أمير العساكر العثمانية)، بينما تحدث عنه "نيقولا الترك" بلقبه الصحيح المقدم الألبانى، ('البنباشى الأرناؤوط') [١٠] وبسرعة كبيرة اكتسب محمد على المزيد من الشهرة كقائد قدير وكفء، وترقى بسرعة فى مختلف الرتب حتى أصبح الرجل الثانى فى قيادة القوة الألبانية بكاملها، وليس فى القوات القادمة من "قوله" فحسب .

وقد شكل جميع الألبانيين فى القوات العثمانية فى مصر داخل الجيش كتلة مميزة ومنفصلة عن باقى الرجال، وكانوا تحت قيادة ضابط يدعى "طاهر"، وقد اتخذ العثمانيون من الألبان جنوداً مرتزقة منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر على الأقل، وكانوا يستخدمونهم أحياناً لتحقيق التوازن مع "الإنكشارية" غير الموثوق بهم ومع "الوِجَاقات" الأخرى. ونظراً لكونهم غير نظاميين، فقد جنحوا للاحتفاظ بتكوينهم القَبَلى، مثلما فعل بحق الجنود المغاربة غير النظاميين الذين خدموا فى جيوش المماليك ثم تحت قيادة محمد على فيما بعد، ومثلما فعل البدو غير النظاميين. كان الألبان يتحدثون القليل من التركية، وكانوا يمقتون "الإنكشارية" العثمانيين، الذين كانوا بدورهم يحتقرون الألبان باعتبارهم رعاعًا منحطين : 'وعاملوهم معاملة الخدم ' وطبقًا "للجبرتى"، فقد كان الألبان أشد فظاظة وأكثر صعوبة فى القياد من العثمانيين. وكتب عنهم فى ازدراء 'وغالبهم لم يصم رمضان، ولم يعرف لهم دين يتدينون به، ولا مذهب، ولا طريقة يمشون عليها، وأسهل ما عليهم قتل النفس، وأخذ مال الغير وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم. . وهم أخبث منهم. فقطع الله دابر الجميع' وختم حديثه عنهم بهذا الدعاء بالشر[١١]

وبسبب الصبغة القبلية للقوات الألبانية ، وبوصية كبار ضباطهم ، لم يكن من الممكن لغير الألبانى أن يقود هذه القوات، وكانت هذه، بالإضافة إلى صفات محمد على وشخصيته المهابة الموهوبة وراء الصعود السريع له فى سلم الرتب. ولقد كان ترقِّيه فى مثل هذه الفترة اليسيرة من الزمن أمراً فريداً حقًا وقدم الدليل على مواهب الرجل، رغم أنه ينبغى على المرء أن يسلم بدور الحظ كذلك .

إن حقيقة كون محمد على ألبانيًا، وعضوًا فى جماعة من الأقليات اللغوية والعرقية، أمر له مغزاه، فلقد كان الألبانيون يتحدثون لغة تختلف عن التركية، إلا أنهم كانوا مسلمين، ولم يكونوا من بين العرب الفلاحين المحتقرين. وكانوا – مثلهم فى ذلك مثل "الشركس" الذين كانوا يمثلون صفوه المقاتلين العثمانيين – رجالاً جبليين، شرسين ، غير منظمين، عدوانيين، ومتَّصفين بالجسارة. ولم تكن لهم هوية ثقافية بخلاف الهوية العثمانية. وقد يساعدنا هذا العامل الأخير فى فهم دوافع محمد على إلى أن يصيغ نفسه على نمط الرجل المهذب العثمانى، وأن يلتزم قواعد السلوك والأدب الرفيع التى يتصف بها ربيب القصور، وأن يتشبث بهويته العثمانية حتى عندما كان يحتقر العثمانيين أو يزعم أنه يحتقرهم. ومن الجلى أنه كانت تربطه رابطة حب وكره معًا بالعثمانيين، وكان يخشى من فقدان هويته، وهو ما يفسر جمعه بين هذه المشاعر المتناقضة تجاههم، وتردده في إحداث قطيعة جذرية مع نظام الحكومة العثمانى. وهو يفسر فى النهاية محاولته لإحياء الثقافة العثمانية فى مصر، والقيام بنشر الأعمال الأدبية التراثية للعصر الذهبى، القرن السادس عشر، فى مطبعة بولاق، حتى يتسنى لأتباعه الاستمرار فى اتباع تقاليد ثقافية مصقولة، وحتى لا يشعروا أنهم انقطعوا عن جذورهم العثمانية. وكان يمكن لمحمد على أن يندمج مع 'المتحدثين بالعربية'، ساكنى مصر، كما فعل ابنه "إبراهيم"، لكنه – كعضو فى واحدة من جماعات الأقليات – فقد كانت خطوة أكبر مما ينبغي بالنسبة له أن ينضم لجماعة أخرى وفضل أن يتشبث بهويته العثمانية. وفي وقت متأخر جداً من حكمه قرر أن يقطع ما بينه وبين العثمانيين، من الناحية السياسية، لكن لم يكن متبقيًا له فى ذلك الوقت إلا القليل من الخيارات .

فى داخل دائرة عائلته، كان محمد على أبًا محبًا عطوفًا. ربما كان يعامل أطفاله بالقليل من الدفء الظاهر، لكنه كان يوليهم قدرًا كبيرًا من الاهتمام خاصة فى المسائل المتعلقة بالتعليم. وفى الوقت نفسه، وبسبب طبيعته المرتابة، كان يضع الجواسيس فى مقار سكنهم ليبعثوا له بتقارير عن كل حركة من حركاتهم. ويزعم "بورنج"(*) أنه قال له ذات مرة. لقد كنت أشك فى القدرات الذهنية لأبنائى – حتى "إبراهيم باشا" – لكنى

(*) Sir John Bowring

علمت الآن أنه يمكن الاعتماد عليه ويوثق به تماما'[١٢] لم تكن قدراتهم هى التى أساء بها الظن، ولكن كان ولاؤهم له نفسه، كما سوف نرى فيما بعد. ونتيجة لحكمه الثاقب على أى شخصية، فإن شكوكه لم تكن تترك مجالاً لإصابته بالوساوس، كما كان الشأن فى حالة السلطان عبد الحميد مثلاً، لكنها جعلته حذراً فى علاقاته بالناس، حتى مع أفراد عائلته. وقد قال "لـ « بورنج »": 'كثيراً ما أُخدَع وأعرف أنى أخدع – فى الوقت الذى يُخدع فيه كثيرون لكنهم لا يعرفون' ثم أضاف بأسلوب ساذج 'أحياناً يخدعنى الآخرون وأنا أحياناً أخدع نفسى، لكن الخداع لا يدوم طويلاً .

كان محمد على ثعلباً؛ ماكراً وحاذقاً وحذراً، لكنه كان أيضاً رجلاً جذاباً ذا 'تربية عالية وأخلاق أسرة'، كما وصفه القنصل البريطانى "للورد بالمرستون" [١٣] . ونظراً لأفكاره العملية، فقد كان يمكن الركون إليه فى الخروج بأفضل النتائج من المواقف السيئة. وكتب عنه قنصل بريطانى آخر هو "سولت" قائلاً، 'إن أعظم قدرات الباشا على حسم الأمور ترتكز على مواهبه الفائقة ؛ مبتكراً فى أساليبه وماهراً بصورة متفردة فى فن قيادة الرجال، فقد كان دائماً وحتى الآن، يُرى وهو يرتفع أكثر عظمة أمام العقبات التى كان عليه أن يواجهها .

ويمكن أن توصف الميزة الأخيرة بأنها الصلابة، والتماسك خلال أكثر الأوقات صعوبة حتى يتحول المد أو أن يحول هو الشدة لصالحه. لقد آمن بأنه مقدور له أن يكون عظيماً، وليس لأن أحد العرّافين قد تنبأ له بذلك، كما زعم أحد كاتبى سيرته ، ولكن لأنه كان مؤمناً بمواهبه الخاصة وواثقاً من مقدرته على النجاح وهو إيمان بررته الأحداث تماماً. فكما قال عنه القنصل "موريّاى"(*): 'وهو مجرد من أى مزايا ناشئة عن الميلاد أو عن الثروة؛ قام بحفر طريقه إلى السلطة والشهرة بشجاعته التى لا تقهر ، ومثابرته. وفطنته ' [١٤] ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك الذكاء الذاتى، وبعد النظر ، والرؤيا الصادقة. كانت رؤياه لمستقبل مصر رؤيا رائدة بصورة رائعة بالنسبة لزمانه، وهى العلامة الفارقة التى ميزته عمن جاء قبله ومن جاء بعده، ووضعته فى مكان متفرد كواحد من أعظم الحكام الذين عرفتهم هذه البلاد .

(*) Murray

لا يحكم رجل واحد بلداً بمفرده، لكن رؤيا رجل واحد، عندما يحكم بلداً، يمكن أن تعطى هذا البلد الشكل والاتجاه، كما يمكنها أن تنسق الأفكار والتيارات المختلفة التي يتزود بها من حاشيته ومن ظروف البلاد. أما كيف اختار هو هذه الحاشية، وكيف اختارته هي؛ فذلك هو الذى حدد الطريقة التى ستدار بها البلاد والاتجاهات التى ستتبعها اقتصاديا وسياسيا. لكن خلال هذا كله، يجب على المرء أن يتذكر دائماً أن مصر كانت عنصراً واحداً فى بحر من التيارات السياسية والاقتصادية المتضاربة، وأن مصر، فى نهاية الأمر، لم تكن فاعلاً حر الإرادة، لتشكل مصيرها كيفما شاءت. ولا توجد مثل هذه الدولة. فتاريخ كل دولة يتحدد بواسطة القوى المحركة الداخلية لهذه الدولة، وكذلك بواسطة التأثيرات الخارجية التى تشكلها وتحطمها تبعًا للمتطلبات والقوى الدولية. وبدون فهم هاتين القوتين ، القوى الجاذبة والقوى الطاردة، فإنه يكون من الصعب أن نفهم ما تتكشف عنه الأحداث .

كان محمد على رجلاً عسكريا؛ فكان من الطبيعى بالنسبة له أن يدمر أعداءه بوسائل عسكرية. مثلما فعل بالمماليك. لكنه كان أيضًا ذلك السياسى الفطن الماهر، الذى كان يحاول أولاً أن يشترى أعداءه أو يبطل مفعولهم ولا يستخدم القوة إلا كملجأ أخير. وكان بصفة عامة غير مرتاح لاستخدام القوة، لأنه كان يؤمن أنها تترك بعدها مذاقًا كريهًا، وأن الاستمالة كانت دائمًا البديل الأفضل. حتى المماليك الذين كانوا ألد أعدائه اختاروا أن يدخلوا فى خدمته طواعية فى آخر الأمر. هذا المدخل المرن نحو حل المشاكل سار شوطًا طويلاً فى سبيل جعل نظام حكمه محبوباً بين أوساط الصفوه ومقبولاً من الجماهير. أما الذى لم ينجح هذا المدخل فى تحقيقه، على أى حال، فهو أن يجعل من نفسه مستساغًا لبعض القوى العظمى، وسوف تتم معالجة هذه النقطة فيما بعد .

ولقد كان حكم الصفوه فى مصر على مدى الأحقاب الماضية، كما سبق أن حاولنا إيضاحه فى المقدمة الموجزة، يلطِّفه التعاون بينهم وبين طبقات معينة فى المجتمع ، مثل التجار ، أو فى حالة "الإنكشارية"، بينهم وبين الصناع الحرفيين . ولا يمكن لأى حكم أن يستمر إذا لم يضع فى اعتباره التيارات الداخلية فى البلاد. ولقد تعلم محمد على هذا الدرس جيداً، كما سوف نرى، خلال الأيام الأولى من صراعه من أجل

البقاء، وحرص على أن يظل على علم بالحالة المزاجية للجماهير طيلة حكمه ، فكانت الشائعات عن عدم الرضا تصل إليه وكان فى إمكانه أن يخفف منه، أو أن يقمعه بقسوة .

ويمكن أن توصف حكومة مصر فى تلك الأيام بأنها محصلة صراع بين قوتين غير متكافئتين ؛ فبينما كان الحاكم يصدر أوامره إلى أسفل للأهالى ، أو على الأقل ، كان الحاكم ومعاونوه فى الإدارة المكتبية يفرضونها معًا من أعلى، كان الأهالى يدفعون من أسفل. وقد أعطى التفاعل بين هاتين القوتين للبلاد شكلها التاريخى الذى اتخذته. فكانت الصورة التى قدمها المؤرخون للحكومة المصرية تعكس نظام حكم فردى استبدادى مطلق ذا سلطة موحدة فى المركز تفرض أوامرها على الأهالى المقهورين العاجزين. وبين الحين والحين، يتم إبلاغنا أن تلك الحكومة المستبدة لجأت إلى التعامل مع الثورات وحركات التمرد التى ثارت نتيجة لأعمالها الوحشية ضد الأهالى. ونادراً ما أتيحت لنا أية نظرة نافذة، إن كان ذلك قد حدث على الإطلاق، إلى داخل العلاقة بين الأهالى وبين الصفوه الحاكمة، تلك العلاقة التى أدت بهم فى بعض الأحيان إلى أن يهبوا فى مقاومة عنيفة، كما أدت بهم فى أحيان أخرى إلى قبول هذا الحكم على اعتبار أنه يقدم بديلاً لأنظمة الحكم القديمة. وسوف نحاول أن نعالج هذا النقص فى الفصول التالية، لكن كنقطة انطلاق، يجب أن نعتبر من المسلمات أن الشعوب تتفاعل مع حكوماتها، وأن ردود أفعالها، القوية أو الضعيفة حسبما تكون الحالة، تكون مؤثرة وتحمل معها ردود أفعال مضادة من جانب الصفوه. ويتبع ذلك أن تحدث تغييرات سلمية أو ردود أفعال عنيفة، لكن الصفوه كانت تستجيب بالفعل لضغوط الجماهير. والصفوه التى تكون أكثر إدراكًا لهذا الضغط تفرز حكومة مقبولة، بحيث تكون درجة استجابتها مقياسًا للحكم الناجح لحكومة ما. وقد رأينا أن العقود الأخيرة من حكم المماليك قد أثارت ردود أفعال تسببت فى اضطرابات عنيفة فى المجتمع ، وأدت فى النهاية إلى نبذ الحكم المملوكى لمصر .

ويجب أن يُنظر بوضوح إلى الأداء السيئ للمجتمع المملوكى على أنه ذو شقين: فقد كان ناتجًا عن إساءة استخدام المماليك للسلطة من جهة، كما كان نتيجة للضغوط الدولية الواقعة على الاقتصاد المصرى عامة من جهة أخرى. وسوف تظل نفس

الضغوط نافذة المفعول على محمد على. أما كيف سيكون التعامل معها، فهذا هو تاريخ العقود القليلة التالية. فـ"دورة القوة"(*) الرائعة التى دفعت بلداً من حالة قريبة من الانهيار الاقتصادى إلى بلد غنى ومزدهر يرجع الفضل فيها إلى عبقرية محمد على وبصيرته النافذة. ويجب كذلك أن نُذَكِّر أنفسنا أنه لم يكن من الممكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون مع الشعب المصرى ووقفته الشجاعة فى مواجهة المحن، إضافة إلى قدرته على البُرْء من جراحه القديمة، إذ إن مصر قد صنعت محمد علي، تماماً كما ساعد هو مصر على أن تسترد عافيتها من حالتها الميئوس منها فى القرن الثامن عشر.

(*) استعمل الكتاب تعبير Tour de Force

الفصل الثالث

بلد بلاَ سيِّد

ألقت القوات الإنجليزية - العثمانية مراسيها فى مصر فى ٨ مارس ١٨٠١ . وبعد ثلاثة أشهر ، فى ٢٧ يونيو، سقطت القاهرة وجلَت القوات الفرنسية عن المدينة بعد أسبوع. وفى الدقيقة التى دخلت فيها القوات العثمانية القاهرة، اندفع الجنود إلى الأسواق ووضعوا أسلحتهم وأعلامهم على المقاهى والمحلات والحمامات. ولم يطمئن أصحاب تلك المنشآت لمثل هذه التصرفات، وأيقنوا أن الجنود كانوا يعنون أنهم سيشاركونهم فى أرباحهم. بعد ذلك، انهمك الترك والألبان فى التجارة، ذهبوا إلى ظاهر المدينة ليلاقوا الفلاحين القادمين بإمداداتهم لبيعها، واشتروا كل ما معهم من منتجات بثمن بخس، ثم أتوا بها إلى المدينة وأعادوا بيعها إلى التجار بربح كبير[١]

فى ذلك الوقت، كانت القوات العثمانية منقسمة بوضوح إلى فئتين، الألبان والأتراك، ولم تكن أى منهما تطيع أوامر ضباطها من الرتب العليا. وكان المماليك بالمثل منقسمين إلى فئتين، الأولى تدين بالولاء "للألفى بك"، "الولد الشقى"(*)، والثانية تحت القيادة الاسمية "لإبراهيم بك" الذى سلم القيادة، نتيجة لكبر سنه، إلى عثمان بك البرديسى. وتعاون المماليك فى مبدأ الأمر مع القوات العثمانية، وقد دُفعوا للاعتقاد أنهم سيعادون إلى الوظائف ومواقع النفوذ التى شغلوها فى البلاد من قبل. وأُرسل "الألفى بك" لجباية الضرائب من الوجه القبلى ، وهناك تحول بسرعة إلى أمثولة

(*) استخدام الكتاب التعبير الفرنسى enfant terrible وهو وصف يستخدم للدلالة على الشخص الذى يثير المشاكل نتيجة لإطلاقه ملاحظات صريحة وجريئة أو الإتيان بأفعال من هذا النوع فى الأوقات غير المناسبة .

فى الجشع. وطبقًا لما أورده "الجبرتى"، فقد لجأ سكان الوجه القبلى إلى الفرار إلى القاهرة كوسيلة لتجنب استبداد "الألفى" وفرضه كل أنواع الضرائب الموجعة. ونسب إليه اغتصاب الممتلكات الشرعية من أصحابها ومصادرة ممتلكات كل المتوفين، تاركًا العوز لوارثيهم[٢]. وكانت الفئة التابعة له وتلك التابعة "لعثمان البرديسى" على خصام وصل بهم إلى محاولة اغتيال بعضهم البعض. وكانت الخلافات المميتة بين المماليك واضحة الخطورة إلى الحد الذى لم يَدَع لدى العثمانيين أى أوهام فيما يتعلق بهم، وحاولوا بدورهم القضاء على الفئتين معًا .

وكانت الجماعة الوحيدة التى راودتها بعض الأوهام حول المماليك هى القوات البريطانية. فقد فضلوا أن يعتقدوا أن المماليك لهم فى مصر حق أكبر مما للترك، والأهم من ذلك أنهم عرفوا أن المماليك كانوا أكثر قابلية للإذعان للضغوط الاقتصادية وأيسر فى التلاعب بهم. وذهبوا أبعد من ذلك إلى الزعم بأنهم أكثر اتصافًا بالشرف من الترك. وقد ذكر أحد الفرنسيين اللاجئين(*) العاملين فى خدمة القوات البريطانية:"أما التميز الذى اتصف به المماليك مقارنة بالترك : فهو أنهم صرحاء ومخلصون وكرماء وشجعان، كل شىء كان فى صالحهم، كنا ننظر إليهم كأنهم منا إذا جاز أن نقول ذلك"[٣]. مثل هذه الآراء المضللة أدت إلى خطأ فى التقدير، ولكنها تفسر السبب الذى دعا البريطانيين إلى إنقاذ المماليك من الإبادة على يد الترك[٤]، ثم أعطوهم الأسلحة والذخائر بشرط أن ينسحبوا إلى الوجه القبلى، وهو ما نفذوه بالفعل[٥]. وجلَتْ القوات البريطانية عن مصر وأخذت معها "الألفى" بك إلى إنجلترا، حيث قضى عامًا على اعتبار أنه، فى الظاهر، ممثل للبكوات المماليك، بينما كان المماليك سعداء للغاية بالتخلص منه.

ربما لم يكن التأييد العثمانى المبدئى للمماليك إلا خدعة من جانبهم منذ البداية. وقد ذكر "سباستيانى"(**)، الذى عاد إلى مصر عام ١٨٠٢ فى تقرير له أن "خسرو

(*) émigrés اللفظة المستخدمة : وهو وصف أطلقه الإنجليز على الفرنسيين من الملكيين الذين فروا من فرنسا إلى إنجلترا بعد قيام الثورة الفرنسية .

(**) Sebastiani

باشا"، الوالى العثمانى، قد تهيأ لقتال المماليك خمس مرات. وعندما حاول "سباستيانى" أن يتدخل لصالح المماليك، أبلغه "خسرو" أن لديه أوامر قاطعة من البلاط بشن حرب إبادة ضد البكوات، وأن ينبذ بلا رحمة أى محاولة للتوصل إلى تفاهم معهم' ثم أطلع "سباستيانى" على أمرين سلطانيين : فى أحدهما أمر السلطان واليه 'بأن يقضى على كل المماليك الذين يوجدون على أرض مصر وفى الثانى أوامر إلى الوالى 'بإهانة زعماء العلماء، وتجريدهم من أموالهم، وأن يخص بضرباته "الشيخ البكرى" و"الشيخ السادات"' [٦]. وإذا كان سباستيانى قد علم بهذه الأوامر فليس هناك مسوغ لافتراض أن العلماء لم يعلموا بها، الأمر الذى يفسر عداوتهم للعثمانيين وتقاربهم مع محمد على .

كان عام ١٨٠٢ - ١٨٠٣ بصفة خاصة عامًا سيئًا بالنسبة للمصريين. فآمالهم فى السلام والأمن التى راودتهم فور طرد الفرنسيين قد تبددت بوصول قُطَّاع الطرق الجدد الذين رحبوا بهم فى أول الأمر باعتبارهم محررين. لقد قام الجنود العثمانيون (العسكر) بالمضاربة فى المواد الغذائية، وخدعوا التجار، وطردوا الناس من منازلهم ليسكنوا هم فيها، وكانوا يضربونهم إذا ما رفضوا. واستخدم الجنود أبواب المنازل ونوافذها كوقود. وعندما كانوا ينتهون من انتهاب المنزل بأكمله، ينتقلون إلى أحياء أخرى ليبدأوا من جديد، وهكذا تم تدمير مساحات من المدينة بالكامل؛ بالمدفعية والتخريب المعتاد فى الحروب فى أول الأمر، ثم بعد ذلك من خلال أعمال الجنود. لقد قام هؤلاء بالتحرش بالنساء فى الشوارع والحمامات، واختطفوا الدواب من راكبيها من المارة، وصادروا كل الحمير من طائفة السقائين، الذين كان عليهم أن يحملوا قرب الماء على ظهورهم قسرًا وأن يطلبوا أجرًا أعلى مقابل ذلك، واختطفوا الناس واحتفظوا بهم كرهائن من أجل الحصول على فدية. ولم يكن أحد يجرؤ على السير فى الطرقات بعد غروب الشمس[٧]. وأبدى المواطنون أسفهم علنًا على الاحتلال الفرنسى، هكذا بلغ شعورهم بالمرارة تجاه المحتلين الجدد .

وقد كانت نزعة الخروج على القانون التى اتصف بها عشرة آلاف من الجنود العثمانيين راجعة بشكل جزئى إلى حقيقة أنهم لم يكونوا يحصلون على رواتبهم

ولم يكن أمامهم بالتالى إلا اللجوء إلى النهب لإشباع حاجاتهم. وكان هناك ما هو أبعد من ذلك ، فلقد جاءوا وهم ينظرون إلى مصر باعتبار أنها بلد لا سيد له ، ومهيأ للاستلاب .

لم يكن المماليك الذين استنزفت الحروب والأوبئة أعداداً كبيرة منهم، والذين تناقص عددهم إلى ألف ومائتى مملوك، ومعهم خمسة آلاف من البدو غير النظاميين ، قادرين على السيطرة على القوات العثمانية أو على طردهم. وكان العثمانيون، فى المقام الأول، قد فرضوا حظراً على تصدير المماليك لمصر اعتباراً من عام ١٨٠٢، كما لم يكن لدى المماليك فى المقام الثانى أرصدة يدفعون منها مرتبات لجنود مرتزقة. إلا أنه كان هناك من المماليك ما فيه الكفاية، كما أنهم ظلوا أقوياء بدرجة كافية لمقاومة طردهم أو القضاء عليهم بواسطة الترك .

أصبحت الأموال نادرة فى البلاد . وكانت حركة البيع والشراء قد وصلت إلى حالة من التوقف منذ فترة، أما الأهالى الذين أجبروا على دفع العديد من الضرائب لطوائف عسكرية مختلفة – الفرنسيين والبكوات المماليك، والترك، والألبان – فكانوا قد نزفوا إلى حد الجفاف. وبينما نظر العثمانيون إلى مصر على أنها فريسة، كان المماليك هم الآخرون قد انتهبوها، لكنهم كانوا حكامها الوحيدين المسئولين فى الماضى، أما الآن، فقد تقلصت هذه المسئولية وأصبحت فى خطر. ولم يجد المصريون، وهم محاصرون هكذا بين شرّين، ما يتطلعون إليه، سواء فى احتلال عثمانى أو فى عودة إلى حكم مملوكى. وبدا أن الوقت قد حان لحدوث تغيير جوهرى. هذه الظروف، قذفت بمحمد على من موقف خمول الذكر النسبى إلى موقع القوة، بينما مكّنته مواهبه الذاتية من أن يقوم بباقى المهمة، وأن يرتفع إلى مرتبة المتنافس على السلطة المنفردة .

كان والى مصر الجديد، "خسرو باشا"، متعطشاً للدم، جشعاً. بل أسوأ من هذا؛ كان إداريا سيئًا، فقد فرض ضرائب متعسفة وغير معقولة على شعب موشك على الهلاك [٨]. كان من بين الضرائب العديدة ضريبة عقارية مساوية لإيجار ثلاث سنوات على المساكن الخاصة. وفى الوقت نفسه، قام بارتكاب أكبر الكبائر بأن تأخر فى دفع مرتبات الجنود، خاصة الألبان منهم، لمدة خمسة أشهر. فقام هؤلاء تحت قيادة

محمد على بمظاهرة للمطالبة بأجورهم المتأخرة. وقد رد الوالى على ذلك بمجرد ملاحظة مؤداها أن الألبان لا قيمة لهم ويجب إعادتهم إلى بلدهم وإلا سيأمر بقتلهم جميعًا (٩). هؤلاء الألبان ستة الآلاف الذين كانوا يشكلون الحجم الأكبر من الجيش العثمانى لم يحصلوا على ترضية، وأعلنوا العصيان. وقد رَدَّ الوالى بأن وجّه المدافع من القلعة إليهم .

وقد روى الحادث اثنان من شهود العيان، "الجبرتى"، و"نيقولا الترك"، اللذان زعما أن محمد على كان المحرك له كجزء من لعبة السلطة التى كان يمارسها ضد الباشا. لم يكن محمد على بالتأكيد هو الذى أحدث المظالم التى أدت إلى العصيان ، لكن من المحتمل أن يكون قد شجع الجنود على العصيان لأن 'الجيش بأكمله كان من ورائه' (١٠).

كان الأهالى قد استشعروا منذ بعض الوقت بأن الاضطرابات تختمر، فقاموا بتسليح أنفسهم لمواجهة الثورة الموشكة. وقد فشل الوالى فى أن يستعدى الأهالى على الجنود، لكن "طاهر باشا"، قائد القوات الألبانية، قام فى الوقت نفسه، بالاستيلاء على القلعة ووجه المدافع إلى قصر الوالى. وتزعم التقارير أن "خسرو" قد تملكته الصدمة حتى إنه غُشى عليه. وتقاتلت الفئتان فى الطرقات من أجل السيطرة على المدينة. وفى اليوم التالى جمع "خسرو" متعلقاته ونساءه وغادر المدينة إلى دمياط سرا، بعد حكم استمر خمسة عشر شهرا وواحداً وعشرين يوماً. واختير "طاهر باشا" ليكون "قائم مقام"، أى واليًا مؤقتًا، إلى أن وصل فرمان سلطانى بتعيينه واليًا جديداً.

وطبقًا لما أورده "نيقولا الترك"، فقد كان "طاهر باشا" فى الأصل قاطع طريق، وكان مولعًا بالقتل، ولابد أن الرجل كان على درجة كبيرة من الفظاعة، إذ إنه، بعد أسابيع ثلاثة، قُتل على يد اثنين من "الإنكشارية". وعلى أى حال فقد سعى قبل موته إلى عقد تحالف مع المماليك أتباع "إبراهيم بك" و"البرديسى" وتحقق له ذلك. إلا أنه من المشكوك فيه أنه قد أنجز هذا التقارب عن معرفة منه بالأمور. فالمرء يشك فى أن محمد على كان هو صاحب فكرة إيجاد تحالف بين الألبان والمماليك ضد الترك .

وعندما عين الوالى الجديد(*) بعد مقتل "طاهر باشا"، حاصر المماليك القاهرة وأنذروا الوالى بمغادرة المدينة خلال أربع وعشرين ساعة. ودخلت القوات الألبانية/المملوكية المنتصرة المدينة، وأطلقوا المنادين للتنبيه على الأهالى بالتزام الهدوء والعودة إلى أعمالهم، باسم "إبراهيم بك" ومحمد على" [١١]. كان محمد على قد أصبح وقتئذ قائداً للقوات الألبانية. ومن ذلك الحين، أصبح محمد على طرفا فى سلسلة من التحالفات المؤقتة والصراعات الطائفية التى أدت فى النهاية إلى الارتفاع به إلى مرتبة المتنافس على ولاية مصر .

اتجهت حملة بقيادة "البرديسى" ومحمد على إلى دمياط للقبض على "خسرو باشا". وصمد "خسرو"، وكانت نتيجة مقاومته أن دمرت مدينة دمياط تماماً قبل أن يقبض عليه ثم يعاد إلى القاهرة، ووصل فرمان من إستانبول يقضى بعزل "خسرو" وتعيين "على الجزايرلى باشا" والياً .

وصل "على الجزايرلى" باشا إلى الإسكندرية مسلحًا بأوامر بنفى الألبان من مصر. غير أن "إبراهيم بك" أبلغه أنه طبقًا لتقليد مملوكى مرعى من قديم فإنه سيسمح له بدخول القاهرة وفى معيته مائتا رجل لا أكثر. وكان أمراً مفهوماً أن يتردد "الجزايرلى باشا" فى التخلى عن الأمن الذى كان يجده فى الإسكندرية، ومن ثم ترك "إبراهيم بك" سيداً على القاهرة. كانت القاهرة فى عسر شديد تتهددها المجاعة، إذ كان المماليك قد احتكروا سوق الحبوب وقاموا بتخزين المواد التموينية. وقد اعترض "البرديسى" على هذه الإجراءات وأصدر أمره إلى محمد على بأن يقتحم مخازن الحبوب وأن يوزعها على الأهالى. ونال محمد على فضل القيام بهذه الخطوة، وبدأ الأهالى فى النظر إليه باعتباره بطلهم. ثم قام محمد على بعد ذلك بإقناع "البرديسى" بأن يدفع للجنود مرتباتهم المتأخرة. ولعله كان يعلم أنه لكى يفعل البكوات المماليك ذلك فلابد أن يفرضوا ضريبة ثقيلة على الأهالى الذين سيقاومون من جانبهم مثل هذه الخطوة. فى ذلك الحين كان هو و"البرديسى" يسيطران على القاهرة ، فإذا ما أمكنه أن يتخلص من "البرديسى" فسوف تكون السيادة على القاهرة خالصة له. وسيكون فرض ضريبة ثقيلة حينئذ قد جاء فى أسوأ وقت ممكن. كان من الواضح

(*) هو أحمد باشا والى المدينة المنورة ، كان موجوداً وقتها بالقاهرة فولاه الإنكشارية الحكم لأنه منهم .

أن النيل سيكون منخفضًا ذلك العام، وهذا يعني ضمنًا إمكان حدوث مجاعة. كانت الظروف سيئة للغاية إلى الحد الذى 'بسببها يشيب الوليد' [١٢]. طبقًا لما أورده "نقولا الترك" .

وحصد المماليك القدر الأكبر من كراهية المدينة التى أُهيلت على كل الفئات المتناحرة دون تمييز. وعندما جمع "إبراهيم بك" العلماء وطلب منهم أن يتضرعوا إلى الله لإغاثتهم وللخروج بهم من ضائقتهم، رد عليه الشيخ العروسى بخشونة :

حاشا لله تعالى أن يسمع منكم أو من الرعايا أو من الحكام لأن الظلم والجور والفساد قد عم الأرض والبلاد، وحكامنا الموجودون ليسوا بمسلمين. فلو كانوا من الإسلام وأهل عدل وإحكام لكانوا أبطلوا المكوسات والعكوسات ورفعوا المظالم والمغارم وطمنوا رعاياهم وأصلحوا نواياهم وعمروا البلاد وأمنت العباد. والحال أننا ناظرون أن الأمر يخالف ما يقتضيه الإنصاف لأن في مدتهم كثر العناد والظلم زاد واستباحوا المنكر ...... ولا من يدافع ولا من يرافع ...... وكيف يقبل منا دعاء أو صلاة ومماليكهم وعساكرهم مدى الليل والنهار يسلبون وينهبون ويضربون ويقتلون ولا يهابون أميرًا ولا يخشون كبيرًا [١٣].

وهكذا وصل العلماء، حماة القانون والنظام، والقادة الطبيعيون للشعب إلى نهاية حبال صبرهم . وكان لابد من أن يتراكم المزيد من المصائب فوق رءوسهم قبل أن يُدفعوا إلى التحرك، بدلاً من وقوفهم جانبًا كمتفرجين .

فى ٢٧ فبراير ١٨٠٤ ، انفجرت حركة تمرد عسكرية مرة أخرى بين صفوف الجنود الذين طالبوا بمرتباتهم المتأخرة. ففرضت ضريبة غير عادية على الأهالى، الذين ثاروا هم هذه المرة. وانطلقوا إلى الشوارع مرددين شعارات ضد "البرديسى" قائلين، 'إيش تاخذ من تفليسى يا برديسى'، وسبوا المماليك والجنود منفردين ومجتمعين علنًا. وأرسل محمد على رجاله إلى مختلف أحياء المدينة ليمنعوا الجنود من القيام بأعمال السلب والنهب. وأصدر أوامره بالقبض على أى جندى يقوم بالاعتداء على أى مدنى. ومنذ ذلك الحين، كما أورد "نقولا الترك، أخذ نجمه يسطع [١٤]. خاصة حينما أَجْبَرَ "البرديسى" على إلغاء الضريبة. ويورد "الجبرتى" رواية أكثر تحاملاً لهذه الأحداث. فهو

يزعم أن الاضطراب كان نتيجة لدسائس محمد على ومكائده، وأن محمد على قد هيج الجنود ضد "خسرو" ودس له من خلال "طاهر باشا" والألبان. وقضى على "طاهر باشا" مستخدماً "الإنكشارية"، وقضى على خلفاء "طاهر باشا" بمساعدة من البكوات المماليك. وأضاف "الجبرتي" أن "البرديسى" ومحمد على قد وقعا عهداً بالدم ، وأن محمد على قد أضل "البرديسى" الذى أطاعه بصورة مطلقة، يفعل ما يريده بينما بقى محمد على فى الخلفية، لا يتقدم إلى الأمام إلا ليعارض فرض ضريبة جديدة وليبدو بطلاً فى أعين العامة المخدوعين (١٥).

لو صدقت رواية "الجبرتي"، ويميل المرء إلى التسليم بأن هناك عنصر صدق قويا فيها، فإنها تُظهر مدى مهارة محمد على فى أن يستخدم منافسيه، فى أن يطلقهم ليأخذوا بخناق بعضهم البعض، فى أن يخرج هو من هذا كله سالمًا وأقرب إلى أن يكون شخصية شعبية. وربما قام شركاؤه من الوطنيين من بين العلماء والتجار بإعطائه خطوطًا إرشادية لتصرفاته تسير على ذلك النهج القديم القائم على تحالف بين العسكر والتجار والعلماء، إذ إن هذا يمكن أن يفسر بجلاء خطوته التالية .

أقسم "البرديسى" الذى أحنقته ثورة الجماهير أن ينتقم منهم ، فجمع العلماء ليعنفهم على السماح بحدوث الثورة. فى هذا الاجتماع، قام محمد على، الذى أحس أن "البرديسى" قد استنفد الغرض منه، والذى استخدم بحق موضوع الضريبة كوسيلة يتخلص بها من "البرديسى"، بالانحياز إلى جانب العلماء والجمهور، وزجر "البرديسى" على أفعاله. قال محمد على'رواتبنا على الميرى وليس على الناس'، ثم قال بمكر 'ادفعوا للجنود من خزائنكم ولا تضغطوا على رعاياكم .. لن نسمح لكم بإجبار الناس على الإسهام بالمال' (١٦). وتسلل بعد ذلك خارجاً من الاجتماع. وبفعلته هذه أظهر للعلماء أنه لا يخشى أن يعلن تضامنه مع الشعب، وأنه، كموقف أساسى، معادٍ للمماليك.

كان من الواضح أن الصراعات بين مختلف الفئات فى مصر صراعات من أجل السيطرة لكنها كانت كذلك مدفوعة بالاحتياجات الاقتصادية . فنظراً لحدوث هذه الصراعات فى أعقاب أزمة مالية وزراعية ممتدة، لم تكن مصر قادرة على أن تعول كلاً من قوات المماليك والقوات العثمانية معًا . كان على أحد الجانبين المتصارعين أن يختفى ليترك مكانًا لصفوه حاكمة واحدة. وصار أكثر وضوحًا للصفوه من أبناء البلاد أن المماليك قد تجاوز وجودُهم فائدتَهم . لقد أصبحوا عبئًا وعليهم أن يرحلوا.

أما البديل فيتمثل فى اتجاه تولى رجل قوى، رجل مثل "على بك الكبير"، لديه قوات تدعمه، ويقدم بديلاً قادراً على البقاء ليحل محل الفوضى التى عمت خلال السنوات الخمس السابقة، وكان هذا الرجل، بوضوح، هو محمد على .

بعد الحادث الذى وقع بين "البرديسى" ومحمد على، قامت القوات الألبانية بالهجوم على المماليك الذين فروا من المدينة، وهو ما أشاع البهجة لدى الأهالى الذين قاموا بنهب منازلهم، ونسبوا الفضل إلى محمد على فى الخلاص منهم وفى معارضته فرض تلك الضريبة الباهظة. تحول محمد على إلى العلماء والزعماء المدنيين وسعى إلى المزيد من التقرب إليهم. وسعى بصفة خاصة إلى صداقة السيد "عمر مكرم"، نقيب الأشراف وأحد شخصيات القاهرة ذات النفوذ (١٧). فقد كان "عمر مكرم" هو الوحيد من بين العلماء الذى يملك صفات قيادية قوية والذى لم يكن يخشى تحمل المسئولية.

فى خلال سنوات ثلاث منذ وطئت قدماه أرض مصر كضابط صغير فى الجيش العثمانى، أصبح محمد على قائداً لنفس هذه القوات، وظفر بالعرفان والقبول من جانب الأهالى القاهريين وقادتهم الطبيعيين. وبرز من مناوراته السياسية وقد ذاع صيته كسياسى ماهر، وجندى كفء، ورجل متعقل، ومنافس خطير.

وما إن انحاز محمد على إلى جانب الشعب المصرى، حتى تفجر القتال بين قواته وبين البكوات المماليك الذين كانوا يسيطرون على الحبوب فى الوجه القبلى، كما كان فى إمكانهم تجويع القاهرة. وقام البدو المتحالفون مع المماليك بنهب قوافل التجارة ، بحيث أصبح التجار عاجزين عن إحضار بضائعهم إلى العاصمة . إلا أن الأسوأ لم يكن قد حدث بعد.

فقد عين الباب العالى والياً جديداً على مصر، هو "خورشيد باشا"، وحين رأى أن سلطته اسمية فقط حيث لا توجد لديه قوات تأتمر بأمره، حاول استيراد كتلة عسكرية تكون خاصة به. فاستدعى قوات تبلغ حوالى خمسة آلاف جندى من سوريا ، من "الدلاة"، أو المجانين، المخيفين، الذين اشتهروا بقلانسهم العالية المصنوعة من فراء "الأستراخان"، وبوحشيتهم كذلك. كانت أصولهم خليطاً من "الأكراد" و"الدروز" و"المتاولة" (١٨). وكانوا يبعثون الرعب فى أهل البلاد وفى القوات الألبانية على السواء.

وكان قائد "الدلاة" شقيقًا للرجل الذى اغتال "طاهر باشا"، واغتاله الألبانيون انتقامًا لمقتل "طاهر باشا"، الذين يتوقعون الآن الرد الانتقامي على ما فعلوه.

هناك آراء ترى أن محمد على قد هدف بتحركاته إلى محاولة استعادة النظام القديم، وأن يستبدل بالفوضى والصراع المدنى عودة سلمية إلى الحالة التى كانت سائدة قبل ذلك، وأنه كان، فى حقيقة الأمر، لا يعتزم أن يفرض تغييرًا أو ثورة، لكنه كان يمارس "سياسات الأعيان" (*) على نحو ما كانت تمارس فى مدن عثمانية أخرى مثل "دمشق" و"حلب" و"عكا" (١٩). فإذا صحت وجهة النظر هذه، فلا مناص من أن يعتقد المرء أن محمد على وصل إلى السلطة عام ١٨٠٥ من خلال رغبته فى استرجاع الأنماط القديمة من السلطة، تلك الأنماط التى تغيرت بصورة جوهرية خلال الخمسين عامًا السابقة. ومع أنه قد تكون تلك هى الحالة بالفعل، إلا أنه يبدو لى أنه خطط لما هو أكثر من استعادة سلطة السلطان/ الباب العالى، وأن يصبح رجله فى مصر. ربما كانت ردود أفعاله إزاء الأحداث فى أول الأمر فى صورة لعبة مميتة من أجل البقاء، لكنه بحلول عام ١٨٠٦، بدا واضحًا كل الوضوح أن هناك هدفًا محددًا يملأ فكره، وهو أن يصبح مستقلاً. أما تفاصيل كيفية تحقيق غاياته فقد جرى استكمالها فيما بعد عندما اتضح له أن عليه أن يفرض سيطرته على المماليك وأن يخلص البلاد من معارضة عثمانية محلية لكى يجعل من نفسه بديلاً كحاكم أوحد فى البلاد. كذلك اعتزم أن يتحدى العثمانيين ويجبرهم على الإذعان، كل هذا يمكن اعتباره داخلاً فى نطاق اتباع "سياسات الأعيان"، إلا أنه كان أيضًا ما يمكن للمرء أن يتوقعه من رجل عازم على أن يصبح حاكمًا مستقلاً لبلد اعتقد أنه استولى عليه بالسيف، وهو عمل له سوابقه فى الإمبراطورية العثمانية، وعلى سبيل المثال، على باشا تابلان(**) .

(*) Politics of the Notables

(**) Ali Pasha Tepelen ، يونانى الأصل ، عين واليًا على يانيا (يانينا) بإقليم إبيروس Epirus شمال غربى اليونان عام ١٧٨٨ ، خاض معارك عديدة بتكليف من الباب العالى انتصر فيها ، واتسع نفوذه وأظهر ميلا للاستقلال عن الدولة العثمانية ، فتحصن فى إقليم إبيروس ورفض إطاعة أوامر السلطان ، وامتنع عن إرسال الخراج وجاهر بالعصيان ، لكن السلطان أرسل إليه جيشًا كبيرًا بقيادة خورشيد باشا الذى حاصره فى يانيا ، حتى أعلن استعداده للتسليم ، غير أن خورشيد باشا أمر بقتله وقطع رأسه – حسبما أمر الفرمان السلطانى – فى ٥ فبراير ١٨٢٢ .

أما بالنسبة لجماهير المصريين، فإنه يبدو أمراً بعيداً عن التصور أن يخاطروا بالكثير، مثلما فعلوا بتأييدهم لمحمد على، من أجل استعادة شكل من أشكال الحكومات كان قائمًا فى الماضى، والذى لا يتذكره إلا القليل منهم، أو أن يفعلوا ذلك من أجل استعادة نموذج الحكم المملوكى. لقد ابتلوا بالمماليك طيلة العقود الماضية، كما جلب حكمهم السيئ احتلالاً أجنبيا، أعقبه فتح تركى أكثر سوءًا. لقد كان أهالى القاهرة يحاولون أن يحطموا نيران الماضى، لا أن يُحكموا الأنشوطة حول رقابهم من جديد. كان تأييدهم لمحمد على يمثل الفصل الأخير فى صراعهم ضد المماليك الذى بدأ قبل الاحتلال الفرنسى. ولم يكونوا يؤيدون محمد على بكل هذه القوة كمجرد محاولة للتخلص من المماليك من خلاله. هذا يفسر الدافع الذى حدا بجموع العاطلين، الذين وُجدوا قبل الاحتلال الفرنسى أو نتيجة لهذا الاحتلال - عندما أصبح الصناع الحرفيون بلا عمل نتيجة لنقص المواد الأولية المستوردة - كما حدا بالصناع العاملين الذين خدعهم الجنود الأتراك واستلبوا منهم أرزاقهم التى كدحوا من أجلها؛ حدا بهم جميعًا إلى التوحد خلف محمد على ضد "الذين يملكون"، على الرغم من أن بعضًا من الصفوه المحلية قد انضموا إليهم أيضًا خوفًا من فقدان ما يملكون .

أعلن التجار والعلماء، وهم الصفوه الوطنية، تأييدهم لمحمد على لأسباب مختلفة. كانوا يرون فيه رمزًا للقانون والنظام، "على بك" آخر(*)، الذى يمكن أن يهيئ الاستقرار للبلاد وأن يسترجع التحالف التجارى - العسكرى القديم. ربما رأى الصناع الحرفيون والجماهير فى محمد على احتمالاً بالعودة إلى ذلك التحالف السابق بين أصحاب الحرف والعسكر، على الرغم من أنهم رفضوا التحالف مع الوافدين الجدد من "الوجاقات" العثمانية، الذين قدموا لهم الاستغلال المرير دون أن يقدموا لهم الحماية. لقد حمى محمد على الأهالى من مثل هذا الاستغلال، أو بدا على الأقل أنه يحمى العامة، أولئك الذين تجمعوا حوله. وعلى هذا فإن الذين أيدوا محمد على فعلوا ذلك لأسباب مختلفة: الصفوه من أجل مصالحهم المكتسبة، والشعب لأنه وعدهم بانطلاقة جديدة .

(*) المقصود على بك الكبير .

وأيا ما كانت الأمور الأخرى التي كان محمد على يحاول أن يقوم بها فى مصر، فإنه يبدو واضحاً تماماً أنه لم يكن يحاول أن يعيد تثبيت السلطة العثمانية، لكنه كان يحاول إصلاح النظام القديم وتأسيس سلطة رجل واحد، هو نفسه . وإذا ما أُخذ فى الاعتبار طبيعته الحذرة ووضعه الذى اتسم بعدم الاستقرار العام، فقد كان عليه أن يخطو خطوة واحدة فى كل مرة، وأن يخفي دوافعه إلى أن تمكن من اكتساح كل معارضة له تماماً، ودانت له القيادة المنفردة للبلاد. ولم يكن ليحدث هذا قبل عام ١٨١١ . وحتى ذلك الحين، تظاهر بأنه خادم مطيع للباب العالى، بينما كان يسعى لتدعيم مركزه كحاكم على مصر.

فور أن وصلت قوات "الدلاة" إلى القاهرة، وبدلاً من أن يسارعوا إلى مساعدة محمد على الذى كان يحاصر مدينة المنيا فى الوجه القبلى، ظلوا مقيمين فى العاصمة إلى أن صرفت لهم رواتبهم، وأشاعوا بين الناس أنهم قدموا لإجلاء الألبان. وهكذا أضيف "كابوس" جديد إلى الآخرين الذين كانوا يمتصون مصر حتى الموت.

استولى محمد على على مدينة المنيا، ثم عاد إلى القاهرة إذ كان جنوده يصرخون هم كذلك من أجل رواتبهم. وصارت القاهرة تعجُّ بما بين ثمانية وتسعة آلاف من الجنود يصرخون جميعاً طالبين الرواتب. كان التوتر يتصاعد. وأغلق الأهالى متاجرهم وقبعوا فى منازلهم توقعاً لأى انفجار. بعث "دروفيتي"(*)، القنصل الفرنسى فى مصر، إلى حكومته فى باريس معبراً عن قلقه إزاء الموقف السياسى. أشار إلى أن محمد على "كان له دائماً خططه الخاصة بولاية القاهرة، كما أن كل أعماله التى تبدو موجهة لصالح الباب العالى تحمل بصمة طموحه للحصول على قدر أكبر من السلطة" (٢٠). وتوترت العلاقات بين محمد على والوالى عندما طالبه محمد على بتقديم كشف حساب لكل ما دخل خزينته من أموال .

فى الوقت نفسه، كان الأعيان المحليون مشغولين فى التشاور مع محمد على ، فى مواجهة الأوامر الصريحة للوالى. كان الأعيان والعلماء والتجار بقيادة السيد

(*) Drovetti

"عمر مكرم" قد تضامنوا مع محمد على فى مواجهة ما أحسوا أنه خطر مشترك بالنسبة لهم: انهيار الأمن العام، والفوضى الشاملة فى الحكومة وانحلال التجارة بعد أربع سنوات من الحرب الأهلية وثلاث سنوات من الاحتلال الأجنبى. كان الأعيان جميعًا رجالاً ذوى مصالح مكتسبة. وكان العلماء ملاكًا لأراض زراعية، أو ملتزمين، وكانوا منغمسين مع التجار فى التجارة. وكان الابتزاز والقروض القهرية قد ألقت عليهم، وعلى الأهالى معهم، عبئًا ثقيلاً، ورأوا أملاكهم تذوب أمام أعينهم، فهم لم يعودوا يحصِّلون الإيجارات كملتزمين أو يحصلون على دخل من التجارة. لقد أظهر المماليك فى الحقبة الأخيرة عجزهم عن ممارسة الحكم، فقد ألهتهم العداوات القاتلة فيما بينهم عن أن يتكاتفوا ويحكموا البلاد. وقد كان الوالى ورجاله نهّابين، وأسوأ من ذلك، أنهم كانوا عديمى الفاعلية، وكان رجاله غير قابلين للانقياد. وكان الرجل الوحيد الذى بدا قادرًا، مليئًا بالحيوية، وفوق ذلك كله، عاقلاً، هو محمد على. وكان مما يزيد من رصيده توافقه المطلق مع التجار – لاحظ صداقته مع كبير طائفة التجار، "المحروقى"(*)، ومع "المويلحى"، أحد تجار البحر الأحمر– وإكرامه لرجال الدين. وكان السيد عمر مكرم دائمًا سياسيا نشطًا، ومنظمًا قديرًا للجماهير. وبصفته نقيبًا للأشراف، قام بتوظيف نفوذه للصالح العام فى سنة ١٧٩٨ عندما قام بتنظيم صناع القاهرة فى شكل حرس وطنى للدفاع عن المدينة عندما أخلاها المماليك. وفى عام ١٨٠٠، قام بحفز المقاومة الشعبية ضد الفرنسيين لتصبح ثورة. وكان على من يحتاج قوة الجموع أن يكسب "عمر مكرم" فى صفه أو أن يكسب "الشيخ السادات"(**). كان "الشيخ السادات" رئيسًا للطرق الصوفية فى مصر وكان بإمكانه أن يستنفر كل رجل قادر فى المدينة للمشاركة فى القتال. كان هو والشيخ البكرى يرأسان طريقتين صوفيتين نواتى نفوذ وكانا يعدان أكثر الرجال قوة فى المدينة، وهو ما يفسر السبب الذى دعا العثمانيين إلى إصدار أوامرهم بأن يهانا ويجردا من أملاكهما. وكانت صداقتهما هدفًا سعى إليه محمد على بدأب، بينما كانا، وهما يستنفدان آخر ثرواتهما، يبحثان عن بديل للفوضى

(*) السيد أحمد المحروقى كبير تجار القاهرة فى ذلك الوقت ، توفى ١٢١٩ هجرية .
(**) الشيخ محمد السادات ، كان نقيبًا للأشراف ، واجه استبداد المماليك ، وفى عهد الاحتلال الفرنسى رفض عضوية الديوان وشارك فى ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) والثانية (مارس – أبريل ١٨٠٠) .

السائدة . وكان أمراً لا مفر منه أن يعمل القائد العسكرى الطموح، والزعيم المحرك، والأعيان، على تجميع طاقاتهم ضد عدو مشترك .

فى أوائل مايو(*) انطلق "الدلاة" هائجين كالمجانين. اختطفوا، واغتصبوا، وقتلوا ونهبوا كما شاءوا. واستغاث أهالى مصر القديمة، حيث كانت تكتات "الدلاة"، بالعلماء لإنقاذهم. وطلب العلماء من الوالى فى سخط عظيم أن يوقف"الدلاة". لكن "الدلاة" لم يمتثلوا. أمر العلماء بإغلاق باب الأزهر، وهى دلالة على الكرب الشديد، وانطلق المنادون فى الأسواق صائحين صيحات الاستغاثة. أغلقت كل الحوانيت وأخذ الأهالى أهبتهم للمواجهة. ونزل الوالى من القلعة ليهدئ من ثورة العلماء ولكن العامة رجموه بالحجارة. وعم الفزع المدينة بينما كان العلماء يتداولون فى الأمر .

وفى وسط هذا الموقف المتوتر وصل رسول من إستانبول يحمل فرماناً بتعيين محمد على والياً على جدة - وكانت تلك وسيلة للتخلص منه بركلة إلى أعلى، ترقيته - ليحارب الوهابيين فى الحجاز. فى ذلك الوقت، كانت الإدارة العثمانية فى إستانبول قد تحققت من الخطر الناجم عن استمرار بقاء القائد فى مصر. فقاموا بالإنعام عليه بلقب باشا، وسعوا إلى إبعاده عن البلاد بترقيته إلى منصب الوالى. وبهذه الخطوة، أوقعوا بأنفسهم تماماً بين يديه. وأثناء الحفل الرسمى بتنصيبه ثار الجنود، وطلبوا منه مرتباتهم. فأجابهم بهدوء : 'ها هو الوالى عندكم. اطلبوا منه مستحقاتكم'، ومضى، وهو ينثر القطع الذهبية على الجماهير التى نادت به والياً على مصر. وهاج الجنود على الوالى، الذى تمكن من الهرب، وفرض على "المحروقى" و "جرجس الجوهرى" تبرعاً إجباريا، وكانا صديقين لمحمد على ومن كبار التجار. وانتشرت شائعات مؤداها أن الوالى يعتزم فرض ضريبة على البلاد بأكملها، مثلما فعل الفرنسيون .

وعلق "دروفيتى" قائلاً إنه كان على الوالى العثمانى أن 'يناضل ضد مكائد رجل طموح بقدر ما هو صاحب مخططات كبيرة، ذلك الذى تمكن بفضل مهارته فى فن الدسائس من أن يمتلك قوة الرأى العام والسلاح. هذا الرجل الداهية (محمد على) يريد أن ينشر

(*) عام ١٨٠٥ .

التذمر، ويشق طريقًا إلى العرش دون أن تبدو عليه الرغبة فى ذلك » [٢١]. ويعتقد "دروفيتى" أن محمد على قد سيطر على الرأى العام من خلال صداقته للزعماء الوطنيين وأمكنه أن يستولى على السلطة فى يسر، لكن، لكونه "ميكيافيليا"، كان يريد أن يبدو مختاراً بواسطة صوت الشعب' كان يريد أن يحصل على المنصب الذى طمح إليه، وعلى موافقة الأعيان على مشروعاته جميعًا، وكذلك أن يجعل من نفسه شخصًا لا غنى عنه بالنسبة للحكومة العثمانية بأن يعيد السلطة إلى البلاد. وفى رسالة له إلى "منجان"(*)، وكيل فرنسا فى القاهرة، ذكر "دروفيتى" الذى كان مقيمًا بالإسكندرية، أنه يؤمن بأن محمد على كان يطمح إلى "الباشاليك" – الولاية – على مصر، لكنه كان يريدها دون أن يطلق رصاصة واحدة ودون أن يعرض نفسه لسخط الباب العالى. كان يريد أن يستولى على السلطة من خلال النوايا الطيبة للعلماء والشعب، وأن يُرغم الباب العالى على الخضوع للأمر المحتوم. وذكر "دروفيتى" أن محمد على، فى هذا الصدد، كان حائزًا على قدر من الحصافة أكثر مما لدى الأتراك عادة. ثم طلب من "منجان" أن يعقد اجتماعًا مع محمد على وأن يحاول اكتشاف حقيقة خططه، دون أن يعرض نفسه للشكوك .

كان "دروفيتى" محقًا بشكل عام. فقد كان محمد على يريد منصب والى مصر، وكان يريده بقبول شعبى وبتأييد من الصفوة الوطنية كوسيلة لإجبار الباب العالى على ابتلاع ما ليس بسائغ، وكذلك لأنه كان يعلم أن أمامه أيامًا صعبة وكان فى حاجة إلى تعاون الأعيان فى كل خطوة على الطريق. ولم يكن لديه مبرر لأن ينثر بذور الشقاق والتذمر لأن الأتراك تكفلوا بذلك بأنفسهم. كان، ببساطة، يستفيد من أخطائهم .

كانت حماقة الوالى، وعجزه عن توفير النظام والأمن، وجنوده الهائجون وطلباته المستمرة للأموال، قد أجبرت أعيان المدينة على اتخاذ إجراء عنيف. فقد قاموا بتسليم إنذار إلى الوالى كانوا يعلمون أنه لن يقبله وأنه لن يضعه موضع التنفيذ. كان الإنذار يطالبه بطرد جنوده من القاهرة، وأن يمنع فرض أى ضرائب جديدة على الأهالى، وأن يؤمن المواصلات مع الوجه القبلى، أى مع المماليك. وننقل عن "دروفيتى" مرة أخرى: "أخيراً، وَحّد القاضى والعلماء و"الوجاقات" والشعب كلمتهم بإقصاء "خورشيد باشا"

(*) Felix Mengin

والمناداة بالباشا الجديد، محمد على، واليًا على مصر. وقد وقعت أحداث هذه الثورة يوم ٢٢ فلورال(*) (١٢ مايو ١٨٠٥ - ١٣ صفر ١٢٢٠)، دون إطلاق رصاصة واحدة »[٢٢].

أوقع الباب العالى نفسه بين يدى محمد على عندما جعل منه باشا وعينه واليًا على جدة، لأنه بذلك رفعه إلى مصاف المتنافسين على ولاية مصر. وبينما كان محمد على لا يزال مستمراً فى القيام بدوره فى لعبة السلطة طبقًا لقواعد النظام، كان الأهالى، من جانب آخر، منغمسين فى ثورة حقيقية من أجل حكومة ذات شكل جديد، حتى وهم موضع استغلال من جانب الباشا الجديد. وليس هناك كبير شك فى أن محمد على قد استغل العلماء لتأييده، وحتى فى تحرير إنذار للوالى. ليس هناك بالمثل كبير شك فى أن العلماء كانوا على استعداد للعمل إذا ما رأوا هناك احتمالاً بأن يروا بديلاً للموقف الذى يحيط بهم. فخلال القرن الثامن عشر، قام علماء القاهرة بقيادة ثورات ضد المماليك وضد الفرنسيين. ويرزوا كقيادات شعبية للبلاد، ولو حدث وكان كبار العلماء أكثر استعداداً للانحياز إلى صوت السلطة ضد الأهالى، فلقد كان صغار العلماء على استعداد مماثل لأن يفعلوا عكس ذلك. وكانت القيادات من أمثال "عمر مكرم"، الذين كانت لهم قواعد شعبية، يلجئون دائمًا إلى الجماهير طلبًا للتأييد. هذه الحادثة بالذات، وإن كانت تبدو مشابهة للثورات الأخرى التى قامت ضد النهب المملوكى، إلا أنها كانت مغايرة، أو هكذا بدت للأهالى. فقد كانوا فى طريقهم إلى عزل والٍ وإحلال آخر مكانه. أما الصفوه، على الجانب الآخر، فقد نظروا إلى الحادثة نظرة مختلفة. وها هى الأحداث حسبما رآها "الجبرتى":

سجل "الجبرتى" أن العلماء ، بعد أن بعثوا بإنذارهم إلى خورشيد ، أُبلغوا أن الوالى كان يخطط لقتلهم جميعًا لاجترائهم على إرسال الإنذار. وذهبوا إلى محمد على وهم قانطون، وقالوا 'إنا لا نريد هذا الباشا حاكمًا علينا، ولابد من عزله من الولاية' فقال 'ومن تريدون أن يكون واليًا ؟' فقالوا له 'لا نرضى إلا بك، وتكون واليًا

(*) الشهر الثامن من تقويم الثورة الفرنسية ، يبدأ من ٢٠ أبريل إلى ١٩ مايو ، وهو التقويم الذى اتخذته الجمهورية الأولى عام ١٧٩٣ ثم ألغى عام ١٨٠٥ .

علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير' فامتنع أولاً، ثم رضى. ثم زعم "الجبرتى" بعد ذلك فى يومياته، أنه على حين كان "عمر مكرم" يتظاهر بصداقته "للألفى بك"، فقد كان يصادق محمد على، الذى كان يتملقه، وكان يزوره سراً فى منتصف الليل. واستنتج "الجبرتى" أن الرجلين كانا يتآمران معًا، وأن محمد على قد أقسم زوراً "لعمر مكرم" أنه فى حالة اختياره واليًا لمصر، فإنه سوف يحكم بالعدل، وأنه سيحترم القانون وسيعمل على أن يكون القانون محترمًا من الجميع، وأنه لن يقدم على أى أمر دون استشارة العلماء 'ولا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء' [٢٢] وأنه، إذا أخل بوعده فيكون للعلماء أن يعزلوه. وقد أقسم على هذا الشرط الأخير علنًا أمام العلماء. وقد ألبسه الشيخ الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر قفطانًا كإجراء رسمى بتقلده الولاية، وتم إذاعة النبأ فى المدينة كما تم إبلاغه للوالى المحاصر فى القلعة. وقد رد الوالى بقوله 'إنى مُوَلَّى من قبل السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين' وقام العلماء فى نفس الوقت بالكتابة إلى الباب العالى يلتمسون، خاضعين، تعيين محمد على واليًا على مصر 'نزولاً على إرادة الشعب' .

وقد كان الفرق بين هذا العزل لذلك الوالى غير المحبوب وبين الحالات السابقة أن العلماء والشعب هم الذين قاموا به، وليس المماليك أو الجنود. وكان العلماء يتوقعون أن يحكم الوالى الجديد بالتشاور معهم، وأن يُعزل إذا ما حاد عن طريقهم. وبمقتضى هذا الشرط، فإنهم أقاموا من أنفسهم سلطة تعلو على سلطة الحكومة، باعتبارهم الأوصياء المعنويين على المصلحة العامة، ومطبقى أحكام الشريعة. كانوا يعودون إلى الممارسات الإسلامية الأولى من الناحية النظرية، لكنهم – فى حقيقة الأمر– كانوا يحاولون الحد من سلطات حاكم جديد. أما صياغتهم لِلُتَمَسِهِم إلى الباب العالى باستعمال كلمات 'إرادة الشعب' فقد كانت إشارة واضحة إلى أنهم لن يساوموا على شروطهم، وأنهم يعنون ما يقولونه. فصوت الشعب – مؤيداً بصوت العلماء – إنما هو صوت الله. ولم يكن لدى العثمانيين الكثير ليفعلوه.

أما الأهالى الذين كانوا يتوقعون مواجهة لا مفر منها مع جنود الباشا المعزول ، فقد قاموا بتسليح أنفسهم. حتى لقد قيل إن الفقراء باعوا ملابسهم ليشتروا الأسلحة .

وقام "عمر مكرم" من جديد بإثارة الصناع، ونظمهم فى وحدات مقاتلة. وفر معظم رجال "خورشيد"، وتركوه معزولاً فى القلعة مع مجموعة صغيرة من الجنود الألبان الذين اختاروا أن يبقوا معه. وكانت حاميته تتكون من خمسمائة جندى وثمانمائة من الرجال غير المحاربين، ولم يكن لديهم من المؤن إلا القليل، أو لم يكن لديهم على الإطلاق. وأمر "عمر مكرم" الأهالى أن يقوموا بحصار القلعة .

ويسرد "منجان"، الوكيل المقيم بالقاهرة، هذه الأحداث باستمتاع. وعلى العكس من "الجبرتى" الذى كتب يومياته فى فترة لاحقة عندما كانت عداوته لمحمد على قد تأصلت بصورة وثيقة، فقد كان "منجان" يكتب تقارير يومية إلى رؤسائه. "يستطيع المرء أن يرى سائداً نفس الحماس الذى شهدته فرنسا فى اللحظات الأولى للثورة. كل إنسان يشترى السلاح ... إنه "السيد عمر مكرم" الذى يدير كل شىء؛ فهو يمتلك من الجرأة ومن الشخصية وبالتالى من النفوذ أكثر من الشيوخ الآخرين... ويمضى محمد على فى عقد الأواصر مع الشعب الذى هو مصدر قوته " (٢٤). ونحن نستطيع الآن أن نستحضر فى أذهاننا بأسرع مما كان يستطيع المؤرخون القدامى كيف كان بإمكان أحد العلماء أن يقود الناس للثورة، لأن الثورات الشعبية أصبحت مفهومة بوضوح أكثر، ولأن القوى الكامنة فيها صارت ملموسة بصورة أكبر. فبينما كان المؤرخون فى الماضى لا يرون سوى التلاعب الميكيافيلى لرجل واحد فى كل هذه الأحداث، فقد رأى "منجان" بوضوح أكثر أن هذه كانت حركة شعبية أصيلة، حاملة محمد على فوق قمتها. ولو لم تكن هذه القوة من وراء محمد على لما أمكنه أن يحقق أهدافه. وبعد أسبوع من الأحداث، علق "دروفيتى" قائلاً "إن الموقف المهيب الذى وجد فيه العلماء أنفسهم يثبت بوضوح أنهم كانوا فى هذه اللحظة يسيطرون على مصير الحكومة فى القاهرة" (٢٥).

وقد قابل أحد رجال "خورشيد باشا" "عمر مكرم" وتناقش معه متسائلاً كيف يمكنه أخلاقيا تبرير حصار القلعة. سأله : "كيف تعزلون من ولاّه السلطان عليكم ؟.. وقد قال الله تعالى : { وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم } ؟" فقال السيد "عمر مكرم" "أولو الأمر هم العلماء، وحملة الشريعة، والسلطان العادل، وهذا رجل ظالم (خورشيد)، وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الوالى إذا سار فيهم

بالجور' وسأل رسول "خورشيد" 'وكيف تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا ؟ هل نحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك ؟' وكان رد "عمر مكرم" 'نعم، قد أفتى العلماء والقاضى بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة' قال رسول "خورشيد" غاضباً 'إن هذا القاضى كافر'، فرد عليه "عمر مكرم" 'إذا كان قاضيكم كافراً، فكيف بكم؟' وافترقا على هذه النبرة المريرة ' (٢٦).

وبينما كان أهالى القاهرة يقفون خلف المتاريس، طالب جنود محمد على بمرتباتهم، ورفضوا أن يقاتلوا حتى تدفع لهم، وتخلوا عن مواقعهم. احتل الأهالى مواقعهم، وتفجر القتال بين المدنيين والعسكريين ، وسادت الفوضى ؛ لا يستطيع أحد أن يفرق بين صديق وعدو، هكذا كتب "الجبرتى". أحياناً كان الناس والجنود يتقاتلون وفى أحيان أخرى كانوا يتحدون ويقاتلون مَنْ فى القلعة، الذين حرضوا الجنود العثمانيين والألبانيين على محاربة الفلاحين. ومن حين لآخر، كان "خورشيد" يصدر أوامره بإطلاق عام للمدافع على المدينة عامة، بما يعقب ذلك من ذعر. كتب "منجان":

أقام الناس المتاريس .. ووقفت النساء والأطفال على أسطح المنازل مسلحين بالحجارة .. وتردد أن عدد الرجال المسلحين بلغ أربعين ألفاً، وهم جميعاً يطيعون أوامر قائدهم السيد "عمر مكرم" طاعة عمياء، فهو الذى يعد رئيساً للمدينة .. كل فرد يساهم، ويدفع الشيخ المال للصناع الذين لا يوجد مصدر رزق لهم سوى عملهم، والذين اضطرتهم الظروف إلى أن يظلوا تحت السلاح نهاراً وليلاً (٢٧).

وكانت الصورة خارج القاهرة على نفس القدر من القتامة. كان الوجه القبلى واقعاً تحت سيطرة المماليك، بينما كان "الألفى بك" ورجاله يجوبون الدلتا يسلبون وينهبون. وأمعن "الدلاة" الذين لم ينضموا إلى أية فرقة فى السلب والنهب والاغتصاب فى منطقة قليوب، تحت غطاء مطاردتهم "للألفى بك". وكان "دروفيتى" متشائماً فى تنبؤاته ، لكنه كان يؤمن أن محمد على ذو شخصية وأن مشاعره ودية تجاه فرنسا، ولهذا تصور أن الألبان لا يزالون قادرين على السيطرة على الموقف والتحكم فى مصير مصر .

في يوم الجمعة ٢٩ يونيو ١٨٠٥ وردت أنباء بقدوم حامل بريد من الباب العالي. وبعد عشرة أيام وصل إلى القاهرة وسط ابتهاج غامر من جانب الجماهير. اصطف الناس في الشوارع واستقبلوا موكبه بالمزامير والطبول وإطلاق النيران وصيحات الفرح واستمر الموكب ثلاث ساعات. جاء الناس من كل الأحياء، رجال مثل "حجاج الخضري" شيخ طائفة الخضرية وكبير حي الحبالة في المدينة (*) "وابن شمعة" شيخ طائفة الجزارين، قاموا جميعًا بإقامة المتاريس وتجهيزها بالرجال، وكانوا أبطالاً شعبيين. وبينما كان الناس يطلقون صيحات الفرح، كان "خورشيد" يمطر المدينة بقذائف مدافعه، لكن هذه لم تردع المحتفلين بأي حال. وتقدم الموكب في اتجاه منزل محمد علي في الأزبكية، حيث قُرِئ الفرمان بتقليده ولاية مصر بصوت عال أمام الحاضرين. وقد صدق الباب العالي على اختيار العلماء للوالي اعتبارًا من ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠ هـ / ١٨ يونيو ١٨٠٥م ، وأعلن عزل "خورشيد" من منصبه (٢٨).

وعلى الرغم من مجيء الفرمان ، فقد استمر القتال بين الجنود والوطنيين في المدينة كلها. ورفض "خورشيد" أن يتزحزح قبل أن يرى الفرمان الأصلي . وقد أثارت الأهالي أنباء وصول المماليك إلى أطراف القاهرة. وفي وسط هذه المعمعة ، قام العلماء الذين كانوا يخشون قوة الجماهير أكثر مما كانوا يخشون الجنود، بعقد اجتماع قرروا فيه أنه : بالنظر إلى عدم جدوى تدخلهم كلية في معارك من أي نوع – وهم الذين ظلوا بعيدين عن أنشطتها– فإنهم منذ الآن سوف ينأون بأنفسهم عن أي نشاط سياسي. وسينادون بالأمان، وسيهدئون الأهالي ويحضونهم على العودة إلى الحياة العادية. وأنهم أنفسهم سوف يعيدون فتح الأزهر ويعودون لإلقاء دروسهم فيه. وركبوا إلى محمد علي، وأعلنوا أنه وقد صار حاكم البلدة فلم يعد للأهالي من بعد دور سياسي يقومون به، وأن عليه هو تنفيذ أوامر السلطان .

هذا التسليم بادي الجبن للسلطة من جانب العلماء إلى أيدي محمد علي لم يكن أمرًا غير متوقع. فلم يكن العلماء معتادين على الممارسة المباشرة للسلطة، إلا إذا كان

(*) أورد الجبرتي أنه " الشهير بنواحي الرميلة .. وهو الذي بنى البوابة بآخر الرميلة " .

على أساس مؤقت، ولم يكونوا يشعرون بالراحة فى موقع المبشرين بالثورة الكامنة، خاصة إذا ما نتج عنها تورطهم فى نزاع مسلح. وكان الكثيرون من العلماء على علاقات وثيقة مع المماليك، ولم يكونوا راغبين فى أن يدخلوا فى نزاع معهم، أو على الأقل، أن يدخلوا فى نزاع مسلح معهم. وكانوا يؤمنون أن أى نزاع ذى طبيعة عسكرية حتمية يجب أن يخوضه العسكريون، ولا يجب أن يكون للمدنيين يد فيه. ولا شك أن رفض العلماء لقيام المدنيين بدور عسكرى نشط كان يكمن وراءه خوف مبدئى من الحركات الجماهيرية. كان كبار العلماء من أصحاب الثروات الذين يخشون الجماهير ويحتقرونهم حتى وهم يستغلونهم ويسخرونهم لأغراضهم. وكان "الجبرتى" يشير إلى عامة الناس بمصطلحات غير لائقة مثل "الرعاع" و "الغوغاء" ... إلخ. وكان العلماء يأملون أن يتحول محمد على إلى صورة ثانية من "على بك الكبير" الذى سوف يحمى مصالحهم وثرواتهم المكتسبة، وأن يكبح الرعاع وسائر مصادر الاضطرابات الداخلية المحتملة. وقد كون العلماء ثرواتهم خلال الفترات التى سادت فيها الفوضى الداخلية بأن ظلوا بمنأى عن المنازعات. وهم الآن غير راغبين فى أن يعرّضوا مصالحهم المادية للمخاطر بأن يسمحوا للرعاع بالمزيد من السلطة. وفيما يتعلق بهم: كان محمد على هناك ليبسط القانون والنظام بدلاً من الفوضى، وأن يحكم بمشورة وموافقة أصحاب الأملاك، وليس بتأييد من الجماهير. لقد استخدموا الجماهير لإرهاب المعارضين، لكنهم لم يكونوا ليسمحوا للجماهير بالقيام بأى دور آخر سوى دور عامة الناس الخاضعين لإرادتهم .

كان كبار العلماء على وجه العموم هم المحافظين على التقاليد ، والأوصياء على المؤسسة وعلى النظام الاجتماعى - الاقتصادى، الذى كانوا يبررونه فى الأوقات العادية. وكانوا لا يشذون عن ذلك إلا فى أوقات الأزمات فحسب، ومن أجل استعادة القانون والنظام. وقد قام العلماء فيما مضى حقًا بقيادة ثورات ضد المماليك وضد الفرنسيين، لكن هذه الثورات لم تكن تهدد النظام القائم؛ على العكس من ذلك، فقد كانت موجهة ضد أولئك الذين يهددون بتدميره. وفى هذه الواقعة التى ضمتهم مع محمد على، كانوا يلقون بأنفسهم فى المعركة، وهى خطوة كان يمكن أن تهدد حيواتهم وتهدد النظام بأكمله، خاصة إذا ما سُمح للجماهير أن تأخذ دوراً نشطًا فى توجيه

الأمور فى الدولة، أما ما كان يهم العلماء ، فهو أنـه قـد صـــار لديهـم الآن حاكمٌ ، هو محمد على ، وهو الذى يستطيـع أن يحسم أى نـزاع ينـشب بينـه وبين خصـومه أو منافسيه على السلطة. أما بالنسبة للخلافات المدنية، فهذه يمكن أن يتولاها "عمر مكرم". لقد تم استغلال العلماء أو دفعتهم الأحداث إلى تقبل مداهنات "مكرم" ومحمد على، وتأييد محمد على فى مواجهة الوالى، لكنهم لم يكونوا راغبين فى أن يذهبوا أبعد من ذلك، يمكنهم أن يقوموا لفترة محدودة بدور رجل الدين، مقدم المشورة، المستتر(*) ، لكنهم لن يشـاركوا بإيجابية فى الأحداث. ولن يتسـامحوا فى المشـاركة النشطة للجماهير فى مثل هذه الأحداث. هذا الإحجام عن أن يصبحوا متورطين فى مواجهات ربما هو الذى هيأ لمحمد على دليله إلى كيفية التعامل مع العلماء فيما بعد. فلقد علَّمَه أنهم كانوا يفتقدون القدرة على التحمل، وأنهم كـانوا يفضـلون أن يسلمـــوا السلطة إلى جماعة أخرى غيرهم، وباختصار، أنهم ليسوا بالمنافسين الخطرين .

أما الأهالى فقد كانوا يختلفون عن العلماء. فلم يحدث أن استشارهم العلماء، وهم الذين اتخذوا قراراتهم بأنفسهم، بينما لم يوافقوا هم على تصرف العلماء. لقد شاركوا فيما آمنوا بأنه ثورة شعبية ضد قهر العسكريين. وقد حاربوا الجنود، وضربوهم، ورفعوا إلى السلطة قائداً، حتى لو لم يكن قائداً شعبيا، فقد كان على الأقل رجلاً وافقوا هم عليه. وقد أكدت تقارير القناصل الفرنسيين عندما كتبوا "إنهم يقولون إن محمد على يجمع إلى جانب مبايعة قواته تأييد سكان القاهرة له، وكذلك، وهو الأمر الغريب حقًا، تقدير وثقة الفلاحين" (٢٩). أما وقد أظهر الأهالى قوتهم ضد العثمانيين المكروهين، فـهم لم يكونوا سعداء بفكرة التخلى عن القتال عند ذلك المنعطف. "حينئذٍ نصير طعمة للعسكر بالنهار والخفراء بالليل، والله لا نترك حمل أسلحتنا ولا نمتثل لهذا الكلام" هكذا قالوا. لم يكن هؤلاء الناس يحاربون من أجل مُثُل أو من أجل مبادئ. لقد نظموا ثورة شعبية لمقاومة الاستغلال والدمار، وشجعهم على الثورة قوادهم الطبيعيون، العلماء، أولئك الرجال الذين حفزوهم فى الماضى على أن يثوروا ضد المماليك، وهو ما

(*) استخدم الكتاب وصف éminence grise ، وهو تعبير فرنسى أطلق فى الأصل على أحد رجال الدين الذى كان يعمل ، من وراء ستار ، مستشاراً لكاردينال ريشيليو .

قاموا به بصورة دورية. وعندما كان العلماء يطلبون منهم في الماضي أن يلقوا أسلحتهم، كانوا يمتثلون لأنه لم يكن هناك بديل آخر، ولم يكن هناك خوف من الانتقام. أما الآن، فهاهم العلماء يطلبون منهم أن يلقوا بأسلحتهم بينما لا يزال الموقف السياسي على حالته من السيولة، وفي حين يتربص الانتقام بهم عند منعطف الطريق، إذ كان الجنود العثمانيون والألبان لا يزالون يجوبون الطرقات كما يشاءون. ولم يكونوا يرغبون في المخاطرة بخوض معركة ثم يخسرون التي تليها. وقد احتج زعماء الشعب على أوامر العلماء لدى "عمر مكرم"، وهو من كانوا يعتبرونه زعيمًا لهم ، وقد تبرأ من القرار الذي توصل إليه العلماء، واعترف بأنه جرى على خلاف مشاعره . ولم يُلتَفت لكل من الجماهير "وعمر مكرم". ورفض العلماء الذين تحدثوا بما أملاه عليهم نزقهم أن يستمعوا لهم، وربما كان محمد على قد أصر هو الآخر على أن يتخلى الشعب عن أسلحته. ولم يكن أمام الأهالي الذين أحبطتهم هذه المعارضة إلا أن يضعوا أسلحتهم ويطيعوا العلماء، حتى وهم يسبونهم ويحقرونهم علنًا.

وكان لمخاوف الناس ما يبررها تمامًا، فما إن رآهم الجنود مجردين من السلاح حتى أساءوا إليهم من جديد، لكن لم يُلق جميع الزعماء الشعبيين سلاحهم. فقد تفجر القتال في بولاق بين الأهالي وبين قوات "الدلاة"، الذين حاولوا إجلاء الناس عن مساكنهم وحوانيتهم ليحولوها إلى حظائر لخيولهم، وهُزم الجنود على أيدى الجماهير، ولم ينقطع القتال في أجزاء أخرى من المدينة، كما استمرت بعض جيوب المقاومة لعمليات السلب، على الرغم من تنبيهات العلماء. "وبنى حجاج الخضرى" في الرميلة حائطًا وبوابة لكي يمنع دخول الجنود [٣٠]. لكن تم في النهاية إسكات كل جيوب المقاومة بواسطة محمد على، الذى قام فيما بعد بشنق اثنين من الزعامات الشعبية، "حجاج الخضرى"(*) "وابن شمعة". وكانا هما نفس الرجلين اللذين حاصرا القلعة واللذيْن وقفًا إلى جانب قضيته عندما بدت معرضة للأخطار، لكن الزعيمين كانا رجلين

(*) شنق حجاج الخضرى فى ٣١ يوليو ١٨١٧ ، أى بعد هذه الأحداث بما يقرب من اثنتى عشرة سنة ، وأورد الجبرتى خبر شنقه فى حوادث الخميس ١٧ من رمضان ١٢٣٢ هـ ، وذكر أنه كان مشهوراً بالإقدام والشجاعة .. ولم يؤخذ فى هذه بجرم فعله يوجب شنقه .. بل قتل مظلوماً بحقد سابق وزجراً لغيره .

خطرين على الوالى الجديد لأنهما كانا قادرين على تحفيز الجماهير وإثارة المقاومة فى وقت كان إقرار القانون والنظام ذا أهمية عظمى .

أما المماليك، الذين كانوا يعسكرون خارج أسوار المدينة، فقد تحفزوا للعمل وحاولوا أن يقتحموا المدينة لكى يصلوا إلى "خورشيد" باشا فى القلعة، وقد كانوا يتبادلون معه الرسائل. وفى يوم الأحد ٨ يوليو، أطلقت ثلاث دفعات من طلقات المدفعية من القلعة كإشارة، فهاجم البكوات المماليك المدينة. ولسوء حظهم تم اعتراض رسالتهم إلى الوالى المعزول وكانت القوات الألبانية متربصة بهم وصدتهم. وعند ذلك فقط وافق الوالى السابق على أن يترك البلاد بعد أسبوع، على أن تدفع متأخراته هو ورجاله، وقد تعهد "عمر مكرم" بأن يجمع المبالغ اللازمة ، وقام محمد على، سعياً وراء أول قرض له من الأقباط والتجار، بفرض ضريبة على سكان البلاد والبنادر [٣١].

وقد قوبل رحيل الوالى المعزول بالارتياح من جانب السكان، على الرغم من اضطرارهم إلى دفع ضريبة للتخلص منه. واستمرت المناوشات بين الأهالى وبين الجنود غير المنضبطين على الرغم من الأوامر التى أصدرها الوالى الجديد التى تنص على أنه إذا قام جندى بإزعاج المواطنين فسوف يعدم على الفور. وكان الموقف أكثر سوءاً خارج القاهرة، حيث كانت قوات المماليك والدلاة المغتصبين تبتز ضرائب، معظمها وهمى، من الأهالى. أما الدلاة، الذين جُلبوا إلى مصر لمساعدة الوالى على إقرار النظام، وقاموا بدلاً من ذلك بسلب البلاد ونهبها؛ فقد كانوا لا يطيعون إلا قادتهم، وأحدثوا بالبلاد خراباً أكثر من أى من العصابات المسلحة الأخرى التى كانت تجوب أنحاء الريف. فقد سلب الدلاة ونهبوا مدينة "سمنود" فى الدلتا تحت ذريعة مطاردة المماليك. ثم قاموا بالهجوم على "المحلة الكبرى"، وهى مدينة اشتهرت بأنها مركز لصناعة النسيج، فنهبوها وأشعلوا فيها النيران. ثم كرروا أفعالهم الدموية فى "دمنهور"، واكتسحوا أقاليم الغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية فنشروا فيها الخراب والدمار. ولم يدخل الدلاة مدينة أو قرية إلا وتركوها خرائب. وبعد أن يرحلوا، يأتى البدو فى أعقابهم فيلتقطون ما غفل عنه الدلاة، ثم يأتى الجنود النظاميون فى النهاية، والمفترض أنهم يطاردون الدلاة، "فيحررون" القرية ويفوقون سابقيهم فى الوحشية .

وقد تواترت أخبار بأنهم وصلوا إلى حد تجريد النساء من ملابسهن. وفى الوقت الذى عاد فيه "الدلاة" إلى سوريا ومعهم منهوباتهم التى تضمنت النساء والأطفال المختطفين وأربعة آلاف جمل محملة بالغنائم، كانت الدلتا مخربة تماماً [٣١].

أوحى رحيل "خورشيد باشا" من القاهرة إلى البكوات المماليك الاعتقاد بأنهم يمكنهم أن يكسبوا العلماء إلى جانبهم ويستعيدوا السيطرة على مصر. وفى يوم الأحد ١٨ أغسطس ١٨٠٥ تسلل ستة من البكوات ومعهم أربعمائة مملوك إلى القاهرة من ناحية الشمال ثم انقسموا إلى مجموعتين، ذهبت واحدة إلى منزل "عمر مكرم"، حيث رفض أن يستقبلهم، ثم ذهبوا إلى منزل "الشيخ الشرقاوى"، حيث قابلهم هناك "عمر مكرم"، وطلب البكوات تأييد العلماء لهم. ورفض العلماء، وأمروهم أن يغادروا المدينة على الفور، وهو ما نفذوه بالفعل بفطنة. ووصلت المجموعة الثانية من البكوات إلى باب زويلة جنوبياً حيث قوبلوا بإطلاق الرصاص عليهم من قوات المغاربة. ونتيجة للبلبلة التى سادتهم بعد ذلك اللقاء غير الودى، فقد لجأوا إلى أحد المساجد القريبة حيث تم القبض عليهم وقتلهم. ويعتقد "الجبرتى" أن الحادث قد تم تدبيره بواسطة محمد على ليكون مصيدة للبكوات، لكنه لم يقدم أدلة على هذا الظن. وقد دفعتهم هذه الغارة المجهضة إلى التوجه إلى الوجه القبلى، باستثناء "الألفى بك"، الذى كان دائماً متفرداً، حيث توجه إلى إقليم الفيوم .

كان قدامى البكوات يموتون فى ذلك الوقت، بينما كانت مراكزهم تُشغل بواسطة "السناجق" الذين كانوا غير معروفين، وبلا خبرة، وبدون سلطة تزكى دعاواهم فى السيادة فى البلاد. كان البكوات، وإن تناقص عددهم، يملكون بمن معهم من اليونانيين والعرب والأتراك المرتزقة، قوة محاربة تسمح لهم باحتلال الوجه القبلى، وبمضايقة الوالى الجديد لعدة سنوات أخرى، خاصة أنهم كانوا يسيطرون على كل شحنات القمح من الوجه القبلى .

كانت النقود دائماً نادرة فى مصر، خاصة فى ذلك الوقت، وقد فرضت مساهمات قهرية من قبل الحاكم الجديد على كل من يملك أموالاً : التجار، والأقباط وسائر المسيحيين. وعندما لم تكف هذه الأموال، تم اللجوء إلى وسائل غير قانونية. فعندما

وصلت قافلة الحج وتمت مصادرتها، ولم يُفرج عن تجارها والمسئولين فيها إلا بعد أن دفعوا مبالغ كبيرة. ورغم كل هذه الوسائل، فقد كانت المدفوعات دائمًا متأخرة. وفى آخر الأمر جمع محمد على العلماء وشرح لهم موقفه 'لم يعد أمامى طريقة لتحصيل الأموال، فانظروا رأيكم فى ذلك وكيف يكون العمل'، هكذا قال لهم. وأكد لهم أن الجنود سوف يعودون إلى بلادهم ويجلون عن مصر إذا ما قبضوا مرتباتهم. فتشاور العلماء، وانتهى الأمر بهم إلى طلب ثلث "الفائظ" من الملتزمين . وضج الناس من هذه الأخيرة خوفًا من أن تشكل سابقة، لكن الباشا طمأنهم وعرض أن يوقع على فرمان يقر فيه بأنها ستكون مجرد ضريبة استثنائية وحيدة لن تتكرر أبدًا : 'لعن الله من يفعلها مرة أخرى' (٢٢). لكن هذا الوعد ما لبث أن أُخلف بعد قليل .

وعلى الفور دخل "الألفى بك" فى مفاوضات مع محمد على ، الذى بدا راغبًا فى الاستماع إلى شروطه. طلب "الألفى" مناطق "الفيوم" و"بنى سويف" و"الجيزة" و"البحيرة" بالإضافة إلى الالتزام على مائتى قرية فى مقابل التسليم لمحمد على، وكان هذا مطلبًا غير معقول بالمرة. وتقدم البكوات الآخرون بمطالب مماثلة فى مغالاتها، بأن تكون لهم كل المناطق الواقعة جنوب المنيا، كما طلبوا أن ينقص جيشه إلى أربعة آلاف جندى وأن يطرد الباقين من مصر، وقد تم تعبئة تجريدتين، واحدة موجهة ضد "الألفى بك"، وواحدة ضد المماليك فى الجنوب .

إلا أن محمد على توصل مع الوقت إلى شروط معقولة مع أعدائه. فقد عرض على المماليك الأراضى الواقعة جنوبى جرجا، وعرض على "الألفى" إقليم "الجيزة". وليس من المقطوع به ما إذا كانت هذه فى الحقيقة شروطًا، أو كانت خطوات افتتاحية لكسب الوقت. وقد حاصر "الألفى" مدينة "دمنهور"، لكن المدينة كانت قد تم إمدادها بالسلاح والغذاء بواسطة "عمر مكرم"، وأصبحت قادرة على رد الهجوم .

وسط هذه الأحداث، ورد نبأ يفيد بوصول "قبطان باشا" وبصحبته وحدات "النظام الجديد"، وهى القوات العثمانية المشكلة حديثًا، وأن معه "موسى باشا"، الذى كان من المفترض أن يكون بديلاً لمحمد على فى الولاية على مصر. وعندما تلقى محمد على هذه الأنباء قام على الفور بملء القلعة بأكداس من الأسلحة والذخائر والأخشاب اللازمة

لصناعة عربات وعجلات المدافع، وأخذ عدته لمقاومة محاولة طرده بالقوة إذا لزم الأمر. ودعا إلى اجتماع ضم أنصاره وتلا "عمر مكرم" الفرمان السلطاني الذى تضمن أن الأمراء المماليك - وقد التمسوا العفو من السلطان- سيسمح لهم بالالتحاق بوظائفهم القديمة؛ وأن الجنود الذين خربوا وأفسدوا مصر، سوف يطردون. وتعهد البكوات بخدمة الدولة والحرمين الشريفين وإرسال الغلال إليهما، ودفع مال خزينة الدولة وتأمين البلاد. وقد استجاب الباب العالى إلى طلبهم العودة إلى وظائفهم السابقة، بشرط أن يضمن الشيوخ والعلماء سلوك البكوات المماليك وتنفيذهم لعهودهم .

أصاب القنصل الفرنسي ووزارة خارجية فرنسا انزعاج بالغ نتيجة لهذه التطورات، التى كان يُظن أنها كانت بإيعاز من دسائس بريطانية تأييداً لصنائعهم، البكوات المماليك (٣٤). وقد طلب "دروفيتي" من وكيله أن يستطلع رأى محمد على الذى أبلغ الوكيل صراحة أنه قد أخذ مصر بالسيف ولن يتخلى عنها إلا بالسيف (٣٥). قال كذلك إنه لا يخشى "الألفى" أو الأتراك، الذين يمكنه رشوتهم بسهولة، لكنه يخشى مساعدة البريطانيين "للألفى".

لم يكن العلماء سعداء بالمرة بفكرة عودة البكوات إلى السلطة. ففى المقام الأول ، كانوا هم قد أصبحوا، إلى حد ما، أثرياء فى غيبة البكوات نتيجة لتملك العلماء للقرى التى كانت تحت سيطرة هؤلاء البكوات من قبل. ولو حدث وعادوا إلى السلطة فسوف يجرد العلماء من أملاكهم. وفى المقام الثانى، كانوا يخشون من انتقام البكوات نتيجة لتأييدهم لمنافسهم والمساعدة فى تقليده السلطة. من أجل هذه الأسباب قضى "عمر مكرم"، وهو "ملتزم" ثرى، ومعه العلماء الآخرون، وهم "ملتزمون" كذلك، يومين مزدحمين مع محمد على للتخطيط لكيفية الرد على رسالة "قبطان باشا". حرروا وثيقة رفضوا فيها بأدب أن يكونوا كفيلين للبكوات. ليس لهم سلطة على المماليك، هكذا قالوا، ووصفوهم بأنهم رجال فاسدون طغاة عصاة. كذلك زعموا أن الضرائب التى فرضها محمد على نتجت عن حاجة ماسة إلى دفع رواتب القوات كثيرة العدد الذين كانوا يقاومون عصيان البكوات، وهو ما يتفق مع أوامر الباب العالى السابق إصدارها (٣٦). وعلى الرغم من رفض العلماء قبول الفرمان، فإن "قبطان باشا" أعلنه، وأصدر أوامره بإمداد محمد على بالسفن اللازمة للتعجيل برحيله.

كان محمد على مشغولاً تماماً بالاستعداد للحرب عن أن يعير اهتماماً "لقبطان باشا". وزعم أنه كان يشن هجوماً على "الألفى بك"، وكان هذا صحيحاً بصورة جزئية، لكنه كان يُرى غادياً ورائحاً بين بولاق ومصر القديمة مرتدياً رداءً مغربياً أبيض، وهو يقوم بأعمال غامضة تستغرقه نهاراً وليلاً. وسواء كانت هذه التحركات محاولة لرشوة "قبطان باشا"، أو كانت جزءاً من خدعة أخرى؛ إلا أنها كانت ناجحة. فقد قرر "قبطان باشا"، ناقضاً قراره، أن تأييد البكوات لا جدوى منه، واختار أن يؤيد محمد على بدلاً منهم. ونصحه بأن يكتب التماساً جديداً للسلطان، مُصدَّقاً عليه من جانب العلماء ورؤساء "الوجاقات"، عارضاً دفع مبلغ كبير من المال ، وأن يرسل الالتماس إلى "إستانبول" مع أكبر أبنائه "إبراهيم"، الذى سيكون رهينة حتى يتم دفع المبلغ خلال فترة محددة من الزمان. وتم هذا بالفعل، وكان على "إبراهيم" أن يبقى فى إستانبول مدة عام كامل حتى تم دفع المبلغ الموعود فى النهاية .

بعد أسابيع ثلاثة، تلا "قبطان باشا" مكتوباً يُثَبِّت محمد على والياً على مصر – فقد شهد العلماء والأعيان على رضا الأهالى عن حكومته – وبشرط أن يستمر فى الالتزام بدفع العوائد والرسوم المستحقة على البلاد. وأضيف شرط آخر، هو أن تفصل مدن "دمياط" و"رشيد" و"الإسكندرية"، موانئ البحر المتوسط الثلاثة، عن سلطة الوالى، وأن تورد عائدات جمارك الثغور الثلاثة إلى خزينة السلطنة. وفوق ذلك، كان على الباشا أن يتصالح مع البكوات المماليك وأن يمنح أقاليم لهم. ولم يكن متصوراً أن تؤخذ العبارة الأخيرة بمعناها الحرفى أو حتى بصورة جدية. وأبحر "قبطان باشا" مصطحباً معه "موسى باشا" و"إبراهيم"، أكبر أبناء الوالى .

بعد شهور قليلة، ورد "فرمان" يثبِّت الوالى فى وظائفه ويخلع عليه عباءة وسيفاً. وتضمن "فرمان" ثان الأمر بأن يرسل ستة آلاف إردب من الحبوب لإطعام الجيش العثمانى الذى تم تجميعه فى سوريا استعداداً لحملة ضد الوهابيين فى الجزيرة العربية. كما أُمر بأن يتوقف عن مضايقة البكوات المماليك، حيث إن السلطان قد عفا عنهم. ولم يُعِر الوالى أدنى اهتمام لهذه الأوامر واستمر فى حملاته لإخضاع البكوات لسيطرته .

وفي أكتوبر من هذا العام، ١٨٠٦، مات "عثمان بك البرديسي"، وعزا الناس موته إلى سم بطيء، كان يدسه له "الألفي بك"، وبعد شهور ثلاثة مات "الألفي"، بعد أن تقيأ دمًا، ومن المرجح أنه أصيب بالكوليرا. وعندما بلغ محمد علي خبر وفاة "الألفي"، قيل إنه قال متهللاً متشفيًا "الآن طابت لي مصر، وما عدت أحسب لغيره حسابا" [٣٧].

كان "الألفي" أسطـــورة في زمـانه. أمـــا كنيته ، "الألفي"، فيقــال إنها منسوبة إلى الثمن الذي دفعه فيه مراد بك، ألف إردب من القمح. كان رجلاً وسيماً، أشقر، قوي الشكيمة، حاد الطباع، مليئًا بالحيوية. وكان كذلك عديم الرحمة، قادراً على التصرف بقسوة بالغة لكن بنوع من العدالة الميتسرة كذلك. كان "البك" الأوحد الذي يستطـيع أن يطرح الخوف من الله في قــوب البـدو ويمنعهم من إســاءة معاملة الفلاحين ، بينما كان هو نفسه ينهب الفلاحين ويسيء معاملتهم. كما عرف عنه أنه كان يقرأ كثيراً في علوم السحر، بالإضافة إلى الهندسة والعلوم والتاريخ، وكان لديه مجموعة كبـيرة من الكتب. وبلغت ثروته من الضخامة حدا كان يستطيع معه أن يقرض الأموال لتجار العبيد الذي كان هو أفضل عملائهم بجيشه الذي اشتهر بأنه يتكون من أحد عشر ألف مملوك. وكان "الألفي" على قدر كاف من بعد الرؤية ليكتشف أنه فور احتلال العثمانيين لمصر عام ١٨٠١، فسوف يحاولون التخلص من البكوات وأن يحكموا مصر مباشرة، ولذلك فقد توصل إلى تقارب مع البريطانيين ليحبط تدبير العثمانيين. أما باقي البكوات فلم يصدقوا "الألفي" واشتدت الخلافات بينهم. وكان "الألفي" هو الذي استغل زيارة "قبطان باشا" في مبدأ الأمر بأن تعهد بأن يدفع للباب العالي ألفًا وخمسمائة كيس في سبيل إبعاد محمد علي. لكن "البرديسي" كان يكره "الألفي" ويخشاه، ولذلك فشلا في التقدم بجبهة موحدة إلى "قبطان باشا"، وتمكن محمد علي من التفوق على مناوراتهما، إذ تعهد بأن يدفع نفس القدر من المال إلى الباب العالي وبدا أنه يسيطر على الموقف بصورة أفضل .

وقبيل وفاته مباشرة، نُسب إليه أنه قال: "لقد انتهى كل شيء، مصر صارت لمحمد علي لأن أحداً لن يجسُر على المنافسة" [٣٨]. وذات مرة قارن محمد علي بين "الألفي"

وبين نفسه قائلاً إنهما كليهما يسيــران على حبـل مشـدود، غيــر أن "الألفى" يلبس فى قدميه "قبقاباً". وسواء "بالقبقاب" أو بدونه، فقد كان "الألفى" مملوكًا متميزًا، وكان الوحيد بينهم الذى وحد قبائل البدو جميعًا خلف رايته. وقد تزوج من بينهم، ولذا منحوه وفـاءهـم، وفور وفـاته، تفرقـت قبـائل البـدو ولـم تسـتطع أن تتـوحـد أبداً بعـد ذلك مرة أخرى.

ولو كان "الألفى" قد تمكن من هزيمة محمد على، لكان فى مقدوره أن يحكم مصر مـرة أخرى طبقًا للنظام المملوكى القديم. فـقـد كـان رجاله، على أية حـال، يتـميـزون بتشكيل أكثر حداثة. وكـانوا منظمين على نهج خطوط المعـارك الفرنسـيـة، فى تشكيل مربع، ولم يكونوا يحاربون بالصـورة الهوجاء التى كان يحـارب بها المماليك الآخرون، وهى حقيقة دهش لها الوالى عندما واجهها لأول مرة. وربما أوحت إليه بالرغبة فى تقليدهـا، إذ إن "الألفى" ألحق الهزيمة بجنوده الألبان فى مناسبات عديدة، ولم يكونوا قد هزموا أبداً من أى قوة أخرى .

أزالت وفاة "الألفى" العقبة العسكرية الوحيدة المحتملة فى طريق محمد على نحو حكم مـركزى لمصـر. فلم يكن المماليك الآخـرون أنداداً للألبـان. وكـان آخـر المـماليك القدامى، "إبراهيم بك"، قد نفدت قواه، ورغم ذلك، فكانت لا تزال هناك خمس سنوات أخرى متواصلة من القتال ومن القضـاء على مواقع المماليك الحصينة قبل أن تستقر مصر فى حياة عادية. استمرت هذه السنوات الأربع فى أن تكون حرجة بالنسبة للوالى لعوامل خارجية، أما فى مصر نفسها فقد تحول المدّ ليكون فى صالحه، أما المماليك، فقد كانوا، حتى النهاية، مُطاردين منهزمين .

أما بالنسبة للأهالى المحليين، فقد كانوا مؤيدين لمحمد على لأنه وعدهم بأن يعيد الحيـاة العادية إلى البلاد، وكان القادة الطبيعيون يساندونه وراحوا يبثون فى الأهالى الثقة بالوالى الجديد. وعلى أية حال، لم يكن هناك اختيار آخر.

وحتى ذلك الحين كانت مشاكل محمد على كما يلى: (١) المعارضة التى يواجهها ، المماليك، وكيف يمكن إبطال مفعولها (٢) العثمانيين، وكيف يمكن الاستمرار فى الفوز

بتسليمهم بدوره فى مصر. (٣) التمويل، وأين يجد المال ليدفع مرتبات جنوده، الذين لا يأمل بدونهم فى الإبقاء على سيطرته على البلاد، إذ كان لا يزال مهدداً من جانب المماليك، ومن جانب العثمانيين، وربما من جانب إحدى القوى الأوروبية التى قد تستحثها الرغبة فى الاستيلاء على مصر غير المحمية. كانت هناك مشكلة جديدة تضاف إلى المشكلات الثلاث الأولى، والتى بررت اعتماده على جيش متأهب، وكانت هذه هى الغزو البريطانى، متبوعًا بالمعارضة النشطة من جانب الحكومة البريطانية. وبينما تم حل المشكلات الثلاث الأولى فى آخر الأمر، وأمكنه صد الغزو البريطانى، فقد كان مقدراً أن تتسبب علاقته بالعثمانيين والمعارضة البريطانية فى هزيمته النهائية، لكن هذا حدث بعد عدة عقود.

كانت السنوات الخمس التالية بصفة خاصة صعبة بالنسبة لمصر ولحاكمها الجديد. وتاريخ العالم عامر بقصص النجوم الصاعدة التى لاقت النجاح كحكام لبلاد استولوا عليها بالسيف. ويمكن أن يقارن محمد على بسهولة ببضعة من المغامرين الذين بلغوا قمة السلم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما ما ميزه عن الآخرين، فهو الرؤية، السياسية والاقتصادية، التى كانت لديه عن هذا البلد. كان محمد على أميا، وهى سمة غاية فى الغرابة بالنسبة لعضو فى الصفوه العثمانية. وكان له فى صالحه، ذكاء خِلْقى ماكر، وإدراك سريع للحقائق، وقدرة على التفكير على مستويات أكثر اتساعًا من القضية العاجلة موضع البحث. وعندما وطئت قدماه أرض مصر، كشفت مناوراته عن وعى سياسى فائق النضج. كان فى بعض الأحيان يستخدم الرجال الذين تحالف معهم كمخالب، لكنها المخالب التى تعلَّم منها الأمور الداخلية فى البلاد. فقد تعلم من الكتبة الأقباط ورؤساء التجار البارزين آنذاك ما يتعلق بمصادر الثروة المالية للبلاد وإمكاناتها. وتعلم من العلماء ومن عمر مكرم ما يتعلق بالأراضى الزراعية وأهل البلاد. ومن كل هؤلاء الرجال جميعًا أمكنه، خطوة بعد خطوة، أن ينشئ تحالفًا ساعده على السيطرة على البلاد. كان الحظ فى جانبه، وسمح له أن يراهن على الاختيارات الرابحة، فإذا لم يكن الحظ، فإنه يكون عندئذٍ إدراكه الصائب.

ليس من الممكن أن يحكم رجل بلداً بمفرده، لكنه يحكم بمساعدة رجال آخرين لهم مصالح مشتركة متشابهة. كان مثل هؤلاء الرجال فى الماضى أقلية من الغرباء، سيطروا على البلاد، ثم أصبحوا مستوعبين فيها. وكان لابد لمحمد على أن يستخدم قوات أجنبية لتساعده فى السيطرة على البلاد، إلى أن أمكنه أن يكسب إلى صفه ذلك القسم الوطنى من أهالى البلاد الذين كانوا يمثلون نخبة وطنية، نخبة ذات مصالح مكتسبة توافقت مع مصالحه هو، ومكنته من السيطرة على مواطنيهم، بحيث يستطيع أن يحكم دون أن يلجأ لاستخدام القوة، وحتى يتمكن من تطوير حكومة ذات تكوين منظم وجهاز إدارى لتسييرها. وتكونت الإدارة الجديدة من نواة من الرجال؛ أسرة الوالى وتابعيهم الذين شكلوا الدائرة الداخلية، ودائرة خارجية أكبر من المصريين الذين اختاروا أن يعملوا لحساب الحكومة وأن يستمتعوا بنصيب من الأرباح، نصيب كان من المقدر فقدانه لو حدث أن أطيح بهذه الحكومة. هذا الاختيار من جانب المصريين ابتدأت به عملية تمصير الحكومة فى البلاد .

الفصل الرابع

سيدٌ فى بيته الخاص

منذ الأيام المبكرة لوصول محمد على إلى الإسكندرية، تملكته الدهشة للثروات الكامنة فى مصر. فهذه البلاد التى دمرتها الأوبئة الرهيبة، والمجاعات التى اضطر معها الناس إلى أكل اللحوم البشرية، والمحاصيل الزراعية المتدهورة، وسبع سنوات من الاقتتال؛ كان يجب حقًا أن تخلو وتتجرد تمامًا من كل الثروات . فبرغم الكوارث السابقة والاستغلال الذى مارسه جيشان فاتحان ، استمرت مصر فى إنتاج الحبوب، وفى إظهار ومضات من الوفرة الكامنة فيها. وفوق كل شىء، فقد أظهرت البلاد دلالات مستمرة ودورية من تجدد الحيوية، بمحاصيلها الزراعية الوافرة المعهودة ، و تربتها البِنية الغنية، وفلاحيها الكادحين الصبورين. وكانت التجارة والتبادل التجارى شيئين يفهمهما محمد على جيداً. وكانت مصر تملك مقومات التجارة وتقع باسطة قدميها على شبكة من الطرق التجارية التى كانت تؤدى دورها، على الرغم من ضروب المقاومة الموجهة إلى السريان المنتظم للتبادل التجارى ورغم كل الاختلالات التى تطرأ. ولما كان قد قَدِمَ من أرض "قوله" القاسية، حيث كانت كل بوصة مربعة يتم رعايتها وتسميدها بتفانٍ لكى تُخرِج بشق الأنفس ما يتعيش به أصحابها ؛ فقد أذهلت الضابطَ الشاب تربةُ مصر حيث ينمو كل شىء بوفرة ويسر. وقد رأى حاكم مصر المقبل بعين خياله مستقبلاً رغداً لهذه البلاد ، مستقبلاً قائماً على الزراعة والتجارة .

وقبل أن تصبح يد الوالى الجديد مطلقة فى حكم البلاد، كان عليه أن يواجه عدداً من التحديات، فى داخل البلاد وفى خارجها على السواء. كان من المحتم أن تؤدى

هذه التحديات، ونتائجها كذلك، إلى تعديل تركيبات النُخَب المحلية وبالتالى تعديل الجهاز الإدارى وتوجيهه وجهة جديدة. وفى النهاية ، كان لابد أن تحدث تغييرات فى التحالفات الأولى لمحمد على. كان أول حلفاء اكتسبهم الوالى فى مصر وهو ضابط شاب ، رجالاً على صلة بالتجارة والاقتصاد. من بين هؤلاء كان "المحروقى"، سليل عائلة تجارية ثرية ورئيس طائفة التجار، "وإبراهيم المويلحى"، تاجر آخر ممن عملوا فى التجارة بعيدة المدى وذو صلات قوية بالحجاز، "والمعلم جرجس الجوهرى"، رئيس الصيارفة الأقباط، الذى كان يعرف اقتصاد البلاد ظاهراً لباطن . وحين كان الموظفون العثمانيون يعتصرون هؤلاء الرجال، كان لا يزال فى استطاعتهم أن يدفعوا الأموال صاغرين ، بعد سبع سنوات من الحرب ، وبعد العديد من القروض القهرية التى فرضتها عليهم الحكومات المختلفة. حملت هذه الحقيقة وحدها دلالات على مقادير الأموال التى يمكن الحصول عليها من خلال التبادل التجارى. وقبل أن يستطيع محمد على تنمية أى من التجارة أو التبادل التجارى، وقبل أن يتهيأ لجنى ثمار ثروات مصر الحقيقية أو الكامنة، كان فى حاجة إلى تحقيق السيطرة على الإقليم ، وأن يقضى، مثل سابقه « على بك الكبير » ، على كل بؤر المعارضة . وقد أدى به هذا الهدف إلى التماس سلسلة من التحالفات المتغيرة التى سمحت له فى النهاية ببلوغ مركز سلطة دائم ووطيد.

ورغم أن تعيين محمد على واليًا على مصر عام ١٨٠٥ كان بغير شك انتصاراً عظيمًا لضابط مغمور لا سند له، إلا أنه كان انتصاراً مزعزعًا. لم يكن لديه المال، ولم يكن لديه جيش يشعر بروابط دائمة من الولاء تجاهه. وكان يتمتع مؤقتًا بتأييد الصفوه من الوطنيين، العلماء والتجار، الذين كان فى مقدورهم أن يجمعوا له أموالاً فى كل حالة يحتاج إليها(*)، لكن إلى أى مدى سيقبلون القيام بذلك قبل أن ينقلبوا عليه؟ لا تستطيع هذه الصفوه أن تجعل منه حاكمًا دائمًا، كما لا تستطيع أن تحارب من أجله ضد المماليك والعثمانيين. وواجه الوالى الجديد موقفًا سياسيا صعبًا وأرضًا وعرة كانت تحتاج إلى أعظم مهاراته كلها حتى عام ١٨١١ . كانت هذه السنوات فى

(*) on ad hoc basis ، أى الأموال التى يطلبها لمواجهة حالات خاصة ، خارج نطاق الضرائب والأموال المقررة .

يد المقادير: إذ كانت كل ورقة تُكْشَف من أوراقه تبدو وكأنها بالفعل آخر ما لديه. وفي الوقت نفسه، وضعت هذه الفترة أساس رؤيته للمستقبل، ورسمت خريطة التحالفات وخطوط القوى التي حكمت مصر طيلة العقود الأربعة التالية.

كان هناك عامل لم يأخذه محمد علي تمامًا في اعتباره هو بريطانيا. كانت الحكومة البريطانية التي أيدت وصادقت "الألفي بك" والمماليك تخشى من غزو فرنسي ثانٍ لمصر. وقد اعتقدت – وكانت مخطئة تمامًا في هذا كما ثبت بعد ذلك – أن المماليك سيكونون مانعًا فعالاً في مواجهة هذا الاحتمال. وعندما ثبت خطأ هذا الظن، وعندما بدا واضحًا أن العثمانيين لن يقوموا بتسليم مصر للمماليك من جديد، قامت قوة بريطانية بالنزول في الإسكندرية في مارس عام ١٨٠٧ وقد حاول مندوب بريطانيا في مصر، "كولونيل ميسيت"(*) ، أن يقنع جماعة "الألفي" من المماليك بالتحالف مع القوات البريطانية والإطاحة بالوالي. كان محمد علي في الوجه القبلي يحارب المماليك وقد فرغ لتوِّه من هزيمتهم في أسيوط عندما بلغه نبأ نزول البريطانيين . وعندما وجد نفسه بين نارين، البريطانيين والمماليك، أسرع الوالي بإرسال رسائل إلى المماليك يعرض عليهم السلام ، ويعدهم بأن يعيد إليهم مصر كلها بشرط أن يساعدوه في تخليص مصر من القوات البريطانية. ووعدهم، إذا ما حدث ذلك، أن يجتمعوا جميعًا ويقرروا شكل الحكومة المقبلة في البلاد. وقد رفضت جماعة "الألفي" العرض البريطاني للانضمام إليهم وقالوا إنهم لن يستخدموا المسيحيين لمحاربة المسلمين[1] . وانتظر باقي المماليك ليروا محصلة النزاع الجديد. وأسرع محمد علي عائدًا إلى القاهرة ليجد "عمر مكرم" قد قام بالفعل، استعدادًا لأي غزو بريطاني محتمل للقاهرة، باستنفار الأهالي ووضع كل الرجال القادرين تحت السلاح، وشمل ذلك حتى طلبة الأزهر. كما أرسل أسلحة وإمدادات إلى مدينة رشيد، وعندما تقدمت القوات البريطانية باتجاه رشيد، كان في استطاعة الأهالي أن يواجهوها بمقاومة شديدة، ودحروا البريطانيين تمامًا، كما أسروا عددًا من الضباط[2].

(*) Colonel Missett

وحين عاين محمد على الاستعدادات العسكرية التى اتخذها "عمر مكرم" فى القاهرة، كان شعوره كما لو أن أحداً يدبر ليحل محله عند حبيبته. وقد كان مثله فى ذلك مثل العلماء؛ يخاف هو الآخر الحركات الشعبية التى لا يستطيع السيطرة عليها ، وعلق فى مرارة بأن الحرب ليست شغل الأهالى وإنما هى من اختصاص الجند. وأبلغ "مكرم" أن مهمة الأهالى هى الإمداد بالسلاح والأموال ، وطلب منه أن يجمع ألف كيس ليدفع للقوات التى كانت تستعد لمحاصرة مدينة الإسكندرية حيث كانت تتخندق القوات البريطانية .

كان محمد على واعياً بالخطر المقترن بالاقتتال مع البريطانيين . ولهذا حاول أن يجرب وسائل أخرى وسعى إلى التفاوض مع "الجنرال فريزر" للجلاء عن الإسكندرية. ولما كانت البحرية البريطانية مسيطرة على البحر المتوسط فقد كانت الشجاعة الحقة فى أن يعمل على تهدئتهم إلى أبعد مدى ممكن، وأن يسمح بدخول الطعام للمدينة بدلاً من أن يحاول تجويع الحامية التى كان يمكن أن تمون عن طريق البحر. فى ذلك الوقت كان البريطانيون يحاربون قوات "نابليون" فى شبه جزيرة "أيبريا" وكانوا فى أمس الحاجة إلى الحبوب لإطعام جيشهم. كان أملهم أن يحصلوا على هذه الحبوب من المماليك فى مصر ، وهو ما يفسر تأييدهم الدائب للمماليك. وهكذا، مرة أخرى، كان مقدراً لمصر أن تصبح متأثرة بعوامل مؤثرة خارجية، الحروب النابوليونية. وقام محمد على – الذى كان يعلم بحاجة البريطانيين إلى الحبوب فى "مالطة"– بعرض بيعها لهم. كذلك عرض عليهم تسهيلات تجارية وتأميناً لخطوط مواصلاتهم مع الهند، وفى مقابل ذلك، طلب تعهدات بمساعدات بريطانية واعترافًا بمركزه المستقل فى مصر(٣). وبعث "ميسيت" إلى "كانينج"(*) وزير الخارجية فى ١٣ يونيو عام ١٨٠٧ بتقرير تَضَمَّن تطورات الأحداث، وأكد له أنه نجح فى أن يُلقِى فى رأس محمد على بذور الشك تجاه الفرنسيين ونواياهم فى مصر. وكان مقتنعاً بأنه قد كسب الوالى إلى صفِّه إلى حد تأكيده على أنه لن يجد أبداً بعد ذلك مبرراً للشكوى من هذا الانحياز للأمة الفرنسية، كان ذلك تساهلاً من جانب "ميسيت"، إذ إن الأحداث اللاحقة قد أظهرت انحيازاً

(*) Canning

مستمراً للفرنسيين. ومضى "ميسيت" قائلاً : صحيحٌ أنه (محمد على) طالما تطلع إلى أن يصبح مستقلاً عن الباب العالى؛ فإذا ما ساعدناه بقوة فى تحقيق هدف طموحه هذا، فلعله قد يجد فى ذلك حافزًا على قطع كل صلاته بفرنسا، ولم يكن "ميسيت"، على أية حال، محبِّذًا لمثل هذا التأييد، لأنه كان مقتنعًا أن قوة محمد على الرئيسية مصدرها القوات الألبانية، وهم من المرتزقة القادرين على إثارة حركات التمرد وجعل البلاد عرضة لعدم الاستقرار. كان يعتقد أنه من الضرورى أن يجبر كل من محمد على والألبان على الجلاء عن البلاد وأن تعاد إقامة حكومة المماليك ، وكان من المفهوم أن يقوم البكوات، عرفانًا منهم بالجميل، بتقديم كل الامتيازات التى طلبتها الحكومة البريطانية. وختم "ميسيت" تقريره بقوله "هل يُسمح للعالم أن يُسلِّم بفكرة تفوق القوات التركية على القوات البريطانية؟" [٤] كانت مثل هذه الغطرسة، فى أعقاب هزيمة عسكرية، فى غير محلها.

وقد رفضت السلطات البريطانية شروط محمد على، إلا أنه، فى شهر سبتمبر، جلت القوات البريطانية عن مدينة الإسكندرية. ولم تُعْقَد أية ترتيبات مع الوالى، باستثناء عرض بشراء الحبوب منه، وهو عَرْضٌ قام بتنفيذه عام ١٨٠٨ .

وقد حددت هذه الحادثة الخطوط الأساسية لاتجاهات المستقبل. ويأتى فى المقام الأول أنها أذكَت لدى محمد على شكوكًا دائمة فى النوايا البريطانية تجاه مصر. كما غرست فى داخله إدراكًا أن بريطانيا، من خلال قوتها البحرية، يمكن أن تصبح حليفًا لا يقدر بثمن ، ذلك الحليف الذى ظل يتقرب إليه بغير نجاح طيلة ما تبقى من أيامه . وبصورة متلازمة، أدى الحادث إلى تدعيم إيمانه بأهمية القوة البحرية لأى دولة مستقلة مثل تلك التى كان يأمل فى إقامتها، وأن تكون هذه القوة البحرية قوية بما يكفى للدفاع عن المدن الساحلية ولتحدى أى حصار بحرى تفرضه قوات معادية، وهذا ما أدى به إلى إنشاء أسطولٍ مصرىٍ وبحرية تجارية منذ وقت مبكر. وقد توصل المماليك قَبْلَه كذلك إلى نفس الاستنتاجات، وقاموا بتشغيل بُناة سفن وسبُاكى مدافع من اليونانيين لهذا الغرض. ويأتى فى النهاية، أن الحادثة كشفت عن الوسائل التى يمكن عن طريقها إعداد مشروع مالى مربح، وبصفة خاصة، بيع الحبوب إلى القوات البريطانية فى "مالطة" وشبه الجزيرة الأيبيرية .

هذا الاحتلال البريطاني، الذى لم يدم سوى ستة أشهر، كشف للوالى بجلاء عن مدى ضعف موقفه داخل مصر. فمع وجود المماليك من ورائه ، تم الإيقاع به فى حركة كماشة أجبرته على أن يَعِد المماليك بأى شىء مع وجود نية مؤكدة لديه للتحلل من وعده فور زوال الخطر. وهكذا وضح عدم استقرار مركزه أكثر من أى وقت مضى، وبدت الحاجة إلى تخلصه من الخطر الداخلى كبيرة.

ولم يكن المماليك هم التهديد الأوحد الذى واجهه فى مصر، فقد شكَّل رجاله طرفًا على نفس القدر من الخطورة ، ففى منتصف أكتوبر، فور جلاء البريطانيين عن الإسكندرية، أطلقت مجموعة من الجنود العثمانيين والألبان قذائف عشوائية على الوالى. وبعد أيام قلائل حاصروا منزله صارخين مطالبين بمرتباتهم المتأخرة. ونجح محمد على فى الهروب من منزله فى آخر ساعات الليل والتجأ إلى القلعة . و أقدم الجنود، الذين أحبطهم غيابه ، بنهب منزله. وزعم "دروفيتى"، الذى روى الحادثة ، أنه لولا حقيقة أن "مكرم" قد قام بتسليح الأهالى، وأن قلة من ضباط محمد على وقفوا على الحياد، لكانت العملية قد واجهت نهاية مؤسفة .

وكالعادة ، تمكن محمد على من أن يقلب المنضدة على المتمردين. فقد اجتمعوا جميعًا فى ديوان عام، وتمكن بمهارته من إلقاء اللوم بشأن ضياع الأموال على الضباط. وزعم أنه أعطى الضباط مبالغ كبيرة من المال لتوزيعها على رجالهم، وطلب حسابًا دقيقًا قبل أن يدفع المزيد من الأموال. وأضاف أنه سمح للجيش فى الماضى أن يسلب الأهالى لإرضاء جشع قلة من الأشخاص، لكن هذا سوف يتوقف منذ تلك اللحظة فصاعدًا. وهددهم بأنه ستُفرَض إصلاحات عسكرية، وإلا فعليهم أن يبحثوا لأنفسهم عن قائد عسكرى آخر. وانتهى بأن طلب إبعاد قادة التمرد، وقال إنه سوف يدفع مرتب ثلاثة أشهر للسنة بأكملها، لكنه غَلَّفَ قُرصَ الدواء بالسكر بأن وعدهم بمكافأة حالما يصبح مسيطرًا على الوجه القبلى(٥) .

انتزعت هذه الكلمات المبادرة من أيدى كل من الضباط والجنود، وأجبرتهم على أن يوافقوا على شروط الوالى، ووافقوا حتى على إعادة ما نهب من منزله. وقد دفعت

هذه الحادثة محمد على إلى البحث عن قوة محاربة بديلة للألبان، قوة تكون أكثر انضباطًا وأكثر انقياداً للسلطة .

أدت تحركات "عمر مكرم" الأخيرة بتسليحه للقاهريين ضد الإنجليز وكذلك ضد الألبان إلى إلقاء الأضواء على إمكانيات الرجل. لقد أنقذ الوالى فى مناسبات عدة، إلا أن بإمكانه، بالتالى، أن يكون عنصراً خطراً فى المجتمع نتيجةً لدهائه ونفوذه ونتيجةً لعلاقاته الشعبية، إذا ما اختار أن ينازع الوالى .

وبينما كانت هذه الأحداث تتكشف فى مصر، كانت هناك أحداث مثيرة تأخذ مجراها فى "إستانبول" فى مايو. فقد أطيح بالسلطان "سليم الثالث" بواسطة انقلاب عسكرى وحل محله ابن عمه "مصطفى" من خلال ثورة "الإنكشارية" على "النظام الجديد".(*) ولم يمكث "مصطفى" طويلاً كسلطان، ونظراً لأنه تسبب فى موت "سليم"، فقد اغتيل بدوره وخلفه السلطان "محمود". وعندما انتهى "محمود" من تأسيس قاعدة سلطته، كان قد مر عقد كامل وكان محمد على قد حصل على فترة راحة من الضغط العثمانى كان فى حاجة إليها لكى يصبح سيد مصر، وسيد إمبراطورية كذلك. فبسقوط "سليم" والاضطراب الذى أصاب الحكومة العثمانية، تم إبطال مفعول أحد عناصر المعارضة لوجوده فى مصر. وبدلاً من أن يحاول العثمانيون إقصاء محمد على من منصبه، فقد قنعوا بمحاولة دفعه لإرسال جيشه إلى الحجاز لمحاربة "الوهابيين". وكان "الوهابيون"، وهم فرقة أصولية، قد اجتاحوا المدن المقدسة فى الحجاز، ومنعوا قافلة الحج وهددوا هيبة السلطان بوصفه وصيا على المدن المقدسة. فى عام ١٨٠٧ برر محمد على عجزه عن الاستجابة بالتذرع بأن مصر شهدت فيضاناً منخفضاً للنيل، وأن الأرض لم ترو بالمياه (شراقى) وأن المحصول كان ضعيفاً. وكانت هناك ديون متخلفة من الوالى السابق، وديون جديدة تسببت فيها المغامرة البريطانية، وليس لديه أرصدة لتجهيز الحملة. وكان المماليك قد ألحقوا الدمار بالوجه القبلى ولم يعد لديه حبوب لقواته. لكل هذه الأسباب رأى نفسه، هكذا قَدَّر، مقبلاً على محنة أزمة مالية حادة وغير

(*) النظام الجديد هو التنظيم العسكرى المنقول عن النظم العسكرية الأوروبية الذى بدأ السلطان سليم الثالث بإدخاله فى جيش الدولة العثمانية بديلا عن الإنكشارية .

قادر على إرسال جيش إلى الخارج. وفوق ذلك، أضاف هو، أنه لما كان العثمانيون فى حرب مع الدول العظمى، فإنه إذا ما أرسل جيشه خارج مصر، فمن الممكن أن تحتل إحداها مصر من جديد[٦]. وكانت ذكريات نزول القوات البريطانية قريبة العهد جداً بالنسبة له، كما كان يأمل أن يكون الاحتلال الفرنسى قريب العهد فى ذاكرة العثمانيين. ربما أكسبته هذه الرسالة بعض الوقت لذلك العام، لكن أمر الهجوم على الحجاز كان يتكرر كل عام، إلى أن ذهبت قواته بالفعل فى آخر الأمر، فى التوقيت الذى ناسبه هو.

كان محمد على يعلم أنه، مع ضعف الحكومة العثمانية وانشغالها بوراثة العرش، فإن محاولتها التخلص منه لم يحن وقتها بعد، وأنه ليس هناك ما يخشى منه فى هذا الاتجاه مؤقتًا. بل على العكس من ذلك، كان السلطان الجديد فى حاجة إلى تأييد محمد على إن لم يكن إلى حياده، وكان هو وأمه، "أسما سلطان"(*)، أكثر ميلاً للمصالحة. وفى عام ١٨٠٧ أرسلت "أسما سلطان" رسالة إلى محمد على رداً على رسالة أرسلها هو إليها يرجوها فيها استخدام نفوذها لاستبقائه واليًا على مصر، وكانت الرسالة مصحوبة بهدية مالية كبيرة. وكتبت فى ردها أن ابنها، السلطان، سوف يستبقى محمد على لأنه كان "رَجُلَه"، ونقلت عن ابنها قوله إن محمد على عزيز لدىّ بصورة خاصة، وأضافت أنها سوف تستمر فى رعاية مصالح محمد على وفى الإبقاء عليه فى وظيفته واليًا على مصر، مدى الحياة، بناء على رغبته[٧]. ونستدل من مراسلات أخرى أن الوالى بعث لها بهدايا، وأشرف على "الالتزام" الذى يخصها فى "كريت"، وبصفة عامة، فقد كافأها على نواياها الطيبة تجاهه بميزات نقدية، مما أدى إلى عقد رابطة وثيقة بينها وبينه.

اتسم عام ١٨٠٨ – ١٨٠٩ بإرسال حملات عارضة ضد المماليك فى الوجه القبلى. فى ذلك الوقت، كان العديد من المماليك قد انضموا إلى محمد على وانتظم وصول الحبوب من المديريات الجنوبية. وقد ساعد ذلك على أن يتخذ الباشا المزيد من

(*) كان المعتاد إلحاق لقب "سلطان" باسم والدة السلطان العثمانى.

الخطوات لتحقيق سيطرته المطلقة على مصادر الثروات المالية للبلاد. كانت المصاعب المالية مستمرة فى إرهاق إدارته، وكان هو فى حاجة إلى السيطرة على هذه الأرصدة من أجل تسيير إدارته بسلاسة. وهكذا كانت الضرورة المحض واحتياجات إدارة حكومته تقود خطواته. كان عليه أن يجد الأرصدة اللازمة ليدفع لجيشه، وكان مضطراً أن يحصل عليها من المنبع، ليتخلص من موقف التبعية للصفوة الوطنية الذى يجد نفسه فيه دائماً.

كان كل من محمد على وحلفاؤه من العلماء والتجار يتكبدون خسائر مالية نتيجة انعدام الأمن فى طرق التجارة. فقد أصبحت تجارة البحر الأحمر الواقعة تحت أيدى الوهابيين مغلقة أمامهم، وهو ما شكل سبباً وجيهاً للامتثال فى النهاية لطلب السلطان تجريد حملة إلى الحجاز. وكان الوجه القبلى، حركة الوصل مع سوق السودان والطريق البرى إلى البحر الأحمر، لايزال فى أيدى المماليك، الأمر الذى حتم تجريد حملة لقمع المماليك واستعادة المنطقة، ومن ثم إعادة تشغيل طريق التجارة. وكان التجار متحمسين لهذه الحملة، ليس بسبب طريق التجارة وحدها، وإنما لأنهم كانوا فى حاجة إلى سوق الوجه القبلى لتصريف سلعهم. وبخلاف الدافع السياسى الظاهر، الذى كان يحفز محمد على، وهو إحكام السيطرة على البلاد بأكملها، فقد كان هناك كذلك الدافع الإضافى المتمثل فى عائدات الأرض الزراعية. لقد كانت الإدارة المركزية فيما مضى تستمد معظم أموالها من عائدات الأرض. وقد فُقدت هذه العائدات فيما يتعلق بالصعيد، نظراً لسيطرة المماليك على المنطقة من ناحية، وكذلك لعجز "الملتزمين" من ناحية أخرى عن انتزاع أى فائض من الفلاحين، الذين كانوا يرفضون، متعللين بالظروف غير المستقرة آنئذٍ، دفع أى من الرسوم أو الضرائب لأطوال مدة ممكنة، ومتذرعين بأنهم كانوا موضع استغلال من جانب البكوات المماليك. وكان الملتزمون، سواء من العلماء أو التجار، متحمسين للتحرك نحو الصعيد، وهو ما يمكنهم من استعادة سلطتهم على أراضيهم. وتوافقت مصالح الحاكم الجديد ومصالح مؤيديه من الوطنيين على قمع المماليك فى الوجه القبلى، وإعادة المنطقة مرة أخرى تحت سيطرة السلطة المركزية.

لم تكن عائدات الأرض مرضية بوجه عام، إذ كانت الدولة تفقد أجزاءً كبيرة من العائدات من خلال حيلة أو أخرى. فقد أدى التوسع فى أراضى الأوقاف إلى استبعاد خُمْس الأراضى القابلة للزراعة من مجال عمل جامع الضرائب، بينما ساعد نظام الالتزام بصفة عامة على تحويل فائض الأرض إلى جيوب الوسطاء المختلفين، بدلاً من جيب الدولة أو حتى جيب "الملتزم". وباختصار، كان نظام ملكية الأرض فى حاجة إلى إصلاح شامل، الإصلاح الذى يتيح "للملتزم" إمكانية الحصول على المزيد من الفائض من الفلاح – وهو ما كان يأمل فيه "الملتزمون" ويتوقعون الحصول عليه من زعيمهم الجديد – أو الذى يتيح للسلطة المركزية تحويل المزيد من الفائض إلى خزائنها هى، مع إحلال وكالة أكثر كفاءة لجمع الضرائب محل "الملتزمين" وكذلك بالتوسع فى مساحة الأرض الزراعية بواسطة سلسلة من الأشغال العامة. ولم تكن أى من هذه الخطوات جديدة على مصر. كانت هى نفسها الوسائل التقليدية والمعتادة لزيادة عائدات أى حكومة مركزية قوية. وقبل أن يكتمل تنفيذ هذه الخطوات، كان من المحتوم أن يدخل محمد على فى نزاع مع مؤيديه الأوائل، العلماء و"الملتزمين"، الذين رأوا فى خطواته خطراً على مصالحهم المكتسبة، والذين حاولوا، دون أى نجاح، إعاقة تحركاته. فى ذلك الوقت، كان تحالف النخب الاجتماعية يميل بثقله ناحية حلف يضم التجار والصفوه ، بينما كان "الملتزمون" ومعهم العلماء يُنبَذُون خارج الحلف تدريجيا، ما لم يقبلوا بإعادة توزيع الثروة الزراعية . وقد قبل بعض العلماء دورهم الثانوى ، بينما سعى آخرون مثل "مكرم" إلى الوقوف فى وجهه ، وكان ما فقدوه نتيجة أقدامهم على هذا أكثر من مجرد أرضهم الزراعية .

وحوالى ذلك الوقت ، فى عام ١٨٠٩ ، بدأت مبيعات المواد الخام بغرض التصدير تأخذ مكانها من جديد، ولم يكن فى وسع رجل مثل "بوغوص"، الذى أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، والذى كان فى سابق أيامه موظفًا بالجمارك كما كان تاجراً للغلال ، أن يكون ذا فائدة بصفته كبيراً للمترجمين إن لم يوضح لمحمد على مزايا تصدير المواد الخام والتوسع فى هذه التجارة. لم تكن إنجلترا وحدها هى التى تحتاج إلى الغلال فى "مالطة"، وإنما كان جنوبا البحر المتوسط عامة سوقًا للمواد الخام المصرية. وكانت صفقة الغلال الأولى عام ١٨٠٨ مجرد تأكيد لأهمية مثل هذا البند من بنود الصادرات.

وكانت السيطرة على تجارة المواد الخام والتوسع فيها تستلزم تعديل نظام ملكية الأرض الزراعية؛ تعديلاً يسمح بسيطرة أكبر على إنتاج الأرض الزراعية من جانب الحكومة المركزية. وقد بدا كما لو أن التحالف السابق من النخب الوطنية - العلماء، والتجار، و"الملتزمون"، وموظفو الإدارة الحكومية - تبدو عليه أمارات الإجهاد مع وجود مصالح متباينة تتجاذبه فى اتجاهات مختلفة. وكان لمحمد على الكلمة الأخيرة عن الاتجاه الذى يجب أن يتخذه، إذ إنه كان يتحدث وصوت الجيش تحت إمرته. وقد توافقت مصالحه - بتوجهاته التجارية (الميركانتايلية) - مع مصالح التجار، الأمر الذى يعنى تدهور قوة تحالف "الملتزمين" / العلماء. ففى المقام الأول، أظهر العلماء ضعفهم الأساسى فى وقت مبكر، وأدرك هو أنه يمكن إخافتهم بسهولة. كما أدرك فى الوقت نفسه إمكانيات التجارة على امتداد حوض البحر المتوسط بأكمله وكذلك على امتداد طرق التجارة التقليدية، ولهذا فقد دعم تحالفه مع التجار على حساب حلفائه الآخرين. كان الصدام وشيكا، وتحددت خطوط المصالح المتضاربة. وأظهر هذا الصدام للعلماء مدى ضعفهم فى مواجهة السلطة المركزية، خاصة إذا ما كانت هذه السلطة المركزية متحدة ومتماسكة.

فى جمادى الأولى / يونيو ١٨٠٩ أصدر محمد على أمراً بأن تخضع أراضى الوقف للضرائب، وكانت معفاة من قبل، ومعها كذلك أراضى "الوسايا". تسبب هذا الأمر فى إحداث نزاع بين الوالى وبين أكبر أنصاره الوطنيين، "عمر مكرم"، الذى كان يمثل جناح العلماء / "الملتزمين"، وهو نزاع خرج منه الوالى منتصراً. كان من المفهوم أن يضطرب العلماء لهذا الأمر، وقد كان تحت أيدى الكثير منهم أراضى وقف، وقاموا- بقيادة "عمر مكرم"- بعقد اجتماع لاتخاذ إجراء إزاءه. أوفد الباشا سكرتيره - ديوان أفندى- للتشاور معهم، واقترح أن يذهب العلماء للحديث مع الباشا، لكنه أضاف تهديداً مستتراً، كان الأول من نوعه. قال إنهم يجب أن يكونوا حذرين فى حديثهم مع الباشا، لأنه 'شاب مغرور جاهل وظالم وغشوم ... وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم، . وفهم العلماء التهديد الضمنى، وأجابوا :'لا نذهب إليه أبداً مادام يفعل هذه الفعال، فإن رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا فى السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور (٨)

تعاهد العلماء على البقاء فى منازلهم والامتناع عن إلقاء الدروس إلى أن يصلهم من الباشا ما يرضيهم. وقد سبق أن نجحت مثل هذه الأساليب مع المماليك، لكن لم يبد أنها ستكون مجدية مع الباشا، الذى أدرك أن الوقت قد حان ليتخلص من الصفوة المحلية، التى وقفت حائلاً بينه وبين مصادر دخله وكان بإمكانها تهديد أمنه. ولهذا فقد لجأ إلى التآمر مع اثنين مع المشايخ، "الشيخ المهدى" و"الشيخ الدواخلى"، اللذين اجتذبهما إلى صفه بوعدهما بالهبات كما كانا منافسين "لعمر مكرم". فبعد انتظار دام خمسة أيام دون جدوى، اجتمع "مكرم" والعلماء مع هذين الشيخين اللذين أبلغاهم أن اتهامات "مكرم" بغير أساس وأن الباشا أنكر اعتزامه فرض أية ضرائب. وقد ذكر "مكرم" بحنق أن بحوزته الخطابات التى تضمنت الأمر بفرض الضرائب .

تمكن كبيرا المتآمرين من أن يجتذبا إلى صفهما شيخًا آخر واسع النفوذ هو "الشيخ الشرقاوى"، شيخ الجامع الأزهر. وكان "الشرقاوى" يحمل ضغينة "لمكرم"، الذى سبق أن تآمر ضده، وتضامن مع العالمين اللذين تمكنا كذلك من ضم "الشيخ السادات" إلى صفهما. قام هؤلاء بتلفيق تهم ضد "مكرم"، الذى نسب إليه أنه تآمر ضد "الشيخ السادات" "والشيخ المهدى"، وأنه أدرج زوراً أسماء أشخاص من القبط فى سجل الأشراف، ذلك السجل الذى يحمل أسماء أولئك المنحدرين من سلالة النبى. وأدرك "مكرم"، الذى اكتسب أعداء كثيرين من بين العلماء نتيجة لنشاطه السياسى وصداقته الوثيقة بمحمد على، أنه لن يقف إلى جانبه أحد من العلماء .

كان "مكرم" أشبه بالحصان الأسود. فعلى الرغم من ادعائه بأنه من الأشراف، فإن تسلسل نسبه المعروف يرجع إلى جيلين فحسب، ولا يمكن تتبعه لأبعد من ذلك، فضلاً عن أن يكون متصلاً بالنبى. ولم يكن فى يوم من الأيام عضواً حقيقيا فى جماعة العلماء وإنما عيّن نقيبًا للأشراف كمكافأة سياسية له من جانب المماليك. لكنه كان على أية حال زعيماً شعبيا، كما أنه كان نفسه مؤمنًا بطاقات الشعب، على الرغم من ثرائه الكبير. لقد وجّه الجماهير وأثارهم وسيطر عليهم فى عدد من المناسبات، واعتمد على قوة الجموع بدلاً من أن يخشاها، فدعمت سلطته هو فى مواجهة مراكز السلطة الأخرى فى البلاد. ووجدت الجماهير فيه عنصراً استجابوا له؛ لعلهم أدركوا بشكل

غريزي أنه سوف يدعم مصالحهم، على خلاف العلماء الآخرين الذين كانوا أكثر قابلية للانحناء أمام الضغوط. هذه السمة الشعبية عند "مكرم"- من بين سماته الشخصية الأخرى- هي الوحيدة التي كان كبار العلماء يخشونها ولا يثقون بها. كان "مكرم" رجلاً تسطع مواهبه وقت الأزمة، حين تتجلى قدرته على استثارة الجماهير. وكان مرهوبًا في الأوقات الأخرى بسبب هذه القدرة نفسها، التي كانت تشكل تهديداً للأوضاع القائمة وما يصاحبها من مصالح مكتسبة. فهو، مع كونه عضواً في مجموعة الأثرياء، وواحداً من "الملتزمين"، وتاجراً بحكم حقوقه الخاصة، لم يكن، بوضوح، عضواً في عصبة التجار العاملين في التجارة بعيدة المدى، لكنه كان يمثل جماعات الملكية الزراعية والصناعات المحلية. وفي الوقت نفسه، كان محمد علي قد بدأ يرى في "مكرم" منافسًا محتملاً على السلطة في البلاد، فهو الرجل الوحيد الذي يملك الشجاعة على تحديه، كما يتمتع بتأييد الجماهير .

بعد أن تم القضاء على تأثير "مكرم"، أصبح باقي العلماء طيعين خانعين. وكانت غالبيتهم شديدي الخوف من الوقوف في وجه الوالي. أما أولئك الذين لم يكونوا خائفين فقد تم استقطابهم من خلال مداهنات عصبة "الشيخ المهدي". وطُرد "مكرم" من موقعه كنقيب للأشراف، ونُفي إلى "دمياط"، بينما عين "الشيخ السادات" نقيبًا للأشراف بدلاً منه. وعلق "الجبرتي"، الذي سرد هذه الأحداث، بأن السيد "عمر مكرم" لم ينل إلا ما يستحقه؛ فإن الذي وقع له بعض ما يستحقه، ومن أعان ظالمًا سُلط عليه، ولا يظلم ربك أحداً، . عكست هذه الملاحظة المريرة عداوة الجبرتي" للوالي، لأن "الجبرتي" نفسه كان أحد ملاك الأرض الأثرياء، غير أنها عكست كذلك وعيه بالموقف السياسي، وبأن سقوط "عمر مكرم" قد آذن بسقوط العلماء عامة وبنهاية تأثيرهم على محمد علي. كذلك أدرك "الجبرتي" أن العلماء قد تآمروا على "مكرم" ليتخلصوا منه، 'والحامل لهم على ذلك كله الحظوظ النفسانية والحسد، مع أن السيد عمر كان ظلاً ظليلاً عليهم وعلى أهل البلدة، ويدافع ويترافع عنهم وعن غيرهم ، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض ، (٩) .

خلّف الصراع على السلطة جماعة ضعيفة من العلماء الذين فقدوا زعيمهم الحقيقي الوحيد، والذين أصبحوا منذ الآن تحت رحمة الوالي، وقد استمر أفراد

الشعب، ولفترة طويلة تالية، فى الاعتقاد بأن العلماء أقوياء، ولجأوا إليهم من أجل إزالة المظالم، لكن، كما لاحظ الجبرتى فى أسف "أنهم (الأهالى) لم يدركوا أن هؤلاء (العلماء) قد استسلموا للسيد الذى سيطر عليهم" (١٠) (*).

وبنفى "عمر مكرم"، زالت آخر عقبات المعارضة الداخلية لمحمد على، باستثناء المماليك، وصار العلماء أكثر جبنًا وأكثر خنوعًا من أن يقدموا على أى عمل جديد. ولا يعنى هذا أن نفوذهم قد اندثر تمامًا، لكنه يعنى أن قوتهم كمصدر رئيسى للمعارضة فى البلاد قد تضاءلت لبعض الوقت. لقد نعموا بعصر ذهبى قصير، كان يمكن أن يؤذن ببداية حقبة جديدة من الحكم، بمشورة العلماء، لكنهم فشلوا فى أن يرتفعوا إلى مستوى الأحداث. لقد فاقهم محمد على فى الدهاء وفى المناورة منذ البداية الأولى. وقد استغلهم، وعندما انعدمت فائدتهم وأصبحوا مصدر تهديد محتملاً له، سارع إلى إبطال تأثيرهم. وأصبح هو وجنوده الألبان، بالتحالف مع كبار تجار البلد، فى مقاعد السلطة. ومع تخلصه من العلماء باعتبارهم عقبة أمام رفع الضرائب والسيطرة على ثروات البلد، أصبح الطريق إلى إحداث تغييرات داخلية جذرية فى مجال ملكية الأرض الزراعية وفى الإدارة مفتوحًا على اتساعه. أما بالنسبة للخارج، فقد خطط لتغييرات جذرية مماثلة، إذ إنه، طبقًا لما أورده الوكيل البريطانى فى الإسكندرية، عزم على أن يفتح "جدة" و"ينبع" (كما أمره السلطان) وكذلك اليمن وأن يهاجم المماليك فى الوجه القبلى. وأمعن الوكيل فى ظنونه فذكر أن الوالى "قد أوهم نفسه أن صاحب الجلالة البريطانية سوف يمده بالوسائل التى تمكنه من تنفيذ مشروعاته ... لقد كان محمد على يغازل فكرة عقد حلف مع بريطانيا، لكى يُؤَمِّنَ لسفنه مرورًا بغير عوائق فى البحار، وكذلك تحرير موانيه من الحصار" (١١).

أسفرت المباحثات حول إقرار السلام بين محمد على والمماليك إلى اتخاذ المماليك قرارًا بلقائه فى القاهرة عام ١٨١٠، عندما عسكروا فى الجيزة وتقابلوا مع رسوله. فى ذلك الوقت، كان كثير من البكوات المماليك قد أخذوا جانب الوالى، بعد أن تم اجتذابهم

(*) ورد النص فى الجبرتى كما يلى : وما علموا أن البساط قد انطوى ، وكلٌ قد ضل وأضل وغوى ، ومال عن الصراط واتبع الهوى ، وكلب الجور قد كشر عن أنيابه وعوى ، ولم يجد له طاردًا ، ولا معارضًا ولا معاندا.

بوعود الثروة والإعالة. كانت قيادات المماليك قد اضمحلت وضعفت، كما أجهدتهم الحروب المتصلة. كذلك تم شراء الكثير من حلفائهم من البدو بالوعود بأراض زراعية وبحكم ذاتي. وكان "شاهين بك"، خليفة "الألفي"، قد انضم من زمن إلى جانب الوالي، رغم أن المماليك حاولوا إغراءه بالعودة. ولما كان كل من المماليك والوالي لا يثق أحدهما بالآخر، فلم تصل المحادثات بينهما إلى شيء. ورفض "إبراهيم بك" أن يصدق شيئًا مما قاله الوالي وأكد لرجاله أن الباشا سوف يظل مخادعًا وغادرًا كما كان في الماضي، وسرد عليهم روايته هو لصعود الباشا إلى السلطة .

"كان أول من خانهم مخدومه "محمد باشا خسرو" ... الذى خامر(*) معه وملك مع أخيه المرحوم "طاهر باشا" القلعة ... ثم سلط الأتراك على "طاهر باشا" حتى قتلوه فى داره. (وبعد ذلك) أظهر موالاتنا ومساعدتنا، واتحد "بعثمان بك البرديسى" وأظهر له إخلاص الصداقة والأخوة، وعاهده بالأيمان حتى أغراه على "على باشا الطرابلسى"، وجرى ما جرى عليه من القتل، ونسب ذلك إلينا. ثم اشتغل معه على خيانته لأخيه "الألفى" وأتباعه، ثم سلط علينا العساكر بطلب العلوفة، وأشار على "عثمان بك" بطلب المال من الرعية حتى وقع لنا ما وقع، وخرجنا من مصر على الصورة التى خرجنا عليها. ثم أحضر "أحمد باشا خورشيد" وولاه وزيراً، وخرج هو لمحاربتنا. ثم اتضح أمره "لأحمد باشا"، وأراد الإيقاع به، فعجل العَوْدَ إلى مصر، وأوقع بينه وبين جنده حتى نفروا منه ونابذوه. وألقى إلى السيد "عمر" والقاضى والمشايخ أن "أحمد باشا" يريد الفتك بهم، فهيجوا العامة والخاصة وجرى ما جرى من الحروب. وبذل السيد "عمر" جهده فى النصح معه، ... حتى تمكن أمره وبلغ مراده، وأوقع به ما أوقع وأخرجه من مصر وغَرَّبَهُ عن وطنه ... كما فعل "بعثمان بك" وغيره ... فمن يأمن لهذا ويعقد معه صلْحًا ؟ ... كنا بمصر نحو عشرة الآلاف (مملوك) أو أقل أو أكثر، (وكانت ضرائب مصر تكفى لإعالتنا) ... (واليوم) صار إيراد كل قلم من أقلام المكوس بإيراد إقليم من الأقاليم، ويبخل علينا بما نتعيش به نحن وعيالنا ومن بقى معنا من أتباعنا ومماليكنا، بل وقصده صيدنا وهلاكنا عن آخرنا، [١٢].

(*) أى تآمر

هذا التحليل المقبض والمتحيز لسيرة محمد على، قَصُرَ عن إدراك القوة المحركة الأساسية وراء مخططات الوالى، وهى الحاجة إلى سلطة مركزية . ولم يكن الأمر أنه ضنّ على المماليك بمبالغ يتعيشون بها ، لكن كان الأمر أنه ضنّ عليهم بنفوذهم المحتمل فى البلاد. وما لم يقبلوا بسلطته العليا ، فإنه سوف يسعى للقضاء عليهم، فالمماليك على الرغم من ضعفهم ، كان لا يزال فى وسعهم إحداث الأذى، ويكفى أن يلحقوا الدمار بمحصولات الصعيد. وكان الوالى يريد تحييدهم إن لم يكن إزالتهم، ونشبت المزيد من المعارك بين الجانبين فى الفيوم وفى الوجه القبلى. وفى يوليو (١٨١٠) استطاع "دروفيتى" أن يكتب لوزيره ، "لقد جعل من نفسه سيداً على كل الأراضى حتى بنى سويف، بما فى ذلك "إسنا" ، (١٣) . وأعلن الباشا انتصاره على المماليك فى الوجه القبلى بزعمه أنه قتل سبعمائة منهم(١٤).

كانت آثار هذه المعارك المتصلة مدمرة بالنسبة للأهالى : "هذه الحروب الداخلية تدمر الزراعة والتجارة. لقد خُرِّبت القرى ، والفلاحون يفرون من جميع المناطق . ولا شىء يشترى أو يباع فى القاهرة. الأموال شحيحة ، والمدينون يتجنبون السداد كلية (١٥) . وذكر آخرون أن ثلث الأرض الزراعية أصبح مهجوراً وأن جميع الصناعات قد اختفت(١٦). وربما كان هناك عنصر مبالغة فى هذه التقارير ، طالما أن مؤلفيها لم يذهبوا بالمرة إلى الريف ليشهدوا الخراب، وكانوا يرددون فحسب روايات يتناقلها الناس سماعًا. إلا أنه يمكننا أن نسلم بأنه لم تُترك أى أرض دون أن تُمَس بعد أن يجتاحها جيش ، وبعد أن تدور معركة بعد معركة عليها، ورغم أن هذه المعارك قد تكون صغيرة من ناحية أعداد المتحاربين، إلا أن قوتها التدميرية كانت كبيرة . وقد كان أحد الجوانب الإيجابية لانتصارات محمد على على المماليك هو أنه وجد كميات ضخمة من الحبوب المخزونة فى الوجه القبلى، قام هو باستغلالها على أفضل وجه بأن جعل منها سلعة للتصدير درت عليه أول ربح كبير فى مجال التجارة .

وقد كانت هذه معارك حاسمة بالنسبة لمحمد على، ومنذ ذلك الوقت أصبح المماليك مُطارَدين. لقد حاولوا أن يحملوه على أن يمنحهم أقاليم أو مصادر دخل خاصة بهم فى حين يقيمون هم فى الصعيد، إلا أنه أصر على إجبارهم على الإقامة فى

القاهرة حيث يمكنه أن يبقيهم تحت رقابته. وقد عاد بعض المماليك بالفعل إلى القاهرة، وانتظموا في العمل معه . وقام آخرون ، مثل "إبراهيم بك"، بنفي أنفسهم إلى النوبة والسودان، ولم يعودوا يشكلون تهديداً لأحد، اللهم إلا لأولئك المنكودين قاطني هذه الأماكن . وجاءت الضربة القاضية النهائية في مارس ١٨١١ ، عندما تم ذبح المماليك في القلعة .

كانت هذه الحادثة غير متوافقة مع شخصية محمد علي، فعلى الرغم مما قد يتصف به من خداع وغدر، فإنه لم يلجأ أبداً إلى المذابح، إلا على أرض المعركة. لقد سرت شائعات بأن البكوات الذين انضموا إلى صفوفه كانوا يتآمرون سراً مع أولئك المقيمين في الصعيد وأنه تم اعتراض خطابات مشبوهة ظهر منها وجود مؤامرات مع "سليمان باشا" والي سوريا . وسواء أكان هذا صحيحاً أم غير صحيح ، فقد كان هدف الباشا أن يتخلص من أي مصدر محتمل لمعارضته، وكان المماليك الموجودون بالقاهرة الذين لم يتم اجتذابهم تماماً إلى صفه يمثلون دائماً هذا المصدر. وكانت المناسبة التي استغلت لاصطياد المماليك هي الاحتفال بتقليد ابنه "طوسون باشا" خلعة السفر ، الذي كان عليه أن يقود الجيش الموجه لمحاربة الوهابيين في الحجاز. وأقيم الاحتفال في القلعة، ودعي جميع الأعيان لحضوره. من بين هؤلاء حضر أربعة وعشرون مملوكًا وأربعون من الكُشاف، وعندما انتهى الحفل ، حوصر هؤلاء في ممر يؤدي بهم إلى خارج القلعة حيث أبيدوا عن آخرهم . هذه الحادثة، التي لم تكن أكثر من إجراء لإنجاز مهمة، كانت موضع مبالغة تتجاوز كل تصديق في روايات أولئك الذين ادعوا أنهم شهود عيان وهم لم يكونوا في أي مكان بالقرب من مسرح الجريمة. وزعم "دروفيتي" أن خمسمائة مملوك قد قتلوا ، من بينهم خمسة وعشرون من البكوات وستون من الكشاف، وأضاف أن منزل الألفي قد دمر عن آخره تقريبًا، (١٧). أما البيان الذي بعث به محمد علي للسلطان فقد تضمن أربعة وعشرين من البكوات ("يِرْمِي دورت نفرا أمراء ملعنات،) وأربعين رجلاً ("كيِرْك فردى،) (١٨)، وأُرسلت آذان ورءوس هؤلاء إلى السلطان .

وفي حين صدمت الحادثة "دروفيتي"، وكذلك أي عدد من الناس الآخرين بغير شك، فإن الوالي قد استحق من أجلها خطاب تهنئة من سيده الأكبر في "إستانبول"،

الذى امتدحه على فعلته، وبدا له أن يقتبس صفحة من كتاب تابعه فيقضى على "الإنكشارية" بعد ذلك بما يقرب من خمسة عشر عامًا. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، أصبح محمد على الحاكم الأوحد فى مصر، وكان لابد لأى معارضة لمخططاته من أن تصدر من داخل حاشيته هو ، أو من "الباب العالى"، الذى حاول محاولة علنية أخيرة لإقصائه عن منصبه .

عندما فتح الجيش المصرى الحجاز، أرسل الوالى ابنه "إسماعيل"، بصحبته "صاحب المفتاح" (أناهتار أغاسى)(*) المدعو "لطيف"، إلى الباب العالى ومعهما مفاتيح "المدينة"(**). ربما تم هناك إغراء "لطيف" بالقيام بانقلاب ضد سيده، مع وعد له أن يخلفه فى منصبه. وعندما عاد "لطيف" إلى مصر زعموا أنه حاول الإطاحة بالوالى. كان محمد على حينذاك فى الحجاز، وأثناء غيابه – هكذا تقول القصة – حاول "لطيف" أن يشيع أنباء عن موت الوالى. وكشف "الكخيا بك" المؤامرة، وأرسل قوات إلى منزل "لطيف"، لكنه استطاع الفرار. وفى أثناء ذلك، يبدو أن عناصر أخرى منشقة من الأهالى قد انضمت إلى هذا التمرد، كان من بينهم زعيم شعبى سابق هو "حجاج الخضرى". وقبض على "لطيف" وقطعت رأسه كما شنق "حجاج"[١٩]. وليس من المعروف ما إذا كانت الحادثة ملفقة للتخلص من "لطيف" أو محاولة حقيقية للإطاحة بالباشا، لكن العثمانيين كانوا هم المشتبه فيهم الظاهرين.

بدءاً من ذلك الوقت، صارت المقاومة محلية، إذ قامت بعض حركات تمرد لمجموعة من الأسباب لا علاقة لها "بالباب العالى" لكن كانت داخلية تمامًا. وفى عام ١٨١٥ ترددت شائعات حول إرسال جيش لمحاربة الباشا لأنه رفض منصب كبير الوزراء[٢٠]، لكن كانت هذه محض شائعات. وفى ذلك العام أدخل الوالى النظام الأوروبى فى التدريب على قواته، الأمر الذى بعث على عدم الرضا. وقامت بعض الفصائل بمهاجمة منزله فى الأزبكية، لكن الوالى كان قد استشعر هذا التحرك، وقام بفطنة وفى سرية بالانتقال إلى القلعة. وانطلقت القوات فى هياج لمدة يومين حتى تم كبح جماحها. وكان

(*) أمين خزائن الوالى .

(**) المقصود المدينة المنورة .

عدم الطاعة الذى اتصفت به قواته الألبانية سببًا إضافيا فى تغيير تشكيلات الجيش وتحويله إلى كيان مقاتل أكثر انضباطًا - وهو إجراء كان مقدرا أن يترك آثارًا عميقة على الشعب المصرى

بحلول عام ١٨١١، حدث تطور جوهرى فى نخب السلطة داخل مصر. فقد تحطم النمط السابق لتحالف يضم المماليك والعلماء والتجار هادف إلى احتواء الوالى، الذى كان يتغير سنويا، وإلى استغلال مصادر الثروة فى البلاد لمصلحتهم. وبزغ محله تحالف بين الوالى وضباطه وموظفيه، ومجموعة مختارة من التجار، ومجموعة أصغر منتقاة للغاية من العلماء. أما النظام السابق المتقلب لمناورات السوق فى مجال التجارة والتحالفات المتغيرة بين قوى متوازنة ومتكافئة مثل قوى "مراد بك" و"إبراهيم بك" و"الألفى بك" وحلفائهم من العلماء والتى كانت تعقد لأغراض محددة، مثل الضرائب أو التجارة فى سلعة ما؛ فقد تحول هذا النظام ليصبح نظامًا مؤسسيا ضمن جهاز حكومى هرمى هو المستودع الوحيد للسلطة الذى تصدر عنه كل المكافآت. لقد أصبحت التحالفات والتَحَزُّبات تعقد داخل الجهاز الحكومى وليس بدونه كما كان يحدث من قبل.

خلال سنوات الاضطراب هذه، التى بدأت بالاحتلال الفرنسى لمصر، وبينما تغيرت الصفوه التى تحكم البلاد عدة مرات، من المماليك إلى الفرنسيين إلى العثمانيين / الألبان / المماليك إلى محمد على، فإن التشكيلات الإدارية الأقل شأنًا استمرت فى القيام بوظائفها بصفة شبه دائمة، كانت الضرائب لا تزال تُفرض وتُجمع، وإن كان ذلك يتم اعتسافًا، واستمر الموظفون الرسميون فى البقاء. أما صورة الفوضى التامة والشاملة التى يتوقع المرء رؤيتها فلم تكن سوى صورة جزئية تتجلى فى المستويات الأعلى من الجهاز الإدارى. كان هذا الجهاز الإدارى موضع تعديلات وإصلاحات مرات عديدة خلال العقود التالية حتى تم التوصل إلى نظام حكومة فعال مختلف عن أى شىء كان قائمًا من قبل. إلا أن حلقة الوصل مع الماضى كانت مرعية دائمًا، إذ إن الوالى

(*) الشخص المقصود هنا هو الكتخدا - مساعد الباشا - محمد لاظ أوغلى كما أورد الجبرتى. ولفظة الكخيا هى تحريف مصرى للفظة كتخدا التركية.

استخدم مماليك لحكم مصر، وأصبح منزله المنزل المملوكى الوحيد فى البلاد. من هذه الوجهة، كان هو آخر المماليك وأول الحكام الجدد فى ذات الوقت. لقد كان حلقة وصل بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر القادم فى الطريق، لأنه استمر فى التوجهات التى سادت القرن الثامن عشر وتوسع فيها، كما عدّلها لتتطابق مع توجهات القرن التاسع عشر. لقد أتى بمستحدثات، هذا أمر لا شك فيه، لكنه استمر كذلك فى التوجهات القائمة إلى أن فقدت جدواها وأصبح من الممكن التخلى عنها لإفساح الطريق لتوجهات أكثر جدوى أو أكثر أهمية. وعلى نفس هذا النهج، قام باستخدام العلماء ليصل إلى أهدافه، وهو درس علمه إياه المماليك، ثم إنه استخدم التجار ثم نحاهم جانبًا عندما تعلم منهم دخائل الأمور.

كانت لا تزال بعد أمامه حقبة طويلة من النضال، لكن كان قد أتمَّ اتخاذ الخطوات الجوهرية لتأسيس حكومة طبقًا لصيغة اختارها هو، قُضى الأمر، وأصبح محمد على حرًا فى وضع خططه موضع التنفيذ. أما ماذا كانت هذه الخطط، فذلك ما سوف نراه بعد قليل.

لقد أصبحت مصر الآن بين يدى مغامر ألبانى، سيطر عليها، وقام بمد حدودها لتشمل الحجاز، وليمدها أكثر وأكثر، حتى أصبحت مصر مركزًا لإمبراطورية مترامية الأطراف. أما كيف استطاع محمد على أن يفعل ذلك، ومن الذى ساعده فيه، فهذا هو موضوع الفصول التالية.

الفصل الخامس

الأسرة والأصدقاء والأقرباء

من خلال الصورة التى قدمناها لمحمد على، ينبغى أن يصبح واضحًا الآن أن الوالى كان رجلاً يخطط لتحركاته بعد قدر كبير من التفكير، ويصبح افتراض أنه كان يتصرف حسب أهوائه أو بإيحاء من طرف ثالث حكمًا خاطئًا تمامًا على شخصيته. لقد كان يطلب مشورة مستشاريه، كان القليلون منهم موضع احترامه، أما الأكثرية فكانوا موضع احتقاره، لكنه كان يؤمن باتخاذ القرار بعد التفكير الناضج، وتتجلى هذه السمة بكل وضوح فى رسائله إلى أبنائه، خاصة تلك التى كان يبعث بها لابنه إسماعيل الذى كان متهوراً سريع الاندفاع. كتب إليه يقول: 'إن منصب قائد الجيش – "سر عسكر" – لا يتحقق من خلال البطولة التى تطلق عليها البسالة، لكن من خلال حسن التدبير ومن خلال السؤال المستمر والتشاور مع ضباطك حول كل الأمور، عليك إذن أن تسأل وتستفهم حتى تستطيع أن تتعلم كل ما يقودك إلى النصر' (١) وينصحه فى رسالة أخرى أن يلتمس النصح من تابعيه من أعلى إلى أدنى الرتب .

وقد آمن محمد على بقيمة المتخصصين. كان يبحث عنهم ويتعلم منهم ويستخدم ما يتلقاه من معرفة . وحاول أن يعلم أبناءه فضل الخبير ، وكان يبعث مع كل واحد من أبنائه يكلف بمهمة عسكرية باثنين من ذوى الخبرة ممن تم اختيارهم ويوصيهم بألا يقدموا على أية خطوة لا يوافق عليها هذان الرجلان . وكان يأمل من ذلك أن يتعلم أبناؤه فن الحرب من أولئك المتمرسين الخبراء بها، إلى أن يحين الوقت الذى يكون فيه هؤلاء الأمراء الشباب قد تعلموا الحرفة ولم يعودوا فى حاجة إلى ناصحين. وقد تعلم

هو نفسه فى مدرسة الشدائد، وكان يأمل فى أن يجنب أبناءه، ويجنب نفسه كذلك ، عواقب الأخطاء التى قد تكلفه عرشه أو حياة أى واحد من أبنائه، ولم يعمل إسماعيل بنصيحة أبيه، ومات نتيجة لذلك. أما "إبراهيم" فقد عمل بها، وعاش ليصبح مخططًا عسكريا بارزًا وقائدًا عظيمًا .

فى خلال العقد الأول من وجوده فى مصر، تعلم محمد على من المماليك ومن العلماء ومن التجار، وقد استمر عدد قليل من شركائه المبكرين قريبين منه، أو بقوا مدة أطول من إفادتهم للدولة، باستثناء حفنة من الرجال من بين أقربائه وأصدقائه الألبانيين، ورجل واحد أصبح ملازمًا له كذاته. هذا الرجل هو "بوغوص بك" الأرمينى الذى خدم الباشا بإخلاص وأمانة حتى آخر أيامه. فبصفته مترجمًا لمحمد على ، ومستشارًا ومساعدًا شاملاً له فى الشئون الخاصة بالتجارة والتبادل التجارى بالإضافة إلى العلاقات الخارجية؛ فقد لعب "بوغوص" دورًا قويا فى تشكيل التجارة المصرية، وارتفع ليصبح وزيرًا للخارجية. وكانت الروابط التى تجمع بين الرجلين وثيقة إلى درجة أنه حين مات "بوغوص" حزن عليه الوالى كما لو كان قريبًا عزيزًا له. ولقد وُصف "بوغوص " بأنه رجل ذكى محبوب مات فقيرًا ودون أن يُلَوَّث. كان بالغ الأدب ، وأظهر فطنة فى الحكم على الشخصية الإنسانية. كما كانت لديه معلومات بالغة الوفرة عن الأسواق الأوروبية والأحداث السياسية(٢) . وقد تصور البعض أن "بوغوص" كدَّس ثروة كبيرة أثناء خدمة سيده، لكنه لم يفعل ذلك بالمرة، لأن تكديس الثروة لم يكن موضع اهتمامه، الأمر الذى قد يفسر كيف أن مثل هذا الرجل الأريب لم ينجح أبدًا كتاجر يعمل لحسابه الخاص. ويذكر "نوبار" فى مذكراته أنهم حينما دخلوا منزل "بوغوص" لدى وفاته عثروا على بضع قطع من الذهب فى خزانته ولا شىء خلاف ذلك. وكان الوالى قد منحه تفويضات عديدة تمكنه من أن يسحب من الخزانة العامة أية مبالغ إذا ما احتاج إلى أموال لنفسه. ولم يكن يتقاضى مرتبًا منتظمًا، لكن الوالى ائتمنه على أن يفعل ما يشاء فيما يتعلق بمدفوعاته. وكان هذا السلوك إزاءه من جانب رجل كثير الشك مثل محمد على برهانًا يشير إلى الثقة والامتياز الفريد الذى لم يسمح به لأحد غيره. وفى أخريات أيام "بوغوص"، وقت أن عُين "عباس" "كتخدا" (أو كخيا) لمصر، حدد مرتبًا "لبوغوص"، الذى شعر بإهانة شديدة من هذا الإجراء إلى درجة

الزعم بأنه أصيب بالهزال، وامتنع عن الطعام، ثم مات في يناير ١٨٤٤ وعندما بلغ محمد على نبأ موت "بوغوص"، وأبلغ كذلك أن "بوغوص" قد دفن بصورة بسيطة وهادئة دون مظاهر التكريم التي يستحقها، غضب الوالي غضبًا شديدًا، وأرسل رسالة إلى "عثمان باشا"، محافظ المدينة، كان مطلعها "أيها الحمار، أيها المتوحش، ومضى يصب فوق رأس الرجل تهديداته وشتائمه لفشله في أن يعطي "بوغوص" الجنازة الرسمية اللائقة به. وأمره بأن يستخرج تابوته وأن يعاد دفنه في موكب عسكري رسمي، وهو ما تم تنفيذه على الفور.

أدخل "بوغوص" عددًا من الأرمن في خدمة الحكومة ليعملوا في الترجمة المكتوبة والشفوية وكموظفين كبار في الجهاز الإداري للدولة . وقد استمر تتابع العديد من الأرمن المخلصين الأكفاء في خدمة الدولة حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما تم تمصير الإدارة الحكومية تمامًا. وبرغم ذلك، فلم يشغل أحد منصبًا ذا نفوذ لدى الحاكم مثلما فعل "بوغوص" ، إذ إن "بوغوص" لم يخن أبدًا الثقة التي أولاه الوالي إياها.

رجل آخر أولاه الوالي ثقته في شئون التجارة والتبادل التجاري ذلك هو "محمد المحروقي"، وربما كان هو الذي أطلع الوالي على دخائل الأمور عندما جاء إلى مصر لأول مرة. كان "المحروقي" ابنًا لتاجر شهير كوّن ثروة من التجارة في البحر الأحمر، وقد صار، بصفته أغنى التجار، رئيسًا لطائفتهم، "شاه بندر" التجار. وورث "محمد" المنصب لدى وفاة أبيه، ومنذ مبتدئه أصبح مصرفيٌ محمد على ومستشاره وتاجره الرئيسي. وليس إغراقًا في الخيال أن نعتقد أن "المحروقي"، الذي كان متشوقًا إلى إعادة فتح خطوط التجارة مع الحجاز هو الذي بثّ في الوالي الحماس لتلك الحملة. لقد رافق "المحروقي" "طوسون" إلى الحجاز، وكانت الأوامر قد صدرت إلى الأمير ألا يفعل شيئًا دون استشارة التاجر، الذي يجب أن يكون مطلعًا على خفايا الأمور (بمشورته واطلاعه، ولا ينفّذ أمرًا من الأمور إلا بعد مراجعته")[٣] . وعلى امتداد العقود الأولى من حكم محمد على، يبرز اسم "المحروقي" بانتظام في يوميات الجبرتي ، كما كان الحال بالنسبة "لعمر مكرم". وباعتباره "الشاه بندر"، كان "المحروقي" يسيطر

على كل التجار وأصحاب الحرف. كما كان ذا سلطة على منازعاتهم ولوائح العمل المنظمة لهم، كان فى الواقع يملك سلطة مطلقة عليهم (له الحكم على جميع التجار وأهل الحرف والمتسببين فى قضاياهم وقوانينهم وله الأمر والنهى فيهم،) ومع إنفاذ حملة الحجاز، عين "المحروقى" ليكون مشرفًا على قوافل البدو، وعلى تحميل وتفريغ السفن، وباختصار، فقد أوكل إليه تمامًا الإشراف على البضائع الصادرة والواردة من الحجاز وعلى تجهيز الجيش وإمداده بما يحتاجه[٤]. ويبدو من الواضح أن "المحروقى" كان ضروريا للحياة الاقتصادية للبلاد وأن الوالى استخدم مواهبه استخدامًا تامًا. وقام "حسن بن المحروقى" فيما بعد بمد الروابط التجارية مع البحر الأحمر إلى الهند قبل أن تضع بريطانيا نهاية لهذه التجارة [٥]. ومع تزايد التبادل التجارى مع أوروبا ، فقد "المحروقى" بعض أهميته، أو على الأقل، لم يعد يرد ذكره فى المصادر بنفس القدر من التواتر.

قام محمد على باستخدام الأقليات كمتخصصين. فقد تخلف فى مصر عدد من "التكنوقراط" الفرنسيين الذين قدموا إلى مصر مع الجيش الفرنسى بعد جلائه عن البلاد. وجاء غيرهم زرافات إلى مصر بحثًا عن وظائف بعد أن انهارت إمبراطورية "نابليون" وتفكك الجيش، كما أن آخرين، مثل "السان- سيمونيين"، قدموا إلى مصر على أمل بناء أهرام حديثة. كان "السان- سيمونيون" يؤمنون أن الشرق قد كتب عليه أن يكون معلم العالم القديم، لأن روح "الليبرالية" هناك(*) قد أصبحت 'عقبة لا تقهر فى وجه كل المنجزات الكبرى، كانت مصر صفحة بيضاء(**) ، وهنا(***) 'لا تعوق الفردية وانتصاراتها مسيرة العبقرية، .لقد بهرتهم الآثار المصرية التى شاهدوها أثناء الاحتلال الفرنسى بعظمتها وضخامتها، وكان ظنهم أنهم يستطيعون بناء آثار "تكنوقراطية"

(*) أى فى الغرب .

(**) استخدام الكتاب التعبير اللاتينى Tabula Rasa وهو يمعنى لوح غُفْل .

(***) أى فى مصر .

فى مصر يمكنها أن تُظهر لأوروبا مدى ما تستطيع "التكنولوجيا" أن تفعله. لقد افتقدت أوروبا الثقة بحكامها كما افتقدت ممارسة الطاعة. وسوف تتعلم هذا من الشرق ». هكذا كتب "لامبرت"(*) ، أحد الرجال الذين خدموا مصر طويلاً وباقتدار(٦) . فبالنسبة إلى "لامبرت" "والسان - سيمونيين"، كان مرأى الآلاف من المصريين وهم يعملون معًا لحفر قناة، بمنزلة أعجوبة، إذ إنه بالنسبة لأوروبا، هكذا كان يقينهم ، كان تجمع عمال بمثل هذا العدد سيؤدى إلى أن يعلنوا التمرد وينشروا الفوضى ، بينما لازالت مصر تحتفظ بدين الصناعة القديم ، كان مرأى النساء والأطفال وهم يعملون جميعًا مع الرجال لا يثير النفور أو الشفقة فى الفرنسيين بالمرة ، إنما كان يثير فيهم أفكارًا عن المزيد من العمال الذين يبنون المزيد من القنوات والسدود .

أدرك محمد على أن أمام أصدقائه وأقاربه من الألبان الكثير الذى يجب أن يتعلموه من الغرب، واستخدم الخبراء الذين يمكنهم تعليمهم. كان معظم الزوار القادمين من أوروبا يحصلون على إذن بمقابلة الحاكم. وتحدث هؤلاء جميعًا، واعين أو غير واعين، عن كيفية انتقائه لعقولهم، وعن استفساره عن الأحداث فى أوروبا، وبصفة خاصة، عن الآلات الحديثة التى اخترعت وتم استخدامها فى أغراض متعددة. وورث "إبراهيم" هذا التطلع والشغف بالآلات واستخداماتها . وكان يكفى الأب والابن أن يسمعا عن آلة حديثة ليبعثوا فى طلبها وتشغيلها. وفى غمار حملة الحجاز، سمع "إبراهيم" عن آلة تقوم بصنع الثلج. وقد ازداد اهتمامه بسبب الطقس الحار الذى وجد نفسه مضطرًا لخوض الحرب فيه، واشترى اثنتين من هذه الآلات، واحدة له والأخرى لوالده فى مصر. وقد اشتكى أحد المؤلفين من أنه، أثناء رحلة له مع الباشا، شاركه فى خيمته، وأنه أيقظه فى منتصف الليل لأنه يريد أن يوجه له بعض التساؤلات، كان الوالى نفسه لا يحتاج إلا للقليل من النوم، ولم يكن يتعاطف مع أولئك الذين يريدون أن يناموا الليل بطوله، فى حين كان هو ينتظر بصبر فارغ أن يحصل على إجابات عن تساؤلاته. وتقاطر إلى مصر تجار يونانيون من أمثال "توسيزا" و"أنسطاسى" و"كازولى"، وجنود فرنسيون من أمثال "سيف"، وأطباء إيطاليون مثل "باوسانى" و"جيتانى" ... إلخ ، وذلك بهدف خدمة الحاكم الجديد ولوضع المشروعات التى سوف

(*) Lambert

نصفها فيما بعد. إلا أن إدارة البلاد الحقيقية كانت فى أيدى حلفاء محمد على وأسرته ومؤيديه .

وبعيداً عن أعضاء أسرته المباشرين، كان شركاؤه الرئيسيون ألبانيين من قوله، مسقط رأسه، أو عثمانيين من مختلف أنحاء الإمبراطورية ، وعلى سبيل المثال ؛ "الشركس"، و"اللاظ" و"اليونانيين" . أما أبناء "قوله" فكانوا كذلك أقرباءه وأصهاره . كان ابنا أخيه ، الأخوان "يَكَنْ" يحملان رتبة عسكرية ومدنية عالية، بينما كان ابن أخيه الآخر، "محمد الشريف"، مديراً للمالية، ثم فيما بعد محافظاً لدمشق، وكان اثنان من أزواج بناته، "محمد الدفتردار" محافظاً للإسكندرية و"محرم بك" قائداً للبحرية. وتولى "زوج ابنته الثالث"، "يوسف كامل"، وهو عثمانى، منصب "الباش معاون". وكان من بين أبرز العثمانيين العاملين فى خدمة الوالى "محمد لاظ أوغلو" نائبه -أو "الكتخدا"- و"محمد الخازندار" الذى كان رئيساً للخزينة. أما "سامى بك" الذى قدم من اليونان ، فقد شغل سنوات طويلة منصب "الباش معاون"، بينما شغل يونانى آخر هو "باقى بك" منصب مدير المالية، وهو المنصب الذى شغله كذلك عثمانى آخر هو "أحمد باشا المانيكلى". وعلى ذلك فقد كانت معظم مناصب الإدارة المدنية يشغلها إما الأقارب أو العثمانيون. أولئك الذين ربطوا مصائرهم جميعاً بالوالى ، واختاروا أن يرتفعوا معه أو يسقطوا معه [٧].

وكانت المؤسسة العسكرية، على الجانب الآخر، تحت سيطرة المماليك الذين شغلوا رتب الضباط العليا، رغم أن بعض المماليك، مثل "خورشيد باشا"، وهو من "جورجيا"، أو "ماحو بك" وهو من "كيوس"(*)، كانوا يشغلون مناصب مدنية إدارية. كان هؤلاء المماليك إما من النبلاء السابقين فى مصر الذين انضموا إلى الجانب الفائز، أو من أبناء النبلاء ، أو عبيداً تم شراؤهم خصيصاً بغرض إمداد الجيش بالضباط. ولم يتوقف ذلك إلا بعد أن أصدر العثمانيون حظراً على بيع المماليك لمصر، واضطر الوالى إلى البحث عن مصدر آخر لضباطه .

(*) جزيرة يونانية ، اسمها اليونانى خيوس .

أما كبار العلماء ، وبخاصة شيخ الأزهر، ورئيسا طريقتين قويتين من الطرق الصوفية؛ "البكرى" و"السادات"، ونقيب الأشراف، فكانوا من رجاله على أية حال، طالما أن تأييده لازم لبقائهم فى مناصبهم، وكانوا هم لازمين لمساعدته على الحفاظ على هدوء السكان، وكان هناك أخيراً رجال الإدارة الأقباط، مثل المعلم "جرجس الجوهرى" والمعلم "غالى سرجيوس"، اللذين علَّما الوالى كل ما يعرفانه عن الضرائب ووسائل تحصيلها . وقد عاونوه مجتمعين على تأسيس سلطة مركزية محل نظام الحكومة المملوكى اللامركزى الشائع .

أما فيما يتعلق بالتجار، فقد كان ارتباطهم بمحمد على امتداداً لروابطهم القديمة مع العسكريين . وكانوا يأملون أن يعيدوا من خلال الوالى الجديد بناء أنشطة التجارة والتبادل التجارى كسابق عهدها. وكان التجار الوطنيون يأملون فى الاحتفاظ بالتجارة المحلية فى أيديهم، طالما أن التجار الفرنسيين والأجانب كانوا قد اختفوا من الصورة فى ذلك الوقت. وكانوا يخططون لتحقيق سيطرة كاملة على التجارة من خلال صداقتهم للوالى الجديد. وكان التجار المسيحيون الشوام الذين سبق أن أزاحهم التجار المسلمون فى حاجة إلى الوالى لنفس السبب. كانوا قد تسنموا السلطة بمساعدة الولاة السابقين؛ وكانوا يريدون من الوالى الجديد أن يستمر فى التجارة بنفس النجاح الذى تحقق فى الماضى، ولم يكن يعنيهم فى شىء مَنْ الذى يحكم مصر طالما سُمِحَ لهم بالاستمرار فى التجارة ، وكان الوالى فى حاجة إلى هاتين المجموعتين من التجار، لأن لدى كل منهما مجالاً من الخبرة يمكن أن يسهم فى إثراء الدولة ، وكانت كلتاهما على نفس القدر من القيمة .

وما إن أمكن للوالى السيطرة على البلاد، حتى تحول إلى مجموعة ثالثة من التجار و"التكنوقراطيين" الأوروبيين. كان هؤلاء ذوى صلات بالأسواق الغربية. كما كان لديهم علاقاتهم وقدراتهم التقنية التى تستطيع أن تخرج بالإنتاج المحلى إلى المجال الدولى. وبينوا للوالى مدى الثراء الذى يمكن أن يتحقق له عن طريق التجارة معهم ومن خلالهم، وأقنعوه بمزايا شريك التجارة الغربى. ولا شك أن التجار المسلمين ، وحتى التجار الشوام المسيحيين، كانوا ساخطين عندما تحول الوالى إلى التجار الغربيين ،

وكذلك إلـى التجار اليونانيين ، لكن لم يكن لديهم عندئذٍ خيـــار ســوى الاستمرار فى الارتبـاط بالوالى . وبعد أن ساعده التجار المسلمون فى الوصول إلى السلطة والسيطرة على حكومة البلاد، وجدوا أنفسهم مستبعدين تدريجيا لصالح جماعات من أجناس أخرى .

أما فيما يخص محمد على، فإننا فى حاجة إلى أن نسأل : ما الغاية التى أدت إليها كل هذه المكائد؟ الحصول على الاستقلال؟ هكذا أكد "دروفيتى" فى زمن بعيد يرجع إلى ١٨٠٧ . أراد محمد على أن ينشئ لنفسه دولة مستقلة وسعى إلى تحالفات مع فرنسا وبريطانيا ليحقق هذا الهدف. ولم يكن ذلك الإيطالى هو الوحيد الذى تبنى هذا الاعتقاد، فقد شاركه فيه نظيره البريطانى فى مصر. لقد سبق أن حاول "على بك الكبير" أن يفعل نفس الشىء، لكن ليجد نفسه وقد خانه من كانوا مؤيديه يومًا ما، والذين باعوه للعثمانيين مقابل الاستيلاء على موقعه فى مصر. وقد أبعد محمد على احتمال حدوث مثل هذا الانقلاب بتدمير معظم المنافسين المحتملين لحكمه فى مصر واستقطاب الباقين . وكان العثمانيون يعانون آلام مخاض ثورتهم ولم يكن "السلطان محمود" آمنا إلى درجة الدخول فى مبارزة مع تابعه . وقد آتى التخطيط والزمن والحظ ثمارهم، وأمكن لمحمد على، وله الحق فى ذلك، أن يعلن نفسه سيد مصر الأوحد .

إلا أن السيد الأوحد كان مضطراً إلى أن يحكم بمساعدة أناس آخرين، وقد وجد هؤلاء الآخرين بين عائلته هو، وقد كانت الطريقة التى يتعامل بها مع عائلته وأقاربه ذات دلالة، إذ إنها كانت صدى للكيفية التى حكم بها البلاد .

كان لمحمد على ثلاثون طفلاً، وفى عائلة كبيرة بهذا القدر، يصعب الاعتقاد بأنه كان قريبًا من أى من الأطفال الصغار الذين ولدوا فى مصر فى وقتٍ كان مستغرقًا أثناءه فى الصراع من أجل البقاء، ومنهمكًا إلى درجة لا يمكن معها أن يعطى أكثر من اهتمام عارض برعايتهم. أما علاقاته بأبنائه الكبار وبحفيده "عباس" فهى موثقة بصورة جيدة إلى حد كبير.

ومن بين بناته، لم يبلغ الكبر إلا "توحيدة" و"نازلي" و"زينب" الرابعة ، أما العشر الأخريات فقد توفين وهن أطفال صغار. وتزوجت "توحيدة" من "محرم بك" وماتت عام ١٨٣٠ عن عمر يناهز ٣٣ عاماً، بينما تزوجت "نازلي" "محمد الدفتردار" وعاشت بعد وفاة والدها وماتت عام ١٨٦٠ وعمرها ٦١ عاماً. أما "زينب"، الابنة الرابعة التي تحمل هذا الاسم على التوالي بينما توفيت الأخريات في طفولتهن، فقد ماتت في سن ٥٩ . وقد تزوجت من "يوسف كمال باشا"، كبير الوزراء، لكنها طلقت منه عندما ضبطته متلبساً مع خادمتها، وبعد أن هددت بالانتحار إن لم تحصل على الطلاق .

ومن بين أولاده السبعة عشر، لم يبلغ مبلغ الرجال إلا "إبراهيم" و"طوسون" و"إسماعيل" و"سعيد" و"حسين" و"عبد الحليم" و"محمد على الصغير". وقد عاش "سعيد" و"عبد الحليم" و"محمد على الصغير" إلى ما بعد وفاة والدهم. أما باقي الثلاثين فقد ماتوا أطفالاً. وعلى هذا، فقد كان لمحمد على في واقع الأمر عشرة أطفال يعرفهم . وقد ولد أصغر ولدين له عندما كان الباشا في سن ٦٣ و ٦٤ عاماً.

وكانت تسمية الوالي لأبنائه ذات دلالة كبيرة. فقد سمى اثنين من أولاده "إسكندر"، على اسم الإسكندر، الذي كان الوالي يكن له احتراماً فائقاً ، كما قرأ عنه الكثير، كما سمى خمساً من أبنائه المتوالين "حليم" أو "عبد الحليم". والمصطلح مشتق في اللغة العربية من الأصل "حِلْم"، الذي يعني الصفح والرحمة والاحتمال والتسامح والشهامة والصبر. وهي صفة من اثنتين نسبهما المؤرخون العرب إلى "معاوية" مؤسس الخلافة الأموية. أما الصفة الأخرى فكانت الدهاء، وكان الباشا متمتعاً بنعمة هاتين الصفتين، لكن كان من الواضح أنه يغالي في قيمة الأولى بصورة خاصة . وباختياره اسم حليم لأولاده ، كان الباشا يصف ما كان يؤمن بأنه أولى مميزاته من ناحية، كما كان يرجو الله أن يستمر في أن يهبها له .

وكانت علاقة الباشا بأولاده متباعدة عندما كانوا صغاراً؛ كانوا يربون في الحريم حتى سن معينة، ثم يُسلَّمون بعد ذلك للمعلمين، وكان الأولاد يعاملون على أنهم كبار ابتداءً من سن الثانية عشرة وتعطى لهم مسئوليات إدارية. وكان يُخصَّص لهم في الوقت نفسه مشيرون لإرشادهم ولتعليمهم وظائفهم الجديدة. وكان - مثل كل الآباء -

قادراً على إظهار الحب لأبنائه، إلا أنه، وبنفس القدر، كان قادراً على عقابهم إذا ما اقتضت الضرورة. ولم تكن عقوباته قاسية بالمرة ، رغم تهديداته المتكررة بذلك ، ورغم أن ذلك كان عصر القسوة البالغة تجاه الأطفال . فكان الأطفال في الغرب يضربون بالسياط حتى الإدماء ، وكان الفقراء في الشرق والغرب على السواء مُكْرَهين على امتهان أطفالهم. وبوجه عام ، كان محمد على أبًا كريمًا واسع الصدر، لكنه كان رجلاً ذا رؤية صافية ، أمكنه أن يرصد نقاط ضعف أبنائه ويحللهم بصورة موضوعية وأقرب إلى أن تكون علاجية. لقد كانوا أولاده، لكنهم كانوا كذلك أعضاء في جهازه الإدارى ، وكان ينظر إليهم بهذه الصفة المزدوجة .

وصل أكبر ولدين لمحمد على إلى القاهرة يوم ٢٨ أغسطس ١٨٠٥ عندما كان "إبراهيم" (١٧٨٩ – ١٨٤٨) قد بلغ السادسة عشرة ، وكان "طوسون" أصغر منه بأربع سنوات. ولم يكن أبوهما قد أصبح واليًا إلا منذ ما يقرب من شهر، وكان مركزه لم يزل مزعزعًا . وكان قد انفصل عن أولاده لسنوات أربع . وفى اليوم التالى لوصولهما، عين أكبر الولدين محافظًا على القلعة فى القاهرة. وبعد سنة من ذلك ، فى أكتوبر ١٨٠٦، كان "إبراهيم" فى طريقه إلى "إستانبول" كرهينة . ولابد أن تكون هذه السنة التى قضاها "إبراهيم" فى "إستانبول" سببًا فى تبديد أوهامه عن العثمانيين، وهو الشعور الذى تحول فيما بعد ليصبح عداء واحتقاراً صريحين لهم ولحكومتهم ولشخصيتهم العسكرية . وقد تعلم اللغة العربية، وتحدث بها مع رجاله ، وكان معتاداً على أن يصف نفسه بأنه مصرى وليس تركيًا، وهو ما كان يثير الغم لدى أبيه .

وعندما عاد "إبراهيم" إلى مصر فى خريف ١٨٠٧ ، عينه السلطان فى منصب "الدفتردار"، وظل يشغله حتى عام ١٨١٣[٨]. وكانت الشئون المالية ونقص الأموال مصدر عذاب للوالى ، وكان فى حاجة إلى من يستطيع الاعتماد عليه تمامًا لتلبية أوامره، من يستطيع أن يجمع ما يلزم من الأموال دون أن يخادعه فى جزء منها. وكانت وظيفة "إبراهيم" كمفتش عام على الحسابات هى أن يجمع أكثر ما يمكنه من أموال من الشعب، وهو ما جلب عليه كراهية الملتزمين الذين كان يجردهم من أموالهم .

أما الابن الأصغر، "طوسون" (١٧٩٣ - ١٨١٦) ، فقد كان مقرراً له أن يُبعث في مهمات أقل أهمية وإن كانت أكثر مظهرية. فقد وُضع على رأس جيش الحجاز ضد الوهابيين عام ١٨٠٩، ومنح لقب باشا مع اثنين من ذيول الخيل، من قبل السلطان[٩]. كان الوالى فى ذلك الوقت مستغرقًا فى الشئون الداخلية، وإنما عين ابنه ببساطة فى هذا الموقع ليُسكتَ انتقادات الباب العالى. إذ لم يتم إنفاذ الحملة إلا بعد ذلك بسنتين. وقد أثارت حقيقة أن "طوسون" قد أنعم عليه بلقب "باشا" قبل أخيه الأكبر دهشة المؤرخين حول السبب فى ذلك. فاعتقد بعضهم أن ذلك راجع إلى أن الوالى كان شغوفًا "بطوسون"، الذى كانت له وسائله الجذابة، بصورة تفوق "إبراهيم"، خاصة حين مكث إلى جوار أبيه عندما كان "إبراهيم" رهينة. وعمد آخرون إلى استخدامها لاختراع أسطورة أن "إبراهيم" لم يكن ابن محمد على وإنما كان ابن زوجته. وتفتقد كل هذه الفروض عنصراً مؤداه أن محمد على لم يكن يملك سلطة منح الألقاب؛ فلم يجعل من أحد أبنائه "باشا" ويهمل الآخر. لقد كان منح الألقاب امتيازاً إمبراطوريا. لقد منح السلطان لقبًا "لطوسون" تشجيعاً على إرسال حملة عسكرية كانت تعنى الكثير للعرش بينما لم تكن تعنى إلا القليل بالنسبة لمحمد على، واعتبر أن اللقب يمكن أن يكون حافزاً على الإسراع بالحملة. أما بالنسبة للوالى، فقد كان "إبراهيم" يؤدى المهمة الخطيرة حقًا، وهى تدبير الأموال التى يحتاجها ؛ ولم يكن من الممكن الاستغناء عنه ليسافر خارج البلاد ويخوض حروب السلطان ، لكن كان من الممكن أن يفعل "طوسون" ذلك .

من بين الرسائل النادرة التى يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٨٢٠ ، هناك واحدة موجهة من الوالى إلى السلطان مؤرخة فى يناير ١٨١٢ ، كتب فيها :

لقد رزقنى الله ثلاثة أبناء أعزاء إلى نفسى كحياتى أو بصرى. ولا أستطيع أن أفترق عن أحدهم ثانية، ورغم ذلك فقد أرسلت أكبر ولدىّ، "دفتردار" مصر إلى السودان لمطاردة المماليك، ولم أره منذ ستة أشهر... وأوكلت إلى ابنى الثانى "أحمد طوسون باشا" مهمة الحجاز ... على الرغم من أن فراقى عن ولدىّ يمزق قلبى ... وقد فعلت ذلك خدمة لسيدى[١٠].

ولم يكن الوالى ليكتب أبداً بهذه الطريقة لو كان "إبراهيم" مجرد ابن بالتبنى . ولم يكن السلطان كذلك ليقبل به كرهينة. كان "إبراهيم" وأبوه يشبه أحدهما الآخر شبهاً كبيراً من الناحية الجسمانية ، على الرغم من أنهما كانا مختلفين كثيراً من الناحية المعنوية وتطورت المواجهات بينهما لتصبح متكررة فيما بعد. إلا أن الرسائل الوحيدة التى تظهر لمحات من الحب كانت تلك التى أرسلها الوالى إلى "إبراهيم" عندما كان يحارب فى السودان مع أخيه "إسماعيل". فى أحد هذه الخطابات كتب الوالد: 'ولدى، أنا أحبك أنت وأخاك "إسماعيل"{ كان "طوسون" قد مات عام ١٨١٦ } { أنتما } الروح لبدنى والنور لعينى ورغم ذلك أرسلتكما إلى هذه الأراضى البائسة وحملتكما عبئًا ثقيلاً لكى نحقق لأنفسنا ولعائلتنا الشهرة والمقام العالى' [١١]، وأضاف فى حاشية لهذا الخطاب، 'رغم أن أجسادنا { ماديا } منفصلة ومتباعدة إلا أن قلوبنا { معنويا } متحدة كما أن رفقتنا الروحية تهبنا السعادة' .

وتحمل كل خطاباته إلى أبنائه الآخرين عبارات المحبة مثل 'روحى، (جانم) 'لحم دمى، أو بالتعبير الحرفى 'فلذة كبدى،، إلا أنه لا يوجد فى أى منها مثل تلك العواطف الصريحة التى يضمها الخطاب المذكور. ثم أخذت الخطابات المتبادلة بين الرجلين طابع المودة لرفيقين قديمين، رغم أن "إبراهيم" كان يكتب دائمًا لأبيه باحترام شديد. وكان، إلى ذلك، وبنفس القدر. قادراً على أن يكتب بلهجة القائد العام الغاضب الذى لا يتلقى الدعم الكافى من المدنيين فى الوطن. وقد حدثت صدامات بين الرجلين حول ترقية المصريين إلى رتب الضباط، وتسببت صدامات حول السياسات و"التكتيكات" فى حدوث صدع فى علاقاتهما كما سوف نكتشف فيما بعد.

وقد وُصف "إبراهيم" فى وقت متأخر من حياته كما يلى: 'كان رجلاً قصيراً، سميناً ذا عينين واسعتين صافيتين زرقاوين، وجبهة عالية ولحية حمراء أقرب للون البنى، تشق طريقها بصعوبة من أسفل وجه تنتشر فيه آثار الجدرى. وينبئ مظهره عن رجل نشط، ذكى، ممتلئ إقدامًا ومتطلع إلى التعلم' [١٢] . وقال عنه أحد الكتاب الذين عرفوه بصورة مباشرة، دكتور "و.هـ. بيتس"(*)، إنه كان :

(*) Dr. W. H. Yetes

"جليلاً وعادلاً على الدوام، كلمته قانون؛ كان حازماً وذا عزم ثابت، شجاعًا، طيب القلب متسامحًا على الرغم من تمسكه الصارم بالنظام؛ ولا يتوقع أبداً أن يقوم أدنى رجل في جيشه بعمل لا يقبل أن يقوم هو نفسه به. لا يوجد رجل يطاع طاعة عمياء أكثر منه، لأن لديه القدرة على توقيع العقاب، ورغم ذلك فإنه يمتلك تماماً قلوب جنوده."

وكان سلوكه في ميدان القتال مشابهًا لسلوك سائر الجنود ؛ إذ كان من الممكن أن ينام على أديم الأرض، أو حتى على الثلج مباشرة كما حدث في "الأناضول"، وهو ما أدى إلى ابتلائه بمرض "الروماتيزم" وإصابته بداء السل الذى قضى عليه فيما بعد . وكان يشير إلى جنوده بأنهم أولاده، وكانت صيحته التى يمازحهم بها قبل أى مهمة "يالا يا أولاد"، وكان في أغلب أحواله حاد الطبع سريع الغضب، لكنه تعلم أن يكبح حدة طبعه في سنى عمره المتأخرة. وفى الوقت الذى يكون فيه الخطر دانيًا، كان هو دائمًا مالكًا لنفسه، صافى الفكر، وكان يظهر شجاعة فائقة فى كل الأوقات[١٣].

أما "نوبار"، الذى أصبح سكرتير "إبراهيم" الخاص بعد حملة الشام، والذى كان ابن شقيق "بوغوص"، فيعطينا رؤية مختلفة للرجل. فهو يصف "إبراهيم" وأباه بأنهما "شكاكان للغاية"، ويوضح ذلك بأن "إبراهيم" اختاره - أى "نوبار"- سكرتيراً لأنه كان يحاول أن يهدئ من شكوك أبيه تجاهه، ولهذا اختار ابن شقيق "بوغوص" وهو يفترض أنه سوف يتجسس لحساب عمه، والوالى. وقد وُصف "إبراهيم" بأنه "فاتح قاس، ومحب للعدل لا يعرف الشفقة"، لكنه أضاف أن الرجل وأباه كليهما كانا "حكمين صادقين على الرجال" [١٤] . وأضاف "نوبار" أن "إبراهيم" اشتهر بالقسوة وكان مرهوبًا حتى من "عباس"(*). ومن ناحية أخرى، فإن معظم الوثائق التى بين أيدينا تكشف أن "عباس" كان متوحشًا قاسى القلب، قادرًا على الإتيان بأقصى ما تتضمنه قوائم التلذذ بالقسوة من أعمال، والتى كثيرًا ما عنفه جده بسببها. وقد كان "إبراهيم" العضو الوحيد فى الأسرة الذى لم يُعنَّف أبدًا بسبب القسوة، على العكس من "عباس"

(*) ابن أحمد طوسون بن محمد على ، حكم من ١٨٤٨ - ١٨٥٤ إذ كان أكبر الذكور فى الأسرة بعد وفاة عمه إبراهيم .

و"إسماعيل" اللذين كانا يحتاجان إلى أن يُكبح جماحهما. غير أن "نوبار" يذكر أنه عندما مات "إبراهيم" عمت الفرحة جميع أفراد أسرته كما لو كانوا في عرس، وكان الشخص الوحيد الذي احمرت عيناه من الانفعال هو "نوبار" نفسه. وقد استنتج أعضاء الأسرة مخطئين أن العيون الحمراء ناتجة عن البكاء على السيد الراحل، وقيل له "أنت الوحيد الذي يبكي على "إبراهيم"" (١٥). ويعطينا "الجبرتي" – هو الآخر صورة "لإبراهيم" القاسي والقاهر، وهو ما يمكن أن يكون متَّصِفًا به بالفعل قبل أن يصبح آمنًا ومتمكنًا من مركزه.

وربما تكمن الحقيقة حول "إبراهيم" في مكان ما بين النقيضين. لقد كان عادلاً منصفًا وحازمًا مع جنوده، وكانت سمعته في أحسن صورها وهو يعمل مع الجيش.

وتنبئ مراسلاته مع أبيه عن قائد يكرس نفسه لراحة جنوده، ورجل يُعنف أباه عندما يجد أن رفاهية رجاله معرضة للخطر. وفي أثناء حملة الشام ظلت الخطابات تتوالى إلى القاهرة حتى ثار استياء الأب، وكانت المراسلات بين الرجلين تمر عبر رئيس السكرتارية، "الباش معاون"؛ وكانت فحوى الرسائل ما يلي: "ألا يعد هؤلاء الرجال من بين بني البشر؟ ليس هناك تبرير لترك جنودنا يفترسهم الجوع لمجرد توفير النقد للحكومة" (١٦). وقد كانت جهوده من أجل جنوده موضع تقديرهم. وكانوا منضبطين جدًا وكونوا قوة مقاتلة قادرة. ورغم ذلك، فقد ثاروا عندما نفدت نقودهم، لأنهم، بدلاً من أن يعيشوا عالة على البلاد التي ينزلون بها، كان "إبراهيم" يصر على أن يدفعوا مقابل كل ما يأخذونه من الناس.

وكان "إبراهيم" قديرًا وقادرًا كرجل إدارة، لكن أفعاله في ذلك العصر، عندما كان الحاكم مطلق السلطة وكانت الحياة رخيصة الثمن، ربما تبدو ظالمة في العالم الحديث، على الرغم من أنه على ضوء عصره كان يعد رجلاً عادلاً.

كان "إبراهيم"، على العكس من والده، رجلاً متعلمًا ويملك أكبر مكتبة في البلاد، تضم حوالي تسعة آلاف مجلد بالتركية والعربية والفارسية والأرمينية. وكانت هذه الكتب تتناول الفلك والتنجيم والطب والتاريخ والرحلات (١٧). بالإضافة إلى الشعر والأدب، وكان شغوفًا بالآلات، وكانت مزرعته هي الأولى التي تستخدم طاقة البخار في ري الأرض (١٨).

وكان "إبراهيم" اليد اليمنى لأبيه، لكن "طوسون" قد يكون بالفعل الابن الأثير لوالده . كان ذا مزاج لطيف ومشرق، على العكس من أخيه الكبير ذى الطبع الحاد ، وأخيه الأصغر العنيف المتغطرس، "إسماعيل". كان محبوباً للغاية داخل الجيش وبين أفراد الشعب. وقد أحبه الرجال لكرمه ولطفه، وكثيراً ما عارض إجراءات والده القاسية وتشفع عنده لصالح الشعب. كذلك كان فى إمكانه أن يكون متقلبًا ومسرفًا. وعندما كان والده يعنفه لإسرافه ويقارن بين ذلك وبين أسلوبه هو المعتدل فى الحياة، يقال إن "طوسون" كان يجيبه "أنت لم تكن ابن والٍ، أما أنا فابن محمد على ويجب أن أبدو كريماً" [١٩] . وقد حارب "طوسون" بشجاعة فى الحملة الوهابية، لكنه لم يكن قائداً من الطراز الأول ، ولم يكن لانتصاره علاقة بصفاته الشخصية . وعند عودته إلى الوطن للاستجمام والترويح عن النفس أصيب بالطاعون ، ويقال إن عدوى المرض انتقلت إليه من إحدى محظياته. وفى خلال عشر ساعات من إصابته بالمرض فى قصره بالقرب من رشيد، حيث كان مكلفا بحراسة الشواطئ، قضى نحبه. وقد قام محمد على الذى صدمته الوفاة بالسير خلف نعشه من بولاق التى وصل إليها ، حتى المدافن، باكيًا طول الطريق إلى أن دفن فى قبر من مقابر "الإمام الشافعى".

أما "إسماعيل" (١٧٧٥ - ١٨٢٢) ، الابن الثالث ، فجاء إلى مصر متأخراً مع والدته عام ١٨٠٩، وعلى ذلك فقد قضى سنوات تنشئته بعيداً عن أبيه، الذى عرفه عن بعد، ولم يجاهد مع والده أبداً ضد أعدائهما المشتركين فى داخل البلاد، وكانت الرفقة الطيبة التى كانت قائمة بين الأب وابنيه الكبيرين غائبة. كذلك ربما غابت بنفس القدر تلك المودة التى نمت بين الوالى و"طوسون"، ومع وجود "إبراهيم" فى "إستانبول"، كان هو الابن الوحيد إلى جواره. لقد جاء "إسماعيل" إلى مصر عندما كان مركز والده قد توطد كوالٍ وكان أخواه الاثنان قد اكتسبا شهرة فى البلاد . وعندما كان فى الخامسة والعشرين أُرسل على رأس الحملة السودانية. وقتئذٍ ، كان "طوسون" قد مات عام ١٨٣٦، وكان "إبراهيم" قد أنهى الحروب الوهابية بنجاح، وسَوَّى مدينة "الدرعية"، عاصمة الوهابين بالأرض، وعاد إلى مصر بطلاً عام ١٨١٩ . وكان على "إسماعيل" أن يتنافس مع شهرتهما المتوهجة هذه ، وأن يسعى إلى الاقتداء بهما فى السودان .

من سوء الحظ أن الوسائل التى استخدمها للتأثير على محمد على كانت كريهة عند والده . ففى فورة من الحماس عقب إحدى المعارك، أرسل لأبيه ثلاثمائة زوج من آذان "الشيقية". وقد عنفه والده على ذلك وكتب له :

"إنه من المعروف جيداً بين الحكام الذين يهتدون بالعقل أن الطريق إلى اكتساب حب شعوبهم إنما يكون من خلال نشر العدل ... ومن الواضح أنه لا يوجد حاكم يستطيع أن يفعل شيئًا بغير العدل ... وقد كان من واجبك أن تكتسب ثقة "الشيقية" بالشفقة وحسن المعاملة ... وبدلاً من ذلك فقد نفّرتهم ... ألمْ تسمع عما يكون عليه سلوك الناس فى أوقات الحرب؟ ألم تسمع كيف كان الفرنسيون عادلين فى مصر؟... ألم تعد تذكر العدل والشفقة التى أبداها الإنجليز منذ وقت ليس ببعيد؟" [٢٠]

كان مبدأ الحُكم العادل هو ما يعتقد الأب أنه يسير عليه فى مصر ، والعدل لا يتحتم أن يكون مختلطًا بالشفقة والرقة. وقد أُعطى "إسماعيل" اثنين من قدامى المحاربين المحنكين كمستشارين عسكريين له ، وأُمر أن يشاورهما قبل أن يتخذ أى قرار . لكن غروره دفعه إلى تجاهل نصيحة والده واختار أن يعين ضابطًا آخر كمستشار له ، الأمر الذى أثار غضب والده، الذى كتب إليه يطلب تفسيراً :

كيف تأتّى لك أن تعين رجلاً جاهلاً بعلوم الحرب مستشاراً خاصًا لك(*)، رجلاً لم يخض معركة من قبل، ثم تضعه فى موقع التسلط على رءوس رجال متمرسين بفن الحرب مثل "أحمد أغا" و"عبدى كاشف" (اللذين اختارهما)؟ كيف تتوقع منهم أن يتقبلوه كقائد لهم؟ وإن أبدوا قبولاً ظاهريًا فإنهم فى قلوبهم لن يقبلوه أبداً. وقد دفعتنى مثل هذه الأفعال إلى الظن بأنك قد ارتكبت مآخذ أخرى وأنك لا تتبع نصائحى. ألا تدرى أن استبدادك وحماقتك يمكن أن تأتى بأوخم العواقب؟ [٢١] .

لم يكن محمد على قانعًا بهذه الدفقة من القذائف، فبعد أيام ثلاثة أرسل خطاباً آخر أبلغه فيه أن مهمة القائد العام هى أن يمارس الإدارة الجيدة والفطْنة والمودة فى علاقاته مع ضباطه. وحذره من عواقب السلطة المطلقة وأوصاه أن يمتثل لنصيحة والده تجنباً لإثارة غضبه وتعرضه من ثم للعقاب السريع [٢٢] .

Aide - de - camp (*)

لكن يبدو أن "إسماعيل" لم يكن يمتثل للنصيحة، إذ كان هناك المزيد من التعنيف فى انتظاره، عندما اتهمه والده بأنه منغمس فى 'تصرفات طفولية، وفى الختام، كتب الوالد فى سخط: 'إذا ما اخترت أن تحب نفسك أكثر من حبك لرجالك، فإننى لن أحبك ... إذا لم تلتفت إلى كلماتى، فإننى أقسم أن أعيدك ثم أسجنك فى كوخ صغير . لأن العار لا يمكن السكوت عليه' (٢٣) .

كان إهمال "إسماعيل" لنصيحة أبيه بمعاملة الشعب بالرحمة والشفقة هو الذى جلب عليه هلاكه. فقد عامل السودانيين المقهورين بالكثير من القسوة كما أذل حكامهم. وقد أثارت إهانات "إسماعيل" حفيظة أحد هؤلاء الحكام إلى الحد الذى جعله يشعل النار فى كوخه ويحرقه حيا. وقد حزن محمد على لميتة ابنه الشنيعة، وأوقع الانتقام بالسودانيين بفظائع أكثر شناعة ارتكبها ضدهم زوج ابنته "الدفتردار".

وعلى الرغم من أن "إسماعيل" كان مصدر خيبة أمل للأب، فيبدو أن العبء الأكبر الذى تحملته الأسرة كلها كان مصدره ابن "طوسون"، "عباس".

كان "عباس" (١٨١٣ - ١٨٥٤) الذى أصبح يتيمًا فى سن الرابعة قد تربى على يد جده بنفس الأسلوب الذى يربى به أطفال الأسرة المالكة الآخرون. كانت إحدى الرسائل المبكرة التى بعث بها جده إليه تتضمن تأنيبًا مُصاغًا بلطف لأنه أصبح متكاسلاً فى متابعة دراسته: 'ولدى، روحى، إذا ما كان ذلك صحيحًا فإنه ليس من اللائق أن تقضى أيامك دون دراسة. أرنا حماسك، وعد إلى سبل اجتهادك السابقة وأبلغنا أية سورة وصلت إليها فى حفظ القرآن، وأى مواد قمت بقراءتها. كذلك نرغب فى أن نرى نماذج من خط يدك' (٢٤) ثم أضاف ملحوظة حذر فيها الصبى من أن يصغى إلى أولئك الدساسين الذين أخبروه أنه سينال مركزًا رفيعًا رغم كل شىء ، لأنه إذا لم يستذكر دروسه فلن يأخذ أى مركز ، أو حتى درهمًا واحدًا.

وبعد ثلاثة أشهر، طُلب منه أن يرسل كراساته إلى جده ليتفحصها. وقد أعقب ذلك خطاب غاضب إلى "الكتخدا" يأمره فيها أن يعمل على أن يتابع "عباس" دراسته ، وإلا فإن الوالى سوف يأتى لينتف له ذقنه (٢٥) . لكن يبدو أن "عباس" لم يكن بطىء الحركة فحسب لكنه كان بطىء الفهم كذلك. وكان جده دائم الشكوى من أنه يهمل

دراسته، ولا يؤدى تدريبات رياضية أو يمارس ركوب الخيل أو المشى، لكنه كان ببساطة يذهب للصيد، وهو ما كان يعتبره الوالى غير ذى قيمة وأنه مجرد استسلام لأهواء النفس. وعندما طلب "عباس" جواداً جديداً، رفض الوالى، 'إلا إذا تابع دراسته، ففى هذه الحالة سوف تجاب كل مطالبه' (٢٦) .

كان "عباس" لحوحاً، ولم يكن يرضى بالرفض إجابة. فبعد أسبوع آخر، تضمنت رسالة أخرى من جده فى وضوح تام استمرار رفض إعطائه الجواد الذى طلبه . وكانت صياغتها هذه المرة مسندة إلى ضمير الغائب. 'إن أفعال صاحب السمو تتناقض مع العقل والحكمة، وهى ببساطة، تتصف بالتقلب. فهو يملك بالفعل عدداً كبيراً من الجياد. ونحن نطلب قائمة كاملة بكل الحيوانات الموجودة فى الدائرة' (٢٧) . وتُختَتَم الرسالة بالتهديدات. وبعد أسابيع قليلة طلب "عباس" "ذهبية". وقد رفض جده هذا الإسراف غاضباً، مشيراً إلى أن "عباس" يملك بالفعل منزلاً عائماً فى بولاق وسفينة فى المنصورة (٢٨) .

كان محمد على مثالاً للسلوك المنضبط والمظهر الحسن. وحينما أبلغه أحدهم أنه رأى "عباس" مرتدياً عباءة البدو، اهتاج الوالى. هل كان هذا تعبيراً عن شخصيته العثمانية الصارمة أو كان هناك ما هو أكثر من ذلك ؟. لقد أرسل رسالة نارية إلى "الكتخدا" المنكود الذى خوطب بأنه 'حمار، (إيشيك). 'هل سبق أن ارتدينا عباءة لك، حتى تسمح "لعباس باشا" أن يرتكب حماقاته الصبيانية كما يحلو له؟ سوف يضطرنا مثل هذا السلوك إلى عقابه وهو ما لا نريد أن نفعله. فلتعمل على أن يضع نهاية للنزوات وأن يعود إلى دراسته' (٢٩) .

لم يكن بإمكان "عباس" أن يفعل شيئاً على وجه صائب. كان يتلقى فى كل شهر رسالة تشير إلى بعض التصرفات السيئة وتأمره أن يتابع باجتهاد دراسته التى يبغضها. وكان من المقرر أن يقوم بإرسال تقارير شهرية مرفقاً بها جدول كامل بأنشطته، وفصول وصفحات الكتب الدراسية التى قرأها، ونماذج من مختلف الكتابات التى يتعلمها. ولعل نظرة سريعة على جدول دراسته لشهر شعبان عام ١٢٤٥(هـ) ، تفسر لماذا كان "عباس" يبدو غير مستمتع بالدراسة، التى كان مقرراً أن ينفق فيها

أكثر من إحدى عشرة ساعة يوميا [٣٠] . فطبقًا للتوقيت العربى، يبدأ اليوم الجديد عند الغروب ويستمر حتى الغروب التالى. وكانت الساعات الأربع والعشرون مقسمة إلى قسمين من اثنتى عشرة ساعة، وتحدد الساعة الثانية عشرة مساء وقت الغروب ، وتحدد الساعة الثانية عشرة صباحًا وقت الشروق . وكان من المفترض أن يقضى الفترة من ٢-٥ عربى (٨ -١١ صباحًا) فى دراسة الحساب والهندسة ، ومن ٥ - ٦ (١١-١٢ صباحًا) لتناول الغداء، تعقبها فترة ساعة ونصف فى دراسة الخط، وساعة ونصف لتعلم قواعد اللغة. وعندئذ يأخذ نصف ساعة فى التنزه، ثم يقضى الساعات الثلاث التالية فى دراسة الإعراب فى اللغة العربية، ليصل الوقت بذلك إلى الساعة الثالثة من اليوم الجديد بالتوقيت العربى أو التاسعة مساء. ولا يبدو مثيراً لكثير من الدهشة أن يثور "عباس" على هذا النظام الحديدى، ويعلن أنه لم يعد يرغب فى العمل مع المدرسين. وأنه سيدرس على النحو الذى يوافقه وفى الوقت الذى يناسبه. وقد نفض محمد على يديه منه، وقال 'إنه غير قادر على العمل ويبدى الدليل على طبيعته الفجة' [٣١] . وقد أمر "عباس" بأن يعود إلى جدوله الصارم، لكنه خرج عليه فى نوبات دورية من التهرب. وبينما علَّمَ التمرد "عباس" أنه لا يستطيع أن يرغم جده، فإنه علمه كذلك فضل التلاعب والدسائس فى أن يشق طريقه. كما أكد بنفس القدر التقدير المتدنى من جانب الجد لإمكانيات حفيده. وقد كان محمد على طيلة حياته يشير إلى "عباس" بلقب 'البليد '.

وعندما بدأت حملة الشام عام ١٨٣١م كان "عباس" وهو فى الثامنة عشر يعتبر مُهيَّأً للحياة العسكرية وبُعث به ليتعلم كيف يصبح ضابطًا تحت ولاية عمه "إبراهيم". ولم يكن لائقًا للحياة العسكرية بمثل ما كان بالنسبة للحياة الدراسية. وتوالت شكاوى عمه "إبراهيم" بانتظام من سلوكه العسكرى أو من انعدامه كليةً . كان "عباس" قليل الاهتمام ، فرفض إطاعة الأوامر، وتصرف بغير مبالاة فى أوقات الأزمات ، كما كان مهملاً. وأسوأ من ذلك ، كان يخاف البندقية، كان جبانًا. وكتب "إبراهيم" إلى أبيه فى غيظ شديد، 'لو أنه كان ("عباس") خاليًا من الشجاعة لكنه يهتم، على الأقل، بواجباته، أو بأن يأمر الآخرين، على الأقل ، بأداء واجبهم... لكان من الممكن تقبل نقائصه، لكنه لا يعمل ولا يسمح للآخرين بالعمل ، وهو ليس بالشجاع أو المنتبه إلى مسئولياته .

وكان يجب أن تدفعه رتبته وأصله إلى أن يكون مثالاً يحتذى به الآخرون ، [٣٢]. وبعد سنة، نفض "إبراهيم" يده منه وطلب أن يتم استدعاؤه ، لقد ذهبت كل جهودى لتدريبه عبثًا ، هكذا فسر طلبه. وليس لدى وقت للقيام بتدريبه إذ إننى مشغول تماماً بالشئون العسكرية، [٣٣].

وعاد "عباس" إلى القاهرة، وحمل ضغينة لعمه دامت حتى آخر أيامه. وقد برز حنقه على جده وعمه فيما بعد عندما تزعم جبهة معارضة "لإبراهيم". وعند عودته إلى القاهرة، عين مديراً لمديرية الغربية، على وهم خاطئ أنه قد يجمع شتات نفسه ويظهر بعض المواهب فى الحكم إذا ما أسند إليه منصب على درجة من المسئولية. وبعد سنة أحاطت به مشاكل خطيرة. لقد حذره الوالى مراراً من أن يكون شديد القسوة على الشعب، وهو ما كان ميالاً إليه بالفعل، كما أظهر ميلاً واضحًا لشذوذ التلذذ بالقسوة. لكنه ذهب هذه المرة إلى مدى بعيد، حين تغاضى عن مقتل خبّازه. وأشيع أنه أمر بخياطة فم إحدى جواريه عندما ضبطها وهى تدخن، وماتت المرأة جوعًا. ولما كان "عباس" شاذاً جنسيا، فإن المرء ليشك فى أنه كان يهتم كثيراً بما تفعله نساء حريمه، ولهذا فقد تكون القصة مشكوكًا فى صحتها، كما أنها قد لا تكون كذلك. ليس من شك فى أن "عباس" كان قاسيًا، أخرق، بليداً، عاجزاً عن التصرف، لكنه كان عضواً فى العائلة، وكان لابد من تدبير مكان له ضمن جهاز الدولة. كان يمثل خيبة أمل كبيرة لجده الذى خدع نفسه بتصور أن ابن "طوسون" سوف يحمل صفات أبيه. فى إحدى رسائله بدأ الوالى بالتهديد باستدعاء "عباس" وتعيين شخص آخر مكانه، لكنه أضاف فى حاشية الرسالة، 'لقد حطمت آمالى فيك. لقد كان أملى أن تدخل السعادة إلى قلبى بأن تؤدى واجباتك بضمير حى. انظر إلى عمك. وإلىَّ أنا فى سنى المتأخر. حقًا لقد آلمتنى بلادتك إلى أقصى حد. "عباس"، يجب أن تلم شتات نفسك، واطرح الانغماس فى الشهوات جانبًا من أجل العمل الجاد، [٣٤]. كان محمد على و"إبراهيم" بوضوح المثلين السيئين اللذين يمكن تقديمهما "لعباس"، وكانا ببساطة يؤججان سخطه على كبار السن. وفى رسالة أخرى وجه الوالى اللوم "لعباس" بسبب قسوته، ونصحه أن يسعى حوله ويقدم الترضيات لكل هؤلاء الذين أساء لهم، وأضاف أن هذا 'هو السلوك المناسب، لأن 'التصرف كما تفعل الأسود يليق بالمتوحشين ولا يليق بمن هم فى مثل مركزك، [٣٥].

وبمرور الوقت، يئس الوالى من "عباس" وتضاءلت رسائل العتاب، وقد أُعطى "عباس" مواقع ذات مسئولية فى الإدارة، لكن جده وعمه كانا يحتقرانه. وقد أدرك "عباس" شعورهما، وكان رده على ذلك بأن كرههما معًا، على الرغم من أنه كان حريصًا على الاحتفاظ بمشاعره نحو جده لنفسه، حتى سقط الوالى مريضًا ومات "إبراهيم". وعندما أصبح هو الخديوى، تجلت عداوته لجده فى الجنازة الوضيعة التى رتبها له .

ولد الابن الرابع لمحمد على، "سعيد"، فى ١٧ مارس ١٨٢٢ / ١٢٣٧ . وكانت تنشئته بنفس أسلوب تنشئة ابن أخيه "عباس"، مع اختلاف عنه بأنه كان يحمل وزنًا زائدًا مكونًا من أرطال عديدة من الشحم. وكان "سعيد" مهتمًا بدراسته، وعندما بلغ الثالثة كان من دواعى سرور الأب أن يعلم أن ابنه استطاع أن يقرأ خمس صفحات فى خمسة عشر يومًا وأنه حفظ السور الخمس الأولى من القرآن [٣٦]. عندئذٍ اقترح الوالى أن تنسخ أجزاء القرآن وتجلد منفصلة وتعطى "لسعيد" لحفظها مجزأة ليكون من السهل عليه استظهارها، وبذلك يتكون لديه الشعور بالإنجاز [٣٧].

وتلقى "سعيد" الكثير من الاستحسان لاجتهاده وحرص والده على ملاحظة تقدمه عن قرب. وطلب محمد على أن يتم إبلاغه بالكتب التى يقرؤها الصبى، وكم كلمة جديدة يتعلمها فى كل يوم، وبذلك يراقب بدقة تفاصيل تعليم الصبى، حتى وهو فى غمار حملاته العسكرية. وكان يؤكد بصورة مستمرة تقديره واحترامه لتوفير التعليم لأبنائه. ونصح "سعيد" بأن يتعلم وهو بعد صغير، 'لأن التعليم فى الصغر دائمًا مثل النقش على الحجر' [٣٨].

كان محمد على، الذى ظل أميًا حتى سن السابعة والأربعين، يريد أن يهيئ لأبنائه أفضل تعليم، وحمل كل خطاب منه إلى "سعيد" وسائر أطفال الأسرة المالكة نفس الرسالة، 'تعلموا! تعلموا!'. وعندما بلغ "سعيد" الحادية عشرة، كان قد تعلم التركية والعربية والفارسية، وخُصص له اثنان من المعلمين الأوروبيين لتعليمه اللغات، والهندسة والحساب. وعندما انتشر وباء الطاعون فى ذلك العام، أمر أبوه أن يوضع الصبى ومعه معلموه فى حَجْر صحى حتى يستطيع الاستمرار فى دراسته. وتعلم "سعيد" الفرنسية والإنجليزية، ولكن نظرًا لخجله، وربما بسبب بدانته، لم تواته الجرأة على التحدث بهاتين

اللغتين. وعندما اكتشف محمد على ذلك، أمر الصبى أن يقوم بجولات يومية على أهم القناصل الأوروبيين ويتحدث معهم بالفرنسية حتى يتخلص من خجله ويتمكن من استعمال اللغة بطلاقة (٣٩). وكان لمثل هذه الإجراءات المتعسفة أثرها الفعال، وأدت "بسعيد" إلى أن يحب ويصادق القنصل الفرنسى، "فرديناند دى ليسبس"، مع ما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لمصر.

وفى سن الثالثة عشرة أصبح "سعيد" ملازمًا فى البحرية، ووضع تحت رئاسة أمير البحر "ماتوش باشا"، الذى طُلب منه أن يعامله فوق ظهر السفينة بمثل ما يعامَل أى ملازم آخر، وألا يمنحه معامله خاصة. وكتب محمد على إلى ابنه:

هل تذكر أننى قلت لك إن ملك إنجلترا قد خدم فى البحرية برتبة الملازم، وتدرج فى الرتب مثل كل الضباط الآخرين حتى أصبح "أدميرالاً"، وبعد ذلك بقليل أصبح ملكًا ؟ فطالما كنت على ظهر سفينة، فتذكر أنك لست إلا مجرد ملازم. وعليك أن تقوم بالمهام التى تكلف بها وأن تتعلم فنون البحر وعلومه، وأن تطيع رؤساءك من الضباط. لقد أرسلتك إلى البحرية على أمل أن تصبح منارة للأسرة. لقد وصلت إلى أسماعى شائعات مفادها أنك لا تقف "انتباهًا" لرؤسائك، وأن "الباشا" (ماتوش) لا يجلس فى حضرتك حتى تأذن له. يا ولدى، يا حبة عينى، لقد أرسلتك إلى البحرية طُبقًا للتقليد البريطانى، وطالما أنت هناك فعليك أن تتصرف كما ينبغى للملازم أن يتصرف، فأنت لست سوى ضابط صغير على سفينة ويجب أن تعامل كذلك. وحين تغادر السفينة فأنت ابن محمد على، وعلى الجميع أن يخضعوا لك ويحترموك. وكلما زدت من علمك ومعرفتك كلما علا صيتك (٤٠).

ومثلما حدث "لعباس"، فقد نال "سعيد" نصيبه من التأنيب، وإن كان بصورة أكثر اعتدالاً إذ إن خطاياه كانت غير خطيرة. وكانت بدانته هى عيبه الأكبر الذى أزعج الوالى كثيراً، والذى أُمر أن يتخلص منه عن طريق تسلق صوارى السفينة مرتين فى كل يوم (٤١). ويبدو أن التدريبات لم يكن لها تأثير كبير على "سعيد" البدين، الذى بلغ وزنه وهو فى الثالثة عشرة ١٩٥ رطلاً. ولم يظهر الوالد الغاضب أى تعاطف، وكتب له

"أنا مشمئز من وزنك... إن فى مقدورك أن تتخلص من بدانتك التى تزعج الناس جميعًا ، وأن يصبح لك قوام رشيق ... إنك لو حضرت إلى "الإسكندرية" وأنت على هيئتك السابقة فسوف أنفيك فى منزل صغير وأبقيك فيه، ولم يكن محمد على يعانى من مشكلة زيادة الوزن ، لأنه كان يأكل باقتصاد كبير ، وإلا فإنه كان سيظهر تعاطفًا أكبر إزاء مراهق قلق وجد ملاذًا فى الطعام . كتب إليه:

لقد نصحتك المرة تلو المرة، شفاهة وكتابة، لكن جهودى كانت بلا جدوى، وقد تألمت أعمق الألم... وقد حاول معلمك أن يخفى حالتك ويحمى ويشجع بدانتك الكريهة... وقد اضطررت إلى التجسس عليك... فلو وجدتك بدينًا كما كنت فسوف أضعك فى وصاية رجل فظ وأجعلك تمشى كل يوم كما فعلت مع "عباس"... أنا لن أسمح للناس بإهانتى بأن يقولوا إننى غير قادر على تعليم أبنائى بينما أقوم بتعليم أبناء الآخرين (٤٢).

كان لبعض التهديدات تأثيرها وأمكن "لسعيد" فى وقت ما أن ينقص من وزنه رطلين كل أسبوع وينال رسالة استحسان من والده. وقد تم التجاوز عن أى نشاط يمكن أن يؤدى إلى إنقاص الوزن. فعلى سبيل المثال، أُبلغ الوالى أن "سعيد" كان يرمح بحصانه على امتداد الإسكندرية ولم يكن يقف ليحيى المارة. كان من الممكن لهذا السلوك الوقح أن يجلب تعنيفًا لاذعًا من الوالى الذى كان متمسكًا بالسلوك القويم، لكن نظرًا لاعتقاده أن الرمح بالخيل وسيلة من وسائل إنقاص الوزن، فقد تم الصفح عن "سعيد" (٤٣).

كان أى عمل ينمّ عن الغطرسة أو الخيلاء من جانب أى فرد من أعضاء الأسرة يواجه بتعنيف فورى من الباشا، إلا أنه كان يوصيهم بالفخر بالعائلة وبالاسم . وحين سمع أن "أغا" "سعيد" ساعده فى النهوض من السرير فى قمرته فى الصباح، أرسل خطابًا فوريا يؤنب فيه "الأغا" ويهدده بالإلقاء فى البحر إن هو لم يتوقف عن التساهل مع "سعيد" (٤٤). وتم إرسال خطاب آخر إلى "سعيد" يحمل تأنيبًا له لكونه كسولاً ولأنه يخالط النوعيات السيئة من الناس ،

... ضباط البحر الجهلاء عتيقو الطراز هم الذين لم يتعلموا ولا يحملون أى احترام للتعليم... يا ولدى... لقد تربى أبوك تربية حسنة منذ صباه، ويمضى الوقت أصبحت الأخلاق الحميدة طبيعة ثانية له... وإذا لم يتحلَّ الشاب بالأخلاق الطيبة فى صباه... فإنه يصبح مجرداً من الصفات الإنسانية ويوصف فى أحسن الأحوال بأنه بهيمى... ويفرض عليك الواجب مهمة معاشرة المتعلمين من الناس... إنك مصاب بلعنة صفة الغرور المذمومة... حذار يا بنى... التمس صفات التواضع... لقد تخلص عمك "إبراهيم" من هذه الصفة وهو أكبر بثمانية وعشرين عامًا {هكذا} [٤٥].

كان "إبراهيم" فى الحقيقة أكبر بثلاثة وثلاثين عامًا. ويحدد الخطاب بوضوح قيم الوالى. فيحتل التعليم قمة السلم، تتبعه مباشرة الأخلاق الطيبة ثم التواضع. كان هذا هو المثال السليم الذى يجب أن يحتذيه الأمراء الشباب، ليتمكنوا من أن يحكموا بالحكمة والمعرفة، ليكونوا محبوبين من شعبهم وليسبغوا المجد على اسمهم. وفى فقرة أخرى من الخطاب نفسه كشف محمد على عن اهتمامه وتعاطفه تجاه من هم أدنى مقامًا، عندما لا يكونوا مدانين بأفعال خاطئة. فقد كان معلم "سعيد" فى اللغة الفارسية صوفيا يحتقر اللمسات الاجتماعية التى يُشتمُّ منها رائحة الحداثة، والتى كان يَصِمُها بأنها بدعة، وكان يستاء بصفة خاصة من استعمال "سعيد" للشوكة والسكين فى وجبات طعامه. وقد نصح الوالى ابنه بأن يسمح للمعلم بأن يأكل فى جناحه الخاص بدلاً من الجلوس إلى مائدة الأمير، لكنه نبّهه أن يتأكد من أن طعام المعلم بنفس جودة الطعام المقدم للأمير. ولم يتخلص "سعيد" من بدانته أبدًا، لكنه استذكر دروسه بمثابرة، كما اكتسب إحساسًا بالإنسانية تجاه شعبه، على العكس من وحشية "عباس" التى لا مراء فيها.

وقد وُضع الأمراء الصغار تحت رقابة مشددة، وعكفوا على دراستهم الأكاديمية مجدّين زمنًا طويلاً، مثلما كان الحال مع "سعيد" و"عباس"، لكنهم حصلوا على منحة إضافية تتمثل فى إرسال "أحمد رفعت" و"إسماعيل"، ابنى "إبراهيم"، و"عبد الحليم" و"حسين" ابنى محمد على، للدراسة فى فرنسا فى مدرسة البعثة الفرنسية. وحينما

كانوا في القاهرة، كان عليهم أن يمروا بالدراسات الأساسية، اللغات العربية والفارسية والتركية، متضمنة النحو والشعر والخط والحساب والهندسة.

هذا الحب الذى أظهره الوالى للتعليم كان يشاركه فيه بالكامل ابنه "إبراهيم"، الذى كانت لديه مكتبة شاملة ، وكان يمكن وهو فى غمار حملاته الحربية ، أن يطلب أن ترسل إليه كتب معينة . وعندما زاره ابنه "إسماعيل" فى سوريا، الذى كان مصاباً بالرمد ، جعله يشرع فى دراسة الشعر ، وكافأه بأن سمح له أن يركب جواداً. وقد تعلم "إسماعيل" الشعر سريعًا، لكنه كان يتلوه بالطريقة الحجازية والفارسية، وهو ما كان مصدر تندر أبيه وأصدقائه [٤٦].

ولم يكن الأمــراء وهم فى "باريس" بعيــدين أبداً عن وصــايا ومــواعظ والدهم المستمرة. وكانت جداولهم اليومية ترسل إلى الوطن للموافقة عليها. وفى وقت ما، عندما بدا أن "حسين" يمر بأزمة من نوع ما، تلقى من والده رسالة تقول :

ولدى ، من يبدأ مهمة وهو يحمل شعوراً باليأس واعتقاداً بعدم النجاح، فسوف يفشل لا محالة... أما ذلك الذى يقول إنه ليس هنالك مستحيل ويبدأ العمل بعزم صادق، فسوف يجنى بغير شك ثمار جهوده. لقد كان مولدى ونشأتى فى مدينة صغيرة محرومة من الدراسة والتعليم، ولهذا كبرت وأنا محروم منهما، لكن استعدادى الفطرى دفعنى إلى أن أطرح التردد والشكوى جانبًا عند قيامى بأى مهمة، وعلمنى أن أجعل من الجهد والحماس كما لو كانا ديونًا فى عنقى. وسوف تعلمون عندما تكبرون وتنضجون أننى قمت بأعمال جليلة من لاشىء. أما بالنسبة لك يا ولدى فسوف تحصّل الآداب والعلوم فى مدينة النور حيث أصبح التعليم فى كل فروعها راسخًا، هذه المدينة التى تثقف فيها رجال عظام لا حصر لهم، والتى مازالت مستمرة فى تثقيف عظماء آخرين مثلهم. يا ولدى، لحمى ودمى. أرنى حماسك واعمل باجتهاد... اعلم أن أغلى أمنية فى شيخوختى هى أن أراك تضاعف طاقتك لإسعادى وإدخال البهجة إلى نفسى حتى أراك فى المستقبل القريب وقد أصبحت معدوداً بين العظماء والعلماء [٤٧].

يتضح من هذه الرسالة - كما يتضح من معظم رسائل الباشا لأبنائه - مدى التقدير الذى يكنه للتعليم. كان بالنسبة له الباب السحرى للنجاح. لكن هذه الرسالة تكشف كذلك أن محمد على كان ذا شخصية منفتحة تمامًا، شخصية لا تعترف بحواجز أو حدود ذاتية بينها وبين ما يمكن تحقيقه. لم تكن هذه مجرد كلمات تشجيع ترسل إلى ابن قانط كان يعيش وحيداً ومنفيا فى بلد أجنبى، ويعانى من صدمة حضارية؛ لكنها كانت كلمات تحدد دستور الأب، كما تصف صورته هو التى رسمها لنفسه. لقد سعى إليه النجاح بما يجاوز أكثر أحلامه جموحًا؛ لم يكن الأمر سهلاً، لكنه حقق المستحيل، فما الذى يمكن أن يحققه أبناؤه زيادة على ذلك، وهم مسلحون بالعلم الحديث. كتب الوالى إلى "حليم":

إن حبى للآداب والعلوم ورغبتى العظيمة فى تعليمك وجعلك متحضراً يتغلب على نفورى من أن أفترق عنك... حكِّم العقل... اعلم أنك تلميذ مثل كل الآخرين وأطع كل من هم أعلى منك وعامل كل فرد معاملة طيبة وروِّض نفسك صباحًا ومساءً على أن تكون متواضعًا ومجتهداً، وهكذا تكسب السمعة الطيبة وسعادتى وإحسانى، وتصبح محترمًا بين الناس (٤٨).

كان النظام وضبط النفس هما النغمتين الأساسيتين فى طبيعة محمد على، وكان يرجو يائسًا أن يكتسب أبناؤه صفات مماثلة. وبنفس القدر كان يقدر التواضع وينفر من أى مظهر من مظاهر الغطرسة. وفى وقت ما أنَّب "إبراهيم" لأنه كان يوقع أوامره فى سوريا بلقب "سر عسكر عربستان"(*) وكتب... 'اكتفِ [بالتوقيع] " بإبراهيم " فقط كما يفخر أبوك باسم " محمد على "، مجرداً من أى لقب. ووجّه حماسك إلى اكتساب سمعة طيبة من خلال المنجزات الإيجابية وسوف يصبح اسمك محفوراً فى صفحات الزمان ' (٤٩). حقًا لم يستعمل محمد على أبداً أيا من ألقابه فى مراسلاته ، لكن يبدو أن قدرا من انزعاجه حول لقب "إبراهيم" راجع إلى أنه تضمن كلمة "عربستان" كما لو أن "إبراهيم" كان يقيم مملكة عربية، وهو ما قد يكون قد فكر فى تنفيذه بالفعل .

(*) وتعنى قائد الجيوش العربية .

كان محمد على شديد الإحساس بميراثه العثماني، وكان يؤلمه أن يرى "إبراهيم" يطرح ذلك جانبًا مقابل لقب عربي ، أو لقب يُشْتَمُّ منه أية رابطة عربية بدلاً من رابطة عثمانية .

ومثل الكثيرين من الآباء، كان محمد على ضعيف الثقة في الصفات الطبيعية لأبنائه، وأخذ على عاتقه مهمة تشكيل شخصياتهم على صورته هو، أو ما كان يظنه صورته هو، وخشية أن ينحرفوا عن التوجيهات الصارمة التى أصدرها، وضع جواسيس فى كل مسكن من مساكن أبنائه وعرف كل دقيقة من أساليب حياتهم. وربما كان الحذر السياسى هو الدافع إلى هذا فى حالة كبار أبنائه، لأنه لم يثق بأحد، حتى ولا بأبنائه، لكن فى حالة الأبناء الأصغر سنًا، كان الدافع هو أن يتيقن أن أوامره تطاع حرفيا. وبرغم التهديدات التى كان يصدرها مراراً، فإنه لم يعاقب أبداً أيًا من أبنائه، إلا برفض تقديم المعروف لهم إذا ما تكدر. وبخلاف ذلك، فقد كان يفعل ما يفعله معظم الآباء، يعطى النصيحة، ويتقبل النتيجة بقدرٍ من ضبط النفس. ولم يكن يتعلق بالأوهام بالنسبة لعائلته، وأمكنه أن يقوم بتشريح أفرادها بنظرة باردة فاحصة، وهى ميزة نادرة بالنسبة لأب، وفى ذات الوقت الذى أحبهم فيه وأسبغ عليهم رعايته.

وقد أظهر محمد على لبناته نفس المحبة التى أغدقها على أبنائه. وفى ذلك العصر، الذى لم تكن نساء الطبقة الراقية فيه يتلقين إلا تعليمًا ضئيلاً، إن كنَّ يتلقين أى تعليم على الإطلاق، كان قد خصص معلمين لبناته وكن يتعلمن. وقد أعرب فى رسالة لزوجته عن سعادته لسماعه أن ابنته الكبرى كانت منكبة على القراءة . وفى رسالة لأصغر بناته، ربما كانت "زينب"، امتدح مهارتها فى دروسها وفى نماذج الخطوط المختلفة التى أرسلتها له بناء على طلبه . كتب يقول لها 'إن أحب أمل إلى قلبى أن أراك تظهرين الحماس فى القراءة والكتابة. ابعثى لى من وقت لآخر بتقارير عن تقدمك فى التعليم' (٥٠).

ولم تنجُ البنات من التأنيب والمواعظ كذلك ، ففى رسالة لكبرى بناته أوضح أنه لا يبخل عليهن بالمال لشراء الثياب، ولكن عندما تتجاوز المطالب الحدود المعقولة

ويبتعدن عن الذوق السليم، فإنه يلجأ للتأنيب. فإذا قالت الأمهات: "هل هذه الملابس طلب مغالى فيه بالنسبة لبنات الرجل العظيم؟" فأجيبي: "إن الرجل العظيم فى نظر الشريعة هو الذى يخدم الشعب على الدوام"... وَطِّنى نفسك على أن تكونى راضية بالقليل وتعلمى الاقتصاد من أجل اليوم الذى يجب أن تكونى مسئولة فيه عن نفقاتك أنت" (٥١). وقد أُرسلت هذه الرسالة فى وقت كانت حملة الشام تستنزف كل ما فى الخزانة من أموال، لكنها عبرت كذلك عن يقين راسخ بقيمة التخلى عن الأبهة أو إظهار الترف. وكان هو نفسه بسيط الملبس ولم يكن يتزين بحِلْيَات من أى نوع، باستثناء ساعة جيب، إلا حينما كان يريد أن يبهر مبعوثًا عثمانيا. وكان يتوقع أن يتجنب أبناؤه الترف الزائد باعتباره صفة عديمة القيمة فى أبناء الرجل العظيم. ويمكن القول إنه كان هناك نزوع عكسى عن بساطته الظاهرية. كان يؤمن بأنه هو وأفراد أسرته فى غير حاجة إلى التباهى، فهم من هم، وليس هنالك من هو أفضل، وليست هناك حاجة إلى سمات خارجية تميزهم عن سواهم .

أما المرة الوحيدة التى أوشك "الباشا" فيها على إظهار قسوته تجاه أحد من أولاده فقد كانت حالة ثانية كبرى بناته، "نازلى"، زوجة "الدفتردار". كانت "نازلى" امرأة فاجرة تمارس حياة فاضحة، على الرغم من أنها ظلت مخفية إلى حد ما عن والدها. ورغم أن سلوكها لم يكن معروفًا خارج دوائر القصر، فقد كانت ذات سمعة سيئة فى نطاق الأسرة. وقد تعدت حدود الممكن عندما أمرت بقتل أحد نَدَامَاها. وسمع والدها بالحادثة التى أساءت إلى حسِّه المتمسك بالأخلاق والعدالة إلى حد أنه أمر "عباس" أن يُعدِم عمته. وقد قضى "عباس" الليلة بأكملها يلتمس من جده أن يبقى على حياة عمته، وفى النهاية استسلم الباشا وألغى أمره (٥٢).

وتكشف مذكرات "نوبار باشا" جانبًا من محمد على لم يظهر فى أى مادة أخرى بين أيدينا. فقد روى حادثة تضمنت أنه فهم أن "إبراهيم" أراد أن يخبره (أى "نوبار") أن الوالى قد خطط لاغتياله هو، "إبراهيم". وقعت هذه الحادثة عام ١٨٤٤ عندما كانت التوترات بين الأب والابن فى ذروتها (انظر الفصل الحادى عشر للتفاصيل) . وكان محمد على قد أعلن فى مجلس عام أن هناك، بينهم، "خائنًا"، يقصد "إبراهيم" ورجلاً

جشعًا، مشيراً إلى "شريف باشا"، وطلب منهم تسليمهما إليه. وقد صعق الحاضرون ، وكذلك الرجلان موضع الحديث اللذان خافا على حياتهما، أو هكذا أبلغنا "نوبار". وتلقى "إبراهيم" حينئذٍ رسالة من أبيه مليئة باتهامات له "بالسلوك الغادر، واعتزم أن يذهب إلى القصر للتفاهم مع أبيه، لكنه أيقن أن هذه الخطوة قد تكلفه حياته. ولهذا أمر "إبراهيم" رجاله أن يكونوا على استعداد ليقوموا بتوجيه ضربة إن حدثت محاولة ضده. ولم تحدث في واقع الأمر أي محاولة، وتم رأب الصدع بين الأب والابن، لكن "نوبار" يعتقد أن "إبراهيم" كان مقتنعًا أن أباه كان يخطط لاغتياله. وبالمثل كان هو على استعداد لاغتيال أبيه [٥٣].

كذلك أضاء لنا "نوبار" جانبًا من شخصية "إبراهيم"، يختلف عن الصورة التي نعرفها عنه؛ شخصية جندي مع إداري متصف بالفظاظة. إذ يروي أنه في إحدى المناسبات عندما كان "إبراهيم" في أوروبا، بكى عندما رأى الريف الفرنسي على قدر كبير من الجمال والخضرة بينما مصر على قدر كبير من التعاسة. "سوف أغير كل هذا إن أعطاني الله العمر"، هكذا أخبر "نوبار" [٥٤]. وعلى نفس نغمة الرجل الذي كرّس نفسه لإصلاح بلاده، قال "نوبار" إنه ذات مرة، حين كان "إبراهيم" جالساً لرسم صورة له في "بيزا" عام ١٨٤٧، صرخ فجأة بصوت عالٍ: "لا، لن أموت، لقد خلقني الله من أجل خير مصر، لأحقق لها الثراء والرخاء. ليس من العدل أن أُقبَض قبل أن أجعلها تعرف الراحة وتصبح سعيدة" [٥٥]. في ذلك الوقت كان "إبراهيم" مريضًا بالسل الرئوي، وكان الداء ينهش فيه، لأنه كان مقدراً له أن يموت بعد ذلك بشهور. وفي نفس الوقت كان أبوه مريضاً ويفقد قدراته العقلية لأن الأطباء الأوروبيين أعطوه جرعات من "نترات الفضة" لعلاجه من "الديسونتاريا". وربما أدت نترات الفضة إلى شفائه من "الديسونتاريا" لكنها أدت كذلك إلى إحداث تدمير شامل للمخ، وأصبح الحاكم الشيخ مختل العقل وبدأ "يصاب بنوبات من الجنون تعقبها فترات من التعقل" [٥٦]. أما الآخرون الذين لم يعرفوا شيئًا عن الدواء، فقد عزوا هذه النوبات إلى خَرَف الشيخوخة الذي ألم به بسبب دواء لتقوية الباه كان يتعاطاه عندما أهدته ابنته جارية جديدة .

كان الأمر مسـألة وقت ليس إلا، قبل أن يصبح "إبراهيم" واليًا على مصر خلفًا لوالده. وأثناء وجوده فى أوروبا لم يكن "إبراهيم" مهتمًا بغير زيارة المصانع. وكان يبدو على علم بكل شىء عن الصناعة، كما كان مطلعًا على أحدث وجوه التقدم فى كل الميادين، طبقًا لما يقوله "نوبار" (٥٧). وأضاف "نوبار" أن كلاً من "إبراهيم" وأبيه كان يتم إحاطته بآخر تطورات السياسات والاقتصاديات الأوروبية، إذ كانت خطب الوزراء فى برلمانى كل من فرنسا وإنجلترا تترجم يوميا بواسطة "نوبار" ليقرأها "إبراهيم" وأبوه (٥٨).

وقد وصف "نوبار" "إبراهيم" بأنه كان يتمتع بحس جيد يصل إلى حدود العبقرية، لكنه كان بخيلاً مثل أبيه، واشتهر كذلك بالروية فى التفكير. كان "إبراهيم" قاسيًا لكنه كان يؤمن بالعدالة. ذات مرة، أثناء زيارة للندن، رأى مخموراً يقتاده الشرطى إلى السجن، فاستدار إلى "نوبار" وعلق قائلاً: 'هنا عظمة بريطانيا وليس فى مصانعها فقط،، وهو يقصد احترام القانون (٥٩). كما امتدح "نوبار" محمد على الذى كان قديراً فى الحكم على الشخصية. وأضاف أن الوالى ربما كان ينقصه 'التعليم، لكن من المؤكد أنه لم يكن ينقصه 'التهذيب، .أما "هيكيكيان" – الذى كان أقل كثيراً فى الذكاء، ومراقباً للأحداث متقلب الأطوار – فكان كثيراً ما يغير آراءه فى الوالى. فهو يقول فى إحدى الفقرات، 'إن أعظم نقائص الحاكم إنما هى حرصه الشديد وجهله المطبق بالآداب والعلوم، (٦٠). وذكر فى صفحة أخرى 'إن الحاكم بطبيعته حساس وإنسانى المشاعر للغاية،' (٦١). ثم غير رأيه فى نفس الصفحة وقال إنه لم يكن كريمًا، وكان محبًا للتباهى، وهو ما ينقض ملاحظته عن الجشع. ورغم ذلك فقد كتب فى مكان آخر، 'إن الحاكم فى واقع الأمر متحرر الفكر للغاية. ولم يظهر فى تركيا، ولن يظهر فيها، رجل أفضل أو أعظم من محمد على ، (٦٢).

"هيكيكيان" هذا، الذى يبدو أنه كان رجلاً حاقداً تغشاه لمسة من الوسواس المرضى*، والذى خاب أمله حين لم يصبح ذا نفوذ مثل سائر أقربائه من الأرمن، ومن ثمَّ حقد عليهم وعلى مخدوميه، كان يعد نفسه إنجليزيا لأنه كان قد تلقى تعليمه فى

إنجلترا، وكان يتحدث عن الإنجليز بقوله 'نحن، وكان ينظر إلى مصر من وجهة نظر شخص أجنبى يحمل تعاطفًا قليلاً للمكان وحبًا أقل له، لكن يبدو أنه عانى الكثير فى المدرسة فى إنجلترا. وفى فقرة تمتلئ بالشر بوجه خاص، تتحدث عن الأمراء المصريين الذين أُرسلوا للدراسة فى فرنسا، كتب يقول، 'كان يجب أن أوصى آباءهم بإرسالهم إلى إنجلترا، ثم بعد تعليم مسبق فى بعض مدارسنا العامة، وبعد أن يكون قد تم سريعًا جعل كبرياءهم وسفاهتهم تتسرب من أنوفهم، يلزم عندئذٍ إلحاقهم بالمؤسسات العسكرية وغيرها من المؤسسات الخاصة' (٦٣).

وقد عمل محمد على و"إبراهيم" كفريق . كان محمد على يسهم بتقديم عنصر الحرص ، وكان بمثابة الكابحة التى تضبط التحركات شديدة الاندفاع، بينما كان "إبراهيم" يسهم بتقديم الإستراتيجية والجرأة الحربية والمِلاط(*) الذى حافظ على تماسك الجيش المصرى، وجعل رجاله يخشونه ويحبونه . كان الرجل الأصغر سنًا أكثر تحررًا فى فكره وكان يحمل حبًا أكبر للبلد الذى تبناه، والذى كان البلد الوحيد الذى عرفه حقًا. وكان الأب ممزقًا بين رغبته فى البقاء عثمانيا، ورغبته فى أن يخلق إمبراطورية. كان يحتقر المصريين، ورغم أنه كان يفهم اللغة العربية فهمًا تاما، فإنه لم يكن يتحدث إلا بالتركية (٦٤). كان يقدر العثمانيين، لأنه كان عضواً فى أقلية عرقية ولغوية داخل الإمبراطورية العثمانية ورغم ذلك كان ينظر إلى نفسه باعتباره عثمانيا. وإنكاره لهذا سوف يعنى إنكاره لجذوره ووجوده. أما "إبراهيم" فلم يكن يعانى مشاكل الهوية الشخصية، فقد أحب المصريين واحتقر الأتراك، لذلك كان مستعداً لأن يكون أكثر قسوة تجاه العثمانيين وأكثر تطرفًا. وكان على الرجلين معًا – ومعهم مساعدوهم – أن ينحتوا لهم إمبراطورية من الأقاليم العثمانية، تلك التى أصبحت قوة عظيمة لبرهة قصيرة من الزمن. هذه الإمبراطورية اختفت فى النهاية، لكنها فصلت مصر بصفة نهائية تمامًا عن الإمبراطورية العثمانية .

(*) البارانويا .

لم تنطلق الحكومة الجديدة فى مصر ولديها نموذج واضح للإصلاح، أو حتى فكرة واضحة عن السبيل إلى حكم البلاد. وبدلاً من ذلك تبنت سلسلة من السياسات المرحلية(*) التى انبثقت عن معتقدات اقتصادية معينة. ولعل أفضل وصف لهذه المعتقدات هو أنها تشكل مدخلاً تجاريا (ميركانتيليًا). لم يكن ذلك نتيجة لأن الوالى ورجاله كانوا من أتباع هذا الاتجاه عن وعى منهم، إذ إنه وفوق كل شىء، لم يكن هذا المصطلح معروفًا لهم، لكن لأنهم اتخذوا سياسات اقتصادية كانت تتبع بإخلاص مبادئ "الميركانتيلية"(**).

من بين سياساتهم التى عكست الأفكار التجارية كان الآتى: يأتى فى المقام الأول أنهم أحسوا بالحاجة إلى تكديس الذهب، الذى أصبح محل اهتمامهم البالغ طيلة سنوات حكمهم. فى السنوات الأولى ، من ١٨٠٥ – ١٨١١ ، كانت الحكومة فى حاجة إلى المال لدفع مرتبات القوات الألبانية والعثمانية. ثم صارت فى حاجة إلى استيراد الأسلحة والذخائر لتقوية الجيش وصد الغزو. وبينما يكون الاحتياج إلى الأموال أمراً مشتركًا بالنسبة لكل الدول ، ولا يمثل فى ذاته بالضرورة سياسة تجارية ، فإن الخطوات اللاحقة التى تتخذها الحكومة، بأن تقوم بتكديس الأموال لاستثمارها فى مشروعات زراعية وصناعية، إنما هى إجراءات تجارية. وقد أدى بها البحث عن الأموال بدءًا من عام ١٨٠٨ وما بعده إلى زيادة صادرات السلع الزراعية. وكان الإجراء المقترن بهذه الخطوة هو ضرورة السيطرة على الموارد الزراعية حتى يمكن التصدير بالقدر الذى تجده الحكومة ضروريا ، وإجبار الفلاحين على زراعة محاصيل خاصة بالتصدير، وليس تلك الخاصة بالاستهلاك المحلى .

(*) ad hoc policies

(**) الميركانتيلية mercantilism : مبدأ أو سياسة مؤداها أن المصالح الاقتصادية للأمة بأكملها أكثر أهمية من مصالح الأفراد أو أجزاء الأمة ، وأنه من المرغوب فيه أن تزيد الصادرات على الواردات ، بما يستتبع ذلك من تراكم الذهب ، وأن الصناعة والزراعة والتجارة يجب أن تكون موجهة لهذا الهدف . وقد نشأ هذا الاتجاه فى أوروبا مع تقهقر النظام الإقطاعى فيها .

أدى نجاح التصدير لأوروبا إلى التوسع فى التجارة والتبادل التجارى ، وإلى الحاجة للمزيد من سلع التصدير، مع ما يستتبع ذلك من تغييرات فى حيازة الأرض الزراعية والضرائب لمواجهة هذه الحاجة. كان بدايتها فى عام ١١٨١ عندما تمت مصادرة الالتزامات فى الوجه القبلى. وتم استثمار الأموال التى تجمعت من التجارة ومن السلع الزراعية فى مشروعات للرى ، بدءًا بترعة المحمودية. وأدت مشروعات الرى ، بدورها – مدعمة بالقناطر والخزانات – إلى زيادة رقعة الأراضى الزراعية وسمحت بالرى الدائم فى أجزاء من البلاد ، ونتيجة لذلك تم إدخال محاصيل جديدة .

وعندما تم تحصيل المزيد من الأموال، وُجِّه استثمارها إلى الصناعة، استثمرت فى البداية فى الصناعات المرتبطة بالحرب عام ١٨٠٩ ، ثم اتجهت إلى المنسوجات وغيرها من السلع المصنعة خلال العقد التالى. وكان الهدف من الصناعة الإمداد ببديل للسلع المستوردة وتخفيض حجم الواردات ، وتطوير سلع جديدة مصنعة من مواد أولية محلية يمكن بيعها محليا أو تصديرها على السواء، كوسيلة لتحقيق ميزان تجارى فى صالح البلاد، وهو أمر أثيرٌ إلى قلب كل أنصار "الميركانتيلية". لكن نادراً ما صدّرت الحكومة الجديدة أكثر مما استوردت، إذ إن الآلات اللازمة لإقامة الصناعة استلزمت واردات متزايدة .

وحينما تشرع المصانع والصناع فى العمل، فابتداءً من ذلك الحين فصاعداً، وطبقًا لمنطق دعاة "الميركانتيلية"، يصبح التوسع العسكرى أمراً محتومًا حتى يمكن إيجاد الأسواق للمنتجات المصنعة والمواد الخام التى تفتقر إليها مصر لتغذية المصانع الجديدة. كانت هناك أسباب أخرى أُلحقت بالأسباب الاقتصادية وبررت التوسع الخارجي: الحاجة إلى الاستقلال عن السيطرة العثمانية، كما سوف نرى فيما بعد، وربما الحاجة إلى تمجيد اسم محمد على وأسرته. وكانت المغامرة الخارجية الأولى هى حرب الحجاز، من ١٨١١ إلى ١٨١٩. وتبع هذه حملة إلى السودان عام ١٨٢٠، تركت محمد على سيداً على إمبراطورية. وهدفت حملة المورة عام ١٨٢٤ إلى إضافة المزيد

من الأراضى إلى أملاك الوالى، ولتحقيق أهدافه فى السيطرة على التجارة شرقى المتوسط، لكنها، بدلاً من هذا انتهت إلى كارثة ، ومثلت الحملتان الأخيرتان؛ حربا الشام ١٨٣١ – ١٨٣٣ ، ١٨٣٩ – ١٨٤٠، بداية النهاية للإمبراطورية ولأحلام الوالى فى المجد .

وأيا ما كانت الإجراءات الاقتصادية التى نُفِّذت فى البلاد، فإنها كانت تُسبَق أو تُصاحَب بتطورات داخلية موجهة إلى تسهيل فرص التدابير الهادفة إلى تحقيق أقصى استغلال للموارد بأدنى مقاومة محلية. لقد أعيد تثبيت القانون والنظام، وتحققت مركزية الحكومة، وقام "ولى النعم"، كما كان يدعى محمد على، بتأسيس حكومة مطلقة خَيِّرَة. إلى أى مدى كانت هذه الحكومة المطلقة خيرة ؛ هذا ما سوف نراه فى فصول لاحقة .

كان محمد على أستاذاً فى الحلول الوسط. إلا أنه على امتداد مناوراته الملتوية فى دهاليز الدسائس الاقتصادية والسياسية ، احتفظ بأنظاره مثبتة على هدف الاستقلال . وعلى ذلك فلابد من أن تُتَرجم سياساته وأفعاله فى ضوء كونه رجلاً أراد أن يدعم موقفه اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، لكن كان يأمل كذلك فى أن يستلب الاستقلال لنفسه ولأسرته .

الفصل السادس

السياسات الداخلية

نظر محمد على إلى مصر على أنها مُلك آل إليه بقوة السيف. يستطيع أى ملك شرعى أن يخطط للمستقبل دون عجلة، وهو آمن - أحيانًا- من خلال معرفته أن الاستمرارية سوف تسود. أما محمد على فلم يكن بالملك الشرعى، كما لم يكن حتى بالآمن، وقد كانت لديه شكوك قوية فى أى استمرارية لسلالته ما لم يتخذ خطوات للتمكين لهذه الاستمرارية ووضع الأسس لها، وبحد السيف لو استدعى الأمر. كانت أفعاله موجهة نحو تحسين ملكه وجعله يؤتى ثماراً أعظم، ونحو إرساء أسس ثابتة لحكومته يمكنها أن تقاوم التغيير والزمن. أفضت هذه الأسس إلى خلق نظام إدارى مركزى، وانطوت على سلسلة من القرارات المرحلية(*) استجابة للظروف، تلك التى صنعت، فى التحليل النهائى، الزخارف الخاصة بدولة حديثة. كان التقدم يتم خطوة خطوة، فى سلسلة من التجارب والأخطاء التى أسست سلطة مركزية، وحققت سيطرة على التجارة الداخلية والخارجية، وإصلاحًا شاملاً للزراعة، وإقامة للصناعة، وحققت أخيراً التوسع فيما وراء الحدود الإقليمية .

كان القانون والنظام معًا هما حجر الزاوية فى سياسة محمد على الداخلية فى مصر. وكان ذلك هو السبب الرئيسى الذى استحق من أجله تأييد العلماء والتجار، الذين رأوا فيه مثيلاً محتملاً لعلى بك الكبير يبشر بحقبة من الاستقرار والأمن يستطيعون إبانها أن يتفرغوا لأعمالهم. كانت الهزات التى اجتاحت البلاد خلال

(*) ad hoc . والمقصود القرارات الصادرة لأغراض معينة أو لمواجهة مواقف محددة .

العقود الأخيرة قد دمرت الحياة المالية والاقتصادية للبلاد. وعانت الزراعة كثيراً عندما كانت الجيوش تجتاح الأراضى الزراعية جيئة وذهاباً مجبرة الفلاحين على أن يفروا إنقاذاً لحياتهم. وكانت مجموعات السلب والنهب من العسكر تسبق، أو تأتى فى أعقاب هجمات عصابات البدو المتجولة الباحثة عن صيد سهل وتتسبب فى تدمير مماثل للقرى والتربة الزراعية. وسيطر قراصنة النهر على النيل، وكانت القوارب المبحرة إلى العاصمة محملة بالغذاء تُهاجم وتُنهب تاركة العاصمة عرضة للمجاعة. أما البدو الذين كانوا يسيطرون على طريق القوافل فلم تكن الحكومات المفلسة تدفع لهم عوائدهم المستحقة، فهاجموا كل القوافل بالتالى. وفرض الأسطول البريطانى حصاراً على الموانئ المصرية وأحدث اختلالاً فى تدفق التجارة بعيدة المدى. وباختصار، لم تصل الحياة الاقتصادية فى البلاد إلى حالة من الجمود فحسب، لكنها كانت كذلك تتدهور باطراد فى وقت كان المال فيه هو جوهر كل شىء .

وبعد أن هزم محمد على منافسيه، أصبحت مهمته الأولى هى أن يعيد فرض القانون والنظام وأن يعطى الفرصة للبلاد للعودة إلى الحياة الطبيعية، وأن تُشفى من جراحها التى لحقت بها من الكثير من الغزاة والدخلاء. وتم إعادة تسيير التجارة البحرية بالتعاون الكامل مع الأسطول البريطانى، لأن الجيوش البريطانية التى كانت تحارب الفرنسيين فى شبه جزيرة أيبيريا كانت فى حاجة إلى الحبوب المصرية وقامت الحكومة الجديدة التى كانت عالمة بمدى النقص فى السفن اللازمة لنقل المحاصيل من داخل البلاد إلى الموانئ، بإصدار الأمر ببناء أسطول من السفن النهرية، وهو ما أدى إلى استعادة وتوسيع قناة المواصلات مع الوجه القبلى، المصدر الرئيسى للحبوب. كان فى مصر عدد قليل من الطرق، إذ كان النيل هو شريان المواصلات الرئيسى. وكان فى استطاعة من يسيطر على جزء من النهر أن يقطع طريق حركة المرور فيه ويمنع الطعام من الوصول إلى العاصمة، مثلما فعل المماليك من قبل. كان أمن العاصمة يعتمد على انسياب حركة المرور فى النهر، وكانت مصادر تمويل الدولة تعتمد على الوصول بالتجارة مع العالم الخارجى إلى حدها الأقصى. وقد تمت مطاردة قراصنة النهر والقضاء عليهم وتم تأمين النهر .

وفى عام ١٨١٤ / ١٢٢٩ ، عُدِّل نظام الولايات الذى استنه المماليك. وأقيم نظام سلطة أكثر مركزية، يهدف إلى الإشراف على ممارسات أعمال الزراعة وتحسينها واستخراج المزيد من فائض الإنتاج من الفلاحين. قُسِّمت المحافظات إلى أقسام، كل قسم منها تحت إدارة "كاشف". وكانت المحافظات - الولايات - تتكون من ثلاث عشرة ولاية، إذا ما عدت "الواحات" واحدة منها. وكانت هذه هى: "جرجا" و"منفلوط" و"الواحات" و"الأشمونين" و"البهنساوية" و"الأطفيحية" و"الفيوم" و"الغربية" و"الشرقية" و"الدقهلية" و"البحيرة و"القليوبية" و"الجيزة". وأضيفت إليها "المنوفية" فيما بعد ليصبح المجموع أربع عشرة ولاية. ويشير الجبرتى إلى نظام جديد للتسلسل الهرمى للسلطة عندما يتحدث عن 'حُكام الأقاليم و"كُشَّافها" ونوابهم' [١] . وتذكر المصادر الفرنسية كذلك وجود "قائم - مقام". هذا الإجراء الإصلاحى لم يبعث على الرضاء التام، وقرر الوالى فى عام ١٨٢٥ / ١٢٤١ هـ أن يزور الأقاليم بنفسه، وأرسل كلمة إلى حكامه ضمن الرسالة التالية :

عندما قسمتُ البلاد إلى أقسام، كان الدافع هو تيسير نجاح وتقدم الزراعة ، لكن هناك نقصًا فى الاهتمام والدقة من جانب مأمورى الأقسام ، خاصة النقص فى الاهتمام الموجه لزراعة المحاصيل المحسنة الجديدة ... ولهذا فقد قررت أن أزور أركان البلاد، وأعاين القصور من جانب أى مأمور أو "قائم - مقام" أو حُاكم "خُط"، أو "شيخ" أو "خولى". وسأجمعهم جميعًا فى منتصف الأرض التى أُهملت، وسآمر بحفر حفرة ودفنهم أحياء [٢] .

وتؤكد الرسالة بوضوح أن الاهتمام الرئيسى للوالى بالإصلاحات كان نابعًا من اهتمامه بتطوير الزراعة والإشراف على المحاصيل الجديدة التى أدخلت مؤخرًا. وفى نهاية ذلك العام تم تعديل تقسيم البلاد إلى أقسام إدارية جديدة : قسم الوجه البحرى إلى أربعة عشر قسمًا، مجمَّعة تحت ثلاث وحدات برئاسة "الباشا" و"إبراهيم" و"الدفتردار". وقسم الوجه القبلى إلى عشرة أقسام مجمعة فى وحدتين رئيسيتين تحت رئاسة "الكتخدا" و"طاهر باشا". وكان يحكم كل قسم مأمور [٣] . وكانت مصر قد عانت لتوها من وباء الطاعون ومن سنتين متتاليتين من الجفاف وأدى كلاهما إلى تدمير

الريف وتسببا فى نزول ضائقة شديدة بالفلاحين. وقد تم إصدار هذه التغييرات الجديدة فى محاولة لرفع هذه المعاناة، ومساعدة البلاد على تعويض خسائرها.

وقد أخذ محمد على على عاتقه إدارة شئون البلاد بشكل إيجابى بدلاً من تركها فى يد "الكخيا"، أو "كتخدا بك"، كما جرت العادة. وكتب القنصل "سولت"* "إنه، بالفعل، يجلس للقضاء من ٨ - ١٠ صباحًا فى ديوانه،، بينما أرسل "الكخيا" ليجوب البلاد ليحدد "السبب الحقيقى للبؤس الشامل، ولم يصدق "سولت" أن الجفاف والطاعون كانا سببين كافيين، وأرجع البؤس إلى حقيقة أن الحكومة أخذت ثلثى المحصول [٤]..

وفى وقت لاحق ، تم تجميع هذه النواحى فى وحدات أطلق عليها "الأقاليم"، وعدلت أخيرًا إلى "مديرية" يرأسها "مدير" [٥] . وكانت هناك سبعة أقاليم فى مبدأ الأمر ، ثم تم زيادة عددها لتصل فى المدة من ١٨٣٠ - ١٨٣٤ إلى عشرة ؛ سبعة فى الدلتا وثلاثة فى مصر الوسطى والوجه القبلى، وكانت مهمة الهرم المتدرج من الموظفين هو المحافظة على النظام العام، وجمع الضرائب، وتطبيق العدالة .

وكانت القرارات الرئيسية تصدر عن الوالى وحكومته، "المعية السنية"، التى تعنى حرفيا "الحاشية الملكية " [٦] . وقد غيرت "المعية" اسمها مرة أخرى على الأقل أثناء حكم الوالى، لتصبح "شورى المعاونة" من ١٨٣٣ - ١٨٤٤، ثم عادت بعد ذلك إلى تسميتها السابقة. وكانت وظيفة هذه المؤسسة هى التيقن من الأداء المنضبط للشئون الداخلية عن طريق نقل أوامر نائب الملك إلى مختلف المسئولين، وإعداد وتقديم التقارير (الكشوفات) إلى الوالى، وأن تعمل كقناة إدارية تساعد الوالى على الحكم بكفاءة [٧] . كما كانت تعمل كمجلس تأديب لمحاكمة الموظفين الرسميين المتهمين بارتكاب مخالفات، وتتصرف فى المراسلات مع الدول الأجنبية والباب العالى .

(*) Selt .

قد ترك لنا "ميمو"(*) وصفا لهؤلاء الموظفين في المعية، فقال :

ليس لمحمد على مكاتب ... وتتكون سكرتاريته من أفندية يكتبون جميعًا على راحة أيديهم، قاعدين القرفصاء على أريكة ... ومن المحقق أنه لم يكن يُبَلَّغ بكل دقة عما يدور فى البلاد بصفة عامة فحسب ، ولكن عن كل شيء يحدث فى مقار "الباب العالى" بالإضافة إلى مقار أعضاء السلك الدبلوماسي، وأحيانًا بتفاصيل غاية فى الدقة.

ويسوق دينى(**) تفصيلات توضح كيف أن موظفى الحكومة كان يتم اختيارهم مع اعتبار دقيق لمستوى تعليمهم، وكانوا كثيرًا ما يرسلون إلى المدرسة مرة أخرى ، إذا صح القول، لملء أى ثغرات فى تعليمهم . كان اسم كل موظف مدونًا على صفحة من ملف خاص، مع وصفة تحدد التمرينات العلاجية مدرجة بجوار الاسم. وعلى سبيل المثال: أحد الرجال يحتاج أن يدرس اللغة العربية يوميا (أو التركية أو الفارسية حسبما تكون الحالة) وأن يكتب عشرة سطور (أو عشرين) وأن يقرأ لمدة عشر دقائق (أو عشرين) فى تاريخ "نعيمة (***) (أو بطرس الأكبر أو فن المراسلات لرفعت) ولمدة عدة أيام" [٩] . وكان الملف يشير يوميا إلى قيام الموظف بأداء واجباته المنزلية أو إهماله لها، وكان كثيرًا ما يطلب منه أن يقدم تقريرًا مكتوبًا عن تقدمه كل عدة أيام .

كانت "المعية السنية" مكونة من فرعين، "المعية السنية تركى" و"المعية السنية عربى". وكانت جميع المراسلات المحررة بالتركية تترجم إلى العربية وتنسخ قبل أن ترسل، وكان الإجراء نفسه متبعًا بالنسبة للرسائل الواردة. وطبقًا للمرسوم الصادر فى ١٨١٨م/ ١٢٣٣ هـ، فقد كان هناك مبدآن يحكمان التنظيم الإدارى كله: أولهما ، فى حين يؤكد الطبيعة النقاشية والاستشارية للإدارة ، ينص على [١] وجوب دراسة

(*) Mimaut

(**) Deny

(***) مصطفى نعيمة : ١٦٥٥ – ١٧١٦ ، مؤرخ عثمانى ، نشأ فى حلب ، وشغل عدة مناصب ، منها رئيس التشريعات ومؤرخ السلطنة . ولعل كتاب التاريخ الذى أشار إليه " دينى " هو أهم مؤلفاته " روضة الحسين فى خلاصة أخبار الخافقين " .

كل الأمور فى المجلس والفصل فيها طبقًا لأغلبية الأصوات. أما المبدأ الثانى، والذى يتناقض مع الأول كلية، فينص على (٢) وجوب أن تحال كل الأمور لتكون تحت سيطرة الوالى الذى تتركز فى يده كل الأمور [١٠] . فبينما يُفترض فى المبدأ الأول أن يغذى روح المبادرة والتفكير المنطقى فى الإدارة، فقد كان الثانى تذكرة بالسلطة المطلقة للوالى. مثل هذا التناقض فى الإدارة كان متولداً عن الشك الغريزى للوالى فى دوافع كل فرد يعمل فى الإدارة، كما كان نابعًا من العلم بأن موظفيه لم يكونوا بعد حاذقين فى الإدارة وكانوا فى حاجة إلى المتابعة والتوجيه. كما كان، بغير شك، نتاجاً لطبيعة الوالى الاستبدادية وانضباطه العسكرى اللذين أذكيا لديه الحاجة إلى الإشراف على كل جزئية بنفسه. وقد أدى مثل هذا الاهتمام بتوافه الأمور والمركزية المفرطة إلى إبقاء الموظفين فى حالة مستمرة من اليقظة، لكن نتج عنه كذلك تراكم فى الأوراق، كما أدى إلى أن تطغى على الدواوين والموظفين بيروقراطية ثقيلة مملة وإلى انخفاض فى كفاءة الأداء .

وفى مواجهة مثل هذا الكيان القوى ، "المعية"، كان لابد من إيجاد ضمانات لحماية أداء باقى الجهاز الإدارى من أن تبتلعه أو تطغى هى عليه. فصدر قانون يحدد الواجبات المختلفة لدواوين الإدارة، وينص على أن 'لكل موظف فى نطاق عمله نفوذ يعادل ما لوَلِى النعم من نفوذ على النطاق العام كله ' [١١] . كان هؤلاء الموظفون الذين كان يُطلق عليهم لقب "المعاون"، يعملون تحت إمرةٍ مباشرةٍ لرئيس هو "الباش معاون". وقد شغل "سامى بك" هذا المركز لمدة عشر سنوات من ١٨٣١ – ١٨٤١، ليخلفه بعد ذلك "حسين باشا" "وراغب باشا" "ويوسف كامل باشا". كان لقب "المعاون" يحمله موظفون على مستويات عديدة، ابتداءً من الجيش حيث كان اللقب رتبةً تُعادل رتبة المقدم، وإلى وزارات الحربية والبحرية والأشغال العمومية حيث كانت أعداد المعاونين تختلف من وزارة لأخرى' [١٢] .

وطبقًا لما ذكره "دينى"، الذى يعد مصدرنا الرئيسى فيما يتعلق بالإدارة المصرية وإجراءاتها، فقد كان" المجلس" يتفق مع ميول الوالى نحو استخدام نظام إدارة قائم على المناقشة. ولهذا فقد كان الديوان الخديوى وديوان الحربية يأتلفان معًا ليكوِّنا

"المجلس العالى" من ١٨٢٤ - ١٨٢٥م / ١٢٤٠ هـ. وظل هذا المجلس قائمًا، تحت مسميات مختلفة مثل "مجلس الجهادية"، حتى حوالى ١٨٤٢ - ١٨٤٣م / ١٢٥٨ هـ. وكان يرأس المجلس ناظر له اختصاصات قضائية واختصاصات تأديبية، وفى عام ١٢٥٨ هـ أوكلت هذه الاختصاصات إلى "الحقانية" أو المحكمة العليا.

كانت الإدارة اليومية للدولة من اختصاص الدواوين. وكان "الديوان الخديوى" أكثرها أهمية، فقد كان يتولى الشئون الداخلية، باستثناء الشئون المالية. وكان هذا الديوان مكونًا من دواوين مختلفة كانت قائمة من قبل. وبحلول عام ١٨٤٦، كان هناك عدد من الإدارات تابعة لهذا الديوان؛ وهى: الخزانة والأوقاف والأملاك والمصروفات والحسابات والتعداد والمدفوعات والشئون الثانوية والحجر الصحى ووثائق السفر والبريد والقضايا والمنازعات القضائية وأوامر الوالى والإدارة العربية. وقد نمت كل هذه الإدارات بالتوازى مع الحاجة إليها. ومنذ البداية كان الديوان يتعامل مع الموضوعات القضائية، إلا إذا كانت متعلقة بموضوعات دينية أو تجارية، فقد كانت تحال فى هذه الحالة إلى المحاكم المختصة. وكانت الجرائم الخاصة بالقتل والسرقة والخيانة والقذف وغير ذلك من 'الأفعال الشائنة، تحال إلى الديوان، وبعد اتخاذ الإجراءات المتبعة، والتى تتضمن إجراء تحقيق، يرسل تقرير عنه إلى المدير، يتم نظر القضية فى الديوان. وكان أعضاء الديوان يقومون بزيارات منتظمة إلى السجن للتأكد من أنه لا يوجد سجين محتجز لمدة تزيد عن عشرة أيام بصورة غير قانونية. وطبقًا للقانون الصادر فى ١٨٣٧ / ١٢٥٣، كانت الدواوين تتعامل مع تسع عشرة إدارة من بينها اللوازم المنزلية الخاصة بالوالى والماشية وترسانة بولاق والخزينة ومحاجر الرخام وقناة المحمودية وسك النقود والبريد والتجارة مع أوروبا. وكمثال للقضايا التى كان ينظرها الديوان، لدينا القضية التى عرضت فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٤ / ١٨٢٨، والتى أفاد فيها ناظر مناطق زراعة الأرز فى رشيد أنه فى السنة السابقة كان لديه ٤٦٧ عاملاً يدفعون فِردة(*) - أو ضريبة دخل - مقدارها ٩٢٢٠ قرشا، لكن فى ذلك العام،

(*) استخدمنا هنا لفظة " فردة " والشائع استعمالها فى هذا السياق، بينما نستخدم بعض المصادر لفظة " فرضة " والتى تختلف رسمًا ونطقًا.

ومع نقص المحصول كان لديه ٣١٩ عاملاً فقط، يدفعون فِردة مقدارها ٦٣٠٩ قرشًا. وأراد محافظ المنطقة أن يقوم العمال الذين استُغنى عنهم بدفع الفِردة، وهو ما اعتبره الناظر أمرًا غير عادل والتمس من الديوان أن يتخذ قرارًا فى هذا الشأن. وقد وافق الديوان على رأى الناظر وأمر المحافظ أن يخرج الرجال العاطلين من قائمة الضريبة (١٣).

أما الدواوين الأخرى، فكانت ديوان "الكخيا" أو "الكتخدا"، الذى كان محافظًا لمدينة القاهرة بصورة تقليدية، إلى أن تولى الوالى مهام الوظيفة. وفيما بعد، عندما اتخذ الوالى مدينة الإسكندرية مقرًا لإقامته معظم العام، أسندت مهام محافظ القاهرة إلى "الكخيا" من جديد. وكان هذا الديوان يختص بالمراسلات، ثم فيما بعد، بأملاك الأسرة المالكة، "والشفاليك"(*) والعُهد.

واختص ديوان التفتيش بالتعامل مع تقارير المفتشين فى البلاد بأكملها وإصدار القرارات والنشرات الدورية واللوائح. وكان هناك فيما مضى نظام لإرسال مفتشين لمتابعة الإدارة فى الأقاليم، وكان هؤلاء يرسلون تقاريرهم (جورنالاتهم) إلى مكتب (ورشة) فى العاصمة. وكان هناك ست من هذه "الورش"، ثلاث لمصر السفلى، وواحدة للقاهرة، وواحدة لكل من مصر العليا ومصر الوسطى. وفى عام ١٨٢٨ / ١٢٤٤ تغيرت "الورش" و"الجورنالات"، وأصبح لدينا ديوان التفتيش، أو التفتيش العام، ويتولى "الكخيا" مهام "المفتش العام". وكانت "الجورنالات" أو التقارير تُطلب دائمًا بواسطة الوالى الذى كان يراها عظيمة الشأن كوسيلة لإحكام الرقابة على الإدارة، على أمل القضاء على أى خطأ فى مهده. ولذلك كانت "المعية" تصرخ فى طلب التقارير وتزعج الموظفين من أجلها، إذا ما حدث وتأخروا فى إرسالها. وكان هناك نوعان من التقارير: تلك التى ترسل بمعدل شهرى، وبشكل منتظم، والأخرى التى ترسل من أجل غرض محدد، وهو ما يعنى تقارير ودراسات مستقلة (جورنالات مستقلة وفنية)؛ أو تقارير ذات طبيعة فنية (١٤) . كان من بين أهم هذه التقارير تلك التى كانت تصدر

(*) الشفاليك (جمع شفليك) . وهى الضياع التى كان يهبها الوالى لأعضاء أسرته .

عن مهندسى الرى. وقد تضمن أمر صادر إلى كبير المهندسين فى محافظة قليوب تحذيراً له بأنه 'لو أهملت مرة ثانية فى إرسال التقارير كما هو متبع، فسوف أرسل قواسًا تركيا، وسوف يقوم بغير شك بقطع رأسك' [١٥]. وتكشف هذه الفقرة بجلاء عن الأهمية التى كانت يوليها الوالى "للجورنالات".

فى عام ١٨٣٧، تم إعادة تشكيل الإدارة الحكومية بشكل عام، وأنشئت دواوين جديدة، ليصبح إجمالى عددها سبعة: "الديوان الخديوى"، "والخزينة"، والتى كانت مقسمة إلى قسمين للوجه القبلى والوجه البحرى، "وديوان الجهادية" "وديوان البحرية"، "وديوان المدارس" أو "المعارف العمومية"، "وديوان الأمور الإفرنجية وتجارة مصر"، "وديوان الفابريكات. وكان كل ديوان ينقسم إلى "أقلام" وإلى "ورش". وكان على رأس كل ديوان "ناظر" - وإن كان اللقب قد تغير فيما بعد إلى "مدير" - وكان الموظفون الذين تزود بهم الدواوين يختارون من مدارس الحكومة، وكان عليهم أن يؤدوا امتحانًا للتعيين. وما إن تم استخدام المصريين فى الإدارة الحكومية حتى تغيرت اللغة تدريجيا من التركية إلى العربية (وبنهاية القرن كانت اللغة العربية قد حلت محل اللغة التركية تمامًا فى الحكومة). وقد ساعد هذا على التقدم خطوة إلى الأمام فى طريق تمصير البلاد. وما دام الوالى قد سعى إلى أن يجعل مصر مستقلة عن العثمانيين فقد كان التمصير أمراً حتميا، على الرغم من أن الصفوة ظلت عثمانية . وقد تسبب هذا فى مشاكل هوية لدى الحكام والصفوه، وهو ما سوف نناقشه فيما بعد.

كان مسئول الشئون المالية الأول فى النظام الذى سار عليه العثمانيون هو "الدفتردار"، والذى كان يعين بصورة تقليدية بواسطة السلطان. وكان يشرف على "الروزنامة" التى كان يرأسها "الروزنامجى"، والذى كانت مهامه هى: مسك سجل عائدات ومصروفات الخزينة اليومية وأن يعد ملخصات شهرية وسنوية لكل من العائدات والمصروفات. وفى الوقت الذى سيطر فيه المماليك على المنصب، ووضعوا رجالهم فيه، وحولوا كل ما فيه من أرصدة إلى جيوبهم، أعاد العثمانيون تنظيم الخزينة وتركوا "الدفتردار" ليصبح رئيسًا اسميا، بينما نقلت السلطة الفعلية إلى "الروزنامجى" الذى لم يكن يتقاضى مرتبًا، لكنه شغل المنصب كما لو كان "مزرعة خراجية"، وحصل على عائداته هو من بيع المكاتب التابعة له. وكان يعمل تحت إمرته كتبة من الأقباط ،

أو الصيارفة. وعندما احتل الفرنسيون مصر وهرب جميع المسئولين الأتراك، أصبح "المعلم جرجس" رئيس طائفة الصيارفة، مديراً للخزينة [16]. وفى عهد محمد على، عادت مهام "الدفتردار" كمسئول الشئون المالية الأول إلى ما كانت عليه، خاصة عندما عُين "إبراهيم" فى هذا المنصب من قبل السلطان بعد عودته من تركيا عام ١٨٠٧ حيث كان محتجزاً كرهينة. وظل "إبراهيم" يشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات .

ولما كانت الأمور المالية مشكلة رئيسية فى مصر، فقد جرت محاولات عدة لإصلاح النظام بأكمله، وللتعامل مع العديد من التنظيمات المالية التى يرجع عهدها إلى أيام العثمانيين. أولى هذه التنظيمات، "الروزنامة"، التى وضعت تحت إشراف "الدفتردار"، كانت بحكم وجودها إدارة عامة للشئون المالية. وكانت مهمة "الروزنامجى" أن يقدر الضرائب ويجمعها، وأن يدفع مصروفات الدولة [17] . وكانت كل الأموال التى تحصل من ضريبة الأراضى، "الميرى"، تدفع إلى "الروزنامة" التى تتولى دفع المرتبات. وتحت حكم محمد على، كان "الفايظ" يدفع إلى "الملتزمين" السابقين من "الروزنامة". وقد ابتعد محمد على عن الممارسات التقليدية وعين سكرتيره الخاص للإشراف على السجلات الضريبية وعلى تقديرات الضرائب. وكان هذا الرجل صرافًا قبطيا هو "المعلم غالى" [18]. وقد قام "غالى" بإطلاع الوالى على وسائل جديدة لفرض الضرائب على الأهالى وإثراء الخزينة، ولذلك فقد كوفئ على حماسه بالتعيين فى هذا المنصب. لكن نهايته كانت أبعد شىء عن أن تكون مجزية. فعندما سعى محمد على إلى فرض ضريبة جديدة على نخيل البلح، عارض "غالى" هذا الإجراء. وتلقى "إبراهيم باشا" الذى كان منوطًا به تنظيم ومسح أراضى الوجه القبلى، رسالة من والده يشير فيها إلى أنه فيما يتعلق بهذه الضريبة فإن الحكومة تخاطر بالكثير إذا استمعت إلى آراء مضادة، ونصحه بمحاولة تغيير موقف "غالى" المعارض لها. وأضاف الوالى أنه يدرك أن "إبراهيم" لن ينجح فى إقناع "غالى"، لكنه إن فعل فبها ونعمت، وإذا لم يفعل فعليه أن يضرب رأس "غالى"، حتى لا تتعرض المصالح الخاصة بالحكومة للتفريط من خلال أفكار خاطئة [19] . ويبدو أن "غالى" استمر فى معارضته للضريبة ، وكان وقحاً مع "إبراهيم" الذى سارع بإعدامه. وأخذ "إبراهيم" على عاتقه عندئذ إعالة أبنائه وتعليمهم، وعُينوا فى وظائف حكومية كما مُنحوا أراضٍ زراعية .

وبمرور الزمن أصبحت "الروزنامة" جزءًا من "الديوان الخديوى" عام ١٨٣٧م / ١٢٥٣ هـ ، وفى عام ١٨٤٨م / ١٢٦٥ هـ تم ضمها إلى "ديوان المالية".

وكانت "الخزينة" هى المركز المالى الثانى، والتى كانت تشكل دائمًا فى الماضى جزءًا من "ديوان الوالى"، كما كانت جزءًا من "الديوان الخديوى" عندما أصبح اسمها "قلم الخزينة الخديوية". كانت "الخزينة" تشرف على حسابات الأقاليم، بما فى ذلك حسابات "الحجاز" و"السودان"، وكانت تتولى إعداد حسابات شهرية وسنوية للإيرادات وللمصروفات. وكان يتم عرض الأرقام الكلية للحسابات الشهرية والسنوية على الوالى فى بداية كل شهر وكل عام جديد، ثم كانت تعرض عندئذ على "المجلس". وفى عام ١٨٣٤ - ١٨٣٥م / ١٢٥٠هـ فقدت "الخزينة" جزءًا من اختصاصاتها لمؤسسة موازية أطلق عليها اسم "ديوان الإيرادات". وبعد ذلك بثلاث سنوات، أى فى عام ١٨٣٧م / ١٢٥٣ هـ ، تم تقسيم "ديوان الإيرادات" إلى ديوانين يتوليان التعامل مع حسابات كل الإيرادات، باستثناء الزراعة، وحسابات كل الأقاليم ، : "وكريت" "والسودان". إذ كانت الحسابات الناتجة عن الزراعة تذهب إلى "ديوان التجارة"، بينما كان "لسوريا" حسابات منفصلة يتولاها "مباشر" هو "واصف طياب". هذه الوظيفة المزدوجة لديوان يختص بمصر السفلى و"كريت"، وآخر لمصر العليا والحجاز والسودان، كانت تُعاق بحقيقة أن المصروفات الحكومية لم تكن تدفع إلا بعد الموافقة عليها من جانب "الديوان الخديوى"، الذى يقوم بعدئذٍ بالتصريح "للخزينة" بتخصيص الأرصدة، وهى عملية كانت تسهم فى إضافة 'البطء والاضطراب ، حسبما ذكر القنصل الروسى' [٢٠] . وكانت الضرائب تجمع بواسطة مديرى الأقاليم وترسل إلى "ديوان الإيرادات". وبناء على نصيحة من الفرنسى "روسيه"(*)، الذى كان قد استؤجر لمدة سنتين من وزارة المالية الفرنسية لإصلاح الأحوال المالية المصرية؛ تم فى النهاية إلغاء "ديوان الإيرادات" الذى لم يكن يعمل بصورة مرضية عام ١٨٤٤ م / ١٢٦٠ هـ وأصبحت كل التصرفات المالية الحكومية موحدة فى ديوان واحد هو "ديوان المعية المصرية"، تحت إشراف "ناظر" [٢١] .

(*) Rousset

كان من المفترض أن تؤدى كل هذه الإصلاحات، أو محاولات الإصلاح، إلى ضبط الاختلاس والغش والإهمال فى التعامل مع الأرصدة الحكومية، والذى كان أكثرها ناتجًا عن نظام مسك الدفاتر العتيق، الذى لم يكن يتضمن إجراءات القيد المزدوج. وقد تم إدخال هذه الأخيرة بواسطة "إبراهيم باشا" فى نهاية الأمر .

وقد صاحب الحاجة إلى الإصلاح إدراك متأخر بأن الرقابة الفعالة على الريف لا يمكن أن تُفرض من المراكز الحضرية وحدها، بل يجب أن تتضمن تعاون القيادات الريفية كذلك، وليس بصفتهم الإدارية فحسب. وفى عام ١٨٢٩م / ١٢٤٥ هـ تم انعقاد ما يسمى "بمجلس الشورى". واجتمع المجلس، الذى كان الأول من نوعه، برئاسة "إبراهيم باشا"، الذى كان يشير إليه باعتباره برلمانه. كان يتكون من ثلاثة وثلاثين من كبار المسئولين ورؤساء الدواوين والمصالح وكبار رجال الدين ورجال الإفتاء والشيخ "البكرى" والشيخ "السادات"، ومعهم أربعة وعشرون من مأمورى المصالح، بالإضافة إلى مائة من "مشايخ البلاد" (٢٢) . وربما كان المجلس يتشابه مع "الديوان الكبير" التقليدى، أو حتى مع "الديوان الكبير" الذى أنشأه "نابليون" بدرجة ما. لكنه كان يختلف بصورة واضحة عن أيهما فى تشكيله، إذ كانت أغلبية أعضائه قادمة من أدنى درجات السلم الإدارى، ألا وهم "مشايخ البلاد".

وكان الهدف من إنشاء مثل هذا المجلس فى الظاهر تقديم النصح للحكومة 'حول النظر فى إدارة شئون البلاد' (٢٣) . كانت حملة "المورة" قد انتهت بكارثة ، واحتاجت الحكومة إلى جمع الأموال من الشعب لتمويل حملتها الوشيكة على الشام. وكان من الضرورى أن تنفذ عملية التحول المالى هذه بأكثر الصور سلمية. إذ كانت الحكومة المصرية تخطط لمواجهة قوات أصحاب السيادة القانونية على البلاد، العثمانيين، فى الشام. لقد كانت خطوة خاطئة واحدة كفيلة بأن يجد النظام المصرى نفسه مُوَاجَهًا بثورة داخلية تأييداً للعثمانيين، من الممكن أن تهدد نجاح الحملة، وربما تؤدى إلى تقويض موقع النظام نفسه داخل مصر. وفوق ذلك فقد كانت الحكومة، وهى بصدد هذه الحملة الوشيكة، فى حاجة إلى رجال للجيش بالإضافة إلى الأموال، ولهذا فقد سعت إلى تحقيق أهدافها بصورة سلمية، وبتعاون من صفوه أهل الريف، وهكذا قامت بإحضارهم إلى المجلس .

لم يكن للمجلس سلطات تشريعية؛ كان استشاريا صرفًا، إلا أنه أصدر سلسلة من التوصيات تم تنفيذها وأصبحت إجراءات متبعة. وليس هناك كبير شك في أن " لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح" التي ظهرت في شهر رجب ١٢٤٥، بعد أربعة شهور من إنشاء المجلس، كانت أولى بنات أفكار هذا التنظيم. كانت اللائحة دليلاً لكيفية زراعة المحاصيل بالطريقة الصحيحة، وكيفية قيام المستويات المختلفة من الموظفين بتصريف شئونهم في البيئة الريفية من أجل تحقيق النجاح، كانت الوثيقة مزيجًا من وسائل تحسين ممارسة الزراعة، ومعها قواعد الإجراءات الجنائية والمدنيــة. وعلى سبيــل المثــال ، إذا قــامت حيــوانات يملكها شخص ما بالخوض في محاصيل شخص آخر وتدميرها، وكان المالك قد تعمد السماح لحيواناته بدخول هذا الحقل، فإنه يعاقب بضربه خمسين جلدة "بالكرباج"، ويدفع قيمة الخسائر لمالك الحقل، أما إذا كان مالك الحيوانات لا لوم عليه وكان الحادث عارضًا، فإنه يدفع قيمة الخسائر فقط دون أن يتعرض لعقوبة بدنية. وإذا ما قام شيخ أو فلاح بإشعال النار متعمدًا في بيدر أو منزل أو عقار شخص آخر، فإن عليه إصلاح ما أحدثه إذا كان لديه ما يغطي ذلك، كما يعاقب بالحبس لمدة سنة. أما إذا كان مُشعِل النار مُعدَمًا ، كان عليه أن يودَع في السجن مدى الحياة [٢٤] .

كما أقر المجلس ألا يعمل الفلاحون في السخرة إلا لمدة خمسة شهور في السنة، وأن يعملوا في أرضهم هــم أثناء الشهور المهمة ، وليس في أعمال السخرة [٢٥] . كما قرروا أن تتغير مناوبة أعمــال السخرة أسبوعيا، وألا يعفى من أعمــال السخــرة إلا عمــال المصــانع. أمــا "المشــايخ" أو الموظفــون، أو همــا معًا، الذين يثبت ارتكابهم لمخالفات مثل قبول رشوة، فإنهم يعاقبون بالسجن مدة ستة شهور. أما إذا أدينوا بتهمة اختلاس أموال من الحكومة فإنهم يعاقبون بالسجن لمدد تتراوح بين ستة شهور وأربع سنوات، تبعًا لقيمة المبلغ المسروق. وإذا ثبتت تهمة السرقة على أي صراف، فإنه يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات، إلا إذا كان في إمكانه رد المبالغ المسروقة، فعندئذ يعاقب بالسجن لمدة سنتين فقط. أما إذا كان اللص أو المختلس موظفًا يتولى جمع "الميري" فإنه يعدم ليكون عبرة للآخرين. ويعاقب "المشايخ" الأدنى درجة بالضرب

ثلاثمـائة جلدة "بالكرباج"، ويفـصلون من عـملهم. أمـا "المشـايخ" الأعلى درجـة فـإنهم يودعون السجن .

وبعد أن تمت إقامة جهاز إدارى مركزى، حـاول الوالى أن يستوثق من قدرته على السـيطرة عليـه، وحث الأهالى على الشكوى إليه شـخـصـيـا من أى إسـاءة اسـتـعـمـال للسلطة. وتم إصدار مجموعة من التشريعات تحدد العقوبات التى يختص بها الموظفون الذين يعتدون على الأهـالى، أو يسـيئون مـعاملتهم أو الذين يكذبون عليهـم أو يغشونهم أو يسرقون منهم .

كان محـمد على وإدارته ينتمـون عرقيا إلى الأتراك - الشـراكسة والألبان، الذين كانوا يحتقرون المصريين وينظرون إليهم باعتبارهم جنسًا متدنيا من الفلاحين القذرين (بيس فلاح) الذين خلقوا ليعملوا لصالح سادتهم، الحكام. وأيقن الحكام بنفس القدر أن عليـهم أن يعـاملوا هذا الجنس التـابـع مـعـاملة إنسـانيـة، إذا كـانوا يريدون أن يستخرجوا ما يريدونه منهم دون اللجوء الدائم لاستعمال القوة. وفى الوقت نفسه تواطأ الوالى ورجال إدارته على النظر إلى مصـر نظرة تَمَلُّك باعتبـارها مِلْكًا لهم. .فى إمكان المرء أن ينظر إلى بقرته باعتبارها حيوانًا، إلا أنه سوف يعاملها بصورة إنسانية إذا كان يريد أن يحلبها بنتـائج أفضل. وقد سادت وجـهـة النظر هذه لدى الوالى وعـائلته وأتباعه. كانوا نكرات من غير مصـر، مـجرد مـغـامـرين أو مـرتزقة بسطاء. أمـا ومصـر قاعدة لهم، فقد تمكنوا من إقامـة إمبراطورية. وستكون مـصـر السعيدة المثمرة أفضل من مصـر الكئيبة الجائعة، إذ سـيصبح إنتاجها أكثر وحلبها أيسر. فالبقرة التى تُطعَم جيداً وتجد كفايتها تعطى لبنًا أفضل من تلك البقرة الجائعة.

حـاول مـحـمـد على أن يبث قدراً من التوازن فى الطريقـة التى يتعامل بـها رجال إدارته مع الفلاحين. وقد ذهب فى ذلك إلى مدى أبعد بقوله، 'إن لمصر ملكين، "السلطان محمود" والفلاح، ولما لم تكن تصرفات الوالى تجاه "مـحمـود" مما يفترض أن تصدر عن تابع مطيع أو حتى متعـاون فإنه يمكن التسـامح مع رجال إدارته إذا مـا افترضـوا أن توجيهات الوالى حـول حسن مـعاملة الفلاح يمكن غض النظر عنها بنفس القدر. لكن

الوالى كان جاداً، وأصدر أوامره بأن يتظلم الفلاحون إلى " المدير" إذا ما أسيئت معاملتهم، وإذا ما فشل هذا التظلم فإنه يمكنهم أن يتظلموا إليه مباشرة. وفى خلال جولاته المتعددة فى الريف كان مسموحًا لأى فلاح لديه مظلمة أن يتقدم بها إليه. ويمكن لنا أن نقول إن هذه التوجيهات كانت تؤخذ بجدية على ضوء عدد التظلمات التى لدينا فى" السجلات"، وعلى ضوء حقيقة أن هذه الشكاوى كان يتم التحقيق فيها. وعلى سبيل المثال: فى عام ١٨٢١م / ١٢٣٧ هـ ، قام رجل من قرية ، اسمها غير مقروء فى الملف، بإرسال شكوى إلى مدير مديرية البحيرة، ذكر فيها أن القرية أصابها الدمار نتيجة لفيضان مدمر: "قريتنا شارفت على الخراب"، وأن الفلاحين طالبوا مسئول الحكومة بمساعدتهم فى إصلاح القرية فى مقابل "المال" الذى يدفعونه على المحصول ، لكن المسئول طلب المال مرتين من نفس القرية. وقد حقق المدير فى الشكوى وأصدر قراره بألا تجمع الضرائب مرتين من القرية نفسها. وفى مناسبة أخرى، اشتكى فلاح من "منوف" إلى الوالى من أن "أغا" كتائب "الدلاة" قد جمع فلاحين لتسخيرهم فى العمل فى أرض مساحتها مائة وخمسون فدانًا كان قد زرع نصفها برسيماً وزرع النصف الآخر بالحبوب . واشتكى الفلاحون من أنه بسبب هذه السخرة فإنهم لا يستطيعون العمل فى أرضهم. وقد حقق الوالى فى الموضوع، وأرسل إلى "الأغا" رسالة تأنيب تقول "إن صح ذلك فإننا لا نسمح به... إذا كنت فى حاجة إلى برسيم لخيالتك، فسيقوم مدير المديرية بإمدادك به، فاذهب إليه إذن، لكن لا تعطل مصالح الحكومة "، (٢٦) .

وبعد سنوات قليلة، سمع الوالى أن عدداً من موظفى الحكومة والنظار والكُشّاف والقائمى- مقامات وقادة الخيالة وقادة المشاة والجنود، قد قاموا جميعًا بزراعة الحبوب مستغلين الفلاحين، وأحيانًا مشتركين فى محاصيلهم معهم. "مثل هذه الأعمال مخالفة للنظام العسكرى، ويجب أن تتوقف على الفور" (٢٧) ، هكذا حذر الوالى فى نشرة دورية. وكان عام ٣٢٨١ عامًا سيئًا للفلاحين، فبعد أيام قلائل أتيحت للوالى الفرصة لتوبيخ القائد العام، عندما سمع شائعات بأن الجنود كانوا يُقرضون عمد القرى

وكبارهم، بالربا. وأمر القائد العام أن يحقق فى هذه الشائعات وأن يضع حدا لهذه الممارسات [٢٨] .

كانت الشكوى ضد موظفى الحكومة كثيرة وتراوحت بين الضرائب المزدوجة وإساءة استخدام السلطة، وأخذ الرشوة. وفى إحدى الحالات، قدم "مشايخ" ثلاث نواحى شكوى ضد رئيسهم المباشر، "ناظر القسم". وكانت الرشوة بغيضة إلى الوالى إذا ما مارسها موظفوه، على الرغم من أنه كان هو نفسه يرشو المسئولين العثمانيين بسخاء. وإذا ما أدين أحد موظفى الحكومة الذين عينتهم "المعِّية" بتهمة قبول الرشوة، فإنه كان يعاقب بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وقد ذاعت قضية من هذا النوع عام ١٨٣٨م / ١٢٤٥ هـ ، عندما عرض رئيس قسم رشوة على أحد أعضاء "المعِّية". وقد أمر محمد على بإجراء تحقيق وقال، "إذا ما تأتَّى لواحد ممن نشأوا فى الدواوين أن ينحط لمثل هذا الفعل، فإنه من المحتمل أن يُقدِم الموظفون الآخرون المعتادون على "الأخذ والعطاء"(*) على ارتكاب نفس الفعل، وعوقب الرجل بالأشغال الشاقة لمدة عام، وأُجرى تحقيق فى المكاتب لاكتشاف ما إذا كان هناك موظفون آخرون قد اقترفوا مثل هذه الأفعال[٢٩] . وقد أعدم رجل فى الشام بعد أن أدين بتهمة الرشوة [٣٠] .

قامت الحكومة بإقراض المال للفلاحين. وأُقرضت القرى الخربة التى تعرضت للدمار نتيجة لبعض الكوارث مبالغ للقيام بعملية البذر. وكانت الأموال المقْتَرَضة تخصم فى النهاية من ثمن المحاصيل التى تباع للحكومة فى نهاية الموسم [٣١] . وقد نشأ إقراض الأموال للفلاحين نتيجة الحاجة الشديدة ونتيجة الرغبة فى ألا يقوم أحد بخلاف الحكومة باستغلال الفلاحين. وكان التجار المحليون الذين يدركون حاجة الفلاحين إلى الأموال يقرضونها لهم بسعر فائدة مرتفع يصل أحياناً إلى ٢٥٪. ويذكر "حتة" (**)

(*) وهو ما يعادل التعبير " شيِّلنى وأشيِّلك" .

(**) دكتور أحمد الحتة (انظر قائمة المراجع) .

هذا على أنه كان يحدث بين زُرّاع الفاكهة. فكان زارعو الأعناب يقترضون المال بفائدة قدرها ٢٥٪ وأثناء موسم الحصاد كان تجار الأعناب يشترونها من الزراع بسعر أدنى من سعر السوق، ويغشونهم فى ميزان الفاكهة كذلك. وحينما كان يعجز الفلاح عن سداد كل المبالغ التى اقترضها على المحصول الأول، كان الدين المتبقى يضاف إلى المبلغ التالى الذى سيقترضه ويدفع فائدة ٢٥٪ إضافية. وفى عام ١٨٣٠ وضعت الحكومة نهاية لمثل هذا الاستغلال، الذى سبب تدفق الأموال إلى التجار، وأعادت للزراع المبالغ التى دفعوها للتجار كفوائد' (٣٢) . وكان بعض التجار يقرضون الفلاحين أموالاً على محاصيلهم الموجودة فى الحقل، وهذا يعنى أنهم كانوا يشترون المحصول مقدمًا بسعر رخيص على سبيل المقامرة. وفى عام ١٨٣٨ أوقفت الحكومة مثل هذه المعاملات العنيفة، على الرغم من أن الفلاحين كانوا يلجأون إليهم سرا عندما كانت تعوزهم الأموال .

وبخلاف التجار، كان المرابون من بين المواطنين والأقليات يقرضون الفلاحين الأموال بفوائد ربوية، وكانوا يتقاضون منهم ما بين ١٪ و ٥٪ شهريا.

ولم يكن الفلاح موضع استغلال التاجر والمرابى فحسب، وإنما شارك فى هذا البدوى وموظف الحكومة كذلك، كانت قبائل البدو تسىء معاملة الفلاح وتستغله بصفة دائمة. كانوا يفرضون أنفسهم على القرى ويقررون عليها أموالاً لحمايتها، أو يدَّعون لأنفسهم نصيبًا فى إنتاج الفلاح الزراعى وإلا كان جزاؤه تدمير محصوله أو اختطاف مواشيه. وحاولت الحكومة إيقاف ذلك، وأصدرت مرسومًا ينص على أنه على البدوى الذى يدعى ملكية أراضٍ زراعية أن يقدم وثيقة مكتوبة تثبت دعواه، ومعها "الرخصة"، وأن يدفع " المال" عليها. وصدرت الأوامر إلى الموظفين بأن يحققوا فى ملكية المحصول فإذا ما ثبت أنه غير مملوك للبدوى قانونًا، أو أنه لم يقم بدفع "المال" عليه ، فإنه يتم مصادرته حتى يتم دفع " المال". وتم إنذار "المشايخ" فى مصر الوسطى حيث تفشت مثل هذه الانتهاكات بأن من يغش أو يدعى زورا وجود علاقة ما مع أى فلاح، سوف يتم عقابه (٣٣) .

وكانت عينا الوالي يقظتين في متابعة كل الأحوال ، لكن رغم يقظته لم يكن في إمكانه أن يسيطر على كل المخالفات. وحاول أن يخيف المعينين الجدد ، كما نرى في الرسالة التالية التي بعث بها "لغيطاس أفندي، الروزنامجي". رغم أوامري لك بأن ترسل تقارير عن كل شيء يحدث في أركان البلاد؛ تقارير خالية من أي كذب أو غش، حتى أستطيع أن أكون على بينة من كل الأمور وأقوِّم الخطأ، وأهدي السبيل إلى الطريق القويم؛ إلا أنه بلغ مسامعي أن "حسن بك" مدير "القليوبية" قد أقصى عدداً من نظاره وعين غيرهم، وأنه سجن "صرّافًا" ولم يذكر شيئًا من ذلك في تقريره، وأن عجزًا قدره ثلاثون ألف قرش قد ظهر في دفاتر صراف في قرية "بالمنوفية"، وأن مفتش أقاليم الوجه البحري قد حصل على هذه المبالغ من ضامنه، لكنه لم يُضَمِّن أيا من هذا في تقريره. وأن مدير "الدقهلية" قد بعث برسالة توبيخ " لمعاون بحر" ولم يذكر هذا في تقريره كذلك. لقد أحزنتني وأقلقتني هذه الحوادث، إذ إنه بعد أن كنت قد فقدت كل أمل في تنظيم هذا البلد، تجددت آمالي بعد أن عينت رؤساء الأقسام الجدد ... فإذا كنت تريد أن تسير على نهج الموظفين السابق ذكرهم وألا تكشف عن الحقيقة في تقاريرك، وأن تخفي عني أي جانب من الأحداث، فإنك تكون بالتالي قد ازدريت المصلحة العامة، التي نعمل جميعًا من أجلها. وإذا قمت بازدراء المصلحة العامة، فإنه من المحتم، قانونًا وعقلاً، أن تفصل من وظيفتك العمومية (٣٤) .

حتى مع ما تقدم، فلم تخالج محمد علي أية أوهام حول نوعية موظفيه ونوعية شعبه. ففي ٥ شوال ١٢٤٧ هـ / ١٨٣٢م ، علم الوالي أن شائعات انهزامية تهامس الناس بها حول أداء الجيش في الشام. ولهذا كتب إلى "حبيب أفندي، مأمور الديوان"، قائلاً :

الناس في محيطنا، وكذلك سكان مصر، ينقسمون إلى ثلاثة أقسام ... القسم الأول لا يبالي إلا بمتعه الشخصية، والقسم الثاني ، ولو أنهم ناس من طبقة أعلى ، فإنهم

نتيجة لوحشيتهم لا يفكرون فى [أن يميزوا] الخبيث والطيب، أما القسم الثالث فهم فى حكم البهائم ولا يفكرون إلا فى نشر لغو الحديث الذى يجب أن يعاقبوا بسببه. وأمر بتعيين جواسيس للإبلاغ عن أى شخص يقوم بنشر شائعات انهزامية (٣٥) .

وينطبق القسمان الأول والثانى اللذان وصفهما الوالى على أصدقائه وأقاربه وكبار رجال إدارته، بينما ينطبق القسم الثالث، البهائم، على أهالى البلاد. هذا الموقف من جانب الوالى يفسر سبب معاملته لرجال إدارته كما لو كان معلمًا يعامل حفنة من التلاميذ الأشقياء. كان دائمًا ما يمطرهم بوابل من تهديداته وعظاته كوسيلة لإبقائهم على الطريق القويم، وحاول أن يشرف على أدق تفصيلات العمل. وهو لم يكن يثق فى رجاله كما لم يكن يحترم غالبيتهم. كان يخصص موظفًا ليراجع عمل موظف آخر، ونادراً ما كانت التقارير التى تصل إلى مسامعه مشجعة أو مطمئنة. وتتكاثر الكشوف والقيود فى مثل هذه التقارير، وفى التهديدات الناتجة عنها التى تتدفق على رجال الإدارة. وعلى سبيل المثال، فقد بعث "الكخيا" بتقرير يفيد أن "المعلم غالى"، وهو قبطى، كان يقول دائمًا إن الأمور تسير بصورة سلسة، وإن كل الأشياء على ما يرام، بينما هى على خلاف ذلك. وعندما طولب بكشف حساب، قدم دفتراً لم يستطع لا "الكخيا" ولا "الدفتردار"، "إبراهيم باشا"، حل طلاسمه. وعلق "الكخيا" حينئذ قائلاً "هؤلاء الكفرة لن يتوقفوا أبدًا عن مكرهم المعهود" (٣٦) .

ولم تجر الأمور مع المديرين الأتراك والنظار المصريين بشكل أفضل. فقد أُنْذِر ناظر الدقهلية بأن المزيد من التراخى سوف يجلب عليه الضرب "بالنبوت". وعندما لم يبال بهذا الإنذار، أخطرته رسالة أخرى أنه سيُضْرَب "بالنبوت" حتى يقصم وسطه، (يكسر وسطك) وهو تعبير عامى يعنى أنه سوف يضرب إلى ما دون الموت ببوصة واحدة، وأسوأ من ذلك، هُدِّد الناظر بأنه سيتم تنزيله إلى صفوف الفلاحين، 'أيها الخنزير، بهذا تختم الرسالة. وكانت أوجه قصور الناظر تتمثل فى عدم إرسال القطن والأرز والأنفار التى طلبت منه. وتم عزله فى النهاية دون أن يصيبه أذى جسدى. وكان من المفترض أن تؤدى كل التهديدات بالإيذاء البدنى إلى إلقاء الرعب فى قلوب المسيئين، لكن من النادر أن نسمع عن عقوبات وقعت على

موظفين من درجة "الناظر" فما فوقها. وكانت كباش الفداء من بين "العمد" و"مشايخ البلاد" بصفة عامة .

وقد تسلم "ناظر قسم" "المحلة" و"الجعفرية" تحذيراً إزاء "الأكاذيب والتزوير في حساباته، كان كذلك متهاونًا في إرسال الأنفار، وصدَر له تحذير بأن أى تقصير آخر فى أداء الواجب من جانبه سوف يكون جزاؤه الموت، كعقوبة له هو، وليكون إنذاراً للآخرين .

وصدرت الأوامر إلى مدير "الشرقية" للتحقيق فيما إذا كانت مناطق داخلة فى اختصاصه قد تأخرت فى دفع ما عليها من ضرائب، وإذا ما كان الأمر كذلك فيجب أن يضرب "ناظر" المنطقة ١٥٠ ضربة "بالنبوت"، وتحولت المساحة كلها إلى "شيفليك" ووضع "مشايخ القرية" فى السجن عبرة لغيرهم [٣٧] . وتسلم مأمور "المنيا" تحذيراً بأنه سيُعَاقَب بشدة هو و"النظار" و"الحكام" و"المشايخ"، إذا لم يقوموا بأداء مهامهم كما ينبغى [٣٨] .

كذلك كان مهندسو الرى موضع ملاحظة دقيقة، إذ كان فى أيديهم سلطة فتح أو إغلاق مياه الرى، وبالتالى يسمحون برىٍّ بعض الأراضى ويتركون الأخرى عطشى. كانوا مسئولين كذلك عن صيانة السدود والخزانات، وسيحل الويل بالموظف الذى ينهار سد فى منطقته. وكان كبير المهندسين يتلقى أوامر متكررة من النوعيات التالية :

نحن نأمركم أنتم ومرءوسيكم بأن تتأكدوا من سلامة آداء نظام الرى، وأن تعملوا بجد لحماية وصيانة السدود وأن تتأكدوا من أن المياه لا تضيع هباءً. وإذا ما تبين وجود شرخ أو كسر فى أحد السدود، أو كان خاليًا من المياه، فإنه (الموظف المسئول عن المنطقة) يستحق الإعدام [٣٩] .

كانت فكرة الوالى عن الحكومة هى تلك التى لخصتها المفكرة(*) المرسلة من ديوانه إلى المجلس، والتى أرست مسئولية كل واحدة من حلقات سلسلة القيادة فى البلاد، والتى تُقرأ كما لو كانت دليلاً لمُنظِّرٍ سياسى يصف الدولة السعيدة. تقول المفكرة :

(*) memorandum .

أنه لأمر معلوم منذ زمان بعيد أن أولئك الذين يموتون يخلفهم أبناؤهم، وأن هؤلاء - متى بلغوا سن الرشد - يصبحون قادرين على البذر والحصاد ويدخلون ضمن القوة العاملة بصورة آلية، ويدفعون ضرائبهم بحيث لا تتأثر ضريبة الأرض الزراعية كثيراً بسبب الوفاة. وبالنسبة لموضوع الهاربين، فإن "المأمورين" إذا شغلوا أنفسهم وعاقبوا الهاربين ومن هم مسئولون عن هربهم، حتى لو كانوا من بين "المشايخ"، ونقلوهم من مناطقهم إلى مناطق أخرى، فإن الهروب سيختفي بمرور الوقت. وإذا ما أُعطيت الأرض الضعيفة لأشخاص موسرين ولأولئك الذين يملكون "الفايظ" فستحل المشكلة (إذ سيكون لديهم وسيلة الإنفاق على الأرض وتحسينها). وبالمثل بالنسبة لأراضي أولئك الذين يجندون في الجيش ولا يتركون وراءهم من يعمل فيها، فإنه يجب تقسيمها قطعًا قطعًا بين أولئك القادرين على العمل (في الأرض) فإذا ما اتحد "ناظر القسم" وحاكم الخُط و"المشايخ" جميعًا، وعملوا كرجل واحد من أجل هذا الهدف، فليس هناك من شك في أن ذلك سيحقق الرخاء في البلاد. وسوف تفرض مثل هذه العملية على "الحكام" و"المشايخ" ضرورة ضبط سجلات الضرائب، وتمويل القرى كل سنة، مع عقد مقارنة بين أعداد الهاربين والمتوفين وأعداد أبناء كليهما ممن بلغوا سن الرشد، وبين عدد الضعفاء والقادرين، ومقارنة القرى المنكوبة نتيجة بعدها عن المياه، بتلك العَفِيَّة نتيجة قربها من المياه، وذلك ليتولى الذين يملكون أرصدةً دفع المال لهؤلاء الذين لا يملكون، وبهذا يتحقق توازن في مالية الحكومة. وعندما يقدم "الحاكم" و"شيخ الخُط" سجلاتهم إلى "ناظر القسم"؛ فعلى هذا الأخير أن يذهب إلى "المأمور" ويقوم بفحص السجلات، ومراجعة قرية أو اثنتين وأن يضع ختمًا على السجلات كل سنة. وإذا ما تمت مراجعة كل قرية سنويا، فسيكون في مقدورهم استدراك أي عجز أو مديونات للدولة. أنه لأمر واضح أن مثل هذا الرخاء والتقدم سوف يتحققان من خلال بناء السدود وحفر القنوات وحسن الإدارة. وبينما تأخرت "مأمورية القليوبية" في جمع "المال" في العام السابق، نتيجة انشغالها بإعداد ترعة "الشرقاوية" في "زفتى" و"القليوبية"، فإنها تدرك الآن قيمة الري في زراعة الذرة، وأن القاطنين على ضفتي القناة يشعرون بالسعادة، كما لو كانوا قد شهدوا دنيا جديدة، وقد كرسوا أنفسهم الآن للزراعة (٤٠) .

وتبدأ سلسلة القيادة فى الإدارة بأدنى رجل فى مراتب المسئولية، "شيخ البلد" أو "العمدة". ويفترض بعض المؤرخين أن يكون لقب "العمدة" قد ظهر حوالى عام ١٨٥٠، بينما يرجعه "بركات" إلى عام ١٨٤٣ [٤١] . لقد كانت هناك إشارات إلى "عمدة" ما فى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٣ على الأقل، فى أمر إدارى محلى مرسل إلى قائد الجيش، يشير إلى "عمد القرى وكبارها". أما إحساسى فإن مصطلح "العمدة" قد استعمل للدلالة على "المشايخ" الأكثر أهمية باعتبارهم "عمد المشايخ"، بينما كان يشار إلى أولئك الأقل مرتبة بأنهم "شيوخ". وقد أصبحت المرتبتان تستعملان فى وقت لاحق بصورة تبادلية. وهناك ملفات حكومية تنتمى إلى تلك الفترة تحمل عنوان "عمد" و"مشايخ" دون أن يتضمن ذلك كبير تمييز بينهما.

كانت وظيفة "شيخ البلد" أو "العمدة" وراثية غالبًا فى نفس الأسرة، فقد كان يمكن لعضو فى الأسرة أن يخلف "العمدة" السابق على الرغم من أن ذلك العضو قد لا يكون بالضرورة ابنًا "للعمدة" السابق[٤٢] . وكان المنصب عادة موضع نزاع بين العائلات الرئيسية. وكان "العمدة" فى القرن الثامن عشر رجل "الملتزم" فى القرية. كان يجمع الضرائب المقررة على "الالتزام" من الفلاحين. وفى الوقت نفسه. كان "شيخ البلد" هو الحاجز أمام الجشع المفرط "للملتزم"، وفى ظرف آخر كان هو لسان حاله أمام السلطات. وأيا ما كانت اختصاصاته، فقد اكتسبت نفس هذه الاختصاصات أهمية زائدة فى العهد الجديد حينما قننتها الحكومة وعهدت إلى "العمدة" بتوزيع الضرائب بين الفلاحين على نفس النمط الذى كان يتبعه "شيخ الطائفة" إزاء أعضاء طائفته من الحرفيين، وعلى نفس النمط الذى كان يتبعه "شيخ البلد" أثناء نظام "الالتزام". أما الآن فقد طبق "الشيخ" اختصاصاته على القرية بأكملها وليس على "الالتزام" الخاضع لرقابته وحده. وكان "العمدة" هو الذى يقرر أى الأراضى تعتبر "بورًا" وتعفى من الضريبة. وكان يعهد إليه بتوزيع أراضى الفلاح المتوفى أو الهارب، كما كان يحدث فى الماضى، فقد كان الفلاحون يهربون من أراضيهم منذ زمن موغل فى القدم. وأوكلت "للمشايخ" مسئولية مطاردة الفلاحين الهاربين والقبض عليهم، والحفاظ على الأمن العام، وفوق كل شىء كانوا مسئولين عن إمداد الجيش بالمجندين ابتداء من عام ١٨٢٠. وقد أعطت لهم هذه المهمة الأخيرة سلطة كبيرة فى القرية ،

إذ كان يمكنهم انتقاء أبناء أعدائهم وإعفاء أبناء أنصارهم. كما كان من الممكن رشوتهم لفعل هذا أو ذاك. وكان ذلك يمثل اتهاما رئيسيا كثيراً ما وجهه أهالى القرى إليهم .

كان المصدر الثانى لقوة "المشايخ" هو حقيقة أنهم كانوا يُعطون أراضٍ معفاة من الضرائب فى مقابل أدائهم لوظائفهم، كان يطلق عليها "مسموح المشايخ" "ومسموح المصاطب" وهى التى كانت قائمة فى القرن الثامن عشر لكن أعيد منحها "للمشايخ". هذا المصدر، مضافًا إلى ما كان يعمل فيه "المشايخ" من أراض أو يستأجرون عمالاً للعمل فيها، جعل منهم الشخصيات الوحيدة بالغة الثراء فى القرية. ومن خلال هذا الثراء، كان فى إمكان "العمدة" أن يقرض الأموال بالفائدة، أو فى مقابل رهن على قطعة أرض، وأن يمول المحاصيل ذات العائد المرتفع، لكن عالية التكاليف، مثل الأرز وقصب السكر والقطن. ومن ناحية أخرى - عندما أصبحت الضرائب مسئولية القرية - كان على "العمدة" أن يكمل ما ينقص من " المال" إذا لم يدفع الفلاحون نصيبهم. كذلك كان "الشيخ" يتحمل مسئولية أى فلاح يهرب، أو أن يتستر على فلاحين هاربين. وفى كثير من الأحيان، كان "العمد" يحرضون الفلاحين المتأخرين فى سداد ضرائبهم على الهرب من القرية، حتى يتمكنوا هم من الاستيلاء على أراضى الهاربين، وربما أجروا حسابات كانت حصيلتها أنهم لو أجبروا على أن يتحملوا أنفسهم فرق الضرائب فربما عاد عليهم هذا كذلك بالفائدة، نتيجة لزراعة الأرض والإشراف عليها أيضًا مباشرة. وفى بعض الأحيان، كان يناسب "المشايخ" أن يتناسوا تسجيل الفلاحين المتوفين، ومن ثم يقومون بزراعة أراضيهم بدلاً من إعادة توزيعها على الفلاحين كما كان متبعًا (٤٣) .

وعلى ذلك، فليس من المستغرب أن نجد "عمداً" و"مشايخ" وبدواً كذلك من بين أوائل "المتعهدين"، كما أنه لم يكن أمراً غير طبيعى أن نشهد السيطرة على مناطق بأكملها من قبل عائلات معينة. كانت عائلة "الشواربى" فى "قليوب"، على سبيل المثال، تشغل مناصب "العمد" فى ثلاثة من المواقع الخمسة فى المنطقة. وفى "الغربية"، كان خمسة أعضاء من عائلة "سالم" "عُمَداً". لقد خرج من كبار "عمد" هذه الفترة كبار العائلات المالكة للأراضى الزراعية فى نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهو

أمر لم يكن بالقطع وليد الصدفة. كان بعضها عائلات رءوس القبائل البدوية التى أصبحت مستقرة، وكان بعضها من الخاصة أو الأعيان المحليين كما كان يطلق عليهم، مثل عائلات "سلطان" و"الشواربى" و"أبو ستيت" و"أباظة" و"الزمر" و"البدراوى عاشور" و"الفقى" و"شريف" و"للوم" و"فودة"...إلخ .

كان من يتقدم "العمدة" و"الشيخ" فى المرتبة، "شيخ الخُط"، يتولى إبلاغ "المشايخ" "بأقسامهم" و"نواحيهم"، وبكمية المحاصيل المقررة التى تطلبها الحكومة، وكان يشرف على جمع المحاصيل فى المنطقة بأكملها. وكان المحليون يسلمون الضرائب التى جمعوها للمسئولين فى "الخُط" الذين كانوا يسلمونها لخازن المنطقة. وكان المشرف عليه هو "ناظر القسم"، الذى كان يقدم تقاريره بدوره إلى "المأمور"، وهذا كان يرأسه حاكم الإقليم: "المدير". كان "المدير" مسئولاً فى النهاية عن "المديرية" بأكملها، وكان يتلقى أوامره من العاصمة مباشرة. وكان المدير دائمًا من "الأتراك الشراكسة"، بينما كانت الدرجات الأدنى تُشغل بواسطة المصريين الفلاحين. وبنهاية عشرينيات القرن التاسع عشر كانت درجة "المأمور" تُشغل بواسطة المصريين. كان القنصل "سولت" يعتقد أن القنصل الفرنسى "دروفيتى" مسئول عن 'إغراء، الوالى بتبنى ما أسماه "سولت" 'بالبدعة الخطرة'، وهى 'عدم تعيين أى تركى فى وظيفة "كاشف" أو "قائم مقام" فى القرى،، بل إحلال 'مشايخ عرب محلهم - وفى حقيقة الأمر ، أن يجعل حكمه يعتمد كلية على العرب' وهو ما يعنى بهم "سولت" المصريين (٤٤) . أما لماذا كان المصريون خطرين بينما الأتراك ليسوا كذلك، فهذا ما لم يفسره "سولت". ومن المفهوم أنه كان يعتقد أن المصريين غير صالحين بالمرة لجمع الضرائب، بينما كان الأتراك، الذين كانوا يستخدمون وسائل وحشية، على النقيض من ذلك .

سرت شائعة مؤداها أن محمد على اختار أن يستخدم المصريين فى جمع الضرائب لأن "العمد" كانوا أقدر على اقتطاع المزيد من النقود من الفلاحين، وأنهم أقدر على السيطرة عليهم لأنهم جاءوا من نفس الوسط وهم لذلك على علم بكل الخدع التى يمكن استخدامها. ربما كان هناك سبب آخر اكثر بساطة، أنه لم يكن هناك ما يكفى من "الأتراك الشراكسة" فى البلاد لشغل مناصب الإدارة، وبنفس قدر احتياج الوالى إلى مصريين ليمد جيشه بالرجال، كان احتياجه لهم لملء صفوف إدارته.

حل "ناظر القسم" محل وظيفة "الكاشف" القديمة، وحل كل من "المأمور" و"المدير" محل بكوات المماليك فى وظائفهم الإدارية، وعلى هذا فقد حملت سلسلة القيادة الجديدة بعض الشبه لتلك القديمة، وإن كانت أكثر إحكامًا. وتمثَّل الاختلاف الجوهرى بين النظامين المملوكى القديم والنظام المركزى الجديد فى أن "المديرين" أصبحوا موظفين فى الحكومة، بدلاً من حَملة "الإقطاعات" أو "الالتزامات" شبه المستقلين ذاتيا، وأنهم كانوا موضع رقابة لصيقة من جانب الوالى وتحت رحمته إن شاء أبقاهم أو طردهم. ولم يكن لدى بكوات المماليك القدامى نظام حقيقى لتسلسل القيادة، فيما عدا ذلك النظام الغامض: "أهل المنزل"، وهو نظام – فى أحسن صوره – فضفاض، وكانت السلطة فيه مُشاعة ومُجزأة، أما الإدارة الجديدة فكانت مثلاً على تكوينٍ لدولةٍ أكثر مركزية يجرى غرسه فى مصر .

وعلى ذلك فقد شهد الريف المصرى إصلاحات كما شهد كوارث، أما الإصلاحات فكانت واضحة فى نظام الرى الذى أدى إلى زيادة مساحة المحاصيل وعدد المحاصيل المنتجة سنويا. ولم يكن هناك ما يماثل ضخامة هذه الزيادة من بين الزيادات التى تحققت فى العهود اللاحقة. وفى الوقت نفسه تطلبت الترع قوة عاملة شكلت عبئًا على الأهالى، وأدت إلى تفسخ مجتمعات ريفية بأكملها، ففى أثناء العمل فى الأشغال العامة، كان الزوجات والأبناء يصاحبون العمال إلى موقع القناة. وإذا لم يكن العمال قد تركوا وراءهم أسرة تقوم بفلاحة أراضيهم، فإما أن يأخذ الأرض شخص آخر، أو أن يضار المحصول. وكان رى الحياض يمثل عبئًا أقل ثقلاً على الفلاح، الذى كان يعمل فى الأرض ما يقرب من مائة وخمسين يومًا فى السنة، والذى كان يتحول إلى صناعات المزرعة ليدعم دخله خلال أشهر الصيف. ولكن مع الرى الدائم، كان يعمل وقتًا أطول، وعلى الرغم من أن الحد الأقصى لأيام العمل لم يكن يزيد على مائتين وخمسين يومًا فى العام، فقد مثل على الرغم من ذلك زيادة ضخمة فى أيام عمله، خاصة إذا أضاف المرء إليها فرض السخرة. وكانت أى تحسينات للأرض تقابل بضرائب أعلى، كما كان من المفترض أن تحقق معدل ربح أعلى للفلاح. ولم تؤد هذه الضرائب رغم فداحتها، إلى تفريغ القرى من سكانها، كما قد توحى بذلك بعض روايات شهود العيان. كان الفلاحون الذين تراكمت عليهم متأخرات ضريبية يهربون دائمًا من قراهم، كما لاحظ

"السلطان سليم" عندما احتل مصر عام ١٥١٦. ولم تكن تلك ظاهرة مستحدثة تسبب فيها طغيان محمد على. كان الفلاح الذى يهرب من قريته يتوجه إلى قرى أخرى حيث يستقر ويبدأ حياة جديدة، ويأخذ مكانه فى قريته القديمة شخص آخر. كانت النتيجة أكثر شبها بلعبة الكراسى الموسيقية منها بتفريغ القرى من سكانها. لقد هُجِرت قرى بأكملها بالفعل، لكن كنتيجة لفيضان مرتفع فحسب، حيث كانت القرية تنتقل إلى تلّ، أو بعد وباء، وهو ما كان كثير الحدوث. ولم يحدث أن أصبحت قرى مهجورة بصفة دائمة نتيجة لتراكم الضرائب، على الرغم من أن سكانها قد يلجأون إلى الاختباء لبعض الوقت، إذ كان الفلاحون الذين يهجرون أرضهم، إذا ما قبض عليهم، يساقون بالقوة إلى قراهم خلال خمسة عشر يومًا. ويَصْدُقُ هذا على الحقبة التى ساد فيها نظام الالتزام. وإذا ما وُجِد الفلاحون الهاربون يعملون فى أرض أخرى، فقد كانت تتم إعادتهم إلى قراهم عقب الحصاد. وكان الجواسيس الذين يبلغون عن فلاحين هاربين يعطون مائة قرش كجائزة، وكان أى ناظر "خُط" يعمل فى الناحية التابعة له فلاح هارب يعاقب بمائة ضربة بالنبوت، إذ كان يفترض حينئذ تستره عليه. وكانت الأوامر تصدر إلى "مشايخ القرى" للإبلاغ بأسماء الفلاحين الهاربين، وكانت هذه الأسماء تراجع على "دفتر ترابيع المساحة" للتحقق من انتمائهم إلى القرية، فإذا ما ثبت ذلك، فكانت تتم إعادة الفلاحين إلى أرضهم (٤٥) . ومن الواضح أن بعض الفلاحين أفلتوا من تعقب أثرهم، بينما فشل البعض. وكان الفلاحون الذين يهربون من الأرض بصورة دائمة يلتجئون أحيانًا إلى أرض أجنبية، كما فعل ستة آلاف من الفلاحين الذين هربوا إلى "عكا"، وأعطوا الوالى الذريعة لاجتياح هذه المنطقة.

وقد شهدت الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٤٤ أوبئة عديدة "للكوليرا" والطاعون الدُّمَّلى. كما شهدت مجاعات ناتجة عن فيضانات للنيل، إما مرتفعة جدا أو منخفضة جدا. وخلال واحد من أسوأ هذه الأوبئة، فى عامى ١٨٣٤ - ١٨٣٥ ، قدر عدد من هلكوا بنصف مليون نسمة، وهو رقم يقارب خمس العدد الكلى للسكان. وقد تسبب هذا العامل فى هلاك قرى بأكملها. وقد حدث نفس الشىء فى القرن الحالى(*) بتفشى وبائى "الملاريا" و"الكوليرا".

(*) أى فى القرن العشرين .

كان تعداد سكان مصر فى تناقص منذ العصور الوسطى. وقد توقف هذا الاتجاه فى عهد محمد على. فعلى الرغم من الأوبئة والمجاعات وخمسة حروب كبيرة ارتفع عدد السكان من ٣٨٥٤٠٠٠ عام ١٨٠٠ إلى ٤٢٠٤٠٠٠، بل ربما ٥٠٠٠٠٠٠ فى عام ١٨٤٠ [٤٦] . نتيجة لاستتباب الأمن العام أكثر من أى سبب آخر. لم تكن الزيادة فى عدد السكان تجارى الطلب على العمالة، وظل النقص فى القوى العاملة مشكلة مزمنة، خاصة فى أوقات تجنيد الرجال فى الجيش أو البحرية، أو فى فرق السخرة لمشروعات الأشغال العامة، أو فى العمل فى ضيعة أميرية. وقد تم إحداث تغييرات إدارية للتخفيف من أثر هذا النقص. فحيثما وجدت قرية بها أرض أكبر مما يقدر سكانها على فلاحتها، كانت هذه الأرض ترفع من زمام القرية وتوزع قهراً على فلاحين من قرية مجاورة أو من بين فلاحى القرية الأصلية ممن لديهم المال وعندهم القدرة على تحمل عبء أرض إضافية، وذلك حتى لا تترك أى أرض "بوراً" [٤٧] . ومن ناحية أخرى، سُمح للقرى واسعة المساحة التى كان الفلاح يضيِّع الوقت فى الذهاب والعودة إلى حقولها ببناء "كفر" ملاصق للحقول. أما "الأبعاديات" التى كانت تحتاج إلى عمالة فكان يُرسل إليها الفلاحون الذين لا أرض لهم من القرى الأخرى؛ فيعين خمسة رجال لكل مائة فدان فى الصعيد وثمانية رجال لكل مائة فدان فى الدلتا، وكان هؤلاء الرجال يعملون مقابل حصة من المحصول أو بأجر يومى، وكانوا يُعْفَون من العمل فى السخرة [٤٨] ، وهو ما يفسر سبب تفضيل الفلاحين للعمل فى "الأبعاديات". وكانت مناطق زراعة الأرز، مثل "البحيرة" و"الغربية" و"الدقهلية"، معفاة فى مبدأ الأمر من الخدمة العسكرية بهدف تشجيع إنتاج الأرز، ولكن عندما طغت الحاجة إلى الجنود على احتياجات إنتاج الأرز، تم إخضاعها للتجنيد الإجبارى مثل سائر المناطق الأخرى .

أما أجور الفلاح الذى لا أرض له، أو الفلاح الذى كان يؤجِّر نفسه للعمل بعض الوقت، إما بسبب صغر أرضه لدرجة لا تكفى معها لإعالته هو وعائلته أو بسبب عزل الفيضان لأرضه فى بعض السنوات، فكانت تتفاوت تبعاً للعمل نفسه. ففى عام ١٨٤٠، وفى المزارع الملكية، كان الرجال يتقاضون ٣٠ باره، والشباب ١٥ باره والأطفال ١٠ بارات فى اليوم. وكانت الأجور تدفع أسبوعيا، نصفها نقداً ونصفها عيناً. وكان يقال إن أعلى الأجور تدفع فى مزرعة "إبراهيم باشا"، حيث كان الرجال يتقاضون قرشًا

واحداً أو أربعين باره فى اليوم (٤٩) . وطبقًا لما ذكره "الحتة"*، فقد كانت تكاليف معيشة الفلاح الذى يتقاضى أعلى أجر تصل إلى نصف أجره اليومى، وعلى ذلك فقد كانت الأجور كافية لتغطية نفقاته (٥٠) . وعلى أية حال فلم يكن الفلاح يُستخدم طول العام، حتى فى الأراضى ذات الرى الدائم. وفى بعض الأحيان، لم تكن الأجور تدفع للفلاح، الذى كان يُكْرَه ظلما على العمل مُسخراً فى ضياع الأعيان. وكان هذا، على أية حال، عملاً غير مشروع بالمرة. وقد بعث الوالى إلى جميع المديرين وموظفى الحكومة بأمر يحظر عليهم فيه استخدام الفلاحين كعمال فى أراضيهم دون دفع أجر لهم، وهو ما يعنى أن العمل بالسخرة فى غير الأشغال العامة كان ممنوعًا تماماً. وفى الحقيقة، كان القانون يفرض على من يُضْبَط مستخدماً فلاحين فى العمل بالسخرة فى أراضيه أن يدفع للفلاحين ضعف الأجر المعتاد كعقوبة له (٥١) .

وقد يعجب المرء؛ ما دامت أجور الفلاح قد تحسنت، على الورق على الأقل، وما دام إنتاجه الزراعى قد ازداد، فلماذا استمر بعض الفلاحين فى الهرب من أرضهم، واستمر البعض فى إحداث عاهات بأنفسهم. هؤلاء الذين فروا فعلوا ذلك كأفراد لأسباب مختلفة، تتعلق فى الغالب بعجزهم عن دفع ضرائبهم. وقد نص قانون الأرض لعام ١٨٤٧ على أنه إذا ما عاد هؤلاء الأفراد فى وقت ما إلى أراضيهم، فإن من حقهم استعادة أراضيهم، حتى ولو كانت الأرض، فى غضون ذلك، قد تم توزيعها، وبشرط أن يدفع الهارب ضريبة الأرض. ومما يثير الاهتمام أن نلاحظ أن القانون الذى أصدره "سعيد" عام ١٨٥٤* قد حدد حق الفلاح فى العودة إلى الأرض بخمسة عشر عاماً من الغياب، بينما لم يعين قانون محمد على حدا زمنيا على الإطلاق. ونص القانون الأخير كذلك على أن تعطى أرض للفلاح العائد، لكنه لم يحدد ما إذا كانت تلك هى أرض الفلاح الأصلية (٥٢). ومن ناحية أخرى، فقد أقدم الذين أحدثوا عاهات بأنفسهم على ذلك الفعل للهروب من التجنيد فى الجيش. لقد كان التجنيد مصيبة البلاد، فلم يكن يعرض حياة الرجال للخطر، أو يحدث بهم إصابات خطيرة فحسب، لكنه كان يبعدهم عن أراضيهم كذلك. فلو لم يكن هناك ذكور آخرون فى الأسرة ليحلوا محل الفلاح

(*) د . أحمد الحتة السابق الإشارة إليه .

المجند، فعندئذ تعطى أراضيه لشخص آخر. وحتى لو تمت فلاحة الأرض أثناء غياب الفلاح بواسطة أقرب أقربائه الذكور، فقد كان عليه أن يناضل فى أغلب الأحوال لاستعادتها.

كان هناك اختلاف آخر فى حياة الفلاح تحت حكم محمد على، نتج عن التنظيم الصارم الذى فُرض عليه. كان يُملَى عليه ما يزرعه بواسطة رجال الإدارة، ومتى وكيف يزرعه. فالفلاح الذى كان نسبيا شخصاً حرا فى عادات عمله، وليس فى سواها، وجد نفسه يُسيَّر ويُدفع ويُنخَّس بواسطة الدولة. وفى أثناء ذلك، تحسنت بغير شك ممارساته الزراعية، وارتفع إنتاج المحصول، لكن حريته الشخصية كانت قد خُرقت فى أوجه جديدة عديدة. ففى أثناء حكم المماليك، كان الفلاح مكرها كذلك على أن يسلم المزيد من فائض محصوله، وعلى أن يتولى العمل بالسخرة فى الأشغال العامة وفى أرض "الملتزم"؛ وقد كان يُجبر على العودة إلى الأرض إذا ما هرب منها، وكان يعامل مثل العبد، كما أشار الجبرتى. إلا أنه كان يزرع ما شاء من المحاصيل، وكان يعمل نصف العام، أو كان يشغل نفسه فى صناعات المزرعة أو فى العمل كأجير فى أرض شخص آخر. أما تحت حكم محمد على فقد كان الفلاح يعمل فترة أطول فى مناطق الرى الدائم، وكان يعانى من سخرة إلزامية أكبر بسبب الأشغال العامة واسعة النطاق. كما كان عرضة للتجنيد فى الجيش كذلك.

تطلبت المحصولات الجديدة التى أدخلت إلى البلاد، والتوسع فى المحصولات النقدية، السكر والأرز والقطن، زيادة القوة العاملة إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وعلى ذلك تناقص الوقت المتاح للفلاح لصناعات المزرعة، التى لم يكن يُسمح له بمزاولتها فى كثير من الأحيان، إذْ كان النسيج وغيره من الحرف ممنوعًا إلا فى مصانع الحكومة. وبينما كان الفلاح يعيش على اقتصاد الكفاف فى الماضى، أصبح الآن يحقق المزيد من الفائض لكن كان يعطى كذلك المزيد من العمل. كان الفلاح يكسب بعض المال أحيانًا

(*) القانون المشار إليه هو الذى أصدره سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٣) والذى سمى باللائحة السعيدية ، الصادرة فى ٥ أغسطس ١٨٥٨. وهى من أهم أعمال سعيد ، وتعد أساس التشريع الخاص بملكية الأراضى الزراعية فى مصر .

إذا ما ارتفعت الأسعار، لكن لم يكن هناك ارتفاع مطّرد فى الأسعار، كانت هناك ارتفاعات وانخفاضات، تبعًا للعوامل الطبيعية والعوامل الأخرى مثل الحاجة إلى السخرة أو التجنيد، وهو ما كان يتغير طبقًا لاحتياجات الحكومة .

وعندما نقارن بين أسعار المواد الغذائية على مدى ثلاثين عامًا، فإننا نلاحظ أنه بينما كان أردب القمح يباع داخليا عام ١٨١٢ بمبلغ ٥,٧٥ قرشًا نجده قد ارتفع إلى ٢٩ قرشًا فى الفترة من ١٨٢٠ - ١٨٢٥ ثم ارتفع إلى ٤٠ قرشًا عام ١٨٤٠ (٥٣) . ويعكس هذا زيادة فى السعر بلغت ٥٩٥٪ خلال ثمانية وعشرين عامًا. وكانت هذه سنوات فُرضت فيها قوائم سعرية صارمة حتى عام ١٨٣٠، بهدف الإبقاء على الأسعار منخفضة بصورة مصطنعة لتفادى أى اضطرابات داخلية. وفى الوقت نفسه الذى ارتفعت فيه الأسعار، وعلى الرغم من أن الفلاح لم يبع قمحه بهذا السعر العالى بل بسعر أقل كثيراً، وهو ما يوضح الربح العائد على الحكومة وعلى البائع، إلا أنه يمكننا أن نفترض، وبمعيار مطلق، أن الفلاح قد حقق ربحًا يزيد بمقدار ٥٩٥٪ عن السنوات السابقة. لم يكن الفلاح يأكل القمح، كان يأكل الذرة الشامية والذرة العويجة. وفى خلال ذلك، ارتفعت الضرائب على الفلاح من ١١ ريالاً أو ٢٤,٧٥ قرشًا فى الدلتا و ٢٠ ريالاً أو ٤٥ قرشًا فى الصعيد، والمفروضة كحدود قصوى على أجود الأراضى، لتصبح الحدود القصوى ٦٧,٥ قرشًا عام ١٨٢٤ عندما حدث نقص فى الأموال وعندما كانت حرب المورة فى بدايتها. وفى عام ١٨٣٩ أضيفت ضريبة إضافية قدرها ٥٪ وفى عام ١٨٤٤ زيدت الضرائب مرة أخرى بنسبة ١٢,٥٪، ليصل بذلك الحد الأقصى لضريبة الأرض إلى ٨٠ قرشًا (٥٤) . وباختصار، بينما ارتفعت الضرائب على أجود الأراضى بما يقرب من ٣٢٢٪ فى الدلتا و٧٧٪ فى الصعيد، ارتفع الربح من محصول واحد هو القمح بنسبة ٥٩٥٪. ومن ناحية أخرى، لم ترتفع كل المحاصيل بنفس الصورة. فالقطن، الذى كان يباع مقابل ١٥,٥ ريال عام ١٨٢٥ هبط إلى ١٠ ريالات عام ١٨٤٢ وإلى ٧,٧٥ ريالات عام ١٨٤٣ (٥٥) . وفيما بين هذه السنوات ارتفع سعر القطن .

وعلى الجانب الإيجابى، يمكننا أن نرى أن الفلاحين قد استفادوا من قدر أكبر من الأمن الداخلى أكثر من أيام المماليك، لكنهم كانوا موضع استغلال كذلك وأبعدوا

عن أراضيهم ، التى أصبحت ملكًا للصفوه ، بحيث إنه بنهاية الأربعينيات فقد الكثير من الفلاحين أراضيهم لحساب الضياع الجديدة .

فى مجتمع تعتريه تغيرات اقتصادية، مثلما كانت مصر، كان معظم المنتجين يقدمون عملاً أكثر من أجل منافع أقل . وكان كل ما تقدر الحكومة أن تجمعه من فوائض يعاد استثماره جزئيا فى الأرض، لكن كان يوجه أيضًا إلى استثمارات أخرى: الصناعة، والجيش، إلخ. وكان من المفترض أن تفيد هذه الاستثمارات جيلاً لاحقًا، لكنها لم تفد الفلاح كلية. فحتى عندما ارتفعت أجور الفلاح، ظلت النتيجة بالنسبة له سلبية بمعيار رد الفعل المؤثر. وكانت المرأة أكثر من عانى من مثل هذه التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية. والأسرة التى كانت وحدة إنتاج مكتفية ذاتيا يسهم كل عضو فيها بنصيب، زُحزحت الآن من مكانها لصالح إنتاج تسيطر عليه الدولة. ولم تعد النساء الفلاحات قادرات على الإسهام فى دخل الأسرة عندما أصبحت صناعات المزرعة خاضعة لسيطرة وتنظيم الدولة. ومع اضمحلال قدراتهن الإنتاجية، فقدت النساء الكثير من مواقع قوتهن داخل وحدة الأسرة، بعد أن أصبحن عالة على ذكورهن. وفوق ذلك، فطالما لم تكن الأرض ملكية خاصة، لم يكن النساء يرثن الأرض حيث لم تكن تقسم طبقًا للشريعة لكن تذهب ببساطة للأبناء. ورغم ذلك، فقد كانت هناك حالات لنسوة التمسن من الوالى أن يرثن الأرض، ويوافق هو، بشرط أن يدفعن الضرائب مقدمًا . وقد حدث مزيد من التصدع فى وحدة الأسرة عندما كان الرجال يذهبون إلى فرض السخرة أو يجندون. وكانت النساء مرغمات على مصاحبة رجالهن إذا لم يكن لديهن وسيلة أخرى للتعيش أو كن غير قادرات على الاعتماد على عائلاتهن الموسعة. وكثيرًا ما اشتغل هؤلاء النسوة إلى جانب رجالهن فى أعمال السخرة [٥٦] .

كان رد فعل الفلاح إزاء استغلال الحكومة شبيهًا بذلك الذى يحدث فى كل مجتمعات الفلاحين. فقد لجأ إلى الهجرة قصيرة المدى ، وعمد إلى اللصوصية الجماعية * أو إلى العصيان الصريح كوسيلة للمقاومة النشطة. وعندما كان الفلاح يخاف من أن يثور بسبب القوة الطاغية للدولة، كان يلجأ إلى المقاومة السلبية، بأن يعمل على تحسين حاله من خلال خداع صاحب الأرض، واختلاس بعض المحاصيل، والتباطؤ فى العمل، وتخريب المحاصيل. وكانت المقاومة السلبية أوسع انتشارًا من

أعمال العنف المنظمة، وكان السبب فى ذلك أن الفلاح بصفة عامة كان يسعى لتقليل مخاطر الكوارث وليس لتعظيم معدل عوائده، وكان اختياره النهائى هو 'ما الذى يبقى له، وليس 'ما الذى سيؤخذ، بواسطة الدولة (٥٧) .

وكانت الإدارة فى سعيها إلى إقرار القانون والنظام تواجه ثلاث مشكلات رئيسية وتعمل على حلها: الأولى كانت مشكلة البدو، والثانية الجيش والعواقب المترتبة على تجنيد الفلاحين، والثالثة كانت مشكلة حركات التمرد والثورات.

كانت قبائل البدو تجوب الأرض كيفما شاءت، آتية من أجزاء فى غرب الصحراء إلى المديريات "الغربية": "الفيوم" و"البحيرة" و"المنوفية" و"الجيزة". وكان بعض هذه القبائل قد استقرت منذ زمن طويل وأصبحوا "ملتزمين" رئيسيين فى المنطقة، بينما كان البعض الآخر شبه مستقر، مستخدمين الفلاحين فى أحيان كثيرة أجراءً لهم، أو يعيشون ببساطة على إنتاجهمْ. وظل هناك آخرون رُحَّلاً يجوبون البلاد كما يشاءون، آخذين ما يحلو لهم من الفلاحين، ويتكسبون من إرشاد القوافل عبر الصحراء وجباية إتاوات الحماية. وكانت المشكلة التى تواجه الإدارة المصرية هى كيفية مكافحة هذه الجماعات. فأما تلك القبائل التى كانت تتكسب من إرشاد القبائل فقد تم إدماجها فى النظام ودُفع لهم بسخاء مقابل خدماتهم من أجل استعادة تدفق التجارة. وبصفة خاصة، كانت تلك هى الحالة مع الطرق الذاهبة إلى البحر الأحمر والقادمة منه، إما عن طريق السويس وإما عن طريق القصير، وتجارة السودان ، والتجارة مع شمال أفريقيا ومع الشام.

أما تلك القبائل التى استقرت تمامًا فقد أعطيت أرضًا إما على سبيل "مسموح المشايخ" أو "مسموح العربان"، وبذلك أصبحوا من أعيان الريف المحليين. ولدينا من بين هذه الجماعات التى استقرت محليا أمثلة لثلاث من العائلات المعروفة، والتى ما زالت ذائعة الصيت حتى الوقت الحاضر ؛ هذه هى عائلات "أباظة" من "أولاد عايد" فى "الشرقية"، وعائلة "الشواربى" فى "القليوبية"، وعائلة "الشريعى" فى "سمالوط بالمنيا".

(*) العصابات ، أو المناسر .

كانت جميع هذه العائلات قد استقرت قبل قدوم محمد على. ويصف "مبارك" بعضهم بأنهم "في خشونة العرب"، في معاملاتهم مع القبائل العربية الأخرى، والتى يمكن أن تكون فى مجال الدفاع عن النفس، إذ إنهم بصفتهم قبائل مستقرة قد أصبحوا صيداً حلالاً للبدو الرحل. وعندما أعطاهم الوالى حرية الاختيار بين أن يعاملوا كعرب رُحَّل، ومن ثم يتخلون عن أراضيهم وأملاكهم وحدائق نخيل البلح، أو أن يعاملوا كفلاحين، بأن يخضعوا للضرائب، فقد اختاروا المعاملة الأخيرة، وتعهدوا بأن يدفعوا الضرائب كما كان يفعل الفلاحون، إلا أنه سُمح لهم بالاحتفاظ بحيازة أراضيهم. وتردد الروايات الأسرية المتواترة لفرع "أباظة" من قبيلة "عايد" أنه اتخذ اسمه عن جدة شركسية، كانت موضع حب واحترام زوجها وأولادها لدرجة أنهم خلعوا اسمها على الأسرة، أو على الأصح، اسم موطنها الأصلى. ربما كانت هناك بعض الحقيقة فى الأسطورة، إذ ما زال "الأباظية" يشتهرون بالشقرة وحمرة الخدود، ذلك الشاهد الحى على التزاوج المستمر بين الشراكسة والأتراك. ولابد أن فترة طويلة من الاستقرار قد حدثت بحيث تسمح لرئيس قبلى بالزواج من خارج القبيلة. وقد أصبح بعض أعضاء الأسرة "مشايخ بلد"، وعين اثنان منها هما الشيخ "حسن أباظة" وأخوه الشيخ "بغدادى" أعضاء فى المجلس الذى أنشأه "إبراهيم باشا" عام ١٨٢٩[٥٨] . وقد خدم حسن فى مواقع أعلى من "شياخة البلد"، فقد صار "ناظراً"، ثم "مأمورا" ثم "باش معاون" لمديريات "الشرقية" و"الدقهلية". وقد وصفه "مبارك"* كما يلى: "وكان يزرع نحو ٤٠٠٠ فدان"، [٥٩] . كما كان لدى ابنه "السيد أباظة" عهدة عشرين قرية، وتم فى نهاية الأمر إعطاؤه لقب باشا.

وعلى نطاق أصغر، كانت أسرة "أباظة" تتشابه كثيراً مع قبيلة "الهوَّارة" على عهد الشيخ "همام"، الذى كان يلقب "بأمير الصعيد". كان همام يزرع قصب السكر والحبوب، وكان لديه عبيد ومماليك بيض وسود. وظل مسيطراً على الوجه القبلى بأكمله إلى أن وجّه له "على بك" جيشًا من ٣٠٠٠ رجل عام ١٧٦٩. والبقية الباقية من "الهوارة" التى لم يتم القضاء عليها بواسطة "على بك"، تكفل "إبراهيم" بإهلاكها

(*) على باشا مبارك.

أو تنويبها. وقد شابهت القبيلتان إحداهما الأخرى فى السلطة والثراء ، لكن عند هذا ينتهى التشابه، إذ إنه بينما تشتت "الهوارة" ازدهر "الأباظية".

أما القبائل الأخرى التى لم تكن على نفس القدر من الاستقرار، فقد جرى ترغيبها فى التخلى عن أسلوبها فى الحياة القائم على التنقل بإعطائها منحًا من الأراضى الزراعية، كما جرى إدماج أفرادها فى الجيش كخيالة غير نظاميين. وقد رافقت قبائل "العايد" "والحربى" "والهنادى" "والجوازى" "إسماعيل" فى حملته على السودان (٦٠) . فإذا لم تتعاون القبيلة تصادر خيولها لصالح الجيش، إذ كان البدو مربى خيول فى الغالب، وأُجبروا على الاستقرار لأسباب اقتصادية. أما هؤلاء الذين وفدوا على المنطقة مؤخراً؛ مثل "أولاد على" الوافدين من الصحراء الغربية، فقد استقروا فى مديريات البحيرة والفيوم، بينما استقر "الجوازى" فى مصر الوسطى .

ولم تتم عملية الاستقرار بين يوم وليلة، فما زالت قبائل البدو الرحل موجودة حتى اليوم، بينما استمر نسل "أولاد على" فى ادعاء جنسية مزدوجة، مصرية وليبية ، مظهرين بذلك أن أصولهم لن تُنسى أبداً. وعلى أية حال، فقد حدث القدر الأكبر من الاستقرار إبان حكم محمد على ولأسباب اقتصادية سليمة .

وعندما أصبح البدو عاجزين عن الاستمرار فى كسب معيشتهم عن طريق مهاجمة الفلاحين أو فرض إتاوات حماية على القرى أو على القوافل، كان عليهم أن يتحولوا إلى وسائل أخرى للتعيش. وما إن أدرك الزعماء القبليون أن المال إنما يكتسب من الزراعة، حتى أخذت عملية الاستقرار الطبيعية مجراها. لم تكن الزراعة على مستوى تحقيق الكفاف حافزاً على الاستقرار، لكن الزراعة بهدف البيع أو التصدير كانت تحقق هذا الاستقرار، كما سبق أن اكتشف الشيخ "همام". وسرعان ما أصبح الزعماء القبليون من الأعيان الأثرياء وتحول سائر القبيلة إلى فلاحين، وهى عملية طبيعية جرت فى معظم المناطق التى استقرت فيها القبائل، سواء فى مصر أو فى أى مكان آخر فى العالم العربى. أما الحكومة التى كانت فى حاجة إلى القوة العاملة لفلاحة الأرض، فقد عاملت البدو بصورة مختلفة عن الفلاحين الآخرين، فلم يكونوا يؤدون فروض السخرة على سبيل المثال، على الرغم من أن "مبارك" يزعم أن قبيلة "العايد" قد فعلوا ذلك.

ولم يكن التجنيد يزعج البدو كذلك، لأنهم كانوا من زمن بعيد يلحقون أفراداً غير نظاميين بالجيوش، واستمروا فى أداء نفس المهام تحت حكم محمد على .

كانت الأرض التى يهبها الوالى للبدو على أنواع ثلاثة : كان النوع الأول مفروضاً أن يُمنَح ويخضع لضريبة قدرها نصف ضريبة "الخراج". ولسنا نعرف إلا القليل عن هذا النوع من هبات الأرض باستثناء إشارة واحدة [٦١] . أما النوع الثانى من هبات الأرض فكان معفى من الضرائب شريطة أن يفلح البدو الأرض بأنفسهم. كان من أعراف البدو ازدراء فالحى الأرض، الذين كانوا هم ينهبونهم، وأحسوا أنه سيحط من قدرهم أن يتحولوا إلى فلاحين. وبدلاً من ذلك لجأوا إلى أن يستأجروا الفلاحين ليعملوا لديهم كشركاء فى المحصول(*) أو أن يؤجروا الأرض لهم. ولما كانت علة استحداث هبات الأرض هو تحويل سكان جدد إلى فلاحين وبذلك تزداد العمالة الزراعية، فقد حاولت الحكومة وضع حد لهذه الممارسات، وأن تجبر البدو على فلاحة الأرض بأنفسهم وإلا قامت بمصادرتها. وأقدم بعض البدو الأكثر جسارة على المطالبة، ببساطة، بنصيب فى الإنتاج الزراعى للفلاح دون أن يساهموا فى أى من التزاماته الضريبية. وقد أمرت الحكومة بالتحقيق فى مثل هذه الأنشطة الخاصة بالبدو وأمرت أن تعطى "رخصة" للبدوى الذى يدعى ملكية أى أرض وأن يطالب بدفع المال نقداً [٦٢] . أما النوع الثالث من هبات الأرض فكان فى صورة "أبعادية". وكانت هذه تُوزع بمساحات متفاوتة، ابتداء من قرى بأكملها توهب للزعماء القبليين، إلى مساحات تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ و٢٠٠ فدان للأشخاص الأقل شأناً [٦٣] .

ونظراً لكون البدو رعاة أيضاً، وكان الصوف الناتج من أغنامهم ضروريا لصناعة الملابس، فقد كانوا يعاملون باعتبارهم أعضاء ذوى قيمة فى المجتمع. كانوا كذلك مربيين للماشية، خاصة الخيول والجمال، وهذه كانت لا غنى عنها بالنسبة للجيش. وفى كثير من الأحيان كان البدو يسوقون قطعانهم للرعى فى حقول الفلاحين، مما يؤدى إلى تدمير المحاصيل. وقد وضعت عقوبات سريعة لمثل هذه الأفعال، وكانوا يؤمرون بدفع

(*) ما يسمى فى الريف بنظام المزارعة .

ضعف قيمة المحاصيل التى دمروها [٦٤]. ومع مرور الوقت تعلم البدو أن يتركوا الفلاحين لشأنهم وأن يتعاونوا مع الحكومة .

كان استقرار البدو نتاجًا جانبيا لاتساع سلطة الدولة على حساب القبيلة. وأُدمجت الزعامات القبلية فى النظام الحكومى الأوسع نطاقًا، واستُدرج الشيوخ إلى التعاون مع الحكومة إلى حد زعزعة مركزهم داخل القبيلة. ولما كانت الحكومة أفضل تسليحًا وتملك القدرات على الإجبار على الطاعة ، فقد كان فى مقدورها أن تفرض إرادتها وقوانينها على القبيلة ، وأن تلغى السلطة القبلية. وأخيراً، ومع وضع نهاية للحماية القبلية على القرى وتفكيك المصادر الاقتصادية التقليدية للقبيلة ، فإن الحكومة لم تترك للقبائل بديلاً سوى أن يستسلموا أو يبتعدوا . وقد استسلموا فى معظم الحالات.

كان الجيش هو مصدر المشاكل الثانى للحكومة (انظر الفصل التاسع). كان الجيش فى الماضى مكونًا من المماليك أو المرتزقة، وهو اكتشاف جديد "لعلى بك الكبير". ومع قدوم محمد على، كان الجيش مكونًا من سرايا ألبانية، وبعض السرايا التركية والمماليك الذين انضموا "للنظام الجديد". وتم جلب مجندين جدد من تركيا أو تم شراؤهم من الإمبراطورية العثمانية. كان هناك كذلك مغاربة أو شمال أفريقيين، معظمهم تونسيون وجزائريون، واحتياطيون من البدو. وكان الجنود جميعًا يطيعون رؤساءهم هم، ويحاربون بأسلوبهم الخاص، مستخدمين ما قد يكون لديهم من أسلحة. ولم يكن هناك بالتالى قيادة موحدة، فضلاً عن أسلحة وذخائر موحدة. وفى أثناء حملة الحجاز اشتكى "طوسون" من أن المغاربة لم يكن لهم قائد واحد بل أحد عشر، كلهم مختلفون مع بعضهم البعض[٦٥] . وبينما كان هذا النظام يعمل فيما مضى بقدر مرضٍ، على الرغم من أنه لم يكن فعالاً وأن على بك قد حاول إصلاحه ، فإنه فى الوقت الحالى فقد أظهر أوجه قصوره. وفوق ذلك فقد كان الجيش فى مصر شديد المراس وعلى استعداد للمطالبة بمستحقاته فى أسوأ اللحظات، تلك عندما تكون الخزينة خاوية، وأن ينطلق فى أعمال شغب إذا لم يحصل على مستحقاته، وهو ما كان يحدث بصورة متكرِّرَة بعض الشىء. وكانت مستحقات السرايا تدفع لهم من خلال ضباطهم،

وهو ما يعنى أن المبالغ تدفع إلى قائد السرية بواسطة الخزينة، ويقوم هو بتوزيعها حسب رغبته. ولهذا فقد كان الولاء للقائد وليس للدولة أو الوالى. كان النظام رخوا، وكان فى إمكان الفصائل أن تعتزل المعركة إذا ما رغبت فى هذا، ولم يكن هناك أمام قياداتهم من الضباط ما تستطيع عمله إزاء ذلك. وباختصار كان الجيش منظمة للمرتزقة، وكان سلوكه متمشياً مع ذلك .

وقد شاهد محمد على وكبار قادته السرايا البريطانية والفرنسية فى أثناء العمليات ، وقد تأثروا بفنهم العسكرى . وقد حول "الألفى بك" قواته إلى سرايا على النسق الأوروبى ولم يتمكن محمد على من هزيمته هو ورجاله. وأدت كل هذه الأحداث دون خطأ إلى الاتجاه نحو تغيير الجيش إلى سرايا على النسق الأوروبى . ولم تكن هذه بالتأكيد فكرة جديدة بالنسبة للوالى، إذ كان السلطان "سليم الثالث" قد فقد عرشه بسبب محاولته فعل نفس الشىء مع الإنكشارية .

وحدث فى عام ١٨١٥ أن قام ثلاثمائة أو أربعمائة جندى من العائدين من حرب الحجاز بنهب المتاجر والمخازن والمنازل فى القاهرة. وكان هذا هو المبرر الذى احتاجه الوالى ليحاول إحلال جيش حديث منضبط محل الألبانيين. فى هذه السنة أمر الوالى بإنشاء جيش جديد، أو ما يسمى "بالنظام الجديد". ولم يكن يسيراً على القوات تقبل أن يتعرض نظامهم التقليدى للتغيير بهذه الصورة المتطرفة، وفى انقلابهم على الوالى حاولوا اغتياله. وكان الإنذار الذى تلقاه فى الوقت المناسب من زميل ألباني؛ "عابدين بك"، شقيق "حسن باشا"، هو الذى أعطاه فسحة من الوقت للهرب سرا من منزله. هذا العمل الغادر من جانب رجاله حمل محمد على أكثر من أى شىء آخر على أن يتخذ قراره بالبحث عن مصدر جديد لجيشه النموذجي. كان العثمانيون فى ذلك الوقت قد جعلوا من الصعب عليه أن يجند رجالاً من تركيا ، وفرضوا حظراً على إرسال المماليك لمصر. وكان المصدر الجديد هو الجنود العبيد من السودان، وكان هذا من الأسباب الرئيسية التى جعلته يقدم على غزوه. فكما كتب محمد على لابنه "إسماعيل"، الذى فرض ضرائب باهظة للغاية على المناطق السودانية التى تم فتحها حديثاً، "لسنا هناك من أجل المال، بل من أجل العبيد، وأمره أن يخفف الضرائب المفروضة عليهم[٦٦] .

وقد أصبحت بعض الفرق السودانية بالفعل جزءًا من الجيش المصرى، إلا أن محاولة تجنيد جيش من العبيد فشلت لعديد من الأسباب. وكان ذلك هو الوقت الذى طُرحت فيه على محمد على فكرة جيش من الفلاحين. وقد استاء الوالى فى البداية من فكرة جيش الفلاحين. حتى إنه فى عام ١٨١٤ ، عند تجنيد سرايا من المغاربة فى الجيش، أعطى أوامر صارمة بألا يؤخذ أى فلاح قد يندسُّ بين المغاربة (٦٧) . وفى النهاية، تغلبت الحاجة على نفوره المبدئى وتم تجنيد المصريين فى الجيش. وفى البداية، تم تجنيد هؤلاء المصريين بأعداد صغيرة ، لمعاونة الجيش الرئيسى فى السودان. ويبدو أن حرارة السودان كانت أكبر مما يحتمل الألبان الذين عانوا من ضربة الشمس ومن الإعياء بسبب شدة الحر، لذا أمر الوالى بإرسال أربعة آلاف مصرى ليحلوا محلهم(٦٨) ، لكن فى نهاية الأمر كان الجزء الأعظم من الجيش مشكلاً من الفلاحين .

كانت النواة الأولى "للنظام الجديد"، كما كان يطلق على الفرق الجديدة، مكونة من مماليك سابقين وبعض العبيد من السودان. وقام رجل فرنسى وهو "الكولونيل سيف"(*) المعروف بتدريب هؤلاء فى أسوان استعداداً لحملة المورة الوشيكة. "سيف" هذا الذى لم تزد رتبته فى الجيش الفرنسى عن رتبة العريف، والذى فصل من الجيش بسبب العصيان، ولو أنه تم العفو عنه وعاد إلى الجيش، ادعى فى مصر أنه كولونيل. وتُظهر لنا حياته قبل مصر أنه كان مغامراً من الطراز الأول. فقد كان متورطًا فى مؤامرة لإنقاذ المارشال "ناى"(*) من السجن، وعندما فشلت المؤامرة هرب من فرنسا. ونزل فى مصر بحثًا عن عمل، كما فعل كثير من مواطنيه، ولكى يدعم من فرص استخدامه ادعى أنه ضابط فى الجيش الإمبراطورى. وعندما تقدم بطلب للحصول على وظيفة، قرر الوالى استخدامه ليدرب جيشه الجديد فى أسوان .

وفى البداية، عاش "سيف" وقتا عصيباً فى محاولة اكتساب ثقة واحترام الرجال، لأنهم لم يكونوا قادرين على التحدث بلغته ولا هو بلغتهم، واحتقروه لكونه فرنسيا وغير مسلم. ويزيد على ذلك أنهم كانوا ساخطين لاضطرارهم تعلم طريقة جديدة للحرب

(*) Colonel Seve

لم يكونوا يروا فيها كبير جدوى. وعندما حل موعد التدريب على التصويب، كانت البنادق المصوبة نحو "سيف" أكثر من تلك المصوبة نحو الهدف. ومن حسن حظ الرجل أن تصويب الرجال كان سيئًا، لكن شجاعة "سيف" فى صبره على الرجال أكسبته احترامهم وقبلوا هم تعليمه.

كانت الفرق تنظم على نهج النظام الفرنسى، وكان هناك فى البداية ست فرق، تتكون كل منها من خمس كتائب، وتتشكل كل كتيبة من ثمانية جماعات من الجنود حملة البنادق. وعندما ذهب "سيف" إلى "المورة" مع "إبراهيم باشا"، تولى الجنرال "بويه"(**) مهمة تدريب الجيش. وكان محمد على يرقب عن قرب تدريب الجيش الجديد. وعندما أُبلغ أن تصويب الرجال كان سيئًا، أمر جميع المجندين بأن يقرأوا الفاتحة، أولى سور القرآن، حتى تشملهم البركة، قبل أن يبدأوا تدريبات التصويب، وكان على ثقة من أن ذلك سيحسن من تصويبهم (٦٩) .

أظهرت الحاجة إلى تجنيد المصريين فى الجيش تطورًا إضافيا فى اتجاه تحديث الدولة بخلق جيش من أبناء البلاد ليحل محل الجيوش التقليدية من المرتزقة أو المماليك. هذا الجيش، الذى أصبح أداة للتوحيد، أصبح كذلك أداة لصد الغزو، بل إنه أصبح بالإضافة إلى ذلك وسيلة لتنفيذ المخططات الإمبريالية. فجيش من ١٨٠٠٠- ٢٠٠٠٠ ألف مقاتل كان كافيًا لحماية البلاد، كما كان الحال فى عهد المماليك، لكن جيشًا مكونًا من أكثر من ١٠٠٠٠٠ مقاتل ، كان من الواضح أنه مكون ومعه نوايا "إمبريالية"، وكان ينمو وتنمو معه الرغبة فى التوسع.

كان المجندون الوطنيون الأوائل قد أُبلغوا أن مدة خدمتهم ثلاث سنوات، يُسمح لهم بعْدها بزيارة منازلهم ويعفون من أى مطالبات مالية، لكنهم سيعتبرون جنودًا حتى بقية حياتهم. وكان ذلك يتفق مع ما هو متبع فى الفرق العثمانية. لكن المصريين الذين لم يكونوا معتادين على الحياة العسكرية، لم يقبلوا هذه الشروط، ولم يكونوا يرغبون

Marshal Ney (*)
General Boyer (**)

فى أن يصبحوا مجندين فى الجيش. كان الجيش عاملاً مجهولاً، ومرهوباً. كانوا يهربون أو يخفون أنفسهم ليتجنبوا التجنيد . وعندما خاضت أول دفعة من الرجال المعركة، وعادوا ليحكوا قصصهم لأبناء وطنهم، فربما سعى المزيد من الرجال لتجنب التجنيد. عندئذ لجأ المسئولون عن التجنيد إلى وسائل عنيفة للإمساك بالفلاحين، لكن الوالى هاله مثل هذه الوسائل، ونصح بالاعتدال. وأرسل إلى "إبراهيم باشا" ينذر بالكف عن أساليب العنف، وأن يحاول تجنيد الرجال بإقناعهم بميزة حياة الجندى [٧٠] . وقال إنه لا مناص من أن يكون التجنيد كريهًا بالنسبة للفلاح ، على الرغم من أنه ينفذ من أجل نصرة الإسلام، وأنه يجب أن تكون وجهة النظر هذه هى المدخل للفلاح، من خلال علماء القرية والوعاظ، الذى يجب عليهم لذلك أن يوضحوا أنه عندما احتل الفرنسيون مصر فإن الأقباط استجابوا لنداء رفاقهم فى الدين وانضموا إلى جيشهم .

أسفرت محاولات استخدام العلماء كوسيط فى مجال العلاقات العامة، أو فى الدعاية للجيش، من بين أشياء أخرى، عن نبذة دينية كتبها أحد علماء الأزهر، هو الشيخ "خليل بن أحمد الرجبى"، بإيعاز من شيخه فى الجامعة(*)، الشيخ "العروسى". وهذا الكتيب مكون من سبعة فصول، وعنوانه، "تاريخ محمد على". وكتب الفصل الأخير منه فى مدح الجندية. وحوى اقتباسات من القرآن الكريم ومن أقوال الرسول للتدليل على أن الجندى الذى يموت فى المعركة يذهب إلى الجنة [٧١] . ولم تقنع هذه الحجج إلا القليل من بين المجندين أو باقى الفلاحين .

فى البدايات الأولى كان المجندون يعودون إلى بيوتهم بعد ثلاث سنوات مسلحين "بتذكرة مختومة" تعفيهم من أداء المزيد من الخدمة العسكرية [٧٢] . وفيما بعد، وعندما فاقت الحاجة إلى الرجال إمدادات المجندين ، لم تكن أىٌّ من مدة الخدمة أو التذكرة موضع احترام .

(*) أى الأزهر .

كان المستشارون العسكريون الذين أقنعوا الوالى بتجنيد جيش من الفلاحين هم الفرنسيون الذين كانوا في خدمته. وكانت الطرق المستخدمة في تجنيد الرجال هي تلك التي كانت مطبقة في فرنسا قبل وبعد "نابليون" بواسطة سماسرة الجنود(*)، الذين كانوا يقبضون أتعاباً مقابل كل رجل يلحقونه بالجيش قسراً. وكان أولئك المجندون الذين يحاولون الهرب من الجيش يُطَاردون ويعادون إليه بالقوة. أما العقوبات التي توقع على هؤلاء الجنود، فكانت ختم الكي، وسفن المذنبين، والموت... لأقل هفوة، لكن حاجة "نابليون" إلى الرجال المحاربين قد صيرت النظام أكثر قسوة بحيث كان الرجال الذين يتجنبون الجيش يعاقبون ويعاقب كذلك كل من يمت إليهم بصلة القرابة "أبوه، وأمه، وإخوته، وأخواته، وأصهاره، وكل عائلته؛ كل أولئك الذين أوى الرجل التعس إلى منازلهم وقد أنهكه الجوع والبرد والبؤس فشرب أو أكل أو عمل أو نام، وفيما بعد امتدت العقوبة لتشمل الناحية بأكملها، (٧٣) .

الأوامر بمعاقبة أسرة المجند الهارب وبأخذ عضو آخر من عائلته مكانه، وإذا لم يكن هناك من يحل محله، فواحد من قريته، وبمعاقبة "العمدة" الذي سمح له بالهرب، والشخص الذي هيأ له المأوى. وعندما أصبح الهروب من الجيش عسيراً على الفلاحين، لجأ بعضهم إلى إحداث عاهات بأنفسهم بوضع سم الفأر في عيونهم، أو خلع الثنايا - الأسنان الأمامية - فلا يستطيعون عض طلقة البندقية، أو قطع العقلة الأولى من الإصبع السبابة حتى لا يستطيعوا جذب الزناد، أو الإطاحة بأحد أصابع القدم فلا يقدرون على المشي. وكانت هذه الأفعال بدورها تعاقب بواسطة الإدارة بعقوبات تتدرج من السجن والجلد "بالكرباج"، إلى الإعدام .

وشكلت حملة الشام مزيداً من الضغوط على الأهالي، وأُنذر نظَّار الأقسام بضرب رءوسهم إذا لم يبعثوا بالمجندين على الفور (٧٤) . ولجأ بعض "مشايخ البلد" إلى إجراءات يائسة، بأن قاموا بأسر صيادي القوارب وإرسالهم كمجندين من قريتهم. وقد تم تعميم أوامر تقضي بمعاقبة مثل هذه الأعمال بأخذ ابن "شيخ البلد"، أو أخيه، إن

(*) استخدمت المؤلفة كلمة Racoleurs وهي كلمة فرنسية كانت تطلق على فئة من السماسرة احترفت اللجوء إلى أساليب الخداع لاصطياد أفراد يلحقون كمجندين بالجيش .

لم يكن له ابن، أو أى ذكر من أقربائه إذا لم يكن له أخ، فإذا لم يكن له أقارب بالمرة، فإنه يؤخذ هو فى مكان المجند.

لم يكن المتزوجون من بين الجند يدفعون ضريبة "الفِردة"، لكن نظراً لأنه لم يكن باستطاعتهم زراعة ما تحت أيديهم من " أراضى الأثرية"، أعطيت الأوامر بأن توزع أراضيهم على أقاربهم وجيرانهم وبذلك لا تترك بوراً (٧٥) . وقد يكون هذا سبباً آخر من الأسباب الرئيسية لإحجام الفلاح عن الانضمام للجيش، وأدى فى بعض الأحيان إلى إفقار العائلة المباشرة للجندى. وبصفة عامة كان لا يسمح للجنود بأن يتزوجوا إلا إذا كانوا حسنى السلوك، عندما كان الزواج يعد حافزاً على السلوك الحسن (٧٦) .

وكان الأقباط يجندون كذلك فى الجيش. وصدرت أوامر باحترام أولئك الذين يعملون منهم فى ترسانة الإسكندرية متضمنة إعفاءهم من "الفِردة" و"الجزية" معاً (٧٧) .

وظل الوالى يراقب الجيش بعين نافذة. فعندما سمع أن بعض الضباط لم يتبعوا قواعد النظام فى الفرق والكتائب، بعث بأوامره إلى وزير الحربية وإلى كل الضباط فى الجيش، محذراً إياهم من أن أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بأقل قدر من الخروج على القواعد المرعية سوف يعاقبون على الفور (٧٨) . ولم يكن يُرقّى من بين صفوف الجند إلى رتب أعلى إلا أولئك الذين يحسنون القراءة والكتابة، لكن المصريين لم يكونوا يُرقّون أبداً إلى رتبة أعلى من الملازم الأول أو الثانى. وقد انزعج محمد على كثيراً عندما علم أن "إبراهيم" يريد أن يرقى اثنين من مماليك أخيه المتوفى إلى رتبة العقيد (الأميرالاى)، وأشار إلى أن أولئك الذين يفوقون أقرانهم الضباط فى الشئون الخاصة بالقراءة والكتابة هم الذين يجب أن يرقوا (٧٩) . وكان الوالى – بأسلوب غريب فى التفكير – يفترض أن الضباط المتعلمين كانوا بالضرورة ضباطاً متفوقين، بينما كان "إبراهيم"، الذى كان أكثر قرباً من رجاله، يفترض أن الضباط والقادة الشجعان ليسوا بالضرورة أكثرهم تعلماً.

أما كيف كان الضباط يعينون، فتلك كانت مشكلة تسببت فيما بعد فى احتكاك بين الأب والابن. كان محمد على ببساطة يشترى المماليك، أو كان يأمر بأن يعين مماليك فى مناصب الرائد (الصاغ) والمقدم (البكباشى) لكن يجب أن يعرفوا القراءة

والكتابة. أُعدَّت وثائق عتقهم من الرق وأطلقوا جميعًا ليكونوا ضباطًا فى الميدان (٨٠) . وقد اشتكى "إبراهيم" من المستوى المتدنى لهؤلاء الضباط الفوريين وتساءل مغضبًا، كيف يمكن – إذا كانوا غير قادرين على السيطرة على رجالهم – أن نأخذهم فى أرض بلاد الناس؟ (٨١) .

كانت نسبة الخسائر عالية بين الملازمين الثوانى فى حملة الشام، وفى بعض الحالات فقدت كتائب كل ضباطها الشباب. عندئذ وقع "إبراهيم" على الفكرة المبتكرة بتعيين أسرى الحرب من الأتراك كملازمين ثوان فى الجيش المصرى، وأوشك أن يجد تمردًا بين يديه. وسرى التذمر بين أفراد القوات من أنهم قد خاطروا بأرواحهم ليأسروا الأتراك، ثم ها هم الآن سيصبحون رؤساءهم فى الميدان. ووجد "إبراهيم" نفسه فى ورطة. فإذا رقى الرقباء الأول فلن يتبقى لديه ما يكفى من ضباط الصف (٨٢) . وقرر ترقية المصريين من الصف، الأمر الذى أصاب أباه بالهلع. فلم يكن الوالى يؤمن أن المصريين يملكون صفات القيادة. لكنه سمح "لإبراهيم" مرغمًا فى نهاية الأمر بترقية للمصريين إلى رتبة النقيب (يوزباشى) .

وجاهد "إبراهيم" كى يقنع والده بأن المصريين ليسوا جنودًا أكفاء فحسب، بل يمكنهم أن يكونوا ضباطًا أفضل من الأتراك. وكتب لوالده رسالة طويلة يضع فيها الحقائق أمامه. وحكى كيف أنه أمر نقيبًا تركيا (يوزباشى) باحتلال موقع للعدو. لكن الرجل لم يتحرك سوى عشرين خطوة، ثم عاد أدراجه فزعًا. عندئذٍ طلب "إبراهيم" ذلك من "نقيب" مصرى، الذى قفز من موقعه وتقدم بخفة، إلى درجة أن باقى أفراد الفصيلة تشجعوا على أن يتبعوه، ثم أبدى "إبراهيم" دهشته من رفض أبيه ترقية المصريين إلى الرتب الأعلى فى سلك الضباط. لقد أظهروا فرط الشجاعة.. ويزداد حبهم لنا كلما ارتفعوا فى الرتب، فما الذى يمنعك إذن يا صاحب السمو من تعيين عدد منهم فى رتبة "المقدم" (البكباشى)؟ ثم أضاف إنه :

بعد عشرين سنة من الخبرة، أستطيع أن أقول إنه إذا كان هناك ثلاثمائة مخلصون من بين كل ألف من الأتراك، فإن هناك سبعمائة مخلصين من بين كل ألف عربى. صدقنى لأننى أكثر الصادقين من بين أبناء صاحب السمو وأخلصهم له. كما

أننى أتحدث بصراحة لأننى تربيت منذ شبابى بطريقة عسكرية خالصة وفى يقينى أن أسأل صراحة لماذا لا نرقى العرب؟ (٨٣) .

وكان "إبراهيم" يعنى بالعرب هنا المصريين الوطنيين. وكانت آخر عباراته طلبًا باستحداث أوسمة للرجال الذين يستحقون الإقرار بشجاعتهم.

وبالتماس "إبراهيم" من أبيه ترقية المصريين إلى رتب أعلى فى الجيش، فقد كان يطبع فى ذهنه فكرة أن العرقية لا طائل من ورائها، وأنه فى الإمكـــان وجـــود صفوه من الأفراد العسكريين المصريين. لكن محمد على الذى كانت مواقفه المبدئية تفترض وجود صفوه ذات أرومة عرقية تركية - شركسية، أزعجته كثيرًا رغبات ابنه. فبالنسبة له، كانت مصر قطعة من أملاكه آلت إليه بالحيلة والقدرة. وكان المصريون هناك لتلبية أوامره، يمكن أن يكونوا وقودًا لحروبه، أو عمالاً وفلاحين، أو حتى موظفين صغارًا، لكن لا أكثر من ذلك. كانت العرقية التركية وحدها تجعل المنتمين إليها مؤهلين للحكومة. وهذا يفسر لماذا كانت أعمال كتاب القرن السادس عشر العثمانيين تطبع فى مطبعة بولاق الجديدة، لقد كان ذلك لتدعيم وتغذية الفصل الثقافى واللغوى بين الحكام والمحكومين ؛ كان الحكام يتحدثون ويقرأون التركية، وكان المحكومون يتحدثون العربية. كان الحكام سادة عثمانيين، وكان المصريون فلاحين قذرين، ولا يمكن لأحد أن يمزج بين الاثنين. ولم تكن هذه الفكرة الاستعمارية وقفًا على محمد على. فلقد تم استنساخها فى مصر بواسطة "اللورد كرومر"، الذى كان يؤمن أن المصريين جنس تابع مهيأ لأن يكون محكومًا، وغير أهل لعادات الحكم الذاتى. وبالنسبة لمحمد على، كان محض انتسابه العرقى مبررًا للزعامة، وتفويضًا له بقيادة البلاد والسيطرة عليها. كما سمحت له بالاستمرار داخل أسرة الإمبراطورية العثمانية من الناحية الثقافية، حتى عندما كان يحارب نفس هذه الأسرة .

على الجانب الآخر، كان "إبراهيم" يكره هويته العثمانية، ولم يكن لديه اختيار عندئذٍ سوى أن يختار هويته 'المصرية، الجديدة، وأن يلح على الاعتراف بفضائلها.

ولم يسفر التماس ترقية المصريين إلى رتبة "المقدم" (البنباشى أو البكباشى) عن نتيجة، ولم يتم ترقية المصريين إلى رتبة "المقدم" فى نهاية الأمر إلا فى عهد "سعيد".

وفى عام ١٨٨٢ لم يكن فى الجيش المصرى كله سوى خمسة "مقدمين" من الوطنيين المصريين .

وعلى الرغم من أن المصريين لم يكونوا يرقون أعلى من رتبة معينة، فإنهم سرعان ما حلوا محل الضباط الأتراك فى الرتب الدنيا. حتى إن الوالى قام عام ٩٢٨١ بفصل الضباط الأتراك من أسطوله، واستبدل بهم مصريين مدربين بواسطة الضباط البحريين الفرنسيين (٨٤) . كما إنه قام بتسريح ألفين من رجال المدفعية الذين كانوا يتقاضون ستين قرشاً فى اليوم كمرتب، واستبدل بهم مصريين كانوا يتقاضون ربع هذا المبلغ، أى خمسة عشر قرشاً فى اليوم .

وقد أعطى القنصل "سولت" لسرايا "النظام الجديد" أعلى درجات التقدير. قال : "هم فى استعمال السلاح وإطلاق النار على درجة من الكمال تقارب السرايا الأوروبية" (٨٥) .

وكان للتجنيد الإجبارى اثنان من التأثيرات المضادة على البلاد: فقد كان يعنى فى المقام الأول إبعاد القوى العاملة عن الزراعة، التى كان يمكن أن تستوعب المزيد، لا أن تفقد بعض ما هو لازم لها من الأيدى العاملة من بين الأكثر شباباً والأصح جسماً. وفى المقام الثانى، كان التجنيد الإجبارى للفلاحين سبباً ساقه بعض المؤرخين لحركات التمرد فى البلاد. لقد كانت الثورات والانتفاضات المشكلة الكبيرة الثالثة فى السياسة الداخلية التى واجهتها الدولة. وقد عدد "بير"(*) خمس "ثورات فلاحين" وقعت خلال هذه الفترة، وأضافت "ريفلين"(**) اثنتين إضافيتين (٨٦) . وقد وقعت هذه الثورات أعوام ١٨١٢ ، ١٨٢٠ – ١٨٢١ ، ١٨٢٢ – ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ فى مكانين؛ "المنوفية" و"القصير"، فى عام ١٨٤٦ .

وفى عام ١٨١٢، فرضت الحكومة سياسة احتكار الحبوب فى البلاد. ويروى "دروفيتى" سلسلة من الأحداث المأساوية وقعت فى نفس السنة. وأوضح أنه عندما لقى

(*) Baer

(**) Helen Rivlin

الجيش المصرى الهزيمة لأول مرة فى الحجاز عام ١٨١٢، عاد أربعة من قواده الكبار إلى مصر فارين عبر طرق مختلفة، وتآمروا للإطاحة بمحمد على ووضع ألبانى يدعى "أحمد بك" مكانه. وتم كشف مؤامرتهم وإحباطها. وقتل "أحمد بك" بالسم بينما نفى الثلاثة الآخرون. وأضاف "دروفيتى" أنه كان هناك جدل حول نفى "لاظ - أجمد - أغا" (كذا)، وهو قائد قوة مرابطة فى الوجه القبلى: 'يتمتع هذا القائد بسمعة ممتازة فى الجيش. وهو مرهوب بسبب نفوذه وروح المغامرة لديه، إنه الوحيد الذى يمكنه أن يحجب السلطة العليا لمحمد على' (٨٧) .

ثم يقوم "دروفيتى" بعد ذلك بوصف الانتفاضات فى الوجه القبلى بأنها 'بضع انتفاضات، ضد جامعى الضرائب والسرايا المساندة لهم. وذكر أنه كان لابد من اتخاذ إجراءات بالغة الشدة، فأحرقت عدة قرى وذبح سكانها. لكنه يضيف عند ذلك، 'إنه من المعتقد أن هذه الحركات كانت جزءاً من خطة الخروج على السلطة التى دبرها المنفيون الثلاثة، وأن "لاظ أجمد" لم يكن غريبا (بالنسبة لهم)، كان تعليله أن هذه لم تكن بالقطع 'ثورة فلاحين، لكنها حدثت بتحريض من "لاظ أجمد" الذى كان أميراً على "قوص" و"قنا"، فى محاولة منه للاستيلاء على الحكم. ربما كان ذلك هو ما حدث، لكن سكان الوجه القبلى الذين عوملوا بشراسة من قبل العهد الجديد لتأييدهم المفترض للمماليك، هبوا فى محاولة للثورة على محمد على، تحت وهم عودة وشيكة لسلطة المماليك، بمعونة من "لاظ أجمد". هذا يفسر من غير شك حرق القرى وذبح سكانها، بينما لا يفسره رفض دفع الضرائب وحده. وقد كان من المغرى افتراض أن ثورة جاءت فى أعقاب احتكار الحبوب يمكن أن ينظر إليها فى ضوء السبب والنتيجة، لكن كان هناك فى الحادث ما هو أكثر من نتائج احتكار للحبوب الذى ولد العداوة، كان هناك ما يشير إلى محاولة لقلب الحكومة. وهو ما ذهب إلى مدى أبعد من مجرد ثورة فلاحين .

أما باقى حركات العصيان المسلح فقد تركزت فى منطقتين: "المنوفية" و"الشرقية" فى "الدلتا" وفى منطقة "إسنا" فى الصعيد. بدأت ثورات الصعيد بثورة فى عام ١٨٢٠ / ١٢٣٦ بزعامة رجل يدعى الشيخ "أحمد الصالح". جمع حوله أتباعاً يقال إنهم بلغوا أربعين ألف رجل، كما أنه - كما يقول "مبارك" - أصبح مغتراً بنفسه لدرجة أنه عين أتباعه مديرين. ووضع يده على مخازن الحكومة وأرصدتها. وعندما أرسل إليه

جيش لمحاربته، انتهت الثورة مع أول طلقة بندقية [٨٨] . ولم يعط "مبارك" أى إشارة عن سبب نشوب الثورة. وبعد عام، قام "أحمد" آخر يُلقَّب "بالمهدى" أو "الوزير" بحركة مماثلة فى "البعيرات"(*) ، بالقرب من "الأقصر". وقد وصفها "دروفيتى" بأنها كانت 'شغبًا من جانب الفلاحين فى منطقة "إسنا" و"قنا" ضد البدع التى استحدثها محمد على، ثم يختم فى إيجاز بليغ: 'وتشتت الفلاحون بسهولة' [٨٩]. ويعطينا "سان جون"(**) رواية أكثر تفصيلاً لشاهد عيان للثورة والفلاحين الذين تبعوا 'النبى، الذى أشيع أنه جمع حوله أتباعًا بلغوا ثلاثة آلاف رجل. وقد أخبر 'النبى، أتباعه 'أن النبى محمداً وملائكته سوف يحاربون معهم وأن طلقات المدافع لن تؤثر فيهم ' [٩٠] . وفى السنة التالية قامت ثورة أخرى بتحريض من أحمد 'المغربى المتعصب '(***) [٩١] . فقد رفض "أحمد" أن يدفع ضريبة فرضت على بضائعه الواردة معه إلى "القصير" عند عودته من "مكة"، وقام بتأليب السكان المحليين على الثورة. ذهب إلى "قنا" "وإسنا" "وفرشوط" حيث واجههم الجيش. ويروى "مانجان" هذه الأحداث معقبًا عليها بأن الناس فى "قنا" "وإسنا" قد أظهروا أشد الكراهية للتجنيد الإجبارى .

كانت حركات العصيان المسلح هذه جميعها أمثلة واضحة على المقاومة لسياسات الحكومة بجميع أنواعها: للتجنيد الإجبارى، وللسخرة، وللضريبة الجديدة، الفِردة، التى فرضت عام ١٨٢٢، وللزيادة فى ضرائب الأرض التى ارتفعت لتبلغ ٢٢ ٪. وفى نفس الوقت، كانت هذه سنوات الكوارث الطبيعية ؛ ففى عام ١٨٢٠ غمر النيل الحقول ودمر المحاصيل، وكان كذلك نذيراً بأول ظهور لوباء الكوليرا، الذى سبب أضراراً بالغة بصفة خاصة. وفى عام ١٨٢٣ تفشى الطاعون وفى عام ١٨٢٤ عم الجفاف. وامتد الجفاف إلى السنة التالية التى شهدت انتشاراً آخر للطاعون. كانت هذه سنوات الخوف المادى والجوع والبلاء المعنوى. كانت الأوبئة تعد دائمًا نقمة من السماء لمعاقبة الناس على خطاياهم، أو على 'البدع، وكان الناس يولون وجوههم فى أوقات المحنة نحو الله أو نحو

(*) البعيرات : قرية من توابع مدينة الأقصر على الشاطئ الغربى للنيل .
(**) James St. John
(***) Mogrebin Fanatique

الظواهر الخارقة لتفسير مصائبهم أو لتفريج كربهم. وكان كبار رجال الدين يستلمون القيادة، ويحثون الناس على العودة إلى الله وأن يتجنبوا سبل الضلال، وكان الناس يتبعونهم. هذا يفسر لماذا كان زعماء هذه الثورات يستخدمون مؤثرات دينية، كما يمكن أن نتبين من كنياتهم؛ "المهدى"، "والصالح". وقد أخبر هؤلاء القادة الفلاحين أنهم سوف يكونون محصنين فى المعركة، وأن رصاصات الحكومة سوف تذوب قبل أن تصيب أهدافها. وعلى ذلك، فبالإضافة إلى كونها حركات مقاومة للفلاح ضد الحكومة، فقد أخذت هذه الثورات سيماء بعض الحركات الدينية المسيحية ذات المعتقدات الخاصة(*) .

كان التمرد الذى قاده "أحمد المراكشى" ثورة للصناع الساخطين وعمال القطعة فى تجارة النسيج [٩٢] . وكانت منطقة "قنا" مركزاً للنسيج بالإضافة للزراعة وقد حطمت كليهما التغيراتُ التى أصابت الاقتصاد المصرى. وكانت هذه بصفة خاصة حالة تجارة المنسوجات التى كانت قد دمرت بالفعل بواسطة واردات المنسوجات البريطانية. وقد ساهم فتح السودان كذلك فى إفلاس عدد من صغار التجار والمقاولين الذين كانوا يتعيشون من القوافل، والذين أصبحوا بلا عمل. وكان التجار العاملون على نطاق واسع قد تم إدماجهم فى الحكومة أو تحولوا إلى مهن أخرى، أما التجار العاملون على نطاق صغير فقد دُمروا. ولم يعد التجار، بعد أن أُدمِجوا أو أفلسوا، فى موقف يسمح لهم بالسيطرة على الصناع الحرفيين، مثلما كانوا معتادين على فعله فى الماضى، ولا شك أن بعضاً منهم قد انضم إليهم فى ثورتهم .

وقد وقعت ثورات الدلتا فى منطقتين كان فيهما أعداد ذات شأن من السكان البدو. وقد تحدث "دروفيتى" عام ١٨٢٣ عن "ثورة ... فى إقليم "منوف". كان الباعث عليها الضرائب المرتفعة للغاية التى كان يبتزها مندوبو محمد على باشا وكذلك التجنيد الإجبارى" [٩٣]. وقد تحدث "هيكيكيان" عن آخر ثورة قامت عام ١٨٤٦ فى يومياته. فذكر أنه فى "الشرقية" "قامت قرى بأكملها بتسليح نفسها لتحدى موظفى الحكومة"،

(*) التعبير الوارد فى النص هو : millenary or chiliastic movements ويقصد به حركات الجماعات الدينية المسيحية التى تؤمن بعودة المسيح ليحكم الأرض ألف عام .

وأن الرجال الذين جُمعوا للعمل فى مضارب الأرز أسرعوا بالعودة إلى حقولهم حيث يتكسبون أكثر بالعمل لأنفسهم (٩٤) . وفى الصفحة التالية أضاف أن غياب محمد على و"إبراهيم" فى "إستانبول" قد نتج عنه 'سلسلة من الثورات السلبية،، برفض عدد من "مشايخ البلاد" دفع ضرائبهم المعتادة أو إرسال الرجال لخدمة احتياجات الحكومة. وذكر "هيكيكيان" أنه فى بعض الحالات حدث أن أُبعِد ممثلو الحكومة عن القرى سواء بالقوة أو بالإرهاب. وذكر أن أحد المديرين أبلغه أن الباشا أخذ ٨٠٪ من الإنتاج، وأن الرجال كانوا يتجنبون دفع ضريبة الخراج، الفِردة، بالهرب من قراهم، وأن الأجور التى تدفع للعمال كانت وهمية لأنه لم تكن هناك نقود تصدر(٩٥) . وكان فى كل من "منوف" "والشرقية" تجمعات كبيرة من البدو. فقد شهدت "منوف" تدفق القبائل من الصحراء الليبية، من "أولاد على" الفارِّين من الحروب القبلية فى أقاليمهم، بينما كانت "الشرقية" مجالاً "للهنادى" "والهوارة". وكان هؤلاء الآخرون قومًا حديثى الاستقرار لم يتعلموا الخضوع للسلطة. وكان أبناء مثل هذه القبائل فيما مضى يُستخدمون كقوات احتياط بواسطة المماليك، كما استمر بعضهم، فى واقع الأمر، فى أن يُستخدم لنفس المهمة بواسطة جيش محمد على. وربما استنكر مثل هؤلاء الرجال أن يجندوا إجباريا فى الجيش كجنود عاديين، متساويين فى ذلك مع الفلاحين الذين كانوا يحتقرونهم .

ويمتلئ تاريخ "الجبرتى" بروايات عن انتفاضات، سواء ريفية أو مدنية، كما يمكننا أن نذهب إلى المدى الذى نقول معه إن الانتفاضات كانت مرضًا مستوطنًا بالنسبة للقرن الثامن عشر. وكانت أكثر ندرة تحت حكم محمد على. لقد تفجر الفلاحون فى أعمال عنف عندما كانت حقوقهم الفردية والجماعية تنتهك بشكل متكرر، أو عندما كانوا يستغلون بصورة بالغة الوقاحة، أو عندما كانوا يستاءون من قيود الحكومة. لقد كره الفلاح الحكومة دائمًا، ولأسباب وجيهة، وكره دائمًا دفع ضرائبه، وربما لا يزال يفعل هذا حتى اليوم. وكان يعلن عن عدم رضاه بالانفجار فى نوبات عنف دورية ضد جامعى الضرائب وشخصيات السلطة المحلية. ونادراً ما كان يطول أمد هذه الانفجارات؛ لكنها كانت رغم ذلك أمثلة مهمة على مقاومة الفلاح. وأخذت هذه المقاومة صورة اضطراب ريفى متزايد، مصحوباً بأعمال قطع الطريق، والقرصنة، وإحراق المحاصيل وتخريبها. ويمكن للمرء أن يقرأ فى هذه الأعمال احتجاج الثوار البدائيين،

اتِّساقًا مع استخدام "هوبسبوم"(*) لهذا المصطلح، أثناء فترات التضخم، مثلما شهدت العشرينيات والثلاثينيات. وقد كان من الممكن أن يتوقع المرء حدوث المزيد من أعمال الاحتجاج العلنية فى المناطق التى كانت تشهد تغييرات محصولية، مثل مصر الوسطى، حيث تم تحويل مناطق إلى زراعة المحاصيل النقدية - سكر القصب والقطن - التى حلت شيئًا فشيئًا محل محاصيل الفلاح الغذائية. غير أن مصر الوسطى لم تكن متورطة فى الانتفاضات، فقد كانت هذه مركزة فى الصعيد والدلتا. وقد تكون هذه المناطق، التى سبق أن زَرَعت بالفعل قصب السكر والقطن بكميات صغيرة أثناء حكم المماليك، قد تقبلت التوسع فى هذه المحاصيل بهدوء ورضى؛ فكما أوضح "بارينجتون"(**): "إن الذى يستفز الفلاحين إنما هو التكليف الباهظ أو الطلب الجديد والمفاجئ الذى يصيب عدداً كبيراً من الناس فى وقت واحد والذى يشكل نقضًا للقواعد والأعراف المتبعة" (٩٦). وهو ما لم يكن لتفعله زيادة متدرجة فى مساحات المحاصيل. وقد أخبر محمد على "بوالوكونت"(***): "معى، يجنى الفلاح القليل، لكنه يكون على ثقة من بيع (المحصول)، وقد حُسِبَت أسعارنا بما يسمح له بربح معقول" (٩٧) .

أما باقى أجزاء البلاد فكان غريباً فى هدوئه. لقد كانت الحكومة تمتلك قوى أعظم للقهر، لكن القمع وحده لم يمنح بلداً الهدوء أبداً، ولا جعله محصناً من أعمال العنف أو الاحتجاج. كان الفلاح الذى تخيفه الحكومة، يقاومها بصفة عامة مقاومة سلبية. ربما كان فى حاجة إلى فترة من الهدوء بعد الاضطرابات التى شهدتها العقود السابقة، وبعد الكوارث الطبيعية التى ألمت بالبلاد. كان القادة الطبيعيون للفلاحين، "مشايخ البلاد"، قد حسنوا ممتلكاتهم، وأمكنهم - وقد أصبحوا جزءاً من جهاز الحكومة - أن يبقوا الفلاحين ساكنين. وربما كان الأمر أن الفلاح، على الرغم من عمليات الابتزاز التى فرضت عليه، ما زال باقيًا لديه ما يكفيه ليرضى بالنظام.

(*) Hobsbawm
(**) Barrington
(***) Boislecomte

كان محمد على يعرف قيمة إصلاحاته، لكنه كان يعرف كذلك أن الإصلاحات سريعة الزوال، ونادراً ما تكسب أصدقاء دائمين. وكان يتملكه الخوف من قيام العثمانيين بالتآمر للإطاحة به، وهو خوف كان له ما يبرره تماماً، إذ إنهم سعوا فى النهاية إلى أن يفعلوا ذلك. كما كان يستحوذ عليه بنفس القدر خوف من أن تتحول إنجازاته إلى تراب. وفى عام ١٨٢٩ قام "ميمو" بإبلاغ مخاوف الباشا إلى "باريس": لا يستطيع محمد على أن يخفى عن أحد، ولا يخفى عن نفسه، أنه على الرغم من جهوده ليعطى هذه البلاد مؤسسة عسكرية، وأن ينظمها ويحضِّرها، وعلى الرغم من النتائج الهائلة التى حصل عليها، فإن الوسيلة التى استخدمها لتأسيس نظامه قد أشاعت السخط والبؤس، وأنه إذا ما حدث وهوجم عمله، فسوف يجد أيدٍ عديدة تمتد لإزالته، وإذا لم تظهر مساعدة غير متوقعة، فسوف ينهار سريعاً، (٩٨) .

هل كانت هذه المخاوف حقيقية أم أن الوالى أشاعها فى ذلك الوقت ليهيئ الأرضية لغزوه للشام ؟ ذلك أمر مُخْتَلَفٌ فيه. أما ما هو واضح كل الوضوح، فهو أن الوالى عرف أن موقعه وموقع خلفائه فى مصر لا يعتمد على أى مسابقة للتنافس على مدى الشعبية فى داخل البلاد؛ لأنه سوف تكون هناك دائما عناصر محلية على استعداد للانضمام للعثمانيين ضد الحكومة، أيا ما كانت الحكومة، وأن أمله الوحيد فى البقاء هو فى تحييد أية محاولة عثمانية ضد موقعه فى مصر. وعندما نتفهم هذا الخوف، وهو طبيعى من ناحيته، فسوف نقدر بوضوح حاجته لإعلان استقلاله عن الإمبراطورية، وحاجته إلى الذهاب إلى الشام، وإلى فرض اعتراف القوى الكبرى بهذا الاستقلال .

الفصل السابع

التغييرات الزراعية

ذلك المفهوم، الذى مؤداه أن النظم الاقتصادية تضبط نفسها بنفسها، وأنها - فى الوقت المناسب - ستعمل على تحقيق الفائدة القصوى للإنسان؛ هو مفهوم جاء مصاحباً لمنطق سياسة عدم التدخل؛ "دعه يعمل"(*)، وهو مفهوم لاحق لعصر محمد على. لقد فكر محمد على بعقلية اقتصادية، كما يفعل كل تاجر؛ فبالنسبة له وبالنسبة لعصره كان التطابق بين الاقتصاد والسياسة واضحًا، مثلما كان واضحًا كذلك للمماليك والتجار عندما حاولوا أن يسيطروا على مصادر الثروة فى البلاد، لكن بقدر من النجاح أقل مما لاقاه الوالى .

وليس من الممكن أن ينجح اتِّباع الفكر التجارى من جانب حكومة ما، إلا إذا كانت حكومة مركزية ولديها الحرية الكاملة فى إدارة تجارتها. وينبع عن اتِّباع هذا الفكر احتياجان : أولهما أن مثل هذه الحكومة تحتاج بالضرورة إلى أن تصبح مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية حتى يمكنها أن تدير شئونها المالية على النحو الذى تريده . وقد كان هذا هو نفس الاستنتاج الذى توصل إليه على بك الكبير. أما الاحتياج الثانى، والذى يتساوى مع الأول فى الأهمية، فهو أن اتبّاع مثل هذه السياسة يجب ألا يصطدم بالمصالح الاقتصادية لدول تجارية أخرى أكثر قوة.

وكانت الخطوات الأولى التى خطتها الحكومة الجديدة حينئذٍ ماضية فى اتجاه استعادة التوازن المالى فى البلاد وجمع الأموال. وحينما كان المماليك فى الماضى

(*) Laissez Faire

القريب يُواجهون بمشكلة مماثلة عن كيفية جمع الأموال، كانوا يجدون إلى جوارهم حلاً يسيراً: القروض الجبرية والمزيد من الضرائب. لقد فرضت كل أشكال الضرائب غير القانونية على الفلاح إلى الدرجة التى دفعت به إلى أن يتمرد إيجاباً أو سلباً، أى أنه كان يهجر الأرض، أو يشعل النار فى المحاصيل، أو أن ينفجر فى تمرد إذا ما صار العبء غير محتمل وإذا ما كان فى إمكانه أن يكسب تأييد جانب من الصفوة الوطنية. ما إن كانت الضرائب تدفع لعدد من السنين حتى يتم تسجيلها وتصبح رسمية. وبهذا الأسلوب كان الفلاح يدفع أربعًا وعشرين ضريبة مختلفة(1): كان يدفع "مال الحر" "للملتزم"، الذى كان يدفع منه "الميرى"، أو الضريبة القانونية على الأرض، وضريبتين أخريين ويحتفظ بالباقى؛ "الفايظ"(*). بعد ذلك يدفع الفلاح "للملتزم" "البرَّانى"، و"المضاف"، و"الوجبة"، وكان يدفع "الكشوفية" لمدير الإقليم، وكان يدفع "رسوم الضيافة" عينًا - خرافًا وزبداً ودواجن - لإطعام "الملتزم" وجَحافلِه من جامعى الضرائب طيلة الأيام التى يختارون قضاءها فى القرية أثناء جمع ضرائبهم. وكان يدفع للجنود الذين كانوا يرافقون "الملتزم" ويسدد مطالب البدوى الذى يتهدد محاصيله وماشيته. فى إحدى قرى "الشرقية"، بلغت الضرائب القانونية وغير العادية ١٩٢٧٦٦ باره منها ٤٢٥٢٦ باره قيمة "الميرى" و١٢٨٦٩٥ باره "فايظ" تدخل جيب "الملتزم" و٢١٩٤٥ باره تذهب لسداد ضرائب مختلفة أخرى(2). وفى "الغربية"، فى عام ١٨٠٠م / ١٢١٥ هـ، بلغ "الفايظ" ٧٢٣٤٠ قرشًا وبلغ "الميرى" ٧١٧٢٢ قرشًا، بينما بلغ "البرانى" ٦٨٣٣١ قرشاً وبذلك كانت ضريبة الحكومة ثلث المبلغ الكلى المفروض على الفلاح . وقد وقعت واحدة من أسوأ ما سجل من حالات إساءة استخدام الضرائب فى قرية "الزنكلون" التى دفعت ٢٥٠٨١٧ قرشاً "فايظ"، ودفعت ١٦٩٢٣١ قرشاً "ميرى" ثم يأتى بعد هذا، ذلك المبلغ الضخم الذى دُفع كضريبة "برانى" وهو ٧٥١٢٠٠ قرشاً(3) وقد بلغ زمام قرية "الزنكلون" ٥٣١٤ فدانًا كان من بينها مساحة ١٢٢٥ فدانًا من

(*) النطق التركى للكلمة العربية : الفائض ، والتى دخلت قاموس الحياة المصرية بنطقها ورسمها التركى . و " الفائظ" هو نصيب الملتزم مقابل قيامه بأداء " الالتزام" الموكل إليه .

أراضى "الأوسية" معفاة من الضرائب؛ وبذلك دفع كل فدان خاضع للضرائب مبلغ ٢٨٦٥ قرشاً. وقد سجلت مناطق أخرى مبلغ ١٩٥٥ قرشاً أو أقل كضرائب(٤).

كانت الضرائب تجمع نقداً وعيناً من القمح والشعير اللازم لخيالة المماليك . كان التعيين اليومى العينى لكتائب الفرسان يصل إلى إردب واحد من القمح وإردب واحد من الشعير للرجل الواحد، حيث يبلغ الإردب الواحد ما يساوى ٥,٤٤ "إمبريال بوشيل"(*) . وهذا يفسر سبب قدرة المماليك فى أحيان كثيرة على احتكار سوق الحبوب في السنوات العجاف. وكانت ممارسة تحصيل الضرائب نقداً وعيناً مستمرة، خاصة فى تلك السنوات العجاف التى تقل فيها الإمدادات النقدية. كان تحصيل الضرائب هو المصيبة التى تنزل بالفلاح، وكان الشعر الشعبى يصف الرعب الذى يصيب قلوب أبناء القرى عندما يسمعون بوصول جباة الضرائب "نزلة الكُشّاف". وقد كتب منشد قرية مجهول(**) :

ومن نزلة الكُشّاف شابت عوارضى	وصار لقلبى لوعة ورجيف
ويوم يجي الديوان تبطل مفاصلى	واهرُّ على روحى من التخويف(٥)

كان الخوف من جابى الضرائب ، ومن "الملتزم" والجحافل المصاحبة له ، ومن البدوى ورهطه، أمراً ثابتاً فى حياة الفلاح ؛ ليس لأن ذلك كان ينتزع منه كل فائض ، ولكن لأنه كان أمراً عشوائيا، متقلباً وغير مقنَّن ؛ فقد كان البكوات المماليك يغتصبون الأموال فى أى وقت يحتاجون فيه إلى أرصدة مالية. ففى أحيان كانت الضرائب لا تُدفع سنة كاملة، وفى أحيان أخرى كان يتقرر تحصيلها مرات عديدة

(*) يحتوى البوشل على ثمانية جالونات أو حوالى ٣٦ لتراً .
(**) الأبيات من قصيدة ساخرة طويلة تضمنها كتاب "هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف" ليوسف ابن محمد بن عبد الجواد بن خضر الشربينى " (لا يعرف تاريخ ميلاده ووفاته بدقة ، لكنه شهد القرن الحادى عشر والثانى عشر الهجريين ، حوالى القرن السابع عشر الميلادى) ، ونُسبت القصيدة إلى فلاح مُتَخَيَّل سماه المؤلف "أبا شادوف" ، بينما هى فى واقع الأمر من نظم المؤلف نفسه ، مثلها مثل كثير مما تضمنه الكتاب من قصائد وأشعار . ورغم أن الكتاب قصد به السخرية من الفلاح ومن أحوال معيشته ، إلا أنه أصبح وثيقة تاريخية للحياة فى مصر عامة ، وللظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح والريف المصرى خاصة إبان العصر العثمانى – المملوكى .

خلال نفس العام. كان المجهول عنصراً حاضراً دائماً، خاصة خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الثامن عشر، عندما كانت البلاد تمر بمرحلة من الاضطراب .

وفيما مضى، كان "الملتزمون" يُختارون فى الغالب من بين طبقة البكوات المماليك، لكن انضم إليهم فى القرن الثامن عشر تجار وعلماء وبدو ونساء، كزارعين لأرض خراجية، وإن كان ذلك بنسبة أقل من المماليك الذين ظلوا أكبر جماعة من بين هؤلاء[٦]. كان معظم الملتزمين غائبين عن أراضى الالتزام، وكانوا يحصِّلون مستحقاتهم، "الفايظ"، من خلال وكلائهم: أعيان القرية و"مشايخ البلاد" و"العمد" فى القرية. وبمرور الوقت، وبالتأكيد بحلول النصف الثانى من القرن الثامن عشر، أصبح هؤلاء "المشايخ" مقرضى نقود ومُلاكًا صغاراً للأراضى فى نطاق نواحيهم هم. وبفضل سلطتهم فى القرية تحولوا إلى صفوة ريفية محلية، وإلى وسطاء بين الفلاح و"الملتزم".

كان المجتمع فى ذلك الوقت مبنيا على سلسلة من الوسطاء الذين كانوا يمثلون حواجز واقية بين الأهالى والحكومة. كان على رأس الطوائف فى المدن رجال كبار يحددون الضرائب ويجمعونها من أعضاء الطائفة، ويتدخلون نيابة عن الطائفة لدى الإدارة إذا دعت الحاجة. ولم يكن من المحتوم على الأفراد من أعضاء الطائفة أن يواجهوا الإدارة. وكانت الأقليات تعتمد على زعمائها الدينيين ليعملوا كوسطاء بينهم وبين الإدارة ، فى حين كان الأهالى يلجأون إلى العلماء. وقد تم اغتصاب سلطة الحكومة المركزية تدريجيا بواسطة الوسطاء، خاصة فى أوقات الأزمات . كان الوسيط يقوم بدور الواقى، لكنه استخلص كذلك ثمنًا ما لقاء خدماته، إما فى صورة نفوذ وإما فى صورة مزايا مالية. كان هذا هو الحال بالنسبة "لشيخ البلد" بحلول منتصف القرن الثامن عشر، الذى برز ليكون وكيل السلطة فى القرية، ومقرض النقود، ومالك الأرض الصغير، مشكِّلاً، مع نظرائه ، فئة أعيان الريف. كان فائض إنتاج الأرض الزراعية يوزع فى اتجاهات أربعة نتيجة لهذا النظام: يذهب أقل القليل إلى الفلاح، ويذهب جزء إلى "شيخ البلد"، ويذهب الكثير إلى "الملتزم" وجحافله، ونسبة ضئيلة، ضريبة الأرض (الميرى)، تصل إلى الخزانة المركزية. وباختصار، فإن هذا النظام، على الرغم من أنه أفاد عدداً كبيراً من الناس، كان، فيما يتعلق بالخزانة المركزية، مُبَدِّداً وغير منتج.

وبينما كان الوسطاء العديدون بين الفلاح والخزانة يستفيدون بقدرٍ ما، فقد كان القدر الأكبر من الأموال يذهب إلى المماليك، الذين كانوا يستغلون الثروة بصورة غير منتجة، كانوا يستعملونها في استيراد مواد الرفاهية، وفي شراء العبيد والمرتزقة، وفي شراء الأسلحة. وكان القليل من الثروة التي تغتصب من الفلاح يعاد استثماره في البلاد، إن كان هناك ما يستثمر على الإطلاق، خاصة أثناء العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. وباختصار؛ لم يكن توفر رأس مال مبدئي متراكم، يمكن أن يسمح بالمزيد من الاستثمار، أمراً ممكناً.

عندما فتح العثمانيون مصر عام ١٥١٦، حاول السلطان سليم أن يغير نظام ملكية الأرض الزراعية بدعوى أنه أصبح لاغيًا وباطلاً طبقًا لحق الفتح، كما يقضي العرف العثماني. ولما كانت قبضة العثمانيين على مصر واهية، فقد فشلت محاولتهم تغيير ملكية الأرض الزراعية بسبب افتقارهم إلى السلطة لتنفيذها. على أية حال، لم يمر ذلك دون أن يُلحظ، فعندما حان الوقت المناسب، اقتبس محمد علي صفحة من كتاب السلطان سليم.

كان البحث عن الأموال هو الذي أخذ بيد الحكومة إلى أولى خطواتها: السيطرة على مصادر الثروة الزراعية من خلال تغيير نظام ملكية الأرض الزراعية والنظام الضرائبي. وسواء كانت هذه الأفكار مستقاة من المخطط الذي رسمه الفرنسيون لمصر أثناء حكم "مينو"، أو من الممارسة المبكرة للعثمانيين، أو من مجرد الإدراك السليم، فإن الحقيقة تظل قائمة وهي أن مصدر الدخل الرئيسي للدولة كان يتحول ليصب في جيوبٍ خاصةٍ، وكانت خزائن الدولة بالتالي خاوية. ولابد لأي إنسان لديه أي تصور عن الحكومة، وبالقطع، لأي من أتباع "الميركانتيلية"، الذي يؤمن بضرورة تنظيم الدولة لمصادر الثروة، أن يحوِّل اهتمامه إلى إصلاح هذا النظام، مثلما فعل محمد علي. لقد كان في حاجة عاجلة إلى الأموال لدفع عجلة الإدارة بسلاسة ولكي يغطي نفقات الجيش. ولن تفيد هتافات الجماهير في دفع مرتبات موظفي الحكومة أو قوات الجيش، وبدون هاتين الدعامتين يصبح الوالي تحت رحمة السلطات العثمانية إذا ما رأت أن تخلعه، أو أن ترسل واليًا جديداً ليحل محله، أو حتى إذا ما قررت دولة أجنبية أن تحتل مصر.

بدأ الوالى بسلسلة من الخطوات الاختبارية، كان أولها فرض قرض جبرى أو ضريبة، " فردة "، نقداً أو عيناً بين الحين والحين. كانت هذه تفرض على الأهالى وليس على علماء الأزهر، حلفاء الوالى الرئيسيين فى ذلك الوقت، كما أُعفى الفقراء كذلك[7]. وقد استغل العلماء هذا الموقف بأن قاموا بشراء الأراضى ووضعوا الفلاحين تحت حمايتهم[8]. أما سائر الأهالى فقد استنكروا هذا الإعفاء الذى انفرد به العلماء .

فى عام ١٨٠٦، استولت الحكومة لنفسها على ثلاثة أرباع "الفايظ"، على أن يدفع الفلاح نصفه ويدفع "الملتزم" النصف الثانى، مع استثناء العلماء مرة أخرى[9]. وفى العام التالى فرضت ضريبة على أراضى "المسموح"[10]، وتبعتها ضرائب على أراضى "الرزقة" و "الأوسية" بالإضافة إلى اقتسام "الفايظ" مع "الملتزمين"[11]. أثارت هذه الخطة الأخيرة "عمر مكرم" لدرجة أنه رفض التسليم بها، ومن ثم فقد جلب على نفسه الخراب والنفى. لقد كانت كل الطلبات السابقة للحصول على أرصدة من "الملتزمين" أو من الطوائف أو من التجار تمر من خلال "مكرم"، الذى قام بجمع الأموال، والذى قام بالتباحث مع كل المسئولين المختصين حول دفع المبالغ المطلوبة، على اعتقاد منه أن هذه الطلبات لن تمثل سوابق، وأنها لأغراض محددة مؤقتة، وأنه إذا ما مرت الأزمة فلن يتجدد الطلب. وكانت الأزمة تتغير بالطبع مع كل طلب؛ فمرة كانت لدفع مرتبات الجيش، ثم لدفع أموال للألبانيين حتى يمكنهم مغادرة البلاد، ثم لدفع أموال "للدلاة" السبب نفسه، إلخ. ولم يكن لمحمد على سيطرة على التمويل وكان مجبراً على التقدم بهذه الطلبات وتبريرها من خلال وسطائه. وراء هذا النظام المتقطع لجمع الأموال كان هناك تصميم قاطع على أنه متى تم القضاء على المعارضة، فإن الصورة المالية لمصر سوف يجرى إصلاحها ويعاد تشكيلها على نحو لا يجعل أى إدارة مضطرة إلى الاستجداء لإدارة شئون الدولة. كان هذا هو الإشكال الأبدى الذى واجه كل حاكم أو رئيس دولة. لقد ابتكرت الدول الحديثة وسائل عديدة لفرض الضرائب، أحسنها هى ضريبة الدخل. وفى وقت مبكر من حكم محمد على سعى إلى تطوير أسلوب لفرض الضرائب يسمح له بالحصول على أرصدة كافية لاستثمارها كرأس مال فى المزيد من المشروعات المربحة، وكذلك للإنفاق على مشاريعه الحكومية، وعلى الجيش، وعلى الأسطول وعلى الصناعة .

لم يستسغ "عمر مكرم" هذا المنطق. لم ير سوى أنه قد خُدع وأنه قد أسيء استخدامه بواسطة رجل اختاره هو ليؤيده ويثق فيه، وأنه قد أعطى كلمته للأهالي الذين وثقوا به، وأن كلمته هذه قد مُرِّغت في التراب. عند ذلك الوقت، كان وجوده قد أصبح غير ضروري للسلطة المركزية، وصارت معارضته خطراً يجب إنهاؤه بصورة فعالة وبلا شفقة. واستخدم محمد علي رفاق "مكرم" للقضاء على الرجل، مثلما استخدم المماليك في الماضي للقضاء على الوالي، واستخدم فئة من الفئات للقضاء على واحدة أخرى. وعندما استجاب "مكرم" مرات كثيرة لطلبات محمد علي بفرض ضرائب، واستفاد هو بمخاطرته هذه، ومعه العلماء الآخرون الذين كانوا "ملتزمين"، فإنه خلق لنفسه أعداءً كثيرين كانوا راغبين في الحلول محله، وساعدوا في الخلاص منه. فقد أقسم بعض العلماء على صحة تهمة ملفقة له مؤداها أن "مكرم" أدرج أسماء بعض القبط في سجل الأشراف، أولئك الذين ينتهي نسبهم إلى النبي، عندما كان نقيباً للأشراف، وتم نفيه إلى "دمياط"[١٢]. وظلت أراضي "الرزقة" غير خاضعة للضرائب، لكن تمت مصادرتها، وعُوِّض أصحابها بمبلغ شهري، مساوٍ "للفايظ"، طيلة حياتهم. وتعهدت الحكومة بالوفاء بقيمة الصدقات التي نُصَّ عليها في الهبات المصادرة[١٣].

وفي عام ١٨١٠ دُعِي الديوان إلى الانعقاد لمناقشة الاحتياجات من الأموال ولفرض "فِردة" جديدة. ولم يصل المجلس إلى قرار لاعتراض بعض الأعضاء على إعفاء العلماء من "الفِردة"، الأمر الذي أثار العلماء، وتم حل المجلس[١٤]. وفي العام التالي فُرضت "فِردة" على "الالتزامات" وصل مقدارها إلى أربعة أمثال قيمة ضرائب "الميري" و "الفايظ" و "المضاف" [١٥]. ورفعت فيما بعد إلى مستوى فئة الضرائب الثلاثة المذكورة مضافًا إليها ضريبتا "البراني" و "الوسية" [١٦].

وفي عام ١٨١١ سقط الصعيد في النهاية، أقدمت الحكومة على خطوة عنيفة بمصادرة كل "الالتزامات" من مالكيها السابقين، الذين كان معظمهم من البكوات المماليك. كذلك نزعت ملكية "الملتزمين" من غير المماليك، كعقوبة لهم على انحيازهم للبكوات – وكأنما كان لهم خيار في الأمر بشكل أو بآخر. وكانت الأسباب الأساسية وراء هذه الخطوة هي استئصال نفوذ المماليك، والسيطرة على الإنتاج الريفي كخطوة

أولى نحو تصديره، وأخيراً لمكافأة الأتباع المخلصين بهبات من الأرض الزراعية التى تمت مصادرتها.

ولما كانت الضرائب فى حاجة إلى أن تُحصل، والأرض فى حاجة إلى الإشراف عليها، فقد تم اختيار الصفوة الريفية المحلية للقيام بالمهمة. وأسندت إلى "المشايخ" و"العمد" المهام التى كانت مسندة إلى "الملتزمين" فيما مضى، والتى كانت قد آلت إليهم تدريجيا. وبهذا الأسلوب تمكنت الحكومة الجديدة من كسب تأييد "مشايخ البلاد"، لبعض الوقت، وكانت واثقة من الحصول على ضرائبها، إذ لم يكن هناك من هو مهيأ لانتزاع الأموال من الفلاح أكثر من "شيخ البلد". وقد ابتهج الفلاح فى أول الأمر لاستبعاد "الملتزمين". وعندما كان بعضهم يمرون لتحصيل مستحقاتهم، كانوا يرجعون صفر اليدين، وكان يقال لهم "نحن فلاحو الباشا، ولم نعد نعمل لديكم"[17]. وعُقِد الديوان للتحقيق فى شكاوى الفلاحين من "الملتزمين". وتم إلغاء ذلك الحشد من الضرائب التى سبق أن فرضت على الأرض، وجُمِّعت فى ضريبة واحدة هى "الخراج" التى كانت تُحصَّل فى أوقات منتظمة. وقبل أن تُقدِم الحكومة على المزيد من التغييرات الجوهرية، قامت بإجراء مسح للأراضى الزراعية لتستعين به على تحديد مساحة الأراضى المتاحة القابلة للزراعة. لقد كانت عمليات مسح الأراضى تقليداً عثمانيا، وكانت فائدتها ظاهرة للحكام جديدهم وقديمهم.

فى عام ١٨١٤، تم مسح الدلتا بواسطة "محمد بك الديواندار" "والمعلم غالى سرجيوس". أُجرِى مسح ثلاثمائة قرية فى "الغربية" و"المنوفية" و"المنصورة" و"القليوبية" و"الشرقية" و"البحيرة". وعندما أبدى "العمد" والفلاحون فى "الشرقية" و"الغربية" بعض المقاومة، أعيد مسح الإقليمين مرة ثانية. كان يقطن الإقليمين أعداد كثيفة من البدو، قاوموا بإصرار أى تعديات من جانب الحكومة على امتيازاتهم وكذلك أى محاولات لفرض سيطرة مركزية. كانت المساحة الكلية الخاضعة لضريبة الأرض الزراعية، "الخراج"، ١٩٠٣٧٨٨ فدانًا، وكانت مساحة تغطى ٤٤٠١٢٧ فدانًا معفاة من الضريبة وتتضمن "الأوسية" و"المسموح" والأراضى البور غير المزروعة. وخلال ١٨٢٠، ١٨٢١م، ربيع الثانى ١٢٣٦ هـ، أجرى مسح لباقى الأراضى الزراعية تحت إشراف "إبراهيم

باشا"، وبلغت مساحة الأرض الخاضعة للضريبة ١٣١٤٩٢٧ فدانًا فى الصعيد، بينما بلغت مساحة الأراضى المعفاة ١٧٧٥٦١١ فدانًا[١٨]. وبذلك بلغت المساحة الكلية للأراضى المعفاة من الضريبة فى الوجه القبلى والوجه البحرى ٢٢١٥٧٣٨ فدانًا، وتتضمن الأراضى التى كانت "أوسية" ولم تكن تدفع الضرائب – على الرغم من أن مساحة تقرب من ٥٦٥٥٤ فدانًا من أراضى "الأوسية" كانت تدفع الضرائب وكانت مدرجة فى سجلات الضرائب[١٩] – وكذلك أراضى "الرزقة" والأراضى "البور" وأراضى "المسموح". ومن بين المساحة الكلية للأرض الزراعية التى بلغت ٥٤٣٤٤٥٥ فدانًا، كانت ضريبة الأرض تحصل من ٣٢١٨٧١٥ فدانًا.

ومع أول مسح للأرض الزراعية، حددت الضريبة بأحد عشر ريالاً للأرض الخصبة وريالين للأرض ضعيفة الخصوبة فى الدلتا (كان الريال حينئذ يساوى قرشين وعشر بارات). وكانت الضريبة المقررة على الأرض الخصبة فى الصعيد عشرين ريالاً وريالين للأرض ضعيفة الخصوبة. وقُدِّر إجمالى ضريبة الأرض الزراعية بمبلغ ٣٩٣٩٠٣١٥ أو ١٧٧٢٥٥ كيسًا، حيث كان الكيس يساوى خمسة جنيهات ويكون المبلغ الإجمالى ٨٨٦٢٧٥ جنيهًا [٢٠]. فى ذلك الوقت، كانت المصروفات المنزلية لأسرة قاهرية من الطبقة الوسطى مكونة من أربعة أفراد تبلغ ٢٦٠٠ قرشًا سنويا أو ٢٦ جنيهًا. بينما كان منزل أسرة من الطبقة العليا يتكلف ١٥٠ جنيهًا، وكان العامل يتقاضى قرشًا واحدًا أو أقل فى اليوم[٢١]. كانت إحدى النتائج الجانبية لمسح الأراضى هو ذلك التوحيد النسبى لمساحة الفدان فى البلاد. كان الفدان فيما مضى يختلف فى مساحته مثلما كانت تختلف وحدة القياس، القصبة. وفى عام ١٨١٤، بعث "إبراهيم باشا" خطابًا لأبيه يطلب منه حسم المسألة. قال إن "المعلم غالى" أبلغه أن فدان الدلتا يبلغ ٣٣٣,٣ قصبة بينما لم تكن مساحة الفدان فى الصعيد معروفة. وأضاف إبراهيم أنه يبدو أن مساحة الفدان فى الصعيد تبلغ ١٠٠ قصبة أو ١٣٣٣ مترًا بينما تبلغ فى الدلتا ٣٣٣,٣ قصبة أو ١٠٠٠ متر[٢٢]. ولما كانت مساحة أراضى الصعيد تتغير

من سنة لأخرى مع ارتفاع وانخفاض منسوب مياه النيل، فقد كان من الحصافة اختيار المقاييس المعمول بها فى الدلتا. وفى الوقت نفسه سمح التفاوت فى مساحة الفدان للحكومة بمصادرة أراضٍ زراعية فى الصعيد. ومع ذلك، فقد استمر تفاوت مساحة الفدان فى اثنين من الأقاليم، وكان الحال كذلك بالنسبة لطول القصبة .

وما إن تم تنفيذ المسح فى الدلتا، حتى جُرِّد "الملتزمون" مما كان تحت أيديهم من أراضى الخراج، على الرغم من أنهم عُوِّضوا بمبلغ من المال يعادل قيمة "الفايظ"، وبملكية مدى الحياة لأراضى "الأوسية" التى كان يتضمنها "الالتزام". وكان يمكن أن تنقل ملكية أراضى "الأوسية" هذه، أو أن توهب، أو أن تباع للحكومة؛ "حق الفراغ، والهبة وبيعها للحكومة" [٢٣]. ولما لم تكن هناك أراضى "أوسية" جنوب "المنيا"، فقد خَلَّف هذا الإجراء مساحات كبيرة من الأراضى غير مؤجرة وقام الوالى بادعائها لنفسه ولعائلته ولأتباعه. وبنفس الأسلوب، قام بادعاء ملكية "الالتزامات" السابقة لصالح الصفوة الجديدة من أتباعه .

تمت مصادرة أراضى "الوقف" أو "الرزقة" الزراعية التى كانت موهوبة لأغراض خيرية، أو موهوبة وموقوفة على أسرة وعلى أغراض خيرية معًا. وكانت أراضى "الوقف" مقدرة بما يمثل خمس مجموع الأراضى المزروعة. كان كثير من هذه الأراضى قد تحول إلى أراضى "وقف" بصورة غير قانونية للتهرب من دفع الضرائب أو تجنب مصادرتها بواسطة السلطات. وطلبت الإدارة الجديدة الاطلاع على وثائق الملكية التى تثبت قانونية "الوقف". وحينما كان يتعذر تقديم هذه الوثائق لعديد من الأسباب، بعضها قانونى تمامًا، كأن يكون "الوقف" قديمًا على سبيل المثال، فقد كانت تتم مصادرة "الوقف". وكان يدفع لمالكى "الوقف" الشرعيين معاش شهرى ويسمح لهم بأراضى "أوسية" كتعويض ، شريطة ألا يتم بيع هذه الأراضى إلا للحكومة. وكان يمكن أن تحول هذه الأراضى قانونًا إلى أراضى "وقف" إذا ما رغب المالكون فى ذلك، أو أن توهب أو تنقل ملكيتها للورثة الشرعيين [٢٤].

كانت كل الأراضى الزراعية تقسم إلى قطع مختلفة المساحة، وتوزع على الفلاحين لزراعتها طبقًا لممارسة مرعية من زمن قديم لأراضى "الأثرية". كان هذا هو الحق الذى يملكه الفلاح، الحق الوحيد، وهو أن يفلح نفس قطعة الأرض أو أن يتنازل عنها لورثته طالما كانت الضرائب تدفع. وكانت توكل "لمشايخ البلاد" مهمة توزيع الأرض فى الوجه القبلى كل سنة طبقًا لمستويات الفيضان، كذلك كانت توكل إليهم مهمة توزيع أرض الفلاح الذى يموت دون أن يكون له ذرية من الذكور، أو أن يكون قد تخلف عن دفع ضرائبه لعدة سنوات. وتقديرًا لهذه الخدمات، كان "المشايخ" يمنحون خمسة أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة "كمسموح المشايخ" فى بعض المناطق، رغم أنها كانت تختلف فى مناطق أخرى، مثلما كانت تختلف نسبة "الزمام" الذى يمنح "للمشايخ". وكان "العمد" المهمون يمنحون أرضًا إضافية "كمسموح المصاطب"، للوفاء بالنفقات التى يتكلفونها حينما كانوا يقدمون المأوى والضيافة لموظفى الحكومة، أو لإطعام وإيواء المسافرين الغرباء [٢٥]. وكان كلا النوعين من "المسموح" معفى من الضرائب. وليس لدينا حتى الآن أى دليل على المدى الكامل لأراضى "المسموح"، لكننا نعرف بالفعل أنه كان هناك ٤٤٠١٢٧ فدانًا فى الدلتا معفاة من الضرائب، إما لأنها أراضٍ "بور" وإما لأنها "أوسية" وإما لأنها "مسموح". وكان الرقم الخاص بالأراضى المثيلة فى الصعيد ١٧٧٥٦١١ فدانًا معفاة من الضرائب لأنها أراضٍ "بور" أو "أوسية" أو "مسموح" أو أراضى "أبعادية" كذلك، وهو ما يعنى أن المجموع الكلى يصل إلى ٢٢١٥٧٣٨ فدانًا. وفى تقدير "بركات" أنه من بين هذا الرقم الإجمالى، فإن ١٣٩٦٣٧٨ فدانًا كانت أراضى "أبعادية"، وهو ما يترك ٨١٩٤٦٠ فدانًا كأراضى "أوسية" و "مسموح" و "بور". ولم تكن أراضى "الأوسية" تزيد عن ٧٣٠٧٠ فدانًا إذا ما سلمنا بالأرقام التى أوردها "سامى"، تاركًا لنا مساحة تقرب من ٧٤٦٣٩٠ فدانًا كأراضى "بور" وأراضى "مسموح" [٢٦].

شكلت أراضى "المسموح" نواة لملكية الأراضى الزراعية المملوكة بواسطة الصفوة الريفية المحلية الجديدة، وبمرور الزمن تطورت بعض هذه الأراضى لتتحول إلى

الإقطاعيات(*) التى أصبحت شائعة فى عصر قادم، حيث قام مالكوها بتوسيع ملكياتهم، باللجوء إلى عدد من الوسائل التى سنوردها فيما بعد. كما فقد بعض الملاك كذلك أملاكهم ليعودوا إلى جموع الفلاحين المعدمين .

كانت الأرض الزراعية تعفى كذلك من الضرائب لأسباب أخرى، فعلى سبيل المثال، إذا ظلت الأرض غير مروية (شراقى) نتيجة لفيضان منخفض، فإنها كانت تعفى من الضرائب فى بعض السنوات. إلا أن هذه السياسة لم تكن متَّبعة بصورة ثابتة، وفى حالات أخرى، لم يكن يعفى إلا الأراضى غير الجيدة إذا كانت " شراقى"، أو أن تدفع نصف "المال" المقرر عليها. وفى أحيان أخرى اتُهم "مشايخ البلاد" وحُمِّلوا مسئولية التسبب فى جعل الأرض "شراقى"، وحُصِّلت الضرائب على الأرض، مثلما حدث عام ١٨٢٤ وعام ١٨٢٥ أو اعتُبر أن النيل قد بلغ منسوبًا كافيًا، حتى لو ظلَّت بعض الأراضى غير مروية، كما حدث عام ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ وابتداء من عام ١٨٤٢، لم يسمح بأى إعفاء على الأراضى "الشراقى" أما الأراضى التى كان يغمرها الفيضان (مستبحرة) فكانت بصفة عامة معفاة من الضرائب ابتداءً من عام ١٨٢٢ . كما كانت الزراعة التى تغل محصولاً ضعيفًا (هايف) معفاة كذلك من الضرائب. وكان المبدأ نفسه يطبق على المحاصيل التى احترقت، ما لم يكن حرقها قد حدث عمداً. فقد كان إحراق المحاصيل ضربة مفضَّلة تقوم بارتكابها العائلات أو القرى التى تشنّ غارات ثأرية فيما بينها، كما كانت النار تضرم فى الحقول عمداً من جانب الفلاح الذى لا يريد أن يدفع الضرائب على الأرض الزراعية. وعندما كان يثبت سوء القصد المتعمد كان يتم تحصيل المال، وإلا أعفيت الأرض من الضرائب، على الرغم من أنه جرى العمل فى الماضى على أن يدفع الفلاح المال عن فدانين من كل خمسة أفدنة [٢٧]. وبينما كانت السياسات الخاصة بالأرض الزراعية ماضية فى اتجاه الاستغلال المخفف للفلاح،

(*) استعملت المؤلفة لفظة Latifundia ، والتى تعنى فى الأصل الإقطاعيات الكبيرة التى كان يعمل فيها العبيد فى روما القديمة (المفرد Latifundium) وهى إشارة واضحة الدلالة إلى النوعية المماثلة من الإقطاعيات – العزب – التى سيطرت على ملكية الأراضى الزراعية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين بصفة خاصة وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

فإنها لم تكن ذات طابع موحد، خاصة فى سنوات الشدة. كان الجهاز الإدارى يتعلم كيف يؤدى وظائفه، وكانت هناك أحيانًا فجوة زمنية بين الأوامر الصادرة وبين تطبيقها.

تضافر مع هذه التغيرات فى مجالى ملكية الأرض الزراعية والضرائب، احتكار للإنتاج الزراعى. وقد كانت احتكارات السلع من بين التقاليد العثمانية المتبعة من زمن بعيد، كذلك كان التقليد الخاص بفرض حظر على مواد بعينها. وكانت مصر تصدر الحبوب للإمبراطورية العثمانية بصفة دائمة، وإلى جنوبى البحر المتوسط، حتى عندما فرض العثمانيون حظرًا على بيع الحبوب خارج نطاق الإمبراطورية. وقد حدث نفس الشىء عندما فُرض حظر على البُن. فقد تجاهل البكوات المماليك والتجار ببساطة مثل هذه التوجيهات عندما اتضح أن الأرباح مغرية بقدر كافٍ. وقد حذا محمد على حذوهم، وتجاهل التنبيهات العثمانية عندما وجد أن ذلك يناسب جيبه. واتِّباعًا لتقليد عثمانى، ونتيجة للحاجة إلى نقد حاضر، فقد احتكر محمد على مخزون الحبوب فى البلاد وباعه للتجار البريطانيين الذين كانوا يشترون الحبوب لإطعام الجيش البريطانى أثناء "حروب شبه الجزيرة"(*) . وكانت باقى بلاد البحر المتوسط، التى كانت منتجة للحبوب عادة، غير قادرة على إنتاج الحبوب نتيجة لثلاث سنوات من الجفاف، بينما انقطع ورود حبوب البحر الأسود من هذه المنطقة بسبب الحرب الروسية – التركية التى امتدت حتى عام ١٨١٢ . وبالتالى فقد كانت مصر هى المورِّد الوحيد للحبوب بكميات كبيرة. وظلت الحبوب المصرية، لسنوات قليلة تالية، حتى ١٨١٢، تصدر بأسعار باهظة، أو هكذا بدا للتجار البريطانيين، الذين لم تكن لديهم خيارات أخرى وكانوا مجبرين على الشراء بأية أسعار. وعلى امتداد هذا العقد، ظلت الحبوب منفردةً أكثر بنود التصدير أهمية .

كان ممنوعًا على الفلاحين بيع حبوبهم للأفراد أو التجار، وكانوا مجبرين على بيعها للحكومة، مقابل سعر تحدده الحكومة. أما التجار الذين كانوا مشتغلين من قبل

(*) Peninsular Wars : ، نضال نشب بين فرنسا من جانب وبريطانيا والبرتغال ورجال العصابات الإسبان ابتداء من عام ١٨٠٨ فى شبه جزيرة أيبيريا شارك فيها نابليون بنفسه فى بعض مراحلها وانتهت بانتصار حاسم أحرزه ويلنجتون عام ١٨١٣ الذى غزا فرنسا ووصل إلى تولوز عام ١٨١٤ حيث بلغته أنباء تنازل نابليون . وكان لهذه الحرب دور كبير فى كبوة نابليون الأخيرة .

بتجارة الحبوب فقد تحولوا إلى موظفين لدى الحكومة، أو فقدوا مهنتهم واضطروا للبحث عن وسيلة أخرى للتعيش [٢٨].

وقد حاول القنصل الفرنسي في مصر يائساً إيقاف تصدير الحبوب إلى الجيش البريطاني وسجَّل أولى صفقات الحبوب في مارس ١٨١٠ [٢٩]، بينما يسجل "الجبرتي" من ناحية أخرى أن أول صفقة تمت عام ١٨٠٨ . وقد برر محمد على تصرفاته "لدروفيتي" بأن أوضح أنه لما كان لا يستطيع تجنب بيع الحبوب للبريطانيين، فقد جعل ذلك مكلِّفًا للغاية إلى الحد الذي لا يستطيع معه المضاربون تحمل الأسعار، ولن يكونوا راغبين في شراء الحبوب بعد ذلك [٣٠]. ولم يُفد هذا التبرير، فقد بعث "دروفيتي" بتقرير في يوليو قال فيه ليس لدى "مالطة" أي مصدر بخلاف مصر لإمدادها بالحبوب، ثم أضاف أن ذلك حدث بينما كانت "إستانبول" تعاني من نقص في الحبوب وكانت تطلبها من مصر. وكان "دروفيتي" يعلم أن رسوم التصدير المرتفعة تدعم مالية مصر وأنها كانت ضرورية لتمويل الجيش [٣١]، الذي كان ما يزال يقاتل المماليك. ومن الناحية العملية، كان "دروفيتي" يبعث كل شهر بتقرير عن مغادرة سفن محملة بشحنات من الحبوب إلى "مالطة" [٣٢]. وكانت الحبوب المشحونة إلى العاصمة العثمانية مثقلة هي الأخرى برسوم جمركية مرتفعة، بينما كانت العاصمة تعاني من المجاعة. وهنا حذا محمد على كذلك حذو المماليك بأن فرض ضرائب مرتفعة في أوقات الحاجة. وقد علق "دروفيتي" على مصادر الحبوب الضخمة التي حصل عليها الوالي من الصعيد، وقال إنه، بخلاف ثمن بيعها، فإنه يحصل على رسوم جمركية تصل إلى ١٠ – ١٢ قرشًا على الإردب. وتذهب معظم هذه الحبوب إلى "مالطة"، ويصل بعضها إلى "جزر الأرخبيل"، لكن لم يكن يصل إلا القليل إلى القسطنطينية حيث تصادرها الخزانة، [٣٣]. كما أبدى أسفه كذلك على افتقاد الأنشطة المتجارية في القاهرة حيث تضمنت تقاريره أنه لم يعد هناك شيء يشترى أو يباع .

(*) ورد النص في الجبرتي كما يلي : "وما علموا أن البساط قد انطوى، وكل قد ضل وأضل وغوى ، ومال عن الصراط واتبع الهوى ، وكلب الجور قد كشر عن أنيابه وعوى ، ولم يجد له طارداً ،ولا معارضاً ولا معانداً".

فى أكتوبر ١٨١٠ كان السعر السائد للقمح ٢٦ قرشًا للإردب، وتتكلف الرسوم الجمركية للصادرات ١٠ قروش أخرى، ليصبح المجموع الكلى ٣٦ قرشًا للإردب [٣٤]، ومع ذلك فقد تم تحميل ما يقرب من ثلاثين سفينة بالحبوب إلى "مالطة". وقد لاحظ "دروفيتى" بأسى أن السعر من المحتمل أن يرتفع أكثر من ذلك. وطبقًا لحساباته فقد كان يمكن لكل سفينة أن تحمل ١٢٠٠ إردب لتصل القيمة الإجمالية للقمح إلى ١٤٤٠٠٠٠ قرش ، وإذا أضيف هذا المبلغ إلى كل كميات القمح التى سبق تصديرها فإن المبلغ الكلى سيصل إلى ثلاثة ملايين فرنك [٣٥]. وأشار إلى أن الأقمشة التى كانت تشكل عادة القدر الأكبر من الصادرات الفرنسية إلى بلاد الشرق الأدنى 'حيث لم يكن لدينا خوف من منافسة أجنبية،، قد تم إزاحتها بالأقمشة البريطانية الرخيصة. كان البريطانيون فيما مضى يصدرون لمصر القصدير والرصاص والخيوط والساعات والشيلان والمنسوجات القطنية، لكنهم، نتيجة لثمن الحبوب المصرية المرتفع وديونهم لمصر المترتبة على ذلك، كانوا يبيعون الأقمشة أو يغرقون السوق بها، هذه الأقمشة التى، 'بسبب لرخصها، سوف يكون استعمالها مفضلاً على الأقمشة التى اعتادت دول أخرى توريدها' [٣٦]. وحل "الموسلين" الهندى محل الأقمشة التى اعتاد الفرنسيون والإيطاليون إمداد مصر بها.

كان القمح الذى يباع محليا بثمن يتراوح بين ١٢– ١٥ قرشًا يصدر مقابل ثمن يتراوح بين ٦٢–٨٠ قرشًا، وكان المحصول الجديد مبشرًا بالوفرة، ومؤديًا إلى تبادل تجارى أكثر كثافة. وقد أزيحت فرنسا عن مركزها السابق كأهم شريك تجارى أوروبى لمصر ببطء وثبات لتحتله التجارة البريطانية، التى كانت مجبرة على أن تبيع لمصر، على الأقل، سدادًا لثمن الحبوب المشتراة. ولم تعد بنود التجارة البريطانية التى كانت سائدة فى الماضى تتصدر قائمة السلع المباعة، فها نحن نرى الأقمشة والأسلحة والذخائر وطلقات المدافع مدرجة ضمن الصادرات البريطانية [٣٧].

فى يناير ١٨١١ تعاقد البريطانيون على ما قيمته ١٦٠٠٠٠٠ قرشًا من الحبوب [٣٨]. وبعد شهر فرض العثمانيون حظرًا على تصدير الحبوب إلى خارج الإمبراطورية العثمانية. وقد دافع الباشا عن نفسه بأن زعم أن مبيعات القمح كانت

توفر الأرصدة اللازمة لإقامة التحصينات التى تحمى الإسكندرية من الغزو. وفوق ذلك كانت تغطى تكاليف زيادة حجم الجيش وتمول الحرب الوشيكة فى الحجاز ضد الوهابيين (٣٩). ثم قدم تبريراً إضافيا مؤداه أنه لما كانت البلاد تعانى من نقص فى العملات المعدنية فقد كان مضطراً إلى قبول الضرائب عيناً، ، فى صورة حبوب ، وكان مضطراً إلى الاتجار فى هذه السلعة (٤٠).

لم يؤثر الحظر العثمانى على الموقف المصرى إلا قليلاً واستمر بيع الحبوب إلى التجار البريطانيين، لكن الوالى، وقد رأى مدى نجاح تجارة الحبوب، قرر أن يقيم مستودعًا أو "كمبتوار" فى "مالطة" يتولى بيع الحبوب فى إسبانيا والبرتغال وشراء ما قد تحتاجه مصر من أوروبا. وقد انزعج "دروفيتى" لهذه الخطوة، والتى وصفها بأنها تحولٌ عن "الأفكار الصحية" للوالى، ورغم ذلك فقد كان هو أول من أبرز التقدم الذى طرأ على المالية المصرية، وأن يشير بحلول شهر مايو إلى أن تجارة الحبوب جلبت أرباحًا تقدر بما بين ٤٥-٥٠ مليون قرش (٤١). ولعل النقص الذى أصاب أجزاء أخرى من أوروبا هو الذى أنتج فكرة وضع وكلاء مصريين فى "مالطة" ليقوموا بالبيع إلى "صقلية"، على سبيل المثال، لكنه جعل الحكومة 'كذلك 'التاجر الوحيد فى مصر، إذ كانت السلطات تستبعد كل مزاحمة وكل منافسة' (٤٢).

لم يصل إلى الفلاح إلا القليل من الربح الذى كانت الحكومة تحققه من مبيعات القمح. فعندما كانت الحبوب تباع مقابل ١٠٠ قرش للإردب للتصدير، كان يباع فى القاهرة مقابل ١٨ قرشًا (٤٣). وكان هناك منهاج وراء ذلك الاختلاف السعرى لأن ثمن القمح داخل البلاد يتحتم بالضرورة أن يبقى منخفضًا ومستقرًا لتجنب العوز والمجاعة، بينما كانت الرسوم الجمركية على الصادرات المفروضة على الحبوب تدرُّ ربحًا صحيا على الدولة .

ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تتسلم إمداداتها من الحبوب، فإن القنصل البريطانى "ميسيت"*، الذى عاد إلى الإسكندرية فى يوليو ١٨١١، قد لاحظ بمرارة أن الوالى 'لا يحترم أيا من المزايا الممنوحة لإنجلترا طبقًا لاتفاقية امتيازاتنا مع الباب

Missett (*)

العالى ؛ لقد باع أو احتفظ لنفسه باحتكارات مختلفة ، وتمت زيادة الرسوم الجمركية القديمة، وفرضت الرسوم الجديدة على كل بنود الواردات والصادرات؛ والإجابة الوحيدة التى يرد بها على احتجاجات الوكلاء الأوروبيين هى أن لديه سلطة اتخاذ أية ترتيبات دولية داخل حكومته هو' وأضاف "ميسيت" أنه بينما كان الباشا يقرّ اسميا بسلطة السلطان، 'فقد رفض إطاعة أى أمر من جلالته يمكن أن يتعارض مع مصالحه الخاصة هو' (٤٤). واستعمل "ميسيت" تعبيرات مثل 'إرادة محمد على المتقلبة، و'مزاجه الجائر، كان هناك القليل من التحامل متضمنًا فى هذه العمليات. لقد قام محمد على ببساطة باستبعاد الوسطاء. وقامت الحكومة - مستخدمة التجار السابقين - بالشراء مباشرة من الفلاح، وبالبيع مباشرة للمشترى، كذلك استُبعد التجار الذين كانوا يشترون الحبوب فيما مضى ثم يبيعونها فى السوق الأوروبية. وبهذا الأسلوب استطاعت الحكومة المصرية مضاعفة أرباحها على حساب مجموعتين من التجار الذين سبق أن حققوا أرباحًا من مثل هذه الإجراءات. وقد استثير "ميسيت"، الذى كان يمثل مصالح الجالية البريطانية التجارية فى مصر، نتيجة لخطوات مثل إبعاد التجار. واشتكى من الأسعار 'المغالى فيها، التى يباع بها القمح، وقال إن الوالى يستخدم أنواع الغش التجارى التى تحط من قدر أدنى مراتب البشر. وتشير الملاحظة الأخيرة إلى حقيقة أن الوالى بعد أن قبض ثمن صفقة حبوب فورية التسليم، أمر بتأخير تحميل السفن، إلى أن تم تحميل سفن أخرى مشحونة لحسابه هو . وكان على التجار أن يدفعوا غرامة التأخير الطويل، كما كان من المحتمل أن يجدوا أنفسهم مغلوبين على أمرهم فى موانئ الوصول أمام السفن المصرية التى أمكنها بيع حبوبها بأسعار أعلى .

تسبب العديد من وكلاء السلعة نفسها فى إفساد السوق، وتنافس الأتراك واليونانيون والأوروبيون الذين بعث بهم الوالى إلى "مالطة" وإسبانيا والبرتغال ومعهم حمولات من الحبوب ضد بعضهم البعض وتم تسريحهم فى نهاية الأمر. وبنهاية عام ١٨١١ قدر "دروفيتى" أن الوالى أمكنه أن يستخلص عائدات سنوية بلغت ثمانية ملايين قرشًا من الضرائب غير المباشرة والجمارك والتعاقدات، إضافة إلى الأرباح التى تحققت فى التجارة (٤٥). وكان يعتقد أن مصر قادرة على أن تصدر بسهولة أكثر من ٢٠٠٠٠٠ إردب دون حرمان السكان المحليين. وفى العام التالى خفتت هذه الصورة

الوردية عندما انخفضت مياه النيل بسرعة كبيرة وفتكت الآفات بالمحصول. وتضاعفت وقتئذٍ أسعار المواد الغذائية. وانخفض استهلاك القمح فى البلاد، نتيجة لإرسال الجيش إلى الحجاز وتصدير القمح لإطعامه من جانب، ومن جانب آخر لآن أكبر المستهلكين، الوالى وعائلته وأتباعه، أبدوا قدراً من مظاهر الترف والتباهى أقل كثيراً من سابقيهم المماليك" (٤٦). أما الفلاحون فنادراً ما كانوا يأكلون القمح وكانوا يأكلون بدلاً منه الذرة الشامية والذرة العويجة.

ورغم ضعف المحصول، فقد قدر الوالى أرباحه المنتظرة بعشرين مليون قرشٍ، ولكى ييِّسرِ نقل الحبوب من النيل إلى الإسكندرية، قام ببناء ٢٠٠ مركب للنقل النهرى، وكذلك لتيسير نقل قواته بالإضافة إلى الحبوب. وفى يونيو ١٨١٣، كانت الحرب التركية - الروسية قد قاربت النهاية، وكان قمح منطقة البحر الأسود فى طريقه إلى أن يصبح متاحًا فى أسواق البحر المتوسط. وكانت هذه الأنباء، بالإضافة إلى المحصول المنخفض، مؤدية إلى خفض ثمن القمح، على الرغم من أنه كان قد تم بيع ٤٠٠٠٠ إردب مقابل ٣٠٦٠٠٠٠ قرشًا (٤٧).

أصبح محمد على، كما زعم "دروفيتى"، يعد أكثر الباشوات ثراء فى الإمبراطورية العثمانية، ويملك دخلاً سنويا قدره عشرون مليون فرنك. إلا أن السجلات المصرية كانت أكثر تواضعًا، ولم يحدث إلا فى ١٨١٣ - ١٨١٤ / ١٢٢٩ هـ أن سجلت أول زيادة فى الميزانية قدرها ٣٤٧٥٢١ قرشًا أو ٤٣٤٤٠١ فرنك، وقدر الدخل السنوى بما يقل قليلاً عن تسعة ملايين فرنك (٤٨).

لكن حالة الرخاء كانت موشكة على النهاية، أو كانت متباطئة على الأقل، إذ أصبح قمح البحر الأسود متاحًا آنئذٍ فى السوق الأوروبية، وابتليت مصر بطاعون قضى على ثلث سكان الإسكندرية ثم انتشر فيما يليها من البلاد حيث حصد السكان وعطل الزراعة لمدة ستة أشهر، من يناير إلى يونيو ١٨١٣. وعندما انحسر الطاعون، وُضعت خطط لتحقيق المزيد من الزيادة فى عائدات الحكومة. واستمر القمح فى وكونه سلعة تصدير فيما بعد ١٨١٤، وكان يصدر إلى "تريستا" و"ليجهورن" و"جنوه" و"مالطة" وإسبانيا. وفى عام ١٨١٦ حملت السفن المصرية الحبوب إلى السويد للمقايضة به على

الحديد المطاوع [٤٩]. وبحلول عام ١٨٢٢، وفى تقرير بعث به "دروفيتى" إلى وزيره، أورد تقديرات تفيد بأنه منذ ١٨١٦ صدّرت مصر من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف إردب من الحبوب سنويا مقارنة بالحد الأقصى الذى كانت تصدره وهى تحت الحكم المملوكى وهو ١٠٠ ألف إردب [٥٠]. وظل التوجه نحو تصدير القمح بكميات متزايدة مستمراً مع ارتفاعات وانخفاضات مختلفة تتوقف على الأحوال الداخلية فى البلاد، وعلى ما إذا كانت قد شهدت زيادة أو انخفاضاً فى مياه النيل، وهو ما ينتج عنه أن يكون المحصول وافراً أو مدمراً، وعلى ما إذا كان القمح مطلوباً لإطعام الجيش أو غير مطلوب. وبحلول عام ١٨٤١، نجد أن ١٤٠٣٣٠٥ إردب من القمح قد تم تصديرها [٥١]. وظل احتكار القمح داخليا مستمراً حتى عام ١٨٣٠ .

وكانت الخطوة التى تلت تراكم رأس المال هى استثماره فى مشروعات تهدف إلى زيادة رقعة الأرض المزروعة وإلى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى إدخال محصولات جديدة مربحة .

وفى خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، ونتيجة للقلاقل الداخلية، أُهملت العناية بالترع فامتلأت بالطمى وسُدّت بالتالى. وقد شرع محمد على فى تطهير الترع القديمة وفى استحداث ترع جديدة .

كانت الزراعة فى مصر تعتمد بصورة كبيرة على نظام رى الحياض، الذى يقوم على غمر الأرض الزراعية بمياه النيل فى شهر أغسطس، وتظل مغمورة بالمياه ومتروكة مدة ستة أشهر من السنة. وبعد انحسار المياه فى أواخر أكتوبر أو نوفمبر تبذر الأرض بالمحصول "الشتوى" وهو فى الغالب القمح والشعير والفول والبرسيم والعدس والحلبة والحُمُّص. وبينما كان البرسيم يحصد(*) عدة مرات، فقد كانت المنتجات الأخرى تحصد مرة واحدة وكانت أراضى " الشتوى" تغل محصولاً واحداً فى السنة .

(*) ليس حصادا بالمعنى المفهوم ، وإنما تسمى عملية " حش البرسيم" أى قطعه من فوق سطح التربة لينمو من جديد ، ثم يقطع مرة أخرى وهكذا ، إلى أن يترك فى نهاية الموسم ليجف ثم يحصد أخيراً لاستخلاص بذوره التى تستخدم فى زراعة محصول جديد . ويستعمل البرسيم كغذاء للحيوانات .

هناك محصول آخر كان يزرع بعد المحصول "الشتوى"، ويحتاج إلى رى متواصل، وكان يبذر في الصيف ولذلك سمى "بالصيفى". وكان لا يمكن زراعة هذا المحصول إلا على جانبى النهر حيث كان من الممكن رفع المياه ببعض الآلات لرى الأرض. وكانت المحاصيل الصيفية وهى الأرز وقصب السكر والنِّيل(*) والقطن بالإضافة إلى غذاء الفلاح، الذرة العويجة، أى الذرة الصيفى. وكان هناك محصول ثالث يزرع وقت فيضان النيل ويسمى "النيلى". وكان هذا المحصول يحتاج هو الآخر للرى بآلة من آلات رفع المياه (٥٢).

كانت مشاريع الرى التى خططت لها الحكومة تهدف إلى تخزين مياه النيل لاستعمالها عند الحاجة إليها. حيث يمكن بهذا الأسلوب زراعة المحاصيل الصيفية على نطاق واسع، ولما كانت تلك هى المحاصيل المربحة الرئيسية، فقد جرت محاولة لزيادة رقعة الأراضى التى تُحوَّل إلى زراعة المحاصيل الصيفية . ففيما بين المحاصيل الشتوية والمحاصيل الصيفية كانت الأرض بلا زراعة أو تزرع بمحصول بيْنىّ مثل البرسيم. وكانت الأراضى التى زرعت بالحبوب تترك بلا زراعة لاسترداد عافيتها . أما الأراضى فى مناطق رى الحياض فكانت تستعيد خصوبتها وعافيتها بفضل طمى النيل ثم بترك الأرض بلا زراعة لفترة لتهويتها وتجفيفها. ومع إدخال نظام الرى الدائم، أدت الزراعة المستمرة إلى إضعاف الأرض، وبالتالى إلى استعمال الأسمدة على نطاق واسع فى القرن العشرين. وبالنسبة لرى الحياض كانت مساحات صغيرة فقط هى التى يمكن زراعتها بمحصولين سنويا، أما مع الرى الدائم فقد كان يمكن زراعة مساحات كبيرة بمحصولين أو حتى بثلاثة محاصيل فى السنة .

استحدثت الأشغال العامة الكبرى التى تم تنفيذها ترعًا صيفية، وثلاثة رياحات، وهى ترع رئيسية، وقناة "المحمودية" التى أصبحت مجرى مائيا ملاحيا، وخزانات وقناطر متنوعة. وقد ذكر "كلوت بك" أنه تم إنشاء اثنتين وثلاثين ترعة وعشرة جسور، متضمنة واحداً عرضه ستة أمتار وارتفاعه متران ويمتد من "جبل السلسلة" إلى البحر المتوسط على جانبى النيل (٥٣)، وواحد وأربعين خزانًا وقنطرة. وبلغ إجمالى

(*) نبات من الفصيلة القرنية يستخرج من أوراقه مادة زرقاء تستعمل فى الصباغة وتسمى " النِّيلج" .

أطوال هذه الأعمال ١١٣٥٧٧٥ متراً وكانت سعتها التخزينية ١١٦٠٥٠٨٤٣ متراً مكعباً من المياه (٥٤).

احتاجت مثل هذه الأشغال العامة إلى قاعدة ضخمة من الأيدى العاملة، كما كانت صيانتها تتطلب بالمثل أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة من أجل تطهير وتنظيف وصيانة الترع التى كان من الممكن لولا ذلك أن تُسَدَّ بالطمى وتحمل مياهاً أقل . كما يمكن أن تنبثق تسربات فى الجسور إذا لم يتم تعهدها بالصيانة . وكان الفلاحون يُستدعَوْن لتدعيم ضفاف الترع، وإلا فإن القرية بأكملها يمكن أن تُغمر بالمياه إذا ارتفع ماء النيل إلى مستويات خطيرة. هذه الصيغة من السخرة الموجهة لدرء الكوارث لا يزال معمولاً بها إلى اليوم، رغم أن ذلك لا يحدث إلا فى السنوات الاستثنائية، إذ إن الخزانات المقامة على النيل قد قللت من أخطار الفيضان. غير أنه من زمن موغل فى القدم، كان الفلاحون يُستدعَوْن، إذا ما ارتفعت المياه، فى عملية سخرة لتدعيم ضفتى النهر. ولم تكن هذه المهمة محببةً للفلاحين، الذين كانوا يحجمون عن القيام بها عاماً وراء عام، عندما لم يكونوا يرون سبباً طبيعيا لذلك. لكن عندما يحين الوقت الذى يصبح فيه هذا السبب الطبيعى واضحاً يكون الوقت قد أصبح متأخراً جدا، وعلى هذا كان يجب أداء هذا العمل طوعًا أو كرهاً. ولذلك، ففى كل عام كانت الأوامر تصدر من الأجهزة الإدارية لتدعيم الجسور وتنظيف وتطهير الترع قبل وصول مياه الفيضان. وقد هدد الوالى فى واحدة من هذه النشرات الدورية جميع نُظَّاره فى الوجه القبلى وأمر بتجميع ٤٢ ألف رجل لهذه المهمة. وبعث إلى موظفيه يقول، ' ...إذا قلتم إن ذلك يزعج الفلاحين عندما لا يكون هناك داع، فأنا أقول إن الولد لا يذهب طوعًا إلى المدرسة، لكن يجبره أبواه حتى يكبر ويعرف قيمة التعليم، لذلك فإن سَوْق الرجال إلى الجسور والترع عسير عليهم لكنه ضرورى' وأضاف أنه إذا ما رفض الفلاحون أن يذهبوا طوعًا فإن على "النظار" أن يستدعوا جنوداً من "مدير المديرية" ليُخرجوا الفلاحين قهراً وجبراً (٥٥). وقد طُبِّق هذا الإجراء فى الأعوام الواقعة بين عام ١٨٣٤ وعام ١٨٣٧ الذى شهد كل واحد منها فيضاناً مدمراً. وقد لحقت المصائب بالمسئولين الذين فشلوا فى صيانة الترع. 'إذ أصبحت الأرض "شراقى" نتيجة لإهمال تدعيم جسر "بنى خالد"، فليس هناك عقاب سوى الموت،، هكذا أنذر كل "نُظَّار الأقسام" (٥٦).

إذا رأينا قيراطًا واحدًا من الأرض غير مروى فسوف تدفنون فيه'، هكذا هددت إحدى النشرات الدورية [٥٧]. كان الفلاحون مكلفين بالعمل فى السخرة لمدة شهرين فى السنة، ويحدث ذلك خلال الأشهر التى تكون الأرض فيها متروكة بلا عمل ولا يكون هناك الكثير من الأنشطة الزراعية لكن فى بعض الأحوال كانت فترة السخرة تمتد لأجل أطول .

لم تكن الترع والسدود تبنى بواسطة أعمال السخرة غير مدفوعة الأجر، ذلك مفهوم خاطئ شائع عن ذلك العصر . لقد كان العمال يتقاضون أجرًا، كما أورد الجبرتى فيما يتعلق بحفر ترعة الأشرفية: 'ونزل الأمر لكشاف الأقاليم بجمع الفلاحين والرجال ... ويدفعون للشخص الواحد عشرة ريالات، ويخصم له مثلها من "المال" ... وعند العمل يدفع لكل شخص قرش فى كل يوم. ويخرج أهل القرية أفواجًا ... ويجتمعون فى المكان المأمورين باجتماعهم فيه'[٥٨]. ولم يكن الفلاحون يتقاضون أجرًا فحسب [٥٩] ، بل كانوا يُطعمون "شوربة أو دشيشة" صباحًا ومساء 'فقد كان الوقت شتاء، كما تذكر نشرة دورية خاصة بالعمل فى قناة "المحمودية" عام ١٨١٩ . كذلك كان العمال يأكلون اللحم مرة كل عدة أيام [٦٠]. وكانت الأوامر تصدر إلى كل المأمورين لإطعام العمال يوميا وصرف تعينات من الحبوب لهم تتراوح بين ثلاثمائة وخمسمائة درهم من الذرة .

وقد قام المراقبون الأجانب، وكان بعضهم متحاملاً على الوالى بسبب سيطرته على ثروات البلاد ولرفضه إطلاق يدهم فى التجارة الخارجية والداخلية، باتهام الوالى بتشغيل أبناء شعبه بلا أجر، وأثاروا هذه الاتهامات بصفة خاصة أثناء العمل فى قناة "المحمودية"، التى قيل إن العمل فيها شمل حوالى ربع المليون من الرجال، وإنها حفرت فى عجلة شديدة. وكانت هذه الترعة أولى المشروعات الكبيرة التى تتميز بالضخامة ، كما أنها نفذت بطريقة غير منظمة، إذ لم تكن الحكومة قد تعلمت بعد كيفية تنظيم المشروعات واسعة النطاق. لقد حدثت تجاوزات بغير شك ، لكن الحكومة حاولت أن تطعم العمال وتدفع لهم ، وأن تقلل من هذه التجاوزات .

وعلى الرغم من أن الفلاحين كانوا يُطعَمون ويتقاضون أجرًا، إلا أنهم كانوا يكرهون أعمال السخرة وقاوموها فى بعض الحالات إذ كانت تشيع الاضطراب فى

حياتهم وتأخذهم بعيداً عن مساكنهم وقراهم. وكثيراً ما تبعهم نساؤهم وأولادهم حيث لم يكن لديهم وسيلة أخرى للتعيش، وكانوا يقاسون شظف العيش. وبينما كانت الحكومة تتعلم كيف تصرِّف الأمور بقدر أكبر من الكفاءة، كان الفلاحون يعانون من الحاجة والحرمان والتفكك. لقد كانت الفوائد التي تجنى من الأشغال واسعة النطاق واضحةً للباشا وحاشيته، لكنها لم تكن أبداً واضحة للفلاح، الذي لم ير فائدة تذكر من عمله في هذه الحفائر، خاصة إذا ما كانت تُحفر بعيداً عن موطنه ولم تكن تفيد أحداً في "زمام" قريته .

وكما ساعدت الأشغال العامة على مد فترة المحصول الصيفي، كذلك ساعدت على إدخال محصولات جديدة في البلاد .

كان ري المحاصيل المزروعة درساً أوليا يتعلمه كل طفل فلاح. ولما كان محمد على قد ضاعف من مياه الري من خلال الأشغال العامة، فقد كان مُصراً على أن يرى جهوده تؤتي ثمارها، وأن تُروى الزراعات ثلاث مرات على الأقل في الشتاء بأدوات ميكانيكية مثل السواقي. وقد تلقى كبير مهندسي الدلتا الأوامر بإقامة السواقي في جميع مناطق الدلتا لضمان ريها [٦١]. وقد قُدِّر عدد السواقي التي أنشئت بـ ٥٢٨٣٦ ساقية [٦٢]. ويمكن للساقية الواحدة أن تروي ثلاثة أرباع الفدان في أربع وعشرين ساعة، لكن السواقي تَبلَى وتحتاج إلى أن يجري إحلالها كل خمس سنوات، لذلك فإن صيانتها ضرورية. كانت السواقي مسجلة في دفاتر الحكومة مثلما كانت الأرض التي ترويها، وإذا نقصت الأرض عن الرقم المسجل فعندئذٍ يتم استخدام الساقية في ري أراضٍ مجاورة . وإذا ما ضبط أي شخص متلبساً بتخريب ساقيته فإنه كان يعاقب عقاباً صارماً [٦٣].

كذلك تم تجديد نظام الري القائم بأكمله، وجرى تطهير وتعميق كل الترع حتى يمكنها أن تستوعب مياه الصيف، وعلى سبيل المثال، فقد صدرت أوامر في عام ١٨٢٩م / ١٢٤٤ - ١٢٤٥ هـ بتطهير الترع في مديرية "الغربية"، وكان من بين هذه ثلاث وأربعون ترعة يبلغ طولها مجتمعة ٧٤٣٠٢ قصبة. وقد تضمن هذا المشروع إنشاء ترعة جديدة في المحلة شاركت في حفرها قوة عاملة قوامها ٣٢٢٠٠ رجل [٦٤].

أحدثت هذه الأشغال العامة زيادة كبيرة فى الأرض المزروعة أكثر من أى وقت لاحق. ولسوء الحظ، فإن الكثير من الأرقام الإحصائية التى سبق أن استخدمها الدارسون عند دراستهم لهذا العصر كانت خاطئة. وعمد بعض هذه الإحصائيات، ومن بينها على سبيل المثال تلك التى أوردها "مانجان"، إلى تخفيض عدد السكان إلى النصف وضاعفت قيمة الضرائب، مما أسبغ مظهراً جائراً على النظام الضرائبى. أما الأرقام المساحية التى زعم أنها مأخوذة عن مصادر حكومية، فقد كذبتها الأرقام الواردة فى سجلات الحكومة المصرية (٦٥). وقد تولى كتاب "بركات" الأخير عن ملكية الأراضى الزراعية تصحيح الأوضاع لنا. فمساحة الأرض التى كانت خاضعة للضرائب قبل تنفيذ الأشغال العامة بلغت ٣٢١٨٧١٥ فداناً. وأصبحت هذه المساحة ٤٣٩٥٣٠٢ (٦٦) أفدنة عام ١٨٦٣، أى خلال حكم "إسماعيل" وقبل تنفيذ أى أشغال عامة أخرى. ويمكن أن يستنتج المرء من هذين الرقمين أنه تم إضافة ١١٧٦٥٨٨ فداناً إلى الأرض المزروعة، والفضل فى ذلك راجع إلى الأشغال العامة التى قام بتنفيذها محمد على .

وصَاحَبَ التوسع في الأراضى الصالحة للزراعة إدخال محاصيل جديدة. وقصة القطن طويل التيلة الذى أُدخل لأول مرة عام ١٨٢١ معروفة وتمت تغطيتها باقتدار فى كتاب "روجر أوين"(*) "القطن والاقتصاد المصرى: ١٨٢٠ - ١٩١٤ . كما شُجعت زراعات أخرى مساوية فى الأهمية لمصر. فتم التوسع فى زراعة قصب السكر الذى كان يزرع بكميات محدودة، وأصبح بمضى الوقت صناعة رئيسية، كما حدث ذلك بالنسبة للنِّيل والكتان والأرز. كذلك صدرت الأوامر بزراعة الأشجار فى الأراضى "البور" (٦٧). وأُدخل ما يقرب من مائتى محصول جديد فى مصر بتوجيه من الوالى؛ وتراوحت هذه بين الفاكهة من السفرجل وأنواع البرتقال والليمون والموالح والبرقوق والكمثرى والتفاح والمشمش والخروب والموز والتوت والجوز والجميز والأعناب والزيتون والتين والخوخ والرمان، إلى أشجار مثل الأثل والصفصاف والأزدرخت(**) والسرو

(*) Roger Owen

(**) يسميه أهل الريف الزنزلخت .

والمُخَيِّط والسنط - والتى كانت تستخدم إما من أجل أخشابها أو لاستخراج الفحم النباتي، أو لغرض أكثر بساطة هو تجميل الريف - ثم الدخان [٦٨]. وكانت الأشجار تزرع على جانبى كل ترعة بعد حفرها [٦٩]. كذلك تم استيراد أزهار من جميع الأنواع، إذ كان الوالى مغرمًا بالحدائق الجميلة. وكان محمد على هو الذى أدخل معظم أنواع الفاكهة والخضراوات التى يأكلها المصريون اليوم. ويذكر "سامى" أن ما بين أعوام ١٢٤٤ - ١٢٤٦ هـ، أى من عام ١٨٢٨ حتى عام ١٨٣٠م ، كان عدد يبلغ ٤٣٣٩٤٠٩ من الأشجار قد تم زراعته [٧٠].

وقد صاحب هذه الإصلاحات فى مجال الزراعة احتكار من قبل الحكومة لكل السلع المربحة. وقد أُتْبِع الاحتكارَ الأولَ للحبوب احتكاراتٌ لسلع تصديرية أخرى مثل الأرز والفاصوليا والحمص والحلبة والكتان والسمسم والقرطم والنِّيل والقطن، وقد احتُكرت بعض المحاصيل الغذائية لإطعام الجيش فى الحجاز، لكن البقية ذهبت إلى سوق التصدير. وكان الفلاحون يُبَلَّغون بالمحاصيل الواجب عليهم زراعتها، وبأية كمية وعلى أية مساحة، وكان الكتبة يحتفظون بسجلات للتأكد من أن الأوامر قد تم الامتثال لها. ولم يحدث أبدًا أن نجحت هذه السياسة تمامًا، لكنها كانت مؤشرًا على اتجاه الحكومة نحو إقامة سيطرة مركزية للدولة على كل مصادر الثروة فى البلاد [٧١]. ولزيادة إنتاجية البلاد، كان لابد من توفير أرصدة رأسمالية ضخمة، وكان من الممكن تدبير هذه الأرصدة بسهولة من خلال نظام الاحتكار، ولهذا فقد صارت الاحتكارات من ضرورات الدولة . وقد شرح " دروفيتى " لرؤسائه كيف أن الوالى كان يستفيد مما كان يبدو مُكرَهًا عليه: عندما كان يحدث نقص فى النقود فى البلاد، كان يقبل الضرائب عينًا، وبذلك أصبح فى إمكانه تصدير الحبوب وغيرها من المحاصيل، وكان هذا تدبيرًا محببًا إلى قلب من كان "دروفيتى" يسميهم "الاقتصاديين الخَيِّرين"(*).

أنشئت الصوامع لتخزين الغلال. وزاد عدد أفراد الجيش وكُلِّف بالقيام بدوريات لحراسة الطرق الفرعية والطرق الرئيسية. وتم بسط الأمن العام ليسمح بحرية انتقال

(*) Philanthropic economists

الإمدادات داخل البلاد، الأمر الذى يسَّر حركة الصادرات إلى خارج البلاد [٧٢]. وقد أمَّن "ميسيت" على هذه الإصلاحات، وأشار إلى "الأمن الشخصى الكامل، الذى كان سائدًا فى مصر آنئذ، على النقيض من أجزاء الإمبراطورية العثمانية الأخرى [٧٣]. وكان "سولت" أكثر حسمًا: "نحن نَدين بالكثير لصاحب السمو من أجل الهدوء غير العادى والأمن الشخصى الذى يسود كل أنحاء مصر، [٧٤].

وساعد مَدُّ ترع الرى على زراعة المزيد من المناطق بالقطن والأرز والكتان. وكان القطن والأرز يُدرَّان دخلاً صافيًا قدره ٤٥٠ قرشًا لكل فدان، بينما كان الكتان يدرُّ دخلاً صافيًا قدره ٤٠٠ قرش، مع ضرورة أن يضع الإنسان فى اعتباره أن الأسعار والأرباح كانت متقلبة من سنة لأخرى [٧٥]. هناك فئة وصفت بأنها "مناطق مختلفة أخرى، كانت تدر من ٤٠٠ – ٥٠٠ قرش. كانت هذه فى الغالب المناطق المزروعة بالخضراوات ومنتجات السوق والتى تحيط بالمدن. وقد أورد نفس المصدر الأرقام التالية عن الصعيد: ٤٠٠ قرش للكتان، ٥٠٠ قرش للنيل والخشخاش ١٠٠٠ قرش لقصب السكر. وكان القمح والشعير والبرسيم والفول والذرة يدر كل منها ١٠٠ قرش للفدان. وكانت محاصيل السكر والقطن والأرز والنيل والخشخاش تزرع جميعًا فى الأراضى المروية. وكانت هذه محاصيل تزرع بكميات محدودة قبيل الرى الصيفى، وكانت أكثر المحاصيل استفادة من مشروعات الرى؛ فى حين كانت كذلك تدر أعلى الأرباح وتحتاج إلى أن يرصد لها أعلى قدر من رأس المال .

أثناء الحقبة المملوكية كان الأرز يزرع فى مناطق "دمياط" و"رشيد" و"المنزلة"، أى فى المناطق الواقعة شمالى "دمنهور" و"المنصورة"، وظهرت فيه صيغة مبكرة من نشاط التصدير الرأسمالى، إذ كان مصدرو الأرز من التجار يمولون إنتاجه فى المنطقة. وقد أورد "جيرار"(*) فى كتاب "وصف مصر" تعليقًا ذكر فيه أن مزارع الأرز كانت تبدو مُستغلة بطريقة تشبه تلك المتَّبعة فى أوروبا، حيث كان المزارعون يستأجرون العمال موسميا للمساعدة فى حصاد المحصول ويسهمون بأموالهم فى صيانة الترع وفى السواقى وفى الماشية التى تديرها. وكان الأرز يصدر بصفة رئيسية إلى الإمبراطورية

(*) Girard

العثمانية، حيث كان يُعدُّ بنداً ترفيًا. وكان هناك حظر على تصدير الأرز خارج الإمبراطورية، لكنْ هذا الحظر كان كثيراً ما يُخرَق (٧٦). وفيما بين ١٧٩١ و ١٧٩٨، حينما كان الإنتاج فى مصر متدنياً بصفة خاصة للأسباب التى ذكرت فيما سبق، بلغت صادرات الأرز ٢٨٠٠٠ إردب حسبما ذكر "جيرار"، أو ٤٧٠٠٠ إردب حسبما أورد "شابرول"(*) (٧٧)؛ وهذا يمثل تقريباً إنتاج من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ فدان وبمعدل خمسة إرادب للفدان. وبلغت قيمة الصادرات ٥٣٩٢٠٠٠٠ بارة أو ١٣٢٣٠٠٠ قرش، أى بمعدل ٤٧ قرشاً للإردب، إذا ما أخذنا بالأرقام التى ذكرها "جيرار"، وكان يُرسل سنويا إلى الباب العالى ٤٠,٠٠٠ كيلة من الأرز كجزء من الخراج (٧٨). ولم يكن تصدير الأرز جبريا على محمد على، لكنه ضاعف من مساحات زراعته عن طريق مشروعات الرى ومَوَّل قدراً أكبر من إنتاج هذا المحصول المربح. وامتداداً "لدمياط"، حيث كان ثلاثة أخماس المديرية بأكملها يزرع الأرز (٧٩). انتشر المحصول فى مديريتى "الغربية" و"الدقهلية" المجاورتين، واللتين أصبحتا المناطق الرئيسية لزراعة الأرز، واستفادتا من ترع "الدويدة" "والبوهية"، والتى يبلغ طول كل منهما ٥٠ كيلو متراً، و"المنصورية" وطولها ٣٥ كيلومتراً، و"الشرقاوية" وطولها ٤٠ كيلو متراً، وجميعها فى مديرية "المنصورة" أو "الدقهلية" كما سميت فيما بعد. وقد حصلت مديرية "الغربية" على ثلاث ترع جديدة بلغ طولها ١٧٩ كيلومتراً. أما باقى مديريات الدلتا التى حصلت على ترع صيفية فقد تحولت إلى إنتاج الأرز والقطن، بينما أصبحت مديرية "الشرقية" المنطقة الرئيسية لإنتاج القطن. وقد بلغت مساحة الأرض المخصصة لزراعة الأرز آنئذ ٩٨٠٠٠ فدان، وكان الأرز يباع بمبلغ ١٢٥ قرشاً للإرادب (٨٠).

كان إنتاج القطن مربحاً كذلك فى القرن الثامن عشر، لكن مصر التى كانت تزرع القطن قصير التيلة، لم يكن لديها ما يكفى من القطن الخام لإشباع الاحتياجات المحلية، وكان عليها أن تستورد كميات كبيرة من القطن الخام من الشام وفلسطين. وكان الطلب على القطن من جانب فرنسا بدرجة كبيرة ومن جانب مصر بدرجة أقل قد عَجَّل بصعود الأعيان من أمثال "أحمد الجزار" "وضاهر العمر"، اللذين خلقا من

(*) Chabrol

المناطق الواقعة تحت سيطرتهما جيوبًا مستقلة، حتى يتمكنا من تلبية الطلب على إنتاج القطن وعلى صادراته (٨١).

وفي محاولة من محمد على لزيادة الأرباح الناتجة عن القطن، تحول إلى الصناعة وإنتاج المنسوجات القطنية. ومن خلال واحدة من ضربات الحظ السعيد، وُجد أن سلالة جديدة من القطن طويل التيلة، سُميت فيما بعد قطن الجُمِل(*)، تنمو في مصر بصورة جيدة. وعلى العكس من الأنواع قصيرة التيلة، كانت الأقطان طويلة التيلة تحتاج إلى الري المنتظم. وكان الري المنتظم وشبكة الترع ضروريين لزيادة إنتاج القطن ومن ثَمَّ تصديره. وقد بدأت زراعة قطن الجُمِل، الذي اكتشف عام ١٨٢٠، في مديرية "الشرقية" حيث كان "إبراهيم باشا" يملك ضياعًا فيها. وطلب محمد على من ابنه أن يُجرِّب زراعة المحصول الجديد، الذي توفرت له أرض "الشرقية" ومهارة فلاحيها. ولم يكن فلاحو "الشرقية" أكثر مهارة من الفلاحين في أي مكان آخر، لكن لما كان "إبراهيم" يملك ضياعًا هناك فقد كان في إمكانه الإشراف على زراعة المحصول الجديد عن قرب. وقد أوضح محمد على أن ميزة المحصول الجديد هو أن القطن الرومي - الأنواع القديمة - كان يباع مقابل ٩٠ قرشًا للقنطار، بينما كان القطن الجديد يباع مقابل ٣٠٠ قرش للقنطار (٨٢). وما إن نجحت زراعة القطن الجديد حتى تم التوسع في مساحات الأراضي المزروعة بالقطن .

يحتاج القطن إلى جهد كبير في خدمته، على العكس من القمح والذرة والشعير. فهو يحتاج إلى أن يُروى مرة كل اثنى عشر يومًا، وتكون النباتات في أفضل أحوالها لمدة سنتين، ويأخذ الإنتاج في التضاؤل بعد السنة الثانية والثالثة حيث يجب عندئذ اقتلاع النباتات وزراعة نباتات جديدة(**). وكان الفلاحون يتقاضون في مبدأ الأمر ثمنًا مجزيًا للقطن، بلغ ١٦ دولارًا للقنطار عندما كان الدولار يساوي ١٢,٥ قرش، وبذلك وصل ثمن القنطار إلى ٢٠٠ قرش، وتراوحت إنتاجية الفدان المتوسط إلى ما بين

(*) Jumel Cotton

(**) تحول القطن فيما بعد ليصبح محصولا حوليا ، حتى لا يشغل الأرض طول العام ، وبالتالي يمكن زراعة محاصيل أخرى مكانه .

٢٠٠ - ٤٠٠ قرش، تبعًا لنوع المحصول وجودة الأرض الزراعية. وفى عام ١٨٢٤ وصل ثمن القطن إلى ١٧ دولارًا محققًا زيادة قدرها ١٢,٥ قرشًا فى القنطار. وفى عام ١٨٢٨ حقق المحصول ٥٩,٢٠٠ قنطار بلغ ثمن القنطار ١٣ دولارًا[٨٣]. واستمر سعر القطن فى الهبوط طيلة الثلاثينيات ليصل إلى ١٠ دولارات للقنطار حينما كان الدولار يساوى من ١٦ - ١٧ قرشًا. وطالما كان القطن يباع بثمن مجزٍ، فقد كان هو المحصول المفضل للفلاح ومالك الأرض على السواء. وكان القطن يحتاج إلى توفير مخصصات مالية عند بذر المحصول وعند حصاده معًا. وكانت الحكومة على استعداد لتوفير القروض للفلاحين، لكن الفلاح الذى كان يعمل كَيَدٍ عاملة فى الحقل، استاء من العمل الإضافى الذى أُجبر على بذله من أجل المحصول، وخاصة عندما انخفض سعر القطن. عندئذ لجأ الفلاحون إلى أعمال تخريبية؛ فقاموا باقتلاع النباتات، وأهملوا المحصول حتى تلف أو أعطى محصولاً ضعيفًا، وذلك لمقاومة إنتاج القطن. وبعد ثلاث سنوات ارتفع سعر القطن إلى ١٥ دولارًا فى حين كان الدولار يساوى ٢٠ قرشًا. وبذلك بلغ عائد القطن ٣٠٠ قرش للقنطار أو من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ قرش للفدان[٨٤]. وفى عام ١٨٤٤ عندما وصل المحصول إلى ٥٣٣٦٣ قنطارًا بلغ سعره فى المتوسط ١٨ دولارًا[٨٥]. وفى نهاية الأمر، أصبح القطن محصولاً مفضلاً حتى بين أفقر الزراع، لكن هذا حدث أثناء حكم "إسماعيل" عندما كانت السوق حرة ولم يكن سعره يحدد بواسطة الحكومة مثلما كان الحال أيام محمد على .

أثناء حكم محمد على، ظل القطن محصولاً غير مفضل عند الفلاحين، وإن كان مفضلاً لدى ملاك الأراضى و"المشايخ" و"العمد" الذين كان فى مقدورهم تمويل المحصول والإنفاق على تنظيفه جيداً، والذين أشرفوا على تحديد رتبة المحصول حتى لا يخدعهم وكلاء الحكومة الذين كانوا يغالطون فى تحديد رتبة القطن حتى يدفعوا للفلاح أقل مما يستحق .

وبصفة عامة، كان الفلاح يفضل أن يزرع الحبوب التى كانت لا تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة وكانت تغل عائدًا مناسبًا فى أى سنة. وبعد بدء عمل أشغال الرى ارتفع إنتاج الحبوب إلى ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه منذ عشرين سنة مضت، على الرغم من أنه حوالى عام ١٨٤٠ كانت مصر تصدر لإنجلترا وحدها من القطن ما قيمته

عشرة أمثال ما تصدره من الحبوب[٨٦]. وفي ذلك الوقت كان ما يزيد على نصف المليون فدان في الدلتا يروى ريا صيفيا وكانت الحقول تنتج محصولين أو ثلاثة سنويا. أما الذرة، المحصول المفضل لدى الفلاحين لكونه غذاءهم اليومي، فكان يحصد عدة مرات في السنة .

كان قصب السكر أكثر المحصولات تحقيقًا للربح في البلاد، والذي كان يزرع بكميات محدودة في مصر الوسطى. وكانت مصر دائمًا تصدر السكر إلى الإمبراطورية العثمانية. وتضمنت "الإرسالية" أو "الخراج" ٢٠,٠٠٠ أقة من السكر المكرر و ٣٠,٠٠٠ من أقماع السكر[٨٧]. وفي عام ١٨٣٤م / ١٢٥٠ هـ طلب "إبراهيم باشا" زراعة ١٠٠٠ فدان بقصب السكر في مصر الوسطى؛ في ملوى وديروط ودير البرامون[٨٨]. وتطلب هذا المحصول مخصصات رأسمالية أكثر من أي محصول آخر، إذ كانت نباتات القصب لا تنتج إلا بعد عدة سنوات(*) وتتطلب أيادٍ عاملة لحصاد المحصول، على العكس من القطن الذي يجنى بواسطة النساء والأطفال الذين شكلوا عمالة غير مدفوعة الأجر في أرضهم هم، أو كان يدفع لهم أجر زهيد. أما قصب السكر على الجانب الآخر فلا يمكن حصاده إلا بواسطة الرجال . وكانت تجربة "إبراهيم" ناجحة لدرجة أنه في عام ١٨٤٩م / ١٢٦٦ هـ ، خصصت مساحة ٥٠٤٠ فدانًا في منطقة دير البرامون[٨٩]. لتغذية مصنع السكر الذي أقيم في المنطقة عام ١٨١٨م/١٢٣٤هـ، والذي أصبح آنئذٍ ينتج المزيد من السكر. وكان من المفترض أن يتحول ٢٥٠٠ فدانٍ إضافية في كل سنة إلى زراعة قصب السكر[٩٠].

أشرفت حكومة محمد علي عن قرب على المحاصيل الجديدة وزوّدت الزراع بالبذور إذا دعت الحاجة، أي عندما يتلف المحصول، أو عند حدوث أزمات مثل الفيضان أو الجفاف. وفي عام ١٨٣٠م / ١٢٤٦ هـ [٩١] أبلغ الموظفون الرسميون الأجهزة

(*) هكذا في الكتاب . والمعروف أن قصب السكر يمكث في الأرض سنتين . في العادة ، لكن محصوله يجمع سنويا بقطع نباتاته من فوق سطح الأرض بعد تمام نموها بينما تترك جذوره في الأرض لتعود وتخرج نباتات جديدة ، وبذلك يتم جمع محصول نباتات القصب عدداً من المرات بقدر عدد سنوات بقائها في الأرض .

الإدارية فى الحكومة بأن هناك حاجة إلى ١٩٣٦٦٣ إردبًا من القمح كتقاوى لمساحة ٨١٩٨٢٥ فدانًا فى الدلتا، لأنه لم يكن لدى الفلاحين هذه التقاوى. وقد دفع الفلاح ثمن التقاوى من الحصاد الجديد، لكنه كان على الأقل، واثقًا من أن لديه محصولاً.

وقد فكرت الحكومة فى وسائل وحوافز جديدة لزيادة الإنتاجية وتشجيع زراعة الأرض "البور"؛ ففى عام ١٨٢٦ عرضت الحكومة اعتبار الأراضى "البور" و"الأبعادية" أرضًا معفاة من الضرائب؛ "رزقة بلا مال"، أو نَصَّت على أن يُدفع المال على سنوات قليلة عندما تكون الأرض قد خُدِمت وأصبحت قادرة على إنتاج المحاصيل. هذه المنح، التى يُفترض أنها قُدِّمت لأول مرة عام ١٨٢٩، كانت فى الحقيقة قد ابتُدعت فى وقت مبكر عن ذلك. فقد اكتشف الأستاذ "بركات" سجلاً لمثل هذه المنح يرجع تاريخه إلى ١٨٢٦ – ١٨٢٧[٩٢]. كان معظم هذه المنح يذهب إلى كبار الموظفين، الذين يملكون الأرصدة الكافية للإنفاق على الأرض طيلة عدد السنوات المحددة حتى تأتى بعائد. كانت بعض الأراضى تعطى كذلك لفلاحين عاديين؛ "أنفار". وقد تضامن الفلاحون معًا فى بعض المناطق وطلبوا أن يمنحوا أراضى "أبعادية"، وكانت هذه معفاة من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، على أن تفرض ضريبة فى السنة الرابعة قدرها ١٥ ريالاً على الفدان. وتشير السجلات إلى أن "المشايخ" والفلاحين الذين التمسوا السماح لهم بفلاحة الأرض (""المشايخ" والفلاحين طالبين لزراعتها،) [٩٣] قد منحوا هذه الأراضى، وكذلك رؤساء البدو الذين استقروا منذ زمن طويل مثل عائلات "أباظة" و"سلطان" و"الباسل". وبحلول عام ١٨٣٧ أصبح حق استغلال "الأبعاديات" قابلاً للتوريث، وبعد ذلك بسنوات صدرت مراسيم تُقِرُّ بالملكية الكاملة لهذه الأراضى. ورغم أن الصفوة هم الذين كانوا يستفيدون بصفة عامة من "الأبعاديات"، إلا أنها ساهمت كذلك فى خلق طبقة محدودة من مُلاَّك الأراضى الزراعية الوطنيين، وهو ما مثَّل بداية للملكية المصرية للأراضى الزراعية .

بعد انهيار حروب التوسع عام ١٨٤٠، وبعد الضغط الذى مارسته إنجلترا لإلغاء سياسات الاحتكار (انظر الفصلين التاسع والعاشر)، لجأ الباشا إلى صيغة جديدة

لملكية الأراضى تسمى "العُهَد". وقد شابهت "العهد" نظام "الالتزام" القديم شبهًا قويا. وقد بدأ تقديم مثل هذه المنح للمرة الأولى عام ١٨٣٦، وربما قبل ذلك، استجابةً للاحتياجات المالية. وقد كانت السنوات من ١٨٣٢ وما بعدها سيئة فيما يتعلق بفيضان النيل، فقد أعقب سنتين من انخفاض ماء النيل ومن الجفاف سنةٌ جيدة عام ١٨٣٤، وتلى ذلك جفاف مفجع ووباء قضى على ٥٠٠٠٠٠ من الأهالى. ثم تبع هذا فيضان منخفض عام ١٨٣٦، وجفاف ومجاعة عام ١٨٣٧ . وفى نفس الوقت الذى وقعت فيه كل هذه الكوارث، كانت البلاد تحارب العثمانيين فى الشام من عام ١٨٣١ حتى عام ١٨٣٣ واحتاجت الأموال لتنفق منها على الجيش، ولتدفع لقوات الاحتلال فى الشام. كانت أرصدة الدولة فى أدنى مستوياتها. وفكرت الحكومة - فى محاولة منها للبحث عن عوائد - فى وضع مخطط يمكن معه دفع ضرائب الأرض برغم الجفاف والأوبئة والمجاعات، وبدون تحميل الفلاحين أعباء يشقٌ عليهم تحملها. كان هذا المخطط يقوم على أن تُلزِم كبار موظفى الحكومة الأغنياء أو كبار قادة الجيش أو أعضاء الأسرة الملكيّة بأن يتخلوا قسراً عن بعض ثرواتهم وذلك بإجبارهم على أن يتحملوا الضرائب المتأخرة على القرى. أما الأثرياء من "العمد" و"المشايخ" الذين تطوعوا فى الماضى بدفع مطالبات ضريبة الأرض وضمان ضرائبها المستقبلية ، فقد منحوا هذه الأراضى باعتبارها "عهدة". وقد امتد الآن هذا الإجراء ليشمل أكثر أعضاء الصفوة ثراءً. كان على "المتعهد" أى مالك "العهدة" أن يعطى للفلاحين الحق فى أن يزرعوا أراضيهم "الأثرية"، وبذلك لن يجردوا من ملكيتها، لكنه كان مطالبًا كذلك أن يستأجر عمالاً يوميين لزراعة ما تبقى من الأرض التى تكون قد تركت "بوراً" أو كانت غير مزروعة. كان الفلاحون يدفعون "للمتعهد" ضريبة الأرض؛ "الميرى"، وكان عليه هو أن يدفع فرق قيمة الضريبة المفروضة على "العهدة" من جيبه الخاص . ولم يكن من الممكن قانونًا "للمتعهد" أن يستخدم عمالة السخرة أو أن يفرض أية ضرائب إضافية على الفلاحين مثلما كان متَّبعًا فى أيام "الالتزام"، وبذلك تم نظريا تقليص سلطته كثيراً. واستمد "المتعهد" ربحه من زراعة الأرض "البور" التى تتضمنها "العهدة"، وهو ما يبدو قريب الشبه من أرض "الوسية". إلا أنه متى أصبحت الأرض "البور" أرضاً مزروعة ، فقد كان من المحتم أن تُردَّ إلى الفلاحين(٩٤). ففى المدى القصير، كان على "المتعهد" أن يتحمل نفقات

الأرض وأن يشـــارك فى بعض أرباحهـا ، لكن على المدى البعيد كان لابـد للأرض من أن تعود إلى الفلاح. وبعد وفاة محمد على، تغير هذا النظام، وهؤلاء الذين كانت تحت أيديهم أراضٍ بصفة "عهدة" قاموا بالاحتفاظ بها، واستبعدوا الفلاح تماماً.

وتعود أقدم وثيقة "عهدة" رأيتها إلى عام ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦م ، وفيها طلب "شيخ البلد" فى قرية "القصبة" أن تخصص له أراضٍ بصفة "عهدة" وأن تمنح له "الناحية" (طلبَ منا أن يعطى أحد البلاد ويلتمس أن تحال الناحية على عهدته)(*) ، ومع الاقتراب من نهاية العقد، وفى أثناء حملة الشام الثانية، أصبحت الحاجة إلى الأموال أكثر إلحاحاً، فأُجبر الموظفون والضباط على تولى "عُهَد" كانت تعرض فيما مضى على أساس اختيارى. كذلك قدمت "العهد" فى مقايضة مع المعاشات، وفى عام ١٨٤٤ كان قد تم توزيع مليون فدان تقريباً تحت هذا النظام .

أحب الفلاحون نظام "العهدة" لأنه كان يسمح لهم بالإعفاء من أعباء السخرة، وكان "المتعهد" يحميهم من موظفى الحكومـة ومن مـلاك الأراضى المجاورين ، حتى لو كانوا موضع استغلال منه. وفى أثناء حكم "عباس" صودر الكثير من أراضى "العهدة" بسبب تأخر مالكيها فى دفع الضرائب المستحقة عليهم . وفى عام ١٨٥٨ تحولت أراضى "العهدة" القادرة على الإيفاء بالتزاماتها إلى ملكية خاصة.

كانت الأراضى الممنوحة لأعضاء الأسرة الملكيّة ، "الشفاليك"، تدار فى أول الأمر تحت إشراف "مشايخ القرى" الذين كانوا يعينون كمشرفين مأجورين عليها (نظار من عمد المشايخ)(*)، فى عام ١٨٣٤م ١٢٥٠/ هـ [٩٥]. وكانوا يتقاضون مرتبًا شهريا قدره ١٢٥٠ قرشًا مقابل جهودهم الإشرافية. وبعد سنتين، قسمت "الشفاليك" إلى قطع

(*) أورد الكتاب الجملة العربية مكتوبة بالحروف اللاتينية على النحو التالى :
('talaba mina an yata ahad bil bilad wa yaltamis an tuhal al - nahia ala uhdatihi')

(*) أورد الكتاب الجملة العربية مكتوبة بالحروف اللاتينية على النحو التالى :
(" nuzzar min umad al - mashayikh ")

تتكون كل واحدة منها من ١٠ أفدنة إلى ٥٠ فدانًا وعُرضت على كل من يرغب فى أن يفلحها فى مقابل أن يدفع ضريبة الأرض. وقد أعطيت الأولوية لمن لهم أولاد، لأن هذا النسل سوف يشكل قوة عمل إضافية بغير أجر. وكان تقسيم "الشفاليك" على الفلاحين، بدلاً من النظام السابق القائم على استخدام نظار للإشراف على الأرض وفلاحين لفلاحتها من خلال السخرة أو كعمال أُجراء، يبدو وسيلة لإدارة شئون الأرض أكثر تحقيقًا للربح. كما أنها أعادت الأرض للفلاح كمستأجر لا كعامل يومى. ربما كان الدافع إلى هذه الخطوة نقصُ الأيدى العاملة، الذى كان مشكلة فى ذلك الوقت، حيث كانت هناك أرض زراعية متاحة أكثر من الرجال الذين يمكن أن يعملوا بها، كما يمكن أن يكون قد دَفَع إليها بنفس القدر الحاجة إلى المزيد من المال، مع استبعاد الوسطاء المأجورين؛ "النظار".

لقد اتبع الوالى وحكومته حتى ذلك الوقت سياسة قائمة على استبعاد أكبر عدد ممكن من الوسطاء والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من فائض الأرض كوسيلة لتجميع رأس المال. وكان رأس المال يصرف بعدئذٍ فى الأشغال العامة، وفى زيادة المساحة المنتجة، وفى استيراد وتحسين أنواع جديدة من المحاصيل المربحة. كذلك استخدمت الأرصدة فى تمويل الصناعة والاحتياجات العسكرية، بالإضافة إلى الإنفاق على المواد التَرفيهية للصفوة. وفى سبيل تحقيق سلاسة العمل الإدارى، كان موظفو الدولة يُكَافَأون بمِنَح من الأرض الزراعية. ولم تكن هذه منح تملُّك، وإنما كانت مجرد حقوق استخدام. إلا أنه حوالى ١٨٤٠ - ١٨٤١ وُوجِه الوالى بصراع قوة داخلى ووجد نفسه نتيجة لذلك مضطراً إلى تغيير سياسته. حتى إن القناصل أبدوا قلقهم على استقرار النظام. خلال تلك الفترة سرت شائعات عن تغيير فى الحكومة، وعن حزب مناصر للترك وحزب مناصر للفلاح، وعن خلافات فى الرأى بين الوالى وابنه "إبراهيم" [٩٦]. وليس من غير المفهوم أن يكون الوالى، بعد الهزيمة فى الشام (انظر الفصل العاشر)، قد حاول أن يكسب وُدَّ الصفوة، بينما كان داخلاً فى مفاوضات مع العثمانيين حول شروط حكمه لمصر، وعدد أفراد الجيش، وقيمة "الخراج" ...إلخ. فعندما تكشَّفت لهذه الصفوة قدرتهم الكامنة على المساومة فى هذه اللحظة من الزمن، مارسوا الضغوط للاعتراف الكامل بحقوقهم، وسعوا لنقل حقوق استخدام الأرض إلى ملكية كاملة . ولكى يكسب الوالى

وُدَّ ملاك الأرض الذين امتلكوها "بالأمر الواقع"، اضطر إلى أن يجعل منهم ملاكًا "بحكم القانون" بأن أصدر قانونًا بتحويل "الأبعاديات" و"الشفاليك" إلى ملكية خاصة. ولما كانت الصفوة الريفية جزءًا مكملاً لهذه الخطة، فقد تم استعادتهم كطبقة وسيطة من ملاك الأرض، على استعداد لأن يقدموا للوالي دعمهم السياسي وأن يصبحوا قاعدة للدخل للدولة بالاشتراك مع أصحاب الضياع، بجعلهم مسئولين عن دفع الضرائب .

وفور قبول الحكومة شروط العثمانيين، اضطرت إلى تفكيك احتكاراتها تنفيذا لبنود اتفاقية "بالطة ليمان"(*) الموقعة من جانب الإمبراطورية العثمانية وإنجلترا عام ١٨٣٨ . إلا أن الوالي سعى إلى تجاوز شروط الاتفاقية بأن أوصى أصحاب الضياع بأن يرفضوا البيع إلى التجار الخصوصيين، أى الغربيين، وأن يبيعوا محاصيلهم للحكومة وحدها. وقد امتثل أصحاب الضياع في أول الأمر، عرفانًا منهم بالجميل من أجل حقوقهم التي اكتشفوها حديثًا بشأن الأرض، لكنهم تمردوا فيما بعد على نظام الاحتكار غير المباشر المفروض عليهم بواسطة الحكومة، وسعوا إلى بيع منتجاتهم في السوق المفتوح حيث يمكنهم الحصول على أسعار أعلى [٩٧]. ونظرًا لأنهم أصبحوا الآن يمتلكون الأرض قانونًا ، فلم يكن بإمكان الحكومة أن تفعل الكثير لإيقافهم، خاصة حين يكون أول المتمردين على هذا النظام أعضاء أسرة الوالي وأهل بيته.

وبحلول عام ١٨٤٥، كان الوالي وأسرته هم أكبر مُلاّكي الأراضي ، فقد امتلكوا ١٨,٨٪ من الأرض، وهو وضع استمر وتعاظم حتى ثورة ١٩٥٢ . وكانت ثانية أكبر جماعة من الملاك هم مستخدمي الحكومة والموظفين المكتبيين والصفوة التركية – الشركسية مثل عائلات "المناسترلي" و"الدرمللي" و"طبوزاده" و"المانيكلي" وشريحة سطحية من كبار الموظفين المصريين كان من بينهم "رفاعة رافع الطهطاوي" و"علي مبارك" و"النبراوي" وبعض الأقباط؛ المعلم "غالي سرجيوس" وأبناؤه. وكانت هناك جماعة ثالثة تضم أعيان الريف مثل "آل فوده" ورؤساء قبائل البدو؛ "أباظة" و"سلطان" و"أبو ستيت" [٩٨].

(*)Balta Liman ضاحية على البوسفور شرقي إستانبول .

ولكى نلخص التغيرات التى طرأت على الوسط الريفى نتيجة لحكم محمد على وسياساته، يحتاج المرء إلى أن يُنبه إلى الاستمرار فى اتباع ممارسات مملوكية ظلت قائمة أو عادت للظهور من جديد. كانت الضرائب تجمع بصورة أكثر تعقلاً، كذلك تم توحيدها، وهو ما قلل من الاستغلال المجانى للفلاح بواسطة عدد من الجماعات المختلفة وحلَّ محله الاستغلال بواسطة الجهاز الحكومى. واستُحدثت طرق جديدة وبديلة من طرق الإنتاج لزيادة ثروة الدولة على حساب الوسطاء، أولئك الذين أُكرهوا على العمل لصالح الدولة أو أولئك الذين فقدوا وظائفهم. وظهرت مجموعة ريفية شعبية جديدة نابعة من بين صغار الأعيان والوجهاء، شُجعوا على أن يكونوا أداة للحكومة من أجل تسويغ سياسة الزراعة من أجل التصدير، وهى أداة سمحت للحكومة أن تمارس سيطرة أكبر على البلاد. وفى نفس الوقت، بدا أن قاعدة الأرض الزراعية قد أخذت طريقها لأن تكون أول جماعة من ملاك الأراضى الوطنيين فى البلا د.

وتحسنت ظروف استغلال الأرض الزراعية من خلال الأشغال العامة، وإدخال محاصيل جديدة وإصلاح العادات الزراعية. وسَعَت التغييرات فى الجهاز الحكومى إلى حماية الفلاح من نزوات الإدارة المكتبية وإلى تنظيم الإدارة المكتبية لتعمل بصورة أكثر كفاءة. وفى حين لم يكن معدل النجاح فى كل هذه الخطط مرتفعًا بشكل ثابت – إذ استمرت الإدارة المكتبية على سبيل المثال فى أن كونها متقلبة الأهواء ومتدنية الكفاءة – إلا أنها كانت أقل تعسفًا مما كانت عليه فى ظل العهود السابقة، حيث كان عليها أن تُواجه بنظام إدارى هرمى مركزى وبالعين المتيقظة للوالى. لقد كان يؤمن بأنه "يجب على المرء أن يوجه شعبه مثلما يوجه أبناءه؛ فإنَّ تَرْكَهم وحدهم مع لُعبهم يعنى تَرْكَهم عرضة لكل الاضطرابات التى أنقذتُهم منها والتى سوف يقعون فيها فى الدقيقة التى أتوقف عندها عن توجيههم" (٩٩).

وقد كان أهم جانب فى هذه السياسات بالنسبة للمصريين هو أنها شجعت الإقطاعيات على النمو على حساب الفلاح؛ فبينما كان الفلاح يتمتع بحيازة الأرض أيام المماليك، فإنه فى ظل العهد الجديد، فَقَدَ هذا الحق بالنسبة للأرض، التى أصبحت "مِلْكًا" للصفوة. وربما جادل البعض فى أن هذا الاتجاه كان أمرًا لا مفر منه، وأنه كان من المحتم أن تبتلع الإقطاعيات مع مضى الزمن ملاك الملكيات الصغيرة.

النقطة الثانية والأكثر أهمية؛ أن هذه السياسات أتت بالوطنيين المصريين إلى زمرة الصفوة، ليس بوصفهم سماسرة أو وسطاء بحكم مراكزهم الدينية، مثلما كانوا فى الماضى تجاراً وعلماء، ولكن كجزء من الحكومة، كترس فى الآلة الإدارية المكتبية. وكانت هذه خطوة أولى فى عملية تحويل مصر إلى دولة، تلك الدولة التى ، بينما ظلت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فإنها كانت تكاد تُكِّون وحدة مستقلة، بشخصيتها القومية الخاصة التى اختلفت عن الطبيعة العثمانية للإمبراطورية. لقد بدأت عملية التمصير، وظلت مستمرة حتى عام ١٨٨٢ عندما تفجرت أول ثورة قومية مصرية ضد الحاكم "التركى – الشركسى". "فأولاد البلد" – كما أطلق المصريون على أنفسهم – أو "أولاد العرب" كما كانت الصفوة من الأتراك – الشراكسة يشيرون إلى الوطنيين المصريين، كانوا، مع تأسيس جهاز الدولة، يتحولون ليصبحوا متحدين فى دولةٍ أمةٍ خاصة بهم، من قبل حتى أن يكونوا واعين بشخصية ذاتية بالمعايير القومية .

الفصل الثامن

الصناعة والتجارة

كان الاعتماد على نهر النيل، رغم أنه يعطى نتائج رائعة فى السنـوات الطيبة، إلا أنه، ويا للأسف، ليس إلا اعتماداً على الطبيعـة كثيـرة التقلب غريبة الأطـوار، فهو من خلال الفيضانات العالية والجفاف، والسنوات الطيبة والسنـوات المتوسطـة، قد كشف للإنسان عن مدى ضآلة سيطرته على نهره، وعن مدى عِظَم ما هو واقع تحت رحمة قوى الطبيعة، عندما كان يتلقى لطمات الكوارث فى السنوات السيئة. وقد كان محمد على عمليا فى تفكيره بصورة أكبر من أن يعتمد كليةً على تقلب أهواء الطبيعة، وحاول أن يكبح جماح النهر باستخدام التقنيات المتاحة وقتئذٍ. ولما كان فكره بطبيعته ذا توجه نحو التجارة الداخلية والخارجية فقد كان لابد له من تطوير الصناعات حتى يتحقق له ميزان تجارى فى صالحه: إنهما (التجارة والصناعة) دعامتان فى صرح فكر "الميركانتيلية". كان تنويع الاستثمار فى الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية أمراً حتميا. وقد كانت هذه مجالات يفهمها محمد على حتى بأكثر من فهمه للزراعة.

وكانت مصر دائمًا دولة مصدِّرة للقطن والمنسوجات القطنية، على الرغم مما عانته من تقلبات. وقد استوردت كل احتياجاتها من الحرير الخام وبعضًا من احتياجاتها من القطن من الشام. وفى مقابل ذلك، كانت مصر تدفع ثمن هذه الواردات من صادراتها من الأرز والحبوب إلى المنطقة، وكذلك من بعض المنسوجات. كذلك كانت مصر تصدر المنسوجات إلى فرنسا فى الجزء الأول من القرن الثامن عشر. وبنهاية القرن تقلصت هذه السوق لأسباب مختلفة، أشرنا إليها فيما سبق، وقد لا يكون أهم هذه الأسباب موت عمال النسيج نتيجة للطاعون الذى أهلك البلاد فى ختام القرن.

وعلى امتداد القرن الثامن عشر، نشهد صراعات قوى بين العديد من الولاة والأعيان العثمانيين فى البلقان وكذلك فى الأقاليم العربية، يسعى كل واحد منهم إلى اغتصاب استقلال ظاهرى لإقليمه، وإلى تأسيس حكومة ذات نمط مركزى، وإلى زيادة صادراته، وكانوا جميعًا يتبادلون الاعتماد كلٌ على الآخر. وقد نبعت هذه الظاهرة بكل يقين استجابة لطلب من جانب أوروبا لنشاط تجارى متزايد، ذلك الذى كان يمكن أن يتحقق من خلال مركزية السلطة ومن خلال احتكار مفروض على الأقاليم. كان "الجذب" من جانب أوروبا يُرد عليه "بدفع" من منطقة البحر المتوسط. وكان هذا الدفع يحدث عندما كانت الظروف الداخلية تسمح بتراكم فى مصادر الثروة، أى عندما كانت تتوفر وسيلة لمنع الفائض من أن يجرى نزحه إلى العاصمة الإمبراطورية. مثل هذا الموقف يقدم تفسيراً لصراعات القوى من جانب الولاة ولمحاولاتهم أن يتملصوا من ذلك الامتصاص المميت الذى فرضته احتياجات العاصمة وحكومتها التى كانت تسعى هى الأخرى إلى تحقيق مركزية السلطة . وكان المزيد من المركزية داخل الحكومات المحلية أمراً ضروريا للإسراع بتوفيق الزراعة لتُوجَّهَ نحو إنتاج المحصولات المخصصة للبيع ونحو سوق التصدير بدلاً من انتظار قوى السوق أن تفعل فعلها. فى ذلك الوقت، نشهد خلق صلات بين التجار المسيحيين المحليين والتجار الأوروبيين، وتصاعد قوة ونفوذ التجار الشوام المسيحيين[١]. وفى الوقت نفسه نشهد زيادة فى الأسلحة وفى استخدام المرتزقة والسفن الحربية بين زعماء الأقاليم. فرض هذا العامل منفرداً كذلك ضرورة البحث عن المزيد من العائدات من جانب الحكام المحليين، كما تسبب بصورة جزئية فى احتياجهم إلى تصدير المزيد. أما لماذا ظهرت مثل هذه الزيادة فى الأسلحة وفى أساليب الحرب باهظة التكاليف فى هذا الوقت بالذات، فأمر غير محقق. ربما دفعت التقنية الصاعدة فى أوروبا التجار إلى بيع المزيد من الأسلحة المعقدة إلى الحكام المحليين، وأن يشيروا عليهم بالكيفية التى يمكنهم بها دفع ثمن الأسلحة؛ بزيادة الإنتاج والتصدير.

واستجاب كل من "الجزار" فى عكا، و"ضاهر" فى الجليل، و"على بك" فى مصر، لضغوط التصدير هذه. وربما أحس محمد على هو الآخر وهو فى "قوله" بمثل هذه الضغوط، إذ كانت "قوله" فى الطريق إلى "سالونيك"، وهى ميناء رئيسى للتجارة

المتوسطية ، تولى محمد على تصدير إنتاج القطن من تلك المناطق الداخلية. ومن المحقق أنه سعى إلى الاستمرار فى هذا التوجه نحو التصدير فى مصر، ومن هنا جاءت صلاته بعدد من التجار الشوام والمسيحيين، والذين كان بعضهم كذلك قناصل أوروبيين، وكذلك صلاته بالتجار اليونانيين، الذين دعاهم إلى الاستقرار فى مصر والذين أصبحوا وكلاء له .

كان رد فعل الحكومة العثمانية إزاء هذه الحركات الساعية إلى الحكم الذاتى هو أن تدعم قوتها البحرية بعد عام ١٧٧٠ حتى تستطيع تحقيق سيطرتها على التجارة وعلى الأقاليم التابعة لها مرة واحدة وفى ذات الوقت. وقام كل من "الجزار" و"على بك" كذلك بامتلاك أساطيل بهدف توسيع تجارتيهما، ومحاربة القرصنة، كاشفين عن توجه واضح، ليس نحو التصدير خارج الإمبراطورية فحسب، لكن نحو استقلال أكبر فى مواجهة السلطات العثمانية كذلك. وقد حاولت السلطات العثمانية دحر من يتحدون زعامتها كلما أمكن ، بأن استخدمت "الجزار" ليقمع "ضاهر" و" أبوالدهب" ليقمع "على بك" لتقلل بذلك عدد منافسيها ، حتى لو استمرت هذه الأدوات التى استخدمتها فى أن تظل متمتعة باستقلال ذاتى .

كان محمد على معتاداً على الظروف التجارية لشرق المتوسط، وسعى إلى أن يستغل التجارة فى المنتجات المصرية لحساب الدولة. وقد تبين له، بالمنطق أو بالفطرة، أن أسرع وسيلة لإنجاز مشروع اقتصادى ناجح وعلى مستوى كبير هو أن يطبق مركزية السلطة، التى أصبحت ذات أسبقية أولى، كما سبق أن رأينا، وكانت فى الواقع الدرس الأول فى أى كتاب عن "الميركانتيلية". وقد آمن أتباع مذهب "الميركانتيلية" بوجوب سيطرة الدولة على تدفق التجارة وعلى توجيهها، وبضرورة تشجيع الزراعة والصناعة، وبالسيطرة على تجارة الصادر، وقصرها على تلك السلع التى تلزم لإنشاء بنية أساسية، طالما سمحت الصادرات بتحقيق ميزان تجارى مُوات. وقد اعتنق "على بك الكبير" المبادئ نفسها، لكن بنجاح أقل مما حققه محمد على.

ويبقى واحد من المحاور الرئيسية فى إجراءات محمد على لتطبيق "الميركانتيلية" ناقصاً، هذا بوضوح هو التصنيع فى مصر، وهو نقص سعى مسرعاً إلى علاجه. كانت

أول "ورش" كبيرة أقيمت مرتبطة بالحرب. وكانت هناك حاجة إلى سفن لنقل الجنود إلى الوجه القبلى لمحاربة المماليك، ثم بعد ذلك لنقل الحبوب إلى موانئ المتوسط من المناطق الداخلية. هنا أيضاً تعلم الوالى من أسلافه المماليك. فقد امتلكوا سفناً حربية وأسطولاً تجاريا لحماية شواطئهم من القراصنة، وللدفاع عن بضائعهم المنقولة بحراً وتوسيع تجارتهم وعلاقاتهم التجارية، هذا، فضلاً عن الإسراع فى تحريك قواتهم، على الرغم من أنهم ربما لم ينجحوا فى تحقيق هذه الأهداف جميعاً. وقد استأجر مراد بك، أحد قطبى الحكم، ثلاثة إخوة من "زانته"(*) ، الذين تحولوا إلى الإسلام وانشأوا مسبكاً للمدافع وأسطولاً من الزوارق النهرية التى كانت تقوم بدوريات حراسة فى النيل. وكان أكبر هذه الزوارق يحمل ٢٤ مدفعاً ومزوداً بأطقم من اليونانيين، كما كان الحال بالفعل بالنسبة لغير ذلك من السفن: وكان قباطنة السفن يونانيين كذلك[٢]. وذهب محمد على إلى مدى أبعد مما ذهب إليه المماليك. وفى عامى ١٨٠٥ و ١٨٠٧ دُعم جيشه بسفن حربية [٣]. عندما حارب المماليك، وقيل إنه استخدم تشكيلاً من ست سفن حربية و٨٠٠ سفينة نقل[٤]. وكانت هذه سفناً صنعها المماليك، لكنها سرعان ما زاد من عددها.

أظهر الغزو البريطانى عام ١٨٠٧ لمحمد على مدى عدم حصانة خط السواحل المصرية، ودفعه إلى تطوير سلاح بحرى. وأجبرته الحرب فى الحجاز على توسيع أسطوله. وكانت أول سفينة فى أسطوله الجديد فرقاطة اسمها "أفريقيا"، وُجدت غير كاملة البناء فى ترسانة الإسكندرية. وأرسلت عام ١٨٠٧ إلى إنجلترا لتبطين هيكلها بالنحاس وتزويدها بثلاثين مدفعاً. وبدأ العمل فى أسطول البحر الأحمر عام ١٨٠٩، وتم بناء ثمانى عشرة سفينة يتراوح وزنها بين مائة ومائة وخمسون طناً فى ترسانة بولاق وحُملت مفككة على ظهور الإبل إلى السويس حيث تم تجميعها عام ١٨١١[٥]. كما استؤجرت سفن أخرى لازمة لحملة الحجاز من سلطان مسقط. وفيما بعد ١٨٢٩ كان بناء السفن يتم فى ترسانتين رئيسيتين: أولاهما وأقدمهما كانت فى بولاق، والثانية

(*) Zante الجزيرة الرئيسية فى أقصى جنوب الجزر اليونانية .

أكبر وأحدث فى الإسكندرية، وهذه تم توسيعها لبناء أسطول بأكمله يعوض الأسطول الذى ضاع فى موقعة "نوارين".

أدت المصالح التجارية إلى التوسع فى البحرية التجارية. وأُرسل "إسماعيل جبل طارق" وكيل الوالى وأمير البحر على ظهر السفينة "أفريقيا" لشراء سفن من إنجلترا. وعندما رُفض بيع هذه السفن له، شجع الوالى أصدقاءه وأقاربه للاستثمار فى الأسلحة والسفن لحسابه. وقد بنى وكلاؤه اليونانيون "توسيزا" و "أناسطاسى"(*) ثلاث سفن عام ١٨١٨ وقامت هذه بنشاط تجارى فى مياه الأرخبيل اليونانى. واشترى الوالى سفينة شراعية أمريكية وثلاث سفن تجارية وأرسلها فى تجارة الحبوب . وعادت محملة بالأسلحة والذخائر لحملة الحجاز(٦). وقام وكلاء آخرون يتمركزون فى "مالطة" و"ليفورنو" و"تريستا" و"جنوه" و"مرسيليا" بالترويج للتجارة مع مصر واشتروا فى المقابل الأسلحة والذخائر .

وكانت إحدى القواعد الأساسية للفكر "الميركانتيلية" هو أن يكون الشحن على سفن محلية، كما فعل الغرب بنجاح كبير. واتبع محمد على السياسة نفسها. ونظراً لنشأته فى إحدى المدن الموانئ واشتغاله بالتجارة عشر سنوات، فقد كان عليما بالحاجة إلى نقل البضائع بالبحر وتسليح السفن واستباق السفن الأخرى إلى الموانئ. وبينما كان يدرك أن أسطوله لا يستطيع أن ينافس أساطيل القوى الأوروبية فقد كان يأمل أن يجعل منه أقوى أسطول فى شرقى المتوسط، وأن ينتزع نصيب الأسد من التجارة. كانت هذه التجارة، حتى هذه النقطة، فى أيدى أصحاب السفن اليونانيين. فعندما قام الأسطول البريطانى بقيادة "لورد نيلسون" بمحاصرة الأسطول الفرنسى وإغراقه فى خليج "أبو قير"، اختفى أصحاب السفن الفرنسيون مؤقتاً من طرق البحر، وهم الذين كانوا ذات يوم أقوياء للغاية ومسيطرين على البحر المتوسط. واحتلت مكانهم السفن اليونانية والمراكب العثمانية. ووجد محمد على الفرصة لتحل بحريته محل هؤلاء

(*) Tossizza & Anastasi

المتنافسين. ورغم أن قباطنته كانوا يونانيين من الجزر، إلا أن أمراء بحاره كانوا من ألبان " قوله "، مثل " محرم بك " زوج ابنته و"ماتوش بك" قائد الأسطول و"إسماعيل جبل طارق بك".

حتمت حملة الحجاز كذلك إنشاء مصانع للذخائر والبارود والأسلحة. وفى عام ١٨١٠ تسربت أنباء صدور مثل هذه المنتجات عن المصانع المصرية إلى الباب العالى، الذى بعث بفرمان يحذر فيه الوالى من أن إنشاء هذه "الورش "لتصنيع" الرصاص والرش" يعد أمراً ممنوعاً، إذ إن العثمانيين يحتكرون مثل هذه المواد من خلال مصنعين أحدهما فى "أوسكدار" والثانى فى "أزمير"[٧]. وذهب الاحتكار والتوجيهات العثمانية إلى حيث ذهبت كل أوامر الباب العالى الأخرى التى لم تعجب الوالى، وأنشئ المزيد من المصانع ثم جرى توسيعها. وفى عام ١٨١٥ أقيم مصنع للبارود فى جزيرة الروضة كان يستخرج ملح البارود(*) فى بياض مثيله الإنجليزى، كما أنشئ مسبك للمدافع فى القلعة أطلق عليه "الطوب خانة"(**)[٨].

تم كذلك إنشاء مجموعة متكاملة من الصناعات الجديدة المرتبطة بالجيش، تشكل مثالاً نموذجيا لمجمع صناعى حربى يضم ترسانات وأحواضًا لبناء السفن ومصانع ومستشفيات ومدارس. وكبداية ، كانت الذخائر تشترى من الخارج من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا .. إلخ. وقد بدا هذا الإجراء أبطأ كثيراً من أن يلبى احتياجات الوالى، إذ كان لابد من بيع بضائع للحصول على النقد الذى ستشترى به الإمدادات. وعلى سبيل المثال، بعث "بوغوص" إلى شقيقه فى تريستا ليبيع ٣٠٠٠ قنطاراً من القطن ويشترى مدافع بحصيلة البيع[٩]. وفى بعض الأوقات رفضت الدول المعنية بيع الأسلحة اللازمة. ما إن كانت المدافع والبنادق ومدافع الميدان والقذائف تشترى حتى يتم نسخها على الفور لتجنب الاضطرار للعودة إلى المصادر الأوروبية. ومثلت حقيقة افتقار مصر لأى من الفحم أو الحديد عقبةً رئيسية أمام تصنيع الذخائر، إذ كان لابد من استيراد المواد الخام كلها. ولهذا لم تكن حملة السودان مخططة للبحث عن عبيد للجيش فحسب، ولكن

(*) نترات البوتاسيوم .
(**) كلمتان تركيتان بمعنى دار المدافع .

من أجل "البحث عما يكون فيها من معادن[١٠]. وأدت حملة "المورة" بدورها إلى زيادة في بناء السفن . في ذلك الوقت، كان يمكن للمؤسسات العسكرية أن تلجأ إلى المصانع التالية: مجمع للصناعات في القلعة كان ينتج من ثلاثة إلى أربعة مدافع في الشهر كما كان نواة لصناعات ثقيلة، ومصنع للبنادق ينتج ما يزيد على ٥٢٦ بندقية، وأنواع مختلفة من المهمات الثقيلة مثل السيوف والرماح .. إلخ، ومصنع للذخائر لإنتاج قذائف المدفعية والبارود وطلقات الرصاص .. إلخ .

وكان المجمع الصناعي الحربي الثاني هو ترسانة بولاق، وكان هذا ينتج الأسلحة الصغيرة وسبائك المدافع والبطانات النحاسية للسفن. وكذلك أقيمت ستة مصانع للبارود في أجزاء مختلفة من مصر، وأنتجت بحيرات وادي النطرون مواد كيمائية عالية الجودة بسهولة[١١]. وكان مصنع آخر للبنادق في "الحوض المرصود"(*) يقوم بإنتاج ٨٠٠ بندقية شهريا.

وأدت الحاجة إلى دفع مقابل الأسلحة والآلات المستوردة إلى المزيد من التطورات. ففي البداية كانت مبيعات الحبوب في الخارج تكفل أرصدة وفيرة تكفي لدفع قيمة أي واردات، لكن بعد عام ١٨١٢، عندما تضاءلت مبيعات الحبوب، كان من الضروري إيجاد سلع تجارية جديدة. وعلى امتداد هذه الفترة قام التجار البريطانيون الذين يشترون الحبوب من مصر بمضاعفة صادراتهم إليها ليدفعوا ثمن الحبوب، فأغرقوا البلد بالمنسوجات القطنية الرخيصة المعروفة باسم "الموسلين الهندي". وتسبب تدفق هذه الأقمشة في أن يغلق عدد من المصانع المحلية أو "الفابريقات" أبوابه عندما عجزت عن منافسة البضائع البريطانية الأرخص ثمنًا. وقد ذكر "دروفيتي": "وأوسع الأصناف من المصنوعات (البريطانية) انتشارًا هو القماش القطني المسمى بالهندي، الذي يستعمله المصريون في عمل ستراتهم وعمائمهم وفُرُش منازلهم .. وكثير من مصانعهم (المصريين) أوقف أعماله"[١٢]. وفي الوقت نفسه، أعلن تحسره على حقيقة أن الأقمشة الفرنسية لم يكن من الممكن تصديرها إلى الشرق الأدنى بسبب الحصار البريطاني.

(*) وهى من أحياء القاهرة القديمة .

وأبدى أسفه على الزمن الذى حلت فيه الأقمشة الهندية الرخيصة محل المنتجات الفرنسية الغالية، واستعاد ذكرى أيام المماليك. وزعم أنه بسبب رغبة الباشا فى توفير الأموال، لم يكن يمكن لغير أهل بيته وبيوت أبنائه وموظفى بلاطه شراء اللوازم الغالية. وتسبب حقد "دروفيتى" على الإنجليز فى أن يكتب: "إنجلترا، هى عدو كل ما من شأنه أن يسهم فى إحياء الرخاء الاقتصادى القديم لمصر"[١٣]. لكن ليس هنالك تفسير للكيفية التى يمكن بها تحقيق هذا الرخاء من خلال استيراد البضائع الفرنسية الغالية بدلاً من تلك البريطانية .

كان انهيار المصانع المصرية الذى أعقب ذلك هو الذى أظهر لمحمد على الحاجة إلى إعادة تنظيم إنتاج المنسوجات وإلى فرض حظر على المنسوجات البريطانية لمنعها من غمر السوق أو "إغراقها" بأقمشة البريطانيين الرخيصة. ومن خلال هذه الوسائل كان الوالى يأمل، نقلاً عن "دروفيتى": "فى أن يكون لهذا البلد أقل احتياج ممكن للمنتجات الأجنبية وأن يصبح قادراً على إمداد جيرانه بمثل هذه المنتجات" [١٤].

لجأ محمد على إلى استخدام الأيدى الخبيرة لإقامة مشروعاته، خاصة من بين من هم على صلة بهذه السلعة ذاتها. كانت المجموعة الأولى التى استخدمها هم التجار الشوام المسيحيون، مثل عائلة "بوكتى"(*) . جاءت هذه العائلة إلى مصر أثناء القرن السابق(**) ، وبينما استقر أحد الإخوة فى الإسكندرية، استقر آخر فى دمياط، وذهب اثنان إلى القاهرة وواحد إلى "ليفورنو"[١٥]. وأصبح سليل واحد من الأخوين، "جوزيف بوكتى" قنصلاً للسويد وبنى مصنعًا للحرير فى الخرنفش. وأنشأ جوزيف علاقات تجارية بين مصر والسويد، من خلال بيع الحبوب المصرية فى مقابل الحديد الزهر. واستؤجرت السفن السويدية لنقل الحبوب المصرية إلى الخارج. وبنى "بوكتى" كذلك مصانع للقطن. كان التجار الشوام المسيحيون هم الاختيار الواضح لمحمد على لأنهم سيطروا على واردات المنسوجات الأوروبية وعلى "إعادة بيع الأقمشة"[١٦]. بالإضافة إلى سيطرتهم على سوق الواردات والصادرات إلى أوروبا كما كان هناك مسيحىٌ

(*) Bocti
(**) المقصود القرن السابق لعصر محمد على أى القرن الثامن عشر .

شامي آخر استقر في مصر هو "باسيلي فرزلي" الذي أصبح وكيلاً للوالي في "مرسيليا"(١٧). أما التجار اليونانيون الذين استقروا في مصر عام ١٨١١ فكان أشهرهم عائلات "أنسطاسي" و"كازولي" و"زيزينيا"(*) و"توسيزا". عين "توسيزا" مديراً لمصنع الزجاج وأصبح فيما بعد القنصل اليوناني في مصر(١٨). واشترى "زيزينيا" سفينة وجهزها ليوسع من البحرية التجارية الخاصة بالوالي، وأمده بأول فرقاطاته. وأصبح عدد من يونانيي الجزر قباطنة للأسطول الجديد وتحول بعضهم إلى الإسلام(١٩). وقد كانت تصل سنويا وقتئذ، منذ عام ١٨١٢، سفن تحمل عمالاً وحرفيين يونانيين من "هيدرا" و"سبيزيا"(٢٠)(**).

وكان لمحمد علي وكلاء في فرنسا وإنجلترا و"مالطة" و"أزمير" و"تونس" و"نابولي" و"البندقية" واليمن والهند. وابتداء من عام ١٨١٦ عرض الوالي تقديم ١٥٠٠٠٠٠ ريال لمن يتولى مهمة تنظيم التجارة مع الهند. وقد قبل المحروقي و"بريجز" وطبيب الوالي الإيطالي "باوزاني"(***) العرض وأقاموا روابط تجارية مع الهند(٢١). ويقال إن هؤلاء الوكلاء حصلوا على ثلث الأرباح كنصيب لهم، وهو ما يفسر - إذا ما صدق - إخلاصهم وتأييدهم(٢٢).

كان من بين الأوروبيين الذي استخدمهم الوالي، القنصل الفرنسي "دروفيتي" والتاجر الإنجليزي "صامويل بريجز"، وكان كلاهما يشجع التجارة بين بلده وبين مصر. وكان لإنجلترا السبق، إذ كانت تسود البحر وتحصل على النصيب الأعظم من التجارة. وبعد عام ١٨١٥، تدافع على مصر عدد من الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الجيش أو كانت لهم ميول "بونابرتية" بحثاً عن عمل يتعيشون منه، وتم استخدامهم ليعلّموا المصريين "التكنولوجيا"، وليقوموا بتدريب الجيش على الأساليب الغربية، وليديروا وينشئوا المصانع. وقائمة الفرنسيين الذين عملوا في مصر معروفة تماماً، إذ إن الغرب قد نسب إليهم طويلاً فضل تحديث مصر. أما فيما يتعلق بالحاكم، فقد كان هؤلاء

(*) Casulli, Zizinia
(**) Haydra, Spezia
(***) Briggs, Bausani

أدوات في يده: كانوا في مصر لأداء وظيفة محددة، أن يعلموا موظفيه الإداريين علمهم، وما إن كانت هذه المهمة تنتهي، حتى يرغب في الاستغناء عنهم، إذ لم يكن يثق في قيامهم بالحفاظ على مصالحه بمثل ما يفعل أتباعه، خاصة وأن الكثيرين منهم كانوا صائدي وظائف ومغامرين[٢٣]. وكان المصريون يشغلون المراكز الثانية في القيادة، وكانوا يُدرَّبون ليحلوا محل الأجانب. ورفض محمد علي في البداية أن يصدق أن المصريين يمكنهم أن يكونوا أي شيء إلا فلاحين أو عمالاً صناعيين، ولهذا فقد كانت أول مجموعة من الطلبة أرسلت للدراسة في الخارج من الأتراك، مثل عثمان نور الدين، الذي بعث عام ١٨٠٩ إلى "بيزا" و"ليفورنو"، بناء على اقتراح من "بوكتي"، لدراسة العلوم العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة[٢٤]. لكن في عام ١٨١٥، قام مصري هو "حسين شلبي عجوة" باختراع آلة لضرب الأرز بسَّطت كثيراً من هذه العملية. وقد تأثر الوالي وقال: "يبدو أن لدى المصريين استعداداً للعلوم"[٢٥]. ، وأمر بأن يجمَّع عدد من المصريين وبعض من مماليكه في مدرسة سميت "بالمهندسخانة". أي مدرسة الهندسة. وهناك تلقوا العلم على أيدي عدد من الأوروبيين. وقد تكون هذه هي الأولى في سلسلة من المدارس . وفي عام ١٨٢٨ أرسل عشرة مصريين إلى أوروبا لتعلم "الميكانيكا"[٢٦]. وفي عام ١٨٣١ أنشئت مدرسة للخيالة والمدفعية والمشاة والعلوم البحرية. وتم إنشاء مدارس فنية للذخائر الحربية والتعدين والهندسة والكيمياء التطبيقية وفنون وحرف الإشارة والري والترجمة والزراعة واللغات والطب والصيدلة ورعاية الأمومة والطب البيطري[٢٧].

ويدأ إنشاء الصناعات الأخرى غير الحربية والصناعات الصغيرة بمصنع للصابون عام ١٨١٥. وكان هذا المصنع مرتبطًا بمشروع زراعي كبير، إذ أمر الوالي بتجهيز منطقة تجريبية تسمى "رأس الوادي" بالقرب من "بلبيس" بسواقي لزراعة أشجار التوت وتربية دودة الحرير، وأشجار الزيتون لاستخراج الزيت. وصدر الأمر بتزويد المنطقة بألف ساقية، وأقيم مصنع للصابون " على الطريقة الشامية " ومعاصر للزيت، لاستخراج زيت الزيتون واستخدام جزء منه في صناعة الصابون[٢٨].

وكان عام ١٨١٥ عامًا للأنشطة الصناعية عندما أقيمت مؤسسات أو مصانع لنسج القطن والجوت والحرير، وكذلك مؤسسات لبناء السفن النيلية (أماكن ومصانع لنسج الأقطان .. من القطن والحرير وكذلك الجونفس والصندل)[٢٩]، وكانت كل هذه المنتجات قد تم احتكارها، وتم منع الأنوال الخاصة، وجُنِّد العمال للعمل بالمصانع للنسج على أنوال حكومية .

كانت القوة الدافعة لمشروعات التصنيع متجهة نحو إنتاج القطن. وعلى امتداد القرن الثامن عشر كان القماش هو السلعة الرئيسية المصنَّعة على أيدى الحرفيين التى تصدرٌ من مصر إلى الغرب. كانت البضائع المصنوعة من التيل والكتان مثل المتوفى والبتانونى والأسيوطى والشبينى من الصعيد، والبضائع القطنية مثل القماش الدمياطى والعجمى والمحلاوى من الدلتا تصدر جميعها. وكانت مراكز النسيج واقعة فى "المحلة" و"رشيد" و"الفيوم" و"دمياط" و"شبين" و"القاهرة"، على الرغم من أن الأقاليم كانت تسبق "القاهرة" بمراحل ، إلا أن غزل ونسج الحرير كان على أية حال، اختصاصًا قاهريا، رغم أن مناطق ريفية مثل "إسنا" كانت تنسج الحرير هى الأخرى. كذلك كان الصوف يُغزل ويُنسج. لقد كانت أول سلع يتم تصنيعها بوضوح هى تلك التى لها إمكانيات تصديرية، إن لم يكن فى اتجاه أوروبا، ففى اتجاه الإمبراطورية العثمانية على الأقل . كان كثير من القطن وكل الحرير الذى استخدم فى الماضى مستورداً من الشام وفلسطين، إذ كان القطن المصرى، الذى يعرف إما "بالبلدى" أو "الرومى" لا يزرع بكميات تكفى للاحتياجات المحلية. وقد أوحت هذه الحقيقة إلى الوالى بالتوسع فى مساحات القطن وبمحاولة زراعة أشجار التوت وتربية دود الحرير فى مصر بهدف تخفيض الواردات من المواد الخام .

كانت المصانع الجديدة التى ذكرها "الجبرتى" عام ١٨١٦ تمثل المحاولات الأولى ذات النطاق الواسع من الأعمال، وكانت منشأة على أمل إنقاذ الصناعة، أو حمايتها من الانهيار عندما تسبب تدفق القطن البريطانى ابتداء من ١٨١١ فى خراب عدد من المؤسسات. وزودت المصانع فى أول الأمر بعمال من الخارج، وقد أشار "الجبرتى" إلى "أرباب الصنايع الواصلين من بلاد الإفرنج، وذكر بالاسم أنواع الآلات المختلفة

التى وجدت فى المصانع وأضاف أنها كانت تتضمن 'الآلات الغريبة الوضع والتركيب، مشيراً إلى آلات لم ير أبداً مثيلاً لها أو سمع بها من قبل تقوم بنسج القطن والحرير(٣٠). وكانت هذه إشارات إلى معدات فى مصانع الحرير التى استخدم "بوكتى" لإدارتها، وزودت بعمال لنسج الحرير مجلوبين من إيطاليا، وذكرهم "روسل"(*) على أنهم جماعات من سبعة عشر عاملاً وستين آخرين يُتوقع وصولهم(٣١). وفى عام ١٨١٧ علق " روسل" بقوله 'فى خلال سنوات قلائل سوف توجه مصانع الحرير التى أنشئت فى مصر ضربة مميتة إلى مصانع إيطاليا، وحتى إلى مصانعنا نحن(٣٢). وكان فى ذلك الوقت مفرطاً فى التشاؤم بالنسبة للإنتاج الأوروبى. وربما كانت الآلات التى تدار بالبخار جزءاً من 'الآلات الغريبة، التى ذكرها "الجبرتى"، إذ إن "روسل" قد أبدى ملاحظة عام ١٨١٨ حول مجىء مهندس للقوى المائية وأربعة حدادين وثلاثة سيدات متخصصات فى غزل القطن، وخبير فى صناعة السيوف تصحبه زوجته(٣٣). وفى وقت سابق على ذلك، قال "روسل" بشىء من التفضل إن محمد على أراد أن 'ينشئ مصانع فى بلده حتى يتمكن ذات يوم من أن يستغنى عن المنتجات الأجنبية،. واستطرد قائلاً إنه 'يمنِّى نفسه بأن يستطيع تصنيع القماش والمنسوجات الحريرية والقطنيات(٣٤). وبنهاية العام اختفت نبرة التفضل السابقة ليحل محلها قلق حقيقى وخوف من أن مصر ربما تنافس المنتجات الفرنسية. لم تحقق صناعة الحرير نجاحًا كبيراً، لكن محمد على لم يستسلم ومضى فى محاولة إنتاج الحرير فى مصر ونسجه. وعندما كان الرجال يجندون فى الجيش استعداداً لحملة الشام عام ١٨٣٢، صدر قانون جديد يقضى بإعفاء عمال الحرير من الخدمة العسكرية. وعلى أية حال، سرعان ما اعتُبر القطن بديلاً واعداً للحرير؛ ووصل مهندس النسيج "جوميل"(**) من "ليون" ليدير مصنعًا للقطن أقيم فى "بولاق".

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن القوة الدافعة لتصنيع القطن لم تأت عقب اكتشاف القطن طويل التيلة كما كان يُظَن، وإنما قبل ذلك، ففيما بين عام ١٨١٧ وعام

(*) Roussel
(**) Jumel

١٨٢١ أقيم ٣٣٪ من وحدات آلات التمشيط، و ٧٠٪ من الأنوال و ٢٤٪ من المغازل. كان هناك ١٢٥٠ نولاً فى مصانع القاهرة وفى مصنعين آخرين فى قليوب والمنصورة و٤٣٦ من وحدات آلات سحب الغزل ٥٨٤ من وحدات التمشيط. ويعد أن اكتشف القطن طويل التيلة أضيف ٥٥٠ نولاً تم إعدادها لهذا القطن من بين ١٨٢٤ نولاً، وارتفع عدد وحدات السحب إلى ١٩٦٢، وانتشرت ١١٩٤ من وحدات التمشيط فى ٣٠ مؤسسة مختلفة. كانت المؤسسات الصناعية الأولى قد أنشئت فى الدلتا حيث كان القطن يزرع بصورة عامة، لكن ابتداءً من عام ١٨٢٧ أنشئت ٩ مصانع فى مصر الوسطى ومصر السفلى. وكانت هناك ثلاثة معامل لتبييض القماش قبل عام ١٨١٩ فى "شبرا" و"الشهابية" و"المنصورة". وقد أضيف إليها عام ١٨٢٧ ثلاثة معامل جديدة فى "مليج" و"شبين الكوم" و"المحلة" ثم رابع عام ١٨٢٩ فى "أسيوط"، وكذلك مصنع لطباعة القماش. وقد أكد "بوالوكونت" عام ١٨٣٣ وجود ٣٠ "فابريقة". وأكد "هيكيكيان" فى أربعينيات القرن التاسع عشر وجود ٣١ مصنعًا للقطن كانت تستهلك ٧٠٠ قنطار من القطن منخفض الجودة، ويعمل بها ٢٠٠٠٠ عامل، ومن ناحية أخرى، كانت تقديرات "مصطفى فهمى" أن المصانع استهلكت ١٣١٦٣ قنطاراً من القطن حوالى عام ١٨٣٠، وهو ما يمثل ربع محصول القطن؛ وبنهاية العقد كانت المصانع تستهلك ٥٠٠٠٠ قنطار[٣٥]. ويمكننا بذلك أن نستنتج أن مشروعات الرى المختلفة التى نفذت فى البلاد كانت موجهة أساسًا إلى التوسع فى مساحة الأراضى المزروعة بالقطن قصير التيلة. وعندما جاء الوقت الذى اكتشف فيه هذا القطن طويل التيلة؛ "جوميل"، كانت شبكة الرى قد نظمت بالفعل، تلك التى سمحت بتوسع سريع نوعًا ما فى المحصول الجديد.

كانت صناعة النسيج المصرية فى عشرينيات القرن الثامن عشر محمية من خلال الحظر الذى فرضته الحكومة فى حربها ضد استيراد المنسوجات البريطانية الرخيصة التى أغرقت السوق ونافست الأنواع المصرية. وسرعان ما اكتسحت الأنواع المنخفضة والمتوسطة من الأقطان المصرية السوق المحلية، وصدرت كذلك إلى البحر الأحمر والسودان وسوريا و"الأناضول" حينما أصبحت كل هذه المناطق جزءًا من الإمبراطورية المصرية. ولم يكن يستورد إلا المنسوجات القطنية الفاخرة والمنسوجات الحريرية والأصواف ذات الجودة العالية.

استورد محمد على " التكنولوجيا" الجديدة للمغازل التى تدار بالطاقة، وفى عام ١٨٣٠ أقام مهندس بريطانى آلات بخارية لمصنع نسيج فى "شبرا" كان يضم ١٥٠ نولاً، وآخر فى "قلعة الكبش" يضم ٢٠٠ نول. كذلك استخدمت آلات بخارية لتقشير الأرز فى "رشيد" وفى مسبك "بولاق". وفى عام ١٨٤٧ تحول مصنع الورق ليدار بطاقة البخار[٣٦]. وفى نهاية الأمر، قللت تكاليف استيراد الفحم اللازم للآلات البخارية من فائدة هذه الآلات، مما أسفر عن أهمالها، وكذلك عن بحث مستمر عن الفحم من جانب المهندسين الذين استأجرهم الوالى لهذا الغرض. وعلى أية حال، فقد استمرت الأنوال اليدوية عتيقة الطراز فى أداء وظيفتها بنجاح .

وجاء التوسع فى المنسوجات القطنية فى وقت حدوث توسع مشابه فى إنجلترا، حيث تفجرت الثورة الصناعية على أساس هذه السلعة ذاتها. وأدى اختراع آلة السحب إلى إعطاء دفعة كبيرة لتقنيات غزل القطن ، لكن ظلت عملية النسج تؤدى على النول اليدوى حتى عام ١٨٢٠ عندما بدأ تطبيق استعمال النول الذى يدار بالطاقة، وبدأت المصانع المدارة بالطاقة فى الانتشار السريع. وكانت المحصلة المباشرة لهذا التوسع هى حاجة ملحَّة إلى إيجاد أسواق جديدة، أو إلى أسواق متنامية للمنسوجات البريطانية، التى شكلت وقتها نصف الصادرات البريطانية بأكملها. وكما لاحظ "هوبسبوم"(*) بشكل صائب، فقد كان ميزان المدفوعات البريطانى والبحرية التجارية والتجارة الخارجية البريطانية تعتمد على هذه الصناعة بمفردها [٣٧].

كان "روسيل" ومعه الخبراء والتجار الأجانب فى مصر قلقين إزاء المنافسة المصرية للمنتجات الأوروبية، وقد أقر " روسل " بذلك صراحةً . ومن ناحية أخرى، استهزأ "دروفيتى" من 'هذا المشروع غير المعقول الذى يريد أن يحوِّل إلى الصناعة، أمةً تكمن مصالحها الأساسية فى الزراعة[٣٨]'. وكانت دعواه أنه من خلال التصنيع، إما أن ينتج الباشا منسوجات بصورة أكثر تكلفة من النوعيات الأوروبية لأنه سيحتاج إلى خبراء أجانب ليشرفوا على المصانع، وإما أن يعتمد على الوطنيين الذين 'لن يكونوا

(*) Hobsbawm

إلا مقلدين'، ولن يصبحوا أبداً أكفاء للمنافسة الأوروبية التى سوف تجد وسائل جديدة لتقدم 'الأكثر جمالاً بالأسعار الأرخص' وتناسى "دروفيتى" أن كل الأقطان الأوروبية قد نسخت التصميمات 'الشرقية'، إذ لم يكن لديهم إلا القليل منها، وبذلك تكون أوروبا هى المقلدة، ولأن أكثر الأقطان جمالاً كانت النوعيات الهندية، وليست الفرنسية أو البريطانية. وكان على بريطانيا أن تزيح الأقطان الهندية لأنها كانت منافسة بدرجة كبيرة، قبل أن تتمكن من التوسع فى إنتاجها هى من القطن(٣٩). وكانت "تكنولوجيا" تلك الأيام بسيطة لدرجة معقولة، وكان من الممكن نسخها بسهولة واستخدامها بواسطة عمال غير شديدى الحذق، كما كان الحال بالنسبة لعمال المصانع البريطانية ونظرائهم المصريين. وأخيراً، فإن "دروفيتى" قد فشل فى أن يضع فى اعتباره حقيقة أن كلا من فرنسا وبريطانيا قد استخدمتا تعريفات حمائية لإعانة صناعاتيهما الوليدتين، وهى حقيقة أدركها محمد على، ونقلها، بأن قام بفرض إجراءات حظر لإبقاء صناعاته قادرة على المنافسة. وعلى العكس من بريطانيا التى لم تكن تملك المادة الخام، كانت مصر تملكها. وكان لدى مصر كذلك عمالة رخيصة وسوق مقيدة. وعلى ذلك فإنه يمكن إهمال ملاحظات "دروفيتى" و"روسل" بالإضافة إلى تلك التى صدرت عن القناصل الأجانب الآخرين، على اعتبار أن الدافع إليها هو المخاوف السياسية من المنافسة الاقتصادية أكثر من أن يكون قد أوحى بها شعور بما هو أصلح للدولة المصرية.

وفى أحيان كثيرة، جاءت التقارير عن المصانع غير موثوق بها ومتناقضة. ففى عام ١٨٣٩ ذكر "مانجان" أنه لم يكن يعمل فى مصنع "بيركال" غير تسعة مغازل فحسب. وبعد سنوات أربع رأى " كولن "(*) الآلات البخارية فى مصنع "بولاق" متروكة غير مستعملة بينما تقوم الدواب بدفع الأنوال . غير أنه فى عام ٢٨٣٧ ذكر "دوهاميل "(**) أن الآلات فى مصنع بولاق كانت تُدفع بالبخار (٤٠). وبينما يمكن للمرء أن يتهم كاتبى هذه التقارير بالانحياز ضد الصناعات الجديدة، وهو ما يفسر تقاريرهم غير الموثوق بها، فإنه يجب على المرء أن يأخذ فى الحسبان احتمال أنها كانت مجرد

(*) Colin
(**) Duhamel

تقارير مضطربة. ففى واقع الأمر لا يستطيع أحد اليوم أن يعطى كبير مصداقية لروايات شهود زاروا مصنعًا، أو أن يستخدم هذه الروايات كتقارير موثوق بها لو أنه كان لديه أرقام أكثر دقة يعمل بمقتضاها. ومن المؤكد أنه كان هناك غلق مؤقت للمصانع بسبب الحروب، أو نقص الدواب، أو نقص المواد الأولية، أو انخفاض المحاصيل، أى بسبب واحد من بين أسباب عديدة. كما أنه من المحتمل أن المصانع المزودة بالآلات البخارية، التى كانت أكثر صعوبة فى الحفاظ عليها كانت تتعرض لفترات مؤقتة من التوقف عن العمل، وهو ما لا يعنى بالضرورة أنها توقفت عن العمل بصورة دائمة. أما روايات محمد على نفسه فقد أهملها الكثيرون من الدراسين لأنهم اعتقدوا أنها مليئة بالتفاخر، وأنها قد تكون، أو لا تكون، حقيقية. لكن كانت تحت يده على الأقل، الأرقام الخاصة بالإنتاج التى لم تكن متاحة للقناصل الأجانب والمراقبين. وقد أبلغ الوالى "بويكلر – موسكاو"(*) أنه قد أنفق عشرة ملايين دولار على مصانعه، وأنها حققت بالفعل ربحًا صافيا قدره مليون دولار. وقد أنكر "دوهاميل" و "كاميل" مثل هذا الربح، وأضافا أنه يجب على محمد على أن يهدم مصانعه وأن يستورد كل شيء من أوروبا. ولم يكن هذا بالأمر المعقول بالنسبة لمصر من الناحية الاقتصادية، لكنه كان يعنى الكثير بالنسبة لأوروبا التى كانت مصرة على الاستفادة من هذه المبادلة غير المتكافئة.

وحتى العسكريين، إذا ما تعلق الأمر بالصناعة المصرية، فإنهم يصبحون خبراء جاهزين فى الاقتصاد، فيذكر الجنرال بيليارد(**) "لا يمكن لأقمشتهم الكتانية أن تصمد فى المنافسة أمام منتجاتنا المماثلة؛ كل هذه المنشآت مجلبة للخراب، لكن هذه هى هوسه (محمد على) المرضى، ومن ناحية أخرى، نجد رجلاً عسكريا آخر، هو "بوالوكونت" أعطى رواية مختلفة عن مصانع النسيج، قال :

(*) Pueckler - Muskau

(**) General Belliard

"لا تلبى مصانع الأقمشة الكتانية احتياجات الاستهلاك الداخلى للبلاد فحسب، لكنها توفر أيضًا سلعة تصديرية على قدر من الفائدة. فقد انتجت عام ١٨٢٣ مليون قطعة من القماش الضيق الذى يتراوح ثمنه ما بين ٢,٥ و ٥ فرنكات. وكانت نصف الكمية تستهلك داخل البلاد، ويصدر النصف الثانى. وأنتجت هذه المصانع نفسها ٣٠٠٠٠ قطعة من القماش العريض الذى يتراوح ثمنه بين ١٢ و ١٦ فرنكا ويساوى ٤٥٠٠٠٠ فرنك، التى تساوى قيمتها الإجمالية جزءًا من اثنى عشر جزءًا من إنتاجنا" .

وأضاف أن كل قطعة من القماش جلبت ربحًا صافيًا بلغ ٢ فرنك وأن الأقمشة الكتانية العريضة وقماش "الفوال" القطنى قد بدأ إنتاجها بغرض التصدير. وقال فى مكان آخر: 'لقد أمكنهم بصفة عامة إشباع الاستهلاك المحلى وإنتاج سلع تباع بنفس الثمن الذى يبيع به الأوروبيون مثيلاتها فى السوق[٤١].

وتعطى ميزانية عام ١٨٢٣ مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ فرنك قيمة الإيرادات من نسيج أشرعة السفن (منسوجات القلوع) ومبلغ ١٢٠٠٠٠٠ فرنك من المنسوجات الحريرية، وهو ما يظهر أن بعض المنسوجات حققت ربحًا سريعًا[٤٢]، حتى الحرير، الذى كان يفترض فيه أن يكون فاشلاً. فلو كانت كل المنسوجات خاسرة لما ثارت حولها ضجة مثل تلك التى حدثت. وفى واقع الأمر، كان "دروفيتى" يقلب كفيه أسفًا حول المنسوجات الحريرية لخشيته من أن 'توجه ضربة مميتة إلى تلك التى تنتجها إيطاليا، وحتى إلى التى ننتجها نحن، وعلى ذلك فإن سخرياته وانتقاداته المستمرة حول المنسوجات كانت مؤشرات لخشيته من منافستها للمنتجات الفرنسية أكثر من خشيته من فشلها فى مصر.

وقد تردد أن القوة الصناعية بلغت ذروتها فى منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر ثم تدهورت بعد ذلك[٤٣]، وأنه فى عام ١٨٣٧ كان هناك ٢٩ مصنعًا للقطن فى البلاد وأنه بحلول عام ١٨٤٠ لم يبق سوى ١٥ مصنعًا. وقد عزا "بويكلر - موسكاو" هذا النقص فى المصانع إلى الحرب والطاعون والكوليرا، بينما زعم "دوهاميل" وآخرون أن الباشا اكتشف أن الأمر الأكثر مجلبة للربح هو أن يتخلى عن السلعة لمقاولين

يستخدمون آلات الغزل والنسج الحكومية . فبدلاً من الاستمرار فى إدارة المصانع من خلال الإشراف الحكومى المباشر، اكتفت الحكومة بأن أمدّت المقاولين بالمواد الخام وتسلمت منهم المنتج كامل التصنيع[٤٤]. وابتداءً من عام ١٨٣٤ كان يمكن للأفراد أن ينتجوا خيوط الغزل والقماش مقابل دفع ضريبة للدولة. كل هذا يدلنا ببساطة على أن محمد على اكتشف أن الحافز الشخصى يأتى بنتائج أفضل من الإدارة المؤممة، وأن جزءاً من الربح، على المدى البعيد، كان أكثر فائدة من محاولة اجتزازه بأكمله. لكنه لا يدلنا على أن المصانع كانت غير ذات قيمة، أو أن فكرة الصناعة قد فشلت . كما أنه يدلنا يقيناً على أن الباشا قد وجد وسيلة لجمع المزيد من الأموال من وراء المصانع والمنسوجات بالتخلى عنها. ولو كانت هذه المصانع فاشلة لما أقدم مقاول عاقل على أن يأخذ المشروع على عاتقه .

وربما كان بعض سوء الفهم من جانب الدارسين صادراً عن الإفراط فى قراءة تقارير القناصل. فعلى سبيل المثال، عندما ذكر "دروفيتى" فى تقرير له فى يوليو ١٨٢٢: "لقد توقف عن العمل بالفعل مصنع كبير مخصص لصناعة الأقمشة[٤٥]. كان تفسير هذا من جانب أحد المؤلفين أنه يعنى أن مصنع "بولاق" قد توقف عن الإنتاج وأن "عدداً من المصانع قد توقف عن العمل[٤٦]. وكان هذا خطأ صريحاً، إذ إن المصنع الوحيد الذى أغلق أبوابه كان مصنع "الخرنفش" الذى كان ينتج الحرير وتحول إلى إنتاج القطن عام ١٨١٨ . فابتداءً من عام ١٨٢٠ وما بعده كانت هناك زيادة، وليس نقصاناً، فى المصانع المنشأة. ولم يحدث أبداً أن تقدم واحد من ناقدى محمد على بأرقام تؤيد الزعم بأن المصانع كان تدار محققة خسائر. وفى حين ذكر القنصل البريطانى "كامبل" أن "محمد على سوف يربح كثيراً بتدميرها (المصانع) واستيراد كل المصنوعات من أوروبا[٤٧] ، نجد "ميمو" يكتب عام ١٨٣٠ إلى الأمير "بولينياك"(*) ، وزير الخارجية، قائلاً إن الصادرات المصرية تزيد أربعة أضعاف عن الواردات، وأضاف أن الاحتكارات كانت ثقيلة، على المصدرين وحدهم[٤٨] ، الذين لم يكن فى استطاعتهم تحقيق ربح نتيجة لاحتكار الحكومة .

(*) Prince Polignac.

وعلى الرغم من أن البضائع المصنعة فى مصر ربما كانت ذات جودة منخفضة مقارنة بتلك المصنعة فى فرنسا وإنجلترا - وهو أمر ليس مؤكداً بأى حال من الأحوال - إلا أنها كانت تتمتع بأسواق ضخمة فى مصر وفى الأقاليم المفتوحة فى الحجاز والسودان، ثم فى سوريا بعد ذلك. وفى عام ١٨٣١، عندما استوردت مصر بما قيمته ١٤٠٠٠٠ قرش من الأقمشة الكتانية، صدرت كذلك ما قيمته ١٥٨٧٧٧٥ قرشاً من نفس الأقمشة إلى الإمبراطورية العثمانية، و"توسكانه" والنمسا واليونان و"مالطة". وقد صُدِّرت هذه من خلال ميناء الإسكندرية، تاركة المرء يعجب إزاء صادرات مماثلة من موانئ أخرى لم يتم توثيقها حتى الآن. ومن ناحية أخرى، تم استيراد ما قيمته ٨١٥٢٥٢٥ قرشاً من السلع القطنية ذلك العام، ربما لأن الأقطان المحلية قد استُهلكت فى صناعة ملابس الجيش الرسمية. وفى عام ١٨٤٠، انخفضت واردات الأقمشة القطنية بمبلغ ٦١١٦٠ جنيه[٤٩].

وتبدو الصورة التى تنفذ إلينا بصدد واردات القطن على النحو التالى : بعد فترة تسبب خلالها التدفق الهائل للأقطان البريطانية فى تدمير الإنتاج المحلى من القطن، توقف استيراد أية أقطان خلال السنوات ابتداءً من ١٨٢٠ حتى ١٨٢٩ . وفى عام ١٨٣١ تم استيراد بعض الأقطان، لكن بحلول عام ١٨٣٨ كان القنصل البريطانى يعرب عن هواجسه بشأن المنافسة المصرية[٥٠] ، مظهراً أن الاستيراد من بريطانيا كان مؤقتاً .

وسجل " بورنج " أن محمد على قد أبلغه أنه كان يقيم مصانعه من أجل 'أن يتعود الناس على الصناعة' أكثر من كونها من أجل أى ربح مباشر متوقع . كما برر إجراءات الحظر الحمائية التى اتبعها بأن أشار إلى أن هذا النظام نفسه كان متبعاً فى إنجلترا وفرنسا. وذكر "بورنج" فى تقرير له أن الوالى قال: 'كان لكم أنتم (إنجلترا) بداياتكم مثلما كان لى، وكانت مكلفة بالنسبة لكم مثلما هى بالنسبة لى؛ وأنا لا أتوقع أن أبدأ بالكثير من النجاح، لكنى سوف أنجح شيئاً فشيئاً'. ولا يمكن أن يوصف هذا بأنه حديث رجل كان يتباهى بإنجازاته، لكنه بالأحرى تقييم معقول لها، وعلى ذلك فحين زعم الوالى أنه حقق بعض الأرباح فعلينا بنفس القدر أن نفترض

أن ذلك لا مبالغة فيه. وقد أشار " بورنج" إلى أن الأقمشة القطنية كانت السلعة الوحيدة التي سببت أضراراً للصادرات التجارية البريطانية، إذ إن إنجلترا لم تعد ترسل الأقمشة القطنية و"الموسلين" الهندي إلى مصر [٥١].

زعمت "ريفلين" أن الصناعات المصرية "كان محكوماً عليها بالفشل"، بسبب "الضعف الملازم، لسياسة محمد على الصناعية. وتعطى كمرجع لها سطراً واحداً في كتاب "بيربير"(*) (ناقلاً عن "كوبدن"، الذي كان أول من أطلق هذا الرأي) وكتاب "فهمي" الذي أعطى رأياً مخالفاً تماماً، لكنها فشلت في أن تعطى مثلاً على أي ضعف ملازم للصناعة [٥٢]. أما الدفوع التي ساقتها بأن المديرين المصريين كانوا غير مدربين بصورة مناسبة كما كانوا فاسدين وأن المصانع كانت مستوردة، فهذه ليست دفوعاً. فالرجال المدربون بصورة غير مناسبة سيتعلمون خفايا الصنعة، أما المصانع، مستوردة أو منسوخة في الورش المصرية فلم تكن بالآلات المعقدة بالمرة. وبنفس القدر، يمكن للمرء أن يستبعد ملحوظتها التي تقول إن العمال المصريين قاوموا العمل في المصانع لأنهم لم يكونوا راغبين في أن يصبحوا من "البروليتاريا"، كما لو كان باستطاعة المرء أن يختار أن يكون صاحب مصنع أو عاملاً في مصنع أو حتى أن يكون له الاختيار. لقد قاوم كل العمال أن يعملوا في المصانع في بداية التصنيع في إنجلترا بقدر لا يقل عنه في مصر. وكان الدفع الصحيح الذي ساقته هو ذلك الذي يتعلق بنقص الوقود، لكن الوقود كان من الممكن استيراده وكان يستورد بالفعل. لم يكن نقص الوقود عائقاً للصناعة أبداً - انظر إلى اليابان، كمثل ناجح واحد فقط. لكن هناك دفعاً آخر صحيحاً قدمه "بوالوكونت" عما يمكن أن يكون سبباً في أي قصور في الصناعات الجديدة. فقد اتهم البريطانيين بتخريب الصناعة بصورة غير مباشرة؛ إذ إن مستشاريهم بعثوا إلى مصر بفيض من "الآلات الناقصة والمعيبة والمستهلكة، غير القادرة على الأداء، وتم دفع مقابلها جميعاً نقداً، وبأغلى الأسعار؛ ووصلت الأمور إلى النقطة التي يمكن عندها أن يشهد المرء نظاماً [مخططاً] يهدف إلى خنق صناعة مصر الوليدة، إذ لم يكن حب الربح والشراهة الذاتية للمال كافياً لتفسير كل ذلك، [٥٣].

(*) Puryear

كلمات قاسية تلك بغير شك، لكن، لو كانت صحيحة وليست مجرد كلمات يمليها "الخوف من الإنجليز"(*) ، فقد تنطبق على بعض تلك الآلات الأكثر تطوراً التي وصف البعض أنهم رأوها ملقاة جانباً وغير مستعملة. وباختصار، ليس لدينا دليل دامغ على فشل صناعة النسيج، لسبب بسيط، هو أنها لم تفشل، بل كانت في حقيقة الأمر مشروعاً ناجحاً للغاية إذا وضع في الاعتبار أنها كانت الصناعة التي تعاملت مع الآلات الجديدة، وكذلك إذا وضع في الاعتبار المعارضة الطبيعية من جانب العمال للمصانع بصفة عامة. ولا تكمن المفاجأة في أن المصانع كلفت الدولة أموالاً، لكن في أنها أصبحت مشروعات عاملة بسرعة كبيرة .

في عام ١٨٤١ كتب الوالي إلى مفتشه العام المختص بالمصانع يأمره أن يكثف الإنتاج بهدف إشباع مطالب الشعب بالكامل وتجنب أي صادرات من الخارج، مع ما يستتبع ذلك من خروج رأس المال[٥٤]. وفي تلك السنة أمر أن يوزع على العمال ٥٪ من مستحقاتهم كعلاوة زيادة على أجورهم . وفي شهر رجب أمر أن تعطى ٥٠٪ من أرباح المنسوجات لرؤساء العمال لكي يحفز عمال النسيج على التنافس فيما بينهم ويزيد الإنتاج[٥٥]. ولا يمكن اعتبار هذه توجيهات رجل رأى صناعاته تستنزف، أو حتى أن يكون تشغيلها بخسارة .

وأيا ما كانت الأعمال الأخرى التي أقدم عليها محمد علي، فلم يحدث أن قام ببعثرة أمواله. لقد قبل مبدأ أن يشغل صناعاته بالخسارة وهي في مرحلة طفولتها وإلى أن تصبح قادرة على الوقوف على قدميها، لكن لو أنها استمرت في تحقيق خسائر مالية لكان قد أحالها إلى "خردة" بغير رحمة. ولا يوجد تحت يدنا ما يتيح لنا افتراض أنه لم يكن يعرف ما يدور في بلده، وأن أولئك الغرباء العابرين من أمثال "كويدن" وغيره، الذين لم يكن يمكنهم التحرك في البلاد إلا بصعوبة بالغة، دعك من إمكانهم التحدث بلغة عربية تكفي لفهم ما كان يدور، كان بإمكانهم هم أن يعرفوا. فإذا ما لاحظنا فوق ذلك أن هؤلاء الناس أنفسهم الذين تباكوا على أن المصانع جالبة للخراب

(*) Anglophobia

ومحققة للخسائر كانوا قد بعثوا كذلك بتقارير ذكروا فيها أن قطعة القماش التى كلفت الحكومة ٤٠ قرشًا لتصنيعها كانت تباع مقابل ١٠٥ قروشٍ محققة ربحًا تبلغ نسبته ١٠٠٪[٥٥]؛ فعندئذٍ يجب علينا أن نعيد النظر في معتقداتنا حول المصانع. وأضاف "دوهاميل" الذى أورد هذه الأرقام الخاصة بالأرباح، أن الأرقام لم تأخذ فى اعتبارها الأرباح التى يمكن تحقيقها من بيع القطن "الشعر" كسلعة خام، ورأس المال المستثمر فى الآلات، والمبانى .. إلخ، وهو ما يلقى الضوء على سذاجته فى الشئون الاقتصادية أكثر من إلقاء الضوء على مزاعمه بأن المصانع كانت تحقق الخسارة . وعلى ذلك، فإن على المرء أن يفكر فى إطار اقتصادى فى المزايا التى حققها التصنيع لمصر، فى مقابل أضرار استيراد المنتجات تامة الصنع وتصدير المواد الخام. وأيا ما كان الثمن الذى تكلفه التصنيع، فإن الفائدة التى حققها تفوقه بكثير .

إن السبب الرئيسى للعداوة الأوروبية، البريطانية والفرنسية بصفة أساسية، بخلاف السبب الظاهر وهو الخوف من المنافسة، إنما يكمن فى النظريات الاقتصادية التى كانت سائدة وقتها. فقد تميزت بدايات القرن التاسع عشر فى بريطانيا بأجواء الكساد الذى لم يكن نتاجًا لفقدان إمبراطوريتها الأمريكية فحسب لكن من انخفاض معدل الفائدة وما أطلق عليه "ريكاردو"(*) تعبير "القانون الحديدى للأجور". وقد واجهت بريطانيا عام ١٨٣٠ أزمة اقتصادية حادة. وتدهور معدل الربح فى القطن بصورة عنيفة من "شلن" واحد عام ١٨١٢ إلى ٣,٧٥ بنس عام ١٨٣٠. كما انخفضت أجور العمال، وكانوا يعانون من الجوع ويعيشون فى حالة من عدم الاستقرار. وقامت الطبقات المتوسطة، التى أزعجتها خسارة أرباحها وخشيتها من حدوث تمرد عمالى بممارسة ضغوط على الحكومة فى شكل مشروع قانون للإصلاح. وعندما رُفض مشروع القانون من جانب "مجلس اللوردات" عام ١٣٨١، تفجرت أعمال عنف خطيرة، وحدث تدافع على بنك إنجلترا، وبدت البلاد على شفا ثورة[٥٦]. وقد أُقر مشروع القانون فيما بعد، لكن كانت تلك فترة متوترة ومخيفة .

(*) David Ricardo ، ١٧٧٢ – ١٨٢٣، اقتصادى إنجليزى ، وضع مبادئ وقواعد اقتصادية ما زالت قائمة حتى اليوم .

أقدمت النظريات الاقتصادية السائدة حينئذٍ ، وقد وُجِهَتْ بهذه الظروف الحرجة، على "بناء نظريات حول "الإمبريالية الرأسمالية" ، اعتبرت أن بناء إمبراطورية كان ضرورة إذا ما أريد للصناعة الجديدة أن تحيا"(٥٧). وازدهر علم الاقتصاد السياسى. ودافع "ريكاردو" عن فكرة الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية للتغلب على تدهور معدل الربح، بينما رأى "ويكفيلد"(*) أن المجتمع الصناعى مواجه إما بالثورة أو بالاستعمار. وقامت الطبقات الصناعية "التى جعلت من الاقتصاد السياسى – من خلال رسالتها الداعية إلى عدم التدخل، "دعه يعمل"، وإلى حرية التجارة – نوعاً من النصوص العلمانية المقدسة ... بمطالبة السلطة التشريعية ... أن تجعل التشريعات متوافقة مع أحكامها"(٥٨). وأصبحت العقيدة السياسية البريطانية مرتبطة بالتطورات التجارية والصناعية.

عمد رجال الصناعة البريطانيون الذين تحولوا إلى الأنوال التى تعمل بصورة آلية كاملة، وتوسعوا بالتالى فى إنتاج النسيج، إلى ممارسة الضغوط على الحكومة لفتح أسواق خارجية للسلع البريطانية. وها نحن نشهد عندئذ تطويراً توجه نحو توسع عدوانى للتجارة البريطانية دفع بالسلع البريطانية إلى أسواق كانت حتى ذلك الوقت مغلقة فى وجهها، ولو باللجوء إلى وسائل عسكرية كما حدث فى حروب الأفيون. وأصبح فى إمكان "بالمرستون"(**) ، عام ١٨٣٩، أن يفخر قائلاً: "لم يحدث أبداً أن أولت أية حكومة اهتماماً أكبر بالمصالح التجارية لهذه البلاد(٥٩). وكان من المقدر لهذه العقيدة التى آمنت بضرورة التوسع فى الأسواق وبالاستعمار غير الرسمى، أن تتسبب فى تدمير محمد على وصناعاته، إذا كان للمرء أن يتوقع. لم تكن بريطانيا تريد دولة جديدة مستقلة فى البحر المتوسط، دولة قوية عسكريا واقتصاديا وتكون بالتالى قادرة على التصدى لتغلغلها فى تلك المنطقة وفى الخليج الفارسى .

قام حكام مصر – وهم مواجهون بظروف متباينة – بتبنى إنجيل "الميركانتيلية" فى مواجهة إنجيل التجارة الحرة، التى لم تكن فى صالحهم. وقد آمن الفكر "الميركانتيلى"

(*) Wakefield ، اقتصادى إنجليزى ، عاصر نفس الفترة .
(**) Palmerston رئيس وزراء بريطانيا آنذاك .

بأن الدول تصبح غنية إذا كانت تصدر أكثر مما تستورد، إذا ما أمكنها ادخار الذهب وأصبحت مكتفية ذاتيا. كذلك آمن بسيطرة الدولة على مصادر ثروتها، وهو ما وافق فلسفة رجل مغامر استولى على السلطة، ثم، لكى يظل فى السلطة، كان عليه أن يسيطر على البلاد، التى ستعود، لو لم يفعل ذلك، إلى سيطرة الإمبراطورية العثمانية. وإضافة إلى هذا، كان مذهب "الميركانتيلية" مشدوداً إلى فكرة تدور حول "الإمبريالية" والتوسع. كان من الواضح للوالى وللدائرة المحيطة به من التجار أن الدولة يمكنها الحصول على المزيد من الأموال عن طريق تصدير المنتجات تامة الصنع أكثر من تصديرها للمواد الخام. وعلى العكس من تجار القرن الثامن عشر الذين اعتنقوا العقيدة المضادة لأنهم لم يكونوا مسيطرين على الدولة، ولم يكونوا مسيطرين حتى على الصناع، فقد كانت الحكومة الجديدة مسيطرة على إنتاج المواد الخام والمنتجات تامة الصنع معًا وكانت تستطيع أن تتلاعب بالأسعار وأن تعتصر الأرباح من العمال والفلاحين. كذلك كان الوالى يعلم أن بدائل الواردات سوف توقف تدفق الذهب إلى خارج البلاد، وذلك فيما يتعلق بالسلع التى يمكن نسخها بسهولة، الأمر الذى يتيح استخدام الذهب فى استيراد السلع التى لا تستطيع الدولة تقليدها؛ أى الآلات والسفن .. إلخ، على الرغم من أن هذه، ما إن كانت تستورد، حتى يتم تقليدها وإيجاد بديل لها. وقد أخبر الوالى "بوالوكونت" أن مصانعه، "تحررنى اليوم من الإتاوة التى اعتادت الصناعة الأوروبية أن تفرضها على مصر، كما أن المبالغ التى كنت أدفعها مقابل المنسوجات والحرائر التى نستوردها منكم سوف تبقى الآن فى البلاد"(٦٠). كان يمكن مقارنة هذا الموقف بمصر فى العصر الحديث، حين كان النقد الأجنبى النادر، فى وقت ما، يدخر لدفع ثمن الأسلحة بدلاً من إنفاقه على السلع الترفيهية، أو حتى على السلع الضرورية غير ذات الأولوية العليا.

وقبل أن تتمكن الحكومة من تنفيذ هذه الخطط، كانت تحتاج إلى تطوير نظام للسوق المغلقة لحماية الصناعات الوليدة، وطرح بضائعها فى سوق مقيدة، دون أن تخشى مزاحمة من السلع المنافسة. وكما كان على الدول الصناعية أن تبتدع "الإمبريالية"، فقد كان على محمد على، بنفس القدر ولنفس الأسباب، أن يوسع حدود مصر بحثًا عن الأسواق وعن المواد الخام. وكانت حماية الصناعات الوليدة أمراً مألوفًا

بين الدول الصناعية . ومازال هذا أمرًا مألوفًا إلى درجة ما حتى اليوم حيث تفرض الولايات المتحدة رسومًا جمركية حمائية على السيارات اليابانية، على سبيل المثال، كما تضع اليابان قيودًا على المنسوجات الأمريكية.

كان المجال الذى يمكن للصناعات المصرية أن تكون منافسة فيه بسرعة هو المنسوجات القطنية والكتانية. وكان هذا تمامًا هو المجال الذى يشكل تهديدًا للمصالح البريطانية. وكان الرد الفورى الغاضب هو الهجوم على سياسة التصنيع باعتبارها جالبة للخراب على مصر، على الرغم من أن هذا لم يكن ليشغل بال إنجلترا بالمرة. فلو أن الدوائر البريطانية العليا كانت صادقة فى اعتقادها أن المصانع يمكن أن تتسبب فى خراب مصر، لما كان هناك معارضة لها، إذ سوف تصبح مصر فقيرة بحيث لن يكون الوالى قادرًا على تحمل أعباء جيشه كما لن يشكل تهديدًا لأى أحد. كان ما تريده بريطانيا هو أن تحول مصر المزيد والمزيد من الأرض لزراعة القطن والمواد الخام الأخرى، بحيث تتمكن بريطانيا من تحويل المواد الخام إلى منسوجات قطنية؛ إذ إن هذه، كما لاحظ "بورنج"، "والتى كانت فيما مضى تستعمل بكثرة، صار الآن من النادر تمامًا أن ترسل إلى مصر طالما أصبحت أقمشة "الموسلين" تنسج فى المصانع الجديدة"[٦١]. وقد تجلى نجاح المنسوجات المصرية فى انتشارها فى سوريا والأناضول والسودان، التى كانت جميعًا أسواقًا محتملة للسلع البريطانية.

لم تكن مصر وحدها مغلقة أمام المنتجات القطنية البريطانية، بل كان من المحتمل أن تصبح الأقاليم التى فتحتها مصر مغلقة أمام بريطانيا (سيرد بيان أكثر شمولاً للفتوحات المصرية فى الفصول التالية). ولا يمكن للإنسان إلا أن يصل إلى نتيجة مؤداها أن الدموع التى ذرفت على التكاليف الجالبة للخراب للمصانع المصرية كانت على أحسن الفروض دموع التماسيح، سكبها صانع المنسوجات البريطانى الذى رأى الأرباح المحققة والمحتملة تفر من بين أصابعه فى وقت كان يحتاج فيه يائسًا إلى أسواق جديدة.

وبخلاف المنسوجات القطنية ومصانع الغزل والنسج، تم كذلك إنشاء مصانع لإنتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والكتانية. ولم يكن مصنع الصوف الأول على

مستوى مُرضٍ وأنشئ الثانى عام ١٨١٩ تحت إدارة السيد "بوكتى" الذى كان يُرى فى كل مكان. وكانت مهمة هذا المصنع إمداد الجيش والبحرية بالملابس الرسمية. وأنشئ مصنع آخر فى دمنهور، وكان المصنعان مجتمعين ينتجان ٢٠٠٠٠ بيك(*) أو ٢٣١٨٤ ياردة أو ٢١٢٠٠ متراً سنويا. (يزعم "كلوت بك" أن الإنتاج بلغ ١٣٥٤٠ متراً شهريا)[٦٢] . ورغم أن القماش لم يكن على درجة عالية من الجودة، إلا أنه كان متيناً وجيد الصنع ومناسباً للملابس العسكرية. وقد تسبب نجاح هذا المشروع، وكذلك ارتفاع أسعار الطرابيش المستوردة من فرنسا وشمال أفريقيا فى إنشاء مصنع للطرابيش فى "فوة" كان يمد الجيش بعدد يبلغ ٧٢٠ طربوشاً فى كل يوم . فى أول الأمر، سلمت قطعان من الخراف إلى البدو لتربيتها من أجل صوفها. لكن فى عام ١٨٢٥، تم استيراد قطعان من ماعز كشمير ومعها رُعاتها لتحسين إنتاج الأقمشة الصوفية والتوسع فيها لتشمل "الشيلان" النسائية، التى كانت تستورد عامة من كشمير. وتم كذلك إنشاء مصنع للسجاد، لكن هذا المشروع كان مكلفاً وكان إنتاجه من السجاد أغلى ثمناً من المستورد.

وبدأ إنتاج الحرير فى مصنع "الخرنفش" عام ١٨١٦، والذى كان مقرراً له أن يحاكى المخمل المصنوع فى "جنوه". وأعقب ذلك محاولة ثانية فى مصنع "بركة الفيل" كان يديره بعض الأرمن المجلوبون من تركيا، الذين كانوا متخصصين فى الحرير الموشى، "البروكار" و"السيرما"(**)، وفى التطريز بخيوط الذهب والفضة واللآلى. وكان المصنع يعطى ٦٠٠٠٠ أقة من الحرير سنوياً وكان الناتج قماشاً من نوعية جيدة. وزرعت منطقة "وادى طميلات" ومساحات فى "الفيوم" و"أسيوط" بمليون شجرة من أشجار التوت لإنتاج الحرير. وكانت نتائج إنتاج الحرير مخيبة للآمال، على الرغم من حقيقة أنه تم اجتلاب عائلات من الدروز من لبنان لتربية دود الحرير . وفى عام ١٨٢٧

(*) البيك ، كما ورد فى الملاحظات الخاصة بالنقود والموازين والمكاييل والمقاييس فى صدر الكتاب هو وحدة قياس تساوى ١,٠٦ من المتر أو ٤٢ بوصة . بينما المتر يساوى ١,٠٩ ياردة أو ٣٩,٤ بوصة فى حين أن الياردة تساوى ٣٦ بوصة .

(**) البروكار ، أو Brocades ، هو نسيج من الحرير الموشى بخيوط الذهب أو الفضة أما السيرما فهو قماش من المخمل المطرز بخيوط الذهب أو الفضة .

أعرب الوالى عن خيبة أمله إزاء هذه النتائج الهزيلة، لكن فى عام ١٨٢٨ حدثت محاولة لإصلاح أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فصدرت تنظيمات تقضى بإعفاء عمال الحرير من الخدمة العسكرية. وكان هذا فى واقع الأمر إجراء استثنائيا، إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن مصر كانت فى سبيلها إلى فتح الشام وكانت فى حاجة إلى كل رجل فى سن التجنيد. كما تضمنت التنظيمات إعفاء النساء المشتغلات بتربية دود الحرير من العمل فى الأقمشة الكتانية مدة ثلاثة الأشهر المقررة[٦٤]. وقال "كلوت بك" إنه كان هناك ١٠٠ نول تعمل فى نسج الحرير وخيوط الذهب، ولاحظ "بورنج" أن "العمل يتم بصورة جيدة، كما أن الأقمشة منسوجة بدقة، وتتميز الرسوم بالذوق"[٦٥].

كان إنتاج الكتان صناعة مصرية منذ عهد الفراعنة. وفى ظل العهد الجديد، استمر العمال قائمين بالعمل فى مجال الصناعات الريفية مع قيام النساء بعملية غزل خيوط الكتان فى منازلهن. وفى عام ١٨٣٠، جرى تنظيم الصناعة فأعدت سجلات لكل غازلى الكتان، الذين كان عليهم أن يسلموا كمية محددة فى كل يوم. ثم يتم نسج الخيوط بعد ذلك فى القاهرة. وكان يسمح للأفراد بالنسج فى منازلهم مقابل دفع رسم قدره ٣٦٠ قرشًا شهريا عن كل نول، وهو ما حقق للحكومة دخلاً قدره ٢٠٠٠٠ كيس أو ١٠٠٠٠٠ جنيه. وقد لاحظ "دوهاميل" أنه خلال عام ١٨٣٤، عندما كان النسيج لم يزل احتكاراً للحكومة، كان يقال إن هناك حوالى ٨٠٠٠٠ نول يمكنها أن تجهز سبعة ملايين قطعة من القماش. ولاحَظَ أنه إما أن هذا الرقم مبالغ فيه، ومن الواضح أنه كان كذلك، وإما أن الصناعة قد تدهورت، لأنه عندما تراجع الاحتكار لصالح المشروع الفردى انخفض عدد الأنوال إلى ٢٣٠٠٠ نول[٦٦]. وكانت الصناعة توفر قماش أشرعة السفن والحبال والأقمشة الكتانية. من ناحية أخرى، أورد "كلوت بك" زعمًا أكثر احتمالاً بوجود عدد يبلغ ٣٠٠٠٠ نول تنتج ثلاثة ملايين قطعة من القماش، يصدر معظمها إلى "تريستا" و"ليفورنو". كذلك أدعى أنه خلال السنوات القليلة الماضية كان القماش المطبوع فى "المبيضة" ينافس المستورد من إنجلترا وألمانيا، بحيث أصبح الانخفاض فى الواردات من هذه الأقمشة محسوسًا [٦٧]. وهذا ما أكده "ماكجرجور"(*) الذى أورد

(*) John Mc Gregor

قائمة بصادرات من الكتان بلغت قيمتها ٥٧٧٦٨٥١ عام ١٣٨١، صُدِّر الجزء الأكبر منه إلى تركيا لكن ذهب بعضه إلى النمسا و"توسكانى"[٦٨] .

بالإضافة إلى الصناعات التحويلية المتعلقة بالغزل وتمشيط القطن وحلج وكبس القطن وضرب الأرز ونسج الأقمشة من الصوف والقطن والحرير والكتان، أقيمت صناعات تحويلية أخرى، وغيرها من الصناعات، حسبما تدعو الحاجة. كانت أولى هذه الصناعات هي صناعة السكر. فقد أنشئت ثلاثة مصانع للسكر عام ١٨١٨ فى "الروضة" و"منية الرايرمون" و"ساقية موسى"(*). كذلك كان يتم تقطير مشروب "الروم"[٦٩]. كما انتشرت معامل استخراج صبغة "النيل" والأعمال المتعلقة بالصبغة فى عدد من البلاد. وبينما كان جزء من "صبغة النيل" يستخدم محليا فى الصباغة، كان الجزء الأكبر منها يصدر إلى خارج البلاد لتركيا وأوروبا. وقدر "بورنج" الكمية المنتجة بما يتراوح بين ١٥٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ أقة فى السنة. كذلك أقيم مصنعان للزجاج عامى ١٨٢٢ , ١٨٣٦ وعندما شكا مدير مصنع الإسكندرية،" توسيزا"، من أن الإنتاج المحلى يتبقى دون بيع لأنه كان يتم استيراد الكثير من الزجاج، أمر محمد على بوجوب استخدام الزجاج المحلي وألا يستورد أى زجاج [٧٠] .

وكانت دباغة الجلود إنتاجًا قديماً تتولاه طائفة من الحرفيين، وفى عام ١٨٢٧ أنشئ مصنع لدباغة الجلود. وتولى رجل فرنسى هو "روسى"(**) الإشراف على المصنع، الذى كان ينتج المصنوعات الجلدية اللازمة للجيش. وكانت الجلود تستورد فى وقت ما من أوروبا لدباغتها فى مصر، لاستخدامها فى صناعة السروج ولوازم الخيالة والأحذية والحقائب[٧١] . كذلك أنشئ مصنع للورق عام ١٨٣١م / ١٢٤٧ هـ لتصنيع الورق من خِرق القماش التى كانت تشترى من الأهالى، أو من بقايا مصانع النسيج ومن الورق الذى يجمع من الدواوين والمصالح الحكومية المختلفة – وتلك محاولة مبكرة لإعادة تدوير المواد [٧٢] . وفى عام ١٨٤٧ زوِّد مصنع الورق بآلة بخارية. وقد مثلت هذه الصناعات الجديدة إضافة للنمط القديم من إنتاج الصناع الحرفيين الذى استمر قائمًا

(*) القرى الثلاث تابعة لمركز ملوى بمحافظة أسيوط .
(**) Rossi

فى إطار نظام طوائف الحرفيين. وظل نظام الطوائف على حاله دون تغيير، حيث كانت الطوائف الحرفية وكالة مناسبة لجمع الضرائب، باستثناء تلك المهن التى كانت تتضمن أيًّما خطوة فى مجال إعداد المواد التى تنتجها المصانع .

ضمت كل هذه المراكز الصناعية مجتمعة ٢٢٠٠٠٠ عامل[٧٣] . وقد أشار "بوالوكونت" إلى وجود عدة مصانع تضم "١٥٠٠٠ عامل فأكثر". وعلى ذلك فإن الأرقام التى لدينا تقريبية وتختلف من سنة لأخرى، يتوقف ذلك على ما إذا كانت هناك حرب دائرة أم لا، أو إذا ما كان الطاعون أو الوباء قد أهلك عدداً كبيراً من الناس، كما حدث عام ١٨٣٥، عندما تسبب الطاعون فى إغلاق المصانع إلى أن ينحسر الوباء[٧٤].

ويمكننا تفصيل أعداد العمال على النحو التالى :

٣٠ مصنعاً للقطن بكل واحد منها ٥٠٠ عامل	١٥٠٠٠
٢٣٠٠ - ٨٠٠٠٠ نول لغزل الكتان	(؟)
(لا يتضمن هذا الرقم النساء اللائى يقمن بالغزل فى المنازل)	٣٠٠٠٠
١٧ معملاً لصبغة النيل	٩٠٠٠
مصانع الطرابيش والشيلان والسجاد	١٢٠٠٠
الترسانة والمصانع الحربية	١٥٠٠٠
مصانع الصابون والزيوت	٨٠٠٠
مصانع الحرير	٧٠٠٠
المدابغ ومعامل الحبال	٢٠٠٠
الورق والزجاج	١٠٠٠
السكر ومعامل التكرير	٥٠٠٠
مصانع الأرز والدقيق	٦٠٠٠
مهن البناء	٤٠٠٠٠
النساجون	٨٠٠٠٠
المجموع	٢٣٠٠٠٠

وإذا ما استبعدنا أولئك الذين لا يعدون فى حقيقة الأمر عمالاً صناعيين بالمعنى الصحيح، مثل هؤلاء الذين يعملون فى مصانع الأرز والدقيق، وعمال البناء، فإن العدد الكلى ينقص ٤٦٠٠٠ عامل . ويمكننا ونحن مطمئنون أن نفترض أن ما بين ١٨٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ من العمال أو ٤٪ من عدد السكان، وهو ما يقارب ٢٠ - ٢٥٪ من الرجال فوق سن الخامسة عشر، كانوا مستخدمين فى مؤسسات صناعية، ليس من بينها الصناعات الريفية، والصناعات الحرفية والعاملون فى الخدمات، على الرغم من أن هؤلاء جميعًا يمكن حقًا إدراجهم ضمن إحصاء للقوى العاملة أو العمال[٧٥] .

وطبقًا لمعظم التقديرات، كان هؤلاء العمال يتقاضون أجوراً تساوى ضعف أجور عمال الزراعة تقريبًا، مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة أن عامل الزراعة، فى حالة الاستخدام الكامل له، لا يعمل سوى من ١٥٠ - ٢٥٠ يومًا فى السنة، بينما يعمل عامل النسيج، فى حالة الاستخدام الكامل له ستة أيام فى الأسبوع على امتداد العام، بحيث يبلغ ما يجنيه بالمعايير الحقيقية ما يقرب من ثلاثة أمثال أجر عامل الزراعة. هناك القليل من الأرقام المتاحة التى يمكن أن تسمح لنا بالتوصل إلى بيانات عن تقارير الأجور التى يتقاضاها عمال كل مهنة، وعلينا أن نعتمد على إشارات متفرقة هنا وهناك. فى عام ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩ م كان عمال صباغة النيل يتقاضون قرشاً واحداً فى اليوم[٧٦] . كما نقرأ أن رؤساء العمال المهرة يتقاضون ١٧٥ قرشًا فى الشهر، ويتقاضى مساعدوهم ٧٥ قرشًا خلال موسم نبات "النيل" ولا شىء بخلاف ذلك. وكان عمال الحرير يتقاضون من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قرش فى الشهر، بينما كان عمال القطن يتقاضون أجورهم بالقطعة. ويعتقد "بورنج" أن العمال كانوا يفضلون العمل فى المصانع على العمل فى الحقول، إذ كان أجرهم أعلى[٧٧] . كان العامل المتوسط، وهو ما يقصد به العامل الذى لا يملك أرضًا ويعمل مقابل أجر، والذى يعد أفقر عضو فى المجتمع، يعمل فى مقابل ما لا يزيد على ٣٠ باره أو ٠,٧٥ من القرش، عندما كان يجد عملاً. وربما كان يحقق لنفسه دخلاً إضافيا إلى دخله من خلال الصناعات الريفية. أما فى صناعة النسيج فقد تراوحت الأجور بين ٢٠ إلى ١٠٠ باره، أو ٠,٥ إلى ٢,٥ قرش فى اليوم[٧٨] . وكان الطعام يقدم إلى العمال خصماً من أجورهم . وعلى هذا فقد كانت الأجور جيدة نسبيا، إذ كان العمال يعملون بانتظام ولمدد أطول خلال السنة أكثر من

العامل الأجير. ويستبعد النظر فى موضوع الدخل مجموعة من العوامل الذاتية عند تقييم دخول عمال المصنع أجمعهم .

وحين كانت الحكومة تعانى من نقص فى النقود، كما كان يحدث مع كل حرب، كانت الأجور تتأخر لمدد قد تصل إلى أربعة أشهر، كما حدث عام ١٨٢٨ عندما قبض عمال "الخرنفش" آخر الأمر نصف أجورهم نقداً والنصف الثانى عيناً. وشكا عمال "المنصورة" كذلك من نفس التأخير فى المرتبات، وهرب أربعون عاملاً من المصنع عام ١٨٢٦، وهو ما حدا بالوالى إلى تأنيب المدير وإصدار الأمر له بدفع الأجور على أساس شهرى، وبأن يعمل على ألا يكون لدى العمال سبب آخر للشكوى[٧٩] . وفى عام ١٨٢٧ أضرب عمال المؤسسات الحربية عن العمل لنفس الأسباب. وعندما فشل بعض العمال المتعطلين فى الحصول على وظائف فى أى من مصانع الحكومة، أمر الوالى بإمدادهم برأسمال يمكنهم من فتح "ورش" خاصة بهم[٨٠] .

وقد بدا مصنع الطرابيش فى "فوة" واحداً من أفضل المصانع، وتراوحت الأجور فيه بين ٦٠٠ قرش فى الشهر لرئيس العمال إلى ٣٠٠ قرش لعامل "اليومية"، نزولاً إلى العمال العاديين الذين كانوا يحصلون على ما بين قرش واحد إلى ثلاثة قروش كأجر يومى[٨١] .

وتحدث "سان جون"، فى وصفه لزيارته "للإسكندرية"، عن رحلة "للترسانة" وأمدنا بالتفصيلات التالية: ذكر أن المخازن والترسانة كانت على أفضل ما يمكن من الترتيب والنظافة والنظام . وكان رؤساء الأقسام المختلفة فى الأصل أوروبيين، لكن فى الوقت الحاضر، شغلت كل الوظائف تقريبا بالوطنيين، الذين ترقوا وهم تحت تدريب الأجانب، أو الذين تعلموا فى فرنسا أو إنجلترا. ومن بين هولاء تحدث " سانت جون " إلى الرياضى الأول صانع الآلات، وهو رجل فى مقتبل العمر على درجة عالية من الذكاء يتحدث الإنجليزية بطلاقة :

بلكنة يمكن اعتبارها جيدة، يتحدث الكثير من هؤلاء لغتنا ... لقد ذهلت من مهارة وحسن هندام العديد من العمال ... لقد تم إدراج كل العمال فى خدمة الباشا كبحارة أو جنود، ويتم تدريبهم بين الحين والحين، لكى يكونوا قادرين على خدمة الوالى بصورة

فورية تقريبًا. إنهم يُطعمون ويكسون ويتقاضون من خمسة عشر إلى ثلاثين قرشًا شهريا، وهو ما يقبضونه، هم وكل رجل يعمل فى خدمة محمد على، فى أيديهم، لمنع أى نوع من السرقة. وتزداد أجور هؤلاء الصناع المهرة طبقًا لجدارتهم، ولا تتأخر مرتباتهم أبدًا مثل أولئك العاملين فى الجيش أو البحرية ... وإذا كان لديهم أبناء، فإن كلا منهم يتقاضى خمسة عشر قرشًا شهريا من الحكومة، ويجب أن يؤخذ الطفل ليتسلمها فى يده هو. وتعمل الزوجات جميعًا فى نوع أو آخر من التجارة أو كبائعات جائلات، ويضفن الكثير إلى نفقات الإعالة التى يتحملها أزواجهن ... إنهم يتناولون ثلاث وجبات يوميا ... وتضم وجبة الغذاء كمية كبيرة من الخبز البنى الخشن والفول المطبوخ(*)؛ وفى الإفطار يسمح لهم إضافةً بالزيتون .. ويتناول كل الصناع المهرة وجبة من اللحوم مرة كل أسبوع، ويتناولها الجنود مرة فى كل شهر(٨٢) .

وكان النساء والأطفال يشتغلون كذلك فى الصناعة. ولعل ما لم يتحقق منه "سانت جون" هو أن أبناء العمال كانوا يتقاضون أجرًا لأنهم كانوا يلحقون بالعمل "كصبية" أو متمرنين وكانوا يدربون على الصنعة بواسطة آبائهم. وربما لم يعرف "سانت جون" الحقائق الصحيحة، لكنه قدم بدوره رواية لشاهد عيان عما هو جدير بالذكر. ولا تعد الأرقام التى أوردها مغالى فيها وتتطابق مع أرقام الحكومة، كما هى بين أيدينا. وفى عام ١٨١٨ كان الأطفال يستخدمون فى العمل، وجمع مندوبو الحكومة ٤٠٠٠ طفل كان يدفع لهم من قرش إلى ثلاثة قروش يوميا، حسب نوع العمل الذى كانوا يؤدونه. وفى عام ١٨٣٠ أمرت الحكومة بإحضار ١٠٠٠ طفلٍ إلى القاهرة وتشغيلهم فى المصانع وكان لابد من موافقة آبائهم أولاً، كما كان يمكن تشغيل اللقطاء كذلك(٨٣) . اصطدمت هذه القواعد بنظام طوائف الحرفيين، وكان يمكن للطفل أن يكتسب صنعة ما ويترقى فى درجاتها من خلال التدريب بدلاً من وراثتها عن الآباء .

كانت النساء يعملن كذلك فى المصانع، خاصة تلك التى كانت متخصصة فى الغزل، وتربية دود الحرير وفى مصنع الطرابيش فى "فوة". وكان يسمح لمعظم النساء

(*) فى نص الكتاب : هريسة أو عصيدة الفول bean porridge . وربما كان المقصود بها " البصارة " أو "الفول المدمس" .

بالغزل فى منازلهن، لكن اشتغل بعضهن فى المصانع، حيث كن يتعرضن للاستغلال مثلهن فى ذلك مثل النساء فى كل مكان آخر فى الدول الصناعية ، فيدفع لهن أجر أقل من الرجال مقابل أداء نفس العمل. كان عدد النساء المشتغلات فى المصانع غير معروف لكن لابد أنه كان محدوداً للغاية . ويعطى "فهمى" رقم ٣٠٠٠٠ امرأة من الغازلات فى منازلهن، لكنه لا يحدد ما إذا كان بعض العمال فى مصانع النسيج من الرجال أو من النساء.

لابد أن معاملة العمال فى المصانع - بخلاف المؤسسات الحربية التى كتب عنها "سانت جون" - كانت سيئة، مثلما كانت فى كل مكان آخر فى العالم. وربما لم تعامل مصر عمالها أفضل مما كانت تفعل إنجلترا أو فرنسا، حيث كانت الظروف من أكثرها انحطاطًا وكان استغلال العمال مشيناً. وعلى خلاف العمال البريطانيين الذين انخفضت أجورهم لدرجة أنهم لم يكونوا قادرين فى بعض الأحيان على الحصول على طعامهم، كان العمال المصريون يُطعمون فى المصانع ويُستقطع ثمن الوجبة من أجورهم. وعلينا أن نفترض، رغم كل شيء، أن أحوال العمال كانت سيئة وأنهم كانوا تعساء بدرجة تكفى للهروب من المصانع، والإضراب عن العمل، وتخريب الآلات أو التمارض. كانت هذه مشاكل دائمة فى كل مصنع فى ذلك الوقت وحتى فى الوقت الحاضر حيث يظل التغيب عن العمل مشكلة كبرى. ولم يكن عدم لجوء العمال إلى التمرد أو الإضراب عن العمل بصورة متكررة راجعًا إلى أنهم كانوا أكثر سلبية من غيرهم فى أى مكان آخر، لكن لأن البدائل أمامهم كانت أكثر سوءاً. كان الرجال العاملون فى المصانع الحضرية من طبقة العمال "البروليتاريا"، التى أشار إليها كل من "شابرول"(*) و "ريمون" (انظر الفصل الأول) والتى ضمت ما بين ١٠ - ١٢٪ من سكان القاهرة، بينما كانوا من النساجين المحترفين فى المصانع الإقليمية. وإنه ليصعب تصديق أنه مع نقص الأيدى العاملة فى الأرض كان يجرى تجنيد الفلاحين للعمل فى المصانع، ما لم يكن ذلك أثناء مواسم الزراعة الخاملة. وكان أمام طبقة العمال، "البروليتاريا"، والصناع المهرة المحترفين الاختيار بين العمل فى المصانع أو التجنيد فى

(*) Chabrol

الجيش. وفي حين كانت ظروف العمل في المصانع مفزعة، فإنهم كانوا على الأقل، يحصلون على أجر ويعولون أسرهم، وهو ما يفسر بقاء العمال مسالمين، إلا عندما كانت أجورهم لا تدفع .

وعلى العكس من "بورنج" أفادتنا "ريفلين" أن العمال كانوا يفضلون أعمال الحقل على أعمال المصانع، وأن النساء كن يُكرَهن على العمل في المصانع، وأن نسبة كبيرة من العمال كانت من الأطفال، ناقلة عن "بوالوكونت" كمصدر لها . فلو أكره الفلاحون على العمل في المصانع بدلاً من العمل في أرضهم هم، فإنه من الطبيعي تمامًا أن يكونوا ساخطين على العمل في المصانع . وكان ما كتبه "بوالوكونت" هو أن الرجال اعتبروا المصانع طاعونًا آخر وأنهم عملوا فيها مكرهين. كذلك قال إن النساء كُنّ يُكرَهن على غزل كمية محددة من خيوط الكتان التي كانت توزع عليهن في منازلهن. وأضاف أنه رأى ١٥٠ امرأة يعملن محجبات في مصانع "دمياط" و"المنصورة" جنبًا إلى جنب مع الرجال. ولم يذكر شيئًا عما إذا كُنّ مكرهات على العمل، على الرغم من أنه يقول إن إلزامهن بالغزل "مؤلم لدرجة أن المرء يرى حالات من تعمد بتر أعضاء من أجسادهن بأنفسهن لتجنب أعمال الغزل" (٧٠) .

وفي حين أن الغزل ليس "مؤلمًا" في ذاته، فإنه من المحتمل أن ضغوطًا كانت تمارس على النساء للعمل بأعداد متزايدة في المصانع، وأن تقاليد تلك الأيام كان تجعل من عمل النساء في مثل هذه المؤسسات مع الرجال أمرًا كريهًا، ولهذا ربما اخترن أن يبترن عضواً من أعضائهن على أن يعملن في المصانع. ومن ناحية أخرى، فإن النساء اللاتي كُنّ يعملن محجبات ربما انحدرن إلى هذا العمل كوسيلة لكسب العيش، إذا لم يكن هناك بدائل أخرى. ربما كُنّ نساء حضريات، إذ إن مثل هؤلاء النسوة قد عملن في كثير من الأحيان جنبًا إلى جنب مع أزواجهن في حرفهم . لقد كانت هناك نساء يعملن في الجزارة وفي الشراء وفي البيع. حقيقة أن العمل في حماية الزوج والعمل مستقلة عنه شيئان مختلفان، لكن ربما كانت بعض النساء وحيدات والعائلات الوحيدات لأسرهن. وليس من المحتمل أن النساء كُنّ يجندن، لأن عددهن في داخل المصانع لا يجيز مثل هذه الاستنتاجات. فقد كان تجنيد النساء إجراءً متطرفًا لابد أن يفجر مقاومة للإهانة الموجهة إلى تقاليد الأهالي. إلا أنه يصدق تمامًا أن نقول إنه كان

هناك استياء من جانب الأهالى إزاء العمل فى المصانع، وكانت هناك مقاومة له. أما بالنسبة للأطفال، فليست لدينا أرقام تقطع بالنسبة المئوية من القوى العاملة التى كانوا يمثلونها، لكنهم كانوا فعلاً يُستخدمون كعمال . لقد كان النساء والأطفال يعملون دائماً كعمالة غير مدفوعة الأجر لأزواجهم وآبائهم. وكان نظام المصانع - رغم كل ما فيه من نقائص عديدة - يتيح لهم أن يتقاضوا أجراً على عملهم. وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا عدد الرجال الذين جندوا فى الجيش، فإن العمل فى المصانع بالنسبة للنساء والأطفال ربما كان المصدر الوحيد لإعاشتهم .

وبالإضافة إلى الصناعة ، كانت التجارة الداخلية والخارجية المجال الآخر للانتقاد من جانب المراقبين الأجانب والقناصل . لقد أصبح محمد على، بحلول عام ١٨١٦، التاجر الوحيد فى البلاد، أو على الأقل، كانت الحكومة المصرية قد أصبحت كذلك. كانت الحكومة تشترى جميع السلع القابلة للبيع بأسعار محددة وأصبحت البائع الوحيد، أو هكذا أكد لنا شهود العيان. حقيقة أن الحكومة قد أقامت احتكارات حكومية، لكن من المحقق كذلك أن عدد التجار الأجانب الذين اتخذوا "الإسكندرية" مقراً لهم وعملوا فى تجارة الاستيراد والتصدير قد تزايد بسرعة، وهو ما لا يمكن اعتباره مؤشراً على ممارسة الاحتكار بصرامة. ربما كان كل هؤلاء التجار وكلاء حكوميين، مثلما كان "بريجز"(*)، وكسبوا عيشهم من وراء الحكومة، وفى هذه الحالة، فإن الشكوى التى يمكن أن تتردد هى أنهم شعروا بأن يدهم مغلولة عن تحقيق مكاسب أكبر بسبب يد الحكومة الرادعة. لقد أوقفت الحكومة المصرية التجارة الحرة، أو بالأحرى الاستغلال الحر لثروات البلاد بواسطة الوكلاء الأجانب. أما التجار الأجانب الذين شكوا من نظام الاحتكار فقد كانوا أولئك الذين حيل بينهم وبين الحصول على نصيب من الفطيرة ، أو الذين كانوا يريدون الحصول على نصيب أكبر. وعلى نهج "ميركانتيلى" أصيل ، وُجهت الأنشطة الاقتصادية صوب إنشاء الحكومة لاحتكارات فى التجارة الخارجية ، وحدثت محاولة لتحقيق ميزان تجارى مواتٍ فى مجال التجارة الخارجية. كان هذا الإجراء ذا فائدة بالنسبة للحكومة، لكنه أثار حقد التجار الأوروبيين

(*) Briggs

بطبيعة الحال، الذين رأوا الأرباح تتدفق فى خزائن الدولة بدلاً من خزائنهم. كانت كل من فرنسا وإنجلترا قد فرضت رسوماً جمركية حمائية – لاحظ قوانين الغلال(*)، والحظر المفروض على المنسوجات الهندية فى إنجلترا، والحظر المفروض على استيراد الحبوب وعلى استيراد المنسوجات المصرية فى فرنسا – لكن هذه القيود أُغفلت من جانب التجار الأوروبيين الذين شكوا من معوقات التجارة.

كانت شكاوى التجار الساخطين أكثر إثارة للاستياء إذا ما لاحظنا أن الوالى أتاح قروضاً لهؤلاء التجار، وعندما طالبهم بدفع ديونهم اعترضوا بعنف. وقد علّق "سولت" القنصل البريطانى عام ١٨١٨ بأن "أكثر من تسعة من بين عشرة تجار كانوا فى الأصل مغامرين ولم يكن لهم فى مبدأ الأمر رأس مال يمتلكونه، ولاحظ أنه فى السنوات الطيبة لم يكن التجار يُستدعون لتسوية حساباتهم، لكن حين كان الباشا يحتاج إلى المال يصبح هؤلاء "تحت رحمة الباشا تماماً، ومن النادر أن يكون أحدهم فى حالة تسمح له بالتوصل إلى تسوية نهائية(٨٥) . ولو كان نفس هؤلاء التجار فى إنجلترا، لأُلقى بهم فى واحد من سجون المدينين حتى يتعفنوا، لإخفاقهم فى سداد التزاماتهم . أما فى مصر، فقد كان الوالى يجبرهم على دفع ديونهم، وعندما يعجزون، كان يطلب منهم أن يغادروا البلاد؛ وقد كان هذا يزعج التجار الذين حاولوا ممارسة الضغوط من خلال الباب العالى .

وكانت رواية القنصل الفرنسى "روسيل" لأحداث عام ١٨١٨ هذه على النحو التالى: "وحتى لو لم يكن صحيحاً كذلك، وإنما محتملاً، أن (أحدهم) قدم تصوراً لمشروع يهدف إلى تدمير كل التجار الأجانب بحيث يكون لأولئك التجار (وحدهم) الذين يحيطون بالمتحكم فى الأمور (محمد على)، دون شريك، الحق فى الاستيراد والتصدير فى هذه المنطقة ... فلا شك أن إدارة الحاكم للأمور تؤدى إلى تلك الغاية(٨٦). حاول الوالى أن يجبر التجار على شراء كميات من السلع المصرية مثل القمح والفول بأسعار عالية، على أمل أن يحقق مكاسب كبيرة كما سبق أن فعل فى

(*) Corn Laws وهى قوانين كانت تمنع استيراد القمح .

مناسبات سابقة. لكن التجار رفضوا ذلك وانطلقوا إلى شراء قمح البحر الأسود الأرخص ثمنًا. وحينما أدرك الوالى أن هذه الخطوة ستكلفه الكثير طلب من التجار شراء بضائعه تحت التهديد بعدم التعامل معهم مستقبلاً. وقد وافق التجار على الشراء مكرهين، ثم اكتشفوا أن شحنات القمح من البحر الأسود وشرق البحر المتوسط قد أدت إلى هبوط ثمن القمح فى أوروبا مما تسبب فى تحقيق خسائر لهم. ثم حدث ما هو أسوأ، حين قام الوالى بإرسال سفنه هو إلى أوروبا لبيع الحبوب بأسعار أقل من تلك التى يعرضها التجار، الذين أصبحوا نتيجة لذلك 'مفلسين وغير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم' وعندئذٍ قدم لهم الباشا قروضًا لعدة سنوات، لكن، لكون أولئك المغامرين لم يستطيعوا أبدًا سداد ديونهم تم طردهم خارج البلاد .

كشفت هذه الخطوات من جانب الوالى عن كونه تاجرًا حاذقًا، وأنه استطاع أن يتفوق بمناوراته على التجار الأجانب عندما اضطر إلى ذلك: وعادت السفن التى أرسلها إلى أوروبا محملة بالبضائع التى نافست تلك التى أحضرها التجار أنفسهم، الذين لم يستطيعوا عندئذٍ أن يجدوا مشترين فى البلاد. كان التجار الأوروبيون قد امتلكوا الميدان لأنفسهم كتجار وحيدين زمنًا طويلاً، ولم يكونوا ليتقبلوا المنافسة راضين. وكان "روسيل" يشعر بمرارة شديدة تجاه أولئك التجار الذين كانوا يتصرفون باسم الوالى، رجال من أمثال شقيق "بوغوص" الذى اتخذ من "تريستا" مقرًا له، ورجل إنجليزى هو "بيتون"(*)، والأمريكى الذى 'تحول إلى تركى فى مصر، و "بريجز" الذى بدأ تجارة محمد على مع الهند[٨٧] .

وبحلول عام ١٨١٩ بلغت تجارة محمد على الداخلية والخارجية من الاتساع والربحية درجة جعلت الوالى يقرر الاستقرار فى الإسكندرية فترة ثلاثة أرباع العام حتى يستطيع أن يراقب التجارة عن كثب . وعندما رأى أن بعض التجار الأوروبيين لن يقوموا أبدًا بسداد ديونهم أو عندما لم يعد بحاجة إلى خدمات هؤلاء التجار، قام بوضع حد لتعاملاتهم ؛ ففى ٦ أكتوبر عام ١٨٢٠ أمر التجار جميعًا أن يدفعوا ديونهم

(*) Bethune

أو أن يغادروا البلاد. وقد علق القنصل الفرنسي في الإسكندرية "بيللافوان"(*) على ذلك قائلاً "إنني لست أدري ما الذي يستطيع المرء أن يأخذه على دائن بلغ من الكرم درجة أن يعفي من مبالغ ضخمة من المال على شريطة أن يغادر مدينوه البلاد"(٨٨). وفي نفس الوقت لم يجد الرجل خروجًا عن المألوف في أن يسعى إلى تغيير قرار الوالي الخاص بالتجار الذين اعتبرهم مقصرين. قام بعقد لقاءات مع سائر القناصل وحاول أن يدفع الوالي إلى أن يغير رأيه. وزعم القنصل البريطاني أن بعض رعايا بلاده لم يكن لديهم المال لتغطية تكلفة عودتهم إلى بلادهم. فأجاب "بوغوص" بك "سوف أدفعها أنا" وعند ذلك استأنف "بيللافوان" قصته قائلاً "هذا الإجراء الذي يبدو متسمًا بالتعنت نظرًا لأنه ليس من حق الباشوات أن يبعدوا الإفرنج، إجراء متسامح إلى حد الكرم". واعترض الفرنسي على أن يدَّعي الوالي لنفسه الحق، الذي لم يقروه عليه، في أن يطرد من البلاد أي أجنبي غير مرغوب فيه، ولهذا فقد تمسكوا بحقوق قانونية زائفة طالما أن ذلك يناسبهم، وقرروا أن حقًا قانونيا آخر، ذلك المتعلق بسداد الديون ، يأتي في المرتبة الثانية. أما في بلادهم هم فإن حق تسوية الديون كان سيصبح هو الاعتبار الأول لأي محكمة قضائية، وهو ما يشي بالمعايير المزدوجة التي يطبقونها في غير بلادهم. وقد علق وزير الخارجية الفرنسي على المحاضر التي تلقاها من مصر كما يلي : "لا يستطيع المرء أن يسمح للباشا بإبعاد رعايانا من مصر، إذ إن هذا يعد خرقًا للامتيازات الأجنبية، لكن ليس هناك ما يمكن أن يقال في هذا الصدد، .إلا أنه ليس هناك في الامتيازات الأجنبية ما ينص على أن الديون لابد وأن تسوى .

هذا الرجل "بيللافوان"، الذي شهد على كرم إجراء الوالي، والذي اعترف بأن الإفلاس المزعوم لبعض التجار كان تدليسًا، وسبق له في مناسبات عدة التعليق على الطبيعة الإجرامية لبعض أبناء بلده وعلى تعاملاتهم المتسمة بالغش والخداع، لم يستطع رغم ذلك أن يقر أن للوالي الحق في أن يتصرف كحاكم مستقل في نطاق أقاليمه، وذكر عام ١٨٢٠ ما يلي: "إن إحساسي أن التجارة لن تصبح شيئًا هنا طالما ظل الباشا المالك الأوحد، ولعلاج هذا الموقف يتحتم على السادة السفراء أن يحصلوا

(*) Pillavoine

من الباب العالى على إقرار بمبدأ حرية الاتجار فى مصر ... وعلى الباب العالى أن يعامل الباشا فى مصر بمثل ما فعل مع باشا "إيانينا"(*) وأن يغيره سنويا بحيث لا يسعى خليفته إلى التشبه به"(٨٩). وتكشف هذه الفقرة بوضوح، أكثر من أى شىء آخر، عن أن العداء لسياسات محمد علي واحتكاراته نتجت بصورة خالصة من المصالح المتسمة بالأنانية للقناصل والتجار الأجانب وليس لها علاقة بالقواعد الأخلاقية للموضوع. وفى هذا العام اقترح "بيلافوان" صراحة على رؤسائه: "ولعلاج مثل هذا القدر من سوء استخدام السلطة (كان يشير إلى احتكار صبغة النيل) والذى يؤدى إلى خسارة فى تجارتنا، فإن على الباب العالى أن يستخدم سلطته. وإذا رفض ذلك بأن قدم أعذاراً سخيفة أو بقوله إنه من المستحيل اتخاذ أى إجراء فإنه ينبغى علينا أن نعطى المثل بأن نعترف باستقلال باشا مصر وأن نوقع معاهدة تجارية معه ... بإبطال حرية الاتجار المقررة للأجانب التى تسبب الخراب له وأن يتم ذلك من خلال شركة تمتلك أرصدة كافية للقيام بها (التجارة) بصورة تضمن لها التفوق"(٩٠). ويبدو الاستخفاف المطلق فى هذا الاقتراح مثيراً للدهشة. ففى جملة واحدة نطق بها "بيلافوان" يوضح أن معارضته للاحتكارات تكمن فى أنها تعوق التجارة الفرنسية، وعلى ذلك فلابد للوالى أن يُطرد من السلطة ويُستبدل به حاكم أكثر استعداداً للانصياع. وفى جملة واحدة ثانية يقرر أنه إذا لم يكن من الممكن طرد الوالى، فيجب أن يرقَّى ليصبح حاكماً مستقلاً لكى يمكن للحكومة الفرنسية أن تعقد معه صفقة يتم بمقتضاها استبعاد نفس التجار الذى أراد "بيلافوان" طرد الوالى من أجلهم، وأن يستبقى التجار الذين لديهم أرصدة كافية متاحة وحدهم. وهو عين ما كان يفعله محمد على.

وفى عام ١٨٣٨، زعم "كوشيليه"(**)، وهو قنصل فرنسى آخر، أنه يكره الاحتكارات لأنها "تدمر كل حرية ومنافسة تجارية ... وإذا ما ظل نظام الاستغلال فى مصر قائماً، فإن محمد على، سيد الملكية، سوف يصبح سيد التجارة" (٩١).

(*) Ianina

(**) Cochelet

تؤكد كل هذه الانتقادات حقيقةً أن التجار المغامرين الأجانب جاءوا إلى مصر قطعانًا مع مقدم محمد على، عندما أخذت التجارة منعطفًا نحو الأفضل. فقبل محمد على، لم يكن هناك سوى ثلاثة تجار فرنسيين فى مصر، لكن فى أثناء وجوده ارتفع هذا العدد إلى أكثر من سبعين تاجرًا . أما "دروفيتى"، الذى كان أكثر تعاطفًا تجاه الوالى، لأنه كان قد أصبح وقتها وكيلاً له، ومن ثم استفاد ماديا منه، أوضح أن هؤلاء المغامرين الذين انتفعوا من كرم الوالى قد خلفوا وراءهم ديونًا بلغت مليونى قرش، وهو مبلغ ضخم فى تلك الأيام . وأشار إلى أن التجارة كانت مزدهرة، وأن مؤسستين تجاريتين هما "بريجز وشركاه" و "أنستاسى"، أنفقتا أكثر مما أنفقته الشركات الفرنسية والإيطالية مجتمعة. وانطلق فى التغنى بمديح الباشا، وفى وصف كيف أن التجارة الداخلية والزراعة والأمن العام قد تضافرت جميعًا وازدهرت من أجل إنعاش التجارة الخارجية. وقد عزا هذا الازدهار إلى منجزات الوالى، وأبدى ملاحظة مؤداها أن الوالى كان فى حاجة إلى المضىِّ فى نظامه المالى الخاص بالاحتكارات حتى لا يعرض مالية الدولة للخطر بما تتحمله من استثمارات باهظة فى مشروعات رفع مستوى معيشة البلاد وتطويرها. قال: 'سوف يكون من المستحيل تقديم نظام جديد فى الإدارة وفى تجارة المواد الغذائية دون أن يعرض ذلك مالية الدولة للخطر'، هكذا كانت ملاحظته. 'هذا واضح لأضعف الناس بصرًا' . ومضى يقول إن المعتدلين ربما كانوا يفضلون أن يتخلى الوالى عن احتكار سلع مثل القطن والكتان والسكر والزعفران التى كانت تدر أرباحًا كثيرة. وأنه 'من المؤكد أنه بتخليه عنها (الاحتكارات) سوف يقدم تنازلاً مفيداً للتجارة،، لكنه لم يشأ أن يفعل ذلك لأنه، يقول "دروفيتى"، كان يؤمن بأن 'إعطاء الفلاح إمكانية بيع هذه السلع سوف يضعه تحت رحمة تجار بعينهم، احتكاريين بدورهم، وسوف يتمكن هؤلاء، عن طريق الإكثار من تقديم مبالغ صغيرة مسبقًا إلى الفلاح، من احتكار هذه السلع وشرائها بأثمان بخسة كما كان الحال فى الماضى'[٩٢] . فإذا كان لا مفر للفلاح من أن يُستغل، وهو ما كان مقدرًا له، فقد فضل الوالى أن يكون ذلك بواسطة الحكومة بدلاً من التجار الأجانب. وقد شرح ذلك ذات مرة "لبوالوكونت" فقال: 'لقد أخذت كل شىء فى قبضتى، لكن من أجل أن أجعل كل شىء منتجًا: إن القضية هى الإنتاج، ومن يستطيع أن يقوم بذلك غيرى؟ من الذى كان

سيقوم بالخطوات التمهيدية الضرورية؟ من الذى كان سيوضح الأساليب الواجب تطبيقها، والمحاصيل الزراعية التى سيتم إدخالها؟"(٩٣). إن الاحتكارات، بدلاً من أن تدمر التجارة كما ردد القناصل، هى التى أتاحت الفرصة للتجارة كى تنمو فى طفرات سريعة، كما تدل على ذلك الإحصائيات المتاحة، غير أن عائدات التجارة الآن قد جلبت الثراء للدولة .

أما أولئك الذى يحتمل أن تكون السياسات الجديدة قد تسببت فى خرابهم، وليست لدينا إحصائيات تخبرنا كم كان هناك منهم، أو إن كان هناك من أصابهم هذا الخراب، فقد كانوا التجار المحليين الذى كانوا يشتغلون بتجارة البحر الأحمر أو بالتجارة مع السودان أو بمنطقة الشام والأناضول. وقد تم الإبقاء على كثير من هؤلاء التجار وكلاء للحكومة، مثلما كان "المحروقى" و"بوكتى"؛ وكان على الآخرين أن يجدوا وسيلة أخرى للتعيش. بينما أصبح التجار المشتغلون بالتجارة المحلية وكلاء للحكومة بدلاً من كونهم تجاراً مستقلين. ربما تحولوا ليصبحوا مقاولين(*) أو زارعى "مزارع خراجية"، وهو نظام عاش جنباً إلى جنب مع نظام الاحتكارات الحكومية. فزارع "المزرعة الخراجية" الذى كان يحصل على قطعة أرض أو يبيع سلعة ما بطريقة المزايدة، كما كان يحدث فى أيام "الالتزام" السابقة، كان يقوم بجمع المال المستحق على بنود "الإقطاع"، ويحتفظ لنفسه بأجره. كانت هذه الإقطاعات تشمل عدداً من المصادر المدرة للأموال مثل جمارك "الإسكندرية" و"دمياط" ومصر القديمة و"بولاق"، والخردة (التى كانت فى الماضى "إقطاعاً" ممنوحاً لكتيبة "العزب" وكان يتضمن المشعوذين ومحترفى ألعاب القمار والمتكسبين من الألعاب البهلوانية والراقصات وبائعى الحشيش والمشتغلين بالمهن الترفيهية، وهؤلاء كانت تصدر لهم رخص سنوية، بالإضافة إلى السمكرية، وباعة الأدوات الحديدية وصانعى السكر والحلويات)(٩٤)، والسفن النيلية (التى كانت "إقطاعاً" ممنوحاً للشيخ السادات)، وحقوق الصيد فى بعض البحيرات، إلخ . وعندما قُضى على بعض هذه "الإقطاعات" فى آخر الأمر فى القاهرة عام ١٨٣٨، بعث "ميديم"(**) بتقرير

(*) استخدم الكتاب كلمة Appaltatores الإيطالية والتى تعنى المتعهدين أو المقاولين .
(**) Count Medem القنصل الروسى .

عنها ذكر فيه أنها ألغيت لأن عائدها من الضرائب كان تافهاً، وضمنها قائمة تبين أنها "الإقطاعات" الخاصة بالحمامات والمقاهي وجزازي الحيوانات وخدم المنازل ومُكاريي البغال وباعة البُلغ والجزارين اليهود والسمكرية والحلاقين والخبازين والراقصات والبهلوانات والبستانيين وأصحاب المصابغ والعطارين، إلخ، الذين كانوا يدخلون ضرائب إجمالية تصل إلى ١٠٤٤٤ قرشاً سنويا(٩٥).

في الوقت نفسه علينا أن نتذكر أن عدداً من التجار قد وُظِّفوا في الجهاز الإداري لجمع الإنتاج الزراعي وللإشراف على تخزينه وللقيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لتجميع هذه السلع وشحنها إلى الموانئ، بحيث أصبح التجار القدامى موظفين جداً. وليست لدينا الوسائل لمعرفة نسبة التجار الذين ازدهرت أعمالهم ونسبة أولئك الذين تدهورت أعمالهم، بالقياس إلى فترة سابقة، وبذلك ليس هناك من سبيل، في الوقت الحاضر، لتقرير ما إذا كان التجار قد لحق بهم الخراب أو أنهم أُدمجوا فحسب ضمن الإدارة. ويأتي من بين التجار الذين وردت أسماؤهم كوكلاء للوالي "اسماعيل جبل طارق" وابنه "صادق" و "الحاج علي الوجاقلي" و"المحروقي" و"الفرزلي" و"محرم بك" و"خليل بك" و"فخر" و"أحمد زرع" و"أحمد عبده" و"الجندي"، وكل هؤلاء تجار في دمياط، و"بدر الدين" الذي كان يبيع طرابيش مصنع فوّه و"أحمد ومحمد المغربي" . ونجد من بين الأجانب "بريجز" ومن الأرمن "بوغوص يوسفيان" وأخاه "بيدروس" و"أبراهام أبرو" و"جين نوبار"، ومن اليونانيين "أنستاسي" و"توسيزا" و "زيزينيا" و "بتراكيس"، وكذلك نجد "روسيتي" و"فيرنانديز" و"راميو" و"لوتورنو" و"دي ليفرون" و "ديفو" و"لوبان" و"باستري" الذين كانوا من الفرنسيين أو الإيطاليين(٩٦).

وأيما إحصائيات تجارية بين أيدينا فهي إحصائيات أوروبية وبالتالي فهي من جانب واحد، إذ إنها لا تعطينا الإحصائيات الخاصة بالتجارة مع الإمبراطورية العثمانية ومع الأقاليم الجنوبية ، كما تعطينا إحصائيات خاصة ببعض الموانئ وليس بالموانئ الأخرى. فعلى سبيل المثال لا يوجد في الإحصائيات التي لدينا أية إشارة إلى التجارة في ميناء "القصير" كما لا تذكر الكثير عن التجارة من "دمياط" و"رشيد". ومن ثم فإن إحصائياتنا غير متوازنة وغير كاملة . وعلى أية حال فلنمحص ما هو موجود لدينا.

خلال القرن الثامن عشر كانت التجارة المصرية مع أوروبا، حسبما ذكر "ريمون"، تقدر بحوالى سُبْع تجارتها الكلية فى حين كان الجزء الأكبر منها مع الإمبراطورية العثمانية . وبحلول عام ١٨٢٣ كان سُبْع صادرات مصر تذهب إلى الإمبراطورية العثمانية فى حين يذهب الباقى إلى أوروبا والشام. وبينما كانت فرنسا فيما مضى الشريك التجارى الرئيسى فى البحر المتوسط من خلال سياساتها البحرية التى وفرت الحماية لسفنها التجارية بواسطة الأسطول، فقد هبطت إلى المركز الثالث وحلت النمسا محلها التى أصبحت الشريك التجارى الرئيسى خلال الثلاثينيات . وبحلول عام ١٨٣٩ حلت بريطانيا محل الجميع نتيجة للسياسة التجارية العدوانية التى اتبعتها ومن خلال اتفاقية ١٨٣٨ التجارية مع الإمبراطورية العثمانية، التى خفضت الحواجز التجارية لصالح إنجلترا.

بدأ التحول فى التوجه التجارى من الإمبراطورية العثمانية إلى أوروبا يأخذ مجراه. وحمل هذا التحول ضمنًا رابطة لا رجعة عنها مع السوق الأوروبية أدت فيما بعد إلى أن تحيل مصر إلى مُورِّد للمواد الخام حينما أغلقت مصانعها أبوابها. أما ما تضمنه هذا التحول بالنسبة لسياسات محمد على فهو أنه أصبح فى حاجة إلى دعم القوى الكبرى أكثر من أى وقت مضى إذ إنه أصبح مرتبطًا بهم اقتصاديا، ولم يكن فى إمكانه أن يحيا بالمقاييس التجارية، بدون الاتجار معهم .

بلغ حجم الواردات فى عام ١٨٢٣ من سائر دول العالم إلى مصر ٣٢٨٢٤٥٠ دولارًا (٦٥٦٤٩٠ جنيهًا)، هذا إذا ما كانت الأرقام صحيحة وشاملة . وبلغت الصادرات ٧٢٧٦٠٠٠ دولارًا (١٤٥٥٢٠٠ جنيهًا إسترلينيا) وكان من هذه المبالغ ما قيمته ٧٦٩٨٠١ دولارًا (١٥٣٩٦٠ جنيهًا) واردًا من "ليفورنو" وما قيمته ٥٠٤٦٩٠ دولارًا (١٠٠٩٣٨ جنيهًا) واردًا من تركيا الأوروبية وليست هناك أية أرقام فيما يتعلق بتركيا الآسيوية. وكان الجزء الأكبر من الصادرات متجهًا إلى "إستانبول" بما قيمته ١٢٥٢٦٧٦ دولارًا (٢٥٠٥٣٥ جنيهًا) وفى العام التالى ارتفعت الواردات إلى ٥٠٤٣٠٠٠ دولارًا (١٠٠٨٦٠٠ جنيهًا) وبلغت الصادرات ١٠٦٣٦٥٢٩ دولارًا (٢١٢٧٣٠٦ جنيهًا). وفى عام ١٨٣٩ بلغ إجمالى قيمة الواردات والصادرات لميناء "الإسكندرية" وحده ١٤١٢٩٤٠٠ دولارًا (٢٨٢٥٨٨٠ جنيهًا) وهو مبلغ يساوى تقريبًا

مجمل التجارة الواردة من سائر دول العالم فى عام ١٨٢٣ [٩٧] . وإذا كان لنا أن نصدق إحصائيات "ماك جريجور" فإن حجم التجارة فى ميناء "الإسكندرية" وحده يساوى حجم التجارة فى جميع الموانئ المصرية قبل ذلك بعقد من الزمان. وعلى أية حال، فإلى أن نحصل على إحصائيات أكثر دقة من هذه، فإن المدى الكامل للتوسع التجارى لا يمكن تقديره إلا حدساً .

وعلى الدرجة نفسها من عدم اليقين تواجهنا الإحصائيات المتعلقة بإيرادات الدولة، التى يبدو أنها تضاعفت عشر مرات خلال عقد واحد. وقدر "أمين سامى" أن إيرادات عام ١٧٩٨، كما تم استخلاصها من الحسابات التى أوردها "الكونت ديستيف"(*) فى كتاب وصف مصر، كانت ١٨٥٧٢ جنيهاً. وكانت هذه الإيرادات مقدرة عقب سلسلة فيضانات مدمرة للنيل نتج عنها مجاعات شديدة وانتشار طاعون شديد العدوى بصفة خاصة، ولهذا فقد كانت بالتأكيد أقل من المعتاد. وفى عام ١٨١٨ ارتفعت الإيرادات إلى ١٥٠٢١٣٤ جنيهًا. ثم ازدادت ارتفاعًا عام ١٨٢٢ بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى ١٨٨١٤٩٩ جنيهًا. ثم ارتفعت أكثر وأكثر عام ١٨٣٣ بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ٢٤٢١٦٧٠ جنيهاً. وفى عام ١٨٤٢ بلغت ٢٩٢٦٦٢٥ جنيهًا. ثم جاءت الذروة فى عام ١٨٤٨ بإيرادات بلغت ٣٢٠٢٠٥٥ جنيهاً[٩٨] . وعلى هذا، فقد ارتفع دخل مصر خلال ثلاثين عاماً بنسبة ١١٣٪ . إلا أنه لا توجد لدينا فكرة عما إذا كانت هذه الأرقام بالسعر الثابت للعملة، أى ما إذا كانت قد أدخلت فى حسابها أو أغفلت معدل التضخم . وكان "ماك جريجور" قد قدر معدل التضخم بنسبة ٦٦٪ من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٣٣ . ويعطينا "سامى" المزيد من الإحصائيات التى تشير إلى أن معدل التضخم بلغ نسبة ٧٦٪ من عام ١٨١٤ إلى عام ١٨٣٣[٩٩] . فإذا ما كانت هذه الأرقام مدرجة بالجنيهات الإسترلينية، كما هو المنتظر، حيث إن الجنيه المصرى جاء إلى الوجود فى فترة لاحقة، فإن هذه الزيادة تعد ظاهرة خارقة للعادة، إذ كانت قيمة الجنيه الإسترلينى ثابتة لأبعد حد. كذلك ارتفعت المصروفات الحكومية بقدر متناسب [١٠٠] .

(*) Comted Esteve

العام	الإيرادات (بالجنيه)	المصروفات (بالجنيه)	صافى الدخل (بالجنيه)
١٧٩٨	١٥٨٧٢٤	١٣٥٨٨٧	٢٢٨٣٦
١٨١٨	١٥٠٢١٣٤	٣٥٥١٤٩	١١٤٨٩٨٤
١٨٢٢	١٨٨١٤٩٩	٢٦٦١٢٢	١٦١٥٣٧٠
١٨٣٣	٢٤٢١٦٧٠	١٩٢٧٠٧٩	٤٩٤٥٩١
١٨٤٢	٢٩٢٦٦٢٥	٢١٧٦٨٦٠	٧٤٩٧٦٥

من هذا الجدول، نستطيع أن نرى أن القفزة التى حدثت فى الإيرادات جاءت فى حقبة الثلاثينيات - عام ١٨٣٠ وما بعده - حينما بلغت ضعف إيرادات ١٨١٨ تقريبًا لكن فى الوقت الذى ارتفعت فيه المصروفات هى الأخرى، مظهرة انخفاضًا نسبيا فى صافى الدخل . ومن عام ١٨٣٣ إلى عام ١٨٤٢ زادت المصروفات بنسبة ١٢٪، بينما زادت الإيرادات بنسبة ٢٠٪ وزاد صافى الدخل بنسبة ٥٠٪. وبلغت نسبة الزيادة الكلية فى الإيرادات ٩٤٪ من عام ١٨١٨ حتى عام ١٨٤٢ . وهى أرقام جديرة بالتقدير فى حد ذاتها، لو كانت صادقة، لكن إذا كان علينا أن نقارن بينها وبين الأرقام التى أوردها العديد من القناصل والمراقبين الأجانب، فإننا نتوصل إلى أرقام مختلفة .

كان تقدير القنصل الروسى، "كونت ميديم" أن إيرادات مصر عام ١٨٣٨ بلغت ٧٢٠٠٠٠ كيس ، أى ما يعادل ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو ما يزيد بنسبة ٥٠٪ عن المصادر المصرية. ويورد القنصل البريطانى "باركر"(*) رقم ٧٠٠٠٠٠٠ جنيهًا ، أو ما يزيد بنسبة ١٨٩٪. وزعم "بوالوكونت" أن إيرادات مصر تساوت مع إيرادات فرنسا وبلغت خمسة أمثال إيرادات روسيا. وقَدَّر إيرادات البلاد لعام ١٨٢١ بمبلغ ٥٠ مليون فرنك التى ذكر أنها مساوية لمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ قرش (أو ٧٠٠٠٠ جنيه) محددًا

(*) Barker

سعر صرف الفرنك الواحد بقرش ونصف. وبالنسبة لعام ١٨٣٣، قدر الإيرادات بمبلغ ٧٦ مليون فرنك التى ذكر أنها تساوى ٢٥٣٠٠٠٠٠٠ قرش (أو ٢٥٣٠٠٠٠ جنيه) محدداً سعر صرف الفرنك الواحد بمبلغ ٣,٣٢ قرش، لكنه أضاف أن القرش كان يساوى ٣٥ "سنتيماً" وهو ما يجعل الفرنك الواحد مساويا لمبلغ ٢,٨٧ قرش، وعلى ذلك يكون رقم ٧٦ مليون فرنك الذى أورده مساوياً لمبلغ ٢١٨١٢٠٠٠٠ قرش (٢١٨١٢٠٠ جنيه). نزل "بوالوكونت" بهذه المبالغ إلى نصف الأرقام التى أوردها "سامى" بصدد السنة الأولى، وأنقص ٢٤٠٠٠٠ جنيه من السنة الثانية، وهو نقص متواضع قدره ١٠٪ (١٠١) . وقد عقد مؤلفو هذه الأرقام مقارنات لها مع أرقام سابقة مساوية لها فى هزلها. قدر "باركر" إيرادات عام ١٨٢٧ بأنها تقل عن ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه فى أحسن الأحوال. وفى عام ١٨٢٩، قدر "ميمو" الإيرادات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه أو ٢٥ مليون دولار خلال هذه الفترة، بينما ذكر "كامبيل" عام ١٨٤٠ أنه يعتقد أن الإيرادات تراوحت بين ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه و ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه، أى ما بين ١٨ و ٢٣ مليون دولار، وأنها بلغت ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مرة واحدة فقط (١٠٢) . أما "ريفيلن"، فقد رأت أن محمد على بعيداً عن أن تكون لديه تصورات مغالى فيها حول مقدار الإيرادات الممكن تحقيقها فى مصر، كانت أرقامه متواضعة للغاية بالمقارنة بغيرها. كان يعلم ما الذى يتوقع الحصول عليه، وكان ينفق تبعًا لذلك، بينما لم يكن لدى القناصل بالفعل أية إشارات حول مقدار الإيرادات وساقوا مزاعم طائشة . ومن المحتمل أن يكون محمد على قد سمح للقناصل بالاعتقاد بأن تقديراتهم صحيحة عن عمد، على الرغم من أنه لم يتبين الفائدة التى جنوها من وراء هذه الأرقام: وهى أن يظهروا كم هو شرير فى استغلاله للبلاد، وفى الوقت نفسه، رفع مستوى الطمع بين الدول الأجنبية التى كانت تنظر لهذه الدخول بالحسد وكانت راغبة فى أن تحصل على نصيب من هذه الأرباح. وبنفس القدر، صدّق "بورنج" تقارير القناصل، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إنه لا توجد هناك إحصاءات تستحق الاعتماد عليها فى مصر لأن أفكار الشرقيين تجاه الأرقام مضطربة بشكل مألوف(١٠٣) .

ليس هناك من شك فى أن البلاد كانت موضع استغلال من جانب مجموعة صغيرة من الصفوة، مثلما كانت معظم الدول فى ذلك الوقت، وكما كانت مصر فى

الماضى وكما ستظل على ذلك فى المستقبل. كان من الصحيح أيضًا أن صفوة جديدة من الموظفين المكتبيين قد سيطروا على الحياة الاقتصادية والسياسية بإحكام أكثر مما فعل سابقوهم لكنهم كانوا أيضًا أكثر إدراكًا للظروف المحلية. أدى هذا الإدراك إلى إذكاء المعرفة بأن استغلالاً محدوداً سوف يثمر نتائج بعيدة المدى أكثر من الاستغلال الذى لا كابح لجماحه، وهذا هو السبب الوحيد فى أن استغلال الوطنيين المصريين من جانب الصفوة الجديدة قد جرى تلطيفه عن طريق اتخاذ إجراءات بعيدة النظر ساعدت على التخفيف من أثر الممارسات السيئة . واختارت الصفوة أن تتبنى سياسات سمحت لهم بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح من ثروات البلاد. وفى الوقت نفسه فقد استفادت البلاد من الإجراءات التى أعادت استثمار رءوس الأموال فى الصناعة والزراعة. لم يكن ما اتخذ من إجراءات صادراً عن نوازع خيِّرة ولكنها كانت نابعة من إدراك سليم ومن رغبة فى رؤية دولة يسودها النظام لا تسبب لحكومتها الكثير من المشاكل من خلال حركات التمرد والاضطرابات المستمرة، دولة تكون إما راضية بما قُسِم لها بصورة معتدلة وتكون بالتالى مؤيدة لإجراءات الحكومة بدلاً من تخريبها بصورة لا يمكن إصلاحها، أو خائفة من السلطة القهرية للدولة وساكنة خانعة. وفى الوقت الذى لم يكن للضمير الاجتماعى وجود بصورة فعلية، فإنه أمر مناقض للتاريخ من جانبنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك أو أن نعتقد أن محمد على كان يفكر بشكل خارج عن نطاق صالح أسرته وحاشيته، لكنه كان يفكر فى إطار الإبقاء على الفلاح خانعًا وتحت السيطرة، ولقد كان فى هذا المجال سابقًا لعصره. فتحت حكمه برزت إلى الوجود دولة عصرية وفرضت هذه الدولة درجة أكبر من الانغماس فى الحياة الاقتصادية للمنطقة وسيطرة أعظم على الشعب وعلى الموارد، من أجل مصلحة صفوة صغيرة فى المقام الأول كانت تحكم المنطقة وتسيطر عليها. ولكنها أفادت كذلك عَرَضًا قطاعًا أعرض من السكان .

ويمكن للمرء أن يلخص نجاح السياسة "الميركانتيلية" التى اتبعت فى مصر من خلال ملاحظة التطور الناجح فى الزراعة، بزراعة محاصيل التصدير فى مساحة مضاعفة، وبإدخال محاصيل جديدة، وبالزيادة العامة فى مساحة الأراضى القابلة للزراعة. وتم تطوير البنية الأساسية بتنفيذ مشاريع للرى كالخزنات والقناطر وترع

الرى، الشتوية والصيفية، التى أتاحت ريًا دائمًا فى الدلتا وتطوير زراعة محصولين أو ثلاثة سنويا مقارنة بالمحصول السنوى الواحد السابق. كما تم تطوير البنية الأساسية فى شكل طرق، إذ كان شاطئ كل قناة يُمَهَّد كطريق، وكانت أشجار الظل والأشجار الخشبية تزرع على امتداد ضفاف القنوات. كذلك تم التوسع فى شبكة لأسطول النقل النهرى. وأقيم نظام للنقل البحرى الساحلى وقوافل السفن وذلك فى مجال التجارة الساحلية. وكان الوالى عام ١٨١٧ يملك وحده حوالى خمس عشرة سفينة، بخلاف تلك التى كان يملكها أفراد لكن كانت تؤجر لتنفيذ أغراضه. وساعد استتباب الأمن العام على التدفق الحر للسلع، دون أن تعيقها الحسابات أو القراصنة أو إغارات البدو، التى أضرت بالتجارة كثيراً فى الماضى .

وتطورت الصناعة جنبًا إلى جنب مع الزراعة، كتنويع فى مصادر الثروة، واستخدمت المنتجات الزراعية فى المصانع. وكان جزء من إنتاجها عندئذٍ يستهلك محليا بينما كان يصدر جزء منه إلى الإمبراطورية العثمانية وفيما بعد للحجاز والسودان والشام عندما شكلت هذه جزءاً من الأقاليم المصرية .

وكان الحرفيون والصناع المهرة والفنيون والزراعيون يُسْتَوْرَدُون لتدريب نظرائهم الوطنيين فى مجال خبراتهم. وتفاوت الخبراء المُسْتَوْرَدون بين الرعاة المصاحبين لقطعان من ماعز كشمير إلى المهندسين الفرنسيين الذين بنوا القناطر والخزانات التى كبحت جماح مياه النيل. وكان أولئك الذين وفدوا من حوض البحر المتوسط يُشَجَّعون على الهجرة والاستقرار فى مصر، وهؤلاء يشملون الأرمن، الذين علموا النساجين المصريين فن نسج "البروكار" و"السيرما" أو اليونانيين الذين منحهم الوالى قطعًا من الأراضى الزراعية والذين كانوا زراعًا مهرة فى مجال الفاكهة والبساتين والحاصلات الزراعية، إضافةً إلى التجار والبحارة الذين كانوا يشكلون أطقم السفن المصرية والأسطول المصرى. وكان الأوروبيون يشجَّعون على الاستقرار فى مصر لفترة محدودة، إذ لم يكن الوالى يثق فيهم وكانوا كثيراً ما يعادون إلى بلادهم ما إن ينتهوا من تعليم تلاميذهم . وقد اختار قلة منهم البقاء فى مصر وجعلها موطنًا لهم، كما فعل "سيف"

الذى عرف باسم "سليمان الفرنساوى" أو ذلك الـ"البيتون" الغامض، أو الشيخ إبراهيم، "جون نينيت"(*)، السويسرى الأصل .

وقد شُجِّعَ التجار الأجانب على الاستقرار فى "الإسكندرية" . وهو ما يفسر كيف أن المدينة أصبحت نقطة تجمع للمحتالين والمغامرين الذين أغاروا على مصر عقوداً طويلة وهم فى أمان من العقاب ، وضايقوا التجار الشرفاء الذين أسفُوا لوجودهم وتمنوا لو أن حكوماتهم لم تصدر لهم تأشيرات دخول بهذه السهولة. وقد كان محمد على قادراً إلى حد ما على السيطرة على تدفق الرعاع من الخارج، لكن حلفاءه عجزوا عن الوقوف فى وجه التيار. وقد اشتغل التجار الذين قدموا إلى مصر كوكلاء للوالى ومستشارين له ومصادر للمعلومات عن أوروبا ووسطاء مع حكوماتهم – مثلما حاول "بريجز" مع "بالمرستون" – ورجال بنوك . ولابد أن ظروف التجارة كانت مواتية رغم كل شىء، إذ إنه على الرغم من طرد التجار المفلسين من البلاد فقد كان عدد التجار الأجانب فى ازدياد .

وتم إعداد بدائل للواردات لمنع إنفاق الكثير من الأموال على الواردات، كما أدى ذلك فى الوقت نفسه إلى خلق الصناعة فى البلاد. وبصورة متلازمة، حتمت بدائل الصادرات إنفاق مبالغ كبيرة من المال فى شراء الآلات والمعادن والفحم والخشب، إلخ، وهى مواد كانت تنقص مصر، وكان لابد من استيرادها. وقد قام محمد على ببحث متصل عن الطاقة فى مصر والسودان وفى كل بلد احتله، على أمل العثور على الفحم والمعادن التى تفتقر إليها مصر. وبالتوازى مع بدائل الواردات أقيمت الحواجز التجارية وإجراءات الحظر. وبوصفه عضواً فى الإمبراطورية العثمانية، كان الوالى ممنوعًا من أن يفرض تعريفات جمركية حمائية بحُرِّية بسبب الامتيازات الأجنبية. غير أن العثمانيين، على أية حال، أقروا فرض الحظر على السلع وسمحوا باحتكار البضائع أو السلع، وكان ذلك بكل دقة، هو النهج الذى اتبعه الوالى. ونتيجة لسيطرته على التجارة كلها بنفسه، فقد أمكنه أن يتجنب بعض مواد الامتيازات الأجنبية التى كانت غير

(*) John Ninet

موافقة التجارة المصرية، وتمكن كذلك من أن يحدد الثمن الذى يريده لسلعه وأن يستورد قدر ما يحتاج، قليلاً أو كثيراً .

وفى النهاية، تم اتباع سياسة التوسع العسكرى، وكان ذلك فى المقام الأول بهدف اقتناص طرق التجارة وحمايتها مثل تلك الخاصة بالبحر الأحمر وبالسودان، وللحصول على الرجال والمعادن مثلما حدث فى السودان، وللسيطرة على شرقى البحر المتوسط، وهو ما أدى إلى حملات المورة والشام. وقد كانت الشام إضافة إلى هذا جذابة للغاية كمركز تجارى، وكانت غنية بالمواد التى تفتقر إليها مصر، وعلى هذا فقد كانت ذات جاذبية إضافية فى صدد الخبرة التجارية والتطور المستقبلى. وأدت حروب التوسع إلى فتح آفاق جديدة أمام الحاكم المصرى وموظفى إدارته، وكانت عنصراً أساسيا فى البناء الشامل "للميركانتيلية" الذى أقاموه. كان دور هذه الحروب أن توفر، من خلال الفتح العسكرى، سوقًا مقصورة على الصناعات والسلع المصرية، ومصدراً للمواد الخام الضرورية للصناعة المصرية، ومنطقة عازلة بين مصر والإمبراطورية العثمانية، وأخيراً، أن تكون الوسيلة للسيطرة على شبكة التجارة فى شرقى البحر المتوسط .

الفصل التاسع

التوسع ، لأية غاية ؟

سعى حكام مصر المستقلون دائبين فى الماضى إلى تخطى حدود مصر، وإلى احتلال الدول المجاورة والسيطرة على طرق التجارة التى تصب فيها. وسعى نظام حكم محمد على، جريا على السوابق، إلى أن يزُجَّ بنفسه داخل أى فراغ قائم أو محتمل فى المناطق التى تحيط بمصر والواقعة على امتداد خطوط تجارتها. وعلى خلاف العثمانيين المشهورين من أمثال "الجزار" "وضاهر" وغيرهما الذين لم يطمحوا إلا إلى الحصول على حكم ذاتى ظاهرى لأقاليمهم مع سعادتهم بالبقاء داخل الإمبراطورية، فقد سعى محمد على إلى الاستقلال. ولم يكن لدى هذه الأقاليم ما كانت تملكه مصر من إمكانات فيما يتعلق بمصادر الثروة والقوى البشرية. كانت مصادر الثروة فى مصر كافية لجعل البلاد مستقلة، كما توصل إلى ذلك "على بك الكبير"، أى أن تقوم بتمويل جيش وأسطول بحرى، وأن تستثمر رءوس أموال فى الزراعة والصناعة، وباختصار، أن تحولها إلى دولة .

ولو كان الحاكم المصرى قد قنع بالتطلع إلى الاستقلال والاعتماد على مصادر الثروة فى مصر وحدها، لما كان قد أثار مقاومة أجنبية. فما إن تملَّك محمد على كل مقومات الدولة – جيشًا وأسطولاً يحمى أراضيه من الغزوات – وما إن استثمر رءوس أموال فى زراعة متوسعة وفى صناعة منطلقة، حتى طمح فى أن يذهب إلى مدى أبعد. فقد حتم التوسع الاقتصادى الحصول على أسواق. وقد كان يمكن لمصر نفسها أن تصبح سوقًا محتملة لو أن ثروة البلاد كانت قد وزعت بصورة أكثر تساويًا بحيث تسمح للسكان المحليين بخلق سوق لمنتجاتهم، وهو مبدأ طرحه بعض علماء الاقتصاد

السياسى فى ذلك الوقت، إلا أن هذا خيار لم تكن الصفوة الجديدة راغبة فى النظر فيه، إذ كان سيؤدى إلى الإقلال من ثرواتهم هم. وكان الخيار الوحيد الآخر خياراً "إمبرياليا" يتوافق مع الفكر "الميركانتايلى" بصبغته "الإمبريالية". ويمكن القول إن الوالى وجد نفسه واقعًا فى أسر حلقة شريرة. فلكى يفرض الاعتراف باستقلاله عن العثمانيين والأوروبيين على السواء كان يتحتم عليه بالضرورة أن يتخطى حدوده الإقليمية ويكون إمبراطورية، وبذلك يكتسب عداوة العثمانيين والأوروبيين التى كانت تقمع مطلبه فى الاستقلال. وفى الوقت نفسه قادته شواغله الاقتصادية بإحساس لا يخطئ إلى تكوين إمبراطورية، لكى يتمكن من الحصول على المواد الخام التى يحتاجها ويجد أسواقًا لسلعه الصناعية. وتبع محمد على ممارسات الدول الأوروبية التى سبقت فى تبنى السياسات "الميركانتيلية" مثل إنجلترا وفرنسا اللتين سعتا إلى بناء مستعمرات فى "العالم الجديد" ولنفس الأسباب. وهذا هو ما دفعه إلى اعتبار التوسع العسكرى والمخططات "الإمبريالية" أموراً حيوية لبرنامجه الخاص بالتنمية الاقتصادية، واعتبار برنامجه الخاص بالتنمية الاقتصادية أمراً حيويا للاستقلال. وعلى أية حال، فقد واجهت سياسته هذه انتكاسات خطيرة.

تسبب التوسع "الإمبريالى" فى أن يرتفع بمصر إلى مرتبة الإمبراطورية لكنه أدى فى الوقت نفسه إلى إلحاق النكبات بالوالى، إذ كان يتعارض مع مخططات إنجلترا "الإمبريالية" المماثلة. ربما لم تكن إنجلترا قد شرعت فى تنفيذ مخططات "إمبريالية" رسمية فى الشرق الأوسط، لكنها غذت مخططات غير رسمية، تلك الهادفة إلى السيطرة على الأسواق وعلى التجارة، وهو ما أدى فى النهاية إلى ضم أقاليم معينة بصورة رسمية. فى ذلك الوقت، عندما كان البحث عن المواد الخام والأسواق أمراً حيويا، كان الحاكم المصرى مُحاصراً من جانب إنجلترا الأكثر قوة فى هذا الصدام بين المصالح القومية. وقد انتهى الأمر بالفوائض المالية التى تراكمت لدى مصر من خلال إعادة تنظيمها وإقامة السلطة المركزية فيها إلى أن تُستنزَف فى مغامرات عسكرية أمكنها أن تقتنص إمبراطورية لفترة قصيرة ثم تفقدها بعد ذلك. إلا أنه بغير هذه المغامرات العسكرية، لم يكن من الممكن أبدًا للوالى أن يحصل على اعتراف بالسيادة المصرية. هل كان الاستقلال يستحق الثمن الذى أُجبِر المصريون على أن يدفعوه ؟ وهل كان لديهم خيار آخر ؟

لم يذكر الوالى فى أى من خطاباته أن قيمة الفتوحات تكمن فى الفتوحات نفسها. وإنما كانت تساق دائمًا فى معرض ما يمكن أن تضيفه الفتوحات إلى مركز مصر المالى. كان يتم اختيار كل إقليم جديد بحيث يمد مصر بشىء مما ينقصها. كان التوسع تخطيطًا اقتصاديا ينفذ بوسائل أخرى. وفى نفس الوقت أدرك محمد على، على أية حال، أن الخيار "الإمبريالى" يضفى بريقًا على اسمه واسم عائلته، وأن ارتفاع قامته فى المجتمع الدولى سوف يساعده على أن يكتسب اعترافًا دوليا. وقد تفاخر محمد على مرة بأنه يستطيع شراء استقلاله من العثمانيين دائمًا من خلال تقديم الرشوة الكافية لهم. ولم يكن هذا صحيحًا بصورة قاطعة؛ فقد كان الاستقلال الحقيقى الذى تطلَّع إليه هو ذلك الذى تعترف به القوى الكبرى ويجعله محصنًا ضد أية مخططات يحتمل أن يضمروها لمصر. ولتحقيق هدفه هذا فقد كان فى حاجة إلى أن يجد لنفسه حلفًا مع واحدة من القوى الأوروبية الكبرى.

طبقًا لما أورده "دروفيتى"، كان الاستقلال واحداً من المشروعات الأثيرة لدى الوالى، ففى عام ١٨١٠ عرض الوالى أن يعقد حلفًا مع الفرنسيين إذا ما أيدوه فى الحصول على الاستقلال. وكان السبب الصورى الذى أبداه هو أنه يريد الاتجار فى البحر الأحمر وفى البحر المتوسط فوق سفن تحمل علمًا محايداً، أى ألا تحمل العلم العثمانى بل تحمل علمًا مصريا. وسوف تكون هذه السفن محصنة من أى تورط مع أى طرف فى نزاع يضم العثمانيين[١]. وعندما خذله الفرنسيون، قدم الوالى نفس العرض إلى البريطانيين الذين رفضوا بدورهم. وفى نهاية الأمر التجأ إلى الديوان فى "إستانبول".

فى رسالة خاصة وجهها إلى وكيله فى "إستانبول"، "نجيب أفندى"، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٢٥ / نوفمبر ١٨١٠، اقترح أن يحاول "نجيب" العمل على أن تعلن مصر "سريست"(*) (غير مقيدة وحرة ومستقلة سياسيا) مثل الجزائر، بحيث إنه، إذا ما نشبت حرب بين الإمبراطورية العثمانية والبريطانيين، فإن مصر بوصفها محايدة

(*) سريست: تعبير فارسى، دخل إلى التركية، ويعنى: حرة؛ بغير قيد.

ومستقلة سوف تظل على علاقة صداقة مع بريطانيا كما يمكنها أن تستخدم سفنها لإمداد الإمبراطورية بما ينقصها حينما تكون سفن الإمبراطورية محاصرة بواسطة الأسطول البريطاني. ثم أضاف أنه - إذا ما انتهت الأزمة - فإنه يمكن للحكومة العثمانية أن تنزل بمصر إلى مرتبة "الإيالة" مرة أخرى[٢]. ولم يكن العثمانيون سُذَّجًا، ورفضوا ذلك المطلب. وطالما لم يكن للوالي حليف أوروبي فلم يكن في مقدوره أن يعزل "الباب العالي"، وعلى ذلك فقد كَمَنَ في انتظار الفرصة آملاً أن يتحول المد لصالحه .

طلب "الباب العالي" من محمد على أن يذهب إلى الحجاز وأن يقضي على الحركة "الوهابية". كان الوهابيون - وهم فرقة من أتباع المذهب الحنبلي الأصولي المتشدد - قد بدأوا حركة إصلاح ديني وحكم ذاتي من جانبهم، لكن بعملهم هذا هددوا هيبة الإمبراطورية العثمانية من خلال احتلالهم للمدن المقدسة، مكة والمدينة، والحجاز. كما أنهم أثَّروا على رخاء الإمبراطورية من خلال سيطرتهم على طرق قوافل الحج بدءًا من عام ١٨٠٣. وإضافة إلى هذا، فقد كان يبدو أنهم يكتسبون نفوذًا في الشام[٣].

عندما صدر الأمر لمحمد على لأول مرة عام ١٨٠٧ بأن يحارب الوهابيين، رفض أن يستجيب، إذ كان منشغلاً بتدعيم مركزه في مصر، وماطل "الباب العالي". وطلب "الباب العالي" منه ضمانًا مكتوبًا ينص على أنه يتعهد بمحاربة الوهابيين. وقد رد من جانبه بطلب ضمان من "الباب العالي" بألا تقوم قوى كبرى باحتلال مصر أثناء غيابه . ولمّا لم يكن لديه أية أموال، فقد طالب "الباب العالي" بالذخيرة والإمدادات و ٢٠٠٠٠ كيس قبل أن تتحرك الحملة[٤]. ولم يكن "الباب العالي" راغبًا في أن يعطيه أيا من هذه الطلبات .

وقد قام الوكيل المصري في "إستانبول" بتشجيع الوالي على الاعتقاد بأنه إذا ما بدأ في حملة الحجاز فإن 'كل طلباته سوف يتم تلقيها بصورة مواتية عندما يرسل ابنه "طوسون" للحرب في الحجاز .. (هذا) سوف يُفْحم أولئك الذين يقولون: "إنك إن أعطيت محمد على العالم كله فإنه سوف يظل على رفضه أن يحارب في الحجاز"، [٥]. وما إن دعم الوالي مركزه في الداخل، حتى كان مستعداً للبدء في حرب التوسع لإحياء التجارة مع البحر الأحمر التي توقفت لعدة سنوات. وقد حثه بعض التجار مثل

"المحروقى" على الذهاب إلى الحجاز لكى يساعدهم ويساعد نفسه على استعادة حالة اليسار، وأقرضوه الأموال لبدء الحملة. وبالسيطرة على الحجاز، كان يمكن للمصريين أن يحولوا جزءًا كبيراً من أرباح طريق التجارة إلى مصر بدلاً من اقتسامها مع كل العناصر التجارية الأخرى التى كانت تتاجر هناك، مثلما كان الحال فيما قبل ذلك .

ربما أدرك محمد على فى النهاية أن الأمر يستحق منه بذل مجهود دبلوماسى لكسب رضا السلطان الجديد، "محمود الثانى"، ويحتفظ بمركزه إلى الأبد. ولو تمكن من استعادة هيبة العثمانيين المترنحة بالانتصار على الوهابيين، فلن يملك السلطان إلا أن يشعر بأنه مدين له بالعرفان. ويكمن وراء هذا الدَّيْن إدراك بأنه، فى حين كان جميع الولاة العثمانيين عاجزين عن تولى مثل هذه المهمة، فإنه سوف ينجح ويجنى سمعة كونه القائد العسكرى الأقوى فى الإمبراطورية، وهو سبب وجيه بما يكفى لأن يتركه السلطان منفرداً فى مصر، وربما منحه مستوى من الحكم الذاتى يتساوى مع أقطار البربر.

وما إن تبلورت حملة الحجاز حتى ذهب تفكير الوالى أبعد من ذلك إلى الشام. كان يريد أن ينتقل إقليم الشام إلى سلطته إلى عهدته، بدعوى أن هذا سوف يسهل حملة الحجاز، إذ كان هناك ممر أكثر يسراً من الشام إلى الحجاز[٦]. كان من الواضح أن فتح الشام أحد ثوابت مخططات محمد على، لكن العثمانيين هنا ردُّوه بحزم، وكان عليه أن يجد لنفسه مخرجًا من هذا الموقف الحرج. فأوضح لهم أنه طلب الشام لأغراض عسكرية فحسب، لتسهيل مهمة تزويد الجيش بالإمدادات لمهاجمة "الدرعية"، معقل السعوديين القوى ('لم يكن المراد من طلب الشام أولاً وآخراً حَدُّ المنفعة ولا توسع المنصب ... بل مجرد إبراز حسن الخدمة للدين والدولة العليا(*)، (لم يكن الغرض هو التوسع أو تضخيم مكانته لكن الخدمة الجيدة للدين و"الباب العالى". وزاد على ذلك أنه، لو حدث أن طُلِب منه الاستمرار فى حكم الشام عندما تنتهى حملة الحجاز، فإنه سوف يكون مضطراً إلى أن يتقدم باستقالته وأن يلتمس أن تمنح لوزير آخر ('يضطر عبدكم إلى إضجاركم باستقالتى مع رجائى تعويضه وإعطاءه لوزير آخر'[٧]. كانت هذه الحجة

(*) هكذا فى الكتاب . وربما كان المقصود الدولة العلية .

فى حقيقة الأمر غير صادقة إذ إن الوالى سبق أن أبلغ "دروفيتى" أن بإمكانه أن يحصل على الشام من "الباب العالى" مقابل التضحية بسبعة أو ثمانية مليون قرش. وعلق دروفيتى على ذلك بقوله "إن أفكاره عن الاستقلال قد قويت بما يتناسب مع النجاحات التى حققها على أعدائه"[٨]. وقد وافق الكولونيل "ميسيت" القنصل البريطانى على هذه الآراء. أوضح "دروفيتى" فوق ذلك لوزارة الخارجية أن محمد على يعتزم عقد زواجه على أرملة باشا "درنة"، الذى خلعه شقيقه باشا "طرابلس"(*). باعتبار ذلك خطوة أولى تسبق غزواً مصريا لإقليم برقة[٩]. وبينما لم يقع قط أى غزو مصرى، فقد كان صحيحًا تمامًا أن محمد على كان يشتهى الساحل كله حتى طرابلس، وأنه - على الرغم من أنه لم يتحرك فى هذا الاتجاه - فقد ظلت الفكرة قابعة فى رأسه حتى عام ١٨٤٠ وهى تطفو بين الحين والحين. وقد ذهب "ميسيت" أبعد من ذلك أيضًا ؛ ففى تقرير أوضح أن الوالى :

طالما أضمر مخطط أن يصبح مستقلاً؛ الذى من أجله زاد فى عدد قواته إلى القدر الذى تسمح به إمكاناته المالية ... وتعهد بأن يطرد الوهابيين ... وصمم تصميماً كاملاً على أن يضع يده على بلد يمكن أن يضيف الكثير إلى مصادر ثروته. كذلك كان فتح فلسطين هدفًا يدور فى ذهنه ... وكان لازال لديه الفطنة الكافية ليتخذ قراره بألا يسرع فى تنفيذ خططه، قبل أن يمده الوزراء الأتراك بذريعة مقبولة فى ظاهرها للقيام بذلك[١٠].

وفى تقرير آخر، ذكر تحديداً أن الباشا "لديه رغبة سرية فى أن يؤكد سيادته على الأراضى من دمشق حتى أقاصى اليمن"[١١].

نُفِّذَت حملة الحجاز تحت قيادة "طوسون" النجل الثانى للوالى، وكان المتوقع أن تكون حملة سهلة. أرسلت قوة من ٨٠٠٠ جندى فى مبدأ الأمر. وكان "محمد المحروقى" يصاحب "طوسون" كمستشار له. ودخل "الشريف غالب" حاكم "مكة" فى مراسلات سرية مع محمد على، وساعده بمعلومات تتعلق بقدرة السعوديين وقوتهم. وتحالف "الشيخ شديد" زعيم قبيلة "الحويطات" مع الجيش الغازى. فقد كانت قبيلته

(*) درنة وطرابلس مدينتان فى ليبيا .

– التى كانت أجزاء منها تقطن مصر و"سيناء" – قد عانت من تعرض الوهابيين لقبائل الحج القادمة من مصر والتى كانت مصدر تعيشهم الرئيسى. كما أن "غالب" – الذى كان دخله يأتى من عوائد ميناء "جدة" – قد لاقى الكثير من العنت تحت سيطرة السعوديين، وكان يفضل الغزاة الذين وعدوا بإعادة التجارة إلى الميناء .

بعد عدد قليل من الانتصارات الصغيرة حُوصِرَ جيش "طوسون" فى ممر ضيق وهُزم عام ١٨١٢ . وهرب القُّواد الألبان من ميدان القتال، وعادوا إلى القاهرة مخالفين كل الأوامر، بعد أن عانوا ما يكفيهم من الحجاز ومن صحاريها ومن غنائمها المحدودة. وقد أُبْعِدَ هؤلاء الرجال من مصر، لكن سلوكهم الفوضوى والمتسم بالإهمال ربما كان هو الذى ألقى بالفعل بذور جيش جديد فى عقل الوالى والتى تفتحت فيما بعد عن "النظام الجديد".

تسببت الهزيمة فى إحساس "طوسون" بالإحباط وبعث له والده بخطاب ليرفع من معنوياته قائلاً :

إذا كنت قد تعبت من الحرب يا ولدى ... فاعلم أن الحرب تعد تسلية بالنسبة لى كما أن رائحة البارود فى أنفى كرائحة النِّد وماء الورد ... لقد حاربت البريطانيين والفرنسيين والأمراء المصريين وهزمتهم بعون من الله ورفعتُ من اسمنا وأعليتُ من قدرنا.

هنا نستطيع أن نرى بوضوح أنه، إضافة إلى ما كان لدية من مبررات اقتصادية منطقية للتوسع، فقد كان هناك عنصر شخصى من الكبرياء والعظمة مقترن بالفتح كذلك. وقد عنف ابنه لتعامله مع الوهابيين باستخفاف وحثه على أن يريهم مذاق سيفه[١٢].

بعد شهور قليلة سقطت مكة والمدينة عام ١٨١٢ وعام ١٨١٣ . وأُرسل مفتاح المدينتين إلى "الباب العالى" فى رعاية "إسماعيل" الابن الأصغر للوالى. ولم يكن سقوط المدينتين المقدستين يعنى نهاية الحملة، وفى نفس تلك السنة سافر الوالى إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ولكى يمد لابنه يد العون بقيادته لأحد جناحى الجيش بينما قاد "طوسون" الجناح الآخر. وكان من الواضح للأب أن الابن فى حاجة إلى عون فى

الأمور العسكرية. فحتى ذلك الوقت كان "طوسون" قد فقد ٨٠٠٠ رجل و ٢٥٠٠٠٠ من دواب الحمل و ١٧٠٠٠٠ كيس[١٣].

واجه الجند حملة شاقة. كان الرجال فى حاجة إلى الطعام وكانت الخيول فى حاجة إلى العليق. وفى وقت ما، أبلغ "طوسون" أباه أن "التعيين" الوحيد الذى طعمه الرجال خلال الأيام الثلاثة السابقة كان عشرين درهمًا من البلح[١٤]. وسرعان ما أدرك محمد على أساليب الوهابيين فى الحرب، إن نقطة الضعف الأساسية لديهم تكمن فى نقص الفرسان والمدافع. ونشر قواته على سلسلة من الجبهات، ليشتت من قوى الوهابيين، وكسب عدداً من المعارك. كذلك اتجه جنوبيًا، واحتل ميناء "قنفذة" فى اليمن ، وسيطر على المنطقة الجنوبية. وكان "طوسون" يخوض فى الوقت نفسه معارك فى الشمال. وفجأة وردت أنباء مقلقة من مصر ، وأسرع الوالى عائداً إلى الوطن فى يونيو ١٨١٥.

ترددت مزاعم بأن الأنباء التى وردت من مصر تضمنت أن أحد مماليك الوالى، المدعو "لطيف بك"، قد قام بمحاولة لقلب نظام الحكم فى أواخر عام ١٨١٣. كان "لطيف" قد صاحب "إسماعيل" إلى "إستانبول" ليسلم للسلطان مفاتيح المدينتين المقدستين، ومنحه السلطان لقب "باشا". مثل هذا التكريم الفردى والذى كان حتى ذلك الوقت حكراً على أبناء الوالى، ترك "لطيف" موضع شك فى نظر باقى موظفى الحكومة المصرية، الذين شعروا على ما يبدو بالغيرة تجاه "لطيف". وبعد عودة "لطيف" إلى مصر، وهو مشبع بالإحساس بأهميته، جلب على نفسه عداوة "الكتخدا محمد لاظ أوغلو"، الذى كان يمقت المماليك. وعندما سافر الوالى لينضم إلى حملة الحجاز طلب من وكيله، "الكتخدا"، مراقبة "لطيف" بعناية. زعم "لاظ أوغلو" أن "لطيف" حاول أن يقلب الحكومة وينصب نفسه واليًا على مصر. فقام باعتقال "لطيف" وبعث للوالى ينبئه بذلك. هل كان الحادث محاولة حقيقية لإحداث انقلاب فى الحكم، بتحريض من العثمانيين، أم كان من اختراع "لاظ أوغلو" بسبب ما يحمله له من ضغينة وغيرة؟ ذلك أمر غير معروف[١٥]. إلا أنه، لو كان السبب فى عودة الوالى هو محاولة الانقلاب، فإنه لم يكن لينتظر ما يزيد عن السنة قبل أن يعود، كما حدث بالفعل، ولم يكن "لاظ أوغلو" لينتظر

سنة بعد الحادث قبل إبلاغ رئيسه بتطورات الأحداث التى شاع أمرها. وقد يبدو أن السبب الأكثر احتمالاً لعودة الوالى كان نبأ هرب "نابليون" من جزيرة "إلبا". فقد خشى محمد على الذى كان على علم تام بالمسائل الأوروبية، أن يكون هروب نابليون نذيراً بغزو فرنسى آخر لمصر، وعاد إلى الوطن ليحمى مصالحه(١٦).

كان "طوسون" قد أسرف فى نشر جيوشه بدخول منطقة "القصيم" فى "نجد"، وأصبح مهدداً بعزله عن قاعدة إمداداته فى الحجاز. وأدرك خصمه، "عبد الله بن سعود" أن فرصته ضئيلة فى أن يهزم الجيوش المصرية، وجرت محادثات بين الجانبين فى نهاية الأمر. وأعلنت هدنة تجريبية وأرسل وفد إلى مصر للتفاوض على الشروط مع الوالى. وفى غضون ذلك طلب "طوسون" الإذن بالعودة إلى الوطن للراحة. وأُعطى الإذن له وعاد إلى مصر فى ٨ نوفمبر ١٨١٥ حيث استقبل كبطل فاتح، على الرغم من أن الحرب لم تكن قد انتهت بعد. بعد ذلك بأيام قليلة أصابته عدوى الطاعون ثم توفى.

شجع انسحاب "طوسون" من المنطقة "عبد الله بن سعود" على نقض الهدنة وأن يبدأ القتال من جديد. عُيِّن "إبراهيم"، أكبر أبناء الوالى قائداً عاماً للقوات فى الحجاز. وفى مدى سنتين احتل معظم الحصون الصحراوية وفرض حصاراً على "الدرعية" عاصمة الوهابيين. وبعد ستة أشهر من الحصار استسلمت العاصمة فى سبتمبر ١٨١٨. كانت حملة شاقة، كان على الجيش أن يصارع الأمراض التى قتلت من الرجال أكثر مما فعل العدو، وأن يصارع العواصف الرملية التى ذهبت بأبصارهم نتيجة الإصابة بالرمد، وأن يصارع النقص فى الطعام والماء. وقام "إبراهيم"، بدفع ثمن كل شىء يطعَمه الجيش بكل دقة، وحذر رجاله بعنف من مضايقة سكان الإقليم. وتولى الذهب المصرى شراء رجال القبائل الذين كان بإمكانهم، لولا ذلك، أن يخربوا خطوط الجيش بلا رحمة، وأن يقطعوا خط الإمدادات إلى الجبهة. أما أولئك الذين لم يكن من الممكن شراؤهم فكانوا يُرسلون إلى صفوف الوهابيين ليزيدوا من حجمها ويفرضوا عبئًا إضافيا على مواردهم المستنزفة.

وقد عكف مؤلفون فرنسيون من أمثال "مانجان" "وهامون"(*)، الذين لم يكونوا دائماً دقيقين ولم يكن لديهم معرفة مباشرة وثيقة بالجزيرة العربية والحملة، على ترديد

(*) Hamont.

قصص رهيبة مبالغ فيها عن مدى التعطش للدماء الذى اتصف به "إبراهيم" كقائد عسكرى. ومن ناحية أخرى، سرد "ويليم بالجريف"(*) ، الذى زار "نجد" بعد الحرب بعشرات السنين رواية مختلفة قائمة على الحكايات التى سمعها من السكان المحليين. فكتب عن شفقة "إبراهيم" مع الأسرى، وعن اهتمامه بأن يدفع مقابل كل شيء استهلكه الجيش، وبصفة عامة عن سلوكه القويم كجندى(١٧). إلا أنه سرد رواية واحدة عن قرار "إبراهيم" بإعدام بعض رجال الدين الوهابيين بعد أن ناقش معهم أموراً تتعلق بالعقيدة والشريعة(١٨).

كان "إبراهيم" قائداً من الطراز الأول. ورغم أنه اتسم بالقسوة فإنه لم يكن بالتأكيد أكثر قسوة من غيره من قادة ذلك الزمان، عثمانيين كانوا أو أوروبيين. كما أنه كان ذلك الإدارى الجيد الذى أدرك أن حكم بلد بنجاح يتطلب منه أن يستأصل ما يؤمن أنه ضلالة، وأن الناس اجتمعوا عليها. وحقق المصالحة مع زعماء المنطقة عن طريق معاملتهم بالرحمة، ممزوجة بالقوة، المر مع الحلو، كما يقول أهل نجد. وقد وصف "بالجريف" ذلك بأنه: ""المصالحة والكياسة تجاه الزعامات الوطنية وعامة الشعب، والقسوة الفعالة تجاه المتعصبين الدينيين، والنظام والتقدم، ودفع الأموال وكفالة العدالة للجميع، وبعد ذلك، وخشيةً أن يتهمه قارئوه بالتحيز "لإبراهيم"، فقد سارع "بالجريف" إلى أن يضيف: 'إننى ببساطة، أعيد ما أبلغت به فى "نهِد"(**) ، فى الأرض المهزومة ذاتها،(١٩).

عندما استسلم "عبد الله" "لإبراهيم" كان ذلك بشرط أن يذهب أولاً إلى مصر ثم إلى "إستانبول" بعد ذلك . فى مصر، عومل "عبد الله" من قبل الوالى معاملة طيبة باعتباره خصماً ذا قدر، أما فى "إستانبول" فقد أعدم على الفور. وأبيدت مدينة "الدرعية" من فوق سطح الأرض تنفيذاً لأمر محمد على؛ على الرغم من أن "إبراهيم"

(*) William Palgrave.

(**) Nahed : هكذا فى الكتاب .

قد وعد المدينة بإعفائها من مثل هذه الأعمال، لكن والده نقض وعده إذ كان يرغب فى أن يمحو أى ذكرى لعاصمة وهابية. وسرعان ما شهدت المؤسسات المصرية والعربية تدفق التجارة بحجمها المعتاد مرة أخرى، ذلك كان الهدف الحقيقى للحملة.

على الرغم من أن المصريين هزموا الوهابيين، مؤقتًا، فإنهم لم يدبروا أبداً أن يقيموا سلطة كاملة على رجال القبائل أقوياء الشكيمة. وحاول المحافظون العسكريون المصريون أن يفرضوا سياسة " فرِّق تسُد ". وقام أحد المحافظين بتعيين ثلاثين رئيسًا على قبيلة واحدة بدلاً من واحد، وذلك حتى يضعف المقاومة القبلية ويفتت وحدتها[٢٠]. ولقيت أول مملكة وهابية نهايتها، ولكن بعد سنوات قليلة، عام ١٨٢٤، أعادت المملكة الثانية تنظيم نفسها فى "نجد" مرة أخرى، تحت زعامة "تركى" نجل "عبد الله". وظلت مصر مسيطرة على الحجاز والسواحل اليمنية حتى عام ١٨٤٠، بينما باءت محاولاتها بإعادة إخضاع "نجد" بالفشل. وكانت تجارة الحجاز بكاملها تحت سيطرة واحتكار الوالى بحيث أصبحت حكومته غير مقبولة لدى أهل الحجاز أكثر مما كان الوهابيون .

تقديرًا لبسالة "إبراهيم" فى الميدان، أنعم عليه السلطان بلقب "باشا" بثلاثة أطواخ(*) وعين حاكمًا على الحجاز، الأمر الذى رفعه إلى مرتبة أعلى من أبيه فى مصر. كانت هذه محاولة متعمدة من جانب العثمانيين لبذر الشقاق بين الأب وابنه، وإطلاقهما كمنافسين محتملين أحدهما ضد الآخر. ولكن هذا لم يحدث أبداً، إذ إن "إبراهيم" – على الرغم من رتبته الجديدة وألقابه – ظل على امتثاله لأبيه فى كل الأمور. وعندما وصلت الحملة إلى نهايتها أعاد محمد على ترديد طلبه لولاية الشام، وقد أوقفه "الباب العالى" عند حده بحزم وأبدى دهشته من تهوره بالتقدم بمثل هذا الطلب. فعندما تأكد النصر على الوهابيين، تبخرت وعود العثمانيين بمنح الوالى كل أمنياته .

انتهت الحرب بين إنجلترا وفرنسا حوالى ذلك الوقت، وسجن نابليون بصورة مؤقتة فى جزيرة "سانت هيلانه"، وأصبح فى إمكان الحكومة البريطانية أن تولى

(*) الطوخ : ذيل حصان يصحب إنعام السلطان بلقب من الألقاب ، ويزداد عدد الأطواخ مع ارتفاع مرتبة الإنعام .

اهتمامها بأمور أخرى مثل التجارة فى المحيط الهندى والبحر الأحمر. لقد كانت المصالح التجارية البريطانية والمصالح البريطانية فى مجال الملاحة البحرية تتطلع إلى طريق البحر الأحمر وتجارته. ومع تطور الملاحة بالسفن التجارية، اكتسبت مسألة البحر الأحمر برمتها بعداً جديداً وأثارت الحاجة إلى إقامة محطات للتموين بالفحم. كانت "شركة الهند الشرقية" تريد "عدن"، لكن مصر كانت تسيطر على جزء من المنطقة الساحلية وكان أسطولها يسيطر على البحر الأحمر. وأتاح الانتصار المصرى الفرصة للوالى لاحتكار تجارة البحر الأحمر وفى عام ١٨١٩ انتزع إتاوة من إمام اليمن فى شكل إمداد سنوى من البن قدره ٢٠٠٠٠ بهار(*)[٢١]، وبعد قيام "إبراهيم" بفتح "الدرعية"، قامت حكومة "بومباى" بإرسال المدعو "كابتن سادلير"(**) إليه عام ١٨١٩ لتهنئته على انتصاره وليقدم سيفًا مرصعًا بالجواهر هدية له. ولم يكن الغرض من مهمة "سادلير" دبلوماسياً كلية، لكنها تضمنت عرضًا بإقامة حلف هجومى، تتعاون بمقتضاه القوات البرية والبحرية البريطانية مع الجيش المصرى لإخضاع الأقاليم الجنوبية الشرقية من اليمن، التى كان سكانها يهاجمون السفن البريطانية بين الحين والحين. ونصت الخطة البريطانية على أن يكون إمام اليمن شريكًا فى المشروع. وأبلغ "إبراهيم" والده بالاقتراح البريطانى، لكن الحاكم أبى على الفور، بدعوى أن القوات بحاجة إلى أن تسترد عافيتها من معاناتها بعد الحملة. بعث "الباب العالى"، الذى أُبلغ بالخطط البريطانية بواسطة السفير فى "إستانبول"، برسالة إلى محمد على يحذره بأن ينأى عن المشروع كله، قائلاً إن هدف البريطانيين كان بسط قرون استشعار بقصد إخضاع المنطقة كلها بأنفسهم[٢٢]. كان محمد على علَى وعى كامل بذلك، كما كان يدرك أن لدى البريطانيين قوات قليلة فى المنطقة وسفينتين اثنتين فقط، فإذا ما حدث ونشب قتال، فسيتم ذلك على أيدى المصريين بينما يقوم البريطانيون بحصد ثمارها.

لما خاب سعى الحكومة البريطانيــة فى هــذا الاتجــاه ، تحــولت باهتمــامها إلى "مسقط" و"الخليج الفارسى" حيث أنزلت قوات انضمت إلى قبائل "الجواسم" و"بنى

(*) البهار : وحدة وزن تساوى ١١,٨ كيلو جرام .
(**) Captain Sadlire

علي" الثائرين على إمام مسقط. في هذه السنة، بعثت شركة الهند الشرقية البريطانية عشر سفن لحصار "المُخا" عندما ادَّعى على حاكم المدينة بأنه أهان المقيم البريطاني. لقد كان يتكرر استعمال هذه الحجة كثيراً لتبرير الأعمال العدوانية، وكانت مُخططة بوضوح لانتزاع تنازلات اقتصادية. ولم تجلُ السفن البريطانية عن الميناء إلا بعد أن وقع الإمام معاهدة تحدد الرسوم الجمركية على البريطانيين بواقع ٢,٢٥٪، وهي نسبة تقل بمقدار ١٪ عن الرسوم المفروضة على الفرنسيين. أصدرت "إستانبول"، التي أقلقها الحادث، أمراً إلى محمد على باحتلال موانئ البحر الأحمر حتى "عدن" في أقصى الجنوب، وهو أمر امتثل له الوالي[٢٣]. وبعد أن انتهى المصريون من فتح السودان، تحولوا إلى فرض سيطرتهم على سواحل البحر الأحمر الأفريقية باحتلال مينائي "مصوَّع" و "سواكن"، وأثاروا بذلك انزعاج مجلس الوزراء البريطاني مع تردد شائعات بالمزيد من التوسع فيما وراء هذه المنطقة[٢٤].

كانت حملة السودان من عام ١٨٢٠ حتى ١٨٢٢ هي الثانية في حروب مصر التوسعية. كان الدافع إليها أساسًا عوامل عسكرية واقتصادية، مثلها في ذلك مثل الحرب الأولى ؛ ففي رسالة بعث بها الوالي إلى محمد بك "الدفتردار" قال إن الحملة السودانية ليس لها هدف آخر غير استجلاب أعداد كبيرة من العبيد، ولضم المنطقة إلى الممتلكات المصرية وللبحث عن مناجم الذهب واكتشافها هي وغيرها من الثروات المعدنية[٢٥]. كان الوالي الذي خطط لبناء جيش جديد، غير قادر على الحصول على أتراك أو عبيد من الإمبراطورية العثمانية التي فرضت حظراً على شحنات الجنود المرتزقة أو العبيد إلى مصر. وفكر بدلاً من ذلك في تكوين جيش من العبيد من السودان. كذلك كان في حاجة إلى الذهب لتمويل مشروعاته وأشغاله العامة الجديدة. إذ كانت السودان تمد مصر وأوروبا في الماضي بالتبر. وكانت فكرة الحصول على مصدر للذهب تثير شهية الحاكم، فتم تجهيز حملة تحت قيادة ابنه الثالث "إسماعيل". كذلك خطط الوالي لجعل منطقة الجنادل صالحة للملاحة ليفتح بذلك قلب أفريقيا للتجارة[٢٦]. كانت أفكار القيادة العليا عن قلب أفريقيا أو حتى عن السودان نفسه غائمة للغاية. وقد اعترف الحاكم لولده: "ليس لدينا فكرة عن ضخامة "دارفور" و"كردفان" و"فازوغلو"، وبالتالي فلا نستطيع أن نحكم على إمكانية إدارتها"[٢٧].

اتجه "إسماعيل" فى البداية إلى فتح إقليم "سنار"، وهو ما تم إنجازه بيسر نسبى، على الرغم من أن الأمراض والحميات حصدت الكثير من جنود الجيش. وفى العام التالى توجه جيش ثان تحت قيادة "إبراهيم باشا" قاصداً "دارفور" وجيش ثالث تحت قيادة زوج ابنة الوالى، "الدفتردار"، ليقوم باحتلال "كردفان". توجه "إسماعيل" جنوبياً نحو "فازوغلو" ومناجم الذهب، بينما توجه شقيقه بامتداد النيل الأبيض إلى أرض " الدنكا"، حيث كان يأمل أن يبحر جنوبياً فى النيل الأبيض على أمل أن يصل إلى نهر "النيجر"، إذا كان ذلك ممكنًا، أما إذا لم يكن كذلك فسوف يذهب عبر "دارفور" و"بورنو" ليعود إلى مصر ماراً بطرابلس، وبهذا يُخضع كل هذه الأقاليم للحكم المصرى[٢٨]. ولم تفلح هذه الخطة بطبيعة الحال، ليس لأنها كانت مستحيلة فى المقام الأول، لكن ذلك لأن "إبراهيم" وقع فريسة لالتهاب الأمعاء فى أرض الدنكا وكان لابد من عودته سريعًا إلى الوطن، محمولاً على محفة وفى حالة خطيرة، لكى يعالج. وإضافة إلى هذا، فقد كان محمد على عندئذٍ فى حاجة إلى "إبراهيم" ليساعده فى حملة اليونان الوشيكة. وكان محمد على قد بعث فى سبتمبر ١٨٢١ برسالة إلى "إبراهيم" أبدى فيها رأيه أنه – إذا ما أمعن اليونانيون فى شغبهم – فإنهما – الوالى وابنه – سوف يُعهد إليهما بإدارة الحرب فى "المورة". واقترح أن يسرع ابنه بتسوية الأمور فى "سنار" وأن يترك موضوع "دارفور" مؤقتًا، إذ كان على درجة كبيرة من الأهمية أن يحصلوا على أكبر عدد ممكن من العبيد لإعدادهم للحملة الجديدة[٢٩].

أما القائدان الآخران، "إسماعيل" "والدفتردار"، فقد أنجزا مهمتهما بنجاح، على الرغم من أن كميات خام الذهب كانت مخيبة للآمال ولا تستحق عناء استخراجها من المناجم. وفى طريق عودته إلى مصر عام ١٨٢٢، توقف "إسماعيل" فى "شندى" حيث تفجرت بعض حركات التمرد نتيجة للضرائب الباهظة للغاية. وهناك تصرف بعنجهية وقسوة مع الملك المحلى، الذى قام بإشعال النار فى كوخه فقتله هو وضباطه. وعند سماع "الدفتردار" بالحادث، أسرع إلى "شندى" بجيشه وقتل عدداً كبيراً من الناس، قيل إن عددهم بلغ ٣٠٠٠٠، لكنه فشل فى القبض على "ميك نمر". وظلت ذكرى هذه المذبحة محفورة فى أذهان السودانيين فيما بعد لأمد طويل.

صدم الحاكم لنبأ وفاة ابنه، لكن كان عليه أن ينتزع نفسه من أحزانه ويجمع قواه لخوض حرب جديدة. لم تمثل حملة السودان نجاحًا مطلقًا، على الرغم من أنها تركت الوالى مسيطرًا على إمبراطورية تبلغ مساحتها نصف مساحة أوروبا. فالعبيد الذى أمَّل الحاكم أن يخلق منهم جيشًا لم يتأقلموا أبدًا مع الجو أو الطعام المصرى، وتساقطوا موتى مثل الذباب. وثبت أن الذهب منخفض الجودة، وفقد "إسماعيل" حياته. وكان العنصر الإيجابى الوحيد للحكومة المصرية أنها الآن تسيطر على شاطئى البحر الأحمر كليهما، وسيطرت على التجارة مع السودان، والتى كانت إحدى الأسباب الرئيسية للحملة .

ترك التمرد اليونانى العثمانيين فى عُسرة شديدة الوطأة فقد هُزمت جيوشهم بواسطة حفنة من الثوار. فى مبدأ الأمر، طلبوا من المصريين أن يخمدوا التمرد فى "كريت"، وفى مقابل هذا تصبح "كريت" جزءًا من ممتلكات محمد على. بعد ذلك أمروا كتائب الوالى بالتوجه إلى "قبرص" على نفس الشروط. وأدى نجاح المصريين فى كلا الجهتين إلى أن يجد العثمانيون أنفسهم بصورة أشد حدَّة بين أمرين كل منهما أكثر شرًا من الآخر. فقد كانوا فى أمس الحاجة إلى معونة القوات المصرية، لكن كانوا يخشون فى الوقت نفسه أن يدير الوالى وابنه جيوشهم صوب "إستانبول" بدلاً من "المورة". وكان هذا هو السبب الذى دفعهم إلى إرسالهم إلى جزيرة "كريت" وليس إلى أرض الدولة، لكنهم أمروهم فى النهاية عام ١٨٢٤ أن يذهبوا إلى "المورة". وعندما طلب محمد على أن ينضم الأسطول العثمانى إلى الأسطول المصرى، تحت قيادة موحدة، أحجم العثمانيون. وبالفعل، كتب أحد المسئولين فى ديوان "ريِّس افندى" إلى محمد على يشرح له أن هناك شائعات تدور فى العاصمة بأن الجيش المصرى أكبر كثيرًا من "المورة"، وأن القوى العظمى ألمحت إلى أن هناك مهمة سرية. وقال "سر عسكر" إنه إذا حدث ووُضع الأسطول والجيش تحت قيادة "إبراهيم"، فسوف يعترض "الإنكشارية"، لأنهم يعتقدون أن "إبراهيم" سوف ينزل إلى "إستانبول" فى ٤٠٠٠٠ رجل، مدربين ومنظمين حديثًا، وسوف يدرج "الإنكشارية" فى "النظام الجديد". رُفضت الطلبات المصرية لإنشاء قيادة بحرية مشتركة ووضع الأسطول العثمانى تحت قيادة "خسرو باشا"، عدو محمد على من أيام أن كان "خسرو" واليًا على مصر[٢٠]. وقد تسببت القيادة البحرية المقسمة، ووجود "خسرو" نفسه، فى إثارة مشاكل كثيرة "لإبراهيم".

قاد "الصدر الأعظم رشيد باشا" القوات البرية، لكن كانت كل من القوات البرية والقوات البحرية التابعة للعثمانيين منعدمة الكفاءة سيئة التدريب سيئة التسليح. وكان "إبراهيم" دائم الشكوى لأبيه من أن كل ما يفعله الأتراك هو 'أن يأكلوا ولا يفعلوا شيئًا[٣١]. وقال إن سفنهم تحتاج إلى صيانة شاملة وإصلاحات، كما أن حالة رجالهم كانت على نفس القدر من السوء.

في بداية الأمر، ظن محمد علي أن بإمكانه أن يعمل على إنهاء الحرب بوسائل سلمية وبدون سفك الكثير من الدماء[٣٢]. كان أقرب معاونيه إليه من اليونانيين، بل قام هو نفسه بمساعدة اليونانيين. وكان أحد أفراد عائلة "توسيزا" ضالعًا في (منظمة) "فيليكي هيتريا"(*) ، وكان الوالي على علم بنشاطه في مصر لجمع الأموال من الجالية اليونانية. 'إنه (محمد علي)، لم يعارض (هذا النشاط) فحسب، بل حتى قام بتشجيعه من خلال سكوته عنه، [٣٣]. وقد بدا لليونانيين أن 'كل شيء يؤدي بالمرء إلى أن يعتقد ... أن محمد علي يعلم بنشاط "هيتريا" في مصر،[٣٤]. لقد ساهم الباشا حتى عام ١٨٢٢ في مساعدة الثورة اليونانية. وقد زعم "بوليتيس"(**) أن السبب الرئيسي في هذا الموقف هو أن الوالي أراد أن يُبقي "الباب العالي" مشغولاً بمسائل أخرى غير مصر، وأن أي شيء يضعف "الباب العالي" كان مفيداً لمركزه. بل قيل إنه من المظنون أنه ساعد تمرد "علي باشا" في "يانينا"(***) وقد تغيرت الأمور عندما دُعي الوالي للقضاء على حركة التمرد، واعتقد "بوليتيس" أن ذلك كان لأن الوالي أراد "المورة" لابنه. كان الوالي يريد "المورة" حقيقة، لكنه كان يعلم من مبدأ الأمر أن العثمانيين سوف يلجئون إليه عاجلاً أو آجلاً طالبين مساعدته. ولهذا فإن مركزه لم يتغير، بل إنه ربما يكون قد ساعد اليونانيين ليبين للعثمانيين إلى أي مدى هم في حاجة إليه بالفعل .

(*) Philiki Heteria تنظيم يوناني كان الهدف منه جمع الأموال من الجاليات اليونانية لمساعدة الحركات الثورية اليونانية المناهضة للحكم العثماني .

(**) Politis, Athanase ١٧٨٩ – ١٩٢٧ مؤلف كتاب "الهيلينية ومصر الحديثة" .

(***) Yannina مدينة يونانية شمال غربي اليونان ، الاسم اليوناني هو Ioannina ، وكان "علي باشا" واليًا عليها ، حين أعلن تمرده على سلطة الحكومة العثمانية في " إستانبول" .

على امتداد الحرب اليونانية، ظل محمد على يحتفظ بعلاقاته الطيبة مع اليونانيين فى مصر. كان الكثير من مساعديه وتجاره من اليونانيين، وكانت بحريته التجارية مزودة بأطقم من اليونانيين. وأعطيت وظائف لأسرى الحرب اليونانيين كعمال للحدائق فى القصور الملكية وعوملوا معاملة طيبة من قبل الوالى(٣٥). وكانت خطته لما بعد الحرب أن يستخدم "المورة" كقاعدة للتجارة الأوروبية، مع إضافة التجار اليونانيين إلى قائمة وكلائه، وأن يتولى اليونانيون تعظيم أسطوله وبحريته. وبهذه الطريقة يمكنه أن يسيطر على التجارة فى شرقى البحر المتوسط، والتى كانت حتى ذلك الوقت، واقعة بدرجة كبيرة تحت سيطرة أبناء الجزر اليونانيين التابعين لجزيرتى "هيدرا" و "سبيزيا". وسوف تكون قاعدة "المورة" مركزه الذى ينطلق منه للسيطرة على طرق تجارة البحر المتوسط إلى أوروبا، وسوف تخفف من اعتماده على الملاحة الأوروبية وعلى التجار الأوربيين بل وحتى على المنافذ الأوروبية. وسوف يقوم اليونانيون بما لديهم من شبكات تجارية ضخمة بإمداده بالحلقة المفقودة، بالخبرة والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية بشروطه هو باعتباره رئيساً مستقلاً لإمبراطورية مترامية الأطراف.

نزل الجيش المصرى فى خليج "مودون"(*) وقام على الفور بالاستيلاء على "تشورون" فى ٢ مارس ١٨٢٥ , وبتوالٍ سريع، سقطت كل من "نافارينو" و"تريبوليتزا" فى مدى أشهر ثلاثة، واتجه الجيش نحو عاصمة المورة "ناوبليا". وفى العام التالى سقطت "ميسولونجى"(**) فى ٢٢ أبريل ١٨٢٦ وأخيراً تم احتلال "أثينا" فى ٥ يونيو ١٨٢٦ . وفى بداية الأمر لم تدفع الحرب اليونانية القوى الأوروبية للقيام بأية أفعال، على الرغم من أنهم كانوا قد استجابوا بالأقوال لرغبة أمة مسيحية تسعى للخلاص من سادتها المسلمين. ولم يحدث أن قررت هذه القوى أن تُقْدِم على عمل ما إلا بعد أن هددت أعمال القرصنة اليونانية الملاحة، وهاجمت السفن المحايدة، وتسببت فى اختلال تجارة شرقى البحر المتوسط. كان الوطنيون اليونانيون، الذين كانوا يتحولون إلى قراصنة متى دعت الحاجة، يمارسون نشاطهم من "هايدرا" و"سبيزيا". وعندما كانت

(*) Modon
(**) Choron , Navarino , Tripolitza , Missolonghi جميعها مدن فى شبه جزيرة المورة جنوبى اليونان

أموالهم تنفذ، كان "الكليفتيز"(*) . (اللصوص) المشهورون يمولون الثورة عن طريق مهاجمة كل السفن المبحرة فى المنطقة بغض النظر عن جنسيتها. كانت تجارة البحر الأسود، التى ازداد حجمها ابتداء من عام ١٨١٢ ، وكل تجارة شرقى البحر المتوسط، بمنزلة جائزة مربحة لرجال من أمثال "كاناريس" و"مياوليس"(**)، حتى أصبح الأمر، كما وصفه الأدميرال الفرنسى "دى رينيى"(***) أشد صور قطع الطرق البحرية فظاعة، التى لم يلد قاموس كلمات السوء ما يصفها،(٣٦). كانت الخلجان والخيران فى الأرخبيل تهيئ مخابئ رائعة "للكليفتيز"، الذين كانت السلطات اليونانية تعضدهم وتحرضهم، كانت إحدى سفن القرصنة التى أُمسك بها متلبسة، وهى السفينة "إيبامينونداس"(****) مملوكة لرئيس الحكومة اليونانية المؤقتة؛ "كونديوريوتيس"(٣٧)(*****) وقبل سقوط "تاوبليا"، وعندما ذهب الأدميرال " دى رينيى" يطالب باسترداد سفن فرنسية أُخذت عنوة، وجد ٢٨ سفينة محايدة تم انتهابها ويقوم بحراستها القراصنة الذين ينتظرون المحاكمة. وقد استاء الأدميرال لهذا الاستهزاء بالعدالة حيث "كان القراصنة حاضرين فى قاعة المحكمة، فى أيديهم غداراتهم، ويهددون بإحراق منازل أولئك الذين لا يدينون (السفن المحايدة)(٣٨).

وما إن تعرضت مصالح القوى الأوروبية المالية والتجارية حتى تحركوا ليقوموا بشىء ما حيال هذا الموقف. وفضلاً عن ذلك، فقد كان الروس يستنكرون حدوث ثورة من جانب اليونانيين، بل أكثر من ذلك، كانوا يستنكرون قيام دولة مستقلة فى المستقبل يمكن أن تكون ملاذاً لكل الثوريين فى أوروبا. وفى الوقت نفسه، كان الروس يرغبون فى أن يشهدوا قيام دولة مسيحية، أرثوذكسية، دولة متحررة من سيطرة الأتراك المسلمين، خاصة لو دخلت هذه الدولة تحت النفوذ الروسى. ولم يكن أى من الإنجليز

(*) Klephtis
(**) Canaris . Miaulis
(***) Admiral de Rigny
(****) Epaminondas
(*****) Conduriotis.

أو اليونانيين أنفسهم راغبين فى أن يروا دولة يونانية تقوم فى المستقبل، تسقط تحت النفوذ الروسى. فى سبتمبر ١٨٢٥، صرخ اليونانيون طالبين الحماية البريطانية. ولم يكن البريطانيون يريدون أن يكسب الروس موطئ قدم فى البحر المتوسط، كما لم يكونوا يتقبلون "إقامة ... قوة بربرية(*) جديدة فى أوروبا، لو حدث وهزم المصريون اليونانيين. كان كل من "كانينج" وزير الخارجية البريطاني وابن عمه "ستراتفورد كانينج"(**) السفير فى "إستانبول" يبغيان تهدئة اليونان. وكان "ستراتفورد كانينج" يؤمن أن عملاً "عقابيًا من نوع ما .. أدنى قليلاً من حالة الحرب"(٣٩). هو الذى يمكن وحده أن يكون ذا تأثير على الأتراك. أما فرنسا، من ناحية أخرى، فكانت قد تلقت طلبًا من الحكومة المصرية لإمدادها ببعثة عسكرية للمساعدة فى تدريب الجيش والأسطول المصريين، وهو ما استجابت له بالفعل، بموافقة من العاهل الفرنسى، لكن كان هناك كذلك فرنسيون يخدمون كمتطوعين فى القوات اليونانية. وأخيراً كان "ميترنيخ" فى النمسا ينفر من اليونانيين ومن خروجهم على السلطة، خشية أن تنتشر مثل هذه الأفكار فى إمبراطوريته(٤٠).

وعلى الرغم من أن طلب اليونانيين حماية بريطانيا كان إشارة واضحة إلى أنهم لا يريدون السيطرة الروسية، فلم تكن إنجلترا قادرة على أن تقوم بإجراء من جانبها، أو أن تسمح لروسيا بأن تفعل ذلك، وفى عام ١٨٢٦ بعثت الحكومة البريطانية "لورد ويلينجتون" إلى روسيا للتعامل مع السلطات الروسية. لكن الروس – الذين كانوا يرغبون فى إعلان الحرب على تركيا فى البداية – قالوا إنهم لا يريدون القيام بأى تدخل إيجابى فى النزاع سواء من جانبهم أو من جانب الدول الأوروبية ما لم تصل الأمور إلى النقطة التى يحدث عندها ترحيل اليونانيين من بلادهم. وفى ٤ أبريل ١٨٢٦ وقعت الدولتان معًا "بروتوكولاً" عكس رغبتهما فى التوسط بين "الباب العالى" واليونان. وكانا يؤمنان

(*) استعملت المؤلفة تعبيراً فرنسيا هو : Puissance Barbresque والمقصود به : دولة تشابه ولايات شمال أفريقيا ، أى الجزائر وتونس ، والتى أطلق عليها الأوروبيون " ساحل البرابرة " .
(**) Stratford Canning.

بضرورة أن تكون اليونان تابعة "للباب العالى" وتدفع له جزية سنوية، لكن يحق لها أن تنال استقلالاً داخليا فى شئون المعتقدات الدينية والتجارة والشئون الداخلية. كذلك يتم فصل اليونان عن الإمبراطورية العثمانية فى الشئون الخاصة بالإدارة الداخلية. كانت هذه مجمل شروط الزعيمين اليونانيين "مافروكورداتوس" "وزوجرافوس"(*). التى نقلاها إلى "ستراتفورد كانينج" عندما مر مروراً عابراً "بهيدرا" فى طريقه إلى استلام مهام وظيفته فى "إستانبول"[٤١]. وقد رفض العثمانيون بالطبع أية وساطة فى شأنٍ كانوا يعتبرونه واحداً من الشئون الداخلية فى إمبراطوريتهم .

وما إن وقّع "البروتوكول" بين روسيا وإنجلترا، حتى غيرت فرنسا سياستها المحالفة لمصر، وقامت بالانضمام إلى القوتين الأخريين حتى لا تُستبعد من أى صفقة أوروبية. فى ذلك الوقت كان مَدُّ المعركة يتدفق بثبات فى صالح مصر. وخطط "إبراهيم"، الذى لُقِّب "بباشا المورة"، للتوجه إلى "هايدرا"، معقل القراصنة وقلب الثورة .

كان العثمانيون قد أدلوا بطُعم ولاية (باشاليك) دمشق للوالى، ولكن عندما حان وقت تحديد اسم الوالى، لم يكن هناك شىء . بل، أكثر من ذلك، عندما طلب محمد على جزيرة "ميش"(**). طُلب منه بجفاء أن يسحب طلبه. وبعث الوالى بكتاب إلى "الباب العالى" يقول فيه إنه فى حاجة إلى جزيرة "ميش" لأنها تستخدم بواسطة القراصنة لقطع الطريق على سفنه. وتساءل كيف يتأتى أن يُرفض طلب وزير بالحصول على "التزام" بجزيرة على هذا القدر من التفاهة. كتب يقول: 'يبدو أنه لا شأن لى بأية أقاليم خارج مصر، وعلى هذا فسوف استدعى كل الجنود المصريين الموجودين فى "قبرص" و"كريت" و"عسير" (فى الحجاز) وأن أصدر أمرى بعودة ابنى، "إبراهيم باشا"، والى المورة، و(يمكنك أن) تنقل ولايته لها وولاية "جدة" لشخص آخر، طالما أنك لا تثق بى'[٤٢]. كان هذا التهديد محسوبًا على أنه سوف يبعث الخوف فى قلوب العثمانيين الذين كانوا يعلمون أنه، بدون "إبراهيم باشا"، ليس لديهم أية فرصة لإخماد الثورة فى

(*) Mavrocordatos & Zographos.
(**) Mish

اليونان. كان حسن التفاهم بين التابع ومولاه قد أصابه التوتر؛ وسعت القوى الكبرى إلى أن تستثمره، وكان الوالى على استعداد للإصغاء .

بعث "ستراتفورد كانينج" بتقرير من "إستانبول" ذكر فيه أنه بدون :

مساعدة أو تدخل من جانب قوى صديقة خارجية، فلن يكون لليونانيين فرصة لنجاح نهائى. لقد أصبحوا بالفعل محاربين ذوى سمعة سيئة، ولو لم يُوَاجهوا بالمزيد من الانتكاسات فإن مجرد مرور الوقت، إن لم يأت لهم بالغوث، فسوف يدنى من شأنهم أكثر وأكثر، ويتركهم، إن لم يكن قد تركهم بالفعل، أشياء غير جديرة باحترامٍ محايد[٤٣].

وكوسيلة لوضع حد لنزاع "المورة"، حاولت الحكومة البريطانية استمالة محمد على بعيداً عن "الباب العالى". أومأ "ستراتفورد كانينج" إلى وزير الخارجية "جورج كاننج" فى ٤ يونيو عام ١٨٢٦ "...هل سيكون من المستحيل تجنيد حاكم مصر - إن لم تخض الحرب ضده - فى خدمة الوساطة اليونانية ... بالتلويح له بولاية (باشاليك) فى الشام، بدلاً من المور، وببعض المعاونة، إذا ما حَسَّن من سلوكه، فى مخططه لبناء السفن؟[٤٤]. وكان يبدو للرجلين أن ذلك يعد بديلاً أفضل كثيراً عوضاً عن أن يقوم الوالى 'بالإصرار على تبديد إمكانياته على إخضاع شعب عنيد يتحتم إبادته قبل أن يمكن تحقيق قهر البلاد[٤٥]. لكن الرسالة التى بعث بها "كاننج" إلى "سولت" أغفلت حقيقة أن "إبراهيم" كان قد قام باحتلال "المورة" تقريباً عند ذلك الوقت .

وقد أجاب "سولت" أن وساطة محمد على لن تقابل بالترحيب من جانب العلماء والأتراك باعتبارها علامة على أخذ جانب الكفار. وقال إن محمد على ليست لديه أية نية لكسب أى امتياز لنفسه بأخذ جانب اليونان، وأنه دخل الحرب مختاراً ليظهر للعالم 'أنه يستطيع أن يحقق ما لم يكن "الباب العالى" نفسه كفؤاً لتنفيذه، .لم يكن هذا الرأى صادقًا تمامًا. وكان المبعوث النمساوى أكثر فطنة عندما وصفها بأنها حرب مصرية بصورة جوهرية[٤٦]. وقد عدَّل "سولت" وجهات نظره وأعطى أسباباً أخرى للحملة. فذكر أن الباشا 'لن يقنع إلا بأن يحصل على ولاية (باشاليك) دمشق لابنه، وقال إن فرنسا قد قامت أكثر من مرة بحثٍّ الوالى على أن يمارس استقلاله لكنه 'شخص ذو

حكم رزين على الأمور وأنه لن يقدم على اتخاذ أية خطوة مهمة دون أن يبحث ويوازن مسبقًا، وبتدقيق شديد، كل آثارها وعواقبها المحتملة، كما أن الاحترام الذى ينظر به إلى الحكومة البريطانية يجعل معارضتها ذات وزن كبير فى اتخاذه لقراراته،[٤٧].
واعتقد "سولت" أن السلطان كان أضيق أفقًا من أن يقبل النظر فى الوساطة البريطانية، إلا أن محمد على كان من طراز آخر. وبعث بتقرير تضمن محادثة أجراها مع محمد على الذى أبلغه أنه لم يستعمل قط أى تسمية أو لقب على خاتمه سوى 'محمد على، مجرداً، وأن كل ما لديه من شارات السلطة هما: "ديوانه" "وشاويشه" (حارسه). 'إن محمد على صغير لكنه سيصير حراً،؛ هكذا قال الوالى، وأضاف أنه ليس هناك شيء يرغب فيه أكثر من أن تصبح مصر وإنجلترا صديقتين . وذكر "سولت" فى تقريره أنه عندما كان يتحدث مع الوالى بصورة غير رسمية، 'كان لأسلوبه سحر (كذا) من الصعب تصوره دون مشاهدته ، . فى هذه الأثناء، ذُكر أن الوالى 'أعطى لنفسه فترة راحة، منتظراً أن يشهد ما تسفر عنه التحركات الدبلوماسية البريطانية[٤٨]. وأبلغ الوالى "سولت" أنه إذا كان لدى البريطانيين أية مقترحات يمكن أن ترضيه فإنه على استعداد لأن يقبل عروضهم، ويجد الوسيلة ليسحب قواته كليةً من اليونان، وإلا، فلماذا إذن، 'يقوم بإنهاء المهمة، وسأله "سولت" عن كنه المساعدة التى يتصورها، وكان الرد هو أن 'المال ليس غايتى، أنا لا أريده، بل يجب أن أحتقره، لكن يمكن لإنجلترا أن تساعدنى فى البحرية الخاصة بى. إننى أريد سفنًا وتستطيع هى أن تمدنى بها، .ثم أضاف بدهاء: 'ويُدفع ثمنها بالطبع، فلا يوجد شيء أعرفه يمكن عمله فى إنجلترا دون أن يُدفع ثمنه، كذلك كان يريد 'مجالاً حرًا لأتوسع على جانب بلاد العرب (اليمن)، وعلق "سولت" بأن الوالى يحس فى قراراته 'إدراكًا لنوع من التأكيد العام من جانب حكومتنا بالمصادقة على استقلاله إذا ما طرأ ظرف يدفع به إلى قطيعة مع "الباب العالى"،[٤٩]. أما الحكومة البريطانية فقد كانت غير راغبة فى أن تلزم نفسها بمساعدة مصر على الحصول على مركز الدولة المستقلة.

ألقت سنتا الحرب فى "المورة" عبئًا هائلاً على مصر وشعبها. وقد قُدِّرت تكاليف الحملة، مضافًا إليها نفقات الصيانة والإصلاحات والمعدات الخاصة بالأسطول العثمانى التى تكفل بها المصريون، بما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ مليون ريال[٥٠]. لقد

ضرب الطاعون مصر مرتين، في عام ١٨٢٣ وعام ١٨٢٥، بينما ألحقت سنتان من الجفاف المزيد من الدمار بالبلاد. كانت الأموال شحيحة للغاية وواجه الوالي وقتًا عصيبًا في محاولة جمع الأرصدة للجيش في "المورة"؛ وقد كان مضطرًا إلى استدانة الأموال من موظفيه ووزارئه .

كان "إبراهيم" على خلاف دائم مع القائد التركي المشارك، الذي لم يقدم له أي مساعدة. ولم يتركه وشأنه أيضًا، بل أعاقه في كل خطوة. ولم يكن جيشه يتلقى مستحقاته، إذ كانت الرواتب متأخرة دائمًا. وعلى ذلك، فقد كان محمد على راغبًا تمامًا في أن يستمع إلى غوايات من آخرين بخلاف العثمانيين. ولم تكن تخالجه أية أوهام حول دوافع البريطانيين. فكما قال "بوغوص"، المتحدث باسمه، للمبعوث النمساوي "بروكيش – أوستن"(*) "إن موقع مصر الجغرافي، وحقيقة أن تجارة الهند واقعة عند قاعدة العَظَمة البريطانية، قد جعلت هذه القوة الكبرى، ومن المحتمل جدًا أن تجعلها دائمًا، تسعى إلى إبقاء مصر إقليمًا ضعيفًا وعاجزًا"(٥١). ومع ذلك، ولأنه رجل واقعي، فقد أدرك أيضًا أنه بدون دعم من البريطانيين أو الفرنسيين، فإنه كان عاجزًا عن أن ينشق على "الباب العالي"، وكان لهذا راغبًا في أن يجرب سبلاً أخرى .

بعد سقوط "ميسولونجي"، بدا واضحًا أكثر وأكثر أن الدول الكبرى قد قررت أن تلعب دورًا في القضية اليونانية وأنهم لن يسمحوا بأن تسقط اليونان مرة أخرى في أيدي "الأعداء"، في ذلك الوقت ثار "الإنكشارية" في "إستانبول" وتمت إبادتهم، وكوفئ محمد على على تهديده بالانسحاب من "المورة" بعزل "خسرو". ولم يدخر محمد على وسعًا في البحث عن أموال لإعداد الجيش والبحرية للهجوم على "هايدرا". لكن في الشهر التالي أعاد العثمانيون تعيين "خسرو" مرة أخرى قائدًا عامًا، "سر عسكر"، لقوات الحملة .

في تلك الأثناء، قامت الدول الكبرى بالتقرب إلى النمسا . قام الأمير "ليفن"(**)، السفير الروسي، بالكتابة إلى "ميترنيخ" في مارس ١٨٢٧، مقترحًا القيام بعمل مشترك

(*) Prokesch - Osten

(**) Prince Lieven

بين النمسا والدول الثلاثة الأخرى: إنجلترا وفرنسا وروسيا. اقترحت بريطانيا أن تقوم الدول الكبرى بوضع تشكيلاتها البحرية فى مواقع بين "المورة" ومصر، لمنع استمرار الحرب، التى زعموا أن "طرفًا ثالثًا"، مصر، يتولى القيام بها. وذكر "ليفين" "لميترنيخ" أهوال إبادة اليونانيين بواسطة العثمانيين، والتى زعم أنها كانت السبب وراء هذا التحرك الدبلوماسى، وليست أية نوايا لإعلان الحرب على "الباب العالى". وأشار إلى أن الانتصار المصرى فى اليونان سوف يخلق 'سلطة أفريقية جديدة ستكون، مثلها فى ذلك مثل الجزائر وتونس وطرابلس، قائمة بصفة أساسية على نظام من القرصنة وقطع الطريق الذى تبتلى به البحار وينتهى بها الأمر إلى توجيه ضربات مؤثرة للتجارة، تلك التى تأثرت بالفعل بالفوضى التى سادت خلال السنوات الست الماضية .

كان هذا البيان المثير للغضب محسوبًا بحيث يلقى الخوف فى قلب النمساوى المحافظ الداهية من مصر المستقلة، التى سوف تصبح عرينًا للقراصنة وقطاع الطرق. كان البيان كاذبًا كليةً، فلم يحدث أبدًا أن كان هناك أى قراصنة مصريين؛ لقد كانوا جميعًا يونانيين. كانت مصر قد أصبحت نموذجًا للأمن العام؛ على العكس من دول البلقان واليونان. ولم يكن "ميترنيخ" ساذجًا وأشار إلى أن مصر لا تحمل أوجه شبه بينها وبين الدول البربرية(*) التى أشار إليها "ليفين"، وأن وصف مصر بأنها "طرف ثالث" بينما هى جزء من الإمبراطورية العثمانية بمثل ما كانت أيرلندا بالنسبة لبريطانيا أو المجر بالنسبة للنمسا، إنما يشكل سابقة خطيرة. إن ذلك يعنى معاملة مصر كدولة مستقلة، وتساءل: هل هذا هو التفسير الذى تريد الدول الكبرى أن تقدمه، إعلان استقلال مصر؟ إن ذلك سوف يؤدى بالقوى الكبرى إلى السقوط فى ذات الفخ الذى ظنوا أنهم يتجنبونه، فخ خلق 'سلطة أفريقية مستقلة[٥٢].

سلطة أفريقية، أو بالأحرى متوسطية، مستقلة، هو عين ما كان محمد على يرغبه لمصر، وما كانت إنجلترا ترغب أن تحرمه منه. وستكون مثل هذه الدولة المسيطرة على التجارة فى شرقى البحر المتوسط مصدر تهديد للأهداف التجارية التوسعية

(*) نسبة إلى قبائل البربر التى كانت من بين قاطنى هذه البلاد .

البريطانية، هذا فيما يتعلق بالتجارة، كما ستحيل البحر إلى منطقة مصرية مغلقة تغطى نصف مساحته. حقيقةً كانت الدول الكبرى مجتمعة تريد أن تمنع القوات المصرية من احتلال "المورة" من أجل اليونانيين ومن أجل المسيحية، ولكن فوق كل ذلك من أجل تجارة المنطقة التى قد تقع تحت هيمنة دولة صاعدة وعدوانية.

كان اليونانيون يواجهون خطر خسارة الحرب. وسقطوا فى حالة من الفوضى، من الاقتتال المرير فيما بينهم بدلاً من أن يتحدوا ليواجهوا عدواً مشتركا، وفى أثناء تلك العملية قاموا بتدمير المناطق الريفية. هذا التدمير، الذى أسهم فيه الجيش المصرى بغير شك، ألقيت تبعته كليةً على جيش "إبراهيم". وقد استثيرت "مشاعر حب الإغريق"(*) لدى الشعوب الأوروبية من خلال حملة صحفية قامت بالتشهير بالجيوش التركية وتحقيرها، وصورت القوات المصرية على أنها ارتكبت جريمة إبادة الجنس وتحويل "اليونان إلى البربرية(**)"، أما القناصل ورجال السياسة فقد سلموا سرا برواية أخرى للأحداث . فقد بعث "سولت" عام ٢٢٨١ بتقرير ذكر فيه "إن الباشا، فى كل ما يتعلق باليونانيين، قد أظهر درجة عالية من الإنسانية والاحترام تشرف حكومته"[٥٣]. كما سرد روايات عن الطريقة المرعبة التى تصرف بها اليونانيون تجاه أسراهم من الأتراك فى "المورة" و "كريت"؛ عندما قاموا بذبح الأسرى وربطوا النساء إلى آلات حرث الأرض مثل الحيوانات. أما "كانينج" الذى كان يهاجم القوات المصرية والعثمانية علناً، فقد وصف اليونانيين فى الخفاء بأنهم "شرذمة خبيثة"[٥٤]. وحتى توضع نهاية لحملة "المورة" ويتحقق تدخل أوروبى، فقد جرى نشر شائعات عن ترحيل جماعى لليونانيين إلى مصر، والتشهير بأعمال "إبراهيم". وكان ترحيل اليونانيين هو السبب الوحيد الذى دفع روسيا إلى التحرك تطبيقًا "لبرتوكول" ١٨٢٦، وتم نشر مثل هذه الشائعات بذكاء .

سقطت أثينا فى يونيو ١٨٢٧، على الرغم من أن القوات اليونانية والأسطول كان يقودها إنجليز. وفى الشهر التالى تم توقيع "معاهدة لندن" بين إنجلترا وفرنسا

(*) Philhellenic

(**) Barbarization of Greece والبربرية ، صفة اصطلح اليونانيون والأوربيون عامة على إطلاقها على أعدائهم من الشعوب غير الأوروبية غير المسيحية .

وروسيا في ٦ يوليو. سعت المعاهدة إلى توسط القوى الكبرى بين اليونان وتركيا بفرض هدنة بينهما، فإن رفضت تركيا، فسوف تقوم الدول الكبرى بالاعتراف باليونان بإنشاء علاقة تجارية معها، ثم في نهاية الأمر، بسحب ممثليهم من "إستانبول". وأضافت القوى الكبرى أنه إذا لم تقبل الهدنة فسوف ينفذون حصاراً بحريا ويمنعون أي سفن محملة بالأسلحة والذخائر من الوصول إلى اليونان[٥٥].

أما محمد علي، الذي انزعج في الظاهر من خديعة العثمانيين له وإعادة تعيينهم "لخسرو"، وإن كان في حقيقة الأمر، ربما خشي عواقب التحالف الغربي ضد قواته، فقد قام باستدعاء "دروفيتي" وشرح له أنه كان على استعداد للتعاون مع الدول الكبرى، وخاصة فرنسا، "إذا كنا، وما دمنا، نرغب في تحرير اليونان، وطلب من القنصل أن يبعث رسالته إلى فرنسا على الفور وأنه سوف ينتظر الرد الرسمي والحاسم للحكومة الفرنسية[٥٦]. وكان "دروفيتي" على إيمان راسخ بإخلاص الوالي، لكن السفير الفرنسي في "إستانبول" "جويمينو"(*) لم يكن كذلك واعتبرها ببساطة "تسويفات محسوبة، لأن محمد علي كان مستمراً في تجهيز أسطوله . وبينما كان "جويمينو" يعتقد أن الأسطول كان في طريقه للإبحار إلى "هايدرا"، ادعى الوالي أن ذلك كان لحماية مصر عندما انشق على السلطان وأرسلت حملة موجهة ضده. ومضى في جدله قائلاً إنه إذا ما كان يسعى للاستقلال، فقد كان في حاجة إلى جيش متأهب وأسطول متيقظ. كان الاستقلال أكثر أهمية للوالي من "المورة" أو أي إقليم أخر أيا ما كان. وكانت حروب التوسع التي خاضها وسيلة أكثر من قانونية للحصول على الاستقلال، لكنه إذا ما أصبح مستقلاً بصورة قانونية، فسيكون ذلك أمراً جديراً بأن يتخلى من أجله عن أية فتوحات. لقد كان "الباب العالي" هو عدوه الرئيسي، وكانت بغيته قطع العلاقات معه. فقد أبلغ "بروكيش – أوستن": "إنني لا أريد سوى مصر. ولا تذهب أمنياتي لأبعد من ذلك. إن مصر بلد صغير، إلا أنه بلد منتج لدرجة أنه، لولا هذه الحروب، لكان قد أصبح لؤلؤة. ولو عاش عشر سنوات في سلام، فسوف أجني منه أربعين مليون تالاري (ريال).

(*) Guilleminot.

وإذا ما تركونى أعمل، فسوف يتغير حال هذا البلد إلى درجة أنه، إلى جوار قوى العالم الأربع الكبرى، إنجلترا وروسيا والنمسا وفرنسا، سوف تكون مصر بأموالها هى الخامسة[٥٧]. لا شك أن هناك قدراً من التفاخر فى هذه المقولة، لكنها كانت تحتوى كذلك على قدر كبير من الحقيقة. ربما كان محمد على يطمح فى التوسع خارج مصر، لكنه كان يريد مصر أكثر من أى دولة أخرى، لأنه كان لا يزال يستطيع التوسع تجاريا حتى لو أصبح محدوداً إقليميا. سوف يمكن له بصورة أو بأخرى السيطرة على المنطقة، وسيكون الاستقلال هو وسيلته المؤكدة لتحقيق هذه الغاية.

فى أغسطس من هذا العام، كان "سولت" مقتنعًا بأن الوالى سوف يسحب على الفور أسطوله ويستدعى ابنه وجيشه ...، إن صاحب السمو لا يفكر فى شىء سوى أن يشبع طموحه الزائد ... وليس لديه من دليل عمل سوى ذلك الذى يتعلق بمصالحه الشخصية،[٥٨]. هكذا قال "سولت" بصورة غير منصفة، حيث إنه فعل أقصى ما فى وسعه ليصل بالوالى إلى هذا الموقف. وقد تم إيفاد من يدعى "كولونيل كرادوك"(*) فى شهر أغسطس ليجتمع بمحمد على ويتأكد من حياده. ويعث "كرادوك" بتقرير ذكر فيه أن محمد على قد أبلغه أن حملة "المورة" قد عادت عليه بفائدة كبيرة، والتى ترجمها "كرادوك" بأنها تعنى إما أن العثمانيين لن يرفضوا الآن منحه ولاية (باشاليك) الشام، وإما وهو الاحتمال الأكبر، أنها هيأت له إمكانية تأسيس جيش وأسطول من أجل تحقيق الاستقلال. وفى مقابل حياده، طلب الوالى تأكيدات من بريطانيا بتأييده فى تحركه نحو الاستقلال. ولم تكن أى من بريطانيا أو فرنسا تقبل إلزام نفسها بهذه الخطوة، أما الوالى، الذى لم يجد أمامه إلا طريق العثمانيين، فقد بعث أسطوله إلى "المورة" لإنهاء المهمة. وأرسل الحلفاء أسطولاً مشتركًا لحماية اليونان من الأسطول المصرى، وألقى مراسيه خارج خليج "نوارين"، الذى ضم الأسطول المصرى - العثمانى، وأعطيت الأوامر له لمنع تحرك المصريين خارج الخليج باتجاه "هايدرا" و"سبيزيا".

(*) Colonel Craddock.

قبل وصول أسطول الحلفاء، حذر "إبراهيم" أباه من افتقاره إلى ما يكفى من المهمات والذخيرة، ومن أن قتال الحلفاء مخالف لكل منطق وأنه سينتهى بتدمير أسطوله، وأن ذلك فى رأيه خطأ، إن لم يكن جريمة. ورداً على ذلك أرسل الوالى إلى "نجيب أفندى"، مندوبه فى "إستانبول"، رسالة لينقلها إلى "الباب العالى"، أشار فيها إلى أنه إذا كان الحلفاء يدبرون خدعة، فإنهم يستطيعون إحباطها، أما إذا كانوا يخططون لمنع الأسطول من الهجوم على "جامليكا" (هايدرا) فإن أسطولهم قادر على أن يكون نداً لأسطول الدول الكبرى ويدمره. وأشار إلى أن ذلك يعنى خسارة ما بين ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ رجل، كما يعنى عداوة القوى المسيحية، وسوف يقول الناس 'إن هذا خطأ محمد على، وسوف أكون مسئولاً عن إبادة ... الأرواح. ولهذا فقد أوقفت إرسال الأوامر بحث ابنى على القتال، وقال إن الحروب لم تمارس من خلال الاعتماد على الله وحده، وإنما كانت تخاض بالوسائل المادية، وبالمعرفة بفن الحرب، 'ونحن مازلنا فى ألف باء من فنونها . لكن الأوروبيين قد درسوا كل فنون الحرب،، ثم نصح باختيار أهون الشرين، أن يجرى التفاوض على استقلال اليونانيين بواسطة النمساويين. ثم ختم بقوله: 'إننى فى حيرة؛ هل أشعر بالأسف على الكارثة التى ستحيق ببلدى أو الكارثة التى ستصيب جهودى الضائعة، .ونصح "الباب العالى" بأن يحدد أى خطة يرغبون فى اتباعها[٥٩].

وقعت هذه الكلمات الأريبة على آذان صماء، إذ كان العثمانيون يؤمنون بأن منح اليونانيين استقلالهم سوف يعنى تحلل الإمبراطورية[٦٠]. وأرسل الصدر الأعظم أوامره إلى "إبراهيم" بأن 'لا يعير أى انتباه لخداع القوى الأوروبية وتخويفهم ... وفى حالة وقوع عدوان من جانبهم فإننا نحتاج إلى أن نضع ثقتنا فى الله وأن نحشد الجهود اللازمة لصد هجماتهم ... فالأوروبيون يخططون للوصول إلى أهدافهم من خلال الخداع (التهويش)، وإثارة الاضطراب ، والتخويف فحسب. هنا سر ادعاءاتهم والضجة التى يثيرونها ... وربما تُلقى بذور الخلاف فى صفوفهم أو قد يعلنون الحرب لكن هذا غير محتمل طالما لا نبدى نحن الخوف أو بوادر الاستسلام. إن الأوروبيين أعداؤنا وأعداء ديننا فى أوقات السلم وفى أوقات الحرب[٦١].

وقد كان "إبراهيم" وأبوه يعرفان الأوروبيين بصورة جيدة تسمح لهما بأن يتحققوا مـن أنه عندما أطلق أسطولهم النيران على السفن المتجهة إلى "باتراس"(*)، فإن ذلك لم يكن خداعًا، وإنما كان يعنى مشاكل خطيرة.

تلقى "الأدميرال كودرينجتون"(**) الذى قاد أسطول الحلفاء، أوامر غامضة من لندن، لكنه أُبلغ بأن يطيع الأوامر التى تصدر إليه من "ستراتفورد كانينج"، السفير البريطانى لدى "الباب العالى". وقد أبلغ "كانينج" "كودرينجتون" أن عليه أن يلجأ، كلما أمكن، إلى وسائل سلمية لإيقاف العثمانيين والمصريين، لكن ... "إنه من الجلىّ أن نية الحكومات المتحالفة أن تتجنب، ما أمكن، أى شىء يمكن أن يؤدى إلى الحرب، إلا أن منع الإمدادات ... أمـر يجب أن يفـرض فى نهاية الأمـر، عند الضـرورة، وإذا ما استُنفدت كل الوسائل الأخرى، بطلقة مدفع[٦٢]. وقد أطاع "كودرينجتون" رسالة طلقة المدفع الشهيرة حرفيا، وجعلوا منه فيما بعد كبش فداء من جانب حكومته التى أنكرت أنها كان لديها أية نوايا من هذا النوع. ويبدو أن هذه الرسالة كانت السبب الذى أدى بالقوى الكبرى الصديقة المزعومة الثلاث إلى حصار الأسطول المصرى العثمانى فى خليج "نوارين"، وهو ما وصفه "ستراتفورد كانينج" نفسه بأنه "خرق فاضح لأصول المجاملة ... وهو تحرش كذلك[٦٣]، وأُغرق معظم الأسطول "عَرَضًا" عندما أطلقت طلقة فى أكثر الظروف غموضًا.

وطبقًا لرواية "إبراهيم" للأحداث، فإن "محرم بك" قائد الأسطول العثمانى، بعث برسالة يطلب فيها من "كودرينجتون" ألا يصر على إدخال الأسطول إلى الخليج. وقد رد "كودرينجتون "بفظاظة أنه جاء لإعطاء التعليمات لا لتلقيها. وذكر "إبراهيم" أن "كودرينجتون"، بعد ذلك بخمس وعشرين دقيقة، "تعلل بحقيقة أن أحد زوارقنا المسلحة الأربعة قد طُلب منه التحرك، وعندما رفض إطاعة أوامره، فتح النيران، وذكرت الرواية

Patras. (*)
Admiral Codrington (**)

الإنجليزية أنه فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، أعطى "الأدميرال" إشارة بالاستعداد للتحرك، وبعد نصف ساعة دخل الأسطول الخليج. وتبع ذلك تبادل الرسائل بين "محرم" و "كودرنيجتون" على النحو الذى وصفه "إبراهيم"، على الرغم من أن "كودرينجتون" زعم أن "كل شيء بدا أقرب إلى أن ينبئ عن مشاعر ودية، على الجانب التركى، وأنهم لم يظهروا أى دلالة على نوايا عدائية"(٦٤) . وعندئذٍ قامت فرقاطة بريطانية بإصدار الأمر لزورق مسلح بالتحرك وأرسلت مجموعة للصعود للزورق لتنفيذ الأمر، فأُطلقت أعيرة نارية على المجموعة من جانب رجال الزورق المسلح، وبدأت المعركة.

أى جانب بدأ بالطلقة الأولى حقيقةً؟ ذلك أمر بدا غير ذى أهمية، إذ كان قصد "كودرينجتون" أن يثير العثمانيين، حتى لو كان قد أعطى رجاله الأوامر بألا يبدأوا بالطلقة الأولى. كان مجرد وجود الأسطول فى الخليج عملاً استفزازيا، ولم يكن العثمانيون بالتأكيد مستعدين للمعركة، طبقًا لكل الروايات البريطانية. وقُدمت الاعتذارات للعثمانيين على "الحادث المشئوم"، وهو تهوين مثالى لفقدان أسطول وأرواح الرجال الذين كانوا على ظهره .

ما إن أُغرق الأسطول المصرى فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧، حتى أظهر محمد على رباطة جأشه . فقد كتب القنصل " باركر "(*) ، خليفة " سولت " الذى توفى، فى تقرير له، أن الوالى أظهر قدراً عظيمًا من نبل الخلق فى هذه المناسبة الصعبة، وأرسل إلى قائد البارجة الوحيدة فى الميناء – وهو فرنسى – يؤكد له أن الأحداث لم تغير من مشاعره الودية تجاه كل الأوروبيين المقيمين فى بلاده: "إننى أعرف جيداً كيف أقدر وأحافظ على السمعة التى اكتسبتها من العدل وسعة الصدر"، هكذا ختم رسالته(٦٥). وكتب الوالى إلى "نجيب أفندى": "وا مصيبتاه ! وا أسفاه ! هل أبكى على أسطولى المدمر، أم أبكى على مصير هؤلاء المسلمين الذين سيسقطون فريسة للمجاعة؟ إذ إن

(*) Barker

الحلفاء فرضوا حصاراً بحريا ومنعوا أى سفن عثمانية أو مصرية من الوصول إلى "المورة". كان الجيش المنقطع هناك مهدداً بالموت جوعًا. وبدأ عقل الوالى النافذ فى الأخذ بزمام الأمور، وانطلق ليحلل اختياراته بجلاء وواقعية بعد تلك الدفقة العاطفية الأولى .

إن إعلان الحرب على القوى الثلاث الكبرى لن يكون له من نتيجة سوى زيادة أعداد المعارضين لنا، إذْ سيقوم الآخرون بالانضمام إلى التحالف وفى ظنهم أنهم لن يسمحوا للدول الثلاث الأولى بالحصول على الفضل كله. سيكون من الأفضل إنهاء الموقف الآن بشروط يسيرة وأن نركز على استعادة قوتنا وجمع شتات قواتنا ... ليس الوقت مواتيًا لشن حرب على القوى الكبرى[٦٦].

كان الشغل الشاغل للوالى هو كيف يوصِّل الإمدادات إلى رجاله فى "المورة"، بينما كان العثمانيون مشغولين بفقدان جزء كبير من إمبراطوريتهم. كانت المشاكل التى تواجه كلاً من الشريكين مختلفة ، وكذلك كانت الحلول التى تصورها كل واحد منهما.

كشفت التقارير التى بعث بها "إبراهيم" من "المورة" عن أن قواته كانت تعانى المرض والجوع، وبالتالى فقد تمردت بعض الوحدات ، وفرت بعضها وحاولت أن تشق طريقها إلى "روميليا"(*) عن طريق البر، يقتلون وينهبون وهم فى طريقهم. أما الباقون فقد تدنوا إلى أكل الميتة بل وحتى لحم الخنزير[٦٧]. وفى مطلع السنة أبلغ محمد على "الصدر الأعظم" أنه سوف يسحب "إبراهيم" والجيش من "المورة" إذا لم تصلهم الإمدادات، وأكد له "الصدر الأعظم" أنه سيفعل كل ما يمكنه لإرسال الإمدادات[٦٨]. ولم تصل هذه الإمدادات أبداً، وتلقى الوالى تقارير يومية عن المجاعة ومعها أنباء التمرد، إذ لو كان الرجال على استعداد للموت فى المعركة، فإنهم لم يكونوا راغبين فى الموت جوعاً[٦٩]. ولم يكن العثمانيون ليتأثروا بحالة المصريين، وأصدروا، بصورة دمثة، الأوامر بأنه لو نشبت الحرب بين تركيا وروسيا، كما كان يبدو محتمًا، فإن على "إبراهيم" أن يذهب بجيشه إلى "روميليا"[٧٠].

(*) Rumelia هى ذلك الجزء من الإمبراطورية العثمانية السابقة فى البلقان ، وتشمل مقدونيا وتراقيا وألبانيا.

ولم يتأخر الوالي وطالب "الباب العالي" بالشام كتعويض له عن خسائره الأخيرة[٧١]. وفي اجتماع للديوان حضره السلطان من وراء ستار، تساءل السلطان عما يمكن أن يحدث لو أن محمد علي مُنح ولاية الشام ثم عُزل فيما بعد. هل سيذهب الوالي إلى الشام ويترك مصر بلا حماية ومعرضة للهجوم عليها ؟[٧٢]. ولم تكن هذه أكثر من تساؤلات خطابية، فلم يكن لدى "الباب العالي" أي نية في أن يمنح الوالي أية أقاليم جديدة، وكان الانهيار في "المورة" سببًا كافيًا كأي سبب آخر لعدم الاستجابة إلى طلبه ولاية الشام .

أما الوالي، الذي قرر أن أكثر السياسات حكمة هي أن يسحب رجاله من "المورة"، فقد تفاوض مع "كودرينجتون" على جلاء الجيش المصري، الأمر الذي أثار غضب العثمانيين، الذين أعلنوا أن هذه الخطوة سابقة لأوانها وأنها تسبب الحرج ... والأسف[٧٣]. لكن محمد علي لم يعد راغبًا في أن يلتزم بالقرارات العثمانية وصمم على أن يقلل من خسائره إلى أدنى حد.

لقد تكفل المصريون بتجهيز وإمداد الأسطول بأكمله المكون من الإحدى وثمانين سفينة التي غرقت، والتي كانت ضربة قاصمة معنويا وماديا، لكن كان للوالي فلسفته بشأن خسارته إذ كان لا يزال يخبئ في كُمّه أوراقًا أخرى. فقد استرد أسطوله في غضون سنتين، مستعينًا بالعمالة المصرية في ترساناته البحرية الجديدة، بدلاً من شراء السفن من الترسانات الأوروبية مرتفعة الأسعار .

كانت "نوارين" انتصاراً اقتصاديا للتجارة الغربية بقدر ما كانت انتصاراً سياسيا لصالح اليونانيين . لم يكن في استطاعة محمد علي أن يسيطر على الملاحة في شرقي البحر المتوسط والبحر الأسود دون أن تكون "المورة" قاعدة له، إلا إذا استبدل "بالمورة" ميناء آخر على المتوسط: الشام على سبيل المثال. ولم يذهب درس "نوارين" لدى الوالي عبثًا. لقد افترض أن الدول الكبرى أوقفته لأنهم كانوا يرغبون في تأييد اليونانيين المسيحيين في مواجهة جيوش مسلمة. وفشل في إدراك أن الحكومة البريطانية، وباقي الدول الكبرى، لم تكن ترغب في بزوغ "قوة إفريقية". لكن الحكومة الفرنسية، على أية حال، بادرت بالاستجابة إلى ندائه بطلب المساعدة الفنية، بل أوحت

إليه بأنها قد تُقدِم فى الوقت المناسب على تأييد محاولته الاستقلال. وشبيهًا بما حاول أن يفعله فيما بعد حاكم مصرى آخر، جمال عبد الناصر، حاول الوالى أن يستخدم قوى كبرى ضد أخرى. إلا أن ما يجمع الدول الكبرى، على أية حال، كان أكثر مما يفرقها؛ فعلى الرغم من أن إنجلترا وفرنسا قد مرتا بسنوات من الحروب الدامية، فقد كان السلام هو المحصلة وليست الحرب الباردة، وكانتا فى التحليل النهائى أكثر استعداداً لأن يتعاونا من أن تعارض إحداهما الأخرى، وهو ما لم تكن أىٌ منهما راغبة فيه. وأدت الحرب الطويلة بين هاتين الدولتين إلى أن يميل الميزان لصالح بريطانيا، ولم تكن فرنسا غير قادرة أو راغبة فى أن تسعى إلى جولة ثانية مع بريطانيا حول رهان صغير مثل مصر.

سعى محمد على إلى التودد إلى البريطانيين عن طريق مشاريعه الاقتصادية وكان الطعم الذى استخدمه هو أن يوجه البريد فى اتجاه الهند، وأن يعامل التجار البريطانيين معاملة منصفة. لكنه لم يستوعب كيف أن سلطانًا عثمانيا ضعيفًا أعطى التجار البريطانيين كل ما طلبوه من امتيازات، وقام بدور الحاجز أمام انسياب القوة الروسية إلى البحر المتوسط، كان أعظم قيمة بالنسبة لهم ولسياستهم من حاكم قوى مستقل فى مصر، لاسيما إذا كان لهذا الحاكم سياسة خاصة به جعلت منه منافسًا تجاريا محتملاً. وأصبح تأييد العرش العثمانى سياسة بريطانية ثابتة حتى عام ١٨٩٩ عندما حتم وضع الدفاع الإمبراطورى توجهًا جديداً؛ هو احتلال مصر بصفة دائمة ليكون ضمانًا للطريق إلى الهند .

كانت "نوارين" من بعض الوجوه إنذاراً لمحمد على بأنه قد تجاوز حدوده، لكنه إنذار صادف آذانًا صماء. فعلى الرغم من شدة خوفه من إنجلترا، فقد كان على ثقة كافية من نفسه ومن قوته لكى يمضى فى تنفيذ خططه.

كان الجيش المصرى مشغولاً بمجنديه الجدد وبمناوراته. وافترض البعض أن ذلك كان لمساعدة العثمانيين فى حربهم ضد روسيا، التى نشبت عام ١٨٢٨ . وزعم "دروفيتى" مُحقًا أن الاستعدادات كانت تنذر بغزو وشيك للشام. واقترح على رؤسائه أن يجعلوا الوالى يعدل عن عزمه ويقومون بإغرائه بغزو شمال إفريقيا بدلاً من ذلك[٧٤].

فى ذلك الوقت، كان التقدم الروسى فى الأقاليم العثمانية قد أوصل الحكومة الفرنسية إلى النقطة التى بدت فيها مستعدة لتقبل تفكك الإمبراطورية العثمانية وكانت تقرر أية تعويضات سوف تطالب بها متى انهارت الإمبراطورية. ولهذا فقد أعارت الحكومة الفرنسية أذنًا مسايرة لمشروع يقضى بأن يقوم الحاكم المصرى بإرسال جيش إلى الجزائر تحت قيادة "إبراهيم". وكان الفرنسيون متمسكين بشدة بأن يكون "إبراهيم" هو قائد الجيش، لأنهم كانوا يدركون قيمته العسكرية. وكان محمد على يعتقد أن مثل هذه الحملة سوف تنتهى خلال شهرين، وأن العثمانيين، الذين ساواهم بالحمير، لن ينفروا من فتح إقليم كان تحت سيطرتهم بصورة اسمية[٧٥]. طلب الوالى خلال مباحثاته مع الحكومة الفرنسية أربع بوارج ، تحمل كل واحدة منها ثمانين مدفعًا وعشرة ملايين فرنك . وطرح الفرنسيون وعداً يحمل إغراءً إضافيا: "ربما أدت محصلة الحملة إلى بسط سلطانه وسلطان أسرته على قاعدة أعرض وأكثر رسوخًا"[٧٦] ، فى إشارة إلى الاستقلال .

وعندما أحست الحكومة البريطانية بالمشروع حاولت وضع حد له. تم إنذار الحكومة الفرنسية بالتخلى عن خطة تحركها، وصدرت الأوامر إلى الممثلين البريطانيين بإبلاغ الوالى و"الباب العالى" بأن الحكومة البريطانية لن تنظر بغير اكتراث إلى تغيير فى ملكية الأقاليم الإفريقية، خاصة إذا ما كان ذلك يعنى زيادة النفوذ الفرنسى[٧٧]. فعقد حلف بين محمد على والفرنسيين يعنى ضمنًا أنه وقع تحت الحماية الفرنسية: وهو ما يعد توسعًا فى سلطان فرنسا لن تسمح به الحكومة البريطانية. وفى الوقت نفسه رفض الروس أن يتماشوا مع المخططات الفرنسية بالحصول على تعويضات فى أوروبا، ومن ثمَّ فقد قرر الفرنسيون أن يذهبوا إلى الجزائر بأنفسهم، مستخدمين المصريين كقوة احتياطية. ورفض الوالى أن يفعل هذا؛ قال إن ذلك سوف يفقده سمعته وشرفه، وطويت صفحة المشروع المشترك[٧٨]. وكان هذا من حسن حظ محمد على، لأن الفرنسيين كانوا يضمرون مشروعًا، غير معروف لديه، لن يؤدى إلى احتلالهم للجزائر فحسب، بل سوف يمتد ويمهد الطريق لامتلاكهم مصر هى الأخرى فى نهاية الأمر[٧٩].

وعلى الجانب الآخر، كان محمد على يلعب لعبته هو. فمع نهاية حملة "المورة" كان خائفًا من أن يخطط السلطان لحملات انتقامية ضده. وفى الوقت نفسه كان يريد

تعويضًا عن كل خسائره. ولذلك خطط لغزو الشام. فسوف تمثل الشام تعويضاً سخيا ومنطقة عازلة بينه وبين السلطان إذا ما نشب قتال بينهما. كان المنعطف باتجاه الجزائر قضمة مغرية، لكن ليست بالّتي تصرفه طويلاً عن هدفه الرئيسي، الشام، كانت المغامرة الجزائرية ستُمدُّه بأربعة من البوارج الحربية الكبيرة، تلك التى لا غنى عنها لحملة الشام، والتى كانت ستكفل له تفوقًا بحريا على العثمانيين. لكنه كان يخشى أن الفرنسيين سوف يبقون فى الجزائر إذا ما نزلوا أرضها، خاصة إذا أحضروا معهم مستعمرين فرنسيين، وأن الحدث سوف يثير المشاكل للمصالح البريطانية فى البحر المتوسط، وهو ما أبلغ به "باركر" فيما ثبت أنه كلمات تحمل نبوءات بما سيحدث[٨٠].

ابتداءً من أكتوبر عام ١٨٢٨ ، عندما رسا "إبراهيم" فى نهاية الأمر على أرض مصر، وحتى نوفمبر ١٨٣١، حين غزا الجيش المصرى الشام، كان هناك الكثير من الأنشطة بادية للعيان فى مصر. فقد وصل مهندس فرنسى هو "لوفيبير دى سيريزى"(*) فى مايو ١٨٢٩ ليتولى مسئولية الترسانة الجديدة لبناء السفن فى الإسكندرية حيث كان الوالى يأمل فى أن يبنى لنفسه أسطولاً جديداً. وتم تجنيد دفعات جديدة من المجندين، كما استُحدثت وحدات جديدة من الفرسان. كذلك أعيد تنظيم الجهاز الحكومى وأنشئت ست مديريات جديدة، واحدة تحت إشراف الوالى وواحدة تحت إشراف "إبراهيم"، الذى أُعطى له دور أساسى ليقوم به فى جهاز الدولة[٨١]. وقد حاول "إبراهيم" إجراء تعديل شامل فى الجهاز الحكومى خاصة فى "الخزينة". وكان أحد الأوامر الأولى التى أصدرها هو التحول إلى نظام القيد المزدوج(**) فى الدفاتر الممسوكة، وبالأرقام الأوروبية[٨٢]. وكان على المحاسبين أن يتعلموا الحساب من جديد، لكن أمكن للمديرين أن يخرجوا بنتائج أقرب إلى المعقولية من الأرقام التى تقدم لهم. وتم إنشاء ثكنات جديدة فى "الإسكندرية" ونُزحت ونُظفت البرك فى منتصف المدينة مع رش الشوارع بالماء مرتين يوميا. واستُخدم الجنود فى أداء هذه المهام مقابل ٢٠

(*) Le Febure de Cerisy.

(**) أو ما كان يعرف بحساب الدوبيا .

بارة فى اليوم[٨٣]. ودعا "إبراهيم" إلى عقد مجلس من ٤٠٠ عضو كان ينسبه لنفسه، فيشير إليه على أنه "برلمانى"، من أجل المساعدة فى تقويم الفساد فى الجهاز الحكومى وحل مشاكل الفلاحين[٨٤]. وقد بعث القنصل الروسى بتقرير تضمن هذه التغييرات وأورد ملاحظة تضمنت أن "إبراهيم" كان مرهوبًا فى مصر لدرجة أن الناس كانوا يرتعدون لمجرد ذكر اسمه: "إنه من المظنون أن هذا الخوف يمكن أن يلطف بصورة ما من القهر الذى كان يعانيه السكان من مديرى وموظفى المديريات المختلفة[٨٥].

أنذرت هذه الأنشطة المحمومة بتحرك وشيك. واعتقد بعض المتفائلين أن ذلك يهدف إلى مساعدة العثمانيين، بينما اعتقد آخرون ممن هم أكثر واقعية أن ذلك كان بهدف غزو الشام. وكان من رأى القنصل الروسى أن محمد على قد ضيَّع فرصته ليصبح مستقلاً لأن حملة "المورة" قد دمرته ماديا وفى الوقت نفسه كشفت "للباب العالى" المدى الكامل لمصادره المالية. مارس "الباب العالى" الضغط على الوالى لزيادة مواردهم على حسابه. وصدر إليه الأمر بتعمير وتجهيز السفن التى نجت من الغرق فى "نوارين"، كذلك أُمر بإرسال الأموال وتشكيل كتائب لمساعدة "الباب العالى" فى حربه مع الروس. أرسل الوالى أموالاً، لكنه امتنع عن إصلاح الأسطول وإرسال القوات، لأسباب واضحة. لقد كان يخطط لضربة وقائية وكان فى حاجة إلى إمكانياته كلها. وفرض "الباب العالى" حظرًا على تصدير الأخشاب إلى مصر، التى كانوا يدركون أنه يحتاجها لأسطوله، ونتيجة لذلك قام الوالى بطرد الضباط العثمانيين من بحريته وأحل محلهم ضباطًا مصريين، تدربوا على أيدى الفرنسيين. وقدر "باركر" عدد الضباط المفصولين بما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ ضابط. كما قام بتسريح ٢٠٠٠ من رجال المدفعية الذين كانوا يتقاضون ٦٠ قرشًا يوميا وحل محلهم مصريون يتقاضون ١٥ قرشًا فى اليوم[٨٦].

وبنهاية السنة التالية ١٨٣٠ ، كانت استعدادات الوالى قد اكتملت. وفى حديث له مع "باركر" قال، بصدد حديثه عن العثمانيين: "من الممكن أن تقيم دعامة هنا وتقيم دعامة هناك، لكن كل هذا سيكون عبثًا"، وفى إشارة إلى الجزائر، أبدى دهشته ممن قد يعترضون على امتلاكه لها: "ألا يعلمون أننى سوف أضع حدا للقرصنة؟ ... إننى من الزرّاع ... وتاجر بصورة أساسية[٨٧]. وأبلغ "باركر" أن الوسيلة الوحيدة لتقوية

السلطان هى فى تأييده هو، محمد على، إذ لو حدث ذلك فسيكون تحت تصرف "الباد شاه"(*) جيش منضبط يضم ١٢٥ ألف رجل على استعداد لتشكيل حاجز فى وجه الروس فى "إستانبول" وفى بلاد فارس، إذ سوف يكون على البريطانيين محاربة الروس هناك. ومضى يقول: "لقد انتهى "الباب العالى"، ويتحتم على إنجلترا أن تستعد لإعداد قوة فى آسيا لمواجهة الروس. وأين يمكنها أن تجدها إلا معى ومع ابنى من بعدى؟، ثم جعل هذه الذريعة للاعتراف به أكثر وضوحًا حين أضاف:

{ الناس } يحبوننى، وسوف يلتفون حول رايتى؛ إذا ما أقدم الإنجليز على مساندتى ... إن عداوة الحكومة الإنجليزية تشل (هكذا) كل جهودى ... ولو أصبح الإنجليز أصدقاء لى، فإننى أستطيع أن أفعل كل شىء ؛ وبدون صداقتهم لا أستطيع فعل شىء. إن إنجلترا قوية للغاية، وقد تنبأت من زمن بعيد أننى لن أحقق شيئًا عظيمًا دون إذنها . حيثما وليت وجهى فهى هناك لتحبطنى(٨٨).

لكن إنجلترا لم تكن لتساعد محمد على، وعملت على أن توقف كل حملاته الناجحة وتجبره على أن ينكمش.

بدأت حملة الشام عندما تركت القوات البرية مصر فى ٣١ أكتوبر عام ١٨٣١، ثم تبعتها القوات البحرية بعد وقت قصير . وكانت الحجة التى سيقت لتبرير الحملة هى نشوب نزاع مع "عبد الله باشا" والى " "عكا". وادعى الوالى أن ٦٠٠٠ فلاح قد فروا إلى "عكا" هربًا من التجنيد والسخرة والضرائب، وأنه يريد استرجاعهم. كان هذا، ببساطة، مجرد تبرير، لأن الوالى كان قد خطط لغزو الشام منذ السنوات الأولى لوجوده فى مصر.

واجهت القوات المصرية فى مبدأ الأمر صعوبة فى احتلال "عكا"، لكنها سقطت فى خلال ستة أشهر، وفى أقل من عشرة أشهر كان قد تم احتلال الشام كله بواسطة جيش "إبراهيم". لم تكن القوات العثمانية التى أرسلت لمواجهته كفؤًا "لإبراهيم"

(*) لقب فارسى معناه السلطان الأعظم .

"ونظامه الجديد"، وفى معركة خارج "حمص" سقط فى يده ثمانية من الباشوات العثمانيين وعدد من المدافع وكمية من المهمات و٣٠٠٠ أسير، ولهذا فقد عرفت المعركة فى مصر باسم "هزيمة الثمانية باشوات". وقد أنهت معركة "بيلان"(*) المرحلة الأولى من حملة الشام وأتاحت للجيش المصرى عبور جبال "طوروس" والتقدم إلى "قونية"، حيث أصدر الوالى أمره بالتوقف.

كانت التقارير الأولى "لإبراهيم" حول ردود أفعال أهل الشام إزاء الاحتلال مشجعة. فذكر أن أهالى البلاد، والمسيحيين بصفة خاصة ، كانوا راضين عن حكمه، وأن المعارضة إنما جاءت من الدروز، ليس لأنهم كانوا غير راضين ولكن بسبب معارضتهم للأمير "بشير شهاب"، حليف مصر[٨٩]. وفور دخوله "القدس" أعلن "إبراهيم" أنه من الآن فصاعداً ستوقف كل تفرقه بين المسيحيين والمسلمين، وهو إعلان تلقاه المسيحيون بالفرح باعتباره مبشراً بعهد جديد.

تم الاحتلال دون إراقة الكثير من الدماء، وكتب محمد على لابنه بأن يعامل "عبد الله" و"عكا" بالرحمة، وقال :

هل هناك سعادة، يا بنى، تفوق عفونا عن أعدائنا ؟ لقد قرأت فى بعض كتب التاريخ أن العفو هو زكاة المنتصرين، ونحن لن نجد فى الانتقام شيئًا من المتعة التى نجنيها من العفو. لقد كانت هذه السجية فطرية فى أبيك، ومن المعروف أن الفرع يتبع الأصل[٩٠].

ومضى يقول إنه عندما بلغت القناصل أنباء معاملتهم الطيبة "لعبد الله"، قاموا بالثناء عليه لذلك وقالوا إنها تستحق أن تكتب على صفحات الزمان بقلم من ذهب. وعندما تجاهل رجال "إبراهيم" أوامره ونهبوا مدينة "عكا"، أمر "إبراهيم" بالبحث عن المنهوبات وإعادتها لأصحابها معاقبًا ضباطه على السماح بصدور مثل هذه التصرفات من فصائلهم[٩١].

(*) مدينة جنوبى الإسكندرونة .

فور احتلال الشام، رغب محمد على فى أن يجند رجالاً لقواته من هناك بدلاً من مصر. ولم يؤمن "إبراهيم" أن ذلك أمر قابل للتنفيذ؛ وشرح ذلك لوالده: "مصر مُلكنا نفعل بها ما نشاء ("مصر مُلكنا وأهلها بمثابة مماليكنا")، لكن هذه (الشام) بلاد محتلة حديثًا ... فكيف أستطيع منعهم من الفرار فى حين أن جنودنا نحن يفرون ولا نستطيع العثور عليهم ؟" [٩٢].

ويبدو أن فرار الجنود كان أمراً شائعًا في الجيشين، إذ كان الأتراك يفرون إلى صفوف المصريين، وكان الجنود المصريون يختفون. وعندما قبض "إبراهيم" على جاسوس تركى تسلل بين قواته، نصحه والده بأن يعامل الجاسوس معاملة حسنة، ويريه كيف أن الجنود المصريين يتقاضون مرتبات جيدة ويتناولون طعامًا جيداً ويعاملون معاملة طيبة، بالمقارنة بالعثمانيين. وأمر بإطلاق سراح الجاسوس وإعادته إلى الجانب التركى لينشر الأنباء عن أن كل الفارين الذين يلجأون إلى الجانب المصرى سوف يلقون معاملة حسنة. وكان يأمل من استعمال هذه الوسائل للتشجيع على المزيد من حالات الفرار من صفوف العثمانيين[٩٣]. ولابد أن المفارقة المثيرة للسخرية فى هذا الصدد كانت كامنة إذ كان "إبراهيم" دائم النواح على النقص فى رواتب رجاله. وبعد شهور قليلة بعث برسالة حادة العبارات إلى والده يحتج على العجز فى الأموال.

إن همتكم التى تزحزح الجبال تتضاءل بالنسبة للجيش، وهو ما يثير دهشتى لأنه إذا لم يكن لديك أى مشاعر حب تجاهى أليس لديك مثل هذه المشاعر تجاه مصر كذلك؟ وإذا ما ساءت الأمور هنا، ألن يؤدى ذلك حتمًا إلى إنهاء وجود مصر ذاتها؟ لقد اعتدنا على اعتبار الأتراك كسالى ولا همة لهم، لكنهم كانوا ينفقون أموالهم ويدفعون رواتب جندهم بانتظام. كانت آخر أموال تلقيناها منذ أربعة عشر شهراً وبلغت ٨٠٠٠ كيس. يا صاحب الجلالة، إننى وإن كنت استخدم عبارات خشنة لوصف موقفنا هنا ... إلا أن هدفها شريف، ولهذا فإننى ألتمس منكم الصفح[٩٤].

توالت الشكاوى من نقص الأموال والمدافع والرجال دون هوادة طيلة زمن الحملة. فقد استنزف محمد على ثروة البلاد ولم يكن لديه أموال يرسلها إلى "إبراهيم". وتفشت

"الكوليرا" فى مصر عام ١٨٢٣، فى حين أن الجفاف الذى أصابها عام ٣٣٨١ جعل الأمور أكثر صعوبة. ومع كل ما فى قدرته من عزم صادق، كان الوالى غير قادر على أن يجد نقوداً يرسلها لابنه. ورغم هذا، فإن الجنود "المفلسين، الذين لا يملكون درهمًا واحداً، والضباط بجيوبهم الخاوية"[٩٥]. كانوا يُجبرون بواسطة قادتهم على دفع ثمن كل شىء يأخذونه من الأهالى. وفيما بعد، عندما اتُّهم بأنه يعيش عالة على الأرض(*)، قال "إبراهيم" بكبرياء: "إننى أدفع ثمن كل شىء استعمله ... إننى مسئول عن استقامة العساكر وحسن سيرهم"[٩٦].

وفى بعض الأحيان كانت توسلات "إبراهيم" لطلب العون تبدو يائسة، مثلما حدث حينما كتب: "لماذا لم تُرسَل المدفعية التى طلبتها؟ ... لماذا ليس هناك رد على طلباتى؟ ... إذا لم يكن هناك رد على وشك الوصول فإننى سأتجرأ وأكون مضطراً إلى ترك أوامركم دون الوفاء بها، ثم ختم خطابه بمرارة قائلاً: "إننى أطلب شيئًا من رؤسائى ولا أتلقى رداً، وأصدر أوامرى إلى مرءوسىَّ لكنى لا أطاع ... أى مجد يمكننى أن أناله من مهمتى؟"[٩٧]. وكانت الملحوظة الخاصة بمرءوسيه إشارة إلى شكواه من أن ابن عمه "إبراهيم يكن" لم يكن يطيع أوامره. وقد تسبب العجز فى دفع المرتبات إلى تمرد "آلاى" المدفعية التاسع وقام أفراده بقتل "البكباشى" قائدهم بعد تأخر مرتباتهم ما بين ١٥ إلى ١٦ شهراً.

ارتفعت معدلات التجنيد فى مصر، والأمر الذى يثير الدهشة أنه لم تحدث انتفاضات مناهضة للتجنيد. وتم شنق رجلين نشرا شائعات مؤداها أن الجيش المصرى هُزم فى "عكا"، فى محاولة لوضع حد للمخاوف الزائفة والأحاديث الانهزامية بين الناس. وقد ثارت همهمة من بعض الناس إزاء فكرة محاربة إخوتهم المسلمين ومناهضة السلطان، لكن مثل هذه الأحاديث كانت فى نطاق صغير للغاية .

(*) أى البلاد التى يحتلها .

لم تصل المباحثات بين السلطان وتابعه إلى نتيجة، وعند حلول ربيع عام ١٨٣٢ جُرِّد محمد على وابنه من مناصبهما وألقابهما وحذف اسمهما من القائمة السنوية للحكام. وفور تجاوز "إبراهيم" حدود الشام ووصوله إلى "قونية"، نصحه محمد على بالانتظار عاماً أو عامين قبل التقدم من جديد، حتى يتيسر له الوقت الكافى لاكتشاف موقف الدول الكبرى من تطورات الأمور(٩٨). وقد اعترض "إبراهيم" بشدة على هذا الإجراء؛ فلم تعد معه أية أموال، ولم يكن لدى رجاله ملابس رسمية شتوية وكانوا يلبسون ملابس صيفية رقيقة فى غمرة ثلوج الأناضول، وكان لديهم مدافع قليلة وكانوا فى حاجة إلى المزيد من الخيالة. وتجاهل "إبراهيم" أوامر أبيه، وفى ٢١ ديسمبر دارت معركة كبيرة بين قواته وبين قوات "الصدر الأعظم". وأسفرت معركة "قونية" عن هزيمة مدوية للعثمانيين وعن أسر "رشيد باشا" "الصدر الأعظم". وكان لهذا الانتصار بصورة خاصة مذاقه الحلو لدى "إبراهيم" إذ كان جيشه أقل بكثير من جيش العثمانيين فى عدد الرجال والمدافع. وقد ذكر "إبراهيم" فى تقرير له أنه كان تحت يد الوزير الأكبر ٧ "آلايات" مدفعية و٦ فرسان و ٨٢ أو ٩٢ مدفعاً. بينما كان لديه هو ٥ "آلايات" مدفعية و٤ فرسان و٦ "بطاريات" مدفعية. واستولى من العثمانيين على "آلاى" مشاه و٤ كتائب و ٢٠ مدفعاً، وأضاف أن كل "البوشناق" فى الجيش قد هربوا وانضموا للجانب المصرى(٩٩).

قبيل معركة "قونية"، ناقش "إبراهيم" مع أبيه إمكانية الحصول على فتوى من مفتى "حلب" بعزل السلطان ثم نشر نص الفتوى فى "الأناضول" و"إستنبول". وكان يأمل بذلك أن يحقق عزل السلطان بواسطة ثورة شعبية، وليس بقوة السلاح. وما إن تم أسر "الصدر الأعظم" حتى خطط "إبراهيم" لوسيلة أخرى للإطاحة بالسلطان، باستخدام مسئول عثمانى كبير لتحقيق هذه الغاية.

عامل "إبراهيم" "الصدر الأعظم" كزعيم عالى القدر وليس كأسير حرب، ودخل فى أُحجية، حيث كانت أوامره لجيشه تصدر باسم "الصدر الأعظم". وكانت خطة "إبراهيم" هى أن يجعل "الصدر الأعظم" ينضم إلى المصريين ثم يزحفون إلى "إستانبول": 'نحن بإمكاننا أن ننفذ عزل "محمود" وتنصيب ابنه على العرش فى يسر، هكذا كتب لأبيه.

إذا لاقت مثل هذه الخطة موافقتكم فأبلغنا على الفور حتى نستطيع أن نبدأ قبل أن يصبح الوقت متأخراً جدا. أما إذا كنتم سموكم تنتوون التفاوض وتريدون ببساطة تهديد "إستانبول" وإخافتها للتوصل إلى شروط سلام فى صالحنا، فليست هناك غاية تستحق أن نعمل من أجلها بالبقاء هنا. وسيكون من الأفضل لنا أن نذهب إلى "إزنيك"(*) ونستولى على المدن الساحلية ومن خلالها يمكننا أن نحصل على إمدادات جديدة من مصر، وربما نستطيع من هناك أن نثير فتنة قد تخفف من اعتزامنا عزل "محمود".

ثم قال "إبراهيم"، الذى كان يفضل الاختيار الأول: 'لولا امتثالنا لأوامركم لكنت بالفعل قد أصبحت فى "إستانبول". فلماذا التأخير؟ هل خوفًا من أوروبا أو لأسباب أخرى؟' [١٠٠].

وبعد ثلاثة أيام، وفى رسالة أخرى، أُبلغَ الوالى أنه لو لم يكن هناك تدخل من جانب أوروبا فإن الوقت مناسب للزحف على "إستانبول" لاقتلاع هذه البلية الدهماء من جذورها[١٠١]. كان "إبراهيم" على ثقة من قدرته على الإطاحة بالسلطان بجهد يسير. من خلال هذه الرسائل تبدو كراهية "إبراهيم" للسلطان واحتقاره للعثمانيين واضحة كل الوضوح. كان قد حصل بالفعل على فتوى كان فحواها: 'إذا جار إمام المسلمين على الأمة هل يحق لهم عزله؟، وكان الرد: 'نعم، هو ذلك على أن تكون الأمة من ١٢٠٠٠ رجل كلهم مجمعون على ذلك[١٠٢]، وكان كل من "إبراهيم" و"الصدر الأعظم" يخشى من أن السلطان، إن وصلت إلى أذنيه كلمة واحدة عن جهودهما لعزله، أن يدفعه حبه للسلطنة إلى قتل الأمراء وهو ما ستُلصَق وصمته بمصر[١٠٣]، أبلغ "إبراهيم" "الصدر الأعظم" أنه، لا هو ولا أبوه يطمع فى العرش إنهما، ببساطة، يريدان "عبد المجيد" جالسًا عليه. وعندما اعترض الصدر الأعظم لأن الأمير كان مجرد طفل، ناقضه "إبراهيم" بمقولة تشهيرية بعادة العثمانيين فى تنشئة أمرائهم وسط نساء

(*) Iznik مدينة صغيرة غربى تركيا .

الحريم، وتساءل مستنكراً عما إذا كان يمكن لرجل هذه نشأته أن يتعلم أصول الحكم وشئون الدولة ؟ أما إذا جلس الأمير على العرش وهو شاب، فسوف يتعلم تحت توجيه معلميه الحكماء ويصل شيئًا فشيئًا إلى منزلة الإنسان الكامل، إلى أن يصبح قادراً على أن يعطى الملكية حقها ويعطى الأمة حقها. وقد رد "الصدر الأعظم" على ذلك بأن "محمود" سيقوم على الأرجح بذبح الأمير، وهو ما رد عليه "إبراهيم" بأنه من المستبعد أن يلام هو على ذلك، وقدم تصوراً ثوريا مؤداه أنه من الأفضل لهم الاستغناء عن الملوك: "نحن نبغى إجماع الأمة فى أمورها ونستغنى بتاتا عن وجود الملوك"[١٠٤]. كانت هذه الكلمات النارية تتنبئ بالغيب، لكن ليس قبل مرور قرن آخر. ولابد أن "الصدر الأعظم" قد صُدم لدى سماعه هذه الكلمات، مثلما كان سيحدث لمحمد على لو أنه سمعها. ولم يكن بالقطع سعيداً عندما قرأها. اقترح "إبراهيم" على "الصدر الأعظم" أن يزحفا إلى "إستانبول" ويقوما بإصلاح الحكومة، فإذا ما استغاث السلطان بالملوك المسيحيين فسوف يجاهدان فى سبيل الدين وينالان ثواب الجهاد. ويبدو أن هذه الخطوة الأخيرة قد لاقت استحسان "الصدر الأعظم"، أو أنه تظاهر بالموافقة من خشيته ألا يجد بديلاً آخر.

زحف الجيش من "قونية" باتجاه الشمال. ولم يكن الطقس رحيما وماتت الجمال من البرد. وبرّر "إبراهيم"، الذى تحرك دون تعليمات من والده هذه الخطوة. وشرح الأمر لوالده: "طالما أن هذا الرجل الحقود المعروف بالسلطان "محمود" حيا، فسوف يؤذينا دائما وقتما يريد ... إن واجبنا أن نقوم بنفيه وننصب الأمير على العرش العثمانى".

إذا لم يعجب هذا أوروبا فلن يكون لديها وقت لإيقافنا، وماذا يمكن لأوروبا أن تفعله فى مواجهة " أمر مقضى"(*)؟ إنى أخطط للذهاب إلى "بورصة" و"مودانيا"(**) . وأنا أسرع بالتحرك قبل أن أتلقى رسالة منكم بالتوقف حيث أكون

(*) Fait accompli

(**) Bursa , Mudania مدينتان فى غرب تركيا قريبتان من " إستانبول " .

لأننا لا نستطيع الحياة في هذه المنطقة؛ إنه إقليم فقير ولا يستطيع إطعامنا غير "بورصة". وإذا سأل سائل لماذا تتحركون إلى "بورصة" فعلينا أن نرد بأن ذلك ليس عن عداوة وإنما عن رغبة في زيارة عاصمة السلطنة، فإذا ما قبلوا هذه الحجة فإننا نستطيع أن نتحرك إلى "أوسكدار"(*). وإذا كان علينا أن نحاربهم فإن ذلك لن يعطى لهم وقتا للاستعداد(١٠٥).

وعندما تلقى الأوامر بوقف تقدمه كان هو بالفعل في "كوتاهيه"، على بعد مائة ميل من العاصمة في خط مستقيم.

لقد أساء "إبراهيم" تقدير العثمانيين لو أنه ظن أنهم سيجلسون ساكنين بينما يتقدم هو. فقد طلب العثمانيون معونة الدول الكبرى وعندما لم يأتهم شيء، دخلوا في حلف مع روسيا. أدى هذا الحلف إلى تحفيز القوى الكبرى للتحرك، بينما لم يحركهم المأزق الحرج الذى وضع فيه السلطان.

وطبقًا للتقارير التى أرسلت لفرنسا من جانب القنصل الفرنسى العام فى مصر، فقد كان محمد على يخطط لإعلان استقلاله بمثل ما فعلت اليونان. ولم تعترض الحكومة الفرنسية على انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من أنها كانت تتصور الانفصال كنوع من التبعية على غرار "داى" تونس. فكما كتب وزير الخارجية الفرنسى "سباستيانى"(**) إلى "ميمو" يقول : 'ليس علينا إلا أن نهنئ أنفسنا على أننا فضلنا بالنسبة لمصر ميلاد ونمو قوة يمكن أن تكون قادرة يومًا ما على الحفاظ على نفوذ قادم من أوروبا ... قوة صديقة لفرنسا بصورة طبيعية تمامًا، مهتمة مثلنا بحرية البحر المتوسط، ويحقق لنا تطويرها علاقات سياسية وتجارية مفيدة'. وطلب من "ميمو" أن يبعث للوالى 'كل تمنياتنا بالازدهار'(١٠٦). كانت كلمات التشجيع هذه مبنية على الاعتقاد بأن محمد على لا يريد سوى مصر والشام، وأنه، متى تحقق له هذا، فسوف يتعلم أن 'يتوقف فى الوقت المناسب ويكتسب المزيد من المجد بسبب

(*) Uskudar ضاحية مواجهة " لإستانبول " على الشاطئ الآسيوى للبوسفور .
(**) Sebastiani

استخدام نجاحاته بحكمة،(١٠٧). وكان يقصد بهذا أنه يجب على الوالى أن يتوصل إلى نوع من "وفاق التضاد"(*) مع "الباب العالى" وأن يتجنب أية تعقيدات خطيرة، وحذر من أنه، إذا لم يحدث هذا، فعلى الحكومة الفرنسية حينئذ أن تسحب أسفة تأييدها للوالى. كذلك نصح "فارين"(**)، القائم بالأعمال لدى "الباب العالى"، "ميمو" بأن يخلى الوالى "كارامانيا"(***) ويحتفظ بالشام، ثم يدخل بعد ذلك فى مفاوضات(١٠٨). كان "الباب العالى" بطيئًا فى استجابته لتلك المفاوضات وتنبأ الوالى بأن يقوم "الباب العالى" بإرسال جيش لمحاربة "إبراهيم" وبأن هذا الجيش سينهزم وبأن الطريق إلى "إستانبول" سيصبح مفتوحًا على اتساعه. وكان الوالى على استعداد لأن يعد بأن "إبراهيم" لن يتحرك من "قونية" وأنه لن يكون البادئ بالهجوم(١٠٩). وبعد أيام قليلة حدثت موقعة "قونية" وهزم العثمانيون .

وفى ٢٢ ديسمبر ١٨٣٢ وصل الجنرال الروسى "مورافيف(****) إلى "إستانبول" وأعلن عن رغبة الحكومة الروسية فى مساعدة السلطان فى البر والبحر. وما إن وصلت أنباء هزيمة القوات العثمانية إلى العاصمة، حتى ألقى السلطان بنفسه بين أحضان الروس، على العكس من نصيحة جميع أعضاء وزارته وربما على العكس مما كان يراه هو نفسه أكثر صوابًا بالنسبة له. كان محمود قد استغاث بالحكومة البريطانية فى مبدأ الأمر، لكنها لم تكن فى حالة تسمح لها بأن تقدم المعونة إلى "محمود". فقد كان على "بالمرستون"، وزير الخارجية، أن يواجه خمس مشكلات دولية كانت تطرد كل تفكير عن التدخل البريطانى خارج أوروبا. وكانت هذه هى مشكلة الحدود اليونانية، والتمرد البلجيكى على هولندا، والغزو الروسى لبولندا بعد أن أعلن البولنديون استقلالهم، وتطورات الأحداث فى إيطاليا وفى البرتغال. كانت كل واحدة من هذه المشاكل تهدد الأمن البريطانى بشكل مباشر وتشغل الحكومة تمامًا. وكان "بالمرستون" مدركًا بصورة

(*)استخدم الكتاب كلمة accommodement الفرنسية وتعنى وفاق الاختلاف أو التضاد .

(**) Varenne

(***) Caramania كرامانيا أو كرامبان ، منطقة تركية غربى الأناضول

(****) Muraviev

مبهمة للأهمية المتصاعدة لمحمد على وكان قد قام فى فبراير ١٨٣١ بالكتابة إلى "بونسونبى"(*)، السفير البريطانى لدى "الباب العالى"، مجاهراً بخوفه من أن المصريين، من خلال احتلالهم للشام، قد يمثلون خطراً وتدين لهم السيطرة على بلاد ما بين النهرين حتى الخليج الفارسى، وكان يعتقد أن هذا لن يعطى محمد على السيطرة على نهر الفرات(١١٠). لكن، مع وجود الكثير من المشاكل الأوروبية الملحة، تراجعت المشاكل الشرقية إلى الخلفية لبعض الوقت. وكانت إنجلترا تواجه كذلك بعض المشاكل داخلياً. ففى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان الاقتصاد البريطانى يعانى من كساد اقتصادى وعدم استقرار عمالى، ونُذُر نزاع مدنى حول مشروع قانون الإصلاح(**). وعلى ذلك يمكن تماماً تفهم لماذا وقعت استغاثات السلطان لنجدته من تابعه المعتدى على آذان بريطانية صماء، إذ كان الأسطول مشتغلاً بالتزاماته تجاه البرتغال وهولندا، ولم يكن لديه سفن زائدة عن حاجته. واضطر "محمود" إلى أن يربط مصيره بالروس، أعدائه التقليديين .

قدم الروس للعثمانيين مساعدة عسكرية فى مقابل حلف دفاعى، بمقتضى معاهدة "هنكار اسكله سى" التى وقعت فى ٨ يوليو عام ١٨٣٣ . وتضمنت المعاهدة بنداً سرّياً يسمح بفتح بوغاز "الدردنيل" للروس فى زمن الحرب وإغلاقه فى وجه أى دولة أخرى.

ذهب "مورافيف" إلى مصر ليقابل الوالى، كما بعث السلطان "خليل باشا"، أمير البحر، بعده ليتفاوض. ووصل الرجلان إلى مصر فى مدى أسبوع بين كل منهما. وعندما حدث هذا كتب "إبراهيم" إلى والده يقترح بنود المفاوضات :

الأول فى الأهمية بين مطالبنا هو الاستقلال. أما الثانى فهو الحصول على سنجقية "أنطاليا" و "ألايا" و "سيليشيا"(***) وجزيرة قبرص (التى كانت مصر قد سيطرت عليها منذ عام ١٨٢٤ عندما فرضت الأمن فيها) أما الثالث فهو إضافة "تونس"

(*) Ponsonby

(**) Reform Bill

(***) أقاليم فى الساحل الجنوبى لتركيا .

و"طرابلس". ولا يجب أن نتنازل عن أية مطالب، لأننا إذا لم نحصل على الاستقلال فستكون جهودنا بلا فائدة وسيستمر العثمانيون فى إرهاقنا بطلباتهم غير المعقولة للمال. والسبيل الوحيد للتخلص منهم هو من خلال الاستقلال. وبالنسبة لبنود مطلبنا الثانى فى الأهمية الخاصة بنواحى "أنطاليا" و"آلايا" و"سيليشيا"، فالدافع إليها هو حاجتنا إلى الأخشاب. والدول ذات الأساطيل تحتاج إلى الأخشاب. هل تذكرون عندما منع الإنجليز مؤخراً تصدير الأخشاب، وذهبنا إلى النمسا التى خذلتنا؟ أما قبرص فلا غنى عنها لسببين: لكى تكون قاعدة لأسطولنا، وأن تمنع "الباب العالى" من النفوذ إلى قلب ممتلكاتنا ... أما بالنسبة لبغداد، فإنه يمكننا أن نثير الموضوع ثم نسقطه، إذ إن ملكية هذا "الباشاليك" قليلة الفائدة ، وهى بعيدة جداً ثم هى مثل "سنّار" فى ضعف مواردها[١١١].

من هذه الرسالة، يمكننا أن نشهد صورة واضحة للكيفية التى كان "إبراهيم" وأبوه يريان أحدث ممتلكاتهما، والأسباب التى تدفعهما للتمسك بها. كانا يريان مصر قوة بحرية سوف تسيطر على شرقى البحر المتوسط فى مجال التجارة والتبادل التجارى. وبسبب ذلك كانا فى حاجة إلى الأخشاب لسفنهما وإلى النحاس من "توكات"(*) لتبطين السفن، وقاعدة بحرية فى "قبرص"، وهو نفس السبب الذى دعا بريطانيا إلى امتلاك "قبرص" بعد عقود قليلة. فإذا ما صارت مصر والشام و"كرامانيا" فى قبضة والى مصر، فسيصبح قوة متوسطية. لقد أصبح مسيطراً على أحد الطريقين المؤديين إلى الهند، عبر البحر الأحمر، ويمكنه الآن أن يسيطر على تجارة الشرق الأدنى – شرقى البحر المتوسط – كذلك. وأما ما فشلت حملة المورة فى تحقيقه له، وهو إقامة قاعدة عسكرية شمالية، فإن الفتوحات الجديدة تكفله. ولم يكن هذا فتحاً بهدف الفتح وحده؛ وإنما كان فتحاً يؤدى إلى أن تتحول مصر إلى قوة إقليمية.

تمكن "بالمرستون" من رؤية الخطر الكامن وراء طموحات الوالى. وفى شهر مارس، كتب إلى أخيه، الوزير البريطانى فى "نابولى":

(*) Tokat مدينة فى شمال وسط تركيا .

إن خطته (محمد على) الحقيقية هى أن يؤسس مملكة عربية، شاملة كل البلاد التى تكون اللغة العربية لغتها. وقد لا يكون هناك من ضرر من وراء هذا الأمر فى حد ذاته، لكن طالما أن ذلك سيستلزم بالضرورة تفكك تركيا، فنحن لا يمكننا أن نوافق عليه. هذا بالإضافة إلى أنه لا فرق بين التركى وبين ملك عربى نَشِط فى احتلال أيهما للطريق إلى الهند(١١٢).

ولم يكن محمد على ليبدى أى اهتمام بالدول المتحدثة بالعربية، وهو نفسه لم يكن كذلك، على الرغم من أنه كان يفهمها، ولم يكن يحمل بالتأكيد أى تشابه مع العرب، فقد كان يعتبر نفسه تركيًا أو عثمانيًا. أما "إبراهيم" فقد كان هو الذى يعتبر نفسه عربيًا، ويتحدث العربية ويعجب بالعرب بينما كان يحتقر العثمانيين والأتراك. كما لم يكن محمد على يرغب فى تفكك الإمبراطورية العثمانية، رغم أنه لم يكن يهمه كثيرًا لو أنها تفككت. كان يريد السيطرة على هذه الأقاليم لأنها كانت ستحقق له الاستقلال أولاً وقبل كل شيء، ثم لأنها ستنتصبٍ منه قوة اقتصادية وعسكرية إقليمية. وبدون أيهما ، لم يكن يستطيع أن ينال الآخر .

كان هناك ما يبرر مخاوف "بالمرستون" حول طريق الهند : ففى العام السابق، وعقب محاولة تمرد من جانب بعض الكتائب المصرية المرابطة فى الحجاز، قامت قوات مصرية بتتبع المتمردين إلى اليمن بهدف قهر هذا الإقليم وإخضاعه للسيطرة المصرية. وكان هذا سيؤدى إلى امتداد الهيمنة المصرية على سواحل البحر الأحمر بأكملها من "السويس" إلى "باب المندب". وسرت شائعات مؤداها أن الوالى قد انتوى إرسال قوات خارج البحر الأحمر إلى الخليج الفارسى، ليهدد بالتالى مصالح شركة الهند الشرقية. كما أنه أقدم على إعادة إخضاع "نجد" من أجل هذا الهدف. وكان النقص فى الأموال فى مصر هو الدافع إلى هذه التحركات، وكذلك الرغبة فى السيطرة على المزيد من طرق التجارة حتى يتمكن الوالى من تقويم اقتصاده، الذى أغرقته الطلبات المتزايدة.

مثّل وجود جيش روسى فى "البوسفور" رادعًا صريحًا لتقدم "إبراهيم" باتجاه العاصمة. فلم يكن باستطاعته أن يأمل فى هزيمة القوات المشتركة للعثمانيين والروس.

كان التوقيت السليم للتقدم إنما كان عقب "قونية" مباشرة عندما كان الوصول إلى "إستانبول" يسيراً كشربة ماء، هكذا كتب "إبراهيم" آسفًا لأبيه(١١٣).

في خلال ذلك، شنت الدول الكبرى حملة دبلوماسية. ووصل قنصل بريطاني جديد إلى مصر ملقّنًا بتعليمات مؤداها:

تولى حكومة جلالة الملك اهتماماً كبيراً بوحدة الإمبراطورية العثمانية، معتبرة تلك الدولة عنصراً جوهريا في ميزان القوى العام في أوروبا، كما أنها ترى أن أي تجاوز واسع النطاق للأقاليم الآسيوية التابعة للسلطان، وما قد يترتب على ذلك من انتقاص من موارده التي يكون قد خصصها للدفاع عن ممتلكاته الأوروبية، لابد وأن تحدث تأثيراً بدرجة متناظرة على موقفه النسبي إزاء الدول الكبرى المجاورة، وبالتالي، لابد وأن يكون لها تأثير ضار على المصالح العامة لأوروبا. وعلى ذلك، فإن حكومة جلالته تعتبر أمراً ذا أهمية أن لا تمنع انحلال الإمبراطورية العثمانية فحسب، بل حتى حدوث تفكك جزئي لها(١١٤).

أما الحكومة الفرنسية، فعلى الرغم من أنها لم تكن ترجو تفكك الإمبراطورية العثمانية، فإنها لم تذهب إلى المدى الذي ذهبت إليه الحكومة البريطانية في كبح تقدم الوالي، بل سعت إلى أن تقتصر طلباته على الشام.

وفجأة، سلَّم "الباب العالي" بالطلبات المصرية وأسند إلى الوالي جزيرة "كريت" وولايات – باشاليكات – الشام الأربع(*)، لكنه منع عنه نواحي آسيا الصغرى، وهو ما لم يرضِ الوالي. ومارست الدول الكبرى ضغوطًا عليه لحمله على قبول هذه الشروط، لكنه اعترض وطلب منهم أن يقدموا ضمانًا "لتركيا من كل اعتداء من جانبي وأن يقدموا لي في نفس الوقت ضمانًا من كل اعتداء من جانبها، (١١٥). وهذا يعني بدهاء أن أوروبا سوف تضمن وحدة مصر وقد رُفض هذا من جانب الحكومة البريطانية.

(*) عكا وطرابلس ودمشق وحلب.

أطلق "بالمرستون" مبدأ الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية لأنه كان يؤمن بأن هذا متوافق مع المصالح البريطانية. وكان يعتقد أنه لما كان أمراً فجّاً أن يدافع عن الإمبراطورية التركية تحت مجرد ذريعة "الحفاظ على المصالح الوطنية"(*)، فقد كان عليه أن يموّه ذلك بغطاء مساعدة تركيا على إصلاح نفسها. وبعد ذلك بوقت طويل قال: "إن قدرتنا على المحافظة على الإمبراطورية التركية تعتمد على الرأى العام فى هذا البلد(**). وإن هذا الرأى العام لن يؤيدنا إلا إذا قامت الحكومة التركية ببذل جهودها للقيام بالإصلاحات"(١١٦). إلا أن "بالمرستون" لم يكن يثق كثيراً فى الإصلاحات التركية وقال ذات مرة بصورة حادة: "أى طاقة على العمل تُنتظَر من شعب ليس لهم كعوب فى أحذيتهم؟". أما ما كان يراه بشأن محمد على فهو أنه محدث نعمة مثير للمتاعب يمثل تهديداً للمصالح البريطانية بسيطرته على شرقى البحر المتوسط وبتهديده بتوريط أوروبا كلها فى حرب حول تفكيك الإمبراطورية العثمانية. وفوق ذلك، فقد كان يشكل تهديداً للمصالح البريطانية فى البحر الأحمر والخليج الفارسى، كما أنه أتى بروسيا إلى داخل الإمبراطورية العثمانية لتجلس على ضفاف "البوسفور". وكان تأييد شخص كهذا، محض جنون، من وجهة نظر، "بالمرستون " الذى كان يدرك أن عليه أن يوقف التقدم المصرى فى نقطة ما إذا استمر الترك فى الإذعان لطلبات الوالى .

وفى ٣ مايو عام ١٨٣٢، أبلغ "الباب العالى" "إبراهيم" أنه سوف يخلع عليه ولاية "أدنه"، وفى اليوم التالى أُعلن الصلح بصورة رسمية. وعندما بلغت الأنباء محمد على، ودخل "بوغوص" إلى الديوان ليعلن: "تم الصلح" وصف القنصل "كامبل" ما تبع ذلك فقال: "هب الباشا واقفاً ودموع الفرح فى عينيه، ثم، متخلياً عن أى هيبة تركية، انفجر فى حالة من الضحك الهيستيرى"(١١٧).

منحت ولايات الشام و"أدنه" و"كانديا" (كريت) بدلاً من "قبرص" "لإبراهيم" ابن محمد على فى مقابل خراج سنوى. أما الاستقلال الذى كان "إبراهيم" يطمح إليه

(*) Realpolitik

(**) المقصود فى إنجلترا .

بحرارة فقد نُحِّي جانباً من قبل الوالي، الذى أُكره على قبول هذه الشروط بسبب إلحاح الأوروبيين، وكذلك بسبب تعنتهم ضد استقلاله. كان صلح "كوتاهية" الذى لم يكن معاهدة رسمية، وإنما اتفاقية بين السلطان وتابعه المتمرد لإنهاء الحرب، قد ترك محمد على وابنه "إبراهيم" سيدين على إمبراطورية امتدت من السودان والحجاز إلى آسيا الصغرى، إمبراطورية كانت من ناحية مطلق حجمها تنافس الإمبراطورية العثمانية .

بدت حروب محمد على التوسعية وقد أتت ثمارها. فها هو يتحكم الآن فى كل طرق التجارة التى تؤدى إلى مصر أو تخرج منها؛ ويملك أسطولاً وبحرية تجارية؛ ويسيطر على مساحة من الأرض يمكن أن تكون بمنزلة مستعمرات له وبمنزلة أسواق مغلقة لصالح أنشطته "الميركانتيلية". صحيح أنه لم ينل ما طمح إليه كثيراً من استقلال قانونى كملكٍ ذى سيادة، لكنه ظل يأمل أن يحصل على تلك الثمرة الأخيرة فى زمن لاحق. كانت "كوتاهية" مجرد فاصل، وكان "إبراهيم"، الذى أصبح يحكم الشام، يدرك أن اللعبة سوف تصل إلى نهايتها بعد سنوات قليلة. لكن الذى لم يرتَبْ فيه هو أو والده أنها* ستقضى على البيت الذى أقاماه من أوراق اللعب بعناية ودقة، عندما أثارت إنجلترا عاصفة أحالته كله إلى ركام غطاهم حتى آذانهم .

الفصل العاشر

الانهيار : محمد على وبالمرستون

كان مقدرا لاحتلال الشام أن يخلق المشاكل لمصر، محليا ودوليا. ولم يكن الباب العالى متقبلاً لخسارة أقاليم مهمة مثل الشام ومنطقة "كارامانيا"، أسفل بطن "الأناضول". وكانت الحكومة العثمانية أقل تقبلاً لهزيمتها على يدى أحد الأتباع، فذلك مثال بالغ السوء ربما يسعى آخرون فى الإمبراطورية إلى الاقتداء به. فلم يشن الباب العالى حربًا على "بكوات الوادى" فى "الأناضول" وعلى مماليك العراق بنجاح ثم يقبل الهزيمة على يدى أحد الولاة. كان صلح "كوتاهية" بالنسبة للباب العالى إيقافًا مؤقتًا للأعمال العدائية إلى حين خوض الجولة التالية، وحتى يمكن كسب الدول العظمى، أو بعضها على الأقل، إلى جانب وجهة النظر التركية. لم تكن هناك معاهدة موقعة فى "كوتاهية"، ولم يكن هناك اتفاق رسمى، إنما مجرد تعيين "إبراهيم" واليًا على الأقاليم التى فتحها لفترة ولاية تتجدد سنويا؛ وهو منصب يمكن نظريا الرجوع عنه فى أى وقت. أما من الناحية العملية، فإن قوة السلاح وحدها هى التى كان يمكن أن تجعله يتخلى عن هذه المناطق .

وبالنسبة لمحمد على، فقد كان هذا الصلح مؤقتًا كذلك، هو وقفة قبل أن يتمكن من نيل استقلاله الكامل. كانت الولاية السنوية منصبًا واهيًا فى أفضل الأحوال، وتهديداً ماثلاً فى أسوأ الأحوال، خاصة إذا ما مات هو. كان الحاكم فى الرابعة والستين صحيح الجسم نشطًا، لكن، مع قصر فترة العمر المتوقع فى ذلك الزمان، كان قد تجاوز بالفعل عنفوان عمره من أمد طويل. ولم يكن يتوقع المزيد من السنين أمامه، وكان يريد أن يتأكد من أن الصرح الذى جاهد كى يقيمه لن ينهار إذا ما ذهب هو. وكان

"إبراهيم"، وريثه الظاهر، رجلاً قديراً ممتلئًا بالحيوية، رغم أنه لم يكن يملك دهاء والده. وكان كلا الرجلين ينتظر اللحظة المواتية للقيام بمحاولة أخيرة للاستقلال، بموافقة إحدى الدول الكبرى أو بالتوافق مع مصالحها. وعقب صلح "كوتاهية" مباشرة، تنبأ "إبراهيم" بأنه، فى المدى القريب أو البعيد، سوف يدخل فى صراع مع العثمانيين، وأنه، بالرغم من جيشهم الحديث التدريب، سوف يهزمهم وسوف يزحف إلى "قونيه" إن لم يكن إلى "إستانبول" نفسها. وكان الأب يأمل فى أن يصبح مستقلاً قبل هذا الحدث بوقت طويل .

ولم تكن السيطرة على أقاليم الشام أمراً سهلاً. فقد سبق للشوام أن تمتعوا بقدر من الحرية تحت حكم حكام محلِّيين من أمثال "آل العظم" أو تحت حكم ولاة بقوا فى الحكم سنة واحدة ، ونظراً لافتقاد هؤلاء الولاة لقاعدة قوية ولضعف ما لديهم من السلطة، فقد كانوا يتركون الأقاليم وشأنها إلى حد بعيد. ولم يكن من المحتمل أن تتقبل هذه المناطق سلطة أكثر مركزية بصورة سلبية. فقد سبق أن أعلنت دمشق العصيان عام ١٨٣١، قبل الاحتلال المصرى ، فى مواجهة ضريبة فرضها الوالى العثمانى، وظلت المدينة طيلة أربعين يومًا تحت حكم "الأغوات"، وهم الرؤساء العسكريون المحليون، والأعيان المحليون. وتسببت انتفاضات الدروز فى "حوران" فى أن يبقى "إبراهيم" منشغلاً طيلة العامين الأولين من ولايته. لم يكن السوريون ليقبلوا بوجود نظام يقوم باستغلال الثروات السورية لأهدافه الخاصة هو، ولم يلق فرض نظام احتكار مماثل لذلك المعمول به فى مصر أى قبول لديهم. لقد كانت فى سوريا طبقة كبيرة من التجار والوسطاء والوكلاء التجاريين الذين قاوموا حرمانهم من وسائل تعيشهم. وكانت الانتفاضات السابقة ضد الوالى العثمانى، والحالية ضد "إبراهيم"، وبكل دقة، صراعًا حول ثروات البلاد، وهو صراع أنذر بالمزيد من هذه المحاولات فى المستقبل .

كانت "حوران" منطقة منتجة للقمح وواقعة تحت سيطرة "أغوات" دمشق لكنها كانت تتحول تدريجيا إلى سيطرة الدروز المقيمين فى المنطقة [١]. وكان هؤلاء مهددين بالترحيل من جانب المصريين، وهو ما كان سببًا فى انتفاضتهم ضد الاحتلال المصرى فى نهاية الأمر. كان القمح سلعة من سلع التصدير التى اكتسبت قدراً من الأهمية،

خاصة بعد حركة تمرد يوليو ١٨٢٨ عندما ألغت فرنسا القانون الذى كان يقضى بمنع استيراد الحبوب. أما إنجلترا - التى لم يكن لها فيما مضى إلا علاقات طفيفة مع سوريا ولبنان، إن كان لها معهما علاقات على الإطلاق - فقد قامت ابتداء من عام ١٨٣٠ بإنشاء قنصليات لها فى "دمشق" و"بيروت" و"القدس"، وصدَّرت المنسوجات والخيوط القطنية إلى سوريا. وكانت هذه السلع تصل إلى البلاد عبر الطريق البرى القادم من "أزمير"، التى آل إليها طريق التجارة الرئيسى مع "دمشق" وما يليها(٢). أما السوريون، الذين اعتادوا تصدير الخيوط والمنسوجات القطنية إلى فرنسا من قبل، فقد تحولوا إلى إنتاج الحرير عندما قامت الحكومة الفرنسية عام ١٨٠٦ بفرض ضريبة مرتفعة على القطن ومنعت استيراد خيوط القطن والأقمشة القطنية الرفيعة(٣). وقام التجار البريطانيون باستيراد الأقمشة القطنية إلى الشام، التى نافست فى نهاية الأمر صناعة النسيج المحلية مما أدى إلى الإضرار بها. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا عام ١٨٣٩ بتصدير أقمشة إلى "حلب" أكثر مما تصدره فرنسا، وحلت الأقمشة القطنية البريطانية محل الأقمشة الحريرية فى المنطقة(٤). وقد أنتجت صناعة النسيج فى سوريا عام ١٨٤٠ ما تبلغ قيمته مليون جنيه سنويًا، مستخدمه ما يقرب من ٤٠٠٠ نول لنسج الحرير والحرير المخلوط بالقطن (الألاجة) و ٤٠٠ نول لنسج القطن، وكانت الأنوال جميعًا تنتج ١٠٩١٣٧٠٤ مترًا مربعًا من الأقمشة الحريرية و ١٦١٦٨٦٧ مترًا مربعًا من الأقمشة القطنية(٥). إضافة إلى ذلك، فقد كانت التجارة العابرة مع "بغداد" مزدهرة. ولم يكن الأهالى المشتغلون بالتجارة، ولهم هذه الصورة الاقتصادية الإيجابية، على استعداد لتقبل التغيير بصورة سلبية. كانت تجارة سوريا ناجحة، وكانت السيطرة على هذه التجارة أمرًا يستحق الحرب من أجله من جانب العثمانيين والمصريين والسوريين، وكذلك من جانب البريطانيين الذين كانوا قد دخلوا إلى المنطقة لتوِّهم. لقد كانت الشام ثمرة ناضجة مهيأة للقطاف .

كان أهل الشام قد تعودوا على درجة معينة من الحرية التجارية(*) وحرية الإنتاج. وقام عدد من حكام الشام بمحاولات لتحقيق الحكم الذاتى، ونجحوا فى ذلك لفترات

(*) Laissez Faire .

زمنية قصيرة، قبل أن يعود العثمانيون لممارسة سلطانهم على أقاليمه. خلال تلك الحقبة، كان الشوام قد نجحوا تماماً كتجار ووسطاء، وكانوا مهيئين للانطلاق فى اتجاه إقامة سوق للتصدير. وقد طور التجار الشوام المسلمون شبكة ضخمة سيطرت على التجارة العابرة سواء إلى منطقة "الاناضول"، أو إلى العراق وفارس والحجاز. وكانت التجارة الساحلية فى أيدى الشوام المسيحيين والقناصل - التجار الأوروبيين. حاول محمد على أن يُدخل تعديلات على هذا النظام على نحو ما فعل فى مصر. فسعى إلى فرض احتكارات تؤدى إلى إبعاد بعض الوسطاء، تاركًا عدداً صغيراً مختاراً من الوكلاء. وكان وكلاؤه الذين اختارهم من بين الشوام المسيحيين، بسبب علاقاتهم مع سوق التصدير إلى أوروبا. وفرض ضريبة "فردة" على المسلمين المقيمين بالحضر، الذين استاءوا منها إذ لم يسبق لهم أن دفعوا ضريبة شخصية، كما أنهم ، وقد اعتبروها معادلة للجزية، وجدوها مهينة لهم كما استنكروا فوق ذلك معاملته التفضيلية للأقليات، منافسيهم فى التجارة، الذين استفادوا من كونهم "بيراتلية". وقد كان محمد على، بتوجهاته القوية نحو سوق التصدير، فى حاجة إلى خبرة "البيراتلية" وإلى العلاقات التجارية .

ورغم أن الشوام كانوا قد اعتادوا على الاحتكارات كإحدى سمات الحياة داخل الإمبراطورية العثمانية، فإنهم كانوا كذلك خبراء فى الإفلات منها باستخدام وسائل كان العثمانيون أضعف من أن يوقفوها. كانت الحكومة الجديدة بقيادة "إبراهيم" أكثر كفاءة مما كان عليه العثمانيون فى فرض إرادتها على الأهالى، يساعدها كثيراً على ذلك تواجد جيش محتل. هدد نظام الاحتكار الجديد بتدمير الشبكة التقليدية والقضاء على المصالح المكتسبة التى تنامت خلال العقود الماضية داخل المجتمع "الميركانتيلى". وبينما كان الشوام يتحولون ببطء فى اتجاه النظام الصناعى الأوروبى كموردِّين للمواد الخام وكوكلاء تجاريين، فقد حاول النظام الجديد إقامة نواة نظام صناعى خاص به فى شرقى المتوسط. داوم هذا النظام على شراء المواد الخام المنتجة فى الشام، لكن بأسعار أقل كثيراً مما كان يدفعه التجار الأوروبيون، كما أنه صدر المواد الغذائية والسلع إلى أوروبا كذلك، وبهذا خسر التجار المحليون على مستويين فى مجال التجارة. لم يكن هناك الكثير من المزايا للتجار الشوام فى نظام اعتمد على الصناع الحرفيين

وشجعهم، وعلى مجموعة مختارة من التجار الذين اندمجوا فى النظام، واستبعد الباقين جميعًا . لقد قام الاحتلال المصرى بتحسين وتوسيع مجال التجارة مع أوروبا، لكن كان وجوده فى ذاته يعنى التغيير، كما يعنى نزح الأرباح المادية إلى جيوب غير شامية. ولم يستسغ أى من التجار الشوام أو البريطانيين هذا الموقف. وفوق ذلك فقد أدى تقارب محمد على مع الشوام المسيحيين على حساب التجار المسلمين إلى إثارة الخلافات بين الفئتين، والتى بلغت ذروتها فى صراعات الأعوام من ١٨٤٠- ١٨٦٠ فى الشام .

وجاء الأذى الأكبر عندما أمر الوالى ابنه "إبراهيم" أن يجند الشوام فى الجيش. وقد حذره "إبراهيم" من أن هذا لن يمكن تنفيذه؛ فقد كان المصريون وافدين حديثًا إلى الشام ولا يمكنهم أن يعاملوا الأهالى بمثل ما فعلوا فى مصر، لكن الوالد لم يستمع لذلك. ربما كان من الممكن أن تتلاشى الشكاوى المحلية للشوام تمامًا، إلا بهدف التنغيص على الحاكم الجديد، وهو أمر كان بوسعه التعامل معه ، لولا التدخلات العثمانية والبريطانية. وقد كان من الممكن للمحتلين المصريين، مع مرور الوقت، أن يعدِّلوا من نظام حكمهم. فعلى أية حال، عندما رأى محمد على الاعتراضات التى أثيرت فى الشام وفى أوروبا حول احتكار الحرير، قام سريعًا بإلغاء الاحتكار عام ١٨٣٥، على الرغم من استمرار الحكومة فى ممارسة رقابة صارمة على اتجاه التجارة. فى ذلك الوقت كانت التجارة منتعشة، خاصة من خلال ميناء "بيروت"، وذلك بفضل الجهود المصرية، وخلال خمس سنوات قامت بريطانيا بزيادة صادراتها للشام إلى الضعف، إن لم يكن إلى ثلاثة أمثال حجمها. ولم يكن هذا كافيًا، فبالتواطؤ مع الحكومة العثمانية، قام القنصل البريطانى بالنفخ فى جمرات الخلاف فيما بين أهالى الشام ضد الاحتلال المصرى ليحولها إلى لهب مشتعل، فليس هناك احتلال محبب، أما هذا الاحتلال الذى فرض القيود على التجارة ونظم التبادل التجارى، فقد كان مهدِّدًا للمصالح المكتسبة، ولم يكن قد أقام بعد قاعدة شعبية قوية بين الأهالى، فيما عدا بين الطائفة المسيحية "الميركانتيلية".

كان "بالمرستون"، الذى شغل منصب وزير الخارجية البريطانية من ١٨٢٧ إلى ١٨٢٩ ومن ١٨٣٠ إلى ١٨٣٤ ومن ١٨٣٥ إلى ١٨٤١، قد أزعجه توسع محمد على، وازداد انزعاجه هذا عندما ألقى باللوم على ذلك التوسع لتسببه فى الإتيان بوجود روسى فى البحر المتوسط، وهو ما يتعارض مع المصالح البريطانية. وقد ذهب "بالمرستون" إلى حد اتهام الوالى بأنه "على أعلى قدر من التفاهم مع روسيا"، وهو الادعاء الذى رد عليه الباشا رداً مفحماً بأنه لم يصل بعد إلى خَرَفَ شيخوخته ليقترف مثل هذا الفعل المتصف بالبلاهة[٦] لكن ظل التحامل ضد الباشا على حاله. ولم يكن لهذا التحامل طبيعة شخصية فحسب، بتشبيه محمد على بنادل فى مقهى "يسعى إلى أن يكون أميراً للمؤمنين"[٧]، وإنما كان ذا طبيعة اقتصادية وسياسية كذلك.

كانت هناك بنهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، على نحو ما أشار إليه بيريير(*)، علاقة متنامية بين السياسة والاقتصاد، وكانت الحكومة البريطانية على استعداد للدفاع عن تجارتها الدولية ومد نطاقها باللجوء للحرب[٨]. كانت السياسة الخارجية الاقتصادية الخارجية طيلة هذه الفترة موجهة نحو مَدّ التجارة إلى مناطق جديدة غير نامية فيما وراء البحار، بينما تتمسك فى الوقت نفسه بنظام الحماية الزراعى المحلى البريطانى، يؤيده بقوة برلمان من ملاك الأراضى الزراعية[٩]. وقد انبثقت التعريفات الحمائية فى كل أنحاء القارة بعد الحقبة "النابوليونية" من أجل إتاحة الفرصة لتطوير الصناعات المحلية. وكانت حقيقة إغلاق الأسواق الأوروبية فى وجه الصناعات البريطانية تعنى أن البريطانيين كانوا مضطرين إلى البحث عن أسواق فى أماكن أخرى. وأُجبر أصحاب المصانع فى "مانشستر" على التعيش من صناعة "القمصان للرجال السود والرجال ذوى البشرة البنيّة والعالم الإسلامى[١٠]. وفيما بعد ١٨٢٥، تعرضت التعريفات الحمائية فى كل مكان غير أوروبا إلى هجوم من جانب حركة "التجارة الحرة"، التى كانت تسعى إلى أن تستفيد من وراء إسقاطها.

(*) Vernon John Puryear .

كان "بالمرستون" واحداً من وزراء الخارجية القلائل الذين كانوا يدركون قيمة الاقتصاديات للحكومة. عندما كان شاباً، درس الاقتصاد على يد "دوجالد ستيوارت"(*) في "إسكتلندا"، التي كانت مركزاً رئيسيا للاقتصاد السياسي في ذلك الوقت. ورغم أن "دوجالد ستيوارت" لم يكن من مؤيدي المدرسة الحديثة للاقتصاد السياسي التي كانت تؤمن بأن على إنجلترا أن ترسي اقتصادها على قاعدة من التجارة وليس الأرض، إلا أن "بالمرستون" كان منفتحاً على تيارات الاقتصاد السياسي السائدة وقتئذٍ. ومع الحصار "النابليوني"، ومع رفض الرئيس "ماديسون"(**) أن تكون الولايات المتحدة سوقًا للبضائع البريطانية، فقد أصبح على إدراك متزايد بحاجة بريطانيا إلى أسواق خارجية. وكانت الأحوال الداخلية في إنجلترا تطالب بالمزيد من الأسواق فيما وراء البحار كوسيلة لدرء الكارثة الاقتصادية داخل البلاد. وكان "واكفيلد"(***) وأتباعه يبشرون بالمستعمرات كبديل للثورة[١١]. ولم يكن "بالمرستون" يؤمن ببدائل "واكفيلد". لقد كان هو نفسه أحد ملاك الأراضي الذين كانوا يؤمنون بالاقتصادات الزراعية، ومع ذلك فقد أمكن ضمه إلى صفوف حركة "التجارة الحرة"، وفي ثقة بنفسه ورضا عنها، قال متأملاً "إن الشعوب المتخلفة سوف تتحسن نتيجة 'للتأثير العام لتجارتنا[١٢]". كان "عبء الرجل الأبيض"(****) في طريقه لأن يتشكل. وقد ردد "بالمرستون" مراراً وجهة نظره بأن إنجلترا كانت أمة تجارية، أمة عملية، أمة لا تنطلق إلى العمل إلا إذا تهددت الأخطار المصالح البريطانية: "نحن لا ننطلق إلى مشاريع تتسم بالفروسية أو نحارب نيابة عن الآخرين كما يفعل الفرنسيون[١٣]". وإنه لمن المشكوك فيه أن يكون الفرنسيون أو سواهم قد حاربوا حقًا من أجل الآخرين، إلا أنه يبدو جليًا من هذه المقولة أن تورط البريطانيين في "المورة" أملته المصالح البريطانية كما كانت تراها

(*) Dugald Stewart . اقتصادي إسكتلندي ، ١٧٥٣ - ١٨٢٨ .

(**) James Madison ، الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٨٠٩ إلى ١٨١٧ .

(***) Wakefield

(****) White man's Burden . شعار اتخذه الاستعماريون الأوروبيون لتغليف وتبرير سياساتهم الاستعمارية ، يزعمون بمقتضاه أن هناك رسالة ملقاة على عاتق الرجل الأبيض ، تقضي عليه بمحاولة تعليم الشعوب غير البيضاء وبنقل ثقافة الرجل الأبيض إليها .

الصفوة الحاكمة، وليس حب اليونانيين بالمرة أو الولع "بالهيلينية"، أو ما شابه ذلك من المعتقدات العاطفية كما كانت تزوِّد بها الجماهير فى صحافة تلك الأيام. وبنفس القدر، كان "بالمرستون" شديد الإيمان بحق بريطانيا فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى إذا ما دعت المصالح البريطانية إلى مثل هذا التدخل: "...إذا كان المقصود بالتدخل التداخل ثم التداخل بكل الطرق وإلى أى مدى يقصر عن القوة العسكرية الفعلية، فيجب عندئذٍ أن أؤكد أنه لا يوجد فى مثل هذا التدخل شىء يمكن، فى حالات معينة، ألا يسمح به قانون الأمم."[١٤]. وكان عليه أن يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ العملى ضد محمد على، وأن يصبح النقمة التى تحل به، لأن المصالح البريطانية، كما رآها "بالمرستون" ورجال الصناعة البريطانيون، قد تطلبت ذلك.

فى وقت مبكر، يرجع إلى عام ١٨٣٣، أمر "بالمرستون" بالاحتجاج بشدة على الاحتكارات، التى تثير التحيز ضد المصالح التجارية البريطانية، حتى عندما كانت التجارة البريطانية قد اتسعت بالفعل فى المنطقة، سواء فى وجود احتكارات أو بدونها. وابتداءً من عام ١٨٣٠ كان الطريق المار إلى الهند من خلال البحر المتوسط والبحر الأحمر قد تم تأسيسه، وازدهرت التجارة مع الشام من خلال الطريق البرِّى الآخر، لتتهيأ بذلك أسواق جديدة لصناعة النسيج البريطانية المترنحة. وقد صدر "فرمان" عثمانى فى ديسمبر ١٨٣٥ أعطى المصدِّرين البريطانيين مزايا واسعة حينما ألغى الاحتكارات فى الشام، ودفعت بريطانيا جمارك قدرها ٥,١٪ على صادراتها(*) من الشام[١٥]. كان "بالمرستون" على استعداد لفرض هذه المعاهدة بالقوة لو عارضها محمد على، لكن محمد على استسلم وقبل شروطها. وقد اعتبرت بريطانيا أن سلطانًا ضعيفًا يرضخ للمطالب البريطانية وليس منافسًا محتملاً للتجارة البريطانية أو لأمن طرق التجارة البريطانية، إنما هو حليف أفضل من ملك قوى له مصالحه التجارية الخاصة به، وتتنامى صناعته فى مجال المنسوجات، ويسيطر على الأسواق المحتملة التى كان البريطانيون يتطلعون إليها. فمثل هذا المنافس خطر ويجب أن يختفى، أيا ما كانت التسهيلات التى عرض تقديمها وأيا ما كانت الشروط التى كان على استعداد

(*) أى صادرات المواد الخام من القطن.

لقبولها. وفيما بعد عام ١٨٣٥ أصبح استخدام السفن التجارية ذا أهمية، وخلق الحاجة إلى محطات للتزود بالفحم على طول الطريق إلى الهند، أى فى شبه الجزيرة العربية، وكان ذلك سبباً آخر للرغبة فى اختفاء محمد على .

حاول محمد على أن يكتسب الصداقة البريطانية بأن وعد بتقديم كل أشكال التسهيلات للتجارة البريطانية. وقد قام رسوله، التاجر البريطانى "بريجز" بعرض قضيته على "بالمرستون"، مشيراً إلى اتساع المدى الذى يمكن أن يصل إليه الباشا فى تفضيل المصالح البريطانية. لكن "بريجز"، الذى نعم بمعيشة رغدة فى مصر حيث بلغت أرباحه من تجارة القطن عام ١٨٣٢ أكثر من ١٠٠٠٠٠ دولار[١٦] لاقى صعوبة كبيرة فى إقناع "بالمرستون". فلم يكن وزير الخارجية يرى فائدة تذكر لبريطانيا فى تحطيم الإمبراطورية العثمانية، وهو ما كان يعتقد أنه النتيجة الحتمية لأى دعاوى مصرية للاستقلال، أو فى تدعيم منافس قوى ومحتمل للتجارة البريطانية. وقد لاقت تلميحات محمد على إلى الاستقلال عام ١٨٣٤ أذاناً صماء، وتلقى الحاكم تحذيرات من "العواقب المميتة" التى ستصيبه من جراء هذه الخطوة كما تلقى تأكيدات بأن الدول الكبرى لن تسمح بها[١٧]. وقد كتب "كامبل" فى تقرير له أن الوالى لن يستريح قبل أن يحصل على استقلاله من الباب العالى، وأن طموحاته قد تغريه بالاستيلاء على بغداد ويعيد تأسيس خلافة عربية فى أسرته هو، ولم تكن فكرة الخليفة العربى فى ذاتها تزعج "بالمرستون". لكن كان بسط الهيمنة المصرية على العراق والخليج الفارسى هو ما يزعجه . وقد كتب "ت. واجهورن"(*) الذى كان وكيلاً بحريا فى مصر، نبذة بعنوان "مصر كما هى عليه(**) عام ١٨٣٧، التمس فيها من حكومته أن تعترف 'بمصر كمملكة منفصلة ومستقلة ...' [١٨] ، إذ سيكون ذلك فى صالح بريطانيا. وكانت النبذة، وهى التماس بليغ بطلب التأييد البريطانى للاستقلال المصرى، مبنية على المصالح البريطانية التجارية. وقدم الالتماس إلى "بالمرستون"، ورفض كاتبه أن يعلن مضمونه إذ كان يأمل

(*) T. Waghorn وأورد الكتاب أنه كان steam agent فى مصر
(**) Egypt as it is

أن تنال مصر استقلالها فى عام ١٨٢٧ . وعندما لم يحدث ذلك ، قام بطبع النبذة فى العام التالى، آملاً فى استمالة الرأى العام، لكن بلا جدوى .

وفى مايو ١٨٣٨ ، أعلن محمد على تصميمه على إعلان استقلال مصر والشام كمملكة وراثية، بل عرض أن يدفع للباب العالى ثلاثة ملايين جنيه ثمناً لاستقلاله. ونصحه القناصل الأجانب بالتحفظ إلى حين تلقيهم توجيهات من حكوماتهم. وأصدر "بالمرستون" هذا التحذير:

إن الحكومة البريطانية ... تجد نفسها ملتزمة ... بأن تعلن ... أنه إذا ما مضى لسوء الحظ فى تنفيذ نواياه؛ وإذا ما نشبت أعمال عدائية (وهى ستنشب لا محالة) تبعاً لذلك بين السلطان والباشا ، فإن على الباشا أن يتوقع أن يجد بريطانيا تأخذ جانب السلطان لتصحيح مثل هذا الخطأ الفاحش فى حق السلطان، وبغرض الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية التركية[١٩].

وقامت الحكومة الفرنسية، التى كانت تعمل بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، بإنذار الباشا بألا يمضى فى طريق قد يؤدى إلى الأخطار والدمار[٢٠].

وفى الوقت نفسه، قامت الحكومة البريطانية باتخاذ خطوات لاحتواء الوالى عن طريق اقتلاع الجذور المالية لقوته. فقد كانت تعتقد أنه إذا تم تجريد الوالى من احتكاراته، فلن تكون لديه الأموال التى تكفى لتمويل جيش ويتم بالتالى اقتلاع أسنانه. كان هذا، على الأقل، هو المنطق الذى قُدِّم إلى الحكومة العثمانية، عندما تقدمت السفارة البريطانية لدى الباب العالى باقتراح للتفاوض حول اتفاقية تجارية جديدة بين الحكومتين. وقد انطلى هذا المنطق على الحكومة العثمانية وكانت المحصلة معاهدة "بلطة ليمان"(*) التى وقعت صيف عام ١٨٣٨[٢١].

قُدر للمعاهدة أن تكون مسماراً فى نعش كل الاحتكارات داخل الإمبراطورية العثمانية، بما فى ذلك مصر. فقد وافق العثمانيون الذين مارسوا نظام الاحتكار

(*) ضاحية على الشاطئ الأوروبى من البوسفور شمالى إستانبول .

لأجيال عديدة، على إعادة النظر فى هذا النظام، بناء على اعتقاد خاطئ بأن ذلك سيكون مناوئًا لمصالح محمد على بأكثر مما سيكون بالنسبة لهم. وكان يأملون أن يؤدى هذا إلى الزج به فى مواجهة، وربما فى صراع، مع الدول الأوروبية الكبرى، إذا ما عصى ورفض إلغاء احتكاراته[٢٢]. كانت المعاهدة تتناول عنصرين منفصلين: إلغاء الاحتكارات، والتعريفة الجمركية الجديدة. ومما يدعو إلى السخرية أن الوالى، الذى كانت أحواله المالية عام ١٨٣٨ فى وضع سيئ من خلال النزيف المستمر لموارده بسبب الحروب والمشروعات الصناعية والأشغال العامة، قد أصبح مضطراً إلى التخلى عن بعض احتكاراته وربما كان سيرجع بمضى الوقت إلى نظام التجارة الحرة[٢٣]. ولم تكن الجوانب السلبية فى المعاهدة فيما يتعلق به كامنة فى إلغاء الاحتكارات، لكن فى البنود التى تناولت التعريفات الجمركية .

تسمح المعاهدة بمقتضى موادها بدخول كل السلع الأجنبية إلى الإمبراطورية مقابل ٣٪ رسوماً جمركية ورسماً قيمياً(*) داخليا جديداً قدره ٩٪ وتخضع الصادرات لرسم تصدير قدره ٣٪ بالإضافة إلى رسم داخلى جديد قدره ٢٪. وألغيت الضرائب الداخلية على السلع المستوردة بواسطة الأجانب، وزعم "بالمرستون" أن إلغاء الاحتكارات سوف يزيد من عائدات مصر والإمبراطورية العثمانية فى المدى البعيد، ومن المفهوم أن ذلك سيكون من خلال زيادة حجم التجارة، ' ...على الرغم من أنه سيؤدى آنيًا إلى إصابة المخطط المالى لمحمد على بالشلل[٢٤]. وقد كانت المعاهدة، فى واقع الأمر، فى طريقها إلى أن تكون كارثة على الإمبراطورية العثمانية حتى بأكثر من كونها كذلك بالنسبة لمصر، إذ إنها وضعت قيوداً على حق الدولة فى فرض الضرائب أو حتى فى أن يكون لها الأولوية فى أن تضع يدها على السلع التى تحتاجها. وقد بعث "بولوير" برسالة إلى "أدينجتون"(**) قال فيها إن المعاهدة تعطى للحلفاء مزايا تجارية واسعة كما يحتمل أن تقضى على صناعاتها الوطنية {العثمانية}[٢٥] كان "بولوير" هو الذى تفاوض على بنود المعاهدة وكان يدرك جيداً ما يتحدث عنه .

(*) Ad valorerm

(**) Bulwer, Addington

عندما طبقت المعاهدة على مصر، فيما بعد عام ١٨٤٠، أعطت للتجار الأوروبيين حرية لا قيود عليها فى السوق، ومن خلال "الامتيازات" أعطتهم بمرور الوقت سيطرة فعلية على السوق. وفى المقام الثانى، شجعت بنود المعاهدة على تدفق السلع البريطانية الرخيصة إلى المنطقة، وهو ما تسبب فى قتل الصناعات المحلية. ففى مصر، لم تكن الصناعات الوليدة قادرة على المنافسة دون حواجز حمائية، وفى الشام، لم تستطع الصناعات أن تتنافس مع السلع الرخيصة كذلك، على الرغم من أن صناعاتها، التى كانت أقدم وأرسخ قدماً، قد قاومت لفترة أطول. ونتيجة لذلك، فقد كان من المحتم على اقتصاديات البلدين أن يصبحا موجهين ليكونا موردين للمواد الخام إلى أوروبا، ومستوردين للسلع الأوروبية تامة الصنع. وقد تدنت مصر بمرور الوقت إلى مرتبة مشارك فقير وتابع فى السوق العالمية الأوروبية، وهى مرتبة تُضعف من أى دعاوى للاستقلال الاقتصادى، دَعْكَ من دعاوى الهيمنة السياسية على مناطق شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى والبحر الأحمر .

حملت مواد المعاهدة تأييداً ضمنيا للإمبراطورية العثمانية، التى سمحت فى المقابل بتوسع التجارة البريطانية فى المنطقة، وعلى ذلك فإن تدمير الإمبراطورية على أية صورة سينتج عنه فى تتابع مباشر تقلص التجارة البريطانية، أو هكذا بدا الأمر بالنسبة للمصالح البريطانية. وقد وصف السفير الفرنسى لدى الباب العالى المعاهدة بأنها " ثورة تجارية كاملة،، إذ إن فئات الضرائب على بعض السلع قد أُنقِصت إلى عُشْر قيمتها. وثارت شكوك فرنسا تجاه بريطانيا نتيجة للمعاهدة، وكان الفرنسيون يعتقدون أنها تضمنت مادة سرية تتضمن وعداً للسلطان بمساعدة عسكرية ضد المصريين فى مقابل تنازلاته. وبعد عقد من الزمان، كان "بالمرستون" يعلن فى مجلس العموم: " إذا كان استقلال تركيا من وجهة نظرٍ سياسيةٍ ذا أهمية بالغة، فإنه، من منظور تجارى ليس أقل أهمية لهذا البلد. إنه لأمر صحيح تماماً أنه لا توجد دولة يُسمح فيها لتجارتنا بالدخول إليها وممارسة نشاطها بقدر كبير من الحرية مثل تركيا،[٢٦].

كان محمد على مدركًا تمامًا للآثار التى ستلحق بالتجارة والأوضاع المالية المصرية إذا ما تحتم عليه أن يطبق مواد المعاهدة على مصر، ورفض الالتزام بها، الأمر الذى أثار غضب الدول الكبرى. ولم يكن هناك ما يمكن عمله على الفور، إذ كان يبدو أن صدامًا عسكريا بين المصريين والعثمانيين يجرى الإعداد له. ولمواجهة هذا الموقف الطارئ ، كان "بالمرستون" على استعداد لقهر مصر. وشرح موقفه "لجرانفيل " قائلاً :

إن قهر إنجلترا لمحمد على إذا ما نشبت الحرب قد يبدو متحيزًا وغير عادل؛ لكننا متحيزون، وتحتم المصالح الأوروبية الكبرى علينا أن نكون كذلك. يجب أن تكون المحافظة على الإمبراطورية التركية أساسَ سياستنا، إذ إن المحافظة عليها أمر جوهرى لصيانة السلام، ولمساندة استقلال أوروبا الشرقية. وسيكون تقسيم تركيا ضربة مميتة لاستقلال النمسا وبروسيا، متى تم تحقيقه، ولن يمكن تحقيقه دون حرب عامة. ولذلك فلا يجب أن تقف أية أفكار عن العدالة تجاه "مِيهْمِت"(*) فى طريق مثل هذه المصالح العظيمة والعليا[٢٧].

ربما كان من غير المشكوك فيه، أن يؤدى تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى حرب فى أوروبا، حين تتدافع الدول إلى أخذ نصيبها من الغنيمة، لكن استقلال مصر والشام لم يكن ليعنى بالضرورة تقسيم الإمبراطورية بأكثر مما يعنيه استقلال اليونان وصربيا. ولم تكن المشكلة تدور حول تقسيم تركيا، على الرغم من أن ذلك كان يعد مبررًا مناسبًا؛ لكن كانت تدور حول تخلُّق قوة جديدة فى البحر المتوسط، وهى قوة نشطة ومنتشرة إضافة إلى ذلك، وذات علاقات وثيقة بفرنسا.

كان الوالى قد أعطى ابنه أوامر صارمة بألا يهاجم العثمانيين أولاً، وبدا فى وقت ما كما لو كان يعتقد أن العثمانيين لا يعتزمون الدخول فى حرب. ولم يوافق "إبراهيم" على ذلك، ونبه إلى أنهم كانوا يثيرون القلاقل فى "حوران" وفى "عنتاب" وفى الجبال

(*) النطق التركى الدارج للاسم الأول لوالى مصر . والواضح أن استخدام " بالمرستون " له هو على سبيل الاستهزاء .

الكردية. كان مقتنعًا أن عليه بأن يصد العثمانيين قبل أن ينجحوا فى إثارة حركات التمرد فى كل مكان فى الشام(٢٨). ورغم ذلك، فقد أمر رجاله ألا يقتربوا إلى مدى خمس ساعات من الحدود، وألا يثيروا الأتراك أو يطلقوا النار عليهم. إلا أن العثمانيين عبروا نهر الفرات، وفى مخططهم أن يلحقوا بجيش "إبراهيم" من المؤخرة، وكما توقع "إبراهيم"، تفجر القتال بين الجيشين مرة أخرى. إلا أن الجيش العثمانى، رغم تدريبه الألمانى الحديث، هُزم مرة أخـرى على يد "إبراهيم" فى موقعة " نِصِّيبين " فى يونيو ١٨٣٩ .

وما إن انتهت المعركة، حتى قرر "إبراهيم" أن يندفع إلى "قونيه"، لكن أباه بعث له بأوامر صارمة بأن يبقى على الجانب الذى وصل إليه من جبال "طوروس"، إلى أن يتمكن من تحديد مدى الأثر الذى أحدثه الانتصار لدى الدول الكبرى. ومات السلطان "محمود" قبل أن تبلغه أنباء الهزيمة وخلفه ابنه ذو الستة عشر عامًا، "عبد المجيد".

ولو أن "إبراهيم" كان قد اندفع متجهًا إلى "قونيه" وإلى مواضع أبعد، لما كان هناك ظلٌ من شك فى أنه سوف ينجح، وفى أن العثمانيين كانوا سيسلمون بمطالبه، وقد كانوا فى الحقيقة على استعداد لأن يفعلوا ذلك بعد "نصيبين" مباشرة. لكن محمد على كان يخشى ردود الفعل الدولية التى يمكن أن تنتج عن المزيد من التقدم فى الأراضى التركية. كان يأمل أن تستجيب الدول الكبرى لرغباته دون المزيد من إراقة الدماء. كان هناك كذلك عنصر غموض من جانبه تجاه العثمانيين والإمبراطورية. فمع أنه كان يطمح بحماس إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى للمناطق التابعة له، إلا أنه ربما لم يكن يرغب فى تدمير العرش العثمانى. كانت تتنازعه هاتان الرغبتان. فقد كان لا يزال يعتبر نفسه عثمانيا، وعلى الرغم من ثورته على مولاه وتطلعه إلى الاستقلال ، فقد ظل – من الناحية النفسية – ينظر إلى السلطان على أنه مولاه وإلى العثمانيين على أنهم قومه، لو أنهم فقط يتركونه وشأنه ويتوقفون عن التدخل فى مخططاته، إنها ورطة شبيهة بتلك التى واجهت الثوريين الأمريكيين فى نزاعهم ضد إنجلترا. وكان "إبراهيم"، على العكس من ذلك، لا يعتبر نفسه عثمانيا، فلم يكن يحمل

الكثير من الحب للعثمانيين، ربما نتيجة للسنة التى قضاها كرهينة فى "إستانبول" عندما كان بعد فى سنوات شبابه، كما كان يحمل مشاعر ولاء أقل لهم. كان دائمًا يستعرض "مصريته"، ويباهى ببسالة جنوده المصريين، الذى كان يعيش بينهم ويتحدث لغتهم بطلاقة. وبينما كان محمد على يعتقد أنه كسب حروبه من خلال قوة الأسلحة التركية، إذ كان كل الضباط من العثمانيين، فقد اختار "إبراهيم" أن يعتقد أنه كسب معاركه من خلال بسالة جنوده المصريين، ولم تكن لتساوره أية شكوك حول تدمير الإمبراطورية العثمانية إذا كان ذلك ضروريا. ويجب على المرء أن يتذكر أن "إبراهيم" قضى أيامه فى ميدان القتال، بعيداً عن الضغوط الأوروبية، على الرغم من أن المبعوثين تبعوه هناك، بينما كان محمد على واقعًا كل يوم تحت ضغوط من القناصل الذين أمطروه بقذائف من الإنذارات ونصحوه بالبقاء ساكنًا أثناء المفاوضات .

كانت المفاوضات بالصورة التى جرت بها، تسير فى صالح العثمانيين كما كانت وسيلة لكبح جماح المزيد من التقدم المصرى . وبعد "نصيبين"، تقدم الوالى المصرى وابنه بالمزيد من المطالب من العثمانيين. وكانت أفكار "إبراهيم" عن "الحدود الآمنة" فى اتجاه الشرق قد امتدت لتشمل "ديار بكر" و "أورفه"(*) ، من حيث عبر الجيش العثمانى نهر الفرات ليهاجم موقعه. وقرر أن حدوده فى المستقبل لابد وأن تكون كل الحدود فيما بين "الأناضول" والأقاليم العربية جنوبى جبال طوروس". هذه السيطرة كانت ستكفل له الهيمنة على شمالى العراق، وعلى نهرى دجلة والفرات. وكانت أهمية "أورفه" نابعة من قربها من الصحراء ومن قبائل البدو التى استمرت فى أن تكون مصدراً محتملاً للعصيان وشوكة فى جسده . وقد سبق له أن عانى من حركات تمرد العرب فى "حوران" التى ثارت بتحريض من العثمانيين، وكذلك فى "عنتاب" و "الجبال الكردية". وكانت الوسيلة الوحيدة لاستئصال أى عصيان فى المستقبل فى هذه المناطق هو إخضاعها لسيطرته المباشرة[٢٩]. كانت المناطق التى طالب بها "إبراهيم" ذات أهمية

(*) مدينتان فى شمال سوريا وإلى الشرق من تركيا .

إستراتيجية من الدرجة الأولى فيما يتعلق بالمواجهة مع الجيوش العثمانية، لكنها كانت كذلك ذات قيمة فى ذاتها، حيث تقع على طرق التجارة المتجهة من الشرق إلى الغرب، كما كانت تمثل نقطة انطلاق محتملة إلى الجنوب نحو العراق .

وطبقًا لمعايير "بالمرستون"، فقد كانت هذه المطالب مبالغًا فيها كما كان الانتصار المصرى هو الآخر أكبر مما يستحقه المصريون. وكان الوجود المصرى فى شمال الشام يعنى تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية، إذ كان بوضوح ينذر بسيطرة وشيكة على العراق ومناطق الخليج الفارسى، التى كانت الجيوش المصرية تتحرك فى اتجاهها. ومما زاد الأمور سوءًا أن رجلاً إنجليزيا يدعى "تشيزنى"(*) تقدم بمشروع لوضع أسطول من السفن التجارية فى نهر الفرات يرتبط بخط حديدى مباشر بميناء "الإسكندرونة"، وبذلك يوفر طريقًا من الخليج الفارسى إلى البحر المتوسط بديلاً عن المرور عبر مصر والبحر الأحمر[٣٠]. ومع سيطرة القوات المصرية على البحر الأحمر وعلى إقليم نهر الفرات و "حلب"، بالإضافة إلى مساحة كبيرة من الخط الساحلى للبحر المتوسط ، فسوف يكون المشروع بأكمله واقعًا تحت سيطرة محمد على، الذى سوف يهيمن على كلا الطريقين المؤديين إلى الهند. وستكون تجارة شرقى المتوسط واقعة تحت رحمة العاهل المصرى وجيوشه .

كان السلطان "محمود" واقعًا تحت تأثير السفير البريطانى "ستراتفورد كاننج". أما السلطان الجديد ، وهو بعدُ حَدَثٌ، فسيكون أكثر قابلية للتشكيل، ولن يكون، على الأقل، ثعلبًا ماكراً يبدو واقعًا تحت تأثير الفرنسيين. ولم يكن العثمانيون وروابطهم التجارية أنداداً للتجارة البريطانية، أما محمد على فقد كان فى إمكانه حقًا أن يكون منافسًا متعبًا. لكل هذه الأسباب، كان مقدراً لمحمد على، وقد كسب الحرب ضد العثمانيين، أن يخسر السلام من خلال المبادرات والمكائد البريطانية .

(*) Chesney

قام العثمانيون، الذين فقدوا سلطانهم فى أكثر اللحظات حرجًا، والذين تولى أمرهم حاكم صغير السن ويغير تجربة، قد أعدوا رسالة لتسلم إلى المنتصرين يسلمون فيها بكل مطالبهم. منعت الحكومة البريطانية العثمانيين من إنفاذ الرسالة وحثّتهم على ألا يفعلوا شيئًا وأن يتركوا الأمور فى أيديهم. وقام "بالمرستون" بتجميع الدول الكبرى - متضمنة حتى روسيا - الذين استجابوا جميعًا، باستثناء فرنسا، لندائه. كانت فرنسا مؤيدة لمطالب محمد على، إذ كانت تخدم السياسة الفرنسية، ولم تكن تشكل أى تهديد لمصالحها. وأيقنت فرنسا، باحتلالها للجزائر، أن حليفًا قويا فى الطرف الآخر من البحر المتوسط سوف يدعم مصالحها، وأن أساطيلهما المتحدة سوف تصبح هى الأقوى فى البحر المتوسط، متفوقة على الأسطول البريطانى. وقد تباهى محمد على بأنه يملك "أعظم أسطول حدث أن تملكته دولة إسلامية،" (٣١). وكان "تيير"(*) وزير الخارجية الفرنسية مؤيدًا تمامًا للوقوف إلى جانب مصر، حتى لو كان معنى ذلك حدوث صدام مع بريطانيا. لكن "بالمرستون"، رغم ذلك، قامر على ضعف موقف "لوى فيليب"(**). كان يعلم أن العاهل الفرنسى يخاف من حدوث انقلاب يزيحه عن العرش، وأن هذا الخوف سوف يمنعه من الدخول فى حرب مع إنجلترا حول مصر، خاصة إذا ما وعدته إنجلترا بمساندته فى حالة وقوع انقلاب .

منذ ذلك الوقت، من عام ١٨٣٩ فصاعدا، تغيرت نبرة "بالمرستون" المتّسمة بعدم المبالاة فى التعامل مع محمد على، لتكون نبرة حقد مكتوم وغضب أخلاقى على التابع المتمرد. وفى رسالة تعد قطعة فريدة فى علم الإفتاء، كتب يقول :

إن السلطان هو الملك ورغم أنه ربما كان هو المعتدى إلا أن الحق مازال فى جانبه . لم تكن هناك معاهدة فى "كوتاهية". وليس من الممكن أن تكون هناك واحدة، فالطرفان هناك كانا ملكًا وتابعًا متمردًا - ولا يمكن عقد معاهدة بين مثل هذين الطرفين - كان هناك بالفعل اتفاق، ونقل السلطان مسئولية حكومات معينة

(*) Louis Adolphe Thiers : ١٧٩٧ - ١٨٧٧، سياسى ومؤرخ فرنسى .
(**) Louis Phillipe : ١٧٧٣- ١٨٥٠ ، ملك فرنسا (١٨٣٠ - ١٨٤٨) و تنازل عن العرش فى ثورة ١٨٤٨ .

إلى محمد على و"إبراهيم". لكن تم إسناد هذه الحكومات وفقًا لمشيئة السلطان، وللسلطان الحق فى استعادتها ... لقد كان فى صالح كل دولة أوروبية كبرى باستثناء روسيا أن يكون السلطان قادرًا على أن يسترجع ما منحه حينئذ(٣٢).

وكتب فى رسالة أخرى: " ...ليس هناك محل لإثارة التساؤل حول العدالة تجاه "مهمت" ... فاللص معرض دائمًا لأن يُكْرَهَ على التقيؤ(*). وفى رسالة إلى "جرانفيل" كتب "بالمرستون":

من جانبى، فأنا أكره "مهمت على" الذى اعتبره لا شىء سوى بربرى جاهل ، تمكن بالمكر والجرأة والذكاء الفطرى من أن يحقق نجاحًا فى حركة تمرد ... وأنا أنظر إلى تفاخره بتحضير مصر على أنه أكثر الخدع شرا، وأنا على يقين من أنه عظيم كطاغية وحاكم غاشم كفيل بجلب الشقاء لشعبه(٣٣).

وعندما قرظ القنصل "كامبل" محمد على، لامه "بالمرستون" على إبداء آراء متعارضة مع مشاعر الحكومة البريطانية، ونقله من منصبه فى سبتمبر ١٨٣٩ .

وقد كان لشقاء المصريين أثر ضئيل لدى "بالمرستون"، الذى كان، ببساطة، يسوق دفوعًا أخلاقية انتحالاً للمبررات متى ما دعت الحاجة إليها، إذ تظهر المقارنة بين شقاء المصريين تحت حكم العثمانيين وتحت حكم محمد على ميلاً حاسمًا فى صالح الوالى. كذلك كان من الممكن مساندة متمردين آخرين ضد العثمانيين، خاصة إذا ما كانوا متمردين مسيحيين ضد السلطان المسلم ، مثل اليونانيين أو "ميهايلوفيتش"(**) فى "صربيا"، فلم يكن مبدأ التمرد هو ما يثير قلق "بالمرستون"، لكن بصدد هذه المسألة كانت سياسات 'المتمرد، هو ما يقلقه. ولكى يبرر للرأى العام البريطانى التدخل

(*) بعد ذلك التاريخ بحوالى مائة وسبع عشر سنة ، عام ١٩٥٦ ، استخدم أنتونى إيدن رئيس وزارة إنجلترا نفس اللفظة ، التقيؤ ، فى التعبير عما يريد أن يفعله بجمال عبد الناصر لاسترداد قناة السويس من مصر بعد قرار تأميمها .

(**) Mikhailovich

فى هذه الحالة من حالات العلاقات العثمانية المصرية، سعى "بالمرستون" إلى تحقير شخص محمد على بالتوازى مع سياساته، وبذلك لجأ إلى جدل تغليب الأهواء الشخصية دون تحكيم العقل والمنطق(*) . وأنزل محمد على من مركزه كحاكم، إلى متمرد، وسارق، وبربرى جاهل، حين لا يكون نادلاً فى مقهى، بينما رُفع السلطان إلى مرتبة الحاكم الذى آل إليه حكمه بالوراثة من سلالة ممتدة وعريقة؛ تلك التى شبهها "بالمرستون" بشجرة عريقة سوف تستمر فى أن تزدهر زمنًا أطول بعد أن يكون المتسلقون المحدثون قد اجتثوا من جذورهم .

فى عام ١٨٣٩ استُدعى "بورنج" من قبل "بالمرستون" ليقدم تقريراً إلى البرلمان عن مصر والشام. تضمن تقريره فقرات تمتدح منجزات الوالى فى كلا البلدين. واقترح "بورنج" الاعتراف باستقلال مصر، إذ إن ذلك سوف ينال عرفان الوالى الذى سينضم إلى السلطان فى حلف مضاد للروس ويسهل خطوط المواصلات إلى الهند. لكن "بالمرستون" الذى آلى على نفسه أن يسقط الحاكم، كتب فى مفكرة منفصلة مؤرخة فى ٢ فبراير ١٨٤٠: 'إننى أرغب فى أن يتم النظر فى مسوَّدة التقرير الخاص بمصر والشام بعناية، وأن يتم وضع علامات على أى فقرات تحوى توجهات سياسية والتى قد يكون لها علاقة بالمسألة قيد النظر وإحالتها إلىّ. وتحت هذا الفهم، يجب أن يعامل كل مدح مغالى فيه "لمهمت على"، (٣٤). ولم يكن البرلمان ليتحول نتيجة بعض المديح للوالى، بل اندفع نحو اتخاذ إجراءات مضادة له .

كذلك طُلب من "كامبل" الذى كان قد استُدعى من مصر أن يكتب تقريراً عن هذا البلد، وفى هذه الحالة أيضًا لقى كل مديح لمحمد على ازدراء "بالمرستون". فحيث كتب "كامبل" أن كل الإنجليز الذين يعملون فى خدمة "إبراهيم باشا" كانوا 'منجذبين إليه بحرارة، علق "بالمرستون" فى هامش التقرير بأن '"إبراهيم" مشهورٌ عنه أنه يكره إنجلترا والإنجليز، (٣٥). كما يحوى الهامش المزيد من التعليقات المحملة بالتعريض

(*) ad hominem

التى تطعن فى أمانة الوالى وفى إدراكه لمعنى العدالة. وعندما أشار "بورنج" أن عشرة آلاف طالب علم قد أُرسِلوا إلى أوروبا ليتلقوا العلم، شطب "بالمرستون" الرقم وكتب:'عدة آلاف، مكانه، مضيفًا فى الهامش: 'قد تكون هذه مبالغة زائدة، وخلال المفكرة بكاملها، كانت عداوة " بالمرستون " للوالى، المبنية على تحيزه الواضح ضد الرجل، تبرز فى جلاء .

لقد أصاب محمد على المصالح البريطانية بهزّات عديدة. فى أواخر عشرينيات القرن (التاسع عشر) كان يمثل تهديداً بمشروعاته الخاصة بتطوير زراعة القطن ومصانع النسيج، وبالتوسع فى قواته البحرية. وكانت "نوارين" هى الرد على ذلك. وفى العقد التالى ظل على بقائه مصدراً للقلق فى شرقى البحر المتوسط والبحر والأحمر بسيطرته على حركة السفن، والتجارة الدولية، وتعريفاته الجمركية الحمائية التى كان مقدراً لها أن تغلق الأسواق فى وجه البضائع البريطانية (على الرغم من أن ذلك لم يحدث فى الواقع) فى وقت كانت بريطانيا أثناءه فى أمسّ الحاجة إلى أسواق جديدة. كان يسيطر على كلا الطريقين إلى الهند، وهو ما كان يمثل تهديداً اقتصاديا حادا، وكانت مشاريعه تبدو مُؤثِرةً لفرنسا، وبذلك ساعدت على إحداث المزيد من الانتقاص من المركز الإستراتيجى والاقتصادى لبريطانيا. كان لدى الحكومة البريطانية سبب قوى يجعلها تخشى من أن يؤدى قيام حلف بين فرنسا ومصر إلى السيطرة على البحر المتوسط بأكمله وإقصاء إنجلترا عنه، إذ إن الفرنسيين قد أعلنوا أنهم (أى المصريين) "...يسعون إلى إنشاء قوة بحرية جديدة من الدرجة الثانية فى البحر المتوسط، يمكن أن يتحد أسطولها مع الأسطول الفرنسى بهدف قيامهما بدور القوة المعادلة لأسطول إنجلترا،[٣٦]. وكان من الممكن، من وجهة النظر السياسية، أن تؤدى مشروعات محمد على إلى زجّ فرنسا وبريطانيا فى حرب أخرى. وجاءت ذروة الأمور فى ٧ يوليو حين التجأ الأسطول العثمانى بكامله إلى الجانب المصرى. ومثّل الأسطولان المتحدان خطراً عظيماً مصدره قوة بحرية هائلة فى البحر المتوسط .

سعت الدول الكبرى إلى البحث عن طرق ووسائل لحل الأزمة، مدفوعين بإلحاحٍ ومضايقةٍ من "بالمرستون"، الذى دأب منذ ذلك الوقت حتى انعقاد مؤتمر لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠، على التودد بحذق إلى العاهل الفرنسى. كان يود أن يُبقى على محمد على كتابع ويجرده من معظم فتوحاته. ومن ناحية أخرى، كان "ميترنيخ"(*) قد اقترح أن يجردوا الوالى من الأقاليم العثمانية التابعة له، لكن يقومون بإعلان استقلاله، وهو ما رفض "بالمرستون" أن يتقبله .

راود الأمل محمد على فى أن يقوم الفرنسيون، الذين أعطوه تأييدهم حتى ذلك الوقت، بمساعدته. بل كتب "إبراهيم" إلى أبيه يقول إنه – إذا ما وصلت الأمور إلى صدام معلن – فإنهم سيتوقعون أن يساعدهم الفرنسيون عسكريا وأنهم سوف يبلغونهم رسميا بهذا التوقع[٣٧]. لم يكن الموقف الداخلى فى فرنسا مُؤَمَّنًا تماماً. كانت هناك شائعات عن محاولة انقلاب على "لوى فيليب"، وأنه، على الرغم من أن "تيير" كان فى صف مساندة محمد على لأسباب سياسية فرنسية صرف، فقد كان " لوى فيليب " محجماً عن ذلك. أما "بالمرستون"، الذى كان عليه أن يتحمل العمل مع مجلس وزراء منقسم على نفسه، إذ كان نصفه يخشى الحرب مع فرنسا وكان نصفه الثانى معجباً بحزم وزير الخارجية، فقد قامر على أن "لوى فيليب" سوف يميل إلى جانبهم ولا يلجأ للحرب. ونجحت المقامرة، ووقعت الدول الكبرى فى ١٥ يوليو "لائحة"(**) حول "التهدئة فى الشرق الأوسط" مع "بروتوكول" غير معلن متضمن للإجراءات العقابية التى تستخدم ضد الوالى المصرى لإجباره على القبول بشروطهم.

أصدرت الحكومة الفرنسية بيانات عنيفة تأييداً لمحمد على لكنها لم تفعل شيئًا، وبعد شهر من ذلك قامت بالتوقيع على "اللائحة". وقال "لوى فيليب" فيما بعد: "أن السيد "تيير" غاضب منى لأننى لا أريد أن ألجأ إلى الحرب. وهو يقول لى إننى تحدثت عن الذهاب للحرب، لكن الحديث عن الذهاب للحرب والذهاب للحرب فعلاً شيئان مختلفان اختلافًا كبيراً[٢٨].

(*) Metternich

(**) Act

بعث السلطان بإنذار إلى محمد على فى ١٦ أغسطس وأمر بانسحاب القوات المصرية من الشام، وأعطاه ولاية "عكا" وجنوب الشام مدى حياته، وولاية مصر له ولنسله. ورفض محمد علي. وعندما تردد الحديث عن الحصار سخر منه وقال إنه مُكْتفٍ ذاتيا، وأنه، لو وطئت القوات البريطانية مصر، فسوف يحمل عليها بنفس القدر من الشغف الذى كان يحمله منذ ثلاثة عقود خلت. لكن كان هذا مجرد حديثٍ شجاع. أبحر الأسطول البريطانى إلى "بيروت" حيث أعلن "نابير"(*) للوالى "سليمان باشا" أن لديه أوامر بإيقاف كل السفن المبحرة بين مصر والشام. ووزعت نشرات فى المنطقة بأكملها لحضِّ الأهالى فى "بيروت" "وصيدا" "والقدس" "والعريش" "وغزة" على القيام بثورة ضد المصريين(٣٩). وأسرع الأهالى، الذين أثارت نقمتهم مشاكل التجنيد والضرائب والسياسات التجارية وسياسات تجريدهم من السلاح، بالاستجابة إلى نداء الثورة. وحاول القناصل رشوة "سليمان باشا" للجوء إلى الجانب العثمانى، وعندما رفض، قصفت "بيروت" فى ١١ سبتمبر ١٨٤٠، وتم إنزال قوة إنجليزية – تركية. وعمت الاضطرابات كل أنحاء الشام. وشجعهم على ذلك أنباء نزول القوات .

خلال العام السابق حذر "إبراهيم" أباه من أنه إذا تفجرت الاضطرابات فى أنحاء مختلفة من البلاد فلن يكون أمامه من سبيل للسيطرة على الإقليم. وصدقت توقعاته مرة أخرى. ومع نزول القوات فى الشام، وتفجر الاضطرابات فى عدد من الأماكن، ومع حصار بحرى فى البحر المتوسط يمنع وصول الإمدادات إليه، لم يكن أمام "إبراهيم" من سبيل للحفاظ على مواقعه. وكان أفضل ما يستطيع عمله هو التقهقر إلى مصر، ومعه أقصى ما يمكنه من قوات جيشه .

وعندما ظهر الأسطول البريطانى خارج نافذة حجرة نوم محمد على فى "الإسكندرية"، أيقن الوالى أنه قد هزم. كان يمكنه أن يخوض الحرب حتى آخر رجل، لكنه قرر أنه بدون مساندة فرنسية، فإن أكثر السياسات حكمة هى أن يحد من

(*) Sir harles James Napier : ١٧٨٢ – ١٨٥٣ . جنرال بريطانى .

خسائره ويركز على جعل مصر مملكة وراثية لأسرته لا أن يخاطر بكل شيء في حرب مع الدول الكبرى .

عاد جيش "إبراهيم" إلى مصر، بعضه على ظهر سفن بريطانية، لأن "نابير" أعجب بمحمد على وحاول أن يدافع عن قضيته. لقد تبخرت الخطة الكبرى لإنشاء إمبراطورية وللهيمنة على البحر المتوسط. وقضت معاهدة ١٨٤١، التى اضطر الباشا إلى قبولها، بتجريده من كل فتوحاته باستثناء السودان وولاية مصر (باشاليك) طول حياته، وأن تكون الولاية من بعده، طبقًا للعرف العثمانى، لأكبر الذكور سنًا من أعضاء العائلة. ومع غياب سياسة حظر الاستيراد، وغياب السوق المغلقة، وغياب جيش كبير يستهلك معظم السلع المصنعة، فقد تباطأت حركة التصنيع المصرية، وجرى تفكيك معظم الصناعات المتعلقة بالحرب. ومنذ ذلك الحين، تم توجيه الجهد التجارى المصرى لتحويل البلاد إلى سوق لتصدير المنتجات الزراعية، على نحو ما قام الخبراء الأوروبيون بحثِّ الحكومة المصرية على اتباعه. وكان على مصر أن تكون دولة زراعية وأن تصدر موادها الخام إلى أوروبا، حيث يجرى تصنيعها لتباع ثانية لمصر كمنتجات مصنعة.

تكشَّف الانحياز التجارى، ضد محمد على فيما أورده القنصل "مورِّى"، الذى كان يعتقد أن مصر ستربح بتدمير صناعتها واستيراد كل احتياجاتها الصناعية من أوروبا. فقد أوضح "مورى" أنه كان هناك ما لا يزيد على ٤٠٠٠٠ عامل صناعى فى مصر، الذين أعفوا من التجنيد الإجبارى ومن الممكن أن يعودوا إلى العمل الزراعى. وعلق قائلاً إن 'العرب يدخلون وهم راضون فى عداد المجندين للعمل فى الصناعة على الرغم من ضآلة رواتبهم، لكن يحتمل أن ذلك راجع إلى الشعور بأنه سيحميهم من التجنيد العسكرى، وأضاف أن 'المصريين أظهروا صلاحية كبيرة لكل الأعمال الميكانيكية، وعلى الرغم من أن ما يصنع فى ترسانات وورش القاهرة والإسكندرية أدنى مما يصنع فى معظم أجزاء أوروبا، فضلاً عن إنجلترا ... فإنه لا يزال فى حالة جيدة وصالحًا للاستعمال، إلا أنه يقول فى ذات اللحظة أنه دعا إلى إيقاف نفس هذه الصناعات 'الجيدة والصالحة للاستعمال، وإلى استيراد كل السلع الضرورية من الخارج. وأسباب هذا التناقض غاية فى البساطة، وهى مُجملة فى عبارة تُعد حكمًا قائمًا على اعتبارات

شخصية يتناقض مع تقديره السابق للصناعات المصرية: "إن محمد على، بعد مصروفات باهظة أنفقها فى إقامة الصناعات ... قد فشل فى مشروعاته" .كيف فشل، وطبقًا لأى معايير بنى "مورى" حكمه بالفشل ، فهذا ما لم يوضحه أبدًا . لكن الجملة التالية تلقى ضوءًا ساطعًا: "إنه سوف يتعلم بالتجربة ... أنه عندما يتم إقرار السلام، فإنها (أى الصناعات الوطنية) ستقف مانعًا أمام إدخال رأس المال الأوروبى إلى مصر، وإنشاء مؤسسات دائمة فى هذا البلد"(٤٠).

لقد أنشأ الوالى الصناعات فى مصر لأنه لم يكن يرغب فى تدفق السلع الأوروبية أو رأس المال الأوروبى، بل إنه كان أقل رغبة فى وجود المؤسسات الدائمة لرأس المال هذا فى بلده. كانت كل خططه موجهة نحو تجنب مثل هذه النهاية. وبعد أن جردته معاهدة "بلطة ليمان" من الحماية المالية، تركته معاهدة ١٨٤١ دون أى حماية دولية ووضعته تحت رحمة الدول الكبرى والباب العالى مرة ثانية. وتم إيقاف كل محاولاته من أجل الاكتفاء الذاتى الاقتصادى والتصنيع، وحصل فى مقابلها على تأكيدات بالتدفق الدائم لرأس المال الأجنبى والسلع الأجنبية. وهو ما كان سيحرم البلاد بصورة محققة من أى استقلال مالى واقتصادى .

لكن محمد على ظل يأمل فى أن يتفوق بذكائه على الدول الكبرى فى المجال الاقتصادى، وأن يتشبث بولاية (باشاليك) مصر الوراثية. فبعد أن وقعت معاهدة ١٨٤١ وتثبّت الوالى كـ "باشا" لمصر ويخلفه فى ولايتها أولاده من بعده، كانت خطواته التالية موجهة نحو إبقاء تجاوزات التجارة الأوروبية فى حدود المعقول. لم تعد احتكاراته قانونية منذ الآن، وأُبطلت إجراءات الحظر التى كان يفرضها؛ كيف إذن كان يمكنه حماية بلده من أن يقع تمامًا تحت سيطرة التجارة الأوروبية ؟ لقد بذل الوالى طاقاته خلال السنوات الثمانى التالية فى اتجاه هذا الهدف، وفى اتجاه تأسيس جهاز إدارى سلِس الأداء، على درجة عالية من الكفاءة، وقادر على أن يظل قائمًا بعد مماته.

الفصل الحادى عشر

فى الأعقاب

كانت الإحباطات التى تولدت عن أحداث هذه الأشهر القليلة كفيلة بتدمير رجل أقل إصراراً من محمد على، أو ربما أدت على الأقل إلى تحطيم روحه. وقد افترض العديد من المؤرخين أن روحه قد تحطمت بالفعل ، وادّعوا أنه فقد اهتمامه بصناعاته ومدارسه بعد عام ١٨٤٠ ، عندما تباطأت قوة الدفع. لم يكن هذا هو واقع الحال . فقد حدثت بالفعل تطورات داخلية بعد عام ١٨٤١، لكنها كانت تطورات فرضتها الظروف المتغيرة فى البلاد وقدراتها المالية المتغيرة .

قبيل نكبة الشام ، كانت الحكومة المصرية ماضية فى اتجاه التوسع عبر البحار والسيطرة على طرق التجارة، إن لم يكن على ثروات البلاد التى احتلتها . وفيما بعد ١٨٤٠، تحول التوسع إلى انكماش قاصر على إقليمى مصر والسودان. ولم تعد مصر مسيطرة على طرق التجارة ، وأصبح عليها أن تعتمد على مواردها الخاصة أو على الأنماط التجارية المعتادة. كان لهذا تأثيره على الصناعات المصرية مثلما فعلت التعريفات الجمركية الجديدة التى أصبحت مفروضة الآن .

وقبيل عام ١٨٤١، كان لدى مصر جيش يزيد تعداده على ١٠٠٠٠٠ رجلٍ (تشير أرقام أخرى، مثل تلك التى أوردها سامى، إلى ضعف هذا العدد). وبينما استنزف هذا الجيش الطاقة العاملة فى الزراعة والصناعة ؛ فقد استهلك هذا الجيش الكبير إنتاج المصانع الجديدة فى مجالات الأقمشة لإعداد الملابس الرسمية، والجلد لصنع الأحذية والسروج والمهمات، والأسلحة والبارود، والمدافع والسفن، وكل منتجات الترسانات

وأحواض بناء السفن بالنسبة للوازمها من الأشرعة والحبال وألواح النحاس والمهمات المعدنية ... إلخ. وباختصار، فقد أصيبت كل الصناعات المتصلة بالحرب، والتى كثيراً ما شكلت البداية بالنسبة لكثير من الدول على طريق التصنيع، بتوقف صارخ عندما أُنقِص الجيش المصرى قانونًا إلى ١٨٠٠٠ رجل . وبينما كان يصح من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة ما أن تقوم بتصنيع احتياجات جيش كبير ، فإنه لم يعد يجدى اقتصاديا أن تُصنَّع مثل هذه المهمات لجيش ضئيل العدد، إلا إذا كانت هذه الدولة ستقوم بتصدير هذه المنتجات وتصبح موردًا للأسلحة، مثلما كانت بلجيكا، أو أمة تعمل فى بناء السفن. وهذا ما لم يكن من الممكن لمصر أن تقوم به بصورة مربحة، إذ كانت المنافسة قوية للغاية .

أما بالنسبة لصناعات أخرى مثل صناعات القطن والحرير والصوف ، فقد استمرت هذه فى أداء عملها بمعدل أقل، وفى أن تنتج منتجات يمكن استهلاكها محليا. ونظراً لأن الحكومة المصرية لم تعد قادرة على فرض المنسوجات المصرية كبند من بنود الصادرات على 'مستعمراتها، السابقة، كان عليها أن تتنافس فى السوق المفتوح مع كل المنسوجات الأخرى، وتم إزاحتها سريعًا بواسطة تلك المنتجة فى إنجلترا. وقد استفادت المنسوجات البريطانية من التعريفات الجمركية التفضيلية الجديدة، التى كفلت لها ميزة تفضيلية على السلع المحلية يبلغ هامشها ٩٪، وكذلك من حقيقةٍ مؤداها أن التجار البريطانيين كانوا يقرضون الوكلاء التجاريين المحليين(*) المال لجمع المواد الخام المحلية لتصديرها. ولم يكن فى قدرة التجار المصريين أن يقدموا نفس هذه التسهيلات المالية المفيدة، وعجزوا عن المنافسة. فى هذه الظروف، كان لابد للمنسوجات المصرية من أن تفقد الكثير من أهميتها، وفى حين أنها لم تَمُتْ تمامًا كما يريد بعض المؤرخين لنا أن نصدق، إلا أن إنتاجها تناقص بدرجة محسوسة للغاية .

(*) الكلمة المستخدمة Comprador /e/s كلمة برتغالية الأصل ، كانت تطلق أساسًا على الوطنيين من أبناء الصين ودول شرقية أخرى الذين يعملون لحساب مؤسسات أجنبية ، ثم أصبحت تطلق على أمثال هؤلاء الوكلاء التجاريين عمومًا ، بما يقومون به من دور اقتصادى سلبى بالنسبة لبلادهم .

نستطيع إذن أن نفترض أن المصانع التى أغلقت أبوابها بعد عام ١٨٤١ لم تغلق نتيجة أن الوالى فقد اهتمامه بها، لكن لأنه لم يعد لدى هذه المصانع أسواق لبضائعها. وحاول الوالى أن يتفادى هذه التغيرات لأقصى أمد ممكن بحيلٍ عديدة، بينما كان يسعى إلى أن يتفوق بذكائه على المنافسة الأجنبية التى تواجهه. كانت أولى هذه الحيل هى أن يجعل عنصر ملكية الأرض الزراعية فى البلاد (المُلاَّك) لصيقًا به وبأسرته عن طريق مكافأته ماليا. وجاء تقرير هذه المكافآت مصاحبًا للتغيرات فى قوانين ملكية الأراضى الزراعية .

ففى عام ١٨٣٦، بدأ إقامة نظام جديد للأراضى الزراعية يسمى "العهدة" كرد فعل للحاجة الملحّة إلى المال (انظر الفصل السادس)، وبحلول عام ١٨٤٤ كان ما يقرب من مليون فدان قد تم توزيعه أراضى "عهدة"، وقد وزعت كذلك على تجار أجانب، منهم "زيزينيا" على سبيل المثال. وجرى منح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية تعرف "بالأبعادية" معفاة من الضرائب، طالما حُوِّلت إلى أرضٍ زراعية منتجة. وبحلول عام ١٨٣٧ أصبحت "الأبعاديات" قابلة للتوريث، وبحلول عام ١٨٤٢ تحولت إلى ملكية خاصة. وحوالى هذه الفترة الزمنية تم منح أراضٍ زراعية للأسرة الحاكمة. هذه الـ "شفاليك" كما كانت تسمى ، سمح لها بحقوق الانتفاع فحسب، لكن بحلول عام ١٨٤٢ تم سنّ قانون فى ٥ محرم(*)، حولّها إلى حقوق الملكية الكاملة. وافترض "أرتين"(**) أنه بهذه الوسائل، أمَّل محمد على فى أن ينمى طبقة من "أشراف الأرض"(***) سوف تصبح مخلصة لأسرته ومؤيدة للعرش، كما هو الحال فى أجزاء أخرى من العالم. إلا أننا حين نمعن النظر فى قائمة مُلاَّك الأراضى فلن نعجز عن ملاحظة أن أكبر المُلاَّك كانوا أعضاء فى أسرة محمد على، والذين كان يفترض فيهم، على أقل تقدير، أن يكونوا فى صفّه .

(*) عام ١٣٥٨ هجرية .

(**) Artin

(***) Noblesse terrienne

فى مقدورنا أن نقدم عدة افتراضات حول التغييرات الجديدة فى الأرض الزراعية. أولها وأكثرها وضوحاً هو أن الوالى كان يزود أطفاله بالملكية الخاصة، تحسباً لاحتمال إبعادهم عن السلطة، أو استبدال آخرين بهم. ففى هذه الحالة، قد تُلغى الملكية المقتصرة على حق الانتفاع على سبيل العقاب أو يتم مصادرتها. السبب الثانى هو أنه ربما أراد أن يرضى أعضاء أسرته، كان إجراءً عثمانيا معتاداً تماماً أن تُعْطَى قطع كبيرة من الأرض الزراعية لأقرباء المرء، وقد فعل كل السلاطين ذلك. هناك سبب آخر يمكن أن يساق هو أنه منذ أن أُجبر محمد على على التخلى عن نظام الاحتكار الذى كان يطبقه، ربما استقرأ الأحداث التى ستطرأ بعد معاهدة ١٨٣٨، وأنه اتخذ خطوات لضمان أنه، على الرغم من أنه لم يعد يستطيع قانونًا أن يفرض احتكارات، فلايزال فى إمكانه أن يسيطر على قسط كبير من إنتاج الأرض عن طريق تلك الوسيلة البسيطة بإعطاء قطع من الأرض الزراعية لأقاربه وأتباعه، مع إدراكه أن هؤلاء الملاّك الجدد سوف يبيعون إنتاجهم بطبيعة الحال للحكومة. وهذا هو ما حدث .

كان التجار الأجانب، الذين توقعوا أن تصبح مصر سوقًا حرة بعد عام ١٨٤١، مذهولين ومغضبين حين وجدوا الباشا قد أحكم قبضته على السوق، وأنهم إذا ما رغبوا فى شراء شىء ما، فإن عليهم أن يمروا من خلاله، إذ لن يبيع أحد لهم مباشرة. وتحقق القنصل الفرنسى "فاتيى دى بورفيل"(*) عام ١٨٤٢ مما يبدو وشيك الحدوث حينما بعث بتقرير قال فيه: 'إن شكوكى، أو بالأحرى مخاوفى، تأتى من الوسائل التى تمتلكها الحكومة المصرية لتضييق الخناق على كل شىء ، وعرقلة كل شىء ، واحتكار كل شىء ، بينما تتظاهر بأنها تحترم المبدأ. إن توزيع القرى بواسطة صاحب السمو على أعضاء أسرته ورجال البلاط يظهر نواياه تماماً بحيث يصبح من اليسير التنبؤ بالعواقب الضرورية لهذا الإجراء التحفظى(1) . وأضاف "بورفيل" أن هذا سوف يضر 'بصغار التجار الصغار، وحدهم، لأن كبار بيوت التجارة فضلت أن تتاجر مباشرة مع الحكومة.

(*) Vattier de Bourville

وهذا يفسر السبب في أن معاهدة "بلطة ليمان" كانت ذات قبول واسع لدى أعضاء الحكومة البريطانية أكثر مما كانت في أوساط التجار البريطانيين ممن يتاجرون مع مصر، الذين كانوا يعارضون المعاهدة. واستطرد "بورفيل" في تقريره فذكر أن "حرية التعامل في السلع التي رفع عنها الاحتكار وَهْم. فسوف يتملك أعضاء أسرة الباشا أجود الأراضي ويوزعونها على صنائعهم العاملين في خدمتهم، وفي مقدور الحكومة دائمًا أن تحتكر لنفسها السلع المشار إليها. ومن ناحية أخرى، إذا ما أخذ المرء في الاعتبار العقبات التي تقيمها السلطات المحلية بصفة مستمرة أمام الملاحة {الحرة} وتداول السلع، فبإمكان المرء أن يدرك أن التجارة والمنتجين لن يجنوا الكثير من هذا النظام الجديد المزعوم».

أكثر من ذلك، نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أن تخضع أية سلعة محلية يقوم بشرائها أجنبي لنفس الرسوم الجمركية التي تدفعها "أكثر الطبقات تميزًا من بين الرعايا الأتراك المشتغلين في التجارة المحلية"(٢) . وقد سمحت هذه المادة لمحمد على أن يُخضع التجار الفرنسيين والبريطانيين لتعريفة محلية جديدة. وقد تشكّى القنصل الفرنسي في فزع: "إنه يكاد يكون من المستحيل أن يستأصل الاحتكار كليةً من مصر"(٣) . هذه التعريفة الجديدة، ومقدارها ١٢٪، كانت مفروضة في بولاق والقاهرة على بنود لم تكن خاضعة أبدًا من قبل للضرائب، مثل السكر والدقيق والبقول والعدس والذرة والشعير. كما كانت السفن القادمة من الصعيد ملزمة كذلك بدفع رسوم رُسُوٍّ في الموانئ النهرية .

وقد انبثق الانزعاج الفرنسي من حقيقة أن الوالي استمر في شراء كل القطن المزروع في البلاد ثم بيعه إلى التجار في الخارج. وهذا معناه أن الوالي كان يقوم بدور التاجر ويبيع بضائعه مباشرة في أوروبا، متجاوزًا التجار الأوروبيين. كما تسببت الجمارك التي فرضها على البضائع العابرة وعلى السلع المستوردة في إثارة نفس القدر من الانزعاج(٤) .

كذلك كان القنصل البريطاني غير سعيد مثلما كان نظيره الفرنسي، ولنفس الأسباب، على الرغم من أن الوالي كان قد قدم تنازلات للحكومة البريطانية سمح

بمقتضاها للخط الملاحى "بنينسيولار آند أورينتال"(*) (التى منح لها حق استغلال خط البحر الأحمر من الهند) أن ترسو فى ميناء السويس. وكان يعاد نقل الركاب والبضائع حينئذٍ براً من السويس إلى الإسكندرية. وقد تم الاتفاق على هذه الترتيبات فى سبتمبر ١٨٤١ فى مقابل مبلغ سنوى محدد يدفع للحكومة المصرية(٥) .

كانت السنتان ١٨٤١ و١٨٤٢ سنتين سيئتين بالنسبة لمصر من أكثر من وجه. فقد بلغت الديون المصرية ٨٠ مليون فرنك (أو ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه). وكان الفيضان مرتفعًا وأغرق المحاصيل والقرى، وبالرغم من حدوث تحسن طفيف فى السنة التالية ١٨٤٤، فقد أتت معها بنوع من طاعون البقر أهلك قطعان الحيوانات فى البلاد. وقد أدت هذه الأحداث المتشابكة إلى تفاقم أزمة المتأخرات الضريبية ، كما تسببت فى إلحاق شقاء بالغ بالفلاحين. وشعر شريف باشا رئيس ديوان المالية، أو وزير المالية، بخوف شديد من إبلاغ الوالى بحقيقة الأوضاع المالية، الذى كان يقترب كثيراً من حد الكارثة. وقد تفاهم مع "إبراهيم باشا"، ويبدو أنهما وضعا معًا تقريراً للعرض على المجلس يكشف عن كل الحقائق. وقد بلغت المتأخرات الضريبية ١٤٠٨١٥٠٠ من جملة التقديرات الكلية التى بلغت ٧٥٢٢٧٥٠٠ قرش. وأوضح التقرير أن القرى عاجزة عن دفع ضرائبها، وأوصى بإسقاط ديون القرى(٦) .

وقد قيل إن التقرير تم تسريبه أولاً للوالى بواسطة ابنته حتى يمكن تخفيف الصدمة. وأدت هذه الخطوة بالوالى إلى الشك فى أنه قد خدع، وأنها كانت خطوة أولى تمهيداً للتخلص منه. وفى سورة غضب قام بتعنيف المجلس، ووجه الاتهام لاثنين لم يسمِّهما، لكنهما عضوان يمكن التعرف عليهما بوضوح، الأول بأنه "غدَّار" والثانى بأنه "طمَّاع". وقال إنه يريد تسليم هذين الرجلين له، وأنه سوف يستقيل من منصبه بصفته باشا على مصر وأنه سيعتزل فى مَكَّة ليقضى أيامه فى التعبد ، ثم تسلل خارجًا من المجلس. وكان المتهم بالغدر هو "إبراهيم"، وكان المتهم بالطمع هو "شريف"،

Peninsular and Oriental (*)

ربما نتيجة للشك فى أنه قد اختلس المبالغ الناقصة لنفسه. وسافر محمد على إلى القاهرة على ظهر سفينة، وأغلق على نفسه أبواب قصره فى شبرا. وفشل القنصل البريطانى فى أن يفهم عاقبة الحادثة، وكذلك فشل القناصل الآخرون، الذين كتبوا لحكوماتهم أنه اعتباراً من عام ١٨٤١ عانى الوالى نوبات من الأرق وفورات من الغضب وأن ذهنه قد اضطرب وتبلَّد، وهى حالة تبدو طبيعية تماماً، إذا وضع فى الاعتبار الإحباطات التى عانى منها تواً والنكسات الكبرى التى منيت بها مخططاته. وعلى أية حال، فإننا قد عرفنا، من خلال القنصل اليونانى "أنستاسى" أنه فى عام ١٨٤٤، عانى محمد على من نوبات من الذهول ومن انهيارٍ أقسم خلاله أن يعتزل الحكم. وبعد ستة أيام أفاد القنصل فى تقرير له أن حالة الاكتئاب قد فارقت الباشا، وأن ذهنه قد صفا، وأنه فرض غرامات على هؤلاء الذين تسببوا فى إثارة غضبه وعاد مرة أخرى إلى عمله كالعادة .

هذا بيان ينبض بعدم الصدق، فمعاناة نوبة من الاكتئاب لا تؤدى بالإنسان إلى ثورة غضب، ثم تُتبَع بعدئذٍ بفرض غرامة على موظفيه. هناك حلقة وصل ضائعة فى موضع ما. لقد كان القناصل ببساطة غير مدركين للقضايا الحقيقية التى يتهددها الخطر وأرجعوا غضب الوالى إلى حالة عقلية، بينما لم تكن شيئًا من هذا القبيل، لكنْ كانت فورة غضب دفعت إليها أسباب سياسية. يروى "نوبار" فى مذكراته التى لا تقدر بثمن، حيث كان فى ذلك الوقت سكرتيراً خاصاً "لإبراهيم باشا"، أن الباشا قد أصابه الانزعاج لأن المجلس قد أبدى تساؤلات حول الضرائب وإجراءات الإدارة الحكومية. وأضاف أن "إبراهيم" قد أصبح يخشى على حياته نتيجة لذلك، وكذلك فعل "شريف". وتسلم "إبراهيم" رسالة من والده مليئة بالاتهامات، وأنه - أى "إبراهيم" - أبلغ رجاله، وكان من بينهم "نوبار"، أنه برىء من هذه الاتهامات، وأنه يريد أن يُدفَن وهذه الرسالة على صدره. وذهب للقاء والده وأمر مماليكه أن يرخوا أربطة سيوفهم(*) عندما يدخلون إلى القصر، وأن يوجهوا ضرباتهم إلى أىٍ من يصدر أمراً بالهجوم على شخصه. ومن خلال هذه الرواية، فإن "نوبار" قد استدل على أن "إبراهيم" قد أمر مماليكه بأن يوجهوا

(*) أى يجعلوها مهيأة للاستعمال .

ضرباتهم إلى الوالى نفسه لو أنه أمر بالهجوم على ابنه. لكن لم يقع مثل هذا الهجوم، وانتهى الاجتماع بالتوفيق بين الرجلين، على الرغم من أن "إبراهيم" "وشريف" دفعا مبالغ كبيرة من المال للحكومة(٧) .

لسنا على يقين تام من كنه الأسباب الكامنة وراء هذا الحادث، ولا من علاقة "إبراهيم" به، لكن من المحتمل أن الحادث كان ذروة للمشاعر غير الطيبة بين الوالى وابنه. وقد أجَّجت دسائس "عباس" من عنف الخلاف، وربما يكون قد همس لجدِّه بأن "إبراهيم" إما أن يكون قد استولى على أموال الدولة وإما أنه احتجزها بالتواطؤ مع "شريف"، وأنهما معًا يتآمران لخداع الوالى أو حتى لعزله من الولاية .

بينما كان "إبراهيم" مستغرقًا فى حملة الشام، كان "عباس" يرتقى إلى مراتب إدارية عالية وعين "كخيا"، أو مساعدًا إداريا للوالى. وأتاح ذلك الفرصة "لعباس" ليجمع حوله مجموعة من الأنصار، كان معظمهم من بين موظفى الدولة المناهضين لتوجهات سياسات الوالى نحو التحديث والتصنيع، التى كانوا يؤمنون بأنها تكلف الدولة الكثير من الأموال. هؤلاء المسئولون، الذين لا يمكننا أن نحددهم إلا حَدْسًا، كانوا من ملاك الأراضى المتطلعين إلى أن يشهدوا إقامة سوق حرة، يمكنهم من خلالها أن يعرضوا إنتاجهم بأعلى الأسعار السائدة، بدلاً من أن يروه يباع مقابل سعر محدد إلى الحكومة، التى حققت الربح الأكبر من خلال إعادة بيع الإنتاج بتصديره. ربما أمكن اجتذاب هؤلاء المسئولين إلى صف وجهة النظر هذه بواسطة القناصل الأجانب والتجار الأجانب، الذين لم يكونوا يستطيعون أن يمنعوا أنفسهم من أن يُذَكِّروهم بالمزايا التى تتوفر لهم من نظام التجارة الحرة .

كان "عباس" يكره عمه، الذى كان يهينه كما لم يكن يحاول أبدًا أن يخفى احتقاره له، ويذل ابن الأخ جهدًا منظمًا لمعارضة كل مشروعات وسياسات عمِّه. ففى حين كان "إبراهيم" يقود زمرة تقدمية ، وكان يأسره كل ما يتعلق بالآلات والصناعة، كان "عباس" يمثل جناحًا محافظًا رجعيا فى الحكومة، لم يكن يفهم التصنيع كما لم يكن يهتم به.

ربما كان التأييد الذى تلقاه "عباس" صادراً عن المجموعة العثمانية التقليدية، بينما كان "إبراهيم" ذا شعبية لدى رجال الإدارة التقدميين الجدد ولدى الجيش. وطفت العداوة بين الرجلين على السطح عندما عاد "إبراهيم" من الشام ليجد أنه قد أزيح عن مكانه فى الحكومة أثناء غيابه بواسطة ابن أخيه، الذى أصبح قوة عليه أن يدخل فى صراع معها.

نمت الضغائن بين "إبراهيم" وأبيه فى أثناء حملة الشام. وبعث "إبراهيم" لأبيه برسائل كثيرة تتصف بالفظاظة، شاكيًا من النقص فى الأموال، ومن النقص فى المدافع والرجال، ومن النقص فى المبادرة بالتحرك، حتى إن التراسل بين الرجلين دار لبعض الوقت من خلال "الباش معاون"، إذ رفض الوالى أن يتراسل مباشرة مع ابنه. كذلك كان "إبراهيم" يريد أن يدير المعركة على نحو مختلف، بأن ينطلق قُدُمًا إلى إستانبول وأن يحسم المشكلة بصورة نهائية. لكن أوامر أبيه منعته، وهو ما أثار استياءه بغير شك. لقد انسحق حتى الأعماق من جراء هزيمة الشام، التى ألقت بظلالها على سمعته كقائد فى ميدان القتال، وهو ما كان يعنى ضياع عشر سنوات من عمره ومن جهوده فى الشام[٨] . وربما ظلت الضغينة قائمة على الجانبين لدى عودته إلى مصر، وربما كانت السبب فى أن "عباس"، الذى كان الوالى يحتقره بدوره، قد ارتقى إلى هذه المرتبة. وفى الوقت نفسه، فعلى المرء أن يتذكر أن "عباس" كان عضواً فى الأسرة، وكان ينبغى أن يسند إليه منصب على قدرٍ من الأهمية، دون النظر إلى ما يتمتع به من مواهب أو ما كان ينقصه منها .

عندما أدرك محمد على المدى الكامل لإعساره المالى، فمن الجائز أنه انفجر فى فورة غضب على ما اعتبره خداعًا من جانب "إبراهيم" "وشريف" بعدم إبلاغه بالموقف فى وقت مبكر، أو، أكثر من ذلك، أنه ربما شك فى أنهما اختلسا الأموال. وأيا ما كان السبب، فقد تم تسوية النزاع بينهما.

فى العام التالى بدت على "إبراهيم" أعراض مرض خطيرة. فخلال إقامته فى الشام كان يشكو من آلام روماتيزمية، لكن يبدو كذلك أنه كان مصاباً بالسل الرئوى،

وبالتهاب فى المثانة وبنوبة شديدة من "الديسنتاريا". وقد أرسل إلى إيطاليا للتداوى بالمياه المعدنية الطبيعية بالقرب من "بيزا"(*) ، وانتهز الفرصة ليقوم بجولة فى أوروبا، حيث احتُفِل به فى كل من إنجلترا وفرنسا. وقد انبهر بالمنشآت الصناعية الناجحة التى طاف بها، وكان أكثر اهتماماً بزيارة المصانع أكثر من أى شىء آخر فى أوروبا.

وعلى امتداد هذه الرحلة، أظهر "إبراهيم" اهتماماً دفّاقاً بكل الأمور المتعلقة بالحكم وبالصناعة كذلك. ويوضح "توبار" أنه كان يعلم كل شىء عن الصناعة، وكان على علم فورى بأحدث ما وصل إليه التقدم فى هذا المجال. وكان يطوف بالمصانع فى سعادة، يوجه التساؤلات ويأكل لقيمات من الخبز يخرجها من جيبه. وحينما كانت الخطب تلقى فى حفلات الاستقبال وأثناء الاجتماعات بكبار الشخصيات من الأجانب، كانت الخطب تترجم إليه كلمة كلمة ولم يكن يكتفى بفحوى الحديث .

ويبدو أن الرحلة قد ساعدت فى الشفاء من "الديسنتاريا" لكن حالة الإصابة بالسل الرئوى كانت متقدمة بدرجة كبيرة، وكان قد شرع فى أن يبصق دماً. وتبين لمحمد على أن ابنه كان مريضاً وأنه قد لا يخلفه فترة طويلة. ولهذا صمم على أن يذهب إلى إستانبول عام ١٨٤٦ ويسوى شئونه بصورة حاسمة. كان الصلح بين السلطان والوالى قد توج عام ١٨٤٢ بأن أنعم السلطان عليه برتبة معادلة لرتبة الوزير الأكبر (رئيس الوزراء). وكان هذا الإجراء فى حقيقته، مع كونه أمارة جلية على التكريم، وسيلة لوضع الوالى فى مكانه كخادم للإمبراطورية العثمانية، مجرد وزير وليس حاكماً مستقلاً. وقد أبلغ الوالى شخصاً ما فيما بعد أنه ذهب إلى إستانبول لأن "إبراهيم" قد تقدم فى السن ومريض أيضاً، و"عباس" كسول (هَبَّة)(**) ، وبعد ذلك سيتولى الأطفال حكم مصر. كيف سيمكنهم الاحتفاظ بمصر؟،(٩) . وسعى إلى أن يخلق روابط بين مصر والباب العالى يمكن أن تصون بلاده من الوقوع فريسة لبعض القوى الكبرى.

(*) Pisa مدينة فى شمال غربى إيطاليا .
(**) Happa ربما كانت تركية دارجة .

كان محمد على أسير خوف دائم من أن تقوم بريطانيا باحتلال مصر. وقد سبق أن أخبر "بيركهاردت"(*) بمخاوفه عام ١٨١٦ فى الطائف، ولم يحدث بعد ذلك ما يتيح له أن يغير رأيه بشأن المخططات البريطانية تجاه بلاده. وقد أثبت التاريخ أن مخاوفه هذه قائمة على أسس سليمة. وعندما فوتح فى فكرة قناة السويس رفض أن ينظر فى مثل هذا المشروع لأنه كان يعتقد أنه سوف يغرى باحتلال مصر بواسطة بريطانيا، وفى هذا أيضاً كان صاحب نبوءة صادقة .

وحينما كان فى "إستانبول"، عومل الباشا الطاعن فى السن معاملة طيبة، وعاد إلى مصر وهو يشعر بأنه أكثر اطمئناناً على مستقبل البلاد. واعتزم أن يقوم بزيارة إلى إنجلترا فى عامه القادم، حيث أكد له "بالمرستون" – الذى عاد مرة أخرى إلى الحكم – أنه سوف يُستقبل بحفاوة. ولم يُقدَّر للرحلة أن تتم أبداً، لأن نترات الفضة التى سبق أن أعطاها له الأطباء لمداواته من "الديسنتاريا" قد ألحقت به أضرارها، وشوَّشت قدراته وقواه العقلية، عندما صارت فترات صفاء ذهنه تبدو أكثر ندرة. وبدءاً من عام ١٨٤٧ تُرِكَت إدارة الحكم فى بلاده "لإبراهيم"، الذى اعتزم فى آخر الأمر أن يذهب إلى "إستانبول" وأن يلتمس تنصيبه حاكماً على مصر فى حياة والده لأنه من غير المحتمل أن يتمكن الرجل النبيل الطاعن فى السن من أن يستعيد السيطرة على حواسه .

وفى "إستانبول" أجاز السلطان التماس "إبراهيم" بتقليده الولاية. وذكر "نوبار" فى تقرير له أن ذلك قد تم منحه فى يسر وبلا ضجة لأن طبيباً نمساويا تنبأ بأن "إبراهيم" سوف يموت فى غضون ستة أشهر. وأثناء رحلة العودة على السفينة إلى الوطن، استسلم "إبراهيم" للحُمَّى، وفى خلال نوبات من الهذيان، أبدى خوفه من أن يعود إلى والده صفاء ذهنه فيعاقبه على تجرئه بانتزاع السلطة. مات "إبراهيم" بعد ستة أشهر، وخلفه "عباس" ابن أخيه. كان الباشا الطاعن فى السن عندئذٍ مريضاً إلى درجة أنه لم يعرف حتى إن ابنه قد مات. وبعد شهور قليلة مات هو الآخر فى ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ فى الإسكندرية.

ووصف "موراى" القنصل البريطانى مراسم الجنازة، التى استقبلها عند بولاق كل أعضاء الأسرة الأحياء، باستثناء الوالى الجديد، "عباس باشا":

... كان حفل الجناز عملية هزيلة تعسة للغاية؛ لم تُدْعَ الهيئة القنصلية للحضور، ولم تغلق الحوانيت أو المكاتب الرسمية - وباختصار، ساد انطباع عام بأن "عباس باشا" قد أبدى لذكرى جده الجليل عدم احترام يستحق الإدانة، بأن سمح لموكب جنازته أن يكون على هذه الصورة الحقيرة، وبأن تعمد أن يتخلف عن حضور الموكب بشخصه.

كما زعم "موراى" أن:

التعلق والتوقير الذى تحمله كل الطبقات فى مصر لاسم محمد على، إنما يُعَدُّ موكبًا جنائزيا أكثر مدعاة للفخر من أيٍ مما كان فى قدرة خليفته أن يقدمه. ومازال الأهالى من كبار السن يتذكرون ويتحدثون عن الاضطراب والفوضى التى أنقذ البلاد منها، أما صغار السن فيقارنون حكمه الملىء بالحيوية بحكومة خليفته المتقلبة والمترنحة، إن كل الطبقات - سواء من الترك أو العرب - لا يشعرون فقط، بل لا يترددون فى أن يجاهروا، بأن رخاء مصر قد مات مع محمد على ... وفى الحقيقة يا سيدى (الوزير)، فإنه لا يمكن نكران أن محمد على، رغم كل أخطائه ، كان رجلاً عظيما .

ومضى يقول إن الوالى - دون أى امتياز من ميلاد أو ثروة - قد حفر طريقه إلى السلطة والشهرة بواسطة "شجاعته التى لا تغلب ومثابرته وحكمته". وعندما تولى الحكم وجد مصر ممزقة بالعداوات والتحزبات، منهوبة بواسطة عصابات جوالة من المغامرين، وكانت ماليتها وتجارتها منهكة القوى، وكانت الحياة والرخاء فى كل إقليم واقعة تحت رحمة الذراع الأقوى، ولإصلاح كل هذه الاضطرابات وسط إناس لا يملكون قانونًا غير القوة، قال "موراى": كان مضطراً بين الحين والحين إلى أن يلجأ إلى إجراءات تتسم بالشدة والقسوة. وعلق "موراى" على ذلك بأن الباشا لم يكن ذا طبيعة قاسية، وإذا استثنينا حالات قليلة، فقد كانت العقوبات التى سنَّها ضرورية لأمنه الشخصى والحفاظ على الأمن العام، وبينما بلغ حبه للشهرة والسلطة أقصى مدى، "فقد كان طموحه غير ملوث بحب جمع المال، وكانت مشاعر السخط لديه حارة، "وما أسرع ما كانت تموت".

وزعم "موراى" أنه سمع كثيراً من المصريين يقولون: "إذا سمح الله لى، فإننى سأكون سعيداً بأن أعطى عشر سنوات من عمرى لإضافتهم إلى عمر والينا الطاعن فى السن". وأوضح "موراى" أنه بينما لم يكن المسيحيون فى "دمشق" "وحلب" آمنين من الإهانة والإيذاء، فقد كان يمكن لأى رجل إنجليزى أن يطوف وادى النيل بنفس القدر من الأمان الذى يجده فى "وقت الظهيرة فى "هايد بارك"، واعتذر "لبالمرستون" عن انطباعاته عن الباشا الطاعن فى السن، ولكنه أوضح أنه لم يكن يستطيع كلية أن يقاوم التأثير الذى "فرضته صفات الباشا الجذابة وأخلاقه الرفيعة على كل من كانوا على علاقات مألوفة معه، والتى تقف على أعلى ذروة بالمقارنة بسلوك وصفات خليفتيه فى منصب الحاكم".[11]

ذلك الرجل، الذى كان يعد واحداً من بين ذوى الفكر الخلاق الحقّ الذين شهدتهم مصر حكامًا لها، خلفته مجموعةُ من الرجال غير الأكفاء الذين كانوا - باستثناء "إسماعيل" - لا يملكون ما يزكيهم. أما "إسماعيل"، على الجانب الآخر، فقد قاد البلاد إلى كارثة. أما باقى حكام مصر فقد كانوا قانعين بأن يعاملوا البلاد كبقرة حلوب، وأن يعاملوا المصريين كعبيد فى إقطاعية. ومع كل ذلك، فسواء كان خلفاء الباشا غير أكفاء أو لم يكونوا كذلك، فقد كان هناك شيء مشترك يجمعهم وإياه ، ذلك هو حقيقة أنهم استمروا فى توجيه اقتصاد البلاد باتجاه السوق الأوروبية الدولية. وربما كان ذلك تياراً لا مفر منه ، وأنه لا مصر، ولا أى دولة غيرها فى حقيقة الأمر، كانت قادرة على أن تقاوم إغراء أغنية عروس البحر(*) تلك .

(*) عروس البحر ، siren فى الميثولوجيا اليونانية والرومانية ، كائن نصفه على هيئة طائر والنصف الثانى على هيئة امرأة ، تقوم باجتذاب الملاحين إلى مصارعهم على الشواطئ الصخرية بإغوائهم بغنائها الملىء بالإغراء .

الخاتمة

إنما "نقطة الضعف"(*) لدينا نحن المؤرخين هى أننا نتفحص الأحداث فى ضوء ما بعد انقضاء الأحداث، ثم نتظاهر بأننا نكتب التاريخ "مثلما كان فى الحقيقة"(**). وقد أشار "والرشتاين"(***) إلى أن المؤرخين يكتبون من وجهة نظر معاصرة(****). وهم يكتبون نتيجة لمصالحهم واهتماماتهم، ومن زاوية إدراكهم المعرفى الشائع، وعلى ذلك فليس ثمة موضوعية مطلقة، وإنما نسبية فحسب. غير أنه ينبغى على المؤرخ أو المؤرخة فحص الحقبة التاريخية موضع اهتمامه أو اهتمامها، ومقارنتها بالعصور التى سبقتها والتى لحقتها لتقرير أية تغيرات طرأت وعواقب مثل هذه التغيرات على الدولة وعلى شعبها.

وقد زعم بعض المؤرخين أن التصنيع فى مصر كان محكومًا عليه بالفشل لأن البلاد لم يتوفر لها إلا قدر قليل من الوقود وقدر أقل من مصادر الثروة المعدنية. وأشار آخرون إلى عدم توفر سوق محلية كسبب أساسى فى فشل الصناعة. وفى رأيى أن هذه دعاوى لا يعتد بها. فليس لدى إنجلترا قطن محلى، ورغم ذلك فقد أقامت ثورتها الصناعية على هذه السلعة وحدها. وليس لدى اليابان وقود ، لكنها أصبحت اليوم عملاقًا صناعيا. ومن ثَمَّ، فإن مثل هذه الدعاوى لا تقنع أحدًا "بالفشل المحتوم" للتصنيع، وهى أبعد عن الإقناع بالنسبة لبلد يتميز بأن القوى العاملة فيه متوفرة

(*) استخدمت المؤلفة التعبير الفرنسى Point Faible .

(**) استخدمت المؤلفة العبارة الألمانية : wie es eigentlich وترجمتها الحرفية هى " كما هو حقيقة كان " ، أو as it really was . والعبارة بهذة الصيغة تختلف عن الصيغة اللغوية التقليدية : gewesen war أى " قد كان " أو " has been " " as it really "

(***) Wallerstein

(****) معاصرة لزمن الكتابة لا لزمن وقوع الأحداث .

ورخيصة، وتزرع فيه المواد الخام الأساسية. وما دام قد توفرت لمصر أموال كافية تستورد بها السلع المصنعة ذات النوعيات الرخيصة والمتوسطة من الخارج، فقد كان هناك بكل تأكيد أموال فى داخل البلاد تكفى لخلق سوق محلية لإنتاجها الصناعى هى. أما كون العمال المصريين غير مهرة، وهو سبب آخر يساق لتدعيم دعوى "الفشل المحتوم" للصناعة المصرية، فأمر غير مقبول بنفس القدر، إذ إن الصناع المهرة لا يولدون ، وإنما يدربون.

إن كل الدعاوى التى سيقت لبيان أنه كان من الواجب تفكيك الصناعة المصرية كانت تستند إلى ادعاءات أوروبية التوجه واستعمارية النزعة كذلك. وافترضت هذه الادعاءات أن المصريين لم يكونوا أذكياء بالدرجة التى تمكنهم من استيعاب التكنولوجيا – فالعمال الأوروبيون وحدهم هم الذين يمتلكون هذه القدرات ، كما كان القناصل يشيرون دائمًا – وأن المصريين لن يصبحوا أبداً مهرة فى مجال التكنولوجيا بحيث ينافسون العمال الغربيين والإنتاج الغربى. واليوم لا تصمد هذه الدعاوى أمام الواقع. ونحن ندرك أن نقل التكنولوجيا أمر قابل للتحقيق، وأن دول "العالم الثالث" قادرة على أن تنتج سلعًا تنافس تلك التى ينتجها الغرب المتقدم. ولنرقب هذا الكم من المراكز الصناعية التى تفتحت خارج الغرب وتقوم بإنتاج سلع تُباع فى الغرب لكن تم إنتاجها بتكاليف أقل فى أماكن أخرى. لماذا فشلت التجربة الأولى فى الصناعة المصرية ؟ يحق للمرء أن يتساءل .

السبب نابع من عوامل خارجية أكثر من كونه نابعًا من عوامل داخلية، رغم أنه كانت هناك بعض العوامل المحلية. حقًا إن إقامة صناعة يتطلب تكلفة رأسمالية ضخمة، وأن رأسمالاً كهذا لم يعد متاحًا بعد عام ١٨٤٠ . وإنه يَصْدُق بنفس القدر أنه لم تُقَم صناعة فى أوروبا فى ذلك الوقت دون تعريفات جمركية حمائية صدرت كذلك لدعم هذه الصناعة إلى أن تتمكن من أن تحيا معتمدة على إمكانياتها . ولم يُنعَم على مصر بهذه الميزة. هناك إضافة ثانية مقترنة بذلك، وهى أن الدول الصناعية كانت فى حاجة إلى أسواق خارجية حتى تستطيع بيع سلعها ، إذ لم تكن الأسواق الداخلية

كافية، ومن ثَمَّ كانت الحاجة إلى الاستعمار غير الرسمى، الذى أصبح رسميا بنهاية القرن من خلال الاحتلال العسكرى المادى. ولم يُنَعَّم كذلك على مصر بهذه الميزة الثانية. ومنعت معاهدة "بلطة ليمان" الوالى من المضى فى حماية صناعاته الوليدة، بل أسوأ من ذلك، سمحت بفيض لا ضابط عليه من السلع الغربية الرخيصة. ولما كان فى مقدور الغرباء أن يستوردوا ويصدروا بأسعار أرخص من المواطنين المحليين، كما أصبحوا، والفضل "للامتيازات"(*) محصنين من القوانين المحلية، فقد سقطت الأسواق المحلية بين أيديهم، ثم كان مآلها، بمضى الوقت، أن تسقط تحت سيطرتهم كلية. لقد انتُزِعت من مصر أية مستعمرات حصلت عليها، وتضاءلت بذلك أسواقها. كما أن أية أسواق أخرى كانت قائمة فى المنطقة، وكان لديها القدرة على النفاذ إليها؛ لم يعد من الممكن التعامل معها بسبب معاهدة "بلطة ليمان". ولم يعد فى إمكان سلعها أن تصبح ذات قدرة تنافسية بسبب التعريفات الجمركية العالية على الصادرات والواردات التى فرضتها المعاهدة على البضائع المصرية. وإذا كان الشىء بالشىء يذكر، فقد كانت المعاهدة مطبقة بنفس القواعد على باقى الأراضى العربية فى المنطقة، وتركت إنتاجها الحِرفىّ غير قادر على المنافسة بنفس القدر.

لقد كان التصنيع محكومًا عليه بالفشل فى مصر، ليس بسبب قصور لدى المصريين، لكن بسبب الضغوط الأوروبية الخارجية التى استخدمت السيطرة القانونية العثمانية على مصر لقتل أى منافسة محتملة لمشاريعهم الصناعية .

ولعل الصناعات الوحيدة التى كان مقدراً لها أن تموت ميتة طبيعية كانت تلك المتعلقة بالحرب طالما تم تفكيك الجيش. وحتى فى هذا المجال، فقد كان هناك بعض الشك فى مصيرها. فقد كان من الممكن لأحواض بناء السفن المصرية أن تظل مزدهرة، كما حدث لتلك التى كانت فى اليونان، لو كان قد سمح للمصريين بحرية

(*) Capitulations

المناورة في السوق المفتوحة، ولو كان قد سمح لهم باستبقاء الروابط التجارية التي شُجِّعت في اليونان . لكنْ تم إزالتها من مصر.

عندما شرع محمد علي وجهازه الإداري في تنفيذ مخطط واسع النطاق لتصدير المواد الخام، ألقوا بعبء ثقيل على الشعب المصري. فهم بتوجههم هذا، كانوا يسيرون على خطى تجار ومماليك أواخر القرن الثامن عشر الذين اكتشفوا أنهم يستطيعون تحقيق المزيد من الأرباح عن طريق تصدير المواد الخام واستيراد البضائع المصنعة بدلاً من اتخاذ الطريق العكسي الآخر. وبهذه الطريقة تمكنوا كذلك من السيطرة على المدينة وعلى الريف، وإبقاء جموع العمال الحرفيين مقهورين. وقد تشبث نفس هؤلاء التجار بمحمد علي وساندوه حتى وصل إلى السلطة. أما هو فقد واصل التوسع في سياسة تصدير المواد الخام، لكنه عكس توجه الماضي القريب، لصالح ماضٍ أكثر بعداً، بمحاولة تصدير مواد تامة الصنع إضافة إلى ذلك، وبالحدِّ من استيراد السلع تامة الصنع المُنافِسَة. حدث هذا في الوقت الذي كانت أوروبا تحتاج فيه إلى غذاء لإطعام جماهيرها – الذين سيقوا من الأرض الزراعية إلى المصانع بما تبع ذلك من تضاؤل في الإنتاج الزراعي – كما كانت في حاجة إلى أسواق لسلعها تامة الصنع. ومن هنا ولدت فكرة إيجاد تقسيم دولي للعمل لإقناع أو لإجبار بعض الأمم على أن تظلَّ أمماً زراعية ومن ثَمَّ تقوم بإمداد العالم الصناعي بالغذاء. أما تلك الدول التي سعت إلى أن تقوم بالدورين معاً، فقد تم تحجيمها، مثلما حدث للهند ومصر.

ومع الاتجاه نحو منح الأراضي الزراعية للأفراد وللأصدقاء والأقارب، مثلما فعل محمد علي وحكومته في مصر، فقد غلَّب دون أن يدركوا نمط استيراد المواد الخام على نمط تصدير السلع تامة الصنع. وكان الوالي يأمل في أن يتفادى تأثيرات معاهدة "بلطة ليمان" من خلال إجبار ملاك الأراضي الزراعية الجُدد على بيع المواد الخام إليه وإلى الحكومة، وبهذا سَمَح للأرض الزراعية بأن تتحول إلى ملكية خاصة، أو، على الأصح، سلَّم بالملكية الخاصة للأرض الزراعية تحت ضغط من حاشيته هو، وهذا المبدأ

فى ذهنه(*). وقد فشل فى هذا المخطط الأخير. وكان جذب السوق الأوروبية قويا للغاية، كان حافز الربح، الذى ساهم الباشا فى بثّه لدى اتباعه، قويا إلى الدرجة التى لا يستطيع ملاك الأراضى معها مقاومة إغواء النقود الحاضرة. وسمحت معاهدة "بلطة ليمان" مرة أخرى للتجار الأجانب بالشراء مباشرة من ملاك الأراضى متخطين الاحتكارات الحكومية، التى كانت قد تفككت. وأظهرت طلبات السوق المفتوحة فى الغرب لأصحاب الأرض الزراعية أنه يمكنهم كأفراد تحقيق ربح فورى من خلال تصدير المواد الخام. وكان هذا الربح يحول فى الماضى إلى قبضة الحكومة. لقد كان الطمع – أو، لكى نكون أكثر عدالة، إغراء الربح – مضافًا إلى بنود معاهدة "بلطة ليمان"، هو الذى قضى على التصنيع. فبينما كانت الصناعة تتكلف أموالاً وتحقق ربحًا بسيطًا فى البداية، وكانت أى أرباح تحققها تذهب إلى الحكومة، فقد كانت الزراعة من أجل التصدير تحقق ربحًا فوريا ويذهب هذا الربح إلى ملاك الأراضى. وبناء على ذلك، فقد ساهمت الملكية الخاصة للأرض الزراعية فى تجريد البلاد من إمكاناتها الصناعية.

ولقد أُلقى عبء ثقيل على عاتق الشعب المصرى فى صورة أعمال السخرة بغرض حفر قنوات الرى والأشغال العامة. ساعدت هذه القنوات حقًا على زيادة مساحات الأراضى فى مصر وسمحت بإنتاج محاصيل جديدة من ذات العائد النقدى المرتفع، لكن كانت حصيلة الخسائر فى الأرباح وفى تفكك المجتمع ضخمة للغاية. ربما استفاد الفلاح، أو لم يستفد، مباشرة من هذه الأشغال، لكن من المؤكد أنه دفع الثمن الذى استفادت منه أجيال قادمة. ولقد انتفعت مجموعة جديدة، أو طبقة صاعدة من الفلاحين، من هذه الأشغال بالفعل، وأصبحوا يكوِّنون نواة لصفوة من ملاك الأراضى الزراعية الوطنيين، عندما أصبحت ملكية خاصة وتحول باقى الفلاحين ليصبحوا شركاء فى المحصول فى أحسن الأحوال أو عمالاً أجراء فى أسوأ الأحوال. وتحولت "حيازة"

(*) المقصود هنا مبدأ احتكاره تصدير المواد الخام .

الأرض التى ظلت مصونة لآماد طويلة، والتى كان الفلاح يتمتع بها بصورة تقليدية، إلى "مُلْك"، وتدنى الفلاح إلى منزلة الأجير. أما التفكك الاجتماعى الذى تسببت فيه هذه الأشغال العامة، والتى أفادت منها، على الأقل بشكل مباشر، جموع الشعب، فلم يكن شيئًا يذكر بالمقارنة بالتفكك الذى أصاب الفلاح عند حفر قناة السويس. فهناك تم استغلال العامل المصرى بصورة أكثر وقاحة من جانب حكومته ومن جانب مهندسى حفر القناة الفرنسيين، الذين أجبروه على الحفر دون أن يزودوه بآلات أو بطعام أو بأجر. ومات مائة ألف مصرى فى تنفيذ مشروع امتدحته أوروبا ووصفته بأنه معجزة تكنولوجية، وقد كان كذلك حقًا. ولكن، أين كان كل النقاد لينوحوا على الممارسات اللاإنسانية للحكام ولشركة قنال السويس وقتئذٍ، وليندوا بمشروع أدى إلى دين باهظ استغرق سداده ثلاثة عقود، وإلى الاحتلال المحتوم للبلاد؟.

تعرضت جيوش محمد على لهجوم شديد من جانب المؤرخين لامتصاصها القُوَى العاملة من الأرض الزراعية، مقلِّصةً بذلك إنتاج المواد الخام التى تحتاجها المصانع الأوروبية بشدة. ورغم كل نقائص الجيش، فقد كانت له مزايا حاسمة لو وصفت بها جيوش دول أخرى لسلِّطت عليها الأضواء، لكنها أُغفلت عندما تعلق الأمر بالجيش المصرى. لقد كان الجيش هو إحدى الفرص المتاحة للفلاح للحراك الأفقى، بخلاف الانضمام إلى صفوف موظفى الحكومة أو العلماء. كان ذلك أيضًا خطوة ضرورية لتمصير البلاد. فبدون جيش مصرى كانت البلاد ستظل دائمًا واقعة تحت رحمة المرتزقة والفرق العسكرية الأجنبية. وبدون الحاجة المصطنعة إلى جيش، تلك التى خلقتها حروب التوسع والغزو، لما كان هناك جيش مصرى أبدًا. وبالتالى، ما كان هناك ما يدعو لإرسال بعثات تعليمية، ولإنشاء مدارس فنية لتدريب الرجال من أجل مختلف فروع الجيش، ولما يستتبع كل ذلك من تخريج أطباء وفنيين من كل نوع. لقد كان الجيش فى تلك الأيام وفى وقتنا الحاضر، هو المعلم الأعظم وعامل التجانس الأكبر، كما نرى فى معظم دول العالم الثالث وكما حدث فى حالة فرنسا وإيطاليا وألمانيا حيث

تحول الفلاحون إلى مواطنين. لقد تعلم الفلاح المصرى الذى جُنِّد فى الجيش درساً فى الهوية الشخصية وفى الولاء لوحدة جغرافية. وعندما أوقع الهزيمة بالجيش العثمانى، جيش هؤلاء السادة الذين حكموا مصر طيلة قرون ثلاثة، اجتاحه إحساس بالعزة، أظهر أنه يمضى بخطى ثابتة على طريق التمصير، مثلما حدث عندما رفض تقبل أسرى الحرب العثمانيين ضباطاً له، على الرغم من أن الوالى وجهازه الإدارى لم يكن قد شرع فى تلقين هذا الدرس .

فى ظل حكم محمد على، جلبت الحكومة الجديدة القانون والنظام إلى مجتمع ظلَّ محروماً منهما طيلة عقود عديدة. وبتحقيقها ذلك، أعطت قوة دافعة للتجارة الداخلية والخارجية. وبينما نفذت الحكومة إجراءات كانت تجنح إلى تركيز الأرض الزراعية فى أيدى قلة من الأثرياء وخلقت بذلك طبقة من الإقطاعيين، فإنه من الواجب علينا أن نشير إلى أن هذه الطبقة كانت قد وُجِدت، أمراً واقعاً إن لم يكن قانونياً، قبل حلول النظام الجديد، وأن هذا النظام قد سار على النهج الذى استنهً الملتزمون فى العهود الماضية، كلما وجد ذلك ملائماً له. ويمكن القول إجمالاً بأن محمد على ترك مصر بصورة عامة أكثر ثراء ومحكومة على نحو أفضل مما وجدها. لكن هذه تفصيلات تقود المرء إلى السؤال الذى لا مفر منه، وهو: على أى وجه كانت الصورة الكلية لمصر عقب حكم محمد على ؟

والإجابة على ذلك هى أن محمد على أقام البنيان الخاص بدولة، والجهاز الذى يعمل معه. وفى غالبية الدول الأخرى تُغرس مشاعر القومية وتنمو بين أفراد الشعب إلى أن يقودهم إدراكهم لذاتهم إلى التفجر فى حركات قومية تصل ذروتها بظهور الدولة إلى الوجود. لكن ما حدث فى مصر كان على العكس من ذلك. إذ إن كل خطوات محمد على، وتحركاته، مخططة كانت أو حدثت عرضاً، وسواء انتهت نهاية سعيدة أو بصورة مأساوية، كانت موجهة لتحقيق استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية. وحتى يكون تحقيق هذا الاستقلال أمر ممكناً، فقد أنشأ الوالى جهازاً يسمح للدولة أن

تستمر فى البقاء كدولة(*) ، وليس كذيل لإمبراطورية. كان عليه أن يسيطر على ثروات البلاد، التى كانت وافرة وذات قابلية عالية للمزيد من التطوير، وكافية لأن تسمح له بأن يصبح ملكًا مستقلاً. قد يمكن لوالٍ لمجرد إقليم أن يجد مصر غنية بما يكفى، لكن حاكم الدولة يحتاج إلى تنمية موارده إلى أقصى حد ممكن، ليجعل الدولة مكتفية ذاتيا وقادرة على التوسع بإمكاناتها الخاصة وحدها، وليست كجزء من كيان أكبر. لقد أنشئت الدولة فى بادئ الأمر، ثم تولى وجودها تحفيز وتغذية مشاعر الإحساس بالذات لدى أبناء الشعب ، التى ظلت تنمو إلى أن تفتحت بعد عدة عقود عن حركة قومية عام ١٨٨٢ .

شهد إنشاء الدولة تطويراً موازيًا لجهاز إدارى تولى توفير الأموال التى استثمرت فى تكوين جيش وأسطول – وهما أداتان للاستقلال –س وتطويراً للزراعة، وإنشاء شبكة تجارية استطاعت أن تقف على قدميها ولم تكن جزءًا من السوق العالمية للإمبراطورية. ومن سوء الحظ أن الوالى لم يتبين أنه بانفصاله عن واحد من الأسواق العالمية فإنه يدمر هذا السوق، ويجعل منه، ومن نفسه، معتمداً على سوق عالمية جديدة، تلك هى سوق أوروبا. لقد كان الوالى فى حاجة إلى أوروبا كشريك تجارى ليكون بديلاً للعثمانيين، بحيث إذا ما نشب نزاع بينه وبين العثمانيين، وهو ما كان أمراً محتومًا، فسوف يكون لا يزال لديه سوق لبضائعه. وكان مقدراً أن يكون هذا الشريك الجديد ذا أثر على تفكك إمبراطوريته هو.

وبإنشاء محمد على لجهاز الدولة، كان من المحتم عليه أن يُدخل البلاد فى عملية تمصير للجيش وللإدارة. إلا إنه كان لا يزال يأمل فى الإبقاء على صفوة عثمانية، لأنه هو نفسه لم يكن قادراً من الناحية النفسية على أن يمر بعملية التحول ليكون مصريا. كان الوقت متأخراً جدا بالنسبة له، لكن لم يكن كذلك بالنسبة لابنه "إبراهيم"، الذى قرر

(*) qua state أى تستمر فى البقاء كدولة ، مع ما تستلزمه الدولة من مقومات .

أن يصبح مصريا، فحتى عندما كان يعامل أهل البلاد بتجبر، كان يحاول أن يقرن نفسه بالبلاد وبرجالها. وعلى الجانب الآخر، كان الوالى يعتبر نفسه عثمانيا، ويخشى من أن تتمصر الصفوة حوله. كان يريد أن يبقيهم على تماسكهم كصفوة، وهو ما يفسر اهتمامه بأدب القرن السادس عشر العثمانى. كان يريد لرجاله أن يحتفظوا بهويتهم كعثمانيين، ولتحقيق هذه الغاية، كان يشجع الاهتمام بالأدب العثمانى فى عصره الذهبى. وبنفس القدر من أسلوب تمسك المهاجرين بعادات الدولة القديمة التى غادروها، وبالصورة التى كانت عليها هذه العادات وقت هجرتهم منها، وليس على الصورة التى تطورت إليها فى عصر لاحق، ويصبحون بذلك أكثر تشدداً من الدولة الأم فى هذا المجال، فعلى هذا النحو كان تشجيع الصفوة العثمانية فى مصر على التمسك بهويتها العثمانية كهوية ثقافية، حتى فى الوقت الذى كانوا يحاربون فيه العثمانيين كهوية سياسية. وبهذا التوجه، اختلف العهد الجديد عن المماليك، الذين اتخذوا لأنفسهم، إلى درجة كبيرة، هوية مصرية، تلك هى الثقافة الإسلامية العربية، فى حين أنهم قدموا من بيئات مختلفة أجنبية. وقد تآخى صغار المماليك مع أبناء الشعب، على الرغم من أن صفوتهم لم تقم بالتزاوج من بينهم، ولكنهم تعلموا أن يتحدثوا بلغة المصريين ويتبنوا عاداتهم حتى مع إحضار عاداتهم هم معهم. وسعى النظام الجديد إلى إبقاء مسافة بينه وبين جموع الفلاحين ليحتفظ بذلك بهويته الثقافية الخاصة. والسبب فى ذلك أنه، على خلاف المماليك، لم يكونوا فى غالبيتهم عبيداً انتُزعوا من جذورهم و كانوا لذلك مضطرين إلى أن يجدوا بديلاً جديداً، لكنهم كانوا مهاجرين إلى بلد سعوا إلى استغلاله، لكن لم يقرنوا أنفسهم بعدُ بها. وتماماً مثلما كان القائمون على الحكم البريطانى فى الهند، فهكذا كان القائمون على الحكم "التركى – الشركسى – الألبانى" فى مصر، يشعرون بالتملك نحو البلاد كمصدر للحياة الرغدة التى يحيونها والسلطة الجديدة التى عثروا عليها، لكن لم يكن لديهم حاسة الانتماء إليها. وبهذا السلوك من جانبهم، دفعوا بالمصريين إلى إدراكٍ ذاتى خاص بهم، وإلى هويةٍ قومية، متميزة عن تلك التى ينتمى إليها حكامهم .

وكان استخدام الوالى للفنيين الغربيين، من أمثال أتباع مذهب "سان - سيمون"، الذين ساعدوه على إنشاء جهاز للدولة، قد ساعد بنفس القدر بصورة غير مباشرة فى رد الفعل المحلى تجاه تنمية الهوية المصرية. وباستخدام الوالى للأجانب لإدخال تغييرات فى البلاد، سواء كانت إدارية أو تكنولوجية، فقد سلّط الضوء على الهوّة القائمة بين الحكام والمحكومين. فمن خلال تشجيعه لأبناء البلاد على التعلّم من الخبراء الفنيين، فقد هيأ لهم إدراكًا بالذات وإحساسًا بالقدرة على الإنجاز أدى بهم إلى أن ينظروا لأنفسهم نظرة إيجابية، وتلك هى الخطوة الأولى نحو تطوير هوية قومية .

وهكذا، فقد كان أمراً حتميا أن يضع محمد على وحكومته الجديدة مصر على طريق الإحساس بالوطنية المستقلة والمعرفة الذاتية بأن لها هوية منفصلة متميزة عن سائر المسلمين والعثمانيين. ولم يتحقق الانفصال القانونى إلا بعد ما يقرب من قرن آخر، كما استغرق تحقيق الاستقلال المطلق وقتًا أطول، لكن، بغير جهوده، ربما احتاج المصريون زمنًا أكثر طولاً حتى يمكنهم أن يعتبروا مصر خالصة لهم .

الهوامش

١. مصر تحت حكم محمد علي

(١) Marc Bloch, *The Historian's Craft* (نيويورك، ١٩٥٣) صفحة ٤٠ .

(٢) André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siécle,* جـزآن. (دمـشـق ، ١٩٧٣/٧٤) ١ : ١٩٦ . الكثير من المعلومات في هذا الفصل مأخوذة من هذا المصدر.

(٣) نفس المصدر، ١ : ١٨١ .

(٤) نفس المصدر، ١ : ١٩٣، جدول رقم ٢٥ .

(٥) نفس المصدر، ١ : ١٧٤، ١ : ١٨٢ .

(٦) نفس المصدر، ١ : ٦٤ ، ٦٦ .

(٧) نفس المصدر، ٢ : ٦٥٩ – ٧٢٦ .

(٨) حول ما يتعلق بالأوقاف انظر ما يلي :

عبد الرحمن الجبرتي، *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، ٤ أجزاء (القاهرة ١٨٨٢)

علي بركات، *تطور الملكية الزراعية في مصر وأثاره على الحركة السياسية* (القاهرة ١٩٧٧).

عبد الرحيم عبد الرحيم، *الريف المصري في القرن الثامن عشر* (القاهرة ١٩٧٤)

Yacoub Artin, *La propriété foncière en Egypte,* (القاهرة ١٨٨٣) .

(٩) أ.أ. الحتة، *تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير* (القاهرة ١٩٥٠) صفحة ٦٤ .

(١٠) بركات، المرجع السابق صفحة ١٤ .

(١١) الحتة، المرجع السابق صفحة ٦٤ ؛ بركات، المرجع السابق الصفحات من ١٣ إلى ١٥ .

(١٢) الجبرتي، المرجع السابق ٤ : ٢٠٧ .

(١٣) نفس الإحالة السابقة.

(١٤) الحتة، المرجع السابق صفحة ٣٠ .

(١٥) الجبرتي، المرجع السابق ٤:٢٠٩ .

(١٦) بركات، المرجع السابق، الصفحتان ١٦و ١٧ .

(١٧) انظر مقال المؤلفة:

"The Political and economic Functions of the 'Ulama' in the 18th Century", *Journal of the Eonomic and Social History of the Orient,* 16, pts. 2-3 (December, 1973), 130-54.

(١٨) عبد الرحيم، المرجع السابق صفحة ٨٣ .

(١٩) الجبرتي، المرجع السابق، ٢ : ٧ .

(٢٠) Raymond المرجع السابق ، ١:٤٣ .

(٢١) بركات، المرجع السابق صفحة ١٧ ؛ الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ٢٠٨ – ٢٠٩

(٢٢) Raymond المرجع السابق ، ٢:٤٠٥ .

(٢٣) نفس المرجع، ٢: ٧٢١ .

(٢٤) نفس المرجع، ٢: ٧٢٢ .

(٢٥) الحتة، المرجع السابق صفحة ٦٤ .

(٢٦) الجبرتي، المرجع السابق ، ٤ : ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢٧) نفس المرجع١ : ٣٣٥ .

(٢٨) نفس المرجع، ١ : ٣٨٠ .

(٢٩) نفس المرجع، ١ : ٣٤٣ .

(٣٠) Stanford Shaw, *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century,*
(كمبريدج، ماساتشوستس، ١٩٦٤) صفة ٤٤ .

(٣١) Raymond ، المرجع السابق، ٢ : ٤٨٥ .

(٣٢) نفس المرجع ، ٢ : ٤٠١ .

(٣٣) Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*
كمبريدج، ماساتشوستس، ١٩٦٤) صفحة ٤٨ .

(٣٤) الجبرتي، المرجع السابق،٢ : ٩٠ – ٩١ .

(٣٥) J. Julliany, *Essai sur le commerce de Marseille* ، ٣ أجزاء (باريس، ١٨٤٢) ، ٢: ٢٦٦ . وطبقاً لما ذكره، فقد كان ثمن "البيرات" يتراوح بين ٥ و٦ آلاف جنيه. انظر أيضًا ألبرت حوراني،
"The Syrians in Egypt in the 18th and 19th Centuries" *Colloque Internationale sur l'Histoire du Caire,* (برلين الشرقية، ١٩٦٩)، صفحة ٢٨٣ .

(٣٦) André Raymond, Typologie des crises dans les pays Méditerranéens *Actes des journées d'études Bendor* (نيس، ١٩٧٧) صفحة ١٥٩ .

(٣٧) G. Douin, 'Le carrosse de Mohamed Bey' , *Bulletin de L'institut d'Egypt,* 8
(١٩٢٦)، الصفحات من ١٦٥ إلى ١٨٤ .

(٣٨) Raymond, *Artisans* ، المرجع السابق ، ٢ : ٧٩١ .

(٣٩) انظر الجبرتي، المرجع السابق، ٢:٥٩ ، ٩٣، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ – ١١٠ ، ١٥١ – ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٩ وما يليها، ٢٥٨ – ٢٥٩ لتفاصيل ذلك.

(٤٠) نفس المرجع، ٤:١٢٩، و Raymond, *Artisans* ، المرجع السابق، ١ : ٥٧ ، ١٠٤ .

(٤١) الجبرتي المرجع السابق ،٤ : ١٢٩ .

(٤٢) نفس المرجع، ٢ : ٢٣٩ .

(٤٣) Raymond *Typologie*" ،، المرجع السابق، صفحة ١٦٢ .

(٤٤) Julliany، المرجع السابق، ٣:١٤٧ .

(٤٥) Shaw, *French Revolution*، المرجع السابق، صفحة ١٢٧، لا يعطي مصدراً لهذه المعلومات. وتبدو كمية الصادرات مبالغًا فيها جداً. قارن صفحة ٢٣٢، حيث يعطى دروفيتي كمية أكثر احتمالاً مقدارها ١٠٠٠٠٠ إردب.

(٤٦) Raymond, *Artisans* المرجع السابق، ٢ : ٨١٥ .

(٤٧) الجبرتى، المرجع السابق، ٢ : ١٠٣ .

(٤٨) *Raymond, Artisan* ، المرجع السابق، ٢ : ٢٨٣ وما يليها؛ انظر أيضاً:

M. de Chabrol, Essai sur les moeurs des habitans *modernes de l'Egypte'*, in

Description de l;Egypte: état moderne

من عشرين جزءًا، الطبعة الثانية (باريس ١٨٢١)، ١٠ ، ١ : ٥١٦ .

(٤٩) *Raymond, Artisans* المرجع السابق، ٢ : ٨١٤ .

(٥٠) *Raymond, Typologie* المرجع السابق، صفحة ١٥٩ .

(٥١) Julliany، المرجع السابق، ٢ : ٣١١ .

(٥٢) الجبرتى، المرجع السابق، ٣ : ٢٠ .

(٥٣) *Shaw, French Revolution* ، المرجع السابق، صفحة ٢٧ .

(٥٤) Helen Rivilin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali

(كمبريدج، ماساتشوستس، ١٩٦١) صفحة ٤٤.

٢. محمد على الرجل

(١) معلومات مستمدة من صاحب السمو الأمير عباس حلمى.

(٢) معلومات مستمدة من الحافظة رقم ١٢٦ ، دار المحفوظات المصرية، مأخوذة من مذكرة لإبراهيم باشا.

(٣) Princess Chevikiar, Mon Pays ، (باريس، ١٩٣٣)، صفحة ٨ .

(٤) Hekekyan Papers, British Museum, Add. MSS 37448-71,

٢٤ جزءًا، ١٨٤٠١ – ١٨٧٢ ، ٣ : ١٥٦ ، ٢١٥ .

(٥) ١٠ معية تركى رقم ٤٠، ربيع الأول، ١٢٣٧ .

(٦) A. A. Paton, A History of the Egyptian Revolution, جزآن (لندن، ١٨٦٣)، ٢ : ١٦٥ .

(٧) John Morley, Life of Cobden، جزآن (لندن، ١٩٠٨)، ١ : ٦٧ .

(٨) الجبرتى، المرجع السابق، ٣ : ٢٥٠ ، يحتمل أن ذلك يعنى أحمد طاهر.

(٩) محمد صبرى،
L'empire gyptien sous Mohamed-Ali et la question d'orient

(باريس، ١٩٣٠)، صفحة ٢٤ .

(١٠) نيقولا الترك، Chronique d'Egypte، ١٧٩٨ – ١٨٠٤ ,Gaston Wiet، ناشر ومترجم (القاهرة، ١٩٥٠)، صفحة ١٢٥ ؛ الجبرتى، المرجع السابق٣ : ٢٨٨ .

(١١) الجبرتى، المرجع السابق، ٣ : ٢٧١ .

(١٢) Sir John Bowring, '*Report on Egypt and Candia*', وثائق برلمانية (لندن: ١٨٤٠) ، ٢١ : ١٤٧ .

(١٣) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٨٠٤ . Murray to Palmerstone، ٦ أغسطس ١٨٤٩ .

(١٤) نفس المرجع.

٣ـ بلد بلا سيد

(١) الجبرتى، المرجع السابق، ٣ : ١٨٧ وما يليها.

(٢) نفس المرجع، ٣ : ١٩٢ ، ١٩٩ .

(٣) شفيق غربال،
The Beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehmet Ali (لندن، ١٩٢٨) ، صفحة ١٦٣ .

(٤) الجبرتى، المرجع السابق ٣ : ٢٠١ – ٢٠٢ . وأنا أشير إلى الحادث الذى استدرج فيه العثمانيون بعض البكوات المماليك إلى سفنهم، وقتلوا بعضًا منهم وأسروا الباقين. وأجبرهم الإنجليز على إطلاق سراح أسراهم.

(٥) غربال، المرجع السابق، صفحة ١٨٢ .

(٦) A. J. Dénain, Histoire scientifique et militaire de l'expédition franaise en Egypte, Egypte moderne (باريس ١٨٣٠ – ٦)، ٩ : ٧١ – ٧٢ .

(٧) الجبرتى المرجع السابق، ٣ : ٢٣٨ .

(٨) نفس المرجع، ٣ : ٢٤٤ .

(٩) نفس المرجع، ٣ : ٢٤٠ .

(١٠) الترك، المرجع السابق صفحة ١٥٧ .

(١١) الجبرتى، المرجع السابق ٣ : ٢٤٩ .

(١٢) الترك، المرجع السابق صفحة ١٩٣ .

(١٣) نفس المرجع صفحة ١٩٤ .

(١٤) نفس المرجع صفحة ٢٢٨ .

(١٥) الجبرتى، المرجع السابق، ٣ : ٢٨٣ .

(١٦) الترك، المرجع السابق، صفحة ٢٣٩ .

(١٧) انظر مقال المؤلفة :

The Role of the Ulama in Egypt during the Early Nineteenth Century',

في Political and Social History in Modern Egypt, P. M. Holt,

طبعة (لندن، ١٩٦٨) ، صفحات من ٢٧٦ إلى ٢٧٩ .

(١٨) الترك، المرجع السابق، صفحة ٢٩٨ .

(١٩) انظر ألبرت حوراني ، Ottoman Reform and the Politics of the Notables',

في Beginnings of Modernization in the Middle East, W. Polk and R. Chambers,

طبعات (شيكاغو، ١٩٦٨) ، صفحات ٤١ وما يليها.

(٢٠) George Douin, Mohamed Aly, pacha du Caire : ١٨٠٥ – ١٨٠٧ (القاهرة، ١٩٢٦) ، صفحة ١٥

(٢١) نفس المرجع صفحة ٢٣ .

(٢٢) نفس المرجع صفحة ٢٧ ، والجبرتي، المرجع السابق،٣ : ٣٢٩ وما يليها.

(٢٣) الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ٣٤ .

(٢٤) Douin, Mohamed Aly ، المرجع السابق، صفحة ٣٥ .

(٢٥) نفس المرجع صفحة ٣٦ .

(٢٦) الجبرتي، المرجع السابق، ٣ : ٣٣١ ، ٣٣٢ – ٣٣٤ .

(٢٧) Douin, Mohamed Aly ، المرجع السابق، صفحة ٤٥ .

(٢٨) الجبرتي، المرجع السابق،٣ : ٣٣٦ .

(٢٩) Douin, *Mohamed Aly* ، المرجع السابق، صفحة ٦١ .

(٣٠) الجبرتي، المرجع السابق، ٣ : ٣٤١ .

(٣١) نفس المرجع صفحة ٣ : ٣٣٨ .

(٣٢) نفس المرجع صفحة ٣ : ٣٤٣ .

(٣٣) نفس المرجع صفحة ٣ : ٣٤٥ .

(٣٤) Douin, *Mohamed Aly* ، المرجع السابق، الصفحتان ١٠٦ – ١٠٧؛ الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ١١ ؛
و Quai D'Orsay، (وزارة الخارجية الفرنسية)، Correspondence Consulaire ، الإسكندرية، ١٨٠٤ –
يوليو ١٨٠٥، مجلد ٧١، ٣، ٠٣ يونيو ١٨٠٦ .

(٣٥) Douin, *Mohamed Aly* ، المرجع السابق، صفحة ١١٠.

(٣٦) الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ١١– ١٢ .

(٣٧) نفس المرجع، ٤ : ٣٨ .

(٣٨) نفس المرجع ٤ : ٣٨ .

٤. سيد فى منـزله

(١) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ : ٤٦ .

(٢) Douin, *Mohamed Aly* ، المرجع السابق، صفحة ١٧ .

(٣) نفس المرجع صفحة ١٩٨ .

(٤) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ / ٣٠ Misset to Canning، ١٨٠٧ ١٨١٠ .

(٥) الجبرتى، المرجع السابق، ٤ : ٦٩؛ Douin, *Mohamed Aly* ، المرجع السابق، صفحة ٢١٠ .

(٦) ١ معية تركى، ١٢٢٢ / ١٨٠٧ .

(٧) ١ بحر برا، ١١ رمضان، ١٢٢٢ / ١٨٠٧ .

(٨) الجبرتى، المرجع السابق، ٤ : ٩٥ .

(٩) نفس المرجع صفحة ٤ : ١٠١ .

(١٠) نفس المرجع صفحة ٤ : ٢٠٤ .

(١١) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ / ٢ صفحة ٣٩ . P.Anny to London، ١ سبتمبر ١٨٠٨ .

(١٢) الجبرتى، المرجع السابق، ٤ : ١١٣ .

(١٣) Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon,
١٨٠٧ – ١٨١٤ (القاهرة، ١٩٢٥) ، صفحة ٨٠ .

(١٤) ١ معية تركى، ٥ صفر، ١٢٢٥ / ١٨١٠ .

(١٥) Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon, المرجع السابق، صفحة ٨٢ .

(١٦) Quai d'Orsay (الخارجية الفرنسية) ،
Correspondence Consulaire، الجزء ٢٦ ، ١٧ أبريل ١٨٠٩ .

(١٧) Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon, المرجع السابق، صفحة ١١٣ .

(١٨) ١ معية تركى، ٩ صفر، ١٢٢٦ / ١٨١١ .

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ /٤، ١٢ ديسمبر ١٨١٣ ؛
Denain, *Histoire de l'expedition,* ، المرجع السابق، ٢ : ١٠٨ .

(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ /٤، ٥ يناير ١٨١٥ .

٥. الأسرة والأصدقاء والأقارب

(١) ٧ معية تركى، ١٢ ربيع الأول، ١٢٣٦ / ١٨٢٠ .

(٢) *Paton* ، المرجع السابق، صفحة ٢٣١ .

(٣) أمين *سامى*، تقويم النيل ٣ أجزاء (القاهرة ١٩٣٦)، ٢ : ٢٣٣ .

(٤) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ : ١٧٦ ، ٢٢٥ ، ٢٦٩

(٥) *سامى*، المرجع السابق، ٢ : ٢٥٨ .

(٦) Charles Lambert, Notes sur l'Egypte, لخطاب رقم ٧٨٣٤ ،Collection Enfantin, Bibliothque de
l'Arsenal, باريس.

(٧) Robert Hunter

Bureaucratic Policies and the Passing of Viceregal Absolutism, MS,

مخطوطة، هارفارد، ١٩٧٩ ، الصفحات ٢٠ إلى ٢٤ .

(٨) الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ٧٤ .

(٩) نفس المرجع ٤ : ١١٦ .

(١٠) ١ معية تركي، ١ محرم، ١٢٢٧ / ١٨١٢ .

(١١) ٠١ معية تركي، ٤ربيع الأول، ١٢٣٧ / ١٨٢١ .

(١٢) Pierre Crabits, Ibrahim of Egypt (لندن، ١٩٣٥) صفحة ٦١ .

(١٣) نفس المرجع صفحة ٦١ .

(١٤) نوبار باشا، مذكرات، مخطوطة غير منشورة، صفحة ٥٣ ، مقرر نشرها عام ١٩٨٣، الناشر م. ب. غالي.

(١٥) نفس المرجع صفحة ٧٥ .

(١٦) ٢٥٧ عابدين ١٢٥٥ .

(١٧) Quai d'Orsay, Memoires et Documents, l'Egypte (الخارجية الفرنسية) 1778 - 1861، الجزء الأول، "Etat militaire actuel de l'Egypte

أبريل ١٨٢٥، من المفهوم أنها كتبت بواسطة الجنرال Boyer؛ *Paton*، المرجع السابق، ٢ : ٢٥٠ .

(١٨) *Paton*، المرجع السابق، ٢ : ٢٥٠ .

(١٩) Gabriel Enkiri, Ibrahim Pasha (1789 - 1848)

(القاهرة ١٩٤٨)، صفحة ٦.

(٢٠) السودان، ٩ ربيع الثاني ١٢٣٦ / ١٤ يناير ١٨٢١ .

(٢١) نفس المرجع.

(٢٢) نفس المرجع.

(٢٣) ١ السودان، ٢٦ شعبان ١٢٣٦ / ١٨٢١ . كذلك ٧ معية تركي.

(٢٤) ٠١ معية تركي، ٢١ محرم ١٢٣٨ / ١٨٢٢ .

(٢٥) ٩١ معية تركي، ٢ جمادى الأولى ١٢٤١ / ١٨٢٥ .

(٢٦) معية تركي ، بدون رقم، ٥١ جمادى الأولى ١٢٤٣ / ١٨٢٧ .

(٢٧) نفس المرجع، ٣٢ جمادى الأولى ١٢٣٢ / ١٨٢٧ .

(٢٨) ٣٥ معية تركي، ذو الحجة ١٢٤٣ / ١٨٢٨ .

(٢٩) معية تركي ، بدون رقم، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٤٣ / ١٨٢٧ .

(٣٠) ١٣ بحر برا، ٣٠ شعبان ١٢٤٥/١٨٣٠؛ وكذلك ٣٠ شوال.

(٣١) ٧٤٧ ديوان الخديوي تركي، ٢١ ربيع الثاني ١٢٤٤ / ١٨٢٨ .
(٣٢) ١ الشام، ١٨ شعبان ١٢٤٧ / ١٨٣٢ ؛ وكذلك، ٢٣١ عابدين.
(٣٣) محفظة ٢٤ عابدين، ١٢ جمادى الآخرة ١٢٤٨ / ١٨٣٢ .
(٣٤) ٠٦ معية تركي، ٢٠ ذو القعدة ١٢٥٠ / ١٨٣٥ .
(٣٥) ٧٩ معية تركي، ٦ رجب ١٢٥٢ / ١٨٣٦ .
(٣٦) ٤٠ معية تركي، ١ رمضان ١٢٤٠ / ١٨٢٥ .
(٣٧) ٢١ معية تركي، ٥ ربيع الثاني ١٢٤٢ / ١٨٢٦ .
(٣٨) ٢٠ معية تركي، ٢٧ ذو الحجة ١٢٤٥ / ١٨٣٠ .
(٣٩) ٦٤ معية تركي، ٦ شوال ١٢٥١ / ١٨٣٦ .
(٤٠) ٤٥ معية تركي، ٣ رجب ١٢٥٠ / ١٨٣٥ ؛ وكذلك أمر كريم، ٢٤٨ .
(٤١) ٦٦ معية تركي، ١٥ ربيع الثاني، ١٢٥١ / ١٨٣٥ .
(٤٢) ٧٦ معية تركي، ٢٩ ذو القعدة ١٢٥٢ / ١٨٣٧ .
(٤٣) ٨٨ معية تركي، ١٣ ذو الحجة ١٢٥٢ / ١٨٣٧ .
(٤٤) ٦٦ معية تركي، ٢٦ ربيع الأول، ١٢٥١ / ١٨٣٥ .
(٤٥) نفس المرجع.
(٤٦) ٢٥٨ عابدين؛ وثيقة تركي ١ – ١٤٥ / ٢٨ ، ٢١ شعبان ١٢٥٥ / ١٨٣٩ .
(٤٧) ١٠ عابدين، ١٥ ربيع الثاني ١٢٦١ / ١٨٤٥ .
(٤٨) نفس المرجع، ٣ جمادى الأولى ١٢٦١ / ١٨٤٥ .
(٤٩) ٣ عابدين، ٧ محرم ١٢٤٧ / ١٨٣١ .
(٥٠) ٧٤ معية تركي، ٣ صفر ١٢٥٢ / ١٨٣٦ .
(٥١) ٥٠ معية تركي، ٩ رجب ١٢٤٨ / ١٨٣٢ .
(٥٢) نوبار باشا، مذكرات، صفحة ٤٨ .
(٥٣) نفس المرجع، صفحة ٤٠ .
(٥٤) نفس المرجع، صفحة ٤٥ .
(٥٥) نفس المرجع، صفحة ٤٦ .
(٥٦) نفس المرجع، صفحة ٦٩ .
(٥٧) نفس المرجع، صفحة ٥٠ .
(٥٨) Hekekyan Papers, British Museum, Add. MSS37448 - 71,
٢٤ جزءًا، ١٨٤٠ – ١٨٧٢ ، سيشار إليها فيما بعد بـ Hekekyan ، ٢ : ١١ ، تؤكد هذه المقولة
(٥٩) نوبار باشا، مذكرات، صفحة ٣٥.
(٦٠) Hekekyan, Add..MSS 37449 ، ٢ : ١١٤ .

(٦١) نفس المرجع، Add. MSS 37450 ٢ : ٨ .

(٦٢) نفس المرجع، ٣ : ١٣٣ .

(٦٣) نفس المرجع، ٣ : ١٠٤ .

(٦٤) نفس المرجع، ٣ : ١٣٥ .

٦. السياسات الداخلية

(١) الجبرتى، المرجع السابق، ٤ : ٢٧١ ؛ أنظر سامى، المرجع السابق، ٢ : ٢٦٦ وما يليها ، فيما يتعلق بالأقاليم.

(٢) سامى، المرجع السابق، ٢ : ٢٢٠ .

(٣) نفس المرجع؛ وكذلك الوقائع المصرية، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤ / ١٨٢٩ .

(٤) وثائق الخارجية البريطانية، ٧٨ / ١٤٧ ، ٤ أبريل ١٨٢٦ .

(٥) Jean Deny, Sommaire des archives turques du Caire, (القاهرة، ١٩٣٠)، صفحة ١٣٠ .

(٦) نفس المرجع، صفحة ٩٠ وما يليها.

(٧) نفس المرجع، صفحة ٩٤ .

(٨) A. Talamas,
Recueil de la correspondance de Mohamed Aly, Khdive d'Egypte
(القاهرة، ١٩١٣)، Egypte ٣، وما يليها، ٢٣٢ – ٩ ، ٢٢ يوليو ١٩٣٢ .

(٩) *Deny*، المرجع السابق، صفحة ٩٧ .

(١٠) نفس المرجع، صفحات ٢٣ – ٢٤ .

(١١) نفس المرجع، صفحة ٩٤ .

(١٢) نفس المرجع، صفحة ٩٥ .

(١٣) ٧٥٢ ديوان الخديوى تركى، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٤ / ١٨٢٨ .

(١٤) ٢ نوات، ٩ شوال ١٢٥١ / ١٨٣٦ .

(١٥) ١ معية عربى.

(١٦) *Shaw*، المرجع السابق، الصفحتان ١٠٧ – ١٠٨ .

(١٧) *Deny*، المرجع السابق، صفحة ١٣٤ ؛
Michel-Ange Lancret, 'Mémoire sur les systémes d'imposition territoriale et l'administration des provinces de l'Egypte dans les derniéres années gouvemement des mamlouks', Description de l'Egypte,
الطبعة الثانية، ٢٠ جزءًا (باريس، ١٨٢١)، ٢ : ٤٦١ ، وما يليها.

(١٨) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ :٢٧١ .

(١٩) محمد على لإبراهيم باشا، ٥ شعبان ١٢٣٧ / ١٨٢٢ .

(٢٠) Rene Cattaoui, Le rgne de Mohamed Aly d'aprs les archives russes en Egypte. (القاهرة، ١٩٣١ – ٦)، جزآن ٢ : ٣٢١ – ٣٢٢ ، ٣٢٧ .

(٢١) *Deny*، المرجع السابق صفحة ١١٨ .

(٢٢) *سامي*، المرجع السابق، ٢ : ٣٥٢ .

(٢٣) نفس المرجع، صفحة ٣٤٩ .

(٢٤) لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح (القاهرة، ١٢٤٥) صفحات ٦٦، ٧٠ .

(٢٥) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٣٥٢ وما يليها.

(٢٦) ٣ معية تركي، ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٤ / ١٨١٨ – ١٨١٩ .

(٢٧) ١٧ معية تركي، ١٢ ربيع الأول ١٢٣٩ / ١٨٢٣ .

(٢٨) ١٦ معية تركي، ٧ ربيع الثاني ١٢٣٩ / ١٨٢٣ .

(٢٩) ٢٧٨ شورى القوانين ٢٤ .

(٣٠) ٦ عابدين، شعبان ١٢٥١ / ١٨٣٦ .

(٣١) ٦٩ معية تركي، ١٥ رمضان ١٢٥١ ؛ ١٨ معية تركي، ١١ صفر ١٢٤٠ ؛ والحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ٩٩.

(٣٢) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ١٠٠ ؛ ٧٦٩ خديوى تركى ، ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٦ / ١٨٣٠ .

(٣٣) ٢ معية عربي، رقم ١٢٨ ، صفحة ٨١ .

(٣٤) أمر من محمد على إلى ديوان الروزنامجي، ٢٧ ربيع الثاني ١٢٥٦ / ١٨٤٠ .

(٣٥) ٣ عابدين، محمد على إلى حبيب أفندي، مأمور الديوان، ٥ شوال ١٢٤٧ / ١٨٣٢ .

(٣٦) ٣ بحر برا، من الكخيا إلى محمد على، ١٤ ١٢٢٩ / ١٨١٤ .

(٣٧) ٢ معية عربي على امتداد أرقام ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٨٤، ٨٦ .

(٣٨) ٢٩ معية تركي، ١٦ رجب ١٢٤٢ / ١٨٢٧ .

(٣٩) ١ معية عربي، ١٦ رجب ١٢٥٣ ، رقم ٢١، صفحة ٢١, وكذلك ٣ رمضان ١٢٥٣ .

(٤٠) ١٤٥ سجل ديوان الخديوى تركي، غير مؤرخة.

(٤١) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٣١ .

(٤٢) عبد الرحيم، *الريف المصري*، المرجع السابق، صفحة ١٨ .

(٤٣) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٣٢ وما يليها، صفحة ٢٦٥ وما يليها.

(٤٤) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٤٧ . من Salt، ٤ أبريل ١٨٢٦ .

(٤٥) ٥ ذوات، ١١ شوال، ١٢٤٤ / ١٨٢٨ – ١٨٢٩ ؛ وأورد كتاب Bowring، المرجع السابق، صفحة ٦ أن الجدرى خرب قرى بأكملها.

(٤٦) أورد كتاب Justin McCarthy, Nineteenth-Century Egyptian Population', Middle East Studies,;. ١٢ ، ٣ (أكتوبر ١٩٧٦)، صفحة ١٧ ؛ وكتاب سامي، المرجع السابق، ٢ : ٥٨٥ الرقم ٤٤٧٦٤٤٠ لعام ١٨٤٨ (مأخوذاً عن إحصاء أجرى في هذه الفترة) وهو ما يقارب رقم McCarthy، بينما يعطى كتاب

Bowring، المرجع السابق صفحة ٤٠ رقم ٢٥٠٠٠٠٠ . وفي دراسة أكثر حداثة، يعطي Daniel Panzac رقم ٥٠٠٠٠٠٠، انظر Rivlin لأرقام أخرى بديلة.

(٤٧) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ٨٨ ؛ لائحة زراعة الفلاح، صفحة ٣٦، ٥٧ .

(٤٨) الحتة ، الفلاح، المرجع السابق، صفحة ٩٨ .

(٤٩) نفس المرجع، صفحة ٩١ .

(٥٠) نفس المرجع، صفحة ٩٥ .

(٥١) نفس المرجع، صفحة ٩٥، مأخوذ عن دفتر مجموع أمور جنائية، الإرادة السنية، ١٣ ربيع الأول ١٨٢٩ / ١٢٤٥ ، صفحة ٩٣ .

(٥٢) انظر بركات، لنسخة من القوانين.

(٥٣) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٣٨ ، ٥٠٤ .

(٥٤) *Artin*، المرجع السابق، صفحة ١٢٦ ؛ سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٦٦ ، ٣٠٦ ، ٤٢٠ .

(٥٥) سامي، المرجع السابق، ٢: ٣١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ .

(٥٦) انظر أطروحة الدكتوراه من وضع

Judith tucker, Women and the Family in Egypt: 1800 - 1860

(هارفارد، ١٨٩١)

(٥٧) James C. Scott, The Moral Economy of Peasants: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia,

(نيو هيفين، كونيتيكت، ١٩٧٦) صفحات ٤ ، ٧ ، ١٩٤ ، ٢٢١ .

(٥٨) للمزيد من اتفاصيل، انظر بركات، المرجع السابق، صفحات ٢٣١ وما يليها.

(٥٩) على مبارك باشا، الخطط التوفيقية الجديدة (بولاق-القاهرة ١٨٨٧ - ١٨٨٩)،١٤ : ٢ .

(٦٠) ٧٢٨ ديوان خديوى تركي، ٩ شعبان ١٢٣٥ / ١٨٢٠ ، ١ السودان.

(٦١) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٦٣ .

(٦٢) ٢ معية عربي، صفحة ١٨٢ .

(٦٣) بركات، المرجع السابق، صفحات ٢٦٥ - ٢٦٩ ؛ كذلك ٧٤٨ ديوان خديوى تركي، ١١ جمادى الآخرة، ١٢٤٤ / ١٨٢٩ .

(٦٤) ٢ معية عربي رقم ٣٤ .

(٦٥) ١٦ بحر برا.

(٦٦) ١٠ معية تركي، ١ ذو القعدة ١٢٣٧ / ١٨٢٢ ، من محمد على إلى إسماعيل.

(٦٧) ٣ بحر برا، ٢١ ذو القعدة ١٢٢٩ / ١٨١٤، رقم ١٣٦ .

(٦٨) ٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٧ / ١٧ فبراير ١٨٢٢، إلى أحمد طاهر، مدير جرجا.

(٦٩) ١٠ معية تركي، ٤١ محرم ١٢٣٨ / ١٨٢٢ ، رقم ٣٧٩، إلى محمد بك، ناظر أسوان وفرشوط.

(٧٠) ١٠ معية تركي، ٦ رجب ١٢٣٧ / ١٨٢٢ .

(٧١) مخطوط غير منشور، جامعة الدول العربية، القاهرة، غير مؤرخ.

(٧٢) ١ السودان، ٦ رجب ١٢٣٧ / ١٨٢٢ .: وكذلك ١٠ معية تركى، رقم ١٨٦ .

(٧٣) Ernest Lavisse and Alfred Rambaud, Histoire générale du

Le XVIIIe siécle لجزء السابع، I Ve sicle a nos jours

(باريس، ١٩١٠)، صفحة ٢٢١ .

(٧٤) ٢ معية عربى، أمر إلى ناظر قسم ثانى الفيوم وإلى نظار أقسام وجه قبلى.

(٧٥) ١٠ معية تركى، ١١ جمادى الأولى ١٢٣٨ / ١٨٢٢ – ١٨٢٣ .

(٧٦) ٤٤٩ معية تركى، ١٧ ذو الحجة ١٢٦٤ / ١٨٤٧ .

(٧٧) ١٠١ أبحاث، ٢٢ رجب ١٢٥٢ / ١٨٣٦ – ١٨٣٧ .

(٧٨) ٢٠ معية تركى، ٢٣ ربيع الثانى ١٢٤١ / ١٨٢٥ .

(٧٩) معية تركى، ٢٨ صفر ١٢٣٩ / ١٨٢٣ .

(٨٠) ١٦ معية تركى، جمادى الآخرة، ١٢٣٩ / ١٨٢٣ .

(٨١) ٢٣٤ عابدين، ٣٠ ذو الحجة ١٢٤٧ / ١٨٣١ .

(٨٢) ٢٣٨ عابدين، ٦ الشام، ١٢ ربيع الثانى، ١٢٤٨ / ١٨٣٢ .

(٨٣) ٢٦٠ عابدين رقم ١١٨ ، ٢٥ رجب ١٢٥٦ / ١٨٤٠ ، وكذلك ١٩ الشام، ويزعم كتاب Bowring، المرجع السابق، صفحة ٥٢، أن الفلاح أقلم نفسه على حياة الجيش التى كان يجد فيها مستوى أفضل من الطعام والملبس، وبالتالى فقد كان الهروب من الخدمة العسكرية منخفضاً.

(٨٤) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٨٤ ، ٨ يناير ١٨٢٩ .

(٨٥) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٢٦ ، ١٨٢٤ .

(٨٦) Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt,1800 - 1950

(لندن، ١٩٦٢)، صفحات ٩٦ – ٩٨ ؛ وتعطى Rivlinالجبرتى ٤ : ١٤٢ و١٥٢ – ١٥٤ كمصدر لها، لكنه (أى الجبرتى) لم يذكر أى إشارة إلى ثورات.

(٨٧) Driault, Mohamed Aly ، المرجع السابق، الصفحات من ٩٤ إلى ١٩٥ .

(٨٨) مبارك، المرجع السابق، ١٢:٤٤ .

(٨٩) Cattaoui ، المرجع السابق ١ : ٥١ .

(٩٠) J. A. St. John, Egypt and Nubia، (لندن، ١٨٤٥)، صفحة ٣٧٨ وما يليها.

(٩١) Felix Mengin, Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Aly,

(باريس، ٩٣٨١)، الصفحتان ٥ و ٦.

(٩٢) انظر مقالة Fred Lawson :

Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820 - 1824'

International Journal of the Middle East Studies,

١٢ : ٢ (١٩٨١)، صفحات ١٣١ - ١٥٣ . يرى Lawson أن أحداث ١٨٢٠ - ١٨٢٤ تشكل كلا واحداً متصلاً.

(٩٣) Cattaoui، المرجع السابق، ١ : ٤٥ .

(٩٤) Add. MSS 37450 المرجع السابق Hekekyan ، ٣ : ١٥٢ - ١٥٣ .

(٩٥) Add. MSS 37451 المرجع السابق Hekekyan ، ٤ : ٤٣ .

(٩٦) Barrington Moore, Jr., The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World
(بوسطن، ١٩٦٦)، صفحة ٤٧٤ .

(٩٧) Georges Douin, La mission du Baron de Boislecomte: l'Egypte et la Syrie en 1833
(القاهرة، ١٩٢٧) ، صفحة ٩٩ .

(٩٨) Georges Douin, L'Egypte de 1828 à 1830 (روما، ١٩٢٥)، صفحة ١٣٠ .

٧. التغيرات الزراعية

(١) F . S . Rodkey, ' Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840, with Lord Palmerston's comments' in Cambridge Historical Journal
(١٩٢٩) ٣ ، رقم ١، صفحة ١٠٥ .

(٢) إبراهيم المويلحي، Le paysan d'Egypte travers l'histoire (القاهرة، ١٩٥٤)، صفحات ٤٤ - ٤٧ .

(٣) بركات، المرجع السابق، صفحة ١٤ .

(٤) عبد الرحيم، الريف المصرى، المرجع السابق، صفحة ١٠٩ وما يليها، وصفحة ٢٦٧ وما يليها؛ وكذلك المويلحى، المرجع السابق صفحات ٤٤ - ٤٧ .

(٥) عبد الرحيم، 'هز القحوف'،
Journal of the Economic and Social History of the Orient,
القسم ١ (يناير، ٥٧٩١).

(٦) *عـبـد الرحـيـم*،' Iltizam System in Egypt and Turkey', Journal of Asian and African Studies,
(طوكيو)، ١٤ (١٩٧٧) : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٧) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ : ١٢ ، ١٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٨ ؛ الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ٦٧ .

(٨) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ : ٦٨ .

(٩) نفس المرجع، ٤ : ٩ ، ١٠ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(١٠) نفس المرجع، ٤ : ٦١ .

(١١) نفس المرجع، ٤ : ٩٣ .

(١٢) *عفاف لطفي السيد مارسو*،' The Role of the Uama المرجع السابق، صفحة ٢٧٦ وما يليها.

(١٣) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٥ .

(١٤) *الجبرتى*، المرجع السابق،٤ : ١٢٣ .

(١٥) نفس المرجع،٤ : ١٣٢ .

(١٦) نفس المرجع، ٤ : ١٤٢ .

(١٧) نفس المرجع، ٤ : ٢٠٧ .

(١٨) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٦. قارن بكتاب سامى، المرجع السابق،٢ : ٢٢٦٦ الذى يورد أرقامًا مغايرة.

(١٩) *سامى* المرجع السابق، ٢ : ٢٦٦ ؛ وكذلك Artin، المرجع السابق، صفحة ٣٢٥ .

(٢٠) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٨ .

(٢١) E. W. Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians, جزآن، (لندن، ١٨٤٩) ٢، : ٣٨١ .

(٢٢) ٩ محفظة، ديوان خديوى، ٢٥ محرم ١٢٢٩ ؛ وكذلك Artin، المرجع السابق، صفحة ٣١٣ وما يليها.

(٢٣) بركات، المرجع السابق، صفحات٢٣ ، ٢٥ .

(٢٤) نفس المرجع، صفحة ٢٥ .

(٢٥) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ٧٢؛ سامى، المرجع السابق، ٢ : ٢٤ ، ٢٨٥ . وأنا مدينة لـ Kenneth Cuno بالمعلومات المتعلقة بمسموح المشايخ.

(٢٦) بركات، المرجع السابق، صفحات ٢٦ – ٢٧، ٣٤ .

(٢٧) ١٧ معية تركى، ٢٠ جمادى الأولى ١٢٣٩ / ١٨٢٤ ؛ وكذلك الحتة، المرجع السابق، صفحة ٧٩ وما يليها.

(٢٨) يصل Terence Walz لنفس النتائج فيما يتعلق بالتجار السودانيين فى كتابه: The Trade between Egypt and Bilad as Sudan 1700 - 1820 (القاهرة، ٨٧٩١).

(٢٩) Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon : 1807 - 1841, (القاهرة، ١٩٢٥) صفحة ٥٨ .

(٣٠) نفس المرجع، صفحة ٦٧ .

(٣١) نفس المرجع، صفحة ٧٣ .

(٣٢) نفس المرجع، صفحة ٧٥ .

(٣٣) نفس المرجع، صفحة ٨٢ .

(٣٤) نفس المرجع، صفحة ٨٧ .

(٣٥) نفس المرجع، صفحة ٨٨.

(٣٦) نفس المرجع، صفحة ٩٦ .

(٣٧) نفس المرجع، صفحة ١١٥ .

(٣٨) نفس المرجع، صفحة ١٠٤ .

(٣٩) نفس المرجع، صفحة ١١٦ ؛ سامى، المرجع السابق، ٢ :٢٣٢ . والوهابيون جماعة أصولية ظهرت فى نجد، وكانت تسعى إلى تنقية الممارسات الإسلامية. قاموا باحتلال الحجاز والمدن المقدسة وتحدوا السيادة العثمانية.

(٤٠) Driault, Mohamed Aly، المرجع السابق، صفحة ١١٦ .

(٤١) نفس المرجع، صفحة ١٢٠ .

(٤٢) نفس المرجع، صفحة ١٣٦ .

(٤٣) سامى، المرجع السابق، ٢ :٢٦٦ .

(٤٤) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ / ٤ ٠٤ Misset ، يوليو ١٨١١ .

(٤٥) Driault, Mohamed Aly ، المرجع السابق، الصفحتان ١٤٤ ، ١٤٩ .

(٤٦) نفس المرجع، صفحة ١٧١ .

(٤٧) نفس المرجع، صفحة ١٨٧ .

(٤٨) نفس المرجع، صفحة ٢٠٣ ؛ أنظر بركات، المرجع السابق صفحة ٢١، تذييل ٣ وسامى، المرجع السابق، ٢ : ٢٠٣ .

(٤٩) ٤ بحر برا، ١١ ذو القعدة ١٢٣٢ / ١٨١٦ .

(٥٠) Driault, La formation de l'empire de Mohamed Aly, (القاهرة ١٩٢٧)، صفحة ٢٧٢ .

(٥١) John McGregor, Commercial Tariffs and Regulations (لندن، ١٨٤٣) ، ٨ : ٢٥٤ انظر *Bowr-ing*، المرجع السابق، الصفحتان ١٧ و ١٨ .

(٥٢) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ١٧٥؛ ولائحة زراعة الفلاح، المرجع السابق، الصفحات من ٤ إلى ١٠ ، ومن ١٠ إلى ١٤، ومن ٢٠ إلى ٢١ .

(٥٣) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ١٢ ؛ وكذلك Clot-Bey, Aperu gnral sur l'Egypte, جزآن (بروكسيل، ١٨٤٠)، ترجمة عربية، غير مؤرخة، ٢ : ٧٠٦ وما يليها.

(٥٤) Clot-Bey ، المرجع السابق، ٢ : ٧٠٩ وما يليها؛ قارن بكتاب Linant de Bellefonds , Mmoire sur les principaux travaux d'utilitpublique excuts en Egypte, (باريس، ١٨٧٢)، صفحة ٣٠ ؛ وكذلك Sir William Willcocks، Egyptian Irrigation (لندن ٩٨٨١)، صفحة ٩٠ .

(٥٥) ٢ معية عربى، ١ رمضان ١٢٥١ / ١٨٣٥ – ١٨٣٦ .

(٥٦) ١ معية عربى، ١ شعبان ١٢٥٣ / ١٨٣٦ – ١٨٣٧ .

(٥٧) ٢ معية عربى، ٢٣ ربيع الأول ١٢٥١ / ١٨٣٥ .

(٥٨) *الجبرتى*، المرجع السابق، ٤ :٣٠١ .

(٥٩) *سامى*، المرجع السابق، ٢ : ٤٦٢ .

(٦٠) ٧ بحر برا، ١٢٣٥ / ١٨١٩ .

(٦١) ١ معية عربى، ١٦ رجب.

(٦٢) *Rivlin*، المرجع السابق، صفحة ٢٨٨ .

(٦٣) الحتة، تاريخ، المرجع السابق، صفحة ٢٥ .

(٦٤) الوقائع المصرية، ٨ شوال ١٢٤٤ / ١٨٢٩ ؛ سامى، المرجع السابق، ٢ :٣٤٥ و ٣٥٩ .

(٦٥) *Rivlin*، المرجع السابق، الصفحتان ٣٥٨ ، ٣٥٩ ؛ قارن بكتاب سامى، المرجع السابق، ٢ : ٢٩٨ وما يليها، وبركات، المرجع السابق، صفحات ٣٠٦ ، ٤٢٠ ، ٥٢٢ .

(٦٦) Artin، المرجع السابق، صفحة ٣٢٥ .
(٦٧) ٣٧ معية تركى، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٤ / ١٨٢٩ .
(٦٨) سامى، المرجع السابق، ٢ : ٥٧٢ وما يليها.
(٦٩) نفس المرجع، ٢ : ٢٨٢ ؛ وكذلك ٦ معية تركى، ٢ ذو القعدة ١٢٣٦ / ١٨٢١ .
(٧٠) سامى، المرجع السابق، ٢ : ٣٧٩ .
(٧١) نفس المرجع، على امتداد ٢ : ٢٨٤، وكذلك لائحة زراعة الفلاح، المرجع السابق.
(٧٢) Driault, Formation ، المرجع السابق، صفحات ٢٧١ - ٢٧٢ .
(٧٣) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ /٤، Missett ، ٩ نوفمبر ١٨١٣ .
(٧٤) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٠٣ . ٦ نوفمبر ١٨٢١ .
(٧٥) Rivlin، المرجع السابق، صفحة ٢٦٢ ، نقلاً عن Barnett ، وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٥٨٣ ؛ وقارن بكتاب Bowring، المرجع السابق، صفحة ١٩ ، الذى يعتقد أن فدان القطن يمكن أن يغل ما قيمته ١٠٠٠ قرش ، والسكر ٣٢ جنيه إسترلينى، صفحة ٢٣ .
(٧٦) Raymond, Artisans ، المرجع السابق، ١ : ١٨٦ .
(٧٧) نفس الإحالة السابقة.
(٧٨) ١ معية تركى، ٢٥ ذو القعدة ١٢٢٤ .
(٧٩) ٩ معية تركى، ١٦ محرم ١٢٣٧ / ١٨٢١ - ١٨٢٢ .
(٨٠) . ٢ معية عربى، ١٢٥٠ / ١٨٣٤ - ١٨٣٥ .
(٨١) Kenneth Cuno The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A reappraisal', in' International Journal of Middle East Studies,12 ; ٣ (نوفمبر ١٩٨٠): ٢٥٠ .
(٨٢) ٦ معية تركى، ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٣٦ / ١٨٢١ .
(٨٣) الحتة، الفلاح المصرى فى عهد محمد على باشا، رسالة ماجستير (القاهرة ١٩٣٦) صفحة ٧٥ ؛ وكذلك سامى، المرجع السابق، ٢ : ٣٤٨ .
(٨٤) الحتة، الفلاح، صفحة ٧٥، وقد بنيت حساباتى على أساس الأرقام التى أوردها.
(٨٥) سامى، المرجع السابق، ٢ : ٥٣٢ .
(٨٦) McGregor، المرجع السابق، صفحة ٢٥٤ .
(٨٧) ١ معية تركى، ٢٥ ذو القعدة ١٢٢٤ / ١٨٠٩ - ١٨١٠ .
(٨٨) معية عربى، بدون رقم، ١٩ شوال ١٢٥٠ / ١٨٣٤ .
(٨٩) معية عربى، بدون رقم، ١٩ محرم ١٢٦٦ ؛ وكذلك أبحاث ١٠١ .
(٩٠) نفس المرجع؛ وكذلك McGregor، المرجع السابق، صفحة ٢٢٩، فيما يتعلق بإنتاج السكر.
(٩١) سامى، المرجع السابق، ٢ : ٣٧٤ .
(٩٢) بركات، المرجع السابق، صفحة ٢٤ ؛ معية عربى، بدون رقم، صفحة ٦٨ .
(٩٣) ٤٢ معية تركى، ٢٤ رمضان ١٢٤٦ / ١٨٣١ ؛ ٧٩٨ خديوى تركى، ١١ جمادى الأولى ١٢٤٤ / ١٨٢٨ .

(٩٤) *Artin*، المرجع السابق، صفحة ١٣٠ .

(٩٥) ٢ معية عربي، ٢٨ شوال ١٢٥٠ / ١٨٣٥ و ٧٨ معية تركي، ٤ رجب ١٢٥٢ / ١٨٣٦ .

(٩٦) E. Driault, L'Egypte et l'Europe: la crise de 1839 - 1841, (روما، ١٩٣٤) ، صفحات xxxv، ١٨ ، ٢٧٨ ، ٣٠٤ .

(٩٧) E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy, (لندن ١٩٦٩) ، صفحة ٦٧ .

(٩٨) بركات، المرجع السابق، الفصل ٢.

(٩٩) *Douin, Boislecomte* ، المرجع السابق، صفحة ٩٩.

٨. الصناعة والتجارة

(١) انظر Raymond, Artisans ، المرجع السابق، ١ : ٢٨٦ ، فيما يتعلق بظهور الشوام المسيحيين، و:١٢٣٥ فيما يتعلق بالأسلحة.

(٢) Athanase Politis, L'hellnisme et l'Egypte moderne1789 - 1927, (باريس، ١٩٢٨)، ١ : ٨٠ - ٩٧

(٣) Georges Durand-Viel, Les campagnes navales de Mohammed Aly et d'Ibrahim, (باريس، ١٩٣٥)، ١ : ١٥ .

(٤) نفس المرجع، ١ : ٢١ .

(٥) نفس المرجع، ١ : ٩٩ .

(٦) نفس المرجع، ١ : ١٠٢ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٧) سامي، المرجع السابق، ٢: ٢٢١؛ وكذلك الجبرتي، المرجع السابق، ٤ : ٢٥٦ .

(٨) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٥٨ .

(٩) نفس المرجع، ٢ : ٢٨٩ .

(١٠) نفس المرجع، ٢ : ٢٩٣، ٢٧ محرم، وصفحة ٢٩٤ ، ٣ صفر ١٢٣٧ .

(١١) *Bowring* ، المرجع السابق، صفحات ٢٤ و ٢٨ ؛ مصطفى فهمي، La rvolution de l'industrie en Egypte et ses consequences sociales au e sicle, 1800 - 1850 (ليدن، ١٩٥٤)، صفحة ٣٩ .

(١٢) Driault, Mohamed Aly et Napoleon ، المرجع السابق، صفحة ١٨٩ .

(١٣) وزارة الخارجية الفرنسية، (Correspondence Consulaire) ، الجزء ٢٦، ١٤ ديسمبر ١٨١٠ .

(١٤) Driault, Formation ، المرجع السابق، صفحة ٥٩ .

(١٥) *Raymond, Artisans* ، المرجع السابق، ٢ : ٤٨٤ – ٤٨٥ ، ٤٨٧ .

(١٦) نفس المرجع، ٢ : ٤٨٦ ، ٤٩٢ .

(١٧) *Durand-Viel* ، المرجع السابق، ١ : ١٥٥ .

(١٨) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٢٨ .

(١٩) *Politis* ، المرجع السابق، ١ : ١٨٥ ، *Durand-Viel* ، المرجع السابق، ١ : ١٥٨ .

(٢٠) *Politis*، المرجع السابق، ١ : ١٨٨ .

(٢١) Durand-Viel ، المرجع السابق، ١ : ١٣٢ .

(٢٢) *الجبرتي*، المرجع السابق، ٤ :٢٥٧ .

(٢٣) Correspondence Commerciale ، الإسكندرية، ١٨٣٢ - ٤، الجزء ٢٥ ، ٤ يناير ١٨٣٢ .

(٢٤) J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modem Egypt (لندن، ١٩٣٨)، صفحة ١٠٥ .

(٢٥) *الجبرتي*، المرجع السابق، ٤ : ٢٥٥ .

(٢٦) *سامي*، المرجع السابق، ٢ : ٣٤٧ .

(٢٧) للمزيد من التفاصيل أنظر *Heyworth-Dunne* ، المرجع السابق، صفحة ١١٥ وما يليها.

(٢٨) *سامي*، المرجع السابق، ٢ : ٢٥٨ .

(٢٩) *الجبرتي*، المرجع السابق، ٤ : ٢٥٧ .

(٣٠) نفس المرجع، ٤ : ٢٩١ .

(٣١) *Driault, Formation* ، المرجع السابق، صفحات ٨٩ ، ٩٩.

(٣٢) نفس المرجع، صفحة ٨٩ .

(٣٣) نفس المرجع، صفحة ٩٩.

(٣٤) نفس المرجع، صفحة ٦٣ .

(٣٥) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٢٥ ؛ *Hekekyan* ، المرجع السابق، ٣ : ٢٥٣ (١٨٤٤ - ١٨٥)؛ *Douin, Boislecomte* ، المرجع السابق، صفحة ٩٢ .

(٣٦) فهمي، المرجع السابق، صفحات ٢٢، ٥٣ .

(٣٧) Eric Hobsbawm, Industry and Empire، (لندن، ١٩٦٩)، صفحة ٦٩ .

(٣٨) *Driault, Formation* ، المرجع السابق، صفحة ٢٧٤ .

(٣٩) Radhakamal Mukerejee, Economic History of India, (الله آباد، ١٩٦٧) ، صفحات ١٩١ - ١٩٣ .

(٤٠) Mengin ، المرجع السابق، صفحة ٢٠٣ ؛ Cattaoui ، المرجع السابق، ٢، الجزء ٢: صفحة ,٣٨٣

(٤١) Douin, Une mission militaire francaise auprés de Mohamed Aly (القاهرة ١٩٢٣)، صفحة ١٠٩ ؛ Douin, Boislecomte، المرجع السابق، الصفحتان ٩٢ و ٩٣ .

(٤٢) *سامي*، المرجع السابق، ٢ : ٤٢٠ .

(٤٣) *Rivlin*، المرجع السابق، صفحة ١٩٧ .

(٤٤) *Cattaoui*، المرجع السابق، ٢ جزء ٢ : ٣٨٣ .

(٤٥) *Driault, Formation*، المرجع السابق، صفحة ٢٧٤ .

(٤٦) *Rivlin*، المرجع السابق، صفحة ١٩٥ .

(٤٧) نفس المرجع، صفحة ١٩٧ .

(٤٨) وزارة الخارجية الفرنسية ، Correspondence Commerciale ، الإسكندرية،١٨٣٠ - ١٨٣١، الجزء ٢٤، يناير ١٨٣٠ .

(٤٩) *McGregor*، المرجع السابق، صفحات ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٥٠ .

(٥٠) *Owen*، المرجع السابق، صفحة ٤٧ ، تذييل رقم ٢؛ *John Bowring* ، المرجع السابق، صفحة ٣٥. و"بعض مصانع الباشا ذات أثر ضار على مبيعات المصنوعات القطنية الإنجليزية."، صفحة ١٨٧ .

(٥١) نفس المرجع، الصفحتان ٤٣ ، ٣٥ . أنظر أيضاً الصفحتين ٢٩ - ٣٠ .

(٥٢) *Rivlin*، المرجع السابق، صفحة ١٩٩ .

(٥٣) *Douin, Boislecomte*، المرجع السابق، صفحة ٩١ .

(٥٤) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٢٧، مستشهداً بمرسوم مؤرخ فى جمادى الأولى ١٢٥٧ / يوليو ١٨٤١ .

(٥٥) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٥١٥ .

(٥٦) *Cattaoui*، المرجع السابق، ٢ جزء ٢ : ٢٨٣ .

(٥٧) *Hobsbawm*، المرجع السابق، صفحة ٧٦ ؛ وكذلك Jasper Ridley, Lord Palmerston (London 1970), صفحة ١٤٨ .

(٥٨) Bemard Semmel, The Rise of Free Trade Imperialism, (كمبريدج ، ١٩٧٠).

(٥٩) المرجع السابق، صفحة ٧.

(٦٠) Evelyn Ashley, The Life and Correspondence of Henery John Temple, Viscount Palmerston: 1846 - 1865 (لندن، ١٨٧٩) ، ١ : ٣٤٦ .

(٦١) *Douin, Boislecomte*، المرجع السابق، صفحة ٩٣ .

(٦٢) Bowring، نفس المرجع، صفحة ٣٥ .

(٦٣) Clot-Bey, Anotonie B. Apreu general sur l'Egypte, جزآن (بروكسيل، ١٨٤٠)، الترجمة العربية غير مؤرخة، ٢ :٤٤٩ .

(٦٤) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٤٤٧ .

(٦٥) Clot-Bey, Anotonie B. Apreu general sur l'Egypte, المرجع السابق، ٢ : ٤٤٧ ؛ *McGregor*، المرجع السابق، صفحة ٢٣٦ .

(٦٦) Cattaoui، المرجع السابق، ٢ جزء ٢ : ٣٧٨ .

(٦٧) Clot-Bey ، المرجع السابق، ٢ : ٤٤٦ .

(٦٨) McGregor ، المرجع السابق، صفحة ٢٤٦ .

(٦٩) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٤٤؛ *McGregor* ، المرجع السابق، الصفحتان ٢٢٩ و ٢٣٠ .

(٧٠) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٣٦٨ .

(٧١) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٤٥ .

(٧٢) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٣٨٢ ، يعطى عام ١٨٣١ على أنه عام البناء، بينما فهمي، المرجع السابق، صفحة ٤٦ ، يعطى عام ١٨٣٦ .

(٧٣) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٨٤ .

(٧٤) Douin, *Boislecomte* ، المرجع السابق، صفحة ٩١ ؛ وكذلك على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٢)، صفحة ١٠٧ .

(٧٥) في عام ١٨٣٢، كان ٤٪ من السكان يشتغلون كذلك في الصناعة، وهو ما يظهر تراجعًا نسبيا في نسبة العمال.

(٧٦) *الجريتلى*، المرجع السابق، صفحة ١٣٠، ناقلاً عن Journal Officiel.

(٧٧) *Bowring*، المرجع السابق، صفحة ٣٦ .

(٧٨) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٦٨ .

(٧٩) نفس المرجع، صفحة ٩٠ .

(٨٠) نفس المرجع، صفحة ٩١ .

(٨١) نفس المرجع، صفحة ٦٨ .

(٨٢) *St John*، المرجع السابق، الصفحتان ٢٥ و ٢٦ .

(٨٣) فهمي، المرجع السابق، صفحة ٩٥ .

(٨٤) *Douin, Boislecomte* ، المرجع السابق، صفحة ٩١ .

(٨٥) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٤٧ ، ٣ : ٢٨ – ٢٩ . Salt، ١٨١٨ .

(٨٦) Driault, Formation ، المرجع السابق، صفحة ١٠٤ .

(٨٧) نفس المرجع، صفحة ١٠٧ .

(٨٨) نفس المرجع، صفحة ٢٠٤ .

(٨٩) نفس المرجع، صفحة ٢٠٥ .

(٩٠) نفس المرجع، صفحات ٢١٢ – ٢١٣ .

(٩١) وزارة الخارجية الفرنسية، Correspondance Commerciale، الإسكندرية، الجزء ٢٨ ، ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ .

(٩٢) *Driault, Formation* ، المرجع السابق، صفحة ٢٧٢ .

(٩٣) *Douin, Boislecomte* ، المرجع السابق، صفحة ٩٨ .

(٩٤) *Shaw*، المرجع السابق، صفحة ٤٧ .

(٩٥) *Cattaoui* ، المرجع السابق، ٣ : ٢٨ – ٢٩ .

(٩٦) Kenneth M. Cuno, 'The Origins of Private Ownership in Egypt: A Reappraisal', International Journal of Middie East Studies, 12 ; 3,

(نوفمبر ١٩٨٠) : ٢٦٠ .

(٩٧) *McGregor* ، المرجع السابق، صفحة ٢٤١ وما يليها.

(٩٨) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٥٧١ – ٥٧٢ .

(٩٩) *McGregor* ، المرجع السابق، صفحة ٢٢٢(تذييل)؛

سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٤٩ ، ٢٦٥ ، ٢٨٣، ٣٢١ .

(١٠٠) سامي، المرجع السابق، ٢ : ٢٧٥ ، ٣٠٣ ، ٥٧١ .

(١٠١) *Cattaoui*، المرجع السابق، ٣ : ٢٥٥؛ Douin، *Boislecomte* ، المرجع السابق، الصفحات من ١٢٥ إلى ١٢٧؛ *Rivlin*، المرجع السابق، صفحة ٣٢٩ .

(١٠٢) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٦٠، ٢٨ نوفمبر، ١٨٢٧ ؛
Douin، L'Egypte de 1828 - 1830، المرجع السابق، الصفحتين ٢٨٠ ، ٢٨١ ؛ Campbell، وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٤٠٨ ب ، ٨ يوليو ١٨٤٠ .
(١٠٣) *Bowring* ، المرجع السابق، صفحة ٤٦٤ .

٩. التوسع: لأية غاية ؟

(١) *Driault, Mohamed Aly et Napoleon* ، المرجع السابق، الصفحتان ٥٨ و ٩٣ .
(٢) معية تركى، ٢٧ شوال ١٢٢٥ / ١٨١٠ .
(٣) عبد الرحيم عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى (القاهرة ١٩٦٩) صفحة ٢٠٢.
(٤) من محمد على إلى الباب العالى، ١ معية عربى، ٢٣ ربيع الثانى ١٢٢٣ / يوليو ١٨٠٨ .
(٥) ١ بحر برا، ١١ ذو القعدة ١٢٢٥ / ١٨١٠ ؛ أيضاً من ٢ بحر برا، ٢٠ محرم ١٢٢٦ / ١٨١١ .
(٦) ١٦ بحر برا.
(٧) ١ معية تركى، رقم ١١٨ ، صفحة ٢٣٢؛ ٢١ شعبان
١٢٢٨ / ١٨١٣، إلى كتخدا الباب العالى.
(٨) وزارة الخارجية الفرنسية، Correspondance commerciale، الجزء ٢٦، ١٩ أبريل ١٨١١ .
(٩) *Driault, Mohamed Aly et Napoleon* ، المرجع السابق، صفحة ١٨٣، وهو يطلق خطأً على باشا طرابلس على أنه محمد والى درنة – وكان ذلك اسم والده. وكان الجيش تحت قيادة أخ أصغر، أحمد.
(١٠) وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ / ٤ ، ٢٠ يونيو ١٨١٢، سرى وشخصى.
(١١) وثائق الخارجية البريطانية. إلى Waldegrave، ٢٤ يناير ١٨١١ .
(١٢) ١ حجاز، ١٥ جمادى الأولى ١٢٢٧ / ١٨١٢ .
(١٣) *Durand-Viel* ، المرجع السابق، صفحة ١١٤ .
(١٤) بحر برا، ٢٨ ذو الحجة ١٢٢٨ / ١٨١٣ .
(١٥) الجبرتى، المرجع السابق، ٤ : ١٨١ وما يليها؛ عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على (القاهرة، ١٩٣٠)، ٢ : ١٣٨ وما يليها؛ انظر أيضاً وثائق الخارجية البريطانية ٢٤ / ٤ من Missett، ١٣ ديسمبر ١٨١٣ .
(١٦) John Burckhardt, Notes on the Bedouins and Wahabys, جزآن ، (لندن، ١٨٣١)، ٢ : ٢٤٧ .
(١٧) W.G. Palgrave, Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia, (لندن: ١٨٦٦)، ٢، الصفحات من ٥٤ إلى ٥٧ .
(١٨) نفس المرجع، ٢ : ٥٨ – ٥٩ .
(١٩) نفس المرجع، ٢ : ٥٩ .
(٢٠) صبرى، المرجع السابق، صفحة ٥٩ .
(٢١) عبد الحميد البطريق،

Egyptian-Yemani Relations(1819 - 1840) and Their Implications for British Policy in the' Red Sea' in *Political and Social Change in Modern Egypt*, P.M. Holt, ed.,

(لندن، ١٩٦٨) صفحة ٢٨٢ .

(٢٢) صبرى، المرجع السابق، صفحة ٦٣ ؛ Durand-Viel ، المرجع السابق، صفحة ١٣٥ .

(٢٣) Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali, (كمبريدج، ١٩٣١) صفحة ٦١ .

(٢٤) *البطريق*، المرجع السابق، صفحة ٢٨٧ .

(٢٥) ١ سودان، ٣ صفر ١٢٣٧ / ٣٠ أكتوبر ١٨٢١ .

(٢٦) صبرى، المرجع السابق، صفحة ٦٧ .

(٢٧) ٧ معية تركى، ٥ ذو الحجة ١٢٣٦ / ١٨٢١، وكذلك ١ سودان، المرجع السابق.

(٢٨) صبرى، المرجع السابق، صفحة ٧١ .

(٢٩) ١ سودان، ١٩ ذو الحجة ١٢٣٦ / سبتمبر ١٨٢١ .

(٣٠) من محمد أفندى، مدير أمور نجيب أفندى، ٣ بحر برا، ٤ شعبان ١٢٣٩ / ١٨٢٤ .

(٣١) ١٠ بحر برا، ١٣ جمادى الأولى ١٢٤١ / ١٨٢٥ .

(٣٢) *Cattaoui*، المرجع السابق، ١ : ٥٠ .

(٣٣) *Politis*، المرجع الساق، ١ : ١٩ .

(٣٤) نفس المرجع، ١ : ١٨٨ .

(٣٥) نفس المرجع، ١ : ١٩٨ .

(٣٦) Georges Douin, Navarin, le 6 juillet-20 Octobre 1827,

(القاهرة، ١٩٢٧)، صفحة ٢.

(٣٧) نفس المرجع، صفحة ٥.

(٣٨) نفس الإحالة السابقة.

(٣٩) Stanley Lane-Poole,

The Life of the Right Honourable Stratford Canning, جزآن (لندن، ١٨٨٨)، ١ : ٣٩٥، ٤٠٤.

(٤٠) نفس المرجع، ١ : ٣٩٣ .

(٤١) نفس المرجع، ١ : ٣٨٨ .

(٤٢) بحر برا، من محمد على إلى الصدر الأعظم، غير مؤرخ.

(٤٣) *Lane-Poole* ، المرجع السابق، ١ : ٤٠٦، ٢٩ أبريل ١٨٢٦ .

(٤٤) نفس المرجع، ١ : ٤٠٩ ، ٤ يونيو ١٨٢٦ .

(٤٥) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٤٧ . من Salt إلى Canning ، أكتوبر ١٨٢٦ .

(٤٦) صبرى، المرجع السابق، صفحة ١٢٢ .

(٤٧) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٤٧ . من Salt إلى Canning ، أغسطس ١٨٢٦ .

(٤٨) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٤٧ . من Saltإلى Canning ، ١٦ سبتمبر ١٨٢٦ .

(٤٩) نفس المرجع.

(٥٠) صبرى، المرجع السابق، صفحة ١٢٦ .

(٥١) نفس المرجع، صفحة ١٢٣ .

(٥٢) نفس المرجع، الصفحات من ١٢٢ إلى ١٢٥ .

(٥٣) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١١٢ ، ١٢ سبتمبر ١٨٢٢ .

(٥٤) Lane-Poole ، المرجع السابق، ١ : ٢٩٥ ، ٤٠٣ .

(٥٥) *Douin, Navarin* ، المرجع السابق، صفحة ٥١ .

(٥٦) نفس المرجع، صفحة ٢٦ .

(٥٧) صبرى، المرجع السابق، صفحة ١٢١ .

(٥٨) وثائق الخارجية البريطانية ٧٩ / ١٦٠ ، ٢٧ أغسطس ١٨٢٧ .

(٥٩) ١٢ بحر برا، ١٤ ربيع الأول ١٢٤٣ / ٦ أكتوبر ١٨٢٧؛ وكذلك فى *Douin, Navarin*، المرجع السابق، الصفحات من ٢٤٣ إلى ٢٤٦ . ويرجعها Douin خطأ إلى عام ١٢٤٢ / ١٨٢٦ .

(٦٠) ١٢ بحر برا، من نجيب أفندى إلى محمد على.

(٦١) متفرقات، ٦ ربيع الثانى، ١٢٤٣ / ٢٧ أكتوبر ١٨٢٧ ، من الصدر الأعظم ، محمد سليم باشا إلى محمد على.

(٦٢) *Lane-Poole* ، المرجع السابق، ١ : ٤٤٩ .

(٦٣) نفس المرجع، ١ : ٤٥٣ .

(٦٤) متفرقات، ١٣ ربيع الثانى، ١٢٤٣ / ٤ نوفمبر ١٨٢٧ ؛ وكذلك فى *Douin, Navarin* ، المرجع السابق، صفحة ٢٣ ؛

C.M. Woodhouse, The Battle of Navarino,

(لندن، ١٩٦٥) صفحة ١١٢ وما يليها.

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٦٠ .

(٦٦) متفرقات، ١٣ ربيع الثانى، ١٢٤٣ / ٤ نوفمبر ١٨٢٧ .

(٦٧) ١٣ بحر برا، محرم ١٢٤٤ / ٤ نوفمبر ١٨٢٨ .

(٦٨) ١٢ بحر برا، ٢٣ شعبان ١٢٤٣ .

(٦٩) ١٢ بحر برا، ٢٥ و ٣٠ ذو القعدة ١٢٤٣ .

(٧٠) ١٥ بحر برا، غير مؤرخة.

(٧١) ١٦ بحر برا، غير مؤرخة.

(٧٢) ١٢ بحر برا، جمادى الأولى ١٢٤٣ / ١٨٢٧ .

(٧٣) ١٣ بحر برا، ٣٠ محرم ١٢٤٤ / ١٨٢٨ .

(٧٤) George Douin, Mohamed Aly et l'expdition d'Alger, 1821 - 1830, (القاهرة، ١٩٣٠) ، صفحة ٦.

(٧٥) نفس المرجع، صفحة ٢٧ .

(٧٦) نفس المرجع، صفحة ١٧ .

(٧٧) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٩٢ . من Aberdeenإلى Barker ، ٢٩ يناير ١٨٣٠ .

(٧٨) Douin, Alger ، المرجع السابق، صفحة ١٩٥ .

(٧٩) نفس المرجع، صفحة ix.

(٨٠) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٩٢ ، ٨ يوليو ١٨٣٠ .

(٨١) Cattaoui ، المرجع السابق، ١ : ٣٥٤ .

(٨٢) نفس المرجع، ٣٥٢ ، ١ : ٣٥٦ .

(٨٣) نفس المرجع، ١ : ٣٦٣ .

(٨٤) انظر الفصل السادس السابق، صفحة ١٠٨ ، وكذلك وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٨٤ ، ٢٢ سبتمبر ١٨٢٩ .

(٨٥) Cattaoui ، المرجع السابق، ١ : ٣٦٤ .

(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٨٤ ، ١ أغسطس ١٨٢٩ .

(٨٧) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ١٩٢ . من Barker إلى Aberdeen، ٣٠ أغسطس ١٨٣ .

(٨٨) نفس الإحالة السابقة.

(٨٩) ٢٣١ عابدين، ١٩ ربيع الأول ١٢٤٧ / ١٨٣١ .

(٩٠) ٢١٠ عابدين و ١٣ معية تركي، ١٤ محرم ١٢٤٨ / ١٨٣٢ .

(٩١) ٢٣٤ عابدين، ٣٠ ذو الحجة ١٢٤٧ / ١٨٣٢ .

(٩٢) ٦ شام ، ٩ ربيع الثاني، ١٢٤٨ / ١٨٣٢؛ وكذلك ٢٣٨ عابدين.

(٩٣) ١٧ بحر برا، ١٨ ذو الحجة ١٢٤٧ / ١٨٣٢ .

(٩٤) ٨ شام، ٩ رجب، ١٢٤٨ / ١٨٣٢ أو ٢٤١ عابدين.

(٩٥) ٦ شام ، ٩ ربيع الثاني، ١٢٤٨ / ١٨٣٢ أو ٢٣٨ عابدين.

(٩٦) ١٨ شام ، ١٥ محرم ١٢٥٦ / ١٨٤٠ أو ٢٥٩ عابدين.

(٩٧) ٢٤١ عابدين ، ٢٢ رجب ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(٩٨) ٢١٠ عابدين ، ٢٥ رجب ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(٩٩) ٢٤١ عابدين ، ٣٠ رجب ١٢٤٨ / ١٨٣٣ ؛ ٨ شام؛ انظر أيضًا أسد رستم، A Calendar of State Papers from the Royal Archives of Egypt Relating to the Affairs of Syria, (بيروت، ١٩٤٣)، صفحة ٢٠٤ .

(١٠٠) ٢٤٢ عابدين ، ٥ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١٠١) ٢٤٢ عابدين ، رقم ١٨، ٨ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١٠٢) ٢٤٢ عابدين ، رقم ٤١، ٤ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١٠٣) ٢٤٢ عابدين ، ٢٤٨ ، ٢٠ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١٠٤) نفس الإحالة السابقة.

(١٠٥) ٢٤٢ عابدين، رقم ١٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١٠٦) *Douin, Boislecomte* ، صفحة ١ ؛ انظر أيضاً صبرى ، المرجع السابق ، صفحة ٢٠٣ .

(١٠٧) *Douin, Boislecomte*، المرجع السابق، صفحة iii.

(١٠٨) نفس المرجع، صفحة iv، ٢٢ أكتوبر ١٨٣٢ .

(١٠٩) نفس المرجع، صفحة vii، ١٠ ديسمبر ١٨٣٢ .

(١١٠) H. C. F. Bell, Lord Palmerston ، (لندن ، ١٩٣٦) ، ١ : ١٨٣١ ، ١٧ فبراير ١٨٣١ .

(١١١) ٢٤٢ عابدين ، ١٣ رمضان ١٢٤٨ / ١٨٣٣ . وكذلك ٩ شام.

(١١٢) *Ashley* ، المرجع السابق، ٢ : ١٤٥ .

(١١٣) ٢٤٣ عابدين ، ١٤ ذو القعدة ١٢٤٨ / ١٨٣٣ .

(١١٤) *Dodwell* ، المرجع السابق، صفحة ١١٧ ؛ وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٢٢٦، ٤ فبراير ١٨٣٣ .

(١١٥) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٢٢٧ . من Campbell ، ١٣ مايو ١٨٣٣ .

(١١٦) British Policy Towards Parliamentary Rule and Constitutionalism in Turkey:1830 - 1914' H. Temperley Historical Journal,4 (1933), ٢ : ١٥٦ .

(١١٧) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٢٢٧ ، ١٧ مايو ١٨٣٣ .

١٠ . الانهيار، محمد على وبالمرستون

(١) انظر رسالة الدكتوراه المقدمة من

Linda Schilkowski-Schilcher, 'The Decline of Syrian Localism: The Damascene Notables

جامعة أكسفورد، ١٩٧٨ . وكذلك رسالة الدكتوراه الوشيكة الظهور المقدمة من

Sherry Vatter, 'Aspects of Socio-Economic History of Damascus, Syria: 1840 - 186', U.C.L.A.

(٢) *Vatter*، المرجع السابق، الفصل الثالث.

(٣) *Julliany*، المرجع السابق، ٢ : ٢٦٧ .

(٤) نفس المرجع، ٢ : ٢٧٢ .

(٥) Bowring, 'Report on Syria', Parliamentary Papers' (1840) الجزء ٢١ ؛ انظر أيضاً Schilkowski-Schilcher ، المرجع السابق، صفحة ٩٩ .

(٦) F. S. Rodkey, 'The Attempt of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in', the Time of Muhammad Aly Pasha, 1821 - 1841',
Journal of Modern History, 5.3

(سبتمبر، ١٩٣٣)، الصفحات من ٣٤٢ إلى ٣٤٥ .

(٧) Harold Temperley, England and the Near East: The Crimea
(لندن، ١٩٦٤)، صفحة ١٠٠ .

(٨) . V. J. Puryear, International Economics and Diplomacy in the Near East (Stanford,1935)
صفحة ١٠٩ .

(٩) نفس المرجع، صفحة ١١٠ .

(١٠) نفس المرجع، صفحة ١٠٨ .

(١١) *Semmel*، المرجع السابق، صفحة ١٠٧ وما يليها.

(١٢) D. Southgate, 'The Most English Minister (نيويورك، ١٩٦٦)، صفحة ١٤٤ .

(١٣) *Ridley* ، المرجع السابق، صفحة ١٤٥ .

(١٤) نفس المرجع، صفحة ١٠٠ .

(١٥) وثائق الخارجية البريطانية ١٩٥ / ١٢٩ ، ٢١ فبراير/ ١٥ مارس ١٨٣٦ ؛ Puryear، المرجع السابق، صفحة ٤١ .

(١٦) ,Rodkey, The Attempt of Briggs المرجع السابق، صفحة ٣٢٩ .

(١٧) وثائق الخارجية البرطانية ٧٨ / ٢٧٢، ١٩ ديسمبر ١٨٣٤ .

(١٨) ,T. Waghorn, Egypt As It Is (لندن،١٨٣٨)، صفحة ٢٤ .

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية ١٩٥ / ١٤٧ . من Palmerson إلى Ponsonby ، رقم ١٤١ ، ٢٠ يوليو ١٨٣٨ ، الملحق رقم ٢١ في ٧ يوليو إلى Colonel Campbell.

(٢٠) للتفاصيل الكاملة، انظر صبرى، المرجع السابق، الفصل العاشر، الصفحات من ٤٠٥ إلى ٤٢٩ .

(٢١) ,Henry Lytton Bulwer, The Life of H. J. Temple, Viscount Palmerston (لندن، ١٨٧٠)، ٢ : ٢٥٧ - ٢٦٣ .

(٢٢) *Temperley*، المرجع السابق، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٢٣) ,E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy صفحة ٥٧ .

(٢٤) *Bulwer*، المرجع السابق، ٢ : ٢٨٥ .

(٢٥) British Museum, H. C. Bulwer Treaty of 1838 ، ٢٦ مايو ١٨٣٨ ؛ وPuryear، المرجع السابق، صفحة ٧٩ .

(٢٦) ٣ Hansard CIII، (١٨٤٩)، ١١٤٥ - ١١٤٦ ؛ Puryear، المرجع السابق، صفحة ٢١٣ .

(٢٧) *Temperley*، المرجع السابق، صفحة ٨٩ .

(٢٨) ١٦ شام ، ٢٥٧ عابدين، ١٨ ربيع الأول ١٢٥٥ / ١٨٣٩ .

(٢٩) ١٦ شام ، ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٥ / ١٨٣٩ .

(٣٠) *Temperley* ، المرجع السابق، الصفحتان ٩٤ و ٩٥ .

(٣١) *Crabites* ، المرجع السابق، صفحة ٨٤ ؛ وكذلك *Douin, Navarin* ، المرجع السابق، صفحة ١٥٤ .

(٣٢) *Bell*، المرجع السابق، ١ :٢٩٥ .

(٣٣) *Temperley*، المرجع السابق، صفحة ٨٩ .

(٣٤) Colonel Campbell's Report''Rodkey، المرجع السابق، ٣، رقم ١ : ١٠٢ .

(٣٥) نفس المرجع صفحة ١١٠ .

(٣٦) Ashley، المرجع السابق، ١ : ٣٩١ .

(٣٧) ٢٦٠ عابدين، ٢٥ جمادى الآخرة.

(٣٨) Ashley ، المرجع السابق، ١ : ٣٩٢ .

(٣٩) ٢٦٠ عابدين.

(٤٠) Colonel Campbell's Report''Rodkey، المرجع السابق صفحة ١١٢ – ١١٤ .

١١ـ فى الأعقاب

(١) Correspondance consulaire et commerciale, ١٨٣٣ – ١٨٤٢، الجزء ٢٧، ٢٤ فبراير ١٨٤٢ .

(٢) لتفاصيل الاتفاقية، انظر تشارلز عيسوى المشرف على نشر،

The Economic History of the Middle East:1800-1914,

(شيكاغو، ١٩٦٦)، صفحة ٢٨ .

(٣) Correspondance consulaire ، الإسكندرية، ١٨٤١ – ١٨٤٢، الجزء ٢٧، ١٢ أكتوبر ١٨٤٢ .

(٤) نفس الإحالة السابقة.

(٥) Puryear، المرجع السابق، صفحة ١٣٠ .

(٦) لجوانب مختلفة عن الحادث، انظر صبرى، المرجع السابق،
صفحة ٥٨١ ؛ سامى، المرجع السابق، صفحة ٥٢٢ ؛ Paton، المرجع السابق، صفحة ٢٣٣ وما يليها؛ نوبار باشا، Memoirs ، صفحة ٣١ .

(٧) نوبار باشا، Memoirs، صفحة ٤٠ .

(٨) Paton، المرجع السابق، ٢ :٢١٦ .

(٩) نوبار باشا، Memoirs، صفحة ٦٣ .

(١٠) وثائق الخارجية البريطانية ٧٨ / ٨٠٤ . من Murray إلى Palmerston، ٦ أغسطس ١٨٤٩ .

قائمة المصطلحات العربية والتركية

أبعدية: **(الجمع أبعديات)** فى الأصل قطعة أرض زراعية غير داخلة فى المساحة الزراعية واستخدمت فيما بعد بمعنى ضيعة.

أثرية: الحق المتوارث للفلاح فى زراعة الأرض مقابل دفع ضريبة الأرض الزراعية.

إجماع: بصفة عامة، الاتفاق فى الرأى؛ كذلك اتفاق السلطات بصدد مسألة قانونية.

إرسالية: المنحة المالية السنوية المقدمة من مصر إلى الحافظة الخاصة بالسلطان العثمانى.

أشراف: انظر شريف.

أغا: **(الجمع أغوات)** فى الاستعمال الشائع، رئيس عسكرى أو رئيس خدم القصر.

أفندى(*): **(الجمع أفندية)** لقب تركى.

أقسام: انظر قسم.

إقطاع: **(الجمع إقطاعات)** هبة من العقارات الحضرية أو الأرض الزراعية أو أى صورة أخرى من صور الثروة التى يتم حيازتها كمزرعة ضرائبية فى مقابل خدمات - عسكرية فى العادة - تقدم للحكومة المركزية.

(*) والكلمة مأخوذة أصلا من الكلمة اليونانية إيفانتيس بمعنى سيد.

إقليم : ناحية أو منطقة إدارية

التزام : (الجمع التزامات) مزرعة ضرائبية ريفية.

الأمة : مجتمع المسلمين.

أنفار : (المفرد نفر) العمال

إنكشارية : فرقة متميزة من جنود المشاة الأتراك

أوقاف : (المفرد وقف) الأرض أو أى صورة أخرى من صور الأملاك ترصد ملكيتها للأعمال الخيرية أو تصبح وقفًا على أفراد عائلة فرد ما.

إيالت(*) : وحدة إدارية أو قسم من الإمبراطورية العثمانية.

باشاليك : منطقة يحكمها باشا.

باشمعاون : رئيس المساعدين أو رئيس السكرتارية. ويستعمل كذلك للدلالة على الياور.

بدعة : أمر مستحدث يعتبر شرعًا كفرًا فى الإسلام.

برُانى : ضريبة استثنائية.

برسيم(**) : النبات المعروف.

بينباشى(***) : رتبة عسكرية تعادل رتبة المقدم.

بور : أرض غير مزروعة أو غير صالحة للزراعة.

بيرات(****) : ترخيص أو امتياز يباع بواسطة القنصليات تُمنح للتاجر بمقتضاه حقوق تجارية داخل وخارج نطاق إقليم الدولة.

بيراتلى : التاجر الذى حصل على "بيرات".

(*) الأصل بالعربية : إيالة ، بمعنى ولاية .

(**) الغذاء الأساسى للحيوانات فى مصر .

(***) تعنى بالتركية رئيس الألف .

(****) ربما كان أصل التعبير كلمة براءة العربية .

تاجر : (الجمع تجار) المشتغل بالبيع والتجارة.
تذكرة مختومة : شهادة ممهورة بخاتم (رسمى).
ترعة : قناة الرى المعروفة.
تصرف : استخدام الأرض الزراعية.
تمويل : الإمداد بالمال.
جزية : ضريبة رءوس فرضت على الأقليات.
جسر : حاجز أو سد على مجرى مائى.
جورنال : (الجمع جورنالات) تقرير.
جند : الجنود أو الجيش.

خديو : لقب يعطى للحاكم.
خراج : الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية.
خزينة : الخزانة العامة.
خولى : المراقب أو المشرف.

دايرة : ضيعة.
دره باى : المعنى الحرفى سيد الوادى؛ وهو الأمير الإقطاعى الذى أسس إمارة صغيرة فى المناطق الريفية من الأناضول.
دفتر ترابيع المساحة : سجل لعمليات مسح الأراضى الزراعية.
دفتَّردار (النطق العثمانى) : دَفتَردار (النطق المصرى) مدير الإدارة المالية.
دهاء : الذكاء والمكر السياسى.
ديوان : مجلس أو وزارة.
ديوان أفندى : رئيس مجلس الدولة.
ديوان البحرية : وزارة البحرية.
ديوان التفتيش : وزارة التفتيش التى كانت تتولى متابعة تقارير مفتشى الحكومة، والتى كان لها سلطة إصدار التعليمات والمذكرات الدورية وقرارات الدولة.

ديوان الجهادية : وزارة الحربية.

ديوان الخديو : مجلس الخديوى وكذلك الخزانة.

ديوان الفابريقات : وزارة الصناعة.

ديوان المالية المصرية : وزارة المالية المركزية التى تم تشكيلها بعد عام ١٨٤٤ تحت إشراف أحد النظار.

ديوان المدارس : وزارة التعليم.

ذرة : الحبوب المعروفة، الشامية أو العويجة.

رخصة : وثيقة محررة أو تصريح مكتوب.

رشوة : الوسيلة غير القانونية للحصول على منفعة ما.

رزقة : الأراضى التى توهب لأغراض خيرية؛ وقف خيرى.

روزنامة : مكتب للمحاسبة والإشراف المالى المسئول عن حسابات الإيرادات والمصروفات اليومية وتجميع وتصنيف التقارير الشهرية والسنوية.

روزنامجى : رئيس الروزنامة المسئول عن تقدير وجمع الضرائب.

زمام : الأرض الزراعية أو مساحات الأراضى التابعة لقرية ما.

ساقية : **(الجمع سواقى)** أداة الرى المعروفة.

سجل : **(الجمع سجلات)** دفتر لتدوين البيانات الرسمية.

سجل إسقاط القرى : سجل تأسس عام ١٧٢٨ لتحديد حاملى الالتزامات الذين قصروا فى دفع ضريبة الأرض.

سر عسكر : قائد عام الجيش.

سر شسمة : ضابط فى الجيش العثمانى مهمته تدريب القوات غير النظامية؛ ضابط برتبة رائد.

سنجق : منطقة إدارية؛ قسم فرعى فى ولاية.

سنجق باى : حاكم السنجق
سورة : واحدة من سور القرآن الكريم.
سوق : **(الجمع أسواق)** السوق المعروفة أو البازار.

شاهبندر التجار: رئيس طائفة التجار فى مصر.
شاويش : حارس.
شتوى : المحاصيل التى تزرع فى الشتاء وتحصد فى مطلع الربيع.
شريعة : العقائد والأحكام التى شرعها الله فى الإسلام.
شراقى : الأرض غير المروية التى لا تصل إليها مياه النيل.
شريف : **(الجمع أشراف)** من الأعيان؛ ينتسب إلى الرسول.
شوربشى : ضابط برتبة مقدم أو فصيلة من فرقة الإنكشارية.
شورى المعاونة : مصطلح آخر لتعريف المعية السنية التى كانت موظفة فيما بين ١٨٣٣ - ١٨٤٤ .
شيخ : رجل كبير السن فى القرية؛ واحد من صغار الأعيان؛ أحد قادة الطرق الصوفية أو القائم على زاوية **(منشأة تابعة لإحدى الطرق الصوفية)**.
شيخ البلد : **(الجمع شيوخ البلاد)** رئيس فى القرية.
شيفليك : **(الجمع شفالك)** مزرعة أو ضيعة تمنح لأعضاء الأسرة المالكة فى مصر.

الصدر الأعظم : الوزير الأكبر، رئيس الوزراء
صراف : المشتغل بالصرافة؛ أحد موظفى البنوك أو مدير أحد الأعمال التجارية؛ محاسب.
الصعيد : مصر العليا، الوجه القبلى.

صوفية : **(طريقة)** مسلك أو طريقة للإخاء الدينى مبنية على مفهوم صوفى للإسلام.

صيفى : المحاصيل الزراعية الصيفية.

طربوش : لباس الرأس المعروف.

عالم : **(الجمع علماء)** أحد رجال الدين الذين تضفى عليهم وظيفتهم كدارسين ومعلمين وأساتذة فى الشريعة الإسلامية هيبة وسلطة.

العامة : الجماهير.

عمدة : **(الجمع عمد)** رئيس إحدى القرى.

عهدة : **(الجمع عهد)** صورة جديدة من صور ملكية الأرض الزراعية أحدثه محمد على فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر التى تشبه نظام الالتزام القديم. ووفقًا لهذا النظام الجديد للملكية، تولى العمد وشيوخ البلد الموسرون مسئولية ديون الضرائب على الأراضى فى القرى المتعثرة فى سداد الضرائب وكانوا مسئولين عن أن يضمنوا زراعة جميع الأراضى المتاحة.

غروقة : صورة من صور رهن الأراضى الزراعية.

فايظ : الربح أو العائد الذى يتم الحصول عليه من الالتزام ويعتبر نصيب الملتزم.

فتوى : رأى قاطع حول مسائل الشريعة الإسلامية يصدره "المفتى".

فــــــــردة : هى – بصفة عامة – ضريبة الرءوس على المسلمين، وهى كذلك القرض الإجبارى؛ وهى الضريبة الجديدة التى فُرِضَت على الفلاحين عام ١٨٢٢

فــــرْمـــــان : مرسوم أو أمر أو قرار إمبراطورى.

فـــــــلاح : **(الجمع فلاحون)** المزارع المعروف.

قـــــاضـى : من يتولى القضاء من المسلمين.

قــايم مــقــام : مسئول إدارى على رأس قسم أو ناحية إدارية.

قـــــســم : **(الجمع أقسام)** وحدة إدارية فرعية لواحدة من المديريات الأربع عشر التى أنشأها محمد على، ويرأسها "كاشف".

قـــلـــم : مكتب فى إحدى الوزارات.

قــنــطــرة : القنطرة المعروفة أو السد.

كـــــاشـف : **(الجمع كُشّاف)** الوكيل المحلى للحكومة فى الأقاليم.

كتخدا أو كخيا : وكيل أو نائب؛ ويكون مصاحباً فى العادة **(لرئيسه)**.

كـــــشـف : **(الجمع كشوفات)** تقرير أو بيان.

كـشـوفـات : **(المفرد كشف)** تقارير أو بيانات.

كــــفــــر : قرية صغيرة أو عزبة.

كـــــلالـة : ضريبة جماعية تفرض على قرية بأكملها.

كَــخـيــا : انظر كتخدا.

مـــأمـــور : **(الجمع مأمورون)** رئيس مركز من مراكز الأقاليم.

مـأمــوريــة : مركز من مراكز الأقاليم.

مـــــال : مصطلح عام يعنى الضرائب.

مـال الحــر : ضريبة الأرض الزراعية التى يدفعها الفلاح "للملتزم".

مـــــبـــــــاشــــــر : المشرف أو الملاحظ.
مــــتـــــعـــــهــــــد : المتولى أمر "عهدة" **(انظر عهدة)**.
مـــــــــــجـــلــس : **(الجمع مجالس)** جمعية.
مجلس عموم / مجلس عالى: جمعية عمومية تجتمع سنويا، وتتكون من كبار الأعيان والشخصيات المهمة، مثل الشيوخ، وأعضاء من هيئة العلماء....إلخ.
مـــــــــــــديــــر : **(الجمع مديرون)** حاكم إقليم أو رئيس مصلحة أو إدارة.
مـــــــــــديـــريــة : إقليم يرأسه مدير.
مـــــــــــرتــب : **(الجمع مرتبات)** أجر منتظم أو راتب.
مُــســتَــبْــحَــرَة : أرض مغمورة بالمياه.
مــســمــوح المشــايخ : أرض زراعية معفاة من الضرائب وممنوحة لأعضاء من هيئة العلماء أو لشيوخ القرية.
مــســمــوح المصــاطب : أرض ممنوحة لعمدة القرية للوفاء بنفقات إمداد المسئولين الحكوميين أو المسافرين بالمأوى أو الضيافة.
مــســمــوح العُــربان : أرض معفاة من الضرائب وممنوحة لزعماء البدو.
المُـضــــــاف : ضريبة غير عادية **(استثنائية)**.
مـــــعـــــاون : **(الجمع معاونون)** مساعد.
المعــيــة السنيــة : الديوان **(الخديو)** الذى تأسس فى ظل حكم محمد على.
المعــيــة السنيــة تركى : واحد من فرعين للديوان مسئول عن التعامل مع الوثائق الإدارية والمراسلات المحررة بالغة التركية.
المعــيــة السنيــة عــربى : فرع الديوان المسئول عن التعامل مع الوثائق الإدارية والمراسلات المحررة بالغة العربية.
مـــــفـــــتــى : فقيه مسلم وظيفته أن يقدم وجهات النظر الشرعية.
مِـــــــلــك : حاكم.
مُـلـتـــــزم : **(الجمع ملتزمون)** من يسند إليه التزام؛ أو فلاح يزرع أرضًا خِراجية.

مُلْك : ملكية، تملُّك.

ممسوحة : أرض زراعية تم مسحها **(قياسها وتسجيلها)**.

مملوك : الجمع مماليك وهم فى الأصل فرقة متميزة من العبيد الجند ذوى الأصل التركى، وقد شكلوا فى مصر على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نظام حكم عسكريا شبه إقطاعى استأثروا به كأقلية، وكانت ثروتهم وسلطتهم قائمة على ما كان تحت أيديهم من التزامات.

موظف : **(الجمع موظفون)** أحد رجال الإدارة أو المستخدم الحكومى.

مير الاى : رتبة عسكرية تعادل رتبة العميد.

ميرى : ضريبة الأرض الزراعية.

ناحية : **(الجمع نواحى)** الضاحية أو الجهة.

ناظر : **(الجمع نظار)** المشرف.

نَبُّوت : عصا غليظة - هراوة.

نظار : انظر ناظر.

النظام الجديد : **(بالتركية نظامِ جديد)** فى تركيا، جيش نموذجى جديد مشكل من الانكشارية، وفى مصر، جيش نموذجى مشكَّل حديثًا.

نقيب الأشراف : مسئول حضرى كانت وظيفته أن يعمل كمسجل لأولئك الذين يقولون بانتسابهم إلى النبى؛ وهو كبير الأعيان كذلك.

هايف : المحصول غير الناجح.

والى : حاكم إقليم.

وجِاق : **(الجمع وجاقات)** فرقة عسكرية عثمانية.

وجبة : ضريبة الضيافة.

ورشة : **(الجمع ورش)** معروفة، كذلك كانت تطلق على المكتب أو المرفق.

وسِيَّة : قطعة من الأرض تمنح للملتزم مقابل قيامه بمهمة جمع الضرائب.

وقف : أرض زراعية أو أى صورة أخرى من صور الثروة ترصد ملكيتها لصالح جهة دينية، أو تخصص لصالح أفراد عائلة صاحب الوقف.

يوزباشى(*) : رتبة عسكرية تعادل رتبة النقيب.

(*) تعنى بالتركية رئيس المائة .

مراجع مختارة

١ . مصادر غير منشورة

– محفوظات الحكومة المصرية، المعية السنية تركى وعربى، أبحاث، بحر براً، السودان، الشام، الديوان الخديوى...إلخ.

Great Britain. *Accounts and Papers*: 1809-49 .
Hekekyan Papers. (B.M. Add. MSS. 24vols. 1840-72.37448-71) .
Lambert, Charles. *Notes sur l'Egypte.* No. 7834 lettres.
Collection Enfantin. Bibliothèque de l'Arsenal. Paris, France.
Ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay. Paris, France.
Correspondance consulaire et commerciale.
Nubar Pasha. *Memoires*, ed. Mirrit B. Ghali, . فى طريقها للطبع

٢ . أعمال باللغة العربية

– بركات ، على. تطور الملكية الزراعية فى مصر وآثاره على الحركة السياسية . القاهرة، ١٩٧٧ .

– الجبرتى، عبد الرحمن. *عجائب الآثار فى التراجم والأخبار* ٤ أجزاء القاهرة، ١٨٨٢ .

– الجريتلى، على. *تاريخ الصناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر*. القاهرة، ١٩٥٢ .

– الحتة، أحمد – *الفلاح المصرى فى عهد محمد على باشا* رسالة ماجستير، القاهرة ١٩٣٦ .

– *تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير*. القاهرة، ١٩٥٠ .

– سامى، أمين. تقويم *النيل*. الأجزاء من ١-٣. القاهرة، ١٩٣٦ .

- عبد الرحيم، عبد الرحيم. 'هز القحوف' مجلة تاريخ الشرق الاقتصادى والاجتماعى، الجزء الأول (يناير ١٨٧٥).
- لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح. القاهرة، ١٢٤٥ .
- مبارك، على باشا . الخطط التوفيقية الجديدة. ٢٠ جزءاً. بولاق (القاهرة)، ١٨٨٧ - ١٨٨٩ .

٣ . أعمال باللغة الإنجليزية والفرنسية

Abd al-Rahim, A. Abd al-Rahim. The Iltizam System in Egypt and in Turkey'. *Journal of Asian and African Studies* (Tokyo) 14 (1977) .

Artin, Yacoub. *La propriété foncière en Egypte.* Cairo, 1883. Ashley, Evelyn. *The Life and Correspondence of Henry John Temple, Viscount Palmerston: 1846-1865.* 2vols. London, 1879 .

Baer, Gabriel. *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950* .London, 1962 .

Batrik, ‹Abd al-Hamid. 'Egyptian-Yemani Relations (1819-1840) and Their Implications for British Policy in the Red Sea'. In *Political and Social Change in Modern Egypt,* ed. P. M. Holt. London, 1968 : pp291-90.

de Bellefonds, Linant. *Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte.* Paris, 1872.

Bell, H. C. F. *Lord Palmerston.* 3 vols. London, 1936 .

Bloch, Marc. *The Historian's Craft.* New York, 1853.

Bowring, Sir John. 'Report on Egypt and Candia'. Parli mentary Papers. 1840 .Vol. 21.

_. 'Report on Syria'. Parliamentary Papers. 1840 .Vol. 21 .

Bulwer, Henry Lytton. *The Life of H.J. Temple, Viscount Palmerston.* 2 vols. London, 1870.

Burckhardt, John Lewis. *Notes on the Bedouins and Wahabys.* 2 vols. London, 1831.

Cattaoui, René. *Le règne de Mohamed Aly d'après les archives russes en Egypte.* 3 vols. Cairo, 1931-6.

de Charbol, M. 'Essai sur les moeurs des habitans modernes de l'Egypte'. *Description de l'Egypte*: état moderne. 20 vols. 2 nd ed. Vol. 10 ‹pt. 1 Paris, 1821.

Clot-Bey, Antoine B. *Aperçu général sur l'Egypte.* 2 vols.Brussels, 1840.

Crabitès, Pierre. *Ibrahim of Egypt.* London, 1935.

Cuno, Kenneth M. ‹The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A Reappraisal'. *International Journal of Middle East Studies,* 12.3 (Nov. 1980) : 245-75 .

Dénain, A. J. *Histoire scientifique et militaire de l'éxpedition française en Egypte.* Vols. 9 -10 Paris, 1830-6 .

Deny, Jean. Sommaire des archives turques du Caire. Cairo, 1930.

Dodwell, Henry. *The Founder of Modem Egypt: A Study of Muhammad Ali.* Cambridge, England, 1931.

Douin, Georges. 'Le carosse de Mohamed Bey', *Bulletin de L'Institut d'Egypte,* 8 (1926) .

_. *L'Egypte de 1828 à 1830* .Rome, 1935.

_. *La mission du Baron de Boislecomte: l'Egypte et la Syrie en* 1830 .Cairo, 1935.

_. Une *mission militaire française auprès de Mohamed Aly.* Cairo, 1923.

_. *Mohamed Aly et l'éxpedition d'Alger (1821 - 1830)* .Cairo, 1930.

_. Mohamed Aly, pacha du Caire: 1805 - 1807 .Cairo, 1826 .

_. *Navarin, 6 juillet –20 Octobr 1827* .Cairo, 1927.

Driault, Edouard. *L'Egypte et l'Europe, la crise de* 1839 - 1841 Cairo, 1930 - 4 .

_. *Formation de l'empire de Mohamed Ali de l'Arabie au Soudan, 1814 - 1823* .Cairo, 1927 .

_. *Mohamed Aly et Napoleon, 1807 - 1814* .Cairo, 1925 .Correspondance des consuls de France en Egypte.

Durand-Viel, Georges. *Les campagnes navales de Mohammed Aly et d'Ibrtahim.* 2 vols. Paris, 1935.

Enkiri, Gabriel. *Ibrahim Pacha (1781 - 1848)* .Cairo, 1948.

Fahmy, Mostafa. *La révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquences sociale au 19e siècle, 1800 - 1850* .Leiden, 1954.

Ghorbal, Shafik. *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehmet Ali.* London, 1928.

Harik, Iliya. *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1715 - 1848.* Princeton, 1968.

Heyworth-Dunne, J. An *Introduction to the History of Education in Modern Egypt.* London, 1938.

Hobsbawm, Eric. *Industry and Empire.* London, 1969.

Hourani, Albert. 'Ottoman Reform and the Politics of the Notables'. In *The Beginnings of Modemization in the Middle East.* Eds. W. Polk and R. Chambers. Chicago, 1968 :pp. 41 - 68.

_. 'The Syrians in Egypt in the 18 th and 19 th Centuries'. *Colloque international sur l'histoire du Caire.* East Berlin, 1969 :pp. 221-83.

Hunter, Robert. *Bureaucratic Policies and the Passing of Viceregal Absolutism.* MS (Harvard, 1979).

Issawi, Charles (ed.) *The Economic History of the Middle East 1800 - 1914.* Chicago, 1966.

Julliany, J. *Essai sur le commerce de Marseille.* 3vols. Paris, 1842.

Lancret, Michel-Ange. 'Mémoire sur les systèmes d'imposition territoriale et sur l'adiministration des provinces de l'Egypte dans les dernières années du gou-

vernement des mamlouks'. Description de l'Egypte. 2 nd ed. Vol 2 Paris, 1842 :pp. 461 - 519

Lane, E. W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians.* 2 vols. London, 1849.

Lane-Poole, Stanley. *The Life of the Right Honourable Stratford Canning.* 2 vols. London, 1888.

Lavisse, Ernest and Rambaud, Alfred. *Histoire générale du IV siècle à nos jours. Vol. 7 Le XVIIIe siecle.* Paris, 1910.

Lawson, Fred. 'Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820 - 1824'. *International Journal of the Middle East Studies.* 13.2 (1981).

McCarthy, Justin. ،Nineteenth-Century Egyptian Population'. *Middle East Studies,* 12.3 (Oct., 1976)

McGregor, John. *Commercial Tariffs and Regulations.* Vol. 8 .London. 1843 .

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. 'The Political and Economic Functions of the ،Ulama 'in the 18 th Century'. *Journal of the Economic and Social History of the Orient.* 16 ،pts. : 1973) : 130 - 54 .

_. The Role of the ،Ulama 'in Egypt during the Early Nineteenth Century'. In *Political and Social Change in Egypt,* ed. P. M. Holt. London, 1968 . pp. 264 - 80:

Mengin, Felix. *Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Aly.* Paris, 1839.

Moore, Barrington. *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of Modern World.* Boston, 1966.

Morley, John. *Life of Cobden.* 2 vols. London, 1908.

El-Mouelhy, Ibrahim. *Le paysan d'Egypte à travers l'histoire.* Cairo, 1954.

Mukerjee, Radhakamal. *Economic History of India.* Allahabab, 1967.

Owen, E. R. J. *Cotton and the Egyptian Economy.*
London, 1969.

Palgravè, W. G. *Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia.* London, 1866.

Panzac, Daniel. 'La population de l'Egypte'. In *L'Egypte d'aujourd'hui.* Paris, 1977.

Paton, A. A. *A History of the Egyptian Revolution.* 2 vols. London, 1863.

Politis, Athnase G. *L'hellénisme et l'Egypte moderne,* 1789 - 1927 . 2 vols. Paris, 1928.

Puryear, Vernon John. *International Economics and Diplomacy in the Near East.* Stanford, 1935.

Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siecle.* 2vols. Damascus, 1973 .

_.'Typologie des crises dans les pays méditerranéens'. Actes des journées d'études Bendor. Nice, 1977 :pp. 151 - 67.

Ridley, Jasper. *Lord Palmerston.* London, 1970.

Rivlin, Helen. *The Agricultural Policy of Muhammad Ali.* Cambridge, Mass., 1961.

Rodkey, F. S. ،The Attempt of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Time of Muhammad Aly Pasha, 1821 - 1841'. *Journal of Modern History.,* 5.3 (Sept., 1933).

_. Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840 ‹with Lord Palmerston's Comments'. *Cambridge Historical Journal* 3.1 (1929) .

Rustom, Asad. *A Calendar of State Papers from the Royal Archives* of Egypt Relating to the Affairs of Syria. Beirut, 1943.

Sabry, Muhammad. L'empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'orient, 1811 - 1849 .Paris, 1930.

St John, J. A. *Egypt and Nubia*. London, 1845.

Schilkowski-Schilcher, Linda. ‹The Decline of Syrian Localism: The Damascene Notables 1785-1870'. Oxford Univ., 1978.

Scott, James C. *The Moral Economy of Peasants: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven, Conn., 1976.

Semmel, Bernard. *The Rise of Free Trade Imperialism*. Cambridge, England, 1970.

Shaw, Stanford,. *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*. Cambridge, Mass., 1964.

_. *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century* (Cambridge, Mass., 1962) .

Southgate, D. '*The Most English Ministeri*'New York, 1966.

Talamas, A. *Recueil de la correspondance de Mohamed Aly, Khédive d'Egypte*. Cairo, 1913 .Egypte 3 ff. 232-9 .22 July 1933.

Temperley, Harold. 'British Policy Towards Parliamentary Rule and Constitutionalism in Turkey: 1830 - 1914'.

Cambridge Historical Journal, 4.2 (1933) .

_. England and the Near East: The Crimea. London, 1964.

Thompson, E. P. The Making of the English Working Class. New York, 1964.

Tucker, Judith. 'Women and the Family in Egypt: 1800 - 1860 .Ph.D. diss. Harvard, 1950.

Turc, Nicolas. *Chronique d'Egypte, 1798 - 1804* .ed. &transl. Gaston Wiet. Cairo, 1950.

Vatter, Sherry. 'Aspects of Socio-Economic History of Damascus, Syria: 1840 - 1860'. Forthcoming Ph.D. diss. U.C.L.A.

Waghorn, T. *Egypt As It IS*. London, 1838.

Walz, Terence. The *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, 1700 - 1820 .Cairo, 1889.

Willcocks, Sir William. *Egyptain Irrigation*. London, 1889.

Woodhouse, C. M. *The Battle of Navarino*. London, 1965 .

ثبت الأعلام والأماكن

المؤلف فى سطور :

د. عفاف لطفى السيد مارسو

- حاصلة على بكالوريوس فى علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة ستانفورد ، والدكتوراه فى الدراسات الشرقية من جامعة أكسفورد .

- قامت بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٥ .

وشغلت منصب الزميل فى كلية سانت أنطونى فى أكسفورد ١٩٦٣ ومنصب الأستاذ المساعد والأستاذ فى جامعة كاليفورنيا - لوس أنجليس إلى ٢٠٠١ .

- كانت رئيسًا لجمعية دراسات الشرق الأوسط ١٩٧٧ ورئيسًا لمركز البحوث الأمريكى فى مصر ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ، ومحررة المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ، وهى حاليا عضو فى هيئة مستشارى مجلة مركز البحوث الأمريكى فى مصر .

- تضم قائمة مؤلفاتها الكتب التالية : مصر وكرومر (١٩٦٧) ، التجربة الليبرالية المصرية من ١٩١٩ - ١٩٣٦ (١٩٨٤) ، تاريخ موجز لمصر الحديثة (١٩٨٧) ، النساء والرجال فى مصر فى القرن ١٨ (١٩٩٥) .

المترجم فى سطور :

عبد السميع عمر زين الدين

- سفير سابق بوزارة الخارجية. حاصل على ليسانس الآداب من جامعة الإسكندرية ، بمرتبة الشرف ، عام ١٩٥٥ .

أهم أعماله المنشورة:

- خمس مجموعات شعرية تحت عنوان "أغنيات الصباح والمساء"، عام ١٩٩٨ .
- الأعمال المسرحية الشعرية الكاملة بعنوان : "العودة إلى الغد "، عام ١٩٩٤ .
- ترجمة شعرية كاملة لأوبرا عايدة مع دراسة عنها ، عام ٢٠٠٠ .

صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

حاصل على وسام الجمهورية عام ١٩٨٤ .

Email : abdulsamiezaineldin@yahoo.com
abdulsamiezaineldin@yahoo.com
Website : http://www.geocities.com/abdulsamiezaineldin/

المراجع فى سطور :

الدكتور السيد أمين شلبى

- سفير سابق بوزارة الخارجية .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومــى للترجمــة مشــروع تنميــة ثقافيــة بالدرجـــة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التــوازن بين المعـارف الإنســانيــة فى المجـالات العلمـيــة والفنيــة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	أحمد الحضرى
٥	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	أحمد محمود
١٣	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥	الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

٣٨	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩	الإغريق والحسد	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣	اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥	التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	أحمد محمود
٤٦	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى قطيم وعادل دمرداش
٥٣	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى .
٦٣	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض .
٦٥	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض .
٦٦	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧	مختارات	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى
٧٥	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش

٧٦	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٣)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣	مختارات	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	عبد الحميد شيحة
٨٥	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦	طول الليل	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧	نون والقلم	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠	وسم السيف	ميجل دى ثرباتس	محمد إبراهيم مبروك
٩١	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	إدوار الخراط
٩٧	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نخبة	أشرف الصباغ
٩٩	تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١	النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣	قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤	أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	محمود على مكى
١٠٩	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف
١١٣	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان

١١٤ مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلي
١١٥ غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦ امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧ المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨ النهضة النسائية في مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩ النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠ الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	نخبة من المترجمين
١٢١ الدليل الصغيرعن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندي وإيزابيل كمال
١٢٢ نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣ الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقولاي إيڤانوف	أنور محمد إبراهيم
١٢٤ الفجر الكاذب	چون جراي	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ التحليل الموسيقي	سيدريك ثورپ ديڤي	سمحة الخولي
١٢٦ فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧ إرهاب	صفاء فتحي	بشير السباعي
١٢٨ الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩ الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقي جلال
١٣١ مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢ ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣ الخوف من المرايا	طارق علي	طلعت الشايب
١٣٤ تشريح حضارة	باري ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥ المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦ فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧ مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	جوزيف ماري مواريه	كاميليا صبحي
١٣٨ عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تاروني	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠ حيث تلتقي الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبوري
١٤١ اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢ الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومي
١٤٣ قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	عدلي السمري
١٤٤ صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	سلامة محمد سليمان
١٤٥ موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦ الورقة الحمراء	ميجيل دي ليبس	علي عبدالرءوف البمبي
١٤٧ خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوي
١٤٨ القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	علي إبراهيم منوفي
١٤٩ النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠ التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١ هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان بروديل	بشير السباعي
١٥٢ عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطابي

١٥٣ غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤ مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥ الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦ المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧ خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨ هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩ الإيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠ آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١ من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢ تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣ موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤ شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥ حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	سهير المصادفة
١٦٦ العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبو غدير
١٦٧ فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨ دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩ إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	شكرى محمد عياد
١٧٠ الطريق	ميغيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١ وضع حد	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢ حجر الشمس	مختارات	محمد محمد الخطابى
١٧٣ معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥ التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧ أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨ مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ حكايات أيسوب	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ قصة جاويد	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١ النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢ العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣ چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	فتحى العشرى
١٨٤ القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥ أسفار العهد القديم	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦ معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ الأرضة	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨ موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب
١٨٩ العمى والبصيرة	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠ محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١ الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	مصطفى حجازى السيد

١٩٢	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
١٩٣	عامل المنجم	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥	شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦	المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧	الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨	الاتصال الجماهيرى	ادوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠	ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدى
٢٠٥	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧	ليل أفريقى	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠	مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١	فرديناند دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢	قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محمود محى الدين
٢١٥	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢١٦	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧	مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوى
٢١٨	لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازان	على إبراهيم منوفى
٢١٩	بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣	العلم فى مجتمع حر	بول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥	حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى
٢٢٧	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى

٢٣١	الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢	ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣	فكرة الاضمحلال	أرثر هومان	طلعت الشايب
٢٣٤	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦	الولاية	ميشيل تود	أحمد الطيب
٢٣٧	مصر أرض الوادى	روبين فيرين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨	العولمة والتحرير	الانكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر – رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١	فى انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	على عبدالرءوف البمبى
٢٤٤	الغليان	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	توفيق على منصور
٢٤٦	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر إرمبريست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨	حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩	لغة التمزق	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤	الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥	أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦	ديكارت	ديف روبنسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	اقلام مختلفة	ڤاروجان كازانجيان
٢٦٠	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢	مدينة المعجزات	إدوارد منديثا	محمد أبو العطا
٢٦٣	الكشف عن حافة الزمن	جون جريبين	على يوسف على
٢٦٤	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض
٢٦٥	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦	مدير المدرسة	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
٢٦٧	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عروبكى
٢٦٨	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن

٢٧٠	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١	الحضارة الغربية	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢	الأديرة الأثرية فى مصر	س. س والترز	إبراهيم سلامة
٢٧٣	الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	عنان الشهاوى
٢٧٤	السيدة باربارا	رومولو جلاجوس	محمود على مكى
٢٧٥	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ماهر شفيق فريد
٢٧٦	فنون السينما	فرانك جوتيران	عبد القادر التلمسانى
٢٧٧	الجينات: الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	أحمد فوزى
٢٧٨	البدايات	إسحق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠	من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد
٢٨١	الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	جلال الحفناوى
٢٨٢	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	سمير حنا صادق
٢٨٣	السهل يحترق	خوان رولفو	على البمبى
٢٨٤	هرقل مجنوناً	يوربيدس	أحمد عتمان
٢٨٥	رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	سمير عبد الحميد
٢٨٦	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢٨٧	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	انتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩	ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	نخبة من المترجمين
٢٩٤	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت صالح
٢٩٥	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦	مكبث	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨	مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢	فتجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣	بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤	ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥	الجلد	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧	الشعور	ديفيد بابينو	محمود محمد أحمد
٣٠٨	علم الوراثة	ستيف جونز	ممدوح عبد المنعم أحمد

٣٠٩	الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى	جمال الجزيرى
٣١٠	يونج	ناجى هيد	محيى الدين محمد حسن
٣١١	مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢	روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	أسعد حليم
٣١٣	أمثال فلسطينية	خايير بيان	عبدالله الجعيدى
٣١٤	الفن كعدم	جينس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	كاميليا صبحى
٣١٦	محاكمة سقراط	أ.ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٣١٩	صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠	لمعة السراج فى حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	نخبة من المترجمين
٣٢٢	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	دبليو يوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم سليمان
٣٢٤	اللعب بالنار	أشرف أسدى	محمود سلامة علاوى
٣٢٥	عالم الآثار	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٢٩	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عبد إبراهيم
٣٣٠	كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١	عندما جاء السردين	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢	القصة القصيرة فى إسبانيا	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣	الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤	لقطات من المستقبل	آرثر.س كلارك	مصطفى فهمى
٣٣٥	عصر الشك	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٣٣٧	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخرى لبيب
٣٤١	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢	سلامان وأبسال	نور الدين عبدالرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٤٣	العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤	الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٣٤٥	الركض خلف الزمن	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو

٣٤٨ المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩ دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠ بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٣٥١ مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢ قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣ الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	على إبراهيم منوفى
٣٥٤ الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	على إبراهيم منوفى
٣٥٥ التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٣٥٦ الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧ متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٣٥٨ أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠ أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١ التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ تلميذ بابنبيرج	هاينرش شبورال	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤ حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ سأم باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦ نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧ القلم الجرىء	نخبة	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨ المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩ المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠ الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١ المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢ عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣ كيف تعد رسالة دكتوراه	أميرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤ اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥ الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦ الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٣٧٧ تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٧٩ ملك فى الحديقة	ستيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠ حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١ أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣ هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤ القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥ مشترى العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦ دفاعاً عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم

٣٨٧	أغنيات وسوناتات	جون دن	بهاء جاهين
٣٨٨	مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩	من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠	الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١	الحافلة الليلكية	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥	آلام سياوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٣٩٦	السافاك	تقى نجارى راد	محمود سلامة علاوى
٣٩٧	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨	سارتر	فيليب تودى	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩	كامى	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠	مومو	مشيائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١	الرياضيات	زيادون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١	همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	نخبة
٤١٣	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥	صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١	الولاء والقيادة	روى متحدة	أشرف محمد كيلانى
٤٢٢	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤	لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود سلامة علاوى

٤٢٦	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧	باندراس الطاغية	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨	الخزانة الخفية	محمد هوتك	محمد أمان صافى
٤٢٩	هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠	كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١	فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢	ماكياڤللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣	جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤	الرومانسية	دونكان هيث وچودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧	رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩	موت المرابى	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠	قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١	رب الأشياء الصغيرة	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣	اللغة العربية	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧	نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨	علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩	الحركة النسائية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠	ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١	الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢	لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل
٤٥٥	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦	لا تنسنى	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨	الموريسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	جمال عبد الرحمن
٤٥٩	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠	الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١	لكأن	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤	ديمقراطية القلة	ميكائيل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥	قصص اليهود	لويس جنزبرج	جمال الرفاعى
٤٦٦	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة محمود

٤٦٧	التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠	الأراضى والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد التنة
٤٧١	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	نخبة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩	المقهـــى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠	تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١	عباءة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣	النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩	هُسرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسرل	محمود رجب
٤٩٠	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوانو بانولى	نخبة
٤٩٧	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	مصطفى رياض
٤٩٨	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١	تاريخ النساء فى الغرب	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢	أصوات بديلة	هدى الصدة	هالة كمال
٥٠٣	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦	ربما كان قديساً	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧	سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩	الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠	الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١	كوكب مرقَّع	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤	مدخل إلى النظرية الأدبية	چونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦	إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	آرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤	الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون دريفز	نادية رفعت
٥٢٦	علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧	كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨	تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوى
٥٣٤	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥	مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	شوقى جلال
٥٣٧	الحب والحرية	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣	السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤	ميلانى كلاين	نخبة	حمدى الجابرى

٥٤٥	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧	بارت	فيليب ثودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨	علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩	علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠	شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف البمبى
٥٥٣	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٦٤٦٤ / ٢٠٠٣





يتناول هذا الكتاب قصة هذا البلد فى هذه الحقبة من تاريخه ابتداءً من مطلع القرن التاسع عشر حتى منتصفه ، كما يتناول قصة ذلك الرجل - محمد على - الذى استطاع أن يحكمه فترةً تقرب من نصف قرن من الزمان ، ويتركه بعد ذلك مُلكًا وراثيًا لأبنائه وأبناء أبنائه من بعده قرنًا آخر .

وبينما يتناول كتاب الدكتورة مارسو دراسةً لهذه الحقبة من تاريخ مصر مع اهتمامه بسيرة محمد على ، على نحو ما فعل غيرها من الدراسين، فإن كتابها يركز على قضيتين أساسيتين:

الأولى: أن مصر بلد له ثرواته وإمكاناته التى آلت إلى محمد على، مثلما توارثها من حكموا مصر قبله، ولم يكن لمحمد على فضل اكتشافها أو ابتداعها، وإنما كان له فضل تنميتها والانفراد بالسيطرة عليها بدلاً من تفتيتها لمصلحة القوى الطفيلية التى كانت تتعيش منه.

الثانية: أن المصريين سكان هذا البلد ، بما يتميزون به من خصائص وقدرات، كان لهم دورهم الإيجابى فى التحول ببلدهم إلى بلد/أمة، وأن عملية تحديث مصر التى تحدث عنها الكثير من المؤرخين كانت نتيجة لجهود وتأثيرات إيجابية متبادلة بين كل من الحاكم والشعب الذى يحكمه، ولا يعود الفضل لمحمد على وحده.

